مبادئ علم الاقتصاد

تأليف

الدكتور

العشرى حسين درويش

استاذ الاقتصاد

ورئيس جامعة طنطا السابق

الدكتور

محمد ناظم حنفي

استاذ الاقتصاد

وعميد كلية التجارة - جامعة طنطا

الدكتور

صلاح زين الدين

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية الحقوق - جامعة طنطا

الإهداء
إلى أبنائنا
دارسي الإقتصاد

تقديم الكتاب

أصبحت دراسة علم الاقتصاد ضرورية ، ليس فقط للطالب الجامعى، وإنما أيضا لرجال الإدارة والتجارة والصناعة، والمعرفة الاقتصادية يحتاجها اليوم المتخصص وغير المتخصص. لماذا ؟ لأن الاقتصاد هو العامل الحاكم في التغييرات السريعة المتلاحقة والعنيفة التى تعاصرها البشرية مع بداية تشكيل نظام عالمى جديد. وفهم هذه التغييرات يستلزم فهم مبادئ الاقتصاد . وذلك مايستهدفه هذا الكتاب.

لقد مرت البشرية بثلاث موجات حضارية هي باختصار الموجة الأولى أو الحضارة الزراعية، والموجة الثانية أو الحضارية الصناعية، ثم الموجة الثالثة أو حضارة المعلومات. فنحن نعيش في مرحلة الانتقال الى عصر المعلومات. ماذا عن الماضي والحاضر والمستقبل؟ وكيف يساعدنا علم الاقتصاد علي فهم هذه التغييرات؟

عندما أكتشف الانسان الزراعة وعرف الاستقرار فى البداية على ضفاف الأنهار في مصر وبلاد الرافدين والصين، شملت هذه المرحلة التاريخية أيضاً حضارات الرومان والأغريق التى قامت علي النظام العبودى. وتطورت أدوات العمل وانتشر استخدام المعادن، وظهرت أول دولة مركزية في التاريخ في مصر . واكتملت الموجة الحضارية الأولى مع انهيار الأمبراطورية الرومانية وقام بعدها نظام الإقطاع الأوربى، الذى تميز بظهور طبقة النبلاء وظهور إقتصاد الإكتفاء الذاتى المغلق. والموجة الحضارية الثانية أو عصر الصناعة بدأ مع الثورة الصناعية في انجلترا فى القرن الثامن عشر، وتميز بإكتشاف الطاقة البخارية، وقيام المشروع الصناعى الكبير واتساع

الأسواق، لينشأ لأول مرة في التاريخ الأقتصاد الدولي. وفى هذا العصر نشأ علم الإقتصاد الحديث علي أيدى مفكري المدرسة الكلاسيكية في انجلترا و أبرزهم آدم سميث الملقب بأبى علم الإقتصاد ودافيد ريكاردو. وأصبح الإنسان يعتمد علي أنواع متعددة من الطاقة المحركة بدلا من اعتماده على قوته العضلية فى العصور السابقة. وقامت النظم السياسية والاقتصادية علي مبادئ الحرية. نحن الآن نعيش نهاية عصر الصناعة أو مجتمع ما بعد الصناعة، حضارة المعلومات والكمبيوتر والاتصالات. هذه الحضارة الجديدة تتميز بهياكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية أكثر أبداعا ومرونة، وأصبحت المعرفة والمعلومات الركيزة الأولي لرفع مستوى المعيشة. وأصبح هناك مايسمى إقتصاد المعلومات.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه شروحا مبسطة لمبادئ علم الاقتصاد الذي تعددت تعريفاته ووظائفه في كل مرحلة تاريخية، ولاغنى عنه لفهم الحاضر والمستقبل. يتناول الجزء الأول طبيعة علم الإقتصاد كعلم اجتماعى وتعريفاته، والمشكلة الإقتصادية وعناصرها ثم النظم والمذاهب الإقتصادية . والجزء الثانى يتناول النظرية الإقتصادية أو التحليل الأقتصادي الجزئى . والجزء الثالث يتناول التحليل الإقتصادى الكلى.

وقد راعى المؤلفون تبسيط المفاهيم الأساسية للمبتدئين في دراسة علم الاقتصاد دون الاخلال بالجوهر، نأمل بذلك أن نوفق فى تقديم مفتاح المعرفة الاقتصادية للمبتدئين، للمتخصصين وغير المتخصصين ، من أجل فهم القضايا الإقتصادية المعاصرة والتعمق فيها.

المؤلفون

مدينة نصر – سبتمبر ١٩٩٤

مبادئ علم الاقتصاد

الجزء الأول

طبيعة علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

الدكتور

صلاح زين الدين

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية الحقوق - جامعة طنطا

الباب الأول

طبيعة علم الاقتصاد

الفصل الأول : الاقتصاد علم اجتماعى

الفصل الثانى : التبادل ودورة الدخل القومى

الفصل الثالث : مناهج البحث فى علم الاقتصاد

الفصل الأول

الاقتصاد علم اجتماعى

مقدمـــة :

الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية، وقد تعددت تعريفاته، فمنذ ان أطلق عليه آدم سميث Smith علم الثروة، تطورت طرق البحث فى هذا العلم الهام وتفرعت ايضا تعريفاته، فيعرف ايضا بانه علم الندرة، أو علم الحاجات، ويحسن للمبتدئين فى علم الاقتصاد أن يهتموا بالاضافة فهم الى تعريفاته ان يتعرفوا ايضا على الموضوعات التى يتناولها هذا العلم وتقسيماته.

فى هذا الفصل نستعرض تعريفات علم الاقتصاد المتعددة، سعيا للاقتراب من تعريف يتضمن طبيعة علم الاقتصاد كعلم اجتماعى يهتم بالنشاط الانسانى من أجل علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى تعدد حاجات الانسان والندرة النسبية للموارد. ثم نتناول تقسيمات علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى، فنجد أن للاقتصاد علاقة وثيقة بالعلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم القانون وعلم السياسة ، والاحصاء والمنطق وعلم التاريخ والفلسفة ... الخ.

اولا - تعريف علم الاقتصاد وطبيعته :

يلعب الاقتصاد دورا هاما فى حياتنا، فهو يعالج بشكل مباشر الطريقة التى نكسب بها دخولنا وكيف ننفق أموالنا، ويدخل فى نطاقه قراراتنا على المستوى الجزئى فيما يتعلق بالعمل والانتاج والاستهلاك، وكلها قرارات تبنى على اعتبارات اقتصادية.

ونحن نتأثر ايضا بالاقتصاد على المستوى الكلى بطريق غير مباشر فالسياسة المالية المبنية على تحليل اقتصادى دقيق تؤثر على مستوى التشغيل والانتاج، والسياسة النقدية تؤثر على مستوى الاسعار الذى يحدد القوة الشرائية للعملة ومستوى المعيشة.

علم الاقتصاد هو العلم الاجتماعى الذى يعالج نشاط الانسان فى سعية لتكوين الثروة.

علم الاقتصاد يشكل أحد العلوم الاجتماعية ويهتم بظواهر الحياة الاقتصادية.

وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى يتوقف على النظام العلمى الذى يتبعه الباحث، فمن الممكن تقسيم العلوم الى علوم اجتماعية وعلوم طبيعية، والى علوم بحته وعلوم تطبيقية، أو علوم واقعية وعلوم شكلية، ويقصد بالعلوم الواقعية تلك العلوم التى تكسبنا معرفة عن الواقع المحيط بنا مثل علوم الطبيعة والاجتماع والتاريخ ... الخ، أما العلوم الشكلية فهى تمدنا بطرق البحث والتفكير التى تساعدنا العلوم الواقعية فى اكتساب المعرفة، مثال ذلك علوم المنطق والرياضيات والاحصاء...الخ. فهى علوم مساعدة، وعلم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية مثل علوم السياسة والاجتماع، حيث موضوعها جميعا دراسة الواقع الاجتماعى.

وعندما نقول ان موضوع علم الاقتصاد هو دراسة الظواهر فى الحياة الاقتصادية للمجتمع، يكون قولنا مجرداً وغير محدد تماما، لذلك توجد محاولات تستهدف صياغة الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد.

وتوجد طريقتان لتحديد الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد، فيمكن اولا عن طريق تعريف الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد، وثانيا عن طريق وصف وشرح وتحليل هذه الموضوعات[١].

لنستعرض أولا امثلة لتعريفات علم الاقتصاد : ولنبدأ بما قاله آدم سميث أبو علم الاقتصاد، ولو رجعنا الى الادبيات الاقتصادية نجد الاقتصادى الانجليزى آدم سميث Adam Smith فى كتابه (دراسة فى طبيعة واسباب ثروة الامم)، المنشور عام ١٧٧٦ حيث يقول ان علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد ثروة الامم. وهكذا كانت الثروة ووسائل زيادتها هى موضوع دراسة علم الاقتصاد.

وهناك تعريف لعلم الاقتصاد أورده الفريد مارشال Marshal فى كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور عام ١٨٩٠، حيث يعرف علم الاقتصاد بأنه دراسة للانسان في أعماله التجارية اليومية، وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الانسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعى والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل وهذا التعريف قد انتقل من مجال دراسة الثروة والانتاج الى

---

(١) Artur Woll : Allgemeine Volkswirtschaftslehre, München 1971, S.30.

دكتور عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤٢٠

دراسة الدخل والتوزيع.

بينما يعرف نيفين Nevin علم الاقتصاد بأنه علم اجتماعى يهتم بالنشاط البشرى.

هذه التعريفات يشوبها القصور، فهى قد تكون اما ذات مفهوم ضيق أو واسع المدي، كما أن هناك تعريفات متسعة المعانى لعلم الاقتصاد دون ان توضح للمبتدئ مضمون علم الاقتصاد وماذا يقصد به. مثال ذلك تعريف سامولسون Samuelson لعلم الاقتصاد بأنه دراسة لكيفية اختيار الافراد والمجتمع لغاياتهم وتحقيقها باستخدام النقود أو بدونها، من أجل تشغيل الموارد الانتاجية النادرة التى تتميز باستخدامات بديلة، ولانتاج سلع مختلفة وتوزيعها من أجل الاستهلاك فى الحاضر أو المستقبل على مختلف الافراد والجماعات فى المجتمع.

وأكثر التعريفات المتداولة لعلم الاقتصاد في وقتنا الحالى هو ذلك التعريف الذى ذكره الاقتصادى ليونيل روبنز Robins ويقول "ان علم الاقتصاد يعنى بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده المحدودة. ويعتبر هذا التعريف أكثرهم انتشارا لأنه يظهر بوضوح ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية.

ان هذا التعريف الأخير يوضح أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعى وليس علم طبيعى وأن الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الانسانى ولا يهتم بدراسة سلوك المادة.

ومن هنا تنشأ صعوبة هذا العلم بقدر تنوع الأفراد وسلوكهم وبالتالى خضوعهم جميعا لنظرية عامة او قاعدة فى هذا السلوك. وهذا

العلم الاجتماعى يدرس حاجات الانسان وهى متعددة ومتزايده دائما وأبدا ولابد من اشباعها من الموارد المحدودة مهما كانت كميتها بالنسبة الى الحاجات المتزايدة وبالتالى فان المشكلة الاقتصادية تهتم ببيان القاعدة او النظرية او الاسلوب الذى يمكن به استخدام هذه الموارد لتلبيه الحاجات المتزايدة.

من هذه التعريفات المتعددة يمكن تبسيط الامور للمبتدئ فى علم الاقتصاد ونقول أن الاقتصاد هو كل ما يفعله رجال الاقتصاد، ويكون من السهل هنا وصف الموضوعات التى يهتم علم الاقتصاد بدراستها، فقد يكون فى الاجابة على بعض الاسئلة وصفا وتوضيحا لطبيعة علم الاقتصاد، فتطرح على سبيل المثال الاسئلة التالية :-

- لماذا ينتج الناس بعض السلع دون الاخرى ؟
- هل من الواجب ان يلتزم منتجو السلع برغبات المستهلكين ؟
- كيف يسلك المستهلكون عند ارتفاع دخولهم ؟
- لماذا يتم اختيار فن انتاجى معين ؟
- ما الكمية الواجب انتاجها من السلعة ؟
- لماذا يتوقف انتاج سلع معينة رغم توفر طلب للمستهلكين عليها ؟
- ما تأثير النقابات العمالية فى تحديد مستوى الأجور ؟
- كيف يتولد الدخل ؟
- لماذا يرتفع مستوى الاسعار باطراد فى معظم البلدان؟
- كيف ولماذا حدثت البطالة لملايين البشر فى العالم، خاصة فى فترة الكساد العالمى الكبير فى الثلاثينات من هذا القرن ؟
- كيف تتطور الطاقة الانتاجية للمجتمع على المدى الطويل، وكيف

يحدث النمو الاقتصادى ؟

- ما هى السلطات التى تصدر أوراق البنكنوت وتتحكم فى كمية النقود؟
- كيف ولماذا تحدث دورات من الرواج والكساد الاقتصادى ؟
- لماذا توجد دول غنية متقدمة اقتصاديا، وأخرى فقيرة ومتخلفه اقتصاديا ؟
- ما القواعد التى تحكم حركة السلع بين البلدان المختلفة ؟
- كيف يتم تسوية المدفوعات النقدية بين الدول ؟.

هذه القائمة من الاسئلة وغيرها يمكن ان تشغل اذهاننا من اجل التعرف على الموضوعات التى يهتم بدراستها علم الاقتصاد، كما انها تدل فى نفس الوقت على تعقد وتشابك القضايا الاقتصادية المعاصرة.

وقد قام الاقتصادى الالمانى فالتر أويكن Walter Eucken ١٨٩١-١٩٥٠، أحد مؤسسى المدرسة الليبرالية الحديثة، بطرح سؤال هام وهو كيف يمكن توجيه الاقتصاد الحديث الذى يتميز بدرجة عالية من التعقد والتخصص وتقسيم العمل، ويؤثر فى حياة كل فرد ؟ ويحلل أويكن اجابته على هذا السؤال فى طرح خمس أسئلة فرعية وهى ما السلعة الواجب انتاجها ؟ ولمن ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ ، وأين ؟[١].

ان طرح هذه القضايا الاساسية يعتبر مدخلا جيدا لفهم علم الاقتصاد، ويمكن فى الشكل التالى توضيح أهم القضايا الاقتصادية

---

(١) Artur Woll : Allgemeine Volkswirtschaftslehre, München 1971, S.30.

وذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذى يتناول دراستها :

شكل رقم (١)

المشكلات الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية	النظرية الاقتصادية
١- لماذا تطلب كمية معية من السلعة ؟	نظرية الطلب
٢ - القواعد التى تحكم انتاج السلع واختيار طرق الانتاج ؟	نظرية المشروع
٣ - ما كمية السلع الواجب انتاجها عند مستوى ثمن معين ؟ ولماذا	نظرية الثمن
٤ - ما هى محددات توزيع عوائد عناصر الانتاج ؟	نظرية التوزيع
٥ - ما وظائف النقود وآثارها الاقتصادية ؟	النظرية النقدية
٦ - ما الآثار الاقتصادية للايرادات والمصروفات الحكومية ؟	نظرية المالية العامة
٧ - كيف يمكن تحقيق التوظيف الكامل لعنصر العمل وتجنب البطالة .	نظرية التوظف
٨ - ما المتغيرات المؤثرة فى الحالة الاقتصادية من رواج أو كساد ؟	نظرية الدورات الاقتصادية
٩ - ما هى اسباب وشروط النمو الاقتصادى ؟	نظرية النمو الاقتصادى
١٠- ما هى محددات انتقال السلع والافراد ورؤوس الاموال بين الدول ؟	نظرية الاقتصاد الدولى

ويلاحظ ان الموضوع الرئيسى لعلم الاقتصاد يتم دراسته تحت عنوان الطلب والعرض، ونجد ان المصطلحات الأساسية التى تندرج

تحتها فكرة الحاجات المتعددة والمصحوبة بالمقدرة على الشراء هى الطلب كما أن العرض هو الاستعداد للانتاج من الموارد المحدودة بسعر معين وهكذا نجد أن المشكلة الاقتصادية هى محاولة اشباع أكبر قدر من الطلب من العرض المحدود للموارد، ومن هذا المعنى تتقارب كل التعريفات ولذلك نجد ان تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة للثروة وأسباب زيادتها يعنى بصورة أو بأخرى دراسة الطلب والعرض. ذلك ان زيادة الثروة هنا بغرض اشباع رغبات الافراد وطلبهم، ولا يكون ذلك الا بتوجيه الموارد المحدودة واستغلالها افضل استغلال. كذلك دراسة الحصول على الدخل وتوزيعه ما هو الا دراسة لحصول الافراد على سلع تشبع رغباتهم، ودراسة لانتاج أو عرض هذه السلع من الموارد الموجودة لتحقيق أقصى اشباع ممكن من هذه الموارد.

الاقتصاد هو علم الندرة : Scarcity

حاجات الانسان غير محدودة، فبمجرد انتهاء الانسان من اشباع حاجة قديمة تتجدد رغبته فى طلب حاجات جديدة ربما بدافع التطور أو تقليد الاخرين وتزيد حاجات الانسان بمرور الزمن، فبعد ان كان يقنع بالسكن فى الخيام والاكواخ نجده بتطور المدينة يسعى الى انشاء المساكن الفاخرة ولا يقنع باشباع حاجاته الاساسية من مأكل وملبس ومسكن بل أصبح يسعى الى تحسينها وتجويدها، وأضيف اليها الحاجة الى الترفيه والتعليم والثقافة والعلاج .. الخ، وبذلك اتصفت الحاجات بأنها لا نهائية، وترتب على تزايد حاجات الانسان بصفة لا نهائية ان اصبحت موارد المجتمع غير كافية لانتاج السلع والخدمات لاشباع هذه الحاجات، فلا ينتج الا جزء صغير من السلع والخدمات التى يرغب

الأفراد فى الحصول عليها.

وبذلك اصبحت المشكلة الاقتصادية الاساسية هى مشكلة الندرة أى ندرة الموارد وبالتالى ندرة السلع والخدمات التى تشبع رغبات الأفراد، والندرة المقصودة هنا ندرة نسبية أى ندرة الموارد بالنسبة لحاجات الافراد.

تكلفة الفرصة البديلة : Opportunity Cost

ترتب على مشكلة ندرة الموارد بالنسبة لحاجات الافراد أن وجدت مشكلة الاختيار، فاذا رغبنا في المزيد من شئ اضطررنا لاختيار كمية اقل من شئ آخر. وتختلف النظم الاقتصادية السائدة فى اختيار ماذا تنتج..

ولكى نشرح مشكلة الاختيار نفترض أن مجتمعا معيا لديه موارد لانتاج الغذاء والأسلحة كما هو مبين في الجدول التالى. فاذا قرر هذا المجتمع انتاج ١٠ وحدات غذاء وعدد ١٠ وحدات من الاسلحة، فهذا مستحيل أو بتعبير اقتصادى ان انتاج هذه التوليفة غير ممكن بسبب ندرة الموارد، فاذا اراد هذا المجتمع انفاق موارده فى انتاج ١٠ وحدات من الغذاء فعليه عدم انتاج اسلحة، واذا أنتج ٥ وحدات من الاسلحة فعليه ان يتنازل عن انتاج الغذاء، وبين هاتين التوليفتين يوجد عدد آخر من التوليفات، فيمكن ايضا المفاضلة بين توليفات اخرى فمثلا يستطيع انتاج وحدتين غذاء وأربعة وحدات اسلحة، أو انتاج أربعة وحدات غذاء وثلاثه وحدات اسلحة وهكذا.

جدول رقم (١)

توليفات الانتاج ومشكلة الاختيار

رقم التوليفة	١	٢	٣	٤	٥	٦
عدد وحدات الغذاء بالألف	صفر	٢	٤	٦	٨	١٠
عدد وحدات الاسلحة بالألف	٥	٤	٣	٢	١	صفر

.ولو قرر هذا لمجتمع توظيف موارده لانتاج ثمانية وحدات من الغذاء ووحدة من الأسلحة.. وهذا ممكن فى حدود امكانياته، ثم عدل عن ذلك ورغب فى زيادة انتاج السلاح بمقدار وحدة واحدة، فيمكنه انتاج وحدتين اسلحة وست وحدات غذاء، ودعنا نتساءل هنا عن مقدار تكلفة الحصول على الوحدة الثانية من الأسلحة ؟ الاجابة على ذلك ان انتاج وحدة اضافية من الاسلحة يستدعى التضحية بانتاج وحدتين من الغذاء. ونعبر عن ذلك اقتصاديا فنقول ان تكلفة الفرصة البديلة او الضائعة لانتاج الوحدة الثانية من الاسلحة هى تضحية هذا المجتمع بوحدتين من الغذاء.

ان علم الاقتصاد يهتم بمشكلة الاختيار الناتجة عن ندرة الموارد بالنسبة الى حاجاتنا المتزايده، والاختيار يعنى التضحية، فاذا قرر الطالب استذكار ساعتين يوم الجمعة، فانه يضحى بوقت فراغه، واذا قرر العامل ان يعمل ساعة اضافيه يوميا فانه يضحى بساعة من راحته بفرض انه قضى يوم العمل كاملا بلا نوم، واذا قرر الفلاح زراعة قنطار

قطن فعليه ان يضحى بانتاج الخضروات في نفس الموسم. واذا قرر استاذ الجامعة مثلا بكلية الزراعة بذل جهد مضاعف فى تربية الشباب وتثقيفهم وتنويرهم، فعليه ان يضحى بتربية المواشى ونجاح مشروع البتلو، وذلك يضعنا امام مشكلة : هل تربية العقول أفضل أم تربية العجول ؟

إذن يعلمنا الاقتصاد ان اتخاذ القرارات هو اختيار بين البدائل، وأن تكلفة شئ معين يعبر عنها بتضحية البديل أو تكلفة الفرصة.

ومشاكل الاختيار الناتجة عن ندرة الموارد يواجهها الافراد عند اتخاذ قراراتهم فى الحياة اليومية، كما تواجهها الدولة أيضا عند الاختيار بين انتاج السلع المدنية والسلع العسكرية كما فى المثال السابق.

ان الأمثلة السابق شرحها حول تعدد الحاجات وندرة الموارد، وضرورة الاختيار بين الاستخدامات المختلفة للموارد، تسهل لنا فهم التعريف السابق لعلم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يبحث فى كيفية توزيع المواد النادرة على الاستخدامات المختلفة بغرض اشباع أكبر قدر من حاجات الأفراد اللانهائية.

ثانيا- اقسام علم الاقتصاد :

هناك تقسيمات لعلم الاقتصاد لعل اشهرها تقسيمه الى نظرية الاقتصاد الجزئى Microeconomics ، ونظرية الاقتصاد الكلى Macroeconomics .

وتهتم نظرية الاقتصاد الجزئى بتحليل النشاط الاقتصادى للوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل الاسرة والمنشأة ومشكلات تحديد الثمن وتوزيع الدخل. والموضوعات الأربعة الاولى الواردة فى الشكل رقم (١) تدخل فى نطاق نظرية الاقتصاد الجزئى.

أما نظرية الاقتصاد الكلى فتهتم بدراسة متغيرات اقتصادية على المستوى القومى مثل الدخل القومى والاستهلاك القومى والاستثمار القومى والادخار القومى والنمو الاقتصادى. والموضوعات من الخامس الى العاشر فى الجدول السابق تدخل فى نطاق دراسة نظرية الاقتصاد الكلى.

على أن هذا التقسيم لعلم الاقتصاد الى اقتصاد جزئى واقتصاد كلى تشوبه بعض المشكلات، فلا يمكن دائما الفصل بينهما، فنجد أن موضوعات مثل توزيع الدخل القومى يجرى دراستها على المستويين الجزئى والكلى.

وهناك تقسيم آخر لعلم الاقتصاد الى ثلاثة اجزاء وهى : التاريخ الاقتصادى، والنظرية الاقتصادية والسياسية الاقتصادية، وفى الجامعات الألمانية بوجه خاص يدرس هذا الجزء الاخير تحت اسم نظرية السياسة

الاقتصادية[١].

ويتميز هذا التقسيم بالتركيز على القضايا الاساسية لعلم الاقتصاد، فنجد اولا أن التاريخ الاقتصادى يهتم بوصف وتحليل ودراسة الحوادث الاقتصادية التى وقعت فى الماضى، وثانيا تحاول النظرية الاقتصادية تفسير اسباب وقوع هذا الحوادث وظروفها وملابساتها، وثالثا .تهتم نظرية السياسة الاقتصادية باستخلاص الدروس والخبرات الاقتصادية، وتحدد لنا بناء على الخطوتين السابقتين كيف يمكن بلوغ اهداف اقتصادية معينة.

أن التناول العلمى لهذه القضايا الرئيسية الثلاثة لعلم الاقتصاد يلقى الضوء على الاقتصاد القومى من زوايا معينة، والتى تحدد لنا المسار التاريخى للاقتصاد القومى ، وكيفية تكوين نموذج اقتصادى وامكانيه اجراء التحليل الاقتصادى المناسب.

والتاريخ الاقتصادى هو جزء من علم التاريخ حيث يساهم فى صياغة مقولات تتعلق بالزمان والمكان والتى تتناول الاحداث الماضية وتحليلها، والمعلومات حول الحوادث الاقتصادية التاريخية تعتبر مفيدة جدا لفهم الاحداث الاقتصادية التى تجرى فى الحاضر. ويسرى هذا التساؤل ايضا على تاريخ الفكر الاقتصادى ومجموعة اراء الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد مثل آدم سميث وريكاردو وغيرهم من أعمده الاقتصاد التقليدى أو الكلاسيكى.

---

(١) Artur Woll : Allgemeine Volkswirtschaftslehre, Munchen 1971, . S. 12 .

وتاريخ الفكر الاقتصادى الكلاسيكى وموضوعاته تعبر عن وجهات النظر في العلوم الاقتصادية والمعارف التى انتقلت الينا من الاقتصاديين القدامى التقليديين. ذلك لأن تفسير المقولات العلمية بارتباطها بالزمان والمكان يوجد بين تاريخ الاقتصاد وعلم التاريخ علاقة معينة، حيث غالبا ما ترجع أصول الاراء الاقتصادية الى المعرفة بالنتائج التاريخية ولا يمكن فهمها الا فى اطار هذا السياق التاريخى.

ويمكن القول بأن النظرية الاقتصادية تكون عناصرها نظاما لا يرتبط بمقولات تتعلق بالزمان والمكان بصفة عامة ويمكن ان يشار اليها كقوانين اقتصادية أو فروض نظرية.

ولكن كيف يمكن ان تنشأ هذه المقولات وكيف يمكن تفسيرها.؟ ذلك يحتاج الى شرح مستفيض. اساسا نجد ان علم الاقتصاد كعلم حقيقى واجتماعى يرتكز على معارف وخبرات تاريخية. ان التاريخ الاقتصادى لذلك يمكن النظر اليه كأساس للنظرية الاقتصادية، وبصفة عامة فان علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية غالبا ما يتم الحديث عنهما كمترادفين.

أما نظرية السياسة الاقتصادية فهى تهتم بتحليل اهداف ووسائل السياسة الاقتصادية، وتتميز عن النظرية الاقتصادية فى نوع القضايا الاقتصادية التى تطرح للبحث والدراسة، انها تبحث فى امكانيات صياغة الاحداث الاقتصادية بمساعدة النظرية الاقتصادية لتقنين قواعد اقتصاديه معينة، ولذلك فانها تتواجد فى علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية. ان التاريخ الاقتصادى والنظرية الاقتصادية يعتبران لذلك

أداة وظيفية لنظرية السياسة الاقتصادية[١].

وتتميز المدرسة الالمانية فى تدريس علم الاقتصاد بأن لها نظرة شاملة لمكونات النظرية الاقتصادية، وكما يتضح فى الشكل رقم (١) نجد أن علم المالية العامة، وهو الجزء السادس فى النظرية الاقتصادية، وعلم الادارة ممثلا فى الجزأين الثانى والثالث فى النظرية الاقتصادية، يعتبران جزءا أساسيا ضمن علم الاقتصاد.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الاخرى :

يعتبر علم الاقتصاد علما اجتماعيا كما سبق أن رأينا. ولهذا فإنه لا يمكن، فى حقيقة الامر، فصل هذا العلم او عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع والقانون والسياسة وعلم السكان وغيرها. ذلك أن السلوك الانسانى فى المجتمع إنما يكون وحده واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات او الوجوه، وما الاقتصاد سوى وجها واحدا. وليس قطاعا منعزلا من هذا السلوك وبالتالى فإنه لا يمكن للاقتصادى أن يتجاهل تماما الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات التى يدرسها.

واذا كان من المناسب تقسيم هذا السلوك الانسانى الاجتماعى باعتباره ميدانا واسعا الى عدد من الجوانب المتميزة بغرض تسهيل دراسته، بحيث يختص بكل جانب منها علم اجتماعى معين ينصرف الى بحث ودراسة موضوع بذاته من موضوعات السلوك الانسانى، فإن هذا لا

---

(١) Alfred Stoppe : Volkswirtschaftslehre 4. Auflage Springerverlag, Berlin, Heidelberg, New York, 1976. S.5

يعنى على الاطلاق امكان وضع حدود فاصلة تماما ما بين العلوم الاجتماعية وبعضها. فهذه العلوم كلها مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها وتتداخل فيما بينها فى كثير من المواضع وذلك كنتيجة منطقية لوحدة المحل او المحتوى الذى تتناوله بالبحث والدراسة.

ولهذا فإنه بينما يحتفظ علم الاقتصاد بذاتيته الخاصة به باعتبار ان محله هو موضوع قائم بذاته من الموضوعات المتعددة للسلوك الانسانى في المجتمع فانه لا يمكن أن يعتبر علما مستقلا تمام الاستقلال والى درجة الانعزال عن باقى العلوم الاجتماعية الأخرى التى تنصرف الى دراسة باقى موضوعات هذا السلوك نفسه.

وفي الواقع فإنه لا يمكن دراسة الحقيقة الانسانية باعتبارها كلا متكاملا بالاقتصار على دراسة وجه واحد من وجهها فى نطاق ذلك العلم الاجتماعى الذى يختص بدراسة هذا الوجه بعينه وذلك بالنظر الى الطابع الجزئى لكل علم على حدة من العلوم الاجتماعية، بل أنه لابد للتوصل الى تفسير كامل وصحيح لتلك الحقيقة من عبور المناطق المخصصة للعلوم الاجتماعية المختلفة الواحدة بعد الاخرى.

ويستوى ، من حيث التحليل الاقتصادى، ما تتميز به سلع معينه كالمواد الغذائية وسلع أخرى كالمخدرات من خصائص تجعل كل منهما صالح لاشباع حاجة انسانية معينة وبالتالى نافع او مفيد من وجهه نظر من يستهلكه. ولا يغير من الامر فى هذا الصدد شيئا ان تكون الحاجة التى تصلح الموارد الغذائية لاشباعها اخلاقيه وتلك التى تشبعها المخدرات غير اخلاقية. وهكذا فانه فى نطاق علم الاقتصاد لا يعنى القول بأن شيئا ما يعد نافعا اكثر من انه يوجد بعض الافراد الذين يرغبون في

الحصول على هذا الشئ لانه يشبع حاجة معينة لديهم يريدون اشباعها، وهذا يكفى كى يكون هذا الشئ محلا للتحليل الاقتصادى وذلك بشرط ان تتوافر فيه، الى جانب صفة النفع او الفائدة، صفة اخرى هى الندرة النسبية.

والاقتصاد له علاقة بكثير من العلوم فله صلة وثيقة بالعلوم السياسية. فالنشاط الاقتصادى يتأثر بنظام الحكم وشكل الحكومات، كما ان الاقتصاد له صلة بالقانون ذلك ان القانون ينظم المعاملات التجارية التى هى موضوع دراسة الاقتصاد، كما ان القانون قد يتدخل ويحدد اسعارا لبعض السلع لاعتبارات اجتماعية أو انسانية وذلك نتيجة لعدم كفاءة جهاز الاسعار، وتحديد الاسعار إنما هو اساس دراسة الاقتصاد الجزئى. فهناك تأثير متبادل بين القوانين الاقتصادية والانشطة الاقتصادية.

والاقتصاد له أيضا علاقة بالفلسفة ، فالاقتصاد يهتم بتصرفات الانسان والتصرفات الانسانية تتصل اتصالا وثيقة بالاخلاقيات التى هى فرع من فروع الفلسفة. ويجب ان يكون واضحا ان الاقتصاد لا تتعارض مع علم الاخلاق، وله علاقة أيضا بالمنطق فليس من المعقول القيام بأى دراسة دون الاعتماد على قواعد المنطق واتباع احدى الطرق الاستنباطية او الاستقرائية فى التحليل.

وسوف يلحظ القارئ فى دراسته لعلم الاقتصاد علاقته بالكثير من العلوم الاخرى كالتاريخ والجغرافيا والرياضة. ونظرا لاهتمام الاقتصاد بدراسة سلوك الانسان ونظراً لعلاقته الوثيقة بكثير من فروع علم الاجتماع فيمكن اعتبار الاقتصاد فرع مستقل من العلوم الاجتماعية.

وبالاضافة الى ذلك هناك علوما مساعدة لعلم الاقتصاد مثل المجالات العلمية التى يستعين بها الاقتصادى كوسائل للتفكير والتحليل. وبهذا التحديد تبقى سلسلة من النظم التى يمكن أن تكون ضرورية لتحقيق واجبات معينة فى النظرية والتطبيق مثل اللغات الاجنبية تعتبر أيضا هامة، فلا شك ان معرفة باحث الاقتصاد باللغة اليابانية أو اللغة الالمانية يضيف الى عمله عمقا وتميزا عند تناوله البحث فى اقتصاد كل من اليابان أو المانيا، أيضا معرفة الرياضيات والاحصاء وعلم القانون ذات اهمية للباحث الاقتصادى، وعلم القانون بصفة خاصة يعتبر علما لصيقا بعلم الاقتصاد، خاصة وأنه يملك تأثيرا مباشرا على الاحداث الاقتصادية، أما الرياضيات كعلم مساعد للاقتصاد فيلعب دورا هاما فى شرح وتوضيح النظريات العلمية الاقتصادية وتطورها ومنطقها الداخلى. اما علم الاحصاء الذى يستند فى جوهره على نظرية الاحتمالات فانه يمثل اداة فعالة وهامة لتجهيز ومعالجة البيانات العملية، وبذلك يمكن ان يكون الاعتبار العملى للفروض عنصرا جوهريا لاكتساب المعرفة فى العلوم الاقتصادية، ولهذا أيضا فان انجاز البحوث والدراسات الاقتصادية بالاستعانة بالطرق الاحصائية يعتبر شرطا اساسيا لفهم العلوم الاقتصادية الحديثة.

وعلى مستوى البحث الاقتصادى ورسم السياسة الاقتصادية نجد أن عالم الاقتصاد لابد ان يشترك فى عمل جماعى عند معالجة مشكلة اقتصادية معينة مع نوى التخصصات الأخرى، مثل المتخصصين فى الاحصاء والرياضيات والقانون والاجتماع والسياسة ... الخ.

ان تزايد أهمية العمل المشترك بين علماء الاقتصاد وذوى التخصصات الاخرى ادى الى انه خلقت مجالات تخصص معينة داخل علم الاقتصاد مثل الاقتصاد القياسى الذى يؤلف بين علم الاقتصاد والرياضيات والتحليل الاحصائى ونظرية الاحتمالات، أما علم القانون فهو يمثل مصدرا للمعرفة وللتعامل طبقا للوائح والقوانين السارية، ولأن علم الاقتصاد يهتم بالتعاملات فى مجالات مختلفة فانه من المهم ايضا معرفة ما إذا كانت حاجات معينة تعتبر صحيحة ويجب اتباعها أم لا، وفى الاقتصاد التطبيقى غالبا ما يكون كافيا أن يعرف رجل الاقتصاد المشكلات القانونية عند اتخاذ قرارات اقتصادية معينة فى التوقيت المناسب.

الفصل الثانى

التبادل ودورة الدخل القومى

الفصل الثانى
التبادل ودورة الدخل القومى

مقدمـــة :

تناولنا في الفصل الأول طبيعة علم الاقتصاد كعلم اجتماعى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى سبيل علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى كثرة الحاجات الانسانية وندرة الموارد اللازمة لاشباعها، ويدور موضوع هذا الفصل حول قيام عملية التبادل السلعى فى اقتصاد يتميز بدرجة عالية من التخصص وتقسيم العمل وتستخدم فيه النقود كوسيط للتبادل، ويتميز التبادل بالاتساع فى اسواق السلع والخدمات التى لم تعد تقتصر فقط على مكان ثابت بل ان بعضها مثل اسواق الصرف الاجنبى التى تشمل العالم بأكمله. وينتج عن التبادل علاقة للقيمة والثمن، فيجرى على المستوى الجزئى أى مستوى الوحدات الاستهلاكية والانتاجية تحديد اثمان سلع معينة، ويتم على المستوى الكلى التجميعى، أى حيث تتكون على المستوى القومى دورة سلعية ودورة نقدية.

التبادل ودورة الدخل القومى :

التبادل الطبيعي والاقتصاد النقدى :

ان تقسيم العمل يخلق وضعا يتميز باعتماد الناس بعضهم على بعض. واذا كان روبنسون كروزو يعيش مستقلا، فانه فى ظل اقتصاد يتميز بالتخصص وتقسيم العمل فان كل انسان يعتمد على الاخرين، والفرد ينتج فى هذا النظام أكثر مما يحتاجه بصفه فردية، أيضا يحتاج الى سلع لم يشترك هو فى انتاجها. ان تزويد الانسان بهذه السلع يتطلب قيام عملية التبادل السلعى.

وبالنسبة لتقسيم العمل الراقى فى الاقتصاديات الحديثة، فان هناك امدادا لآلاف الملايين من البشر بالسلع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جَميع أنحاء العالم، هذه الشبكة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة نسميها فى علم الاقتصاد بالاعتماد المتبادل Interdependence . ان الحالة الراهنة فى الاقتصاد العالمى والتى تتميز بالاعتماد المتبادل لا تؤدى أبدا الى حالة من الفوضى أو كارثة للوجود الانسانى، ذلك لان النظام الاقتصادى الحديث يعتمد على تكامل وتعاون بين العمليات الاقتصادية، وذلك من أجل اشباع حاجات الانسان من السلع والخدمات، ان تنظيم حركة التبادل فى المجتمع تصبح لذلك الواجب الأساسى لكل اقتصاد قومى.

ان تبادل سلعة مقابل سلعة ، أو مايسمى بالتبادل الطبيعى عادة ماتشوبة بعض الصعوبات. إن منتج سلعة معينة يجب عليه أن يجد شخصاً آخر فى حاجة إلى هذه السلعة، إن المنتج الأول قد لاتتوافق رغباته مع المنتج الثانى، ومن المهم فى عملية التبادل أن يتم توافق بين رغبات المتعاملين فى السلعة المتبادلة وعلاقات المتبادل. إن الشرط الهام للتبادل الطبيعى هو التطابق الزمنى للرغبات. إن من ينتج مثلا منسوجات ويحتاج الى الخبز يجب عليه أن يجد منتجا للخبز يحتاج فى نفس الوقت الى المنسوجات، وأيضا بنفس القدر والكمية المقبولة كنسبة تبادل بين الخبز والمنسوجات. فمثلاً لو كان مترا من القماش يستغرق صنعه خمس ساعات ، بينما رغيف من الخبز يستغرق صنعه ساعة واحدة، فإن مترا من القماش يستغرق صنعه خمسة اضعاف وقت العمل المبذول فى صناعة رغيف من الخبز، لذلك فإن مترا من القماش يساوى خمسة أرغفة من الخبز. أو أن نسبة تبادل القماش إلى خبز تساوى ١ : ٥.

والواقع أيضاً هناك مشكلات إضافية يمكن أن تنتج من نقل السلع وعدم القدرة على تخزينها، كما أن بعض الخدمات تكون مرتبطة بمنطقة معينة ولايمكن نقلها الى منطقة أخرى. إن الاقتصاد الذى يتميز بدرجة عالية من تقسيم العمل لايمكن تصور وجوده فى حالة الاقتصاد الطبيعى الذى ينظر اليه على أنه ظاهرة تاريخية مضت أو أنها مرحلة بدائية فى التاريخ الإقتصادى للبشرية، ويكاد ينعدم فى عالمنا المعاصر، وربما يوجد فى حياة القبائل البدائية التى لم تتصل بالمدنية الحديثة أبدا، وتعتبر حالة نادرة تلك التى أذاعتها وكالات الأنباء العالمية فى شهر يولية سنة ١٩٩٤ من أنه قد أكتشفت قبائل تعيش فى إحدى الجزر المنعزلة بأندونيسيا، ويرجح علماء الأنثربولوجيا أنها تعيش بأدوات عمل ترجع الى العصر الحجرى، ويتم التبادل الطبيعى فيما بين أفرادها.

إن مشكلات عملية التبادل غير المباشر أمكن تجنبها بإستخدام النقود كمعادل عام لقيم السلع، وذلك يحدث عندما تقوم سلعة معينة بوظيفة المعادل العام للتبادل، كما أنه يكون لها أيضاً منفعة ذاتية أى يستطيع الإنسان إستخدامها كسلعة أى أن لها منفعة كسلعة. وحول ذلك توجد أيضاً أمثلة فى الماضى والحاضر، فمثلاً إستخدم الإنسان قديما القواقع والمعادن كوسيط للتبادل وأدت وظائف النقود ، وحتى اليوم يستخدم الإنسان الذهب والفضة كوسيط نقدى. ومن خلال إستخدام معادل عام للتبادل فإنه ينشأ من خلال عملية التبادل غير المباشر عمليتان للتبادل، وهما عملية الشراء (نقود مقابل سلع) ، وعملية البيع (سلع مقابل نقود). وبدلاً من تطابق زمنى مزدوج يكفى فى التبادل النقدى عملية تبادل بسيطة ذات إتجاه واحد.

إن الشخص الذى ينتج ويمتلك المنسوجات يجب عليه أن يجد من يطلب سلعته، وهذا لايلزم أبداً أن يكون مالكاً لسلعة معينة سواء خبز أو غيره ليقوم بمقايضتها، أى تبادلها مقابل السلعة التى يرغب فى شرائها. ذلك لأن المشترى يفضل أن يدفع نقودا كمقابل للسلعة المشتراه، والبائع يقبل ذلك. وذلك لأنه فى ظل نظام نقدى فعال توجد الثقة فى أن النقود يمكن فى كل وقت تبادلها مع السلع المرغوب شرائها أو بيعها.

ويمكن أن توجد منافع كثيرة للتبادل غير المباشر أى بإستخدام النقود. وقد وجدت عيوب ومخاطر يتعرض لها النظام النقدى، خاصة أنه تنتج النقود فى المجتمعات الحديثة من مادة تكون رخيصة جداً. وأيضاً حيث يسود فى العصر الحديث إحتكار الدولة لعملية إصدار النقد، فإن الخبرة العملية توضح لنا أنه من الصعب أن يتحرك المحتكر مركزه الإحتكارى والذى يستفيد منه، حيث أنه يتمكن من إصدار النقود وتزويده بها وإمتلاك النقود كوسيط للتبادل ، كل ذلك دون أن يقدم مقابلاً لكل هذا. إن وظائف النقود لاتقوم بها فقط النقود التى تصدرها الدولة وهى أوراق البنكنوت ، ولكن أيضاً هناك النقود المصرفية وهى نقود الحسابات الجارية، والتى تؤثر فى كمية النقود بالمجتمع وتكون أحد أسباب حدوث التضخم.

ولاتوجد فقط مشكلة الرقابة الحكومية على الإصدار النقدى وإنما أيضا توجيه السياسة النقدية بحيث تعمل على ضبط كمية النقود وتقييد الإئتمان حتى لايحدث توسع نقدى وزيادة فى كمية النقود مما يساهم فى حدوث التضخم.

الأسواق والمنافسة :

الأسواق : Markets

يعرف السوق بأنه بقعة جغرافية معينة يتم فيها شراء وبيع السلع حيث تلعب القوى المحددة للسعر دورها. فجزء هام من النظرية الإقتصادية يدور حول شرح تحديد الأسعار فى السوق. وعندما أكتملت نظرية حركات السوق وجدنا أنها أمتدت لتشمل سلعاً كالقطن والقمح. وأمتدت نظرية السوق لتشمل الأسواق المستقبلة لسلع لم تنتج بعد ولم تشترى أو تباع.

يمكن تعريف السوق : بأنه المكان أو المجال الذى يتم فيه تفاوض البائعين والمشترين لمبادلة سلعة ذات خصائص محددة والتى يتحقق فيه نقل ملكية السلعة. ولا يشترط التواجد المادى للسلع فى السوق الا انه عادة ما تتجه السلع الى مراكز الاتجار فيها. ويهمنا هنا أن تميز بين نوعين من الاسواق :

١ - سوق السلع والخدمات التى تبيع فيها المنشآت منتجاتها من السلع والخدمات.

٢ - سوق عوامل الانتاج، حيث يقوم القطاع العائلى ببيع خدمات عوامل الانتاج التى يسيطرون عليها.

والسوق الاقتصادية هى تلك السوق التى يتم فيها توزيع الموارد بواسطة قرارات الانتاج والبيع والشراء التى تتخذ بواسطة المنشآت والمستهلكين والسلطات المركزية. وأقتصاديات السوق الحرة Free-mardet economy إنما هى تلك الإقتصاديات التى تلعب فيها قرارات الافراد والمنشآت - دون السلطة المركزية - الدور الرئيسى فيما يتعلق بتوزيع الموارد. واقتصاديات السوق الحر إنما تعرف بأنها الاقتصاديات

الرأسمالية، وتتحدد فيها الاثمان طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب أى آليات السوق[١].

وتوجد شروط للمنافسة الكاملة نذكرها فيما يلى :

١ - وجود عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة، بحيث لا يكون لأى منهم أى سلطة ملحوظة فى تحديد السعر عن طريق تغيير الكمية المباعة أو الكمية المشتراه.

٢ - تماثل السلعة التى يقوم بعرضها هذا العدد الكبير من المنتجين لا يوجد بينها أى فروق - حقيقية كانت أو وهمية- تدفع المشترى الى تفضيل شراء السلعة من بائع دون البائع الاخر.

٣ - حرية اى منتج فى انتاج السلعة أو التوقف عن انتاجها وتحوله الي انتاج سلعة اخرى. بمعنى ان أى شخص لديه رأس المال الكافى يستطيع ان يقرر انتاج وبيع السلعة فى الوقت الذى يرغبه وذلك بطبيعة الحال اذا اعتقد ان هذا العمل سيعود عليه بفائدة أى بربح. كذلك اذا وجد منتج ان عملية انتاجه للسلع عملية خاسرة أو لا تدر عليه ربحا معقولا، فانه يستطيع فى أى وقت ان يتوقف عن إنتاج هذه السلع وأن يوجه الموارد التى يمتلكها الى انتاج سلعة أخرى يعتقد أنها ستدر عليها ربحاً أو أنها ستدر عليه ربحا أكثر مما كان يحصل عليه في الاستخدام السابق لهذه الموارد.

٤ - سهولة انتقال وتحرك الموارد. بمعنى أن المنتج لا يجد صعوبة أو عوائق فى انتقال الموارد من نشاط الى نشاط. ففى مثل هذه الاسواق تنعدم تكلفة الانتقال سواء بالنسبة للموارد او بالنسبة للسلعة المباعة.

---

(١) فى الجزء الثانى من هذا الكتاب، شرح تفصيلى لنظرية الثمن.

٥ - افتراض حرية المعلومات والعلم التام بما يجرى فى السوق. ففى ظل شروط سوق المنافسة فانه ينتظر ان يكون السعر الذى تباع به السلعة واحدا بالنسبة لجميع المنتجين. ذلك ان اى رفع فى سعر السلعة سيجعل المشترين يعرضون عن شراء السلعة بهذا السعر والتوجه الى منتج اخر مما يجعل المنتج يلتزم بالبيع بالسعر السائد فى السوق، الا ان هذا يتطلب ان يكون المشترى على علم بذلك.

اطراف النشاط الاقتصادى واتخاذ القرارات :

تدور اقتصاديات السوق حول دراسة سلوك كل من الافراد والجماعة والسلوك إنما يتضمن اتخاذ قرارات عن طريق الاختيار بين البدائل. فمن الذى يتخذ هذه القرارات؟

أولا: القطاع العائلى Household sector: أو يسمى بقطاع المستهلكين. والوحدة فى هذا القطاع هى الأسرة أو العائلة، وفى نظرية الطلب تعتبر الأسرة إنها الوحدة الأساسية وتفترض نظرية الطلب أن الأسرة تتخذ قرارات متسقة وأن سلوكها فى السوق كما لو كانت الأسرة تتكون من فرد واحد.

ويقوم القطاع العائلى باتخاذ نوعين من القرارات الهامة: أولاً: كيف تقوم الأسرة بانفاق دخلها؟. أو بعبارة أخرى ما هى السلع والخدمات التى تقوم الأسرة بشرائها وبأى الكميات. ثانياً: يقوم القطاع العائلى ببيع الموارد التى يملكها أو يعرض خدمات هذه الموارد.

أن قطاع المستهلكين فى اتخاذه لجميع القرارات يكون هدفه تحقيق أكبر قدر من الاشباع.

ثانياً: قطاع الأعمال: والوحدة فى هذا القطاع هى المنشأة وهى التى تتخذ القرارات فيما يتعلق بتوظيف الموارد وإنتاج السلع والخدمات. وهى التى تقوم ببيع السلع والخدمات التى تنتجها إلى المنشآت الأخرى أو إلى المستهلكين.

والمنشأة تعتبر أنها وحدة السلوك فى جانب العرض مثلها فى ذلك مثل المستهلك الذى يعتبر وحدة السلوك فى جانب الطلب. ويفترض عادة فى مثل هذه الظروف أن المنشأة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح.

ثالثاً: الدولة وهى السلطة المركزية بما فيها الأجهزة والمصالح والهيئات الحكومية التى تخضع لسطات الحكومة المحلية أو المركزية. فهى المؤسسات التى تتمتع بسلطات قانونية وسياسية فى فرض رقابة على متخذى القرارات من الأفراد والمنشآت وكذلك على الأسواق.

وليس هناك هدف واحد تتصرف على أساسه هذه الأجهزة الحكومية، وتدفع فى سياستها بمجموعة من الأهداف التى يمكن تحديدها ومن الممكن استخدامها كأساس لتقييم كفاءة تصرفات السلطة المركزية.

دورة الدخل القومى:

تشكل عملية التبادل علاقات للقيمة يطلق عليها الثمن. واذا ما كانت عمليات التبادل تتم باستخدام النقود، فان علاقات القيمة يعبر عنها بالنمقود أى بالثمن النقدى، وفى حالة التبادل الحر فان الثمن يكون نتيجة لتصورات كلا من طرفى التبادل فى السوق. ان جانب الطلب يقابل الجانب الأخر فى السوق فى درجات مختلفة لانتاج السلع طبقاً لتقسيم

العمل، وعند الشراء والبيع للسلع النصف مصنعة والنهائية وعلى درجة عالية من التجريد يمكن التمييز بين طرفين متعاملين فى السوق، وذلك باستثناء الدولة فى نشاطها الاقتصادى. وتتمثل عمليات التبادل الهامة فيما يلى: قطاع العائلات وقطاع الأعمال. قطاع العائلات يعتبر مصدرا لخدمات عناصر الانتاج وأوجه الطلب على السلع الاستهلاكية. ويحتاج قطاع الأعمال الى انتاج السلع، ويطلب خدمات عناصر الانتاج من قطاع العائلات ، ويقدم لقطاع العائلات السلع الاستهلاكية ونشر ذلك فيما يلى:

(١) دورة السلع والخدمات :

أن المنتجين (قطاع الأعمال) والمستهلكين (القطاع العائلى) يتخذون القرارات فيما يتعلق بشراء وبيع السلع وخدمات الموارد. ويمكن تلخيص ذلك فى الشكل التالى الذى يوضح كل من قطاع الانتاج وقطاع الاستهلاك وكل من سوق السلع والخدمات وسوق خدمات عوامل الانتاج.

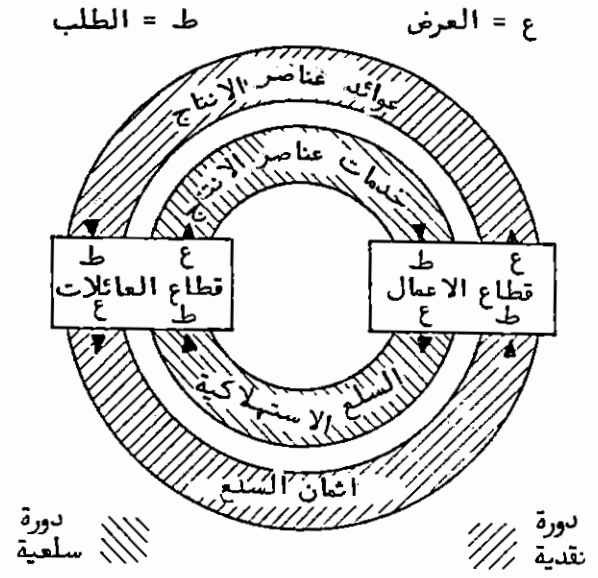

شكل رقم (٢): دورة الدخل

ولإيضاح كيف يتم التفاعل بين المنتجين والمستهلكين فى كل من السوقين لنتصور أولا أن المستهلكين يرغبون في الحصول على السلع والخدمات التى تشبع رغباتهم فيما يتعلق بالغذاء والمسكن والتسلية والصحة والامن والتعليم والرياضة، ولدى المستهلكين مواردهم من دخل واصول مختلفة ووقت وجهد التى بواسطتها يستطيعون اشباع حاجاتهم. ولكن مواردهم غير كافية لتسمح لهم باشباع جميع رغباتهم، فان الشراء والبيع يتم بواسطة النقود، فيدفع المستهلكون النقود للمنتجين مقابل ما يحصلون عليه منهم من سلع وخدمات وبذلك يمدونهم بالدخل. ويدفع المنتجون النقود للمستهلكين مقابل خدمات عوامل الانتاج المملوكة لهم وبالتالى فهم يمدونهم بالدخل. ويلاحظ ان التيارين - تيار السلع والخدمات وتيار النقود - يتحركان فى اتجاهين متضادين، وكل تيار إنما يمثل دوره كاملة[1].

(٢) دورة تيار الدخل :

والدورة الموضحة فى الشكل السابق والتى تمثل تيار النقود، كدخول ومدفوعات ، تعتبر اساسية فى تفهم عمل اقتصاديات المجتمعات القائمة على أساس السوق. وفى الحقيقة فان هناك ثلاثة تيارات مختلفة وإن كانت متصلة ببعضها :

أ - تيار النقود من المشترين الى البائعين.

ب - تيار السلع والخدمات من البائعين الى المشترين.

حـ- .تيار الدخل الذى يتولد من الانشطة الاقتصادية في المجتمع.

والتيار الاخير هو التيار الهام فى الاقتصاد التجميعى. وهذا التيار

---

(١) دكتور عمرو محيى الدين، دكتور عبد الرحمن يسرى : مبادىء علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة بدون سنة نشر

له علاقة بتيار النقود ومن الواجب تفهم هذه العلاقة. فالنقود التى تنفقها المنشآت للحصول على خدمات عوامل الانتاج إنما تصبح دخولا للمستهلكين اصحاب عوامل الانتاج. وبالمثل فان النقود التى ينفقها المستهلكون للحصول على السلع والخدمات إنما تعتبر دخولا للمنشآت.

والتيار الدائرى للنقود الموضح فى الشكل السابق يولد تياراً للدخل من المستهلكين الى المنتجين ويعود ثانية الى المستهلكين. فلو أن المستهلكين ينفقون كل دخولهم التى يحصلون عليها على شراء السلع والخدمات التى تنتج بواسطة المنشآت. ولو ان المنشآت بدورها توزع على الدخول التى تحصل عليها على المستهلكين سواء عن طريق شراء خدمات عوامل الانتاج او عن طريق توزيع الارباح لاصحابها لأصبحت دوره تيار الدخل بسيطة حقاً- وكل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية الى المنتجين ولذلك فانهم سيضطرون للاختيار. فعلى المستهلكين أن يتخذوا قراراً فيما يتعلق باختيار السلع والخدمات التى يشترونها فى سوق السلع والخدمات.

والاشارة التى يستجيب لها المستهلكون هى اسعار السلع والخدمات فلكل مجموعة من الاسعار يقوم المستهلكون بعمل مجموعة من الاختيارات. وهم بهذا التصرف يؤثرون - كمجموعة - فى هذه الاسعار. وتستخدم الاسعار كاشارة للمنتجين لايضاح أى السلع والخدمات اكثر ربحية فى انتاجها وتقديمها فى السوق. وعلى المنتجين ان يختاروا السلع التى ينتجونها ويبيعونها. كما عليهم ان يختاروا بين وسائل الانتاج المختلفة لانتاج هذه السلع وأن يحددوا الكمية التى يعرضونها من كل سلعة من السلع المختارة. وبهذه الطريقة فان المنتجين ايضا يؤثروا فى السعر.

ويقوم المنتجون بشراء عوامل الانتاج او خدمات عوامل الانتاج ويتوقف الكمية التى يشترونها على قراراتهم فيما يتعلق بالانتاج التى تتوقف بدورها على طلبات المستهلكين. والطلب على الموارد اللازمة للانتاج تؤثر بدورها على اسعار العمل والمواد الخام والمبانى والآلات واستخدام رأس المال والارض وجميع الموارد الاخرى اللازمة للانتاج. والمستهلكون الذين يمتلكون عوامل الانتاج انما يستجيبون لاسعار عوامل الانتاج ويحددون اختيارهم فيما يتعلق باستخدامات موارد الانتاج، وهذه الاختيارات تحدد عرض عوامل الانتاج وتؤثر على اسعار الانتاج. وقيام المنتجون بدفع اجور عوامل الانتاج إنما يمد اصحاب عوامل الانتاج بالدخل. ومستلمى هذا الدخل هم المستهلكون الذين هم فى حاجة الى السلع والخدمات لاشباع حاجاتهم. وبهذا تكون الدورة قد اكتملت.

هذا التفاعل بين المنتجين والمستهلكين يمكن تمثيله بتيارين : **الاول** وهو تيار السلع والخدمات . فتيار السلع والخدمات - كما هو موضح بالشكل السابق يتدفق من قطاع الانتاج الى القطاع العائلى. وبذلك يحصل المستهلكون على ما يشبع حاجاتهم. وخدمات عوامل الانتاج تتدفق من القطاع العائلى الى قطاع الانتاج، وبذلك يحصل قطاع الانتاج على ما يحتاج اليه من وسائل الانتاج. **ثانيا:** ودورة تيار النقود تمثل التيار الثانى. ففى ظل اقتصاديات السوق فإن كل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية الى المنتجين وكل شئ يحصل عليه المنتجون يرد ثانية الى المستهلكين. ففى مثل هذه الحالة فان دورة تيار الدخل تصبح مغلقة.

ولكن فى واقع الامر فان المستهلكين لا ينفقوا كل دخولهم – التى يحصلون عليها من بيع خدمات عوامل الانتاج – على ما تنتجه المنشآت. فجزء الدخل الذى يحصل عليه المستهلكون ولا يعاد الى المنشآت وكذلك جزء الدخل الذي تحصل عايه المنشآت ولا يعاد مرة ثانية الى المستهلكين يمثلان انسحابا أو تسربا Leakage من دورة تيار الدخل. ويحدث هذا التسرب لأن الحكومة مثلا تقتطع جزءاً من دخول المستهلكين فى صورة ضرائب او لان المستهلكين يفضلوا الاحتفاظ بجزء من دخلهم فى صورة مدخرات لا ينفقونها.

والاعتبارات الاخرى التى تمنع من جعل دورة تيار الدخل دورة مغلقة هى ان هناك حقنا injection يتم للنظام. ويقصد بالحقن كل انفاق يترتب عليه توليد دخل للمنشآت او المستهلكين. ومن امثلة الحقن شراء الحكومة للسلع والخدمات أو الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة.

مما سبق يتضح لنا ان قطاع العائلات وقطاع الأعمال من الممكن ان يمثل كل منهما طلبا من جهة، وعرضا من جهة اخرى. وهذه الخاصية تتوقف على نوع السلعة. ومن المفيد عمليا ايضا استخدام تعريفات العرض والطلب بالنسبة للدورة النقدية. ان الذى يقدم خدمات عنصر العمل يمثل فى نفس الوقت طلبا على النقود فى شكل أجر.

كما أن دراسة دورة الدخل القومى يمكن ان تقودنا الى استنتاج ان قطاع العائلات وقطاع الاعمال يكونان وحدة ذات مرتبة واحدة، ذلك لانهما يظهران فى جانبى عرض وطلب، وينبغى مع ذلك عدم نسيان ان مراكز الانتاج أى قطاع الاعمال تعتبر مندمجة فى انتاج القطاع

العائلى. وطالما ان قطاع العائلات يرى انه يستطيع انتاج السلع بطريقة أفضل وبأقل تكلفه عن قطاع الاعمال، فانه يمكنه القيام بذلك تطبيقا لمبدأ اصنعها بنفسك do it yourself. كما يقوم قطاع العائلات بانتاج جزء ضئيل من حاجياته مثل اعداد وجبات الطعام، وذلك يعد سببا للعقلانية والرشد الاقتصادى. وهناك اعمال اخرى كما فى غسيل وتنظيف الملابس، كانت احدى وظائف قطاع العائلات ثم انتقلت الى قطاع الاعمال لتصبح وظيفة مستقلة ولها وحدات مجهزة بآلات غسيل حديثة تقوم بغسل الملابس وتجفيفها أيضا، وفى نفس الوقت ايضا وجدت هذه الالات الحديثة فى قطاع العائلات، ان الوحدات الانتاجية فى الاقتصاد الحديث لا تعبر بالضرورة عن الرفاهية والرقى الانسانى، ذلك لانها تمثل مرحلة راقية لتقسيم العمل. والاختيار التكنولوجى فى أحيان كثيرة لا يترك الكثير لقطاع العائلات لانتاجه. ويتبع ذلك ان ما ينتجه قطاع الاعمال من سلع وخدمات من احتياجات قطاع العائلات.

وبمرور الوقت فان تقدم المشروعات الاقتصادية يتوقف على ما اذا كانت هذه السلعة يمكن انتاجها، وفى نفس الوقت تكون مطلوبة من قطاعة العائلات، فالاستهلاك كما يقول ادم سميث هو غاية وهدف للانتاج، وذلك لا يعنى مع ذلك ان قطاع العائلات يستطيع ان يحدد شروط التبادل مثل كمية السلع وأثمانها.

ان تقسيم العمل لا يؤدى فقط الى نقل الانتاج من القطاع العائلى أى الانتاج المنزلى الى وحدات انتاجية كبيرة، ولكن أيضا يؤدى الى زيادة التخصص وانشاء فروع انتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة. وفى الاقتصاد القومى الحديث نجد كقاعدة ان الوحدات الانتاجية تطلب عناصر الانتاج من قطاع العائلات وتقدم لها السلع الاستهلاكية.

الفصل الثالث

مناهج البحث فى علم الاقتصاد

الفصل الثالث

مناهج البحث فى علم الاقتصاد

مقدمـــة :

طالما أن الاقتصاد علم فلابد أن يستخدم ادوات البحث العلمى فى دراسة القضايا التى يهتم بها، والمقولات العلمية يجرى اختبار صحتها، فيمكننا ان نصدر حكما قيميا اخلاقيا على موضوع معين، بصفه تقديريه ترجع الى تحيز الفرد الى مذهب أو فلسفة معينة ، وهذا ليس حكما موضوعيا. اما اذا تناولنا دراسة الظواهر الاجتماعية كما حدثت وتحدث فى الواقع الاجتماعى فذلك يكون حكما تقريريا اى انه حكم واقعى وتقريرى ويمثل مقوله علمية يستند اليها علم الاقتصاد كغيره من العلوم الاجتماعية الاخرى.

وقد تعددت طرق البحث العلمى فى الاقتصاد فشملت الى جانب الطريقة الاستنباطية والاستقرائية الطريقة التاريخية والطريقة الاحصائية.

وبذلك تنشأ النظريات الاقتصادية ويجرى نقدها واختبار صحتها.

اولا - الحكم القيمى والمقولات العلمية :

ان عملية بحث ماهية العلم تتفرع الى مجالات مختلفة، حيث أن هناك اقتناع يمثل عنصرا هاما فى دراسة وتحليل المقولات الاقتصادية، كما أن تقرير مفهوم علمى معين يعتبر تقريرا لوجهة نظر شخصية عن ما ينبغى ان يكون عليه واجب العلم. ان المواقف الفردية تعبر عن ميول وتقديرات فردية، وأيا كان اتجاهها فانه يشار اليها على أنها آراء او حكم قيمى.

وبالاتفاق مع الصياغة المنهجية لمفهوم العلم فانه ينبغى استخدام تعريف العلم لتحديد ما اذا كانت مقوله علمية مقبولة أو غير مقبولة، وذلك يعنى ايضا ان عملية تقويم او ابداء رأى او حكم على الاشياء يكون من وجهات نظر مختلفة لا تعتبر مقولات علمية.

وهذا التحديد لمفهوم العلم يمكن توضيحه بالامثلة التالية :

اذا كانت عملية شراء واستهلاك سلعة معينة على سبيل المثال سيارة أو مجوهرات او تحف ثمينة تعتبر من الكماليات، فانه توجد آراء مختلفة تجاه ذلك. ان تعبير "سلع كمالية" يعتبر وجهة نظر وحكم على الاشياء، لذا يعتبر تعريف غير علمى وغير دقيق، ونستنتج من ذلك أن مجرد التفكير فى فرض ضرائب على السلع الكمالية لا يستند الى مقولات علمية.

هناك وجهة نظر مختلفة توجد ايضا اذا كان الدخل قد تم قياسه طبقا للجهد المبذول او طبقا لتوزيع الدخل، وعندما نتحدث عن الاجور غير العادلة او التوزيع غير العادل للدخل فانه يستخدم المفاهيم العلمية السائدة لصياغة مقولات غير علمية. وبنفس الطريقة ولنفس الاسباب فانه توجد مقولات مختلفة وعامة مثل القول بأن ضرائب الدخل التصاعدية تعتبر افضل من ضرائب الدخل النسبية، ويعتبر ذلك رأيا وحكما شخصيا، كما ان الاستخدام الشائع لبعض المفاهيم مثل العدالة والتقدم والسلع مما يعتبر شائعا فى التعبيرات السياسية لا ينبغى ان تصرف النظر عن أن خلف ذلك نية مقصوده لفرض آراء يعتبر شيئا جيدا أم لا، أو انها مقولات تقريريه او تقديرية مثلا.

ان الاختبارات الاقتضادية على العكس من ذلك تشكل مقولات حقيقية تعبر عن أن شيئا ما قد يكون هكذا أو لا يكون، ان العلامة المميزة للتفرقة ما بين الآراء الاقتصادية والمقولات العلمية تكون بامكانية اختبارها ونقدها بشكل موضوعى. ان مقوله معينة مثل ان الجو معتدل اليوم تعتبر مقولة علمية طالما ان كلمة "معتدل" يمكن اختبارها بمعلومات ومشاعر ذاتية مثل درجة الحرارة والرطوبة فى الهواء، وهناك أيضا مقاييس علمية لهذا التعريف.

كما أن الآراء لا تستطيع أن تساهم أو تصبح معرفة بالحقيقة. هذه الاراء تعطى فقط معلومات حول وجهة النظر او المواقف والآراء لشخص معين حول علاقات وأشياء معينة. ان المقولات التى تعطينا معرفة عن الواقع والحقيقة، يجب وبغض النظر عن علاقتها بوجهات نظرنا الشخصية ومعارفنا الذاتية، ان تكون لها صفة العمومية، ينبغى ان تكون معرفتنا للاشياء الحقيقية قد أمكن سبر أغوارها، ويجب على العلماء فى نشاطهم العلمى ان يلتزموا بهذه المقولات العلمية غير أن ذلك غالبا ما يكون صعبا فى حالات معينة.

ان المقولات اما أن تكون علمية أو غير علمية، وسيان بغض النظر عمن تصدر هذه المقولات. وعلى خلاف الحكم على القيم فان مفهوم العلم هذا لا يستبعد العقيدة طالما انه بالاعتقاد توجد حقيقه ومعرفة بالمعنى الضيق، ومعرفة من خبرة الحواس والعقل. ان جزء كبير من المعرفة يستند الى اننا نعتقد فى الآخرين اما لانهم موضع ثقة لنا او انهم من نوى الاحترام، ان تقرير مقولات علمية للقيم لا يمكن ان يفهم منه وجود

علم خال من القيم وذلك للاسباب التالية :

أولا – ان اختيار مفهوم العلم نفسه يعتبر قيمة فى حد ذاته. وفى الحقيقة فانه فى جميع الازمان نجد الناس الذين تصورا واجبا معينا للعلم.

ثانيا – ان محاولة حل جميع المشاكل يعتبر أكبر من طاقة البحث العلمى. لان اجراء اختبار وانتقاء معين يخلق مشكلة الاختيار بين المشاكل. وفى اختيار المشاكل وتحديد اولوياتها فان الميول والاهواء الشخصية للباحث يجب تنحيتها جانبا، وربما يحذو البعض الامل ان العلماء يتناولون مشكلات معينة يكون فى حلها منفعة للجميع، وأنهم لا يتعاملون فى معرفة معينة يكون من الصعب تقدير قيمتها، وهذا التعظيم للقيمة يقصد به جميع العلماء والتخصصات الا أنه يصعب فى الحقيقة تداركها كما ان الحكم القيمى يمكن ان يكون موضوعا للمقولات العلمية. ان الادعاء بأن توزيع الدخل غير عادل يعتبر حكما قيما، غير انه يمكن بحثه علميا، كيف ان معظم الناس يحصلون على جزء غير عادل من الدخل.

وهناك صعوبة تنشأ من علاقات اقتصادية معينة مثل علاقة الهدف والوسيلة، ان مقوله ان عناصر الانتاج العمل والارض ورأس المال والتنظيم يجب ان تكون فى حالة تشغيل كامل تمثل حكما قيميا، فاذا ما كان التشغيل اكامل ينبغى ان يسود، حينئذ توجد آراء مختلفة. ان معظم الناس ينبغى عليهم أن يرغبوا بالحاح التشغيل الكامل لعنصر الانتاج.

ونفس المقولة يمكن ان تكون ذات نوعية علمية واقتصادية، ينبغى على الاقتصاد فى اطار القوى الانتاجية الموجودة ان ينمو بقدر الامكان،

حينئذ يجب على عناصر الانتاج ان تكون فى حالة تشغيل كامل طالما انه أمكن البرهنة على امكانية تحقيق ذلك وانه فى حالة التشغيل الكامل يكون الوضع افضل من حالة البطالة. ان الهدف الذى يمكن اشتقاقه علميا يسمى بالنمو، أما التشغيل الكامل فانه يمكن تفسيره علميا كأداة لتدعيم عملية النمو، فاذا ما كان استخدام اداة معينة لها آثار معينة، فان التحليل العلمى والمقولات حول استخدام أدوات معينة لتحقيق الاهداف المرجوة لاتمثل حكما قيميا بالمعنى السابق شرحه.

فى حالات معينة نجد ان الحكم القيمى والمقولات العلمية لا يمكن فصلها عن بعضها، خاصة عندما يفكر الانسان فى أن تعبيرات كثيرة والتى تجد لها مدخلا فى الاستخدام اللغوى في العلوم الاقتصادية، ونجدها فى التعامل اليومى بلغة مشحونة بالعواطف والانفعالات وبصفه عامة فانه لا يسمح بفصل واضح بين الحكم القيمى والمقولات العلمية، والصياغة اللفظية تعتبر فى هذا المجال ذات منفعة وتقدم مساعدة قيمة.

ان القدرة على التمييز بين الحكم القيمى والمقولات العلمية يمكن توضيحه ببعض الامثلة كما فى الجدول التالى :-

جدول رقم (٢)

مقارنة بين الحكم القيمى والمقولات العلمية

الحقائق الممكنة	الحكم القيمى الممكن	المقولات العلمية
١- ان عمال البناء يشترون المجوهرات	ان شراء المجوهرات يعتبر كماليا لعمال البناء	ان طلب العمال على المجوهرات يرجع الى ارتفاع مستوى أجورهم.
٢ - يربح صاحب العمل أكثر من العامل بمقدار ثلاثون ضعفا	توزيع الدخل فى المجتمع غير عادل	توزيع الدخل فى المجتمع غير متساو
٣ - نسبة البطالة بين شباب الخريجى تصل الى ١٪ سنويا	نسبة البطالة ١٪ غير مرغوب فيها	عند مستوى١٪ بطالة ترتفع الاسعار بنسبة ٢٪
٤ - الدخل القومى الكلى بالاسعار الثابته يرتفع بمعدل ٤٪ سنويا	النمو الاقتصادى مناسب	النمو الاقتصادى غير كاف لأن متوسط الدخل القومى للفرد يصل الى ٣٪ .

التمييز بين الحكم التقديرى والحكم التقريرى :

حتى يمكن تحديد المجال الذى يمكن فيه بناء النظرية الاقتصادية التى يمكن اختبار صحة أو عدم صحة تنبؤاتها العلمية، أى اختبار صحة أو عدم صحة القوانين التى تتضمنها والتى تمكننا من التنبؤ بالأحداث التى لم تقع بعد، يجب أن تفرق بين الحكم التقريرى Positive statement والحكم التقديرى Normative Statement [١].

---

(١) دكتور أحمد ابو اسماعيل، دكتور سامى خليل محمد: الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٥.

ويمكن التمييز بين الحكم التقديرى والحكم التقريرى عن طريق بيان بعض التعبيرات والفروض التقديرية وبعض التعبيرات والفروض التقريرية. فالعبارات التقريرية هى العبارات التى تهتم بما هو قائم أو بما كان أو بما سيكون. فهى تقرر ما هو موجود او ما كان أو بما سيكون موجودا . فالعبارات التقريرية او النظريات التقريرية قد تكون بسيطة أو معقدة ولكنها اساسا تتعلق بما هو قائم.

ولذلك فان الخلاف اذا قام حول العبارات التقريرية إنما يمكن حسمه بالرجوع الى الحقائق. أما العبارات التقديرية فانها تهتم بما يجب ان يكون. ونظراً لانها تهتم بما يجب ان يكون فهى متصلة اتصالا وثيقا بالمذاهب الدينية والتعليمية والفلسفية. فالعبارات التقديرية هى العبارات التى تعبر عن التقدير الشخصى أو الحكم الشخصى عما هو مقبول او غير مقبول وعما هو جيد أو ردئ. ولذلك فان الخلاف حول التعبيرات التقديرية لا يمكن حسمه بالرجوع الى الحقائق.

فاذا تساءلنا " ما هى السياسات الحكومية التى تؤدى الى القضاء على البطالة ؟ " أو " ماهى السياسة التى تمنع التضخم ؟". فان مثل هذين السؤالين سؤلان تقريريان وبالمثل اذا قلنا " أن العجز فى موازنه الدولة سوف يؤدى الى تقليل البطالة ويؤدى الى زيادة فى الاسعار". فان هذه العبارة تعتبر فرضا فى الاقتصاد التقريرى- هذا الفرض من الممكن اختباره وذلك بالرجوع الى الملاحظات والمشاهدات الميدانية. اما اذا قلنا " أن الحكومة عند وضعها السياسة الاقتصادية يجب ان تهتم بمشكلة البطالة أكثر من اهتمامها بمشكلة التضخم" فمثل هذه العبارة تعتبر فرضا تقديريا لا يمكن اثباته بالرجوع الى الملاحظات أو المشاهدات

الميدانية.

غير أن ذلك لا يعنى ان الاقتصادى اذا وجه بحكم تقديرى عليه ان يتسبعده تماما. ذلك ان الاحكام التقديريه قد تؤدى فى النهاية الى بحث فى مجال الاحكام التقريرية. افترض مثلا اننا اتفقنا على انه يجب على الحكومة أن تضع اولوية سياستها الاقتصادية فى مواجهة مشكلة البطالة، فان ذلك سوف يعقبه سؤال،. ما هى انجح الوسائل للقضاء على البطالة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال حكم تقريرى يمكن اختبار صحته او عدم صحته بالرجوع الى الواقع. من كل ما سبق نستنتج ان مجال البحث العلمى وبناء النظريات العلمية هو مجال الأحكام التقريرية.

فالاقتصاد- مثل العلوم الاخرى - إنما يهتم بالاسئلة والعبارات والفروض التى يمكن ايضاح انها خاطئة أو صحيحة عن طريق المشاهدات والملاحظات الميدانية. وليس من الضرورى ان نوضح انها متفقة أو متعارضة مع الحقائق وإنما من الضرورى على الأقل ان نوضح انه يمكننا أن نتصور ادلة تظهر انها خاطئة أو ادلة تظهر أنها صحيحة. فمناشدة الحقائق هى الوسيلة السليمه لمعالجتها. بعكس الاسئلة والعبارات والفروض التقديريه فلا يمكن معالجتها بالرجوع الى الحقائق الميدانية، وفى الحياة العملية يمكن معالجتها عن طريق أخذ الاصوات. فالفروق بين العبارات التقريرية والعبارات التقديرية هو حجر الاساس فى علم الاقتصاد مثل أى علم آخر . والبحث العلمى كما هو معروف إنما يقتصر على الاسئلة التقريرية.

ثانيا - المنهج العلمى :

يعرف العلم بأنه مجموعة من الحقائق الثابته المتعلقة بمجموعة معينة من الظواهر والتى تربط بينها روابط منطقية بحيث تكون فى مجموعها كلا متناسقا. كما يعرف أيضا بأنه المعرفة المنظمة لمجموعة من الظواهر التى ترتبط ببعضها برباط معين. ويختلف العلم عن مجرد المعرفة. ذلك ان المعرفة هى مجرد الادراك الحسى للوقائع والظواهر المحيطة بنا دون ربط منطقى بينها أو دون محاولة ادراك السببية فى وجودها او ارتباطها.

أن العلم هو عملية تعميم منطقى لمجموعة من الوقائع والظواهر المتشابهة والمتكررة والتى تحدث فى الواقع والعلاقة بينها. وترتبط الظواهر المعينة التى تكون موضوع العلم بروابط معينة تسمى قوانين. والقانون العلمى هو اذا علاقة ضرورية ومستقرة وشرطية بين ظاهرتين مختلفتين او مجموعتين مختلفتين من الظواهر او بين جانبين فى ظاهرتين مختلفتين.

ان القوانين العلمية تمكننا من توقع المستقبل والتنبؤ به على درجة عالية من الدقة. فمعرفة القانون العلمى تساعدنا فى معرفة ماذا يمكن ان يحدث وما هى النتائج المتوقعة اذا توافرت شروط انطباق هذا القانون. فنحن نعرف مثلا اننا اذا قمنا بخلط الاكسوجين والهيدروجين بنسب معينة وتحت شروط معينة فان الناتج سوف يكون هو الماء.

وتكون مهمة العالم فى مجال العلوم الطبيعية هو البحث عن هذه القوانين واكتشافها. ويلجأ العالم فى العلوم الطبيعية الى المنهج التجريبى للوصول الى نتائجه. فالظواهر الطبيعية قابلة للقياس الكمى.

كذلك فان الظواهر الطبيعية خاضعة للملاحظة والاستقرار والتجربة. ويستطيع العالم ان يعزل هذه الظواهر فى معمله ليجرى عليها تجاربه واختباراته. ولهذا فإن الاحكام الصادرة في مجال العلوم الطبيعية أحكام دقيقة يمكن إقامة الدليل على صحتها أو عدم صحتها بالرجوع الى الواقع.

فى العلوم الاجتماعية نجد ان تصرفات الانسان عادة ما تكون معقدة وخاضعة لمؤثرات مختلفة يصعب فصل الواحد منها عن الاخر. والاكثر صعوبة من ذلك ان تصرفات البشر هذه لا يعقل ادخالها معمل واجراء التجارب عليها. على ان الاساليب المستخدمة فى علم الاقتصاد هى من الأساليب المستخدمة فى العلوم عادة وهى الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية للدراسة.

إن الطريقة العلمية تقوم على أساس ارجاع كل التساؤلات الى البيانات والادلة : فعندما يقوم نقاش حول موضوع غير متفق عليه فان الباحث سوف يتساءل ما هى البيانات والادلة فى كل من الجانب المؤيد والجانب المعارض.

.وعلى ضوء ذلك يستطيع الباحث ان يقرر اى جانب يختار. وهذا القرار إنما يتخذ على اساس من البيانات والأدلة. فاذا لم تكن هناك لا بيانات ولا ادلة او كانت الاثباتات غير كافية فان الباحث سيقرر أنه فى ذلك الوقت من غير الممكن أن نقرر اى الحالتين هو الصحيح. وتكون مهمة الباحث فى هذه الحاله هو القيام بدراسات للبحث عن اثباتات جديدة تتصل بالموضوع. فاذا وجد ان الموضوع قد تمت صياغته بشكل يجعل من غير الممكن الحصول على دليل فى الجانب المؤيد او الجانب

المعارض فسوف يحاول اعادة صياغة الموضوع حتى يمكن الاجابة عليه عن طريق الرجوع الى الحقائق. هذه هى الطريقة العلمية التى نميزها عن غيرها من الطرق.

ففى بعض العلوم فان الباحث يستطيع عن طريق اعادة صياغة التساؤل ان يولد الملاحظات التى تمده بالاثباتات المؤيدة أو المعارضة. فالعلوم المعملية كالكيمياء مثلا وبعض فروع علم النفس، لديها ميزة، ذلك لان الباحث في هذه العلوم يستطيع ان يحصل على الادلة المطلوبة وذلك عن طريق تحكمه فى التجارب المعملية. بينما بعض العلوم الاخرى مثل علم الاجواء أو علم الاقتصاد فلا يمكن أن يتحقق ذلك، مثل هذه العلوم يجب ان ينتظر حتى يظهر بمرور الوقت ملاحظات جديدة يمكن ان تستخدم كبينة أو كاثبات وذلك عند اختبار نظريات هذه العلوم.

والسهولة أو الصعوبة التى يستطيع بها الباحث ان يجمع او يقيم الادلة لا تحدد فيما اذا كان موضوع معين يعتبر علميا او غير علمي. فهى مجرد واحده من العوامل التى تحدد السهولة التى بواسطتها يمكن مواصلة البحث العلمى فى مختلف حقول المعرفة. فهناك الطريقة التى يمكن ان تستخدم فيها التجارب وتلك التى لا يمكن ان تستخدم فيها مثل هذه التجارب.

هل تصرفات الافراد يمكن التنبؤ بها ؟

والسؤال هنا هل من الممكن القيام بدراسة علمية فى العلوم التى تتصل بتصرفات الافراد. نحن نعلم أن الاقتصاد يقوم بدراسة مظاهر تصرف الانسان فهل من الممكن ان نقوم بدراسة علمية فى الاقتصاد رغم ان تصرفات الانسان هى موضع اهتمامه. كثيراً ما يثار عند القيام

بدراسة تتعلق بالبطالة عما اذا كان من الممكن ان نقوم بدراسة علمية عن هذا الموضوع، وكثيرا ما يقال ايضا ان العلوم الطبيعية (الاساسية) إنما تتعامل مع جوامد تخضع للقانون الطبيعى بينما العلوم الاجتماعية - ومنها علم الاقتصاد - تتعامل مع أفراد لهم حرية التصرف ولا يمكن اخضاع هذه التصرفات الى قوانين ثابته. ووجهة النظر هذه ترى ان الاشياء الجامدة تكون استجابتها متصفة بالاستقرار وعدم التغير وذلك عند خضوع مثل هذه الاشياء لمؤثرات معينة. فاذا القيت مجموعة من الكتب، كتابا تلو الاخر، من فوق المنضدة فإن جميع الكتب بلا استثناء سوف تسقط على الارض وتظهر استجابه واحدة ذلك لانه يحكمها قانون طبيعى هو قانون الجاذبية الارضية. بينما لو هددت مجموعة من الاشخاص وقمت بتعذيبهم فان بعضهم سوف ينهار ويقوم بتنفيذ ما تطلبه منه بينما البعض الاخر لا يفعل ذلك. ليس هذا فقط بل ان نفس الشخص قد يتصرف بطريقة مغايرة اذا ما هدد فى اوقات مختلفة، وواضح اننا نظراً لأننا نتعامل مع اشياء حية فان استجابه الافراد لمؤثرات معينة لن تتصف بالاستقرار او عدم التغير، والتساؤل هنا هو عما اذا كانت تصرفات الافراد تظهر استجابه مستقرة بدرجة كافية او لا تظهر مثل هذه الاستجابة وذلك عند خضوع الافراد لمؤثرات معينة لن تتصف بالاستقرار او عدم التغير. والتساؤل هنا هو عما اذا كانت تصرفات الافراد تظهر استجابة مستقرة بدرجة كافية او لا تظهر مثل هذه الاستجابة وذلك عند خضوع الافراد لمؤثرات معينة ؟ وبالتالى هل من غير الممكن او من الممكن التنبؤ بهذه التصرفات فى حدود هامش مقبول من الخطأ ؟ سؤالين تقريرين يمكن الاجابة عليها بالرجوع الى البينات والأدلة.

هناك الكثير من الأمثلة التى توضح امكان التنبؤ بتصرفات الجماعة بدرجة كبيرة من الدقة دون ان نكون متأكدين من تصرفات الافراد كل على حده. فمثلا لا يستطيع اى باحث ان يتنبأ مثلا بالتاريخ الذى يموت فيه رجل سليم. ولكن معدل الوفاة لمجموعة كبيرة من الافراد مستقرة بدرجة جعل التأمين على الحياة تجارة رابحة لشركات التأمين. وهذا لا يتأتى اذا كانت تصرفات الجماعة متقلبه ومثال آخر هو ان الاقتصادين يستطيعون التنبؤ بدرجة كبيرة من الدقة ماذا سيفعل المستهلكون كمجموعة وذلك عندما يزيد مقدار دخولهم التى يحصلون عليها، هذا وان كان بعض الأفراد من المستهلكين قد يتصرفوا تصرفات غريبة غير متوقعة. فتصرف المجموعة ازاء تخفيض الضرائب على دخولهم بحيث يترك لهم قدر أكبر من دخلهم تحت تصرفهم ممكن التنبؤ به فى حدود هامش ضيق من الخطأ ، وهذا الاستقرار فى استجابة انفاق الافراد للتغير فى دخولهم انما يتخذه الاقتصاديون أساسا للتنبؤ بنجاح بالاثار المترتبة علي تعديل فى قوانين الضرائب.

والتنبؤات الناجحة والخاصة بتصرفات المجموعات التى تضم عدداً كبيراً من الافراد إنما يتحقق نتيجة لما هو معروف فى الاحصاء بقانون الاعداد الكبيرة. وباختصار شديد فان هذا القانون يؤكد ان التصرفات العشوائية فى مجموعة تضم عدداً كبيراً من الافراد انما تلغى بعضها البعض. وهذا القانون يقوم على اساس انه بالرغم من استقرار التصرفات فان الانسان كثيراً ما يتصرف تصرفات شاذة. فالقانون يقوم على اساس المنحنى الطبيعى للخطأ normnal curve of error المعروف فى دراسة مبادئ الاحصاء.

أن الافراد يمكن ان يقوموا بأفعال غريبة لا يمكن معرفتها ولكن تصرفات مجموعة من الافراد يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة ذلك لان الافعال الشاذة لاحد الافراد سوف تلغى بواسطة أفعال شاذة فى الاتجاه المضاد لشخص اخر. فاذا كانت التصرفات الشاذة سوف تلغى فان التصرفات العادية هى التى تظهر. فالاقتصاد انما يتبع الاسلوب العلمى فى دراسته اذ ان هذا الدراسة قائمة على اساس البيانات والحقائق والمشاهدات الميدانية هذا بالرغم من قيام الاقتصاد على اساس الاهتمام بتصرفات الافراد.

ثالثا - طرق البحث العلمى فى الاقتصاد :

الاسلوب العلمى عموما هو الذى يبدأ بملاحظة الظاهرة التى تثير الاهتمام بالدراسة. ثم بعد ذلك تبدأ فى وضع الفروض عن هذه الظاهرة وسلوكها ثم بعد ذلك نختبر مدى صحة هذه الفروض لنصل فى النهاية الى النظرية او التعميم عن الظاهرة.

وهذا هو ما يطلق عليه الاسلوب العلمي :

إن البيانات الاقتصادية إنما هى تعبير عن رغبات الافراد تظهر فى صورة ارقام عن اسعار السلع والخدمات التى يدفعها المستهلكون ويتسلمها البائعون وكذلك بيانات الايراد والانفاق وبيانات الجهات التى تصدر الاوراق النقدية.

والبيانات الاقتصادية قد تكون بيانات احصائية Statistical Material كالاسعار وحجم الانتاج وحجم المبيعات والدخل والودائع المصرفية

والتوظيف والانفاق – أو بيانات وصفية Descriptive Material توضح تصرفات وخطط المنظمات الاقتصادية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى.

والبيانات الاقتصادية تختلف عن بيانات العلوم الاساسية. ففى العلوم الاساسية فان البيانات كمية Quantitative . ووحدات القياس مثل الجرام ودرجات الحرارة ومقاييس الضغط وحدات ثابته . أما البيانات الخاصة بخطط وتصرفات الوحدات الاقتصادية فهى بيانات وصفية أو نوعية Qualitative فهى توضح مثلا ان انخفاض السعر بالنسبة لسلعة ما تحت ظروف معينة ينتظر ان يقابل من جانب بعض المنشآت بتخفيض الانتاج. فما توضحه هذه البيانات هو الاتجاه العام للتغير وليس درجة او مقدار هذا التغير. هذا علاوة على ان البيانات الاحصائية فى الاقتصاد هى فى الواقع شبه كمية Semi Quantitative فالاسعار مثلا هى انعكاس للعلاقة بين ظروف العرض والطلب معبرا عنها بالنقود. ولكن اختلاف قيمة النقود يجعلها مقياسا متغيراً للقيمة. فالجرام من الجبن هو دائما نفس الكمية ولكن ما قيمته جنيه من الجبن ليس دائما كمية ثابتة.

فالبيانات الاقتصادية ليست بيانات معملية . فهى غير قابلة للاختبار فى معمل ممكن التحكم فى الظروف الموجودة فيه حيث يمكن تثبيت جميع العوامل فيما عدا عاملين ومعرفة التغيرات فى أحد العوامل على العامل الثانى. فالكيميائى يستطيع فى معمله ان يعزل عنصرين من العناصر ويمكن ان يتعرف على اثر كل منهما على الآخر. ولكن الاقتصادى لا يمكن ان يتوفر لديه مثل هذا المعمل فالنظام الاقتصادى لا يمكن تحويله الى معمل ممكن التحكم فى ظروفه.

فالنظام الاقتصادى ما هو الا احدى مظاهر النظام الاجتماعى الدائم الحركة. ولذلك وجب دراسة النظام الاقتصادى على اساس انه مجموعة عمليات متغيرة متسمرة والعوامل المتغيرة لا يمكن السيطرة عليها ولذلك فانه من الصعب معرفة اثر كل هذه العوامل لصعوبة عزلها. ولذلك فانه من الصعب التوصل الى العلاقات الصحيحة. وحتى اذا فرض وأمكن السيطرة على هذه العوامل فان المعلومات التى يمكن الحصول عليها فى وقت معين تصبح اساسا لتصرفات وسياسات الوحدات الاقتصادية مما يجعل هذه المعلومات لا قيمة لها بسبب تغير تصرفات المنشآت وفقا للبيانات التى حصلنا عليها.

ويرتكز البحث العلمى للاقتصاد أساسا على المنطق بشقيه الاستنباط والاستقراء، بالاضافة الى اسلوب التحليل الرياضي والاحصائى ونتناولها فيما يلى.

الاستنباط :

فى هذه الطريقة، والتى تميز الرياضيات بصفة خاصة، يبدأ الاقتصادى بوضع عدد من المقدمات التى يفترض انها صحيحة ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلى المنطقى كافة التعميمات التى تؤدى اليها والتى لم تكن ظاهرة فى الحال منها، وبهذا يخلق موقف قابل للسيطرة عليه الى حد ما موازٍ للموقف الذى يخلقه عالم الطبيعة فى معمله.

ويعرف هذا المنهج من الناحية الفنية بأسلوب بناء أو تركيب النماذج. والنموذج الاقتصادى عبارة عن بناء نظرى يمثل وجوها معينة للنظام

الاقتصادى أو لجانب معين منه، وهو افتراض أكثر منه وقائع كما انه انتقائى فى طابعه اذ يقوم منشئ النموذج باختيار عدد محدود من العوامل والعلاقات التى تبدو أكثر أهمية وحسما من غيرها بالنسبة الى الظاهرة محل الدراسة.

وهكذا فإن النموذج انما يقصد به بالاحرى تبسيط العالم الحقيقى وليس وصفه وصفا كاملا ودقيقا.

والطريقة الاستنباطية كما سبق أن ذكرنا هى أحدى الطرق المتبعة فى الدراسة العلمية، وهى تتخذ الخطوات الاتية :

١ - تحديد المشكلة : وهى خطوة قائمة على ملاحظة امور واقعية تستحق مزيد من الدراسة والتحليل وان هناك اهتمام بأمر هذه الملاحظة.

٢ - وضع الفروض : وحيث ان المشاكل الاجتماعية بالغة التعقيد ففى هذه المرحلة يبدأ وضع عدة افتراضات عن الظاهرة كأن نفترض استبعاد بعض المؤثرات او بقائها ساكنه دون تأثير. وذلك حتى تكون الدراسة مبسطة وواضحة وبين متغيرات محدودة يسهل بيان العلاقة بينهما. ولا مانع بعد ذلك من تغيير الفروض وجعلها اقرب للواقع ولكن ذلك يأتى تدريجيا.

٣ - اختبار صحة الفروض : باستخدام المنطق أو التجربة وغيرها من الاساليب العلمية.

٤ - استخلاص النتائج Conclusion وتنطوى هذه الخطوة على استخلاص النتائج التى تتمخض عنها الفروض السابقة ووضع تعميم لهذه العلاقة. هذا الاستخلاص يتم باستخدام التحليل

المنطقى للعلاقات Logical analysis بحيث ان النتائج تتناسب مع الغرض ولا تتعارض مع المنطق. وفى هذا الاسلوب نبدأ بالعلاقات الكلية لنصل الى حكم جزئى خاص بالظاهرة بعينها ؟ وذلك على اساس ان ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء.

وكمثال فإننا نبنى نموذجا ونحن بصدد تحليل طلب المستهلك من مقدماته ان هذا المستهلك يهدف الى تعظيم اشباعه من انفاقه لدخله وانه كلما زاد ما يستهلكه من سلعه معينة كلما قل ما يستمده من نفع من الوحدات الاضافية التالية من هذه السلعة، ومن هذا النموذج ننتهى منطقيا الى عدد من النتائج المتعلقة بالطلب الاستهلاكى[١].

ويستند الجانب الاكبر من التنظير فى علم الاقتصاد الى الطريقة الاستنباطية واسلوب النماذج الاقتصادية. لكنه يتعين التنبيه الى ان مدى صحة التعميمات او النتائج النظرية المستخلصة على هذا النحو انما يتوقف على عوامل ثلاثة : سلامة مجرى التفكير العقلى المنطقى أولا، وصحة المقدمات الاصلية ثانيا ، ودرجة اتباع الانسان نفسه للمنطق العقلى وهو يتصرف فى واقع الامر فى المجال محل البحث ثالثا وأخيرا.

يلجأ الاقتصادى بسبب الصعوبات التى تحد من فائدة وفعالية التفكير العقلى المجرد الى اتباع طريقة اخرى فى تحليله للظواهر الاقتصادية الى جانب الطريقة الاستنباطيه، وهى الطريقة الاستقرائية،

---

(١) دكتور/ أحمد جامع : مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٩.

وفى هذه الطريقة يكون اعتماد الاقتصادى بصفة اساسية على الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية وليس على التفكير المنطقى المجرد، وهو يحاول التوصل الى نتائج وتعميمات عن طريق التحليل المنتظم للوقائع المعروفة والمشاهدة فى الحياة الواقعية.

ونحن نجد امثله على هذا فى الدراسات الاحصائية عن العلاقة بين حجم الانتاج والنفقه، وبين الدخل والكمية المشتراه من السلعة وكذلك بين الثمن وهذه الكمية. ومن الممكن ان ينتهى العمل الاستقرائى على هذا النحو الى عدد من التعميمات التى لا يتيسر التوصل اليها عن طريق التفكير المنطقى وحده، كأن يكتشف مثلا عن وجود بعض العلاقات المعينة بين الدخل او نوع الطبقة الاجتماعية وبين العلاقات الاتفاقية او الاستهلاكية لا يتيسر اكتشافها بالطريقة الاستنباطيه وحدها.

والطريقه الاستقرائية فى الدراسة يقال عنها احيانا الطريقة التطبيقية Imperical وهى تبدأ بدراسة بيانات واقعية متعددة (جزئية) ونحاول ان نصل منها الى تعميمات فهى على عكس الطريقة الاستنباطية لا تبدأ بالكل لتصل للجزء وانما تبدأ بالجزء لتصل للكل. ولهذا فإن المبادئ التى تتعلق بطبيعة تطبيقية وتستخلص مباشرة من دراسة الظروف الواقعية غالبا ما يعاد صياغتها فى صورة مبادئ تحليليه وذلك عن طريق اختيار الافتراضات الملائمة وتحديد النتائج المنطقية التى تتولد عنها.

وفي الحقيقة فإن الاستنباط والاستقراء ليسا طريقتين متعارضتين تستبعد كل منهما الأخرى، بل على العكس من ذلك تماما فهما طريقتان

مترابطتان وتستلزم كل منهما الاخرى فى كثير من الاحيان. والواقع ان كلا من الطريقتين توصل الى عدد من التعميمات او المبادئ المعينة، لكنه يتعين اختبار مدى صحة التعميمات التى تنتهى اليها كل طريقة منهما. وتعد اسلم الوسائل لتحقيق هذه الغاية هى استخدام الطريقة الاخرى فى تحليل الظاهرة الاقتصادية نفسها التى اخضعت للطريقة الاولى.

ذلك انه يلزم، من جهة، ان تختبر صحة النظريات التى نستخلصها بواسطة التفكير المنطقى المجرد ومدى تعبيرها عن الحقيقه وذلك عن طريق الدراسات الاحصائية الواقعية التى تعتمد على التجربة الحقيقية. واذا لم تؤكد هذه الدراسات اتفاق تلك النظريات مع الواقع المشاهد فان معنى هذا إما ان مجرى التفكير المنطقى لم يكن سليما او ان المقدمات الاصلية لم تكن صحيحة او ان الانسان نفسه لم يخضع للمنطق العقلى فى تصرفه أو، أخيرا، كل هذه الاسباب او بعضها مجتمعه. ومن جهه اخرى فانه يلزم بعد التأكد بواسطة التحليل الاستقرائى من وجود ارتباط ما بين عدد من الظواهر والوقائع ان نبحث بواسطة التفكير العقلى الاستنباطى عما اذا كانت توجد ايه علاقة سببية بين المتغيرات محل البحث وعن طبيعة مثل هذه العلاقة ان وجدت.

وفضلا عن هذا فانه يتعين ان يسبق التحليل الاستقرائى نوع ما من التحليل الاستنباطى. ذلك انه يجب قبل الشروع فى أى بحث احصائى واقعى ان يتم اختيار عدد من الوقائع والبيانات التى يستند اليها البحث من بين عدد يكاد لا يقع تحت حصر من الوقائع والبيانات التى تذخر بها مختلف جوانب الحياه الاقتصادية. ويفترض هذا الاختيار بالضرورة القيام ببعض التنظير والتفكير المجرد سلفا.

اسلوب التحليل الرياضى :

وهو نوع من أنواع التحليل المنطقى، ولكن يلجأ اليه الباحث أحيانا حينما لا يسعفه المنطق المجرد فى الوصول الى أحكامه. وذلك أن عدد المتغيرات التى تؤثر فى الظاهرة موضوع البحث قد تكون كثيره يعجز الباحث عن استيعابها، كذلك قد تتعقد العلاقات وتتشابك بين هذه المتغيرات بحيث يعجز الاسلوب اللفظى Verbal عن التعبير عن هذه العلاقات.

كذلك قد تطول الشقة بين المقدمة المفترضة والنتيجة التى يريد الباحث الوصول اليها. فى هذه الحالات يلجأ الباحث الى الاسلوب الرياضى الذى يمكنه من تجزئة عملية الاستنتاج المنطقى. اذ يمكن الباحث من وضع مقدمة ثم يرتب عليها نتيجة ، ويستخدم هذه النتيجة كمقدمة لنتيجة ثانية وهكذا الى ان يصل الى حكمه.

ولقد ازداد استخدام هذا الاسلوب فى البحث الاقتصادى فى العصر الحديث تبعا لدرجة تطور علم الاقتصاد ومحاولته الوصول الى نتائج على درجة عالية من الدقة. وهكذا اصبح الاقتصاد الرياضى فرعا مستقلا من فروع الدراسات الاقتصادية يهدف الى اثبات النظرية الاقتصادية باستخدام أسلوب التحليل الرياضى.

الطريقة التاريخية والطريقة الاحصائية :

يعتمد التحليل الاقتصادى أيضا على الطريقة التاريخية والطريقة الاحصائية. وتعتمد كل من هاتين الطريقتين على تجميع وتحليل البيانات المتصلة بالظواهر الاقتصادية واتجاهاتها. وهذه الطرق هى أصلا طرق

استقرائية وهى تتبع بغرض اختبار احتمال استخدام بعض النظريات والعمل على استنتاج بعض الفروض. وجزء من التقييم والتفسير فى الاقتصاد التطبيقى يعتمد على الدراسات التاريخية والاحصائية. فالدراسات التاريخية والاحصائية تمدنا بوصف تحليلى للماضى وبدروس نستفيد منها فى المستقبل، كما انها تعيننا على تقدير بعض الاتجاهات المستقبله فى التطور الاقتصادى.

(٢) الطريقة التاريخية :

وهى اساسا طريقة نوعية مع استخدام بسيط أو عدم استخدام اطلاقا للبيانات العددية. وتكاد تكون كل البيانات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية لها صفة نوعية. والطريقة التاريخية هى طريقة قائمة على دراسة بيانات معينة وظروف محددة ومراحل التطور الهامة.

والدراسات العامة من هذا النوع تتناول التطورات الهامة فى النظم الاقتصادية من زمن بعيد حتى وقتنا الحاضر. كظهور النظام الرأسمالى وتطوره وانتشار الثورة الصناعية والتحول فى السياسة الاقتصادية من سياسة التجاريين الى سياسة الحرية ثم الى نظام التخطيط المركزى بواسطة الحكومات الحديثة. كما تشير هذه الدراسات لأثر التغيرات التاريخية الهامة فى طريق التحليل والبحث.

ولو ان البيانات التاريخية غير العددية لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للاقتصاد الا انها تمدنا بأساس غير دقيق لايضاح أو بيان الكيفية التى يعمل بها النظام الاقتصادى السائد أو أجزاء منه. وكل ما يمكن الحصول عليه بواسطة هذه الطريقة هى تقديرات تقريبيه للتغيرات

النسبية فى النظام الاقتصادى كما توضح هذه الطريقة تداخل العوامل المختلفة خلال فترة تاريخية معينة وفى فترات التغيير الهامة من التطور التاريخى، كما تبين بعض الاتجاهات فى النظم الاقتصادية التى تكون لها أهمية بالنسبة للمستقبل.

(ب) الطريقة الاحصائية :

والطريقة الاحصائية هى اصلا طريقة كمية مع استخدام البيانات الوصفية. وهى الوسيلة الوحيدة لمعالجة كميات كبيرة من البيانات. فاذا كانت البيانات المتعلقة بمشكلة معينة من الكبر بحيث يصعب جمعها ، فمن الممكن اختيار عينة من هذه البيانات كما يمكن اختبار مدى تمثيل العينة المذكورة لمجتمع البيانات. وبدراسة هذه العينة فان البيانات التى تتوصل اليها يمكن تطبيقها بالنسبة للمجتمع الكلى للبيانات.

ويستخدم الاسلوب الاحصائى فى التحليل فى المجالات الاتية :

١ - القياس الكمى للظواهر الاقتصادية والعلاقات بينها. فيمكن جمع البيانات الاحصائية عن الطلب على سلعة معينة عند الاسعار المختلفة لهذه السلعة. ثم محاولة قياس دالة الطلب اى طبيعة العلاقة بين الطلب والثمن. كذلك يمكن قياس العلاقة بين الانتاج وعوامل الانتاج المستخدمة ومدى مساهمته كل منهم فيما هو معروف بدالة الانتاج.

٢ - يفيد الاسلوب الاحصائى فى التحليل فى اثناء عملية البناء النظرى. فاذا لاحظنا وجود علاقة معينة بين الاستهلاك ومستوى الدخل. يمكن جميع البيانات اللازمة عن استهلاك الافراد او الوحدات

الاستهلاكية فى فئات الدخل المختلفة، ثم محاولة قياس العلاقة بين الدخل والاستهلاك، حتى يمكن استنتاج صياغة دقيقة لهذه العلاقة تمكننا من تقديم تنبؤات علمية على درجة عالية من الدقة.

٣ - يفيد الاسلوب الاحصائى فى التحليل فى اختبار فروض ونتائج نظرياتنا. فالتنبؤات العلمية القائمة على مجموعة من الفروض يمكن التأكد من صحتها او عدم صحتها بالرجوع الى الواقع. والرجوع الى الواقع هنا يعنى البيانات الاحصائية التى تمكننا من اختبار صحة هذه النتائج. فالقول بأن زيادة الدخل سوف يترتب عليه زيادة الانفاق الاستهلاكى على السلع الغذائية ولكن بنسبة اقل من نسبة زيادة الدخل، هو تنبؤ علمى يمكن التثبت من صحته او عدم صحته بالاستناد الى البيانات الاحصائية التى تعكس الواقع. كذلك القول بأن حدوث عجز فى الميزانية يؤدى الى زيادة التشغيل هو حكم يمكن اقامه الدليل على صحته او عدم صحته بالاستنادالى الاسلوب الاحصائى.

ومن الممكن استخدام المتوسطات للتعبير عن اتجاه ووصف مجموعة من البيانات كما يمكن التوصل الى معرفة مدى انحراف هذه البيانات عن الاتجاه العام لهذه البيانات. واذا كانت البيانات متعلقة بالزمن فيمكن ترتيبها فى سلاسل زمنية وايضاحها فى شكل رسم بيانى. ويمكن بهذه الوسيلة قياس اتجاه هذه البيانات.

كما يستخدم الارتباط فى معرفة مدى العلاقة بين متغيرين او اكثر كما ان الاسعار التى يمكن جمعها فى سلاسل زمنية من الممكن استخدام الارقام القياسية لمعرفة مدى التغير في هذه الاسعار خلال فترة معينة بالنسبة لسنة معينة تتخذ كأساس.

وقد تقدمت الطرق الاحصائية وتقدمت وسائل استخدامها فى علم الاقتصاد. فالاسعار يمكن تحليلها الآن بواسطة الطريقة الاحصائية لمعرفة اتجاهات هذه الاسعار - وكذلك التغيرات الموسمية التى يمكن استبعادها، بالطرق الاحصائية. من السلاسل الزمنية للتوصل الى التغيرات الدورية من رخاء وكساد. ونظرا لتوفر البيانات الاحصائية الدقيقة الان فان مشكلة الدورات الاقتصادية اصبح من الممكن التنبؤ بها ومعالجتها.

وفى الحقيقة إذا لم تجمع البيانات الاحصائية ويتم تحليلها ومقارنتها وتفسيرها بالطرق والوسائل الاحصائية السليمة فاننا لا نستطيع تقدير حاجات الافراد ولا رسم سياسة اقتصادية او سن تشريعات اقتصادية. فطالما أمكننا الحصول على بيانات رقمية او عددية خاصة بمشكلة اقتصادية معينة فان الطريقة الاحصائية يمكن ان تمدنا بوصف دقيق ومقارنة صحيحة وتقديرات عن التغير واتجاهات هذا التغير والعلاقات الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى.

ولكن نظراً لطبيعة البيانات الاقتصادية، فان نتائج التحليل الاحصائى يجب تفسيرها على اساس انها نتائج محتملة، وكذلك فان اختبارات الارتباط بين مجموعة العوامل التى تتغير فى وقت واحد انما توضح علاقات محتملة. كما ان الاحتمالات الاحصائية فى العلوم الاقتصادية تختلف عن مثيلتها فى العلوم الطبيعية.

رابعا - نشأة النظرية واختبار صحتها :

(١) طبيعة النظريات الاقتصادية :

النظريات أو المبادئ التى تنتج من استخدام الطريقة الاستنباطية او الطريقة الاستقرائية تسمى عادة القوانين الاقتصادية. وبفضل هذه القوانين يمكننا فهم حركة النظام الاقتصادى على نحو افضل كما نستطيع التنبؤ بالنتائج التى ستنتهى اليها بعض المواقف المعينة. وفضلا عن هذا فان هذه القوانين تمدنا بالوسائل الضرورية التى يمكننا بواسطتها تحليل المواقف والمشكلات الجديدة التى تعرض فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ومن ثم نتمكن من وضع سياسات وبرامج جديدة لمواجهة مثل هذه المواقف والمشكلات.

لكنه يتعين بالرغم من كل شئ الا ندع كلمة قوانين تجعلنا نعتقد اننا بصدد حقائق مطلقة وغير قابلة للتبديل، تماما مثل تلك القوانين التى تنتهى الى تقريرها العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية مثلا. فالواقع ان علم الاقتصاد انما يهتم، كما سبق ان رأينا، بالكائنات الانسانية وهذه الكائنات على العكس من المواد غير الحية لها تفكيرها المستقل وارادتها الخاصة مما ينتج عنه استحالة التأكد يقينا بردود الفعل التى سيحدثها فيها موقف معين فى كل زمان وفى كل مكان. وهكذا فان قصارى ما يمكن لعلم الاقتصاد ان يفعله وكل ما يحاول فى الواقع ان يفعله هو ان يتوصل نتيجة للتحليل الاستنباطى أو الاستقرائى الى تعميمات، هى بالذات ما يطلق عليه القوانين الاقتصادية، يحتمل ان تكون صحيحة بالنسبة الى العدد الاكبر من الافراد فى الغالب من الحالات، واذن لا تعدو القوانين الاقتصادية ان تكون تقريراً للاتجاهات التى يغلب او يحتملان تنتج اذا ما توافرت اسباب معينة.

هناك الكثير من المشاهدات التى تدل على نمط الاستجابة المستقرة فيما يتعلق بتصرفات الافراد. وهناك ضرورة لشرح اسباب وطبيعة مثل هذا الاستقرار فى التصرفات وذلك حتى يمكن التنبؤ بنتائج الاحداث التى نتوقع حدوثها وحتى يمكن التدخل لاحداث التغير في مجرى هذه الاحداث والنظريات تحاول ان تمدنا بمثل هذا الايضاح[١].

كثيرا ما يحدث تتابع لبعض الاحداث أو يلاحظ علاقة منتظمة بين شيئين أو اكثر ويتساءل البعض ما سبب هذه العلاقة. والنظرية تحاول تفسير ذلك. وبمجرد ان اكتملت لدينا نظريه ما فانها تمكننا من أن نتنبأ ببعض الاحداث التى لم نلحظها بعد.. فمثلا نظرية الدخل القومى تتنبأ بأن العجز فى موازنه الحكومة سوف يؤدى الى نقص فى حجم البطالة. والنظرية البسيطة للسوق تقرر ان فرض ضريبة على المبيعات فى ظل ظروف معينه سوف يؤدى الى رفع سعر السلعة وأن ارتفاع سعر السلعة سيكون بمقدار اقل من الضريبة المفروضة.

ان بناء نظرية اقتصادية معينة ما هو الا محاولة لكشف وتبيان القوانين التى تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية. فالنظرية هى محاولة فرض المعرفة المنظمة لملاحظاتنا ومشاهدتنا لما حولنا، حتى تفسر كيف ولماذا ترتبط هذه الظواهر ببعضها. ويمر بناء أى نظرية علمية وكذلك النظرية الاقتصادية بالمراحل الاتية : -

أولا - مجموعة من التعريفات Definitions التى توضح المقصود بالتعبيرات المستخدمة.

ثانيا - مجموعة من الفروض Assumptions حول سلوك المتغيرات فى العالم المحيط بنا.

---

(١) دكتور/ أحمد جامع : مبادئ الاقتصاد، ص ٢١.

ثالثا- عمليا استنباط منطقي Process of Logical Deduction لاكتشاف ما يمكن ان يترتب من نتائج معينة بناء على الفروض السابقة. فمثلا اذا افترضنا ان المنظمين يسعون للحصول على أكبر ربح ممكن، واذا افترضنا كيف ستؤثر الضرائب على الارباح، فاننا نستطيع ان نستنبط سلوك المنظمين نتيجة لتغير سعر الضريبة. والواقع ان هذه الاستنتاجات المنطقية هى تنبؤات نظريتنا، التى تتنبأ بسلوك رجالالاعمال او رد فعلهم فى مواجهة تغير سعر الضريبه على الارباح.

رابعا- اما المرحلة الرابعة فهى مرحلة اختبار صحة هذه النظرية وذلك عن طريق ربط نتائجها بالواقع. أى طريق اختبار صحة تنبؤاتها بما يحدث فى الواقع. فاذا اتفقت التنبؤات مع البيانات الواقعية فان معنى هذا ان النظرية قد صمدت للاختبار ويجب الاخذ بها. اما اذا تنافت النظرية مع الواقع العملى فانه يجب استبعادها او تعديلها بناء على ما ظهر من اختبارها في الواقع العملى.

وتقدم اى علم من العلوم إنما يقوم على أساس ايجاد تفسيرات افضل للظواهر عن تلك الموجودة الان. ولذلك فاننا نتوقع مع تطور العلوم ان بعض النظريات المقبولة الان قد تطرح جانبا وان يحل محلها نظريات بديلة افضل، ولاشك ان العلوم تشجع هذا الاتجاه اذ انه يؤدى الى تحسين فى نوعيه شرح سلوك الظواهر الموجودة.

ولايضاح طبيعة النظرية الاقتصادية فلنأخذ مثلا احدى النظريات الاقتصادية ولتكن نظرية الطلب. وبصورة مبسطة تقضى نظرية الطلب بأنه "عبر وحدة زمنية معينة تطلب كمية اكبر من السلع عند سعر اقل

وتطلب كمية اقل عند سعر أعلى. ويمكن تتبع مراحل هذه النظرية كما يلى : -

١ - شرح مجموعة من التعريفات وذلك بغرض ايضاح ما هو المقصود بالكمية المطلوبة. وما هو المقصود بالسلعة وما هو المقصود بالسعر.

٢ - مجموعة من الفروض الشرطية وهى الشروط الواجب أن تسود حتى تنطبق هذه النظرية. وأحد هذه الشروط هو ثبات دخل المستهلك ذلك ان الاخلال بهذا الشرط يمنع انطباق النظرية. ذلك انه اذا انخفض سعر السلعة وصحب ذلك بانخفاض في الدخل ففى مثل هذه الحالة ليس من الضرورى ان تزداد الكمية المطلوبة. حقيقة ان انخفاض السعر يدعو المستهلك الى زيادة طلبه على السلعة ولكن انخفاض الدخل يدعوه ايضا الى نقص طلبه على السلعة ذلك لان المستهلك اصبح أسوأ حالا بعد انخفاض دخله. فاذا كان اثر انخفاض الدخل اكبر من اثر انخفاض السعر لكانت النتيجة هى نقص طلَب المستهلك.

٣ - اختبار الفروض الاحتمالية. وهى ان انخفاض السعر يزيد الكمية المطلوبة ورفع السعر يقلل من الكمية المطلوبة، وهنا قد تم الرجوع الي الحقائق والمشاهدات وتم البحث عن الادلة التى تؤيد هذه الشروط. وقد اوضحت البيانات والمشاهدات الميدانية صحة الفروض وبذلك اكتملت النظرية.

والنظرية الناجحة هى التى تمكننا من أن نتنبأ مسبقا بتتابع احداث مختلفة، وعدم تفهم، وضع النظرية فى التفسير العلمى إنما يؤدى الى كثير من الفهم الخاطئ، ولذلك وجب علينا ان نتفهم ما هى النظرية وكيف تختبر.

(٣) تكوين النظرية الاقتصادية واختبار صحتها :

ان نتائج البحث فى علم الاقتصاد يجرى عرضها فى شكل نظريات، وطبقا لتحديد المفهوم العلمى الذى يستبعد الحكم القيمى، فان النظريات تنشأ وتتطور ويمكن ذكر اسباب ذلك، وبالنسبة لهذه القضية فالجدير بالذكر أنها تمس مجال النظرية العلمية ولا يوجد حولها خلاف او اتفاق كامل ولكن توجد مقولات سائدة.

واذا فهمنا علم الاقتصاد على انه علم اجتماعى يعتمد على الخبرة الانسانية، فان تناول الموضوع انشأة النظريات ومعرفة اسبابها يمكن عرضه فى التالى :

١ - العمل العلمى يبدأ بالملاحظة وجمع الحقائق.

٢ - بين الحقائق والاسباب نتائج معينة، كما توجد علاقات متبادلة فى شكل فروض أو ادعاءات معينة، ويجب عمل صياغة لغوية بسيطة لتفسير المفاهيم والتعريفات.

٣ - سيتم تشكيل النظريات من الفروض، وذلك من خلال الاستدلال المنطقى. ولان المنطلق لهذه الفروض هى الفروض المشتقة وقد تكون ايضا ضمنية.

٤ - فى طرق الفحص والاختبار يجرى التأكد مما اذا كانت الفروض منطقية او لا تتفق مع الحقائق الملموسة، أى اختبار أمبيريقى عملى.

وبعد الحصول على نتائج الاختبار قد نجد الفروض الموجودة للبحث لا تتمشى مع نتائج هذا الاختبار، لذلك يجب تصحيحها، واذا ما كانت هناك فروض بديلة يمكن استخدامها فان هذه الفروض تصلح

كنظريات يمكن الاستعانه بها عند اتخاذ القرارات فى السياسة الاقتصادية.

ان الخطوات التفصيلية يمكن شرحها باختصار وعرضها بمثال مبسط، ان البحث العلمى يرتكز على الملاحظة وجمع الحقائق، وعندئذ يمكن تناول معلومات تاريخية وبيانات أمبيريقية من الحاضر، التى تصف لنا المسارات الاقتصادية وتطور النظريات الاقتصادية.

ان المقولات العلمية تعطينا بصفة عامة اجابه على سؤال حول الاسباب التى أدت الى نتائج معينة، واذا لاحظنا سلسلة من الحوادث التى تطرأ دائما تحت نفس الشروط دائما، يمكن عن طريق العلاقة المتوقعة وبين الحدث والعنصر الذى سببه، أن تكون هناك مقولة عامة قد حدثت فعلا، هذه المقوله تسمى فرضية، بذلك يمكن للباحث ملاحظة ان المراكز القابلة للقياس دائما ما تؤدى الى ارتفاع الاسعار عندما تتدفق على بلد معين العملات الاجنبية، وبذلك توجد فرضية تقول ان سبب ارتفاع الاسعار هو تدفق العملات الاجنبية داخل البلاد.

وغالبا ما توجد درجة معينة من الاحتمال والتى يمكن توقع حدوث نتيجة معينة فيها، ومن خلال التعريفات يمكن التحقق من ان المفاهيم التى استخدمت فى البحث الاقتصادى، مثل مستوى الاسعار وفائض العملات الاجنبية يمكن ادراكه وفهمه بسهوله، ان التعريفات لها وظيفه وهويه تنظيمية، طالما انها من الناحية العلمية ذات منفعة كبيرة، غير انها لا تعطينا معلومات حول وقائع معينة، كما ان التعريفات المتعددة لا تؤدى الى توسيع معارفنا.

والمقولات الفردية يمكن اختبارها بوسائل معينة للتأكد من ان الناحية المنطقية والعملية حقيقة وصحيحة منطقيا، ان المقولات الفرضية سيجرى اعادة تحليلها واعتبارها طالما ان المتناقضات المنطقية فيها واضحة، أو ان الاستنتاجات لا يمكن تغطيتها من خلال فروض، وهذا القصور يمكن استكماله او اعادة صياغة للفروض لتلافيه، ان صحة اى نظرية يجرى قياسها طبقا لحقيقتها وواقعيتها، وذلك من خلال اختبار تطبيقى وعملى emperical .

واذا كانت نظرية ما صحيحة عمليا وأمبيريقيا، فلا يمكن مع ذلك اعتبارها صحيحة تماما، ذلك لان امكانية نقدها واظهار تناقضها من خلال وقائع معينة فى المستقبل أمر وارد. ان كل نظرية تصلح لذلك فقط ان تكون مؤكدة مؤقتا أو انه لم يثبت بعد صحتها، ان عملية كشف زيف نظرية ما واختبار صحتها تكتسب أهمية كبيرة، ذلك لان ضمن كل نظرية توجد دائما كمية كبيرة من الحقائق الامبيريقية تؤكدها قانون الملاحظه الذى يكون عن طريق اختبار وتمحيص هذه النظرية من خلال حقائق تصل بنا الى رفض هذه النظرية. ان درجة الثقة فى معارفنا تكون في الغالب محدودة،.

أن نظريات معينة نقتنع بها من خلال امثلة عملية قليلة، كما ان معرفتنا بالحقيقة سيجرى تدعيمها من خلال احلال النظريات غير الموثوق بها حتى ذلك الحين بنظم من المقولات العملية الواقعية الصحيحة. بالاضافة الى ذلك فانه من الضرورى اعتبار وفحص النظريات بصفة دائمة. فاذا جرى البرهنة عمليا على انه فى ظل شروط معينة سوف

تتضح مقوله ان زيادة كمية النقود تؤدى الى ارتفاع مؤكد فى مستوى الاسعار، فانه لا يمكن دحضها، ويمكن ان تصلح مؤقتا كنظرية صحيحة، وذلك ينطبق على المطالبة بصياغة سياسة اقتصادية رشيدة، ذلك بصفة خاصة عند اتخاذ القرارات.

وكثيرا ما يحدث خلط بين التعريفات ونتائج الاستنباط، والمثال التقليدى المعروف فى التاريخ الاقتصادى وأدى الى كثير من الخلط، مثلا القول بأن الادخار يتساوى مع الاستثمار . وعندما يعطى الدخل القومى لبلد ما رمز ل، والانفاق على السلع الاستثمارية الرمز ث، والانفاق على السلع الاستهلاكية الرمز ك ، والجزء المدخر من الدخل يأخذ الرمز خ ، فانه يمكن اشتقاق المعادلات التالية :

المعادلة الاولى : ل = ث + ك (معادلة تعريفية)

المعادلة الثانية : ل٢ = ك + خ (معادلة تعريفية

فى المعادلة الاولى والثانية نجد ان الدخل القومى جرى تعريفه وتحديده فى ظل شرط معين وهو مقدار الانفاق فى فترة معينة والذى يساهم فى الدخل القومى.

المعادلة الثانية تعطى تصورا عن كيف أن الدخل القومى المتولد كيف يمكن توزيعه.

والمعادلتان هما لشئ واحد، لذا يمكن النظر الى الدخل القومى من زوايا مختلفة، ونجد ان المعادلتين التشخيصيتين كما يلى :

المعادلة الثالثة : ل١ = ل٢ (معادلة تشخصية)

ومن المعادلات الثلاث السابقة نجد :

المعادلة الرابعة : ث = خ (معادلة تشخيصية)

والمعادلة الرابعة تعبر عن ان الادخار والاستثمار شئ واحد وأن حجم الادخار يساوى حجم الاستثمار، ولذلك لم توضع فرضية معينة، أو تطوير نظرية مثلا. ان المعادلة الرابعة تعبر لنا فقط عن استنتاج من المعادلات التعريفية الاولى والثانية، ونصل الى نظرية انه اذا كانت هناك فروضاً معينة تقوم بدورها كمقياس، ومقوله ان الادخار يساوى الاستثمار يمكن بنفس الطريقة اشتقاقها، والتى تكون فى هذه الحالة فرضية سلوكية. عندئذ ينطلق الانسان من الفروض بان الادخار يكون دالة للدخل والاستثمار :

المعادلة الخامسة : خ = د (ل) (معادلة سلوكية)

المعادلة السادسة : ث = د (ل ، ف) (معادلة سلوكية)

واذا عرفنا انه توجد عملية اليه للموائمة (ميكانيزم) تؤدى الى ان الادخار فى قطاع العائلات يكون تابعا لمستوى الدخل القومى عندما تكون هذه المدخرات فى قطاع الاعمال تتعلق بسعر الفائدة ومستوى الدخل القومى، وذلك كله يتساوى مع الاستثمارات المتوقعة، فانه يمكن صياغتها فى الفرضية التالية :

المعادلة السابعة : خ = ث (معادلة سلوكية)

وفي هذه المعادلة كما فى المعادلة رقم ٤ نجد ان الادخار يساوى الاستثمار، وبينما المعادلة رقم ٤ تمثل تطابقا وتوحدا Identity وانه ينتج لنا المعادلة رقم ٧ من فروض يمكن أن تكون غير صحيحة.

ولتجنب سوء الفهم فان الاستثمار والادخار فى المعادلة الاولى حتى المعادلة الرابعة غالبا ما يشار اليها على أنها معادلة بعدية ex post والمعادلات من الخامسة حتى السابعة يشار اليها على أنها معادلات قبليه ex ante، وبذلك ينبغى التعبير عن أن هناك متغيرات مختلفة يجب

ملاحظتها، ولكن تختلف كثيرا اذا ما كان ينبغى عدم الخلط بين هذه العوامل.

وفي الادبيات الاقتصادية نجد كثيراً تعبيرات مثل فرضية ومعطيات وهى كلها بمعنى واحد وتعبر عن تعريفات محددة، وفى معظم الحالات فان الانسان يفهم هذه الفرضيات فى شكل يفترض ان شيئا ما أو قد يحدث بطريقة كذا أو كذا ". ان مثل هذه المقولات لا تعتبر فردية ولا تعريفا وبينما نجد ان الفروض هى ادعاءات موضوعية، مع الحق فى اثبات صحتها عمليا، فانها تكون فروضا نظرية مجردة عن الواقع الحقيقى. ان نظم المقولات التى ترتكز على فروض تحتوى على معان محددة للكلمات يمكن تسميتها بالنماذج. والفرق بين الفروض بمعانيها المختلفة تتضح اكثر فى العمل العلمي، وعلى الباحث ان يبدأ دائما دراساته قبل ان يضع فروضا معينة ويعطى فرصه كافية لاختبار هذه الفروض، ويمكن الاكتفاء فى بداية تكوين نظرية معينة ببعض الفروض التى تعتبر على درجة كبيره من الاهمية، مثل هذه الفروض تختلف صفتها كمعطيات عن صفتها كمقدمات، طالما انها لا تتعارض مع الواقع والحقيقه الاجتماعية، وبعض علماء الاقتصاد مثل ميلتون فريدمان Frideman ، وفريتز ماخلوب Machlup وروبنز Robbins يرون لذلك ان البحث العملى الامبيريقى للفروض يعتبر هاما لان المقولات النظرية تحتاج دائما الى اختبارها ويتضح في هذا الشأن أنها فى الحقيقة تعبر عن قيمة معينة تماما. مثل الفروض السلوكية من جهة اخرى تكون أمبيريقية ولا تحتاج الى طرق اختبار معينة، ويمكن لها من جهة أخرى ان تدعى فروضا غير حقيقية، ولا يوجد لذلك معنى للتاكيد على المحتوى العملى لهذه المقولات عند اختبارها.

واذا أردنا الوصول الى استنتاجات لفروض معينة فاننا نكون مجبرين على ترك بعض الحقائق التى قد تكون ذات اهمية للواقع الاجتماعى، مثلا عندما نريد شرح التذبذب فى مستوى الأسعار والمتغيرات فى الكميات المطلوبة لسلع معينة، فأننا نلغى بعض العناصر الأخرى المؤثرة مثل أسعار السلع الأخرى أو دخول المستهلكين أو تفضيلاتهم، حيث يمكن أعتبارها ثابتة لاتتغير أو تبقى على حالها ceteris paribus وبذلك فان المتغيرات العملية التى جرى ملاحظتها قد جرى تخفيضها الى عنصر واحد أو عناصر قليلة

ومن ذلك يمكن استنتاج نتائج منطقية، أن استخدام مبدأ «ان المتغيرات الأخرى تبقى على حالها» يعتبر بالنظر للحقيقة الواقعية معقدة جداً لايمكن تجنبه ، وذلك يحد بالتأكيد من عمومية مقولة معينة بطريقة أو بأخرى. أما بالنسبة الى طريقة البحث العلمى فانه تنتمى اليه عناصر التأثير للمتغيرات المفسرة . ودائما ينبغى لكل متغير مؤثر أن نسميه بدقة.

أن أهمية النظرية تتمثل من جهة فى قدرتها على شرح البنية المعقدة للواقع والحقيقة ، حيث أنها تعطينا معلومات فان المقولات تسمح لنا بالاضافة الى ذلك أنها قد تحدث أيضا فى المستقبل تحت نفس الظروف أي أنها تقدم لنا تنبوء فى المستقبل . كما أن هناك تفرقة بين التنبؤ والتوقع ، فان الفروض التى تكون مشتقة من مقولات عامة لنظام معين يمكن أن يشار اليها على أنها توقعات . فالتوقعات ليست أكثر من فروض مشتقة من أوضاع معينة أو بمعنى أخر هي مقولات عامة. أما التنبؤات على العكس من ذلك تعتبر مقولات فردية والتي تشترط نتيجة معينة كلية ، على سبيل المثال ارتفاع مستوى الأسعار فى بلد ما فى

سنة ١٩٩٤ الي مستوى ٤٪ فإن التنبؤ هنا يعنى توقع من خلال الاشتقاق من هذه الوقائع. بينما نجد أن هذه الوقائع فى حالة اشتقاق لتوقعات معينة هى مجرد فروض وتعريفات وتطرأ دائما فى حالة التنبوء فقط بمقولات فردية ، والتى ينبغى عليها أن تطبق منطلقات معينة للنظرية وتصف لنا ذلك وبذلك يجب اشتقاق التنبؤ من أوضاع لمقولات فرضية على سبيل المثال يقال فى بلد ما ارتفع سنة ١٩٩٢ مستوى الأجر الأسمى فى المتوسط بنحو ٦٪ وكمية النقود أرتفعت بنسبة ٩٪ بينما العجز فى ميزان المدفوعات كان قد وصل الى ٣٠ مليون جنيه ، واذا استكملنا هذه الفروض يمكن اشتقاق تنبوء معين طالما أن نظام الفروض يمكن تطبيقه. ان امكانية مثل هذه التنبؤات الدقيقة يمكن اشتقاقها من فروض معينة يمكن أن تتحقق فى علم الاقتصاد حتي الآن. ان الأسباب يمكن قبل كل شئ أن تعود الى أشياء فى حالة النظرية السائدة ، ذلك لان الكثير من نظم المقولات ترتكز على فروض مجردة وليس على فروض واقعية حقيقية . ان المقولات التقريرية positiv أحيانا مايقابلها أيضا مقولات تقديرية normativ هذا التمييز يمكن مقارنته بمقولات عملية وأحكام قيمية. ان تعبير مقولات تقديرية يمكن أيضاً تفسيرها كوسيلة . وفى هذا الموضوع يتحدث ماكس فيبر weber (١٨٦٤-١٩٢٠) عن حكم قيمى يعطينا معلومات عن تلك الشروط التى فى ظلها يمكن تحقيق أهداف معينة، واعطاء اجابة على أسئلة معينة مثل: أى طرق السلوك تؤدى فى الوضع الحالى الى تعظيم الربح؟ وتحت أى الظروف يكون النمو الاقتصادى أفضل مايمكن ؟ وكيف يمكن للتوازن الاقتصادى الكلى أن يتحقق بمرور الوقت بتفاعل جانبى العرض والطلب ؟

إن اختبار البنية المنطقية لمثل هذه المقولات يبين لنا أنها ليست متساوية فى قوتها فنظرية توازن الإقتصاد تخدم أساساً حكم قيمى اذا ماكان يوجد ارشادات أو توصيات فى السياسة الإقتصادية . أنها تتحدث مثلاً عن نمو كمية النقود وأن المديونية الصافية الحكومية يجب أن تخفض بشدة ، لكى يمكن تخفيض مستوى الأسعار خلال سنة الى ٤٪ مثلا أن قيمة هذه النصائح والإرشادات يتوقف بصفة حاسمة على اذا ماكان التقويم من الناحية التاريخية والمستقبلية يستند الى وقائع مؤكدة . وفى كثير من الحالات يكفى أن تعرف اتجاة المتغيرات حتى يمكن التنبؤء بها. بالنسبة للتوصيات والنصائح فى مجال السياسة الإقتصادية فيمكن أن تتعدد تلك المقولات التى ليس لها أساس نظرى ولكن تعبر عن اشتقاقات من تعريفات معينة . ويجب أن يكون واضحاً أن مثل هذه المقولات لها قيمة بالنسبة للسياسة الاقتصادية.

ان المفهوم السابق بيانه لاكتساب المعرفة يعود فى جوهره الى تقاليد قيمة للعلم، ان قضايا المنهج مثل مشكلات محدودية العلم يمكن تقديرها طبقا لمدى تكرارها بشكل منتظم كأنها تخضع لقانون معين، وبهذه الطريقة المقترحة والتى يمكن قبولها لوجهات نظر معينة، فان الميل والنية والخيال لباحث فرد لا يمكن استثناؤها، ان لها مكانتها وأيضا مغزاها الذى لا يمكن تقليل اهميته بالنسبة لاختيار المشكلات الواجب بحثها وصياغة قضية البحث، عند اكتشاف وتحسين فروض معينة، كما ان النظريات واختبارها وأيضا اختيار اشكال العرض للنتائج العلمية، هذه المطالب المنهجية بالنسبة لتكوين نظرية علمية للاقتصاد تعتبر اكثر صرامة بالنسبة لبعض المفاهيم الاخرى. ان معظم الادبيات التى تتحدث

عن النظرية الاقتصادية لا يمكن ان يستخلص منها الانسان الى اى حد انها تعرض لنا نماذج ونظريات جرى اختبارها، وغالبا فان هناك نظريات تحدد لنا حقيقة شخصية النموذج الذى تتناوله، ان تطوير نماذج اقتصاديه يعتبر تأكيدا للخلفيه التى يتسم بها البحث العلمى الاقتصادى.

ان التطبيق الصارم لهذه المفاهيم المنهجية يتفق الى حا ما مع التطوير السريع فى العلوم الاجتماعية، وأصبح من البديهيات ان مقولاتها حاسمة، وفى جميع المشكلات التى يتناولها علم الطبيعة والعلوم الاخرى نجد ان علم الاقتصاد تواجهه فى المقابل صعوبات خاصة، يواجه الاقتصاد فى الغالب عناصر متغيره ويصعب التحكم فيها، ويشكل طرق السلوك الاقتصادى للعديد من متخذى القرارات الذين توجد بينهم علاقات فى غاية التعقد. وبالرغم من ذلك ففى التطبيق العملى نجد ان التجريب ايضا ممكن، حتى انه ايضا نجد ان عالم الارصاد الجوية عندما يقوم باجراء التجربة والدراسة للارصاد الجوية فانه لا يملك التأثير على العناصر الفعالة المؤدية الى تغيرات مناخية، كما نرى ان عالم النفس يهتم ايضا مكثل علم الاقتصاد بعمليات تكوين الارادة الانسانية، ان صعوبات علم الاقتصاد تتمثل فى تقدير مشكلات معينه.

بالاضافة الى ذلك فان طرق الاختبار لتفسير الوقائع المادية فى الواقع المعقد لا تتسم دائما بوضوح كامل[1].

ونادراً ما نجد ان علم الاحصاء يسمح لنا بامكانية تقديم برهان لفرضية من الفروض الواقعية والعملية. ان طرق الاختبار غالبا ما تكون

---

(١) Alfred Stobbe : Volkswirtschaftslehre. S.32.

وسائل صعبة حيث لا يمكن تجنب الاخطاء عند تفسير النتائج.

فى أى كتاب تعليمى للاقتصاد يمكن ان نطلع علي الوضع الحالى للنماذج والنظريات الاقتصادية، ومن السهل ان نجد اساسا لاختبار النظريات.

اشكال صياغة النظرية الاقتصادية :

يمكن للتعبير العلمى أن يأخذ أشكالاً متعددة، فقد يكون فى شكل نصوص مكتوبة أو رسوم أو تحليل رياضى . أن كل شكل له مزايا وعيوب بالمقارنة بالاشكال الأخرى.

والشكل المألوف العادى هو عرض المقولات العلمية فى شكل لفظى Verbal وذلك لايعنى أن جميع موضوعات علم الاقتصاد يسهل قراءتها .أن طريقة التعبير يمكن أن تكون غير واضحة أو أن الموضوع الذى يعرض يكون صعب جدا. وعرض النصوص لفظيا كان الشكل الغالب فى الماضى ولايمكن الأستغناء عنه فى الحاضر. وبالنسبة للمبتدئين الذين لم يتعودوا استخدام أدوات التحليل الرياضى يكون فهم هذه الحقائق الإقتصادية أسهل عند عرضها فى رسوم أو كلمات. وفى نظم الفروض المعقدة عادة ماتعالج بصعوبة بالغة، أو التعبير عنها بالكلمات. ومن المؤكد أن نظم التعبير هذه تقود الى طرق الإختبار وتؤدى الى بعض المشكلات أنه اما بالنسبة للمتغيرات المفردة لاتوجد بيانات واقعية أو علاقات يمكن اختبارها. ولذلك السبب يجب فى كثير من الحالات قبل اجراء اختبار معين اعادة صياغتها وتبسيطها.

أما العرض بالأشكال التوضيحية فقد انتشر إستخدامه على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة وكثير من الناس يفضلون هذا العرض

المنهجى ويفهمون العلاقات التى يعرضها الشكل البيانى بطريقة أفضل ، ويتذكرونها بطريقة أسهل من المعادلات الرياضية. والشكل التوضيحى لاتوجد له صعوبات على الفهم . من عيوب هذه الطريقة لعرض المعلومات محدوديتها عند مستوى تكون فيه العلاقات بين بعدين أو ثلاثة أبعاد مطلوب توضيحها. وفى هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تفتقد مزايا التعبير بالرسوم ذلك أن الأبعاد الثلاثة يصعب التعبير عنها بسهولة . وتوجد مزايا لتلك الأشكال التى تعرض علاقة ذات بعدين أن التعبير عن أن كمية معينة ك من سلعة معينة، يرتبط بالثمن ن لهذه السلعة وأنها ترتفع أو تزيد مع انخفاض الثمن ، يمكن التعبير عنها بنظام متناسق بسهولة وتكون مفهومة.

كما أن عرض معلومات باستخدام الوسائل الرياضية اكتسب أهمية كبيرة فى السنوات الأخيرة . وأصبح من الضرورى لكل من يتعلم الاقتصاد ودراسة الأدبيات الاقتصادية لابد أن يتعلم أساليب التحليل الرياضى، حيث تستخدمه جميع المدارس الإقتصادية تقريباً . وفى حالة وجود فروض بسيطة فان الرياضيات تكون أفضل وأسهل من الأساليب الأخرى مثل الرسوم أو الكلمات. فمثلا أن الكمية المطلوبة من سلعة ك يتوقف على ثمن هذه السلعة ن وأسعار السلع الأخرى م١ ، م٢ ، م٣ والدخل الشهرى للفرد ل ، وهيكل رغبات المستهلكين غ ، ويمكن كتابة ذلك كمعادلة رياضية دالية كما يلى :

ك = د(ن ، م١ ، م٢ ، م٣ ، .....، م ن ، ل غ) .

أن القدرة الاحلالية لطريقة التعبير الرياضى من خلال كلمات أو أشكال تقل مع تعقد نظام الفروض ودرجة صعوبة الاشتقاق الرياضى . وبالتأكيد أنه ليس من النادر ملاحظة أن المعرفة بالرياضة ضرورية خاصة

أنه بالنظر الى طرق الاختبار تحدد لنا أي درجة من التعقد يسمح بها نظام الفروض. ان مِزايا النماذج الرياضية تتمثل فى أنها تشمل المضامين الأساسية للفروض وتقوم بحلها . وتجبر الباحث على صياغات هامة. كما أنها توضح خواص النماذج والنظريات وهيكلها. وبإستخدام الطرق الرياضية وواجبها الأساسيهوفى تطوير نظام استدلالى معين فان طرق التعبير الرياضى ستصبح متميزة. وقليلاً مايستغنى عن هذه الوسائل الرياضية. إن كل استخدام للرياضيات يحتاجه الباحث الإقتصادى يعتبر فى البداية صعباً. لكنه يمثل سهولة فى فهم الإقتصاد باساليب رياضية، وإذا ماكانت صياغة نظرية بأدوات رياضية من الصعوبة بمكان، فان شرح المفاهيم يساهم فى تكوين نظرية إقتصادية رياضية ، الا أن لهذا المنهج حدود معينة، وعلى الانسان أن يحدد الى أى مدى يستخدم الأساليب الرياضية فى صياغة النظريات الاقتصادية.

(٣) فرضيات ومضمون النظرية الإقتصادية الكلاسيكية :

إن الهدف الرئيسى للتحليل الإقتصادى الذى اعتمدته المدرسة التقليدية، هو تفسير أداء النظام الاقتصادى الذى أوجدته الرأسمالية فى بريطانيا والقائم على مبدأ الملكية الخاصة ، لاسيما وأن النظرية الأقتصادية الكلاسيكية قد استندت على قانون العرض والطلب المتضمن لفرضيتين أساسيتين.

أولهما : إن النظام الاقتصادى يتميز بمنافسة قوية تمنع سيطرة بائعي السلع أو الخدمات على السوق ، وهو الوضع المعروف بالمنافسة التامة.

وثانيهما : إن العمالة الكلية لعوامل الإنتاج كافة ، بما فيها العمل، هى الوضع الطبيعى للحياة الإقتصادية.

وعلى ماتقدم تستند النظرية الكلاسيكية على آلية جهاز الثمن الذى يشكل القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الإنتاجى وبذلك يشكل إداة لتحقيق التوازن. فإرتفاع الإثمان معناه زيادة الطلب من قبل المستهلكين من الكمية المعروضة من السلع ، وبالتالى زيادة الأرباح المتوقعة من قبل المنتجين، بينما انخفاض الثمن معناه العكس تماماً، أى انحسار العرض للسلع المنتجة. وكما سوف نرى فى الجزء الثانى من هذا الكتاب فان هذا الأمر يتوقف على مدي المرونة الدخلية للطلب على المنتجات . فإذا كانت هذه السلع من المواد الغذائية – كالخبز مثلا – أدى ارتفاع الأثمان الى زيادة الطلب على الخبز نظراً لانعدام هذه المرونة، مما يؤدى الى زيادة فى ارباح المنتجين. وتعليل ارتفاع الطلب على الخبز يعود الى ان بقية المواد الغذائية تكون اثمانها قد ارتفعت بنسبة موازية، مما يجعل ثمن الخبز بالرغم من ارتفاعه اقل نسبياً من ارتفاع ثمن بقية المواد الغذائية.

أما اذا كانت المرونة الدخلية للطلب على المنتجات غير الغذائية– متوفرة. فان ارتفاع الاثمان الناجم عن زيادة الطلب للكمية المعروضة – خلال فترة زمنية معينة. سيؤدى خلال هذه الفترة الى زيادة أرباح منتجى هذه السلع ، ولكن بعد مرور هذه الفترة فسوف يتقلص الطلب نظراً لارتفاع الاثمان ، ممايؤدى فى نهاية الحقبة التالية، الى انخفاض الاثمان نتيجة لانحسار الطلب.

فجهاز الثمن هو مرآة تنقل رغبات المستهلكين الى المنتجين وهو بالتالى الإداة التى تحقق التوازن آليا – لأن النظرية التقليدية لا تري خيراً فى تدخل الدولة فى النشاط الأقتصادى ولا توافق على التنظيمات

والقيود الموضوعة على الأجور وتنادى بالقضاء على جميع مظاهر الأحتكار فى ميادين الأعمال، وأن اداة تحقيق التوازن بين العرض والطلب هى – عوائد عوامل الإنتاج – أى المردود العائد للعوامل الداخلة فى الانتاج . اذ أن انخفاض هذه العوائد دون المستوى العادى أو مايطلق عليه اصحاب النظرية التقليدية « الثمن الطبيعى» يحمل أصحاب عوامل الانتاج علي سحبها من هذا الاستخدام . فصاحب الأرض لايعود يزرع أرضه كلها، والممول يسحب رأسماله ، والعامل يرفض العمل ، فيقل المعروض وتعود عوائد الانتاج الى معدلاتها العادية التى تكون فى انسجام مع مقدار الطلب المنجز اي الطلب المصحوب بقوة شرائية.

وانطلاقاً من الفرضيتين السابقتين فقد تحدد مضمون الاقتصاد الكلاسيكى الى حد كبير. ذلك انه اذا كانت موارد المجتمع فى حالة عمالة كاملة ، يصبح هدف التحليل الاقتصادى تفسير كيفية توزيع هذه الموارد بين الفرص البديلة لاستخداماتها، وكيفية توزيع الانتاج او الدخل الحقيقى الناتج عن استخدام هذه الموارد فى عملية الانتاج بين مالكيها . والقوة الدافعة فى هذا النظام هى المصلحة الذاتية لارباب الأعمال، ومالكى الموارد ، والمستهلكين– كل يحاول ان يصل بأرباحه ودخله واكتفائه الى اقصى حد ممكن.

وللمنافسة وظيفة اجتماعية فى هذه النظرية ، وهى القيام بدور تنظيمى حيوى وضمان استقرار دافع المصلحة الذاتية على تأدية دورها فى اسواق السلع والموارد بالشكل الملائم لمصالح المجتمع بأسره . وكما ورد فى كتاب ثروة الامم لأدم سميث ، عبارته الشهيرة بأن كل منتج اذ يحاول تحصيل الربح لنفسه تقوده «يد خفية لتحقيق هدف لم يكن يقصده» وهذا الهدف هو بالطبع المصلحة العامة.

وعلى ذلك فان النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تتكون من مجموعة من المبادئ التى تشرح عمل جهاز الثمن ، أو نظام الأسواق المتنافسة فى حل مشكلات اختيار أنواع السلع التى يجب انتاجها ، وحسن توزيع الموارد لانتاجها، ثم اعادة توزيع مجموع الانتاج بين « العناصر» الداخلة فى الانتاج أى بين مالكى الموارد الإقتصادية أو عوامل الانتاج.

ان مبادئ النظرية الكلاسيكية الاقتصادية هى مجموعة من العلاقات المستنتجة منطقيا من عدد قليل من الفرضيات الاساسية عن الانسان وسلوكه، بوصفه مخلوقا اقتصاديا Homo Oeconomicus فتفترض ان هذا الانسان الاقتصادى يحاول الحصول على اقصى البهجة بأقل عناء. وهذا المزيج من البهجة والعناء هو القوة المحركة للنظام الاقتصادى ككل. فالانسان مستهلكا، يحاول ان يحصل على اقصى اشباع من انفاق دخله، والانسان مالكا لموارد الانتاج، او ربا للعمل، يحاول ان يحصل على اقصى الربح من بيع السلع والخدمات التى ينتجها.

ولقد بنى الاقتصاديون الكلاسيك على ركائز من هذه الافتراضات القليلة عن طبيعة السلوك البشرى فى المجال الاقتصادى، صرحاً معقداً من التحليل الاقتصادى، ما يزال قسماً وافراً منه قائماً الى يومنا هذا.

اذا، تلك كانت المفاهيم الاقتصادية لهؤلاء الباحثين الاقتصاديين الذين انطلقوا من القوانين الطبيعية فى بناء الصرح النظرى للنظام الاقتصادى الجديد الذى نجم عن الثورة الصناعية. وهذا الصرح النظرى، يشكل انعكاسا للممارسات التى سادت الحياه العملية منذ اواسط القرن الثامن عشر، اذ انطلق المنظرون من دعامتين اساسيتين :

الحرية الفردية والملكية الخاصة، وقالوا، ان هذه المفاهيم الاساسية اذا ما طبقت من قبل انسان عاقل يحرص على تحقيق منفعته بأقل جهد ممكن، لكفيله بتحقيق رخاء وسعادة المجتمع بكامله.

الا انه ظهر من سياق التطور التاريخي في تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية ليس تعقد المشكلة الاقتصادية فحسب، بل انما ظهرت مشكلات اجتماعية كما سنوضحه على النحو التالي :

١ - على الصعيد الاجتماعي :

حدث ان السعادة لم تعم المجتمع الصناعي الجديد في القرن التاسع عشر في انجلترا وبقيت الطبقات العمالية تعاني قسوة العيش وانحدار مستوى معيشتها بالنسبة لمستوى معيشة الطبقة الرأسمالية الميسورة، وكما رأينا أيضا، فقد أرجع بعض البحاثة سوء حالة العمال هذه الى أمور تكمن في القوانين الطبيعية وأنه لابد من قبولها، ومن هؤلاء كل من مالتوس وريكاردو.

فضلا عن ذلك، فقد عرفت بريطانيا - بعد الحروب النابليونية - ازمات اقتصادية كما حدث بالنسبة لفرنسا، مما زاد اوضاع الطبقة العمالية تفاقما وتعاسة.

انطلاقا من هذه الاوضاع المتردية، طرحت مسألة فوائد واضرار الحضارة الصناعية وأخذت الانتقادات تتوالى ضد الليبراليه الاقتصادية، واعتبر ان النظام القائم يعني سيطرة اصحاب رؤوس الاموال على القوى الانتاجية. من هنا ظهرت مناداة كثير من المفكرين ذوي النزعات الاشتراكية الى ضرورة تدخل الدولة للقضاء على هذا الوضع البائس من جهة نظرا لان النظرية التقليدية قد أغلقت منافذ الأمل بالنسبة للعمال،

ومن جهة ثانية وجد من نادى بضروره القضاء على هذا النظام برمته كما دعى الى ذلك الاشتراكيون الماركسيون.

٢ - على الصعيد الاقتصادى :

ادى ازدهار الرأس مال الصناعى الى ازدياد التراكم الرأسمالى وتمركزه، نتيجة لتوسع حجم المشروعات ومن ثم تكوين الاحتكارات الكبيرة التى استأثرت بالانتاج والتسويق مما نتج عنها استغلال للمستهلكين لصالح اصحاب رؤوس الاموال. لذلك نودى بتدخل الدولة. أما لاعادة المنافسة الى تيار النشاط الاقتصادى وذلك بوضع تشريعات للقضاء على هذه الاحتكارات ومنع قيامها مجدداً، وإما بتأميم الدولة للمشروعات الاحتكارية.

هذا ولقد ادت الزيادة الكبيرة فى الانتاج من جهة وانخفاض دخول العمال من جهة ثانية الى عدم تحقق طلب كاف لامتصاص هذه المنتجات بعد تشبع الانفاق الاستهلاكى، مما ادى الى تكدس المنتجات دون تصريف وبالتالى الى تسريح بعض العمال وتعريضهم للبطالة. ويؤدى هذا بدوره الى منافسه العمال العاطلين للذين يعملون مما يضغط نزوليا على الاجور فيضاعف من حدة المشكلة الاجتماعية. وقد نجم عن هذه الازمات الاقتصادية قيام الثورات الاجتماعية فى الدول الصناعية اى فى فرنسا والمانيا وبلجيكا، والى اندلاع الحروب بين هذه الدول للسيطرة على البلدان المستعمرة فى اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فى اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بغيه تصريف انتاجها من جهة وتأمين الموارد الطبيعية بأثمان زهيده من جهة ثانية.

٣ - على الصعيد الايديولوجى :

لقد عرف القرن التاسع عشر تطوراً بالغ الاهمية على الصعيد

الفكرى، قضى على فلسفة القوانين الطبيعية، فانعدمت فكرة التوازن التلقائى او اليد الخفية - كما قال بذلك آدم سميث - لتأمين سعادة البشر، ذلك ان التحليل التاريخى برهن على عدم استمرارية القوانين الطبيعية، هذا بالاضافه الى انه لم يعد لمذهب المنفعة اى جدوى نظرا الى ان الممارسة قد برهنت على أن الانسان ليس بذلك المخلوق العاقل الذى يحسب بهجته وعناءه حسابا عقلانيا وبذلك فقد تم اضعاف اسس النظرية الاقتصادية التقليدية.

ان هذا التطور الفكرى البالغ الاهمية يعود لعدة دوافع من اهمها نذكر على سبيل المثال لا الحصر، اولا - فلسفة هيجل التى عرفت انتشارا واسع النطاق فى اوروبا وما تزال الى يومنا هذا لاهميتها البالغة - وقد عاصر هيجل الثورة الفرنسية وحروب نابليون اذ انه عاش في الفترة ١٧٧٠- ١٨٣٠ وهذا على جانب كبير من الاهمية لان حياه هذا الفيلسوف قد تقاسمها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر، وبالتالى فقد عاش فى مرحلة الانتقال وعانى كل ما تعانيه فترات الانتقال من دراما التغيير السياسى والاجتماعى والحضارى. وثانيا انتشار مؤلفات شارلز داروين وخاصة منها ما يتصل بموضوع "اصل الانواع" الذى عرف شهره واسعة منذ صدوره عام ١٨٥٩ والذى شكل البرهان العلمى والحسى فى الوقت ذاته للديالكتيك الهيجيلى الذى يشكل التعبير البليغ لقانون التطور.

الباب الثانى
المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول :طبيعة المشكلة الاقتصادية

الفصل الثانى : عناصر المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول

طبيعة المشكلة الاقتصادية

مقدمـــة :

كما سبق أن ذكرنا أن علم الاقتصاد يهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية، ولماذا نقول معالجتها وليس حلها؟ لان العلاج مؤقت ومرتبط بظروف اجتماعية وتاريخية معينة، فاذا تغيرت حاجات الانسان وتعقدت، وفى نفس الوقت زادت ندرة موارده فانه يسعى الى علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل مستحدثات وظروف جديدة.

ومن الخطأ القول ان هناك حلا للمشكلة الاقتصادية فذلك معناه اننا نعيش فى ظل الوفرة وليس الندرة والندرة ايضا نسبية. ولن يكون هناك حاجة الى علم اقتصاد وعلماء اقتصاد ورجال السياسة الاقتصادية اذا تحقق هذا المجتمع الخيالى مجتمع الوفرة، اذن لنعش الواقع الذى يتميز بالندرة ونفهمه جيدا من أجل اشباع حاجات الانسان المتعددة واللانهائية فى ظل ندره نسبيه للموارد.

والسلع والخدمات هى أدوات اشباع حاجات الانسان، ويقوم بإنتاجها بتضافر عوامل انتاج معينة ، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتتطور عملية الانتاج بتطور درجة رقى عملية التقسيم الاجتماعى للعمل.

المشكلة الاقتصادية :

ترجع المشكلة الاقتصادية الى تعدد حاجات الانسان وندرة الموارد اللازمة لاشباع هذه الحاجات التى تتميز بالدورية والتعدد والتجدد، وبأنها لا نهائية . والموارد تتكون مما تجود به الطبيعة من ارض وما عليها من غابات وبحار وأنهار وما فى باطنها من معادن، وما يصنعه الانسان من الات ومعدات للمساعدة فى عملية الانتاج[١].

وخلال عملية الانتاج ينتج الانسان سلع وخدمات، والسلع هى منتجات ملموسة مثل الاغذية والملابس، والخدمات هى منتجات معنوية مثل التعليم والصحة، فالسلع والخدمات هى وسائل لاشباع حاجات الانسان.

والفعل الذى يترتب عليه عمل السلع والخدمات يسمى انتاجا، وعمليه استخدام هذه السلع والخدمات تسمى استهلاكا.

ولا تطلب السلع والخدمات لذاتها وإنما بغرض الاستفادة من استهلاكها، ولذلك يعرف بعض الاقتصاديين الاقتصاد بأنه العلم الذى يهتم بانتاج السلع والخدمات وتوزيعها على الافراد بغرض استهلاكها.

أولا - الحاجات والمنفعة :

لماذا يجب على الانسان ان يسلك سلوكا اقتصاديا رشيداً؟

لكل انسان حاجاته ورغباته التى يجب اشباعها، مثل هذه الرغبة الانسانية تسمى بالحاجات، فى الواقع مشاعر بالنقص لحاجات يسعى

---

(١) دكتور رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦، ص ٦٣.

الانسان لاشباعها، ووسائل اشباع هذه الحاجات يمكن ان تكون منتجات مادية والتى يسميها الانسان سلع او منتجات غير ماديه وهى الخدمات. ان السلع والخدمات يضمها مفهوم شامل وهو المنتجات.

ان خواص السلع بالمعنى الاقتصادى للكلمة لا تصلح بحالتها الراهنة فى الطبيعة لاشباع مباشر. ان السلع يطلبها الانسان لاشباع حاجاته.

(١) تعدد الحاجات الانسانية :

لكل انسان احتياجاته من السلع والخدمات. وتتحدد انواع السلع والخدمات التى يطلبها الإنسان بعوامل عديدة منها مثلا : الطبيعة او الغريزة البشرية، كالرغبة فى الغذاء والشراب لكى يحافظ الانسان على بقائه او للمتعه أو الرغبة فى الكساء لكى يستر نفسه ويتقى شر التقلبات الجوية. ومنها ايضا المرحلة الحضارية التى يعاصرها الانسان، فمثلا من البديهى ان احتياجات انسان القرن العشرين تختلف اختلافا كبيراً ولا شك عن احتياجات انسان القرن التاسع عشر. مثلا الانسان يرغب الان في الحصول على انواع ارقى من الاقمشة أو مسكن اكبر او مجهز بوسائل احدث اى يرغب فى الانتقال من مكان الى اخر بالسيارة او القطار او الطائرة بدلا من استخدام العربات التى تقطرها الحيوانات او السفن الشراعية... الخ.

مثل هذه التغيرات فى الاحتياجات تنشأ بسبب التقدم العلمى الذى هو وليد رغبة الانسان فى الاكتشاف والخلق ثم ينتشر اثرها بسبب رغبة الانسان فى تقليد أقرانه. فالتقدم العلمى على يد الانسان يأتى بأنواع جديدة من السلع أو الخدمات ويبدأ بعض افراد المجتمع فى التمتع بهذه

المستحدثات ... ثم يبدأ اثر التقليد الغريزى فى الانسان فى نشر الرغبة تدريجيا فى التمتع بها.

وهناك العديد من العوامل الاخرى التى تتدخل ايضا فى تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات. على سبيل المثال الدين او الفلسفة السائدة او التقاليد الاجتماعية المتبعة او المناخ... كل هذه العوامل لها أهميتها فى تحديد الاحتياجات. من ناحية الدين او الفلسفة نجد ان المسلم لا يأكل لحم الخنزير ولا يشرب المسكرات والهندوسى لا يأكل لحم البقر.

والتقاليد الاجتماعية تسبب أحيانا اختلافات كبيرة فى نوعية او شكل الملبس أو فى أنواع الطعام المطلوبة أو وسائل التسلية واللهو. ولا يخفى ايضا تأثير المناخ على مواصفات المسكن ونوع الملبس والمأكل ... الا انه يمكن القول فى النهاية ان التقدم الحضارى والاتصال عبر البلدان والقارات المختلفة قد قلل كثيرا من الاختلافات فى الاذواق.

إن أسباب نشأة الحاجات موضوع خارج عن مجالات علم الاقتصاد، وفى تحليل الحاجات نستخدم فروعاً اخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع. وفى علم الاقتصاد فى الغالب ما تكون الحاجات موجودة او يمكن استثارتها. ولذلك فان من الضرورى التمييز بين انواع الحاجات ودرجة الحاحها. واذا ما كان على الانسان أن يحافظ على وجوده الانسانى فمن الضرورى على أية حال من اشباع حاجات معينة ولعل اهمها الحاجات الى الغذاء والكساء والمسكن، بالاضافة الى انه توجد حالات اقل الحاحا والتى يكون لها وزنا خاصا تبعا للحالة الاقتصادية

من رواج أو كساد، مثلا فى حالة الكساد فان الناس يكونوا مجبرين على الاستغناء عن بعض السلع، ومن جهة اخرى لو كانت هناك حالة رواج فانه توجد وفرة نسبية فى السلع، لذلك المشروعات الاقتصادية تواجه فى الغالب مشكلات نتيجة الحالة الاقتصادية وتأثر المشتغلين بها.

واذا تصورنا ان جميع السلع والخدمات متوفرة بلا حدود فان ذلك سيكون محض خيال ولا يحتاج الانسان ان يشغل باله بمشكلة الندرة، وفى العالم الحقيقى توجد ندرة للسلع ، وندره السلع نسبية ولا تعنى أبدا ندرة مطلقة كما هو الحال مثلا فى عنصر اليورانيوم المشع، ولكن يقصد بها انه يوجد فرق ما بين كمية السلع اللازمة لتلبية حاجات الانسان وتلك السلع فعلا . ان ندرة السلع هى تعبير عن توتر بين الحاجات والسلع، وهذا هو المفهوم الاساسى لما نقصده بأن جميع السلع نادرة. فاذا كان الاحتياطى المخزون لسلع معينة لا ينتهى أو لا يجف، فان انتاجها متجدد وسهل كما هو الحال الهواء الضرورى جدا للحياه، فلا يوجد حديث هنا عن الندرة وفى هذه الحالة يدور الحديث حول السلع الحرة، وعددها ليس كبيرا جدا، فاذا ما كانت السلع حرة فمعنى ذلك بالنسبة الى الحاجات قد تكون موجودة بوفرة، ولذلك لا تحتاج لاى جهد اقتصادى لانتاجها، وهذا سؤال موضوعى، والذى نجد عليه اجابات متعددة فى مختلف الاماكن والعصور. ان الهواء بالنسبة للغواصين فى قاع البحر او لعمال المناجم فى باطن الارض لا يعتبر سلعة حرة، ذلك لانه يجب انتاج الهواء أى الاكسجين الذى يستخدم فى هذه الظروف. كما أن المياه التى يستخدمها الانسان مباشرة وبسهوله من الانهار والبحار دون جهد اقتصادى لا تعتبر مثل مياه الشرب فى المدن، فهى

سلعة اقتصادية لها تكلفة فى تنقيتها وتوزيعها مثلا. اما السلع الحرة فهى سلع غير اقتصادية، وفى الحقيقة ان انتاج السلع والخدمات يتطلب تكلفة معينة ويجب ان يكون سلوك الانسان اقتصاديا وذلك يعنى ان يكون سلوكه تجاه هذه السلع سلوكا رشيدا لتقليل التكلفة وتعظيم المنعفة منها، ولذلك يستطيع الانسان القول بأن علم الاقتصاد يهتم بالاشياء التى تنتج بتكلفة معينة ويكون لها ثمن. ان تعريفات مثل التكلفة والثمن يجب صياغتها بدقة علمية. والمستهلك الفرد قد لا يحتاج للانتفاع بسلع معينة ان يدفع شيئا، غير انه يستطيع تحمل تكلفه معينة كما هو فى حالة التعليم المجانى مثلا. بالنسبة للسلع الاقتصادية فهى تنقسم الى سلع خاصة يكون لها منفعة خاصة مثل الطعام والملابس، وسلع عامة يكون لها منفعة عامة مثل خدمات التعليم والصحة التى تشبع حاجات عامة.

وتحدث مشكلة فى حالة ندرة السلعة عندما تكون حاجات الانسان كثيرة بلا نهاية وأنه لا يمكن اشباعها، فتوجد الندرة اذا كانت الرغبات أو الحاجات بصفة عامة اكثر من وسائل اشباعها.

واذا ما قمنا بعمل استقصاء لدى المستهلكين عن رغباتهم ستكون النتيجة بالتأكيد ان هذه الحاجات اكبر كثيرا من الحجم المعروض للسلع، ايضا نجد ان اوضاعا معينة للدخل وللثمن لا تستطيع تطوير وتحديث هذا الاتجاه، ذلك انه طبقا للفروض التى جرى اختبارها عمليا ان رغبات الانسان تتزايد بتطور المدنية والرفاهية. والانسان فى الحقيقة، على مستوى العالم وعلى مستوى كل بلد على حدة، لا يستطيع ان يتصور حالة تختفى فيها الندرة بوجه عام.

وفى الخمسينيات من هذا القرن قام بعض علماء الاقتصاد والاجتماع مثل كينيث جبريث Galbreth يدعون ان مجتمعات بعض البلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية تعيش فى طوفان من السلع ويفيض منها ضياع كبير، بينما ملايين من البشر فى بقية العالم يعيشون فى فقر مدقع ذلك لان الانفاق العام فى الدول الدول الغنية لا يكفى لانتاج كثير من السلع الاستهلاكية.

وغالبا ما نجد ان تغيير الموضه، وتأثير الاعلان وطرق البيع الذكية تؤثر على المستهلكين وتجعل سلعا معينة مرغوبة لديهم رغم عدم حاجتهم اليها، ومع ذلك يشترونها تحت اغراء وسائل الاعلان والتسويق الجذابة التى تزيف حاجات المستهلكين، وتثير رغبات استهلاكية زائفة. وهذا النقد الاجتماعى للمجتمع الاستهلاكى يجب تقديره أيضا، ذلك لان معظم القضايا المطروحة يكون لها أهمية علمية، وأيضا لا يمكن عمل مقولات علمية تتمشى مع هذا الاستهلاك البذخى اذا كان الطلب على سلع معينة يعتبر ترفيها، هذا النقد الاجتماعى يرتكز على حكم قيمى أو اخلاقى ينتقد ما يفعله المستهلك ؟ وماذا ينبغى ان يسمح له ؟ ان علم الاقتصاد يهتم باشباع حاجات الانسان كما هى وليس كما ينبغى ان تكون وتحديد حاجات الانسان والى اى مدى يجرى ايقاظها أو حتى كيف يمكن توجيهها فى اتجاه معين، فذلك يصعب قوله وتحديده، ذلك انه لا توجد علميا نظريات حول هذه المشكلة. ان الاقتصادى الانجليزى الفريد مارشال (١٨٦٤- ١٩٢٤) وجه النظر فى نهاية القرن الماضى الى ان حاجات الانسان غالبا ما تكون نتيجة اكثر مما تكون سببا للنشاط الاقتصادى. ان الحاجات الانسانية كما سبق ان اشرنا ينظر اليها على

انها موجودة فعلا وكحقيقة يجب التعامل معها فى ظل النظرية الاقتصادية السائدة، والعلاقات بين الحاجات والقوى الشرائية والنواحى الاجتماعية ونشاط أصحاب الاعمال يجب مراعاتها بدقة. ان توزيع الدخل يمكن مثلا على المستوى القومى أو الدولى ان يكون مختلفا بالتأكيد فى وقت واحد، غير ان هناك مطالب مجرده باعادة توزيع الدخل، عندما يكون هناك غالبيه من الناس يستحقون ذلك، وهذا يخرج عن نطاق المقوله العلمية، والنقد الاجتماعى فى وجهة النظر هذه لا يمس توزيع القوى الشرائية وما ينتج عنها من طلب، فذلك لا يعتبر قضيه للندرة فى حد ذاتها، وإنما يستهجن اساليب الدعاية والاعلان لايقاظ الحاجات.

ولكن هل اشباع الحاجات يولد رغبات جديدة؟ ان بعض الناس لا يتحدثون فقط عن اشباع حاجاتهم وانما عن صلاحية السلع لاشباع حاجاتهم بمرور الوقت. ان وجود مشكلة الندرة تعتبر قضية تختلف من ساعة لاخرى وهذه القضايا يجب معالجتها منفرده ولكن يجب التأكد من وجود نقص فى السلع بالنسبة لاشباع الحاجات، وان هناك حاجة ملحة لتدعيم الوجود الانسانى لاشباع الحاجات الضرورية فى بلد معين، وأيضاً على المستوى العالمى.

(٢) تعريف المنفعة وانواعها :

نظرا لتعدد الحاجات وعدم امكان الانسان القيام باشباع حاجاته كلها فإنه يقوم بترتيب هذه الحاجات على حسب اهميتها فى سلم أو قائمة تفضيل بحيث يأتى فى رأس هذه القائمة الاشياء الاهم فالمهمة وهكذا. ويقوم الانسان باشباع حاجاته وفقاً لترتيب هذه القائمة. ولكن ما هى هذه الحاجات ؟ ان الحاجات هى تلك الاشياء التى تتخذ صورة

سلع وخدمات والتى يكون الانسان فى احتياج لها. وبطبيعة الحال لابد وان تكون هذه الحاجات نافعة، فما يحتاج الانسان الى اشباعه هو الحاجات النافعة. وهذا يقودنا الى الكلام عن المنفعة.

تعريف المنفعة :

الشئ النافع هو الشئ الذى يشبع رغبه لدى الانسان. أما عملية خلق المنفعة أو زيادة منفعة شئ موجود فهى تعتبر انتاجا Production. والمنفعة من الوجة الاقتصادية قد تختلف عن المنفعة من الوجهة الصحية أو الوجهة الاجتماعية والمقصود بالمنفعة هنا المنفعة الاقتصادية.

(٣) انواع المنفعة :

المنفعة هى مقدرة السلعة او الخدمة على اشباع الرغبة. وهناك اربع انواع من المنافع التى تذكر باستمرار وهى :

(١) **المنفعة الشكلية :** Form utility . تحدث المنفعة الشكلية عندما ندخل تحسينات او نزيد من فائدة سلعة عن طريق تغيير فى شكلها. فلا شك ان الصلب فى شكله الاخير كجسم سيارة مثلا يكون أكثر نفعا مما لو كان في شكل الواح. ولا شك ان مصانعنا تضيف منافع شكلية وذلك بانتاجها سلعا مثل الملابس والاثاث والسماد. والزراعه ايضا بانتاجها الحبوب والفواكه والخضروات وتربيه الماشية إنما تضيف منفعة شكلية.

(٢) **المنفعة المكانية :** Place utility. المنفعة المكانية تحدث عندما تكون السلعة أو الخدمة اكثر نفعا فى مكان عن آخر. فانتقال

السلعة الي مكان تكون فيه اكثر نفعا إنما يخلق منفعة مكانية. فأى سلعة تكون بعيده عن يد المستهلك – كالسيارة فى مكان تصنيعها – تكون ذات منفعة اقل بالنسبة له. ويكون المستهلك على استعداد لأن يدفع بعض النقود الاضافية حتى تكون السلعة تحت يده. فالمستهلك يدفع هذا القدر الاضافى من النقود وذلك فى مقابل الاشباع الذى يحصل عليه – اى المنفعة المكانية – والذي ترتب على نقل السيارة لتكون بالقرب منه.

(٣) **المنفعة الزمنية** : Time utility. تحدث المنفعة الزمنية عندما تكون السلعة أو الخدمة اكثر نفعا في زمن عنها فى زمن أخر. فجهاز الاضاءة يكون اكثر نفعا في وقت الظلام عنه فى ضوء النهار. وهناك بعض السلع التى تنتج فى فترة زمنية معينة ولكنها تستهلك على مدار السنة. فحفظ السلع من تاريخ انتاجها الى تاريخ طلبها يضيف الى منفعه السلعة منفعة زمنية. فالقمح يحصد في مايو ويونيه ولكنه يستهلك علي مدار السنة. ولذلك فان تخزين القمح يعتبر عملية نافعة. فعملية التخزين تضيف الى القمح منفعة زمنية. فالقمح وقت استهلاكه تكون منفعته اكبر من منفعته وقت الحصاد.

(٤) **منفعة الملكية** :Possession utility وهذا النوع من المنفعة يحدث عندما تنتقل ملكية السلعة او الخدمة من شخص الى اخر. فأدوات البناء الموجودة فى متاجر البيع لا فائدة منها بالنسبة لعامل البناء فهو فى حاجة للحصول عليها. ويتحقق نفع عامل البناء من هذه الادوات عندما تصبح هذه الادوات فى متناول يده. فبمجرد ان يمتلك عامل البناء هذه الادوات فانه يستطيع استخدامها لكسب عيشه. فعامل البيع الذى

يتفاوض مع العميل لنقل ملكية ادوات البناء من محل البيع الى عامل البناء يخلق منفعة الملكية. وهذا صحيح بالنسبة لنقل ملكية الملابس والسيارات والمواد الغذائية وغيرها من السلع. فعمال البيع فى المجتمع الاقتصادى إنما يخلقون منفعة الملكية بالاضافة الى المنفعة المكانية والمنفعة الزمنية.

(٤) تقسيم السلع والخدمات :

تعتبر السلع والخدمات وسائل لاشباع الحاجات الانسانية ، ويمكن تقسيم السلع والخدمات الى الاقسام الآتية :

(١) السلع والخدمات الاقتصادية والسلع والخدمات الحرة:

السلع والخدمات الحرة هى السلع والخدمات غير الاقتصادية وهى سلع وخدمات ذات منفعة فهى تشبع رغبات لدى الافراد ولكنها متوفرة بكميات غير محدودة نسبيا مثل الهواء وأشعة الشمس. ويحصل الافراد على السلع الحرة بدون اى مجهود وبدون اى مقابل نقدى أو عينى. ونظرا لأن هذه السلع متوافرة بكميات غير محددة لذلك فانه لا يتعامل بها في الاسواق. فهى بالرغم من انها نافعة الا انها ليس لها قيمة سوقية أى قيمة فى التبادل. ولذلك فان هذا النوع من السلع لا يمثل مشكلة بالنسبة للافراد وهو يخرج عن نطاق علم الاقتصاد[١].

أما السلع والخدمات الاقتصادية فهى سلع نافعة ولكنها سلع تتصف بالندرة فهى نادرة بالنسبة للطلب عليها. ومن ثم فهى سلع يتطلب

---

(١) دكتور / مصطفى كامل السعيد، دكتور/ أحمد رشاد موسي، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٥٣.

الحصول عليها جهداً ودفع مقابل نقدى أو عينى، وبالتالى فهى سلع يتعامل بها في الاسواق، ويكون لها قيمة سوقية اى قيمة فى التبادل والندرة التى تتصف بها هذه السلع قد تكون من فعل الطبيعة كالفحم والبترول والذهب فهى منتجات محدودة بفعل الطبيعة natural limitation. ولكن بعض السلع تكون محدودة بسبب اصطناعى كالسلع الخاضعة للاحتكار. كما ان السلع قد تكون محدودة بسبب اجتماعى.

(٢) السلع والخدمات الخاصة والسلع والخدمات العامة :

السلع والخدمات الخاصة هى السلع والخدمات التى يستعملها الافراد اقتصاديا. فالحصول عليها يتطلب بعض المجهود الفردى أو تضحية فردية مثل الطعام والغذاء والملبس والسيارات والاستشارات الادراية والمحاسبية. أما السلع والخدمات العامة فهى التي تكون لاستعمال الافراد بالمجان كليا أو جزئياً. ولكن يتطلب الحصول عليها مجهوداً وتضحية من جانب المجتمع- مثال ذلك الحدائق والمتاحف والطرق وخدمات الصحة العامة وخدمات رجال الشرطة ورجال الجيش وخدمات القضاء وأيضا التعليم فى كثير من بلدان العالم.

(٣) السلع النهائية والسلع الوسطية :

السلع النهائية هى السلع التى تكون معدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه. فهى سلع تكون قد وصلت الى المرحلة النهائية من التصنيع ومعدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه بهذه الصورة. مثال ذلك جميع انواع الاطعمة المعدة للاستهلاك. وجميع أنواع الملابس أيضا المعدة للاستخدام. أما السلع الوسيطة فهى تلك السلع التى توسط لانتاج سلع

اخرى. فالدقيق يعتبر سلعة وسيطة لصناعة الخبز. والقمح يعتبر سلعة وسيطة لعمل الدقيق. كما ان اللبن يعتبر سلعة وسيطة لعمل الكاكاو. فالسلع الوسيطة انما تستخدم فى صناعة السلع النهائية وهى عادة ما تكون مادة خام للسلع النهائية. ومع ذلك فان السلع الوسيطة التى تستخدم فى صناعة سلع اخرى قد ينظر اليها على انها سلعة نهائية. فاللبن المعد للشرب يعتبر سلعة نهائية وفى الوقت نفسه اذا استخدم اللبن في صناعة الكاكاو اعتبر سلعة وسيطة.

(٤) السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية (الرأسمالية):

السلع والخدمات الاستهلاكية هى سلع وخدمات نهائية قادره على ان تشبع مباشرة حاجات الافراد التى فى حوزتهم. فهى سلع نجدها على ارفف تجار التجزئة مثل محلات البقالة. فجميع المواد الغذائية التى تعرضها محلات البقالة تعتبر سلعا استهلاكية. كذلك جميع انواع الملبوسات انما تعتبر سلعا استهلاكية ذلك انها تشبع رغبة مباشرة للافراد. واشباع هذه الرغبة يتحقق عن طريق استهلاك هذه السلع. فالاستهلاك هو اجراءات استخدام هذه السلع للاشباع المباشر لحاجات الافراد. فهى عملية انقاص تدريجى للمنفعة بواسطة الافراد أو تدمير لهذه المنفعة. والسلع الاستهلاكية بدورها يمكن تقسيمها الى سلع استهلاكية معمرة durable goods وسلع استهلاكية غير معمرة nondurable goods. فالسلع الاستهلاكية المعمرة هى سلع لا تستهلك في التو واللحظة بل ان استهلاكها يكون على مدار فترة طويلة نسبيا مثال ذلك الثلاجات والافران والسيارات. أما السلع غير المعمرة فهى السلع التى تستهلك خلال فترة وجيزة. والسلع القابلة للتلف Perishable goods

فهي نوع من السلع الاستهلاكية غير المعمرة التى يتطلب استهلاكها فترة قصيرة جداً فهيَ سلع غير قابلة للتخزين.

أما السلع الانتاجية والتى تسمى أيضا بالسلع الرأسمالية – فهى من صنع الانسان وتستخدم في انتاج سلع اخرى. فالمعدات والآلات والمبانى والمواد الخام انما هى سلع قام بتصنيعها الانسان بغرض استخدامها فى انتاج سلع اخرى. فهى تشبع رغبات الافراد بطريق غير مباشر. وتتكون السلع الرأسمالية عن طريق جعل ما نستهلك اقل مما ننتج – ويقال فى هذه الحالة أننا ندخر.

وبعض السلع قد ينظر اليها علي انها سلع استهلاكية فى بعض الاوقات كما ينظر اليها على أساس انها سلع رأسماليه في اوقات اخرى وذلك طبقا لطريقة الاستخدام. فالتيار الكهربائى يعتبر انه سلعة استهلاكية اذا استخدم في الاضاءة بواسطة المستهلكين ولكنه يعد سلعة انتاجية اذا استخدم فى ادارة الالات التى تستخدم في انتاج سلع اخري.

(٥) سلع عادية وسلع رديئة :

هناك علاقة بين مقدار دخول الافراد وبين مقدار انفاقهم على السلع المختلفة. فالافراد عندما تزيد دخولهم تزيد مقدار القوة الشرائية لديهم وبالتالى يزيد مقدار انفاقهم على السلع والخدمات. والعكس أيضا إذا نقصت دخول الافراد فان مقدار ما لديهم من قوة شرائية ستنخفض وبالتالى ينخفض مقدار انفاقهم على السلع والخدمات. والسلع والخدمات

العادية هى تلك السلع والخدمات التى يزيد استهلاك الافراد منها بزيادة الدخل ويقل استهلاكهم منها اذا نقص الدخل. أما السلع الرديئة – وهى اصناف رديئة من السلعة مثل الدرجة الثانية فى "الاتوبيس" أو فى القطار أو الاصناف الرخيصة من الاطعمة مثل الخبز مثلا – اذا زاد دخل الفرد فان الفرد ينتقل الى استهلاك الاصناف الاجود فيستخدم الدرجة الاولي أو يأكل انواع الطعام الافضل من الخبز. فالعلاقة بين دخل الفرد وبين مقدار الانفاق على السلع الرديئة علاقة عكسية – اذا زاد دخل الفرد قلل الفرد استهلاكه من السلع الرديئة واذا نقص الدخل زاد الفرد من استهلاكه من السلع الرديئة. فزيادة دخول الطبقات الفقيرة تؤدى الى انخفاض طلب هذه الطبقات على الخبز وذلك بسبب انتقالهم الى استهلاك انواع من الاطعمة افضل من الخبز مثل "الارز" أو المكرونة والتي مكنتهم زيادة الدخل من شرائها. كما أن انخفاض دخول هذه الطبقات يجبر هذه الطبقات على انقاص استهلاكهم من انواع الطعام الجيدة وبالتالى زيادة طلبهم من الخبز ليحل محل أنواع الاطعمة الاخرى.

(٦) السلع الضرورية والسلع الكمالية :

السلع الضرورية هى السلع اللازمة لمقومات الحياة الاساسية والتى لا يستطيع او، على الاقل، يصعب على الانسان الاستغناء عنها. ولذلك فان الانسان يضطر الى الاستهلاك منها حتى ولو كان دخله صفراً، ذلك انه لا يستطيع الاستغناء عن مقومات الحياه الاساسية فيضطر مثلا الى الاقتراض. ويستمر الشخص فى زيادة مقدار ما يحصل عليه من السلع الضرورية كلما زاد دخله الى ان يحصل على

كفايته منها وبعد ذلك فان أى زيادة فى الدخل بعد ذلك لن تؤثر فى الكمية المطلوبة من هذا النوع من السلع.

أما السلع الكمالية – فهى السلع الترفيهية التى يمكن للافراد الاستغناء عنها. فهى لا تشبع حاجات ضرورية للانسان. مثل ذلك أنواع العطور الخاصة بالسيدات وتبلوهات الزينة والانواع الفاخرة من الاقمشة والحرير. والسلع الكمالية يمكن ان يستغنى الفرد عن استهلاكها حتى مستوى معين من الدخل فاستهلاك هذا النوع من السلع يتطلب حد أدنى من الدخل يستطيع بعده استهلاك وحدات من السلعة. وبعد ذلك يزداد استهلاك الفرد منها بزيادة الدخل. الا اننا يجب ان نكون حذرين فى تقسيم السلع الى سلع ضرورية وسلع كمالية. فالسلع قد تختلف من كونها كمالية الى ضرورية وذلك تبعا للانتقال من مكان الى مكان اخر أو من شخص الى شخص آخر. فتدفئة المنازل فى الشتاء تعتبر خدمة كمالية فى جمهورية مصر العربية ولكنها تعبر خدمة ضرورية فى البلاد الشديدة البرودة. كذلك قد تعتبر السيارة بالنسبة لبعض الافراد كمالية وبالنسبة للبعض الاخر – كالطبيب ورجل الاعمال – من الضروريات.

(٧) السلع البديلة (المنافسة) والسلع المتكاملة :

السلع البديلة هى السلع التى يمكن ان تحل محل بعضها البعض. وكلما اقتربت السلعة من ان تكون بديل تام للسلعة الاخرى كلما اشتدت المنافسة بين السلعتين. "فالاوتوبيس" والقطار" يقدمان خدمتين درجه الاختلال بينهما كبيرة، ولذلك فان درجة المنافسة بينهما عالية. اما اذا كانت درجة الاحلال بين سلعتين منخفضة، مثل الاقمشة القطنية والاقمشة الصوفية، فان درجة المنافسة بينهما تكون منخفضة. واذا كان

لدينا سلعتين بديلتين - مثل الدجاج واللحوم، فان رفع سعر احدهما يؤدى الى زيادة الطلب على الاخرى كما ان انخفاض سعر أحدهما يؤدى الى نقص الطلب على الاخرى.

وتعتبر السلعة (أ) والسلعة (ب) سلعتين متكاملتين اذا كان استهلاك وحدات من السلعة (أ) يتطلب استهلاك وحدات من السلعة (ب). ومن الامثلة الواضحة على التكامل بين سلعتين هو التكامل بين السيارة والبنزين - فاستخدام السيارة يتطلب استهلاك البنزين بل ان هناك نسبة بين مسافة تشغيل السيارة وبين مقدار البنزين المطلوب لتسيير السيارة هذه المسافة. ومن امثله السلع المتكاملة قلم الحبر والحبر والشاى أو القهوة والسكر والكهرباء والادوات الكهربائية. والتكامل لا يقتصر على السلع الاستهلاكية بل ان هناك تكاملا بين السلع الرأسمالية مثال ذلك التكامل بين التيار الكهربائى والآلات التى تدار بالكهرباء. وفى حالة السلع المتكاملة فان ارتفاع سعر احد السلع المتكاملة يؤدى الى نقص الطلب على السلعة المتكاملة معها، كما ان انخفاض سعر احد السلع يؤدى الى زيادة الطلب على السلعة المتكاملة معها.

ثانيا - الموارد والرفاهية الاقتصادية :

(١) الموارد الاقتصادية :

ان التزايد المستمر فى الحاجات الانسانية يعد من السمات الرئيسية الكبرى للمجتمعات الحديثة حيث يكاد لا يمر يوم دون ظهور حاجات جديدة لعدد كبير من الافراد يرغبون فى اشباعها. وهكذا اصبحت حاجات الانسان فى المجتمعات الحديثة بصفة خاصة لا نهائية أو غير محدودة.

ويتوصل الانسان الى اشباع حاجاته عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لاشباع هذه الحاجات، فهذه المنتجات هى الوسائل الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية. لكن الانسان لا يمكنه الحصول على هذه المنتجات الا باستخدام موارد مختلفة قادرة على انتاجها مثل العمل والارض والالات والمواد الاولية والطاقة المحركة وغيرها. وتتميز هذه الموارد بالخصائص التالية :

١ - انها محدودة الكمية أو المقدار بالنسبة لكافة المنتجات التى يحتاجها جميع افراد المجتمع. ولهذا فانها تعتبر نادرة نسبيا، أى بالنسبة الى الحاجات التى يمكنها ان تسهم فى اشباعها. ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة الى الحاجات التى يحس بها الانسان لما كان لتعدد الحاجات اى مغزى اقتصادى. كذلك لو لم تكن الحاجات الانسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها ايه اهمية اقتصادية. ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد، وهى تسمى بالموارد الاقتصادية. عدم امكان اشباع كافة الحاجات الانسانية منها وبالتالى

حتمية اختيار انواع الحاجات التى ستستخدم الموارد المتاحة لاشباعها وكذلك مدى او درجة هذا الاشباع مما يعنى التضحية باشباع كافة الحاجات الاخرى غير المختارة. ايضا فانه يترتب على هذه الندرة النسبية فى الموارد وجوب الاقتصاد فى استعمالها، ومن هنا كان وصفها بالاقتصادية تمييزا لها عن الموارد غير المحدودة الكمية او المقدار مثل الهواء.

٢ - الموارد الاقتصاديه قابلة للاستخدام فى وجوه مختلفة، فالعمل قادر على انتاج منتجات لا حصر لها والارض يمكنها ان تنتج العديد من المحصولات الزراعية وان تقام عليها شتى انواع المبانى، وهكذا بالنسبة الى باقى الموارد. ولهذا فانه يتحتم اختيار ذلك الوجه المحدد من وجوه الاستخدام الذى يوجه اليه كل مورد من الموارد الاقتصادية وكذلك تحديد مدى هذا التوجيه، اى اختيار انواع المنتجات وكمياتها التى ستخصص هذه الموارد لانتاجها بعبارة اخرى.

٣ - قابلية الموارد وفى حدود معينة للاحلال محل بعضها فى عملية انتاج المنتجات، فمن الممكن فى كثير من الحالات احلال العمل محل الآلات او العكس. ومن الضرورى اذن ان نختار تلك النسب التى تستخدم الموارد الاقتصادية وفقا لها فى انتاج منتج معين.

ومن طبيعة الامور ان تنشأ علاقات محدودة ما بين افراد المجتمع، أى علاقات اجتماعية، وهم بصدد سعيهم لاستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة من أجل تحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجاتهم.

(٢) عوامل الانتاج :

اذا امكننا اشباع حاجتنا مباشرة من الطبيعة فاننا نحتاج لبعض العمليات لاعداد طيبات الطبيعة لتكون جاهزة للاستهلاك ان الثمار فى الغابات يجب قطفها وتنظيفها واعدادها للاستهلاك، والاسماك فى البحار والانهار يجب صيدها وحفظها واعدادها للاستهلاك، وايضا مياه النيل يجب تنقيتها وتطهيرها من الملوثات لتكون صحية ومعدة للشرب. وذلك يحتاج الى جهد وعمل والاستعانه بأدوات معينة، ذلك كله يحتاج اذا الي العمل وادوات العمل، عادة ما نجد ان الطيبات فى الطبيعة تحتاج الى عملية تحويل لتكون صالحة لاشباع حاجات الانسان، ان عملية التحويل هذه اى الانتاج بمعناه الضيق واعدادها للاستهلاك عن طريق اجهزة وحفظها ونقلها، .. الخ نسميه انتاج بالمعنى الواسع.

وحتى مع قليل من الاستثناءات يمكن القول انه يلزم لعملية الانتاج توفر ثلاثة عناصر رئيسية وهى العمل والارض ورأس المال. ان عملية انتاج السلع هى عملية تضافر عناصر الانتاج وينتج فى نهايتها كمية من السلع، وبتضافر كميات معينة من عناصر الانتاج وخدمات عناصر الانتاج التى تمثل مدخلات للعملية الانتاجية، فانه ينتج على المستوى الاقتصادى الجزئى والكلى منتجات معينة وهى مخرجات العملية الانتاجية[١].

أما عن مفاهيم عناصر الانتاج، فانه يقصد بعنصر العمل كل أنواع العمل اليدوى والعمل الذهنى الذى يلزم للانتاج ويستهدف تحقيق دخل. ان النشاط الاساسى لرجل الاعمال هو اصدار التعليمات وتنظيم العملية

---

(١) يتناول الجزء الثانى من هذا الكتاب شرح عوامل الانتاج بالتفصيل.

الانتاجية والعمل على تضافر عناصر الانتاج، وهذه التفرقه بين العمل اليدوى والعمل الذهنى تؤدى الى تفرقه فى تسميه الدخل فنجد ان العامل يحصل على أجر بينما صاحب العمل المستقل فى اتخاذ قراراته يحصل على ربح.

أما الارض فتمثل مصدراً طبيعيا للمواد الخام، والغابات والحقول والمياه. وتخدم هذا العنصر الانتاجى فى شكل تقديم ارض او مادة خام.. الخ .

ويفهم رأس المال على انه جميع ادوات الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية مثل ادوات العمل والانتاج والالات ... الخ. ورأس المال يتكون من مجموعة من السلع التى يتم انتاجها فى عمليات انتاجية سابقة، رأس المال ليس سلعة للاستهلاك المباشر اى ادوات انتاج وسلع رأسماليه ، ادوات انتاجية تستخدم في انتاج السلع الاستهلاكية فى المستقبل، ولكن هل تعتبر النقود رأس مال؟ ان رأس المال النقدى لا يمثل عنصرا انتاجيا بهذا المفهوم للكلمة، ذلك لان النقود وسيط للتبادل ومع ذلك فان تعبير رأس المال غالبا ما يطلق على وسائل الانتاج وأيضا النقود.

ويجب ملاحظه ان كمية ونوعيه خدمات عناصر الانتاج التى تؤدى للعملية الانتاجية ذات اهمية كبيرة. ان كمية عنصر العمل تنتج من النمو السكانى أى زيادة عدد السكان وذلك يعنى زيادة عدد المشتغلين والقادرين على العمل والذين هم جزء من الزيادة السكانية. ذلك بالقياس الى اجمالى عدد السكان. ان نوعية العمل تتحدد من خلال المواهب والتعليم. ولهذا السبب فان نوعيات ودرجة مهارة عنصر العمل اللازمة للعملية الانتاجية تختلف من فرع اقتصادى الى آخر. ان انجاز عنصر العمل يكون متميزا ومختلفا.

ان كمية الاراضي المتاحة للاستخدام تعتبر ثابته، وبالنسبة لاستخدامنا الاقتصادى لها فانه يكون لها استخدامات متعددة سواء لمجالات الانتاج الزراعي والصناعي والخدمات، حيث ان أهميتها للصناعة تتزايد. ولايمكن اعتبار الأرض سلعة حرة او غير اقتصادية ذلك لأن الأسباب الهامة لذلك تتمثل في النمو السكاني السريع والذي يزيد حاجة النسان لبناء المساكن والمنشآت، ان نوعية الأرض تختلف تبعا للاستخدام الاقتصادي لها. والثروات المعدنية في باطن الأرض تعتبر من أهم مميزات هذه الثروة الأرض، كما يميزها أيضا خصوبتها والمناخ السائد فيها.

ولكن الى أى مدى يتوفر عنصر رأس المال فذلك يتوقف الي اي مدي لم تستهلك السلعة السابق انتاجها، كما أن نوعية السلع الانتاجية تتوقف علي مستوي المعرفة الفنية والتكنولوجية، والتي لاتؤثر فقط علي أسلوب الانتاج وانما ايضا علي نوع المنتج وجودته، ان التحول فى الطرق الفنية للانتاج يمكن ان يؤدي الي تغيير في طرق الانتاج وذلك يعني ان السلعة الرأسمالية الجيدة أو طرق الانتاج الجيدة يجب توفيرها.

ويفهم من التقدم الفنى ذلك التطور التكنولوجى الذى يسمح بوجود مزايا اقتصادية كبيرة، اما جدوي أسلوب انتاجي فنى له منافع اقتصادية بالنسبة للوضع الحالي للمعرفة فانه يعتبر سؤالا مفتوحا، ومن وجهة النظر الاقتصادية فانه توجد عدة امكانيات بديلة لانتاج سلعة معينة لأداة انتاج والتي تكون مخرجاتها بأقل قدر من المدخلات وأن تكون مدخلاتها بأقل تكلفة ممكنة تطبيقا لمبدأ الرشد الاقتصادي.

تقسيم العمل :

تتضافر عناصر الانتاج لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية، كما توجد امكانية لاحداث تغيير فى كمية عناصر الانتاج ونوعياتها على المستوى الاقتصادى الكلى ونقوم بتحليلها، ويهتم بذلك نظرية النمو، كما ان النمو السكانى وتراكم رأس المال يتعلق أيضا بنظرية النمو، وتوجد امكانية اخرى طبقا للمبدأ العام لدراسة الرفاهية، وهذا موضوع يرتبط بفكرة التخصص وتقسيم العمل الذى يتسبب اهمية كبيرة اليوم، وقد ابتدعها ادم سميث (١٧٢٣- ١٧٩٠) وهو فيلسوف اسكتلندي الذي وضع كتابه المشهور دراسة فى طبيعة واسباب ثروة الامم، وقد شرح فيه نظرية التخصص وتقسيم العمل، وتدور نظرية ادم سميث انه اذا كان على الانسان ان ينتج السلع اللازمة لاشباع حاجاته مثلما فعل "روبنسون كروزو" فى جزيرته المنعزلة، فانه يصعب لمعظم الناس توفير ذلك بيسر وسهولة، أما فى الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل، فلا ينتج الانسان كل ما يحتاجه لاشباع حاجته الذاتيه بل يتنازل عن ذلك ويدخل فى عملية التخصص فى الانتاج وتقسيم العمل.

أن آثار تقسيم العمل تظهر فى أن انتاج كمية من السلع يحتاج الى توظيف قوة عمل معينة بأفضل شكل اقتصادى، وبغض النظر عن أى شئ يجب توفيرها. وعند تكرار هذا النشاط الاقتصادى تتضح مواهب وقدرات الفرد وتزيد مهارته وقدرته لاتقان هذا العمل. وطبقا لتميز اختلاف نوعية العمل فان كمية العمل تتزايد، اى تشغيل قوى العمل طبقا لكفائتها وقدرتها الحقيقية، ومن خلال تقسيم عملية العمل فى خطوات تفصيلية فان انجاز عنصر العمل سيكون متناسق ومتناعم نسبيا حتى

أنه من خلال القدرات والتدريب يكتسب مهارات فائقة، ومن خلال التقيد بانجاز معين فان الوقت اللازم للتأهيل المهنى سيكون قصيراً نسبيا، كما أن التقدم الفنى من وجهة نظر تقسيم العمل يشمل آلات سيجرى تطويرها والتى ستساهم فى زيادة التخصص وتقسيم العمل وتسمح بانشاء فروع انتاج جديدة وعملية انتاج أكثر.

وبصفة عامة فان زيادة كمية رأس المال ستؤدى الى تخفيض نسبى فى العمل اليدوى. وعند انتاج سلع مادية فان الاقتصاد يتميز بتقسيم متقدم للعمل، كما نجد ان كثيرا من الناس سيعملون فى مجال الخدمات بشكل متزايد نسبيا مثل البنوك والتجارة والتأمين والخدمات العامة.

وتقسيم العمل يجبر فى النهاية على نظام صارم فى العمل خاصة وأنه عندما يجب ان تتدفق مواد الانتاج بحيث تساير سرعة دوران الاله وايقاع العمل، هذه الاثار يمكن فقط ان تظهر اذا ما كان تقسيم العمل يؤدى الى تحول الانتاج من الورش الصغيرة والانتاج المنزلى الى المصانع الكبيرة، ان الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل يعنى ان جزء كبير من الانتاج سيتم انتاجه بصفه خاصه فى مصانع كبيرة.

ان تزايد الانتاج وارتفاع مستوى المعيشة يتوقف بصفة جوهرية على المقياس الذى يمكننا من تحقيق اثار ونتائج تقسيم العمل. لقد اشار ادم سميث الى أن اثار تقسيم العمل بسبب اختلاف نوعيات العمل ودرجاته، يتزايد باستمرار. وبصفه خاصة فان تقسيم العمل على المستوى العالمى، والذي يتحقق من خلال الضرائب الجمركية والقيود الأخرى لتحرير التجارة العالمية، يمكن ان تصبح اساسا لثروة الامم، ذلك

لا انعزال الدول عن بعضها وعدم قيام التجارة فيما بينها، وتحقيق الاكتفاء الذاتى لكل دولة Autarkie فانها تؤدى الى انخفاض مستوى المعيشة. وتوجد حدود لكفاءة وفعالية التجارة الخارجية لرفع مستوى المعيشة بسبب تكاليف الشحن والنقل المرتفعة. وبالاضافه الى حجم السوق فان حرية الحركة لعنصر العمل لها أهمية كبيرة، كيف يمكننا مثلا الوصول الى ان قوى العمل سيجرى توظيفها حيث يمكنها ان تنتج وتنجز كأحسن ما يكون ؟ ان فى اقتصاد المنافسة أو اقتصاد السوق يجرى حل هذه المشكلة خلال نظام من الحوافز المادية والثواب والعقاب، والذى ينطلق من مكافأة عناصر الانتاج طبقا لانتاجيتها، ويسمى هذا النظام بآلية تخصيص عوامل الانتاج وتوزيعها بكفاءة على الفروع الانتاجية Allocation Mechanism .

ومقوله ان الانسان فى نشاطه الاقتصادى يتعامل مع السلع التى تتميز بأن لها تكلفة تنطبق تماما على مفهوم تقسيم العمل والذى يمكن الاستفادة من مزاياه التى تفوق عيوبه ومن المشاكل التى تطرأ فى المجال الاجتماعى خاصة فى حالة التقسيم الاجتماعى للعمل بشكل متقدم جدا، نذكر مثلا نظام العمل بالمصنع على السير المتحرك، وفيه نجد ان قوى العمل المشتركة فى العملية الانتاجية تتخصص فى عملية انتاجية صغيرة ويرتفع ايقاع العمل مما يؤدى الى اجهاد شديد للعامل، خاصا اذا كانت معاملته على اساس اجر مقابل عدد القطع المنتجة، وقد لوحظ ان ايقاع العمل الرتيب يقلل من الرغبة فى العمل، كما ان هناك اثار نفسيه من جراء ذلك، والسبب فى عيوب عملية تقسيم العمل ان اجزاء من السلعة سيتم التخصص فى انتاجها، وبذلك يفتقبدب العامل العلاقة بناتج العمل ويشعر بالاغتراب.

ان مجالات النشاط ستكون أكثر ضيقا، ونوعيه العمل ستكون أكثر تميزا واختلافا وتنتهي الأعمال الانتاجية التقليدية، وسيكون الحديث فقط عن تشغيل او توظيف للانسان في عمل معين، وهناك ايضا مخاطر جديدة تنشأ من التحول المهنى المطلوب فى تقسيم العمل، ان تقسيم العمل ينتج عنه ايضا انشطة جديدة ورائعة، والتى تتأثر بدرجة كبيرة بالتطور التكنولوجى، وكثيرا ما نلاحظ ان العلاقة بين التطور التكنولوجى وتقسيم العمل وبين التدريب والتعليم تعتبر مجالات متشابكة ومتكاملة أيضا، أن التخصص وتقسيم العمل يفتح مجالات جديدة للتجديد والابتكار، والتى لا تزدهر الا فى مجال من الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أما مضار تقسيم العمل فانه يجرى تناولها من وجهة نظر النقد الاجتماعي والثقافي، الا ان الموازنه بين مزايا وعيوب تقسيم العمل يسمح لنا باصدار حكم على هذه القضية. ان مزايا تقسيم العمل ستكون الغالبه ويجرى تقديرها بدرجة أكبر، حتى ان قليل من الناس سيكونون مستعدين للاستغناء عن المزايا المتولدة عن تقسيم العمل، وأيضا يمكن تخفيف او تقليل مثالب وعيوب التخصص وتقسيم العمل.

مما سبق يتضح لنا ان الموارد وعوامل الانتاج اللازمة لتوفير وتحقيق رغبات الانسان المتعددة هى موارد نادرة ومحدودة. والندرة هنا هى المسألة المهمة التى تساعد على وجود المشكلة الاقتصادية وفى لغة الاقتصاد نقصد بندرة عوامل الانتاج والموارد ليس أن كمياتها محدودة وغير متوفرة بصورة مطلقة. وانما نقصد بذلك بأن كمياتها لا تتناسب مع الحاجة المتعددة لهذه الموارد . فالندرة المقصودة هى الندرة النسبية للموارد وبالنسبة الى الحاجة اليها.

وتنشأ ندرة عوامل الانتاج اما بسبب النقص المطلق للمادة او بسبب اختلاف المكان والزمان. فهناك عناصر للانتاج أو موارد طبيعية معينة نادرة بطبيعتها، فعنصر اليورانيوم نادر بطبيعته ويحتاج الى جهد وتكلفه مضنية للحصول على كميات صغيرة منه. وقد تتوفر المادة او الطبيعة او الأرض أو رأس المال فى مكان معين، ولكن يكون الامر نادر وغير متوفر فى مكان اخر. فمثلا الارض الصالحة للزراعة لا توجد فى مكان على نفس الدرجة من الوفرة والجودة. والزمن يصنع من مشكلة الندرة، لان اكثر المواد التى نحتاجها لا توجد فى صورة صالحة للاستعمال فورا. ان حاجاتنا الى سلع استهلاكية ذات جودة وذوق معين، يجعل من الضرورى تحويل المادة الخام من شكلها الطبيعى الى الصورة التى نود ان تكون عليها لغرض الاستهلاك. هذه الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الاشياء الى صورة اكثر قبولا من المجتمع تجعل هذا الشئ نادرا الوجود طوال هذه الفترة فعنصر الزمن يسهم اذا فى الاضافة الى مسألة الندرة النسبية.

خلاصة القول : أن وجود الحاجات المتعددة للانسان في نفس الوقت مع الموارد المحدودة والنادرة نسبيا يخلق المشكلة الاقتصادية. فانه في هذه الحالة يلزمنا ان نختار بين الاستعمالات المختلفة للموارد المحدودة بحيث نوجه هذه الموارد لاشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات الانسانية. ومسألة الاختيار هذه تكون المحور الاساسى للمشكلة الاقتصادية.

ان المشكلة الاقتصادية تتكون اذا من حاجات متعددة ومن موارد محدودة، وأيضا، وهذا هو الجوهر من اختيار بين هذه الموارد

لاستخدامها فى انتاج أو تحقيق الاشباعات المختلفة للأفراد. وللعلم فان مشكلة الاختيار تنعدم فى حالتين. والحالة الأولى هى الوفرة التامة فى موارد الانتاج بحيث أنه لا داعى لتخصيص جزء منهما لانتاج سلع معينة والباقى لانتاج سلع أخرى. ان وفره عوامل الانتاج تبقى فكرة الاختيار لانها بطبيعتها "اى الموارد" متوفره ولا داعى لازعاج انفسنا بالاقتصاد فى استعمالنا لسلعة دون اخري. والحالة الثانية قد تتفق فيها مشكلة الاختيار ايضا هى ان يكون المورد غير صالح الا لانتاج منتج معين دون غيره. في هذه الحالة يصبح من غير المنطقى ان يفكر فى استخدام بديل للمورد والامور هنا تصبح فنيه بحته وهى الاهتمام برفع انتاجية الموارد فى انتاج السلعة ولكن ليس فى استخدام هذا المورد لانتاج سلعة بديلة.

الفصل الثانى

عناصر المشكلة الاقتصادية

عناصر المشكلة الاقتصادية

مقدمة :

يواجه علم الاقتصاد مشكلة الندرة النسبية للموارد بضرورة ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية من أجل علاج المشكلة الاقتصادية للمجتمع. وأطراف النشاط الاقتصادى يتخذون هذه القرارات فى حياتهم اليومية، فنجد المستهلكون يسعون للحصول على اقصى اشباع ممكن لحاجاتهم في ظل مواردهم المالية، كما يقدم المنتجون فى المشروعات الاقتصادية بتنظيم الربح وانتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة، وذلك يعنى ترشيد القرار الاقتصادى، كما تقدم الدولة ممثلة فى السلطات المركزية والمحلية بتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة وعليها ترشيد قراراتها.

وتتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فى تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها حسب أهميتها النسبية، ثم تنظيم عملية الانتاج باسلوب تكنولوجى معين، وتوزيع الانتاج، وهذه المشكلات يهتم بها الاقتصاد الجزئى ، ثم مشكلات البطالة والتضخم، والنمو ويهتم بدراستها فرع آخر لعلم الاقتصاد وهو الاقتصاد الكلى أو التجميعى.

مشكلة اختيار البدائل

يهتم الاقتصاد بترشيد عملية الاختيار واتخاذ القرار. والانسان يسعى لاشباع جميع حاجاته ولكن عليه أن يختار بين البدائل، ولكن لان موارده محدودة فانه يتنازل عند اتخاذ قرار معين لاشباع حاجته أ باستهلاك السلعة أ ١، فانه يتنازل عن اشباع حاجته ورغبته ب فى استهلاك السلعة ب ١ مثلا، والانسان في سلوكه الاقتصادى عليه ان يقرر عن أى شئ يتنازل. فعلى سبيل المثال اذا كان طالبا يتاح له مبلغ ١٠ جنيهات وعليه تلبيه حاجات مثل المأكل والملبس، فانه يمكنه شراء قميصا بعشره جنيهات او يأكل فى مطعم بالجنيهات العشرة، فلو أشبع حاجته للغذاء فانه يتنازل عن شراء القميص والعكس صحيح. ان تكلفة الطعام هنا هى التنازل عن شراء القميص، وهذا التنازل يعنى تماما التكلفة البديلة او التكلفة الضائعة Opportunity cost . واذا كان ثمن القميص ٣٠ جنيها، فان تكلفة الفرصة البديلة تعتبر ثلاثة أضعاف ثلاث وجبات، هذا بالنسبة لطالب ذو دخل متواضع، أما بالنسبة الى رجل غنى يفكر كثيرا فيما اذا كان مبلغ مليون جنيه تكفى للانفاق على سلعة معينة لاشباع حاجاته، فحينما يفكر فى شراء فيلا فخمه او شراء لوحه فنية لفنان مشهور، هذه التحفة الفنية يكون ثمنها هو التنازل عن شراء الفيلا، ويكون الاختيار فى هذه الحالة هو التنازل عن شراء سلعة اخرى كما فى المثالين السابقين.

ان مفهوم الفرصة البديلة لا يسرى فقط على سلوك الافراد وانما على الاقتصاد القومى ككل، فلو ان جميع وسائل الانتاج فى حالة تشغيل

كامل. فان الانتاج الكلى فى الزمن القصير لا يمكن زيادة، ولذلك يجب اتخاذ قرار للاختيار ما بين السلع الواجب انتاجها.

واذا اقتصر ذلك على مجموعتين من السلع فقط، فان مشكلة الاختيار يمكن التعبير عنها فى الشكل التالى :

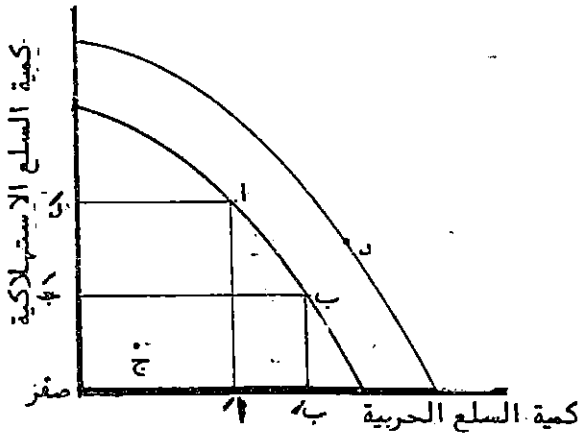

شكل رقم (٣)

منحنى الامكانيات الانتاجية

ويفرض أنه يجب اتخاذ قرار على مستوى الاقتصاد القومى بين السلع الاستهلاكية، والسلع الحربية كالأسلحة وبأنواعها، لذلك نجد ان هناك امكانيات مختلفة لاستخدام هذه المواد المتاحة وأيضا الجهاز الانتاجى حيث توجد توليفات لكميات معينة ومختلفه للسلع، فنجد عندما نقرر انتاج توليفه من السلع عند النقطة ب وتتكون من كمية من ب/ ج/

بدلا من توليفه من السلع عند النقطة أ والتى تشمل أ/ ، د/، فان ذلك يشمل نموا في كمية السلع الحربية بمقدار ب/أ/ والذى يمثل خسارة أو نقصا فى السلع الاستهلاكية بمقدار ج./د. ويمكن لنا فى نفس الوقت، فى ظل التشغيل الكامل لجميع عناصر الانتاج الا نستطيع انتاج كمية السلع الاستهلاكية فى النقطة أ ، وفى نفس الوقت ننتج كمية السلع الحربية عند النقطة ب. ان جميع توليفات كمية السلع على هذا المنحنى، او تحته مثل النقطة ج يمكن انتاجها، أما انتاج توليفه من السلع خارج هذا المنحنى وليكن فى نقطة د فانه لا يمكن فى ظل الظروف الاقتصادية التى يعبر عنها هذا المنحنى. ان تواجد النقط على هذا المنحنى تكون متماثلة وتكون ما يسمى منحنى امكانيات الانتاج، ويسمى أيضا منحنى التحويل. اما اذا كان الانتاج الفعلى يكون تحت هذا المنحنى فى النقطة ج فانه لم يستغل جميع الامكانيات المتاحة للانتاج، وذلك يعود ربما الى أنه لم يتم تشغيل جميع عناصر الانتاج بكفاءة تامة لوجود حالة كساد اقتصادى مثلا، أو أن المشتغلين تكون انتاجيتهم منخفضة ومثل هذه المشكلة هى محور نظرية الثمن وكفاءة تخصيص الموارد Theory Allocation، أما النقطة د فانها تكون فى المدى الطويل يمكن تحقيقها مع تحقق حالة من التقدم الفنى وتوفر كفاءة فى تشغيل عناصر الانتاج، أما فى المدى القصير فلا يمكن تحقيق ذلك، وفى المدى الطويل يزاح منحنى امكانيات الانتاج لأعلى جهة اليمين وذلك يعنى أن امكانيات الانتاج قد تزايدت، ويتعلق بذلك أن قضايا تمثل فى اجمالها نظرية النمو الاقتصادى، والتى ترشدنا الى الوضع الذى يمكن فيه توزيع أفضل للموارد للحصول على أفضل نتائج اقتصادية، والشكل السابق لايوضح لنا فقط أمثلة فى مجال الانتاج وانما يوضح لنا أيضا عملية النمو

الاقتصادى، واذا أمكن لنا أن ننظر الى الوقت كسلعة اقتصادية، فانه يمكننا لذلك أيضا استخدام هذا العرض السابق لتوضيح مشكلات اتخاذ القرار على المستوى القومى، والتى تعنى مثلاً مشكلة الاختيار بين وقت العمل والفراغ، وبمعنى آخر كيف يمكن للانسان أن يقوم بتوزيع وقته الثمين بين العمل المنتج وقضاء وقت فراغ لتجديد نشاطه وحيويته؟ ان منحنى امكانيات الانتاج يوضح لنا بعض القضايا العامة والتى تتمثل فى توزيع الموارد النادرة فى المجتمع لاشباع حاجاته المختلفة، وأيضا لتوزيع وتخصيص الموارد وعناصر الانتاج لتكون أكثر انتاجية وتحقيق أعلى نمو اقتصادى. ان المشكلة تتمثل فى تحديد مسار منحنى امكانيات الانتاج، وبمعنى آخر كم عدد الوحدات التى يمكن انتاجها اذا ما كانت كمية السلع البديلة ينبغى زيادتها أو خفضها، وذلك مايسمى بمعدل التحويل الحدى Marginal Transformationsrate.

فى هذا الشكل نجد أن عند نمو وحدات السلع المنتجة بوحدة واحدة أى تزايد المعدل الحدى للانتاج. لهذا يتحقق قانون تناقص الغلة الحدية، والذى يمكن تناوله بتفصيل أكبر عند الحديث عن نشرية الانتاج.

ان منحنى امكانيات الانتاج يتضمن حرية اتخاذ القرار عند الاختيار بين توليفات لمجموعات معينة للسلع فى ظل ظروف انتاجية وفنية معينة، وبفرض أنه لكى يمكن تحقيق أفضل للأهداف الاقتصادية باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، أو بمعنى آخر تعظيم استخدام الموارد، فان السلوك الاقتصادى فى هذا النموذج يتمشى مع سلوك الانسان الاقتصادى Homoeconomicus. أى أنه سلوك اقتصادى رشيد. واتخاذ القرار طبقا لهذا المبدأ يعتبر رشيدا.

ان السلوك الاقتصادي الرشيد يتخذه أيضا الانسان عند تقريره تحقيق أقدافه بموارده الموجودة فعلاً ، وفى ذلك تعظيم للأهداف، هذان المفهومان للمبدأ الاقتصادى صحيحان على مستوى انفرد وأيضا مستوى الاقتصاد القومى ككل، على مستوى المستهلكين وأيضا على مستوى المنتجين. ان السلوك الاقتصادى الرشيد يعنى على سبيل المثال اختيار انتاج سيارة معينة مثلا فى ظل وسائل انتاج مختلفة بحيث تكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل مايمكن، والأمر يكون أكثر تعقيداً فى حالات الترشيد الاقتصادى على المستوى الفردى عند اشباع الحاجات الفردية، مثلا لماذا يشرب الانسان الظمآن الشاى بدلاً من الماء ؟ برما كان استهلاك الماء أقل تكلفة من استهلاك الشاى، وبذلك فان استهلاك الشاى يكون اقتصاديا غير رشيد، اذا ماكان الهدف هو اطفاء عطشه، فى الحقيقة أن الشخص الذى يشرب الشاى فى هذه الحالة لا يكون فقط لارواء ظمئه وانما أيضا لاشباع حاجته لتنوق الشاى والاستمتاع به، واذا نظرنا فى هذا الحالة الى الشاى كسلعة غذائية فان ذلك يمكن أن يكون أيضا سلوكا رشيدا اذا ماتم استهلاكه لارواء العطش. ويتشابه مع ذلك أيضا مانجده من السلع، فان السيارة لاينظر اليها فقط كمجرد وسيلة للانتقال، أو أن الجامعة ليست فقط مؤسسة للتثقيف والبحث العلمى، وذلك طالما أنه لايوجد مقياس موضوعى لاشباع الحاجات، فان الموضوع يكون فى حالة مبدأ الترشيد الاقتصادى مجرد مقولة لسلوك المستهلكين.

وفى حالة تحليل نموذج نظرى معين، فانه توجد فرضية سلوكية كقاعدة تنبع من مبدأ السلوك الاقتصادي الرشيد، ويتبع ذلك أن المنتجين يسعون لتحقيق أكبر ربح ممكن، بينما يسعى المستهلكون الى تحقيق

أقصى مفعة وأكبر اشباع ممكن لحاجاتهم.

وهناك نماذج أخرى للسلوك، والتى تعتبر حجة أو برهان ضد فرضية سلوك المنتجين طبقا لمبدأ الرشد الاقتصادى، ففى الحقيقة أنهما شىء واحد، أن الذى يطمح كمنتج معين الى الحصول على جزء كبير أو ثابت من السوق فانه يحتاج الى الاسترشاد بمبدأ الرشد الاقتصادى مثل أى انسان يريد بلوغ هدفه . وقد جرى انتقاد مبدأ الرشد الاقتصادى أو مبدأ الانسان الاقتصادى، بحجة انه بالنسبة لكثير من الناس يكون انتاج السلع مرتبطا ببذل جهد كبير فى العمل. والرد على ذلك أن الجهد المبذول فى العمل يقابله دفع مبلغ معين يستطيع به اشباع حاجاته الاستهلاكية، وبذلك يكون مبدأ الرشد الاقتصادى سليما.

عناصر المشكلة الاقتصادية:

ان تحليل المشكلة الاقتصادية بصورة أكثر تعمقا يوضح لنا أن هناك عدة أسئلة محددة يلزم على كل مجتمع اقتصادى مهما اختلفت صورة أو انظمته ان يجيب عن هذه الاسئلة. لقد شاهدنا ان ابعاد المشكلة الاقتصادية هى الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وضرورة الاختيار فى استخدام هذه الموارد لاشباع تلك الحاجات. وقرر ساموليسون Samuelson أن اى نظام اقتصادى يواجه المشكلة الاقتصادية معبرا عنها فى الأسئلة التالية:

١- ماذا يتم انتاجه من سلع وخدمات لتتمشى مع رغبات وحاجات المجتمع التى يسعى لاشباعها؟ وكذلك ما هى الكمية من تلك السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع؟ هل تنتج الكثير من تلك السلع أم القليل، وعلى وجه التحديد ما هى الكمية المطلوبة انتاجها؟

٢ - كيف يمكن انتاج السلع والخدمات، بمعنى ما هى الطريقة التى سوف تتبع للانتاج ؟ فهناك عنصر العمل والارض ورأس المال والتنظيم وغيرها من الموارد فكيف يجمع الاقتصاديون هذه العناصر لتحقيق الانتاج المطلوب.

٣ - لمن يكون هذا الانتاج؟ أى من الذى سوف يتمتع باستخدام هذه السلع والخدمات دون غيره من الافراد او بصورة اخرى يجب توضيح الأسلوب أو الاجراء الذى سوف يتم على اساسه توزيع الدخل بين مختلف الأفراد والاسر.

هذه الاسئلة الثلاثة هى اساسية وعادية بالنسبة لكافة المجتمعات الاقتصادية سواء كان المجتمع بدائيا، ناميا، او غاية فى التقدم فانه لابد ان يكون لديه مقياسا واسلوبا للاجابة علي هذه الأسئلة.

أن النظم الإقتصادية مهما كانت درجة تطورها لا تختلف عن بعضها البعض فى مقدار احتياجها لعلاج هذه المشاكل الأساسية وإن كانت تختلف فيما بينها فى كيفية علاج هذه المشاكل.

ومما سبق يمكن اشتقاق عناصر المشكلة الاقتصادية التى تواجه أى مجتمع كما يلى:

١- تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية:

لو أن كافة السلع والخدمات متوفرة داخل المجتمع بالكميات التى تشبع احتياجات كل فرد من الافراد لما كانت هناك مشكلة اقتصادية، ان ظروف الندرة النسبية هى التى تحتم الاختيار بين السلع والخدمات التى تشبع الحاجات المختلفة لدى الافراد وترتيب هذه السلع والخدمات وفقا

لأهميتها النسبية، وبحث هذه المسألة على المستوى الجزئى Micro Ievel أو مستوى الفرد يستلزم منا أن نبحث سلوك الفر د الذى يواجه المشكلة الاقتصادية، فحيث يعلم الفرد انه لا يستطيع ان يحصل على كل شيء يريد فلابد ان يقوم بتحديد السلع والخدمات التى يريدها وتلك التى لا يريدها أو يستطيع تأجيل احتياجاته منها، ولا تقتصر عملية الاختيار على هذا فقط بل على الفرد ان يقوم بترتيب الاشياء المختلفة التى يريدها وفقا لاهميتها النسبية عنده ، فهناك بعض السلع التى تعطيه اشباع أو منفعة تفوق السلع الأخرى فيجب ان توضع اولا فى ميزان تفضيله ، وهكذا يتم ترتيب السلع والخدمات التى يختارها الفرد وفقا لمنافعها أو الاشباع الذى تعطيه له بالنسبة لبعضها البعض، وثمة قاعدة عامة تحكم عملية الاختيار وهى انه اذا رغب الفرد فى الحصول على كم اكبر من سلعة ما فأنه لا بد ان يقلل الكم الذى يريده من سلعة أخرى أو بالعكس، ولولا مشكلة الندرة النسبية التى يواجهها الفرد ما أضطر الى التمسك بهذه القاعدة.

والسؤال يتعلق بتوزيع الموارد النادرة على الإستخدامات المختلفة. فأى إقتصاد تكون فيه الموارد نادرة بالنسبة لرغبات أفراده لابد وأن تكون لدية طريقة معينة يتم على أساسها إتخاذ قرار فيما يتعلق بمشكلة توزيع الموارد. ففى الإقتصاديات الرأسمالية يسود مايسمونه بالسوق الحرة Free market فان معظم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد إنما تتم بواسطة «جهاز الأسعار» Price System. أما فى ظل النظم الأخرى فان عدداً كبيراً من هذه القرارات إنما يتم عن طريق التخطيط المركزى. واهتمام الإقتصادين لا ينحصر فقط فى كيفية إتخاذ هذه القرارات فى

ظل النظم الإقتصادية المختلفة وإنما إيضا فى معرفة الآثار التى ترتبت على تدخل الحكومة لتغيير القرارات التى لولا هذا التدخل لاتخذت.

٢ - تنظيم الانتاج:

بعد ان تتحدد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لاهميتها النسبية فلابد أن نتساءل عن الكيفية التى تتم بها عملية الانتاج لهذه الاحتياجات والمشاكل التى تحيط بهذه العملية فى ظروف الندرة النسبية لعناصر الانتاج.

السؤال الأول فى مشكلة تنظيم الانتاج هى:من الذى سيتولى عملية الانتاج ؟ هل يقع على كل فرد عبء انتاج ما يحتاجه من السلع والخدمات؟ لقد كان هذا ما يحدث بالفعل فى العصور البدائية، ثم تطورت الأمور فأصبحت العائلة (أو المنزل) تمثل وحدة الانتاج داخل المجتمع فيتم تقسيم الاعمال بين أفرادها فى سبيل انتاج الاحتياجات. وتدريجياً على مر الزمن عرفت المجتمعات اشكالا عديدة متطورة للوحدات الانتاجية ثم اخيرا ظهرت المشروعات الخاصة التى يتخصص كل منها فى ناحية معينة من نواحى الانتاج. والمشروع الخاص يتحرك بدافع تحقيق الربح ويقود نشاطه الانتاجى من نطلق عليه «المنظم» Enterpreneur وهو الذى يتحمل عبء عملية تجميع عناصر الانتاج: العمل ورأس المال والأرض وذلك لانتاج ما يحتاجه المجتمع..

يلى ذلك سؤال حول ما هى الطريقة التى يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات؟ عادة مايكون هناك أكثر من طريقة فنية يمكن بواسطتها انتاج السلعة فالمحاصيل الزراعية مثلا يمكن أنتاجها باستخدام مساحات أصغر نسبياً من الأراضى على أن تستخدم معها كميات كبيرة

نسبياً من السماد والعمل والآلات كما يمكن انتاجها باستخدام مساحات كبيرة نسبياً من الأراضى على أن تستخدم معها كميات صغيرة نسبياً من السماد والعمل والآلات . فاى الطريقتين يمكن استخدامها لانتاج نفس الكمية من السلع؟ عادة ما يكون هناك وسائل انتاج بديلة ممكنة لإنتاج أى سلعة. والسؤال هنا هو أى من هذه الطرق البديلة يجب اتباعها؟ والمعيار هنا هو تجنب الطرق التى لا تتصف بالكفاءة. ونعتبر أن الطريقة لا تتصف بالكفاءة إذا كان من الممكن أن نعيد توزيع الموارد أن نغير طريقة الإنتاج ويترتب على ذلك زيادة ما نتيجة على الأقل من سلعة واحدة دون أن نقص الأنتاج من أي سلعة أخرى.

٣ - توزيع الانتاج:

بعد ان يتم انتاج السلع والخدمات لابد ان تكون هناك طريقة ما لتوزيع هذا الانتاج علي أفراد المجتمع. وفى المجتمعات البدائية حيث كانت عملية الانتاج تتم داخل العائلة أو فى المنزل كان رب العائلة يقوم بتوزيع الناتج بين أفراد عائلته . وكذلك أيضا كان الأمر فى ظل النظام القبلى حيث كان رئيس القبيلة يقوم بعملية توزيع الانتاج وفقا لحكمته أو وفقا للتقاليد المرعية . ولكن مع تطور المجتمعات وخروج الفرد من اطار العائلة والقبيلة وتكون القرى ثم ظهور المدن الكبيرة ازدادت حدة مشكلة التوزيع عن ذلك الشكل البدائي القديم. فلقد نشأت تدريجيا اشكالا جديدة من التنظيمات الانتاجية المستقلة واستدعت استنباط وسائل جديدة لتوزيع الانتاج بين المساهمين فى عملية الانتاج . واحدث اشكال التنظيمات الانتاجية التى نعرفها الأن هو المشروع المتخصص الذي يقوم بعملية الانتاج فى ناحية معينة ويضم افرادا مستقلين لايجمع بينهم الا

النشاط الانتاجى فى حد ذاته والبعض من هؤلاء الأفراد يساهم بعمله والبعض الآخر يساهم برأسماله أو بما يمتلكه من أرض أو موارد طبيعية أخرى بينما يساهم آخرون بقدراتهم الذهنية والتنظيمية. والمشكلة التى نواجهها هى مشكلة تحديد مساهمة كل عنصر من هذه العناصر في عملية الانتاج. ويهتم الاقتصاديون بمعرفة العوامل التى تحدد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل القومي للدولة بين الجماعات المختلفة مثل أصحاب الأراضى والعمال وأصحاب رؤوس الأموال أو بين فئات معينة مثل الفلاحين أو سائقى السيارات أو الفقراء.

كما أن اهتمام الإقتصاديين يمتد لمعرفة الآثار المترتبة علي تدخل الحكومة – من خلال وسائل معينة – لتغيير توزيع الدخل كفرض ضريبة تصاعدية أو تحديد حد أدنى للأجر أو قيام الحكومة بمكافحة الفقر.

والمشاكل الثلاث السابقة إنما تقع دراستها فيما يسميه الإقتصاديون بالإقتصاد الجزئي microeconomics فالاقتصاد الجزئى إنما يعنى بدراسة الكيفية التى يتم بها التوزيع الأمثل للموارد وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. فالاقتصاد الجزئى يهتم بدارسة إنتاج السلع والخدمات بواسطة منشآت أو صناعات كما يهتم بدراسة انفاق المستهلكين على سلع وخدمات معينة بواسطة مستهلكين فى سوق واحد أو اسواق متعددة . فوحدة الدراسة فى الاقتصاد الجزئى هى الجزء وليس الكل.

٤ – مشكلة البطالة :

إذا كانت الموارد تتصف بأنها نادرة وأنها غير كافية لانتاج السلع الخدمات التى تفى برغبات أفراد المجتمع فلا محل لترك بعض الموارد

عاطلة بدون توظيف. إلا أن إحدى خصائص اقتصاديات السوق الحرة أن مثل هذا الضياع يحدث أحيانا. فالعمال العاطلون يرغبون فى الحصول على عمل والمصانع التى يمكن أن يعمل فيها هؤلاء العمال موجودة ومديرو وملاك هذه المصانع يرغبون فى تشغيل مصانعهم والمواد الخام اللازمة متوفرة والأفراد فى مسيس الحاجة إلى السلع التى يمكن أن تنتجها هذه المصانع . ومع كل ذلك، فإنه لأسباب معينة، لايحدث شئ، ومشاكل البطالة على نطاق كبير كانت واضحة للعالم فى الثلاثينيات . ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت البطالة فيها في هذه الفترة ٢٥٪ من قوتها العاملة . ولو أن مثل هذه الفترة من البطالة لم تتكرر مرة ثانية إلى أن المشكلة لاتزال تهدد الدول التى تتبع نظام السوق وإن كان ذلك ليس بنفس الحدة.

٥ - مشكلة التضخم :

لقد واجهت إقتصاديات العالم فترات طويلة من التغيرات السريعة فى مستويات الأسعار ، ففى خلال التاريخ الطويل فان مستويات الأسعار قد ارتفعت أحيانا وانخفضت أحيانا أخرى. وفى الأزمنة الحديثة فقد كان اتجاه الأسعار دائما نحو الإرتفاع. ولكنه فى بعض الأحيان كان أسرع وفي أحيان أخرى كان أبطأ ولكنه عموماً كان نحو الارتفاع. ولذلك فقد كان اهتمام الاقتصاديين بدراسة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

والتضخم - كما سنرى عند الكلام علي النقود - إنما يرجع إلى الزيادة فى كمية النقود في الاقتصاد القومى. فالنقود هي إحدي إختراعات البشر وليس الطبيعية . والكمية المتداولة من النقود يمكن

تحديدها بواسطة الإنسان . ويثير الإقتصاديون الكثير من الأسئلة حول أسباب تغير كمية النقود المتداولة والآثار المترتبة علي هذا التغير على مستوى الأسعار العام.

٦- مشكلة النمو الاقتصادى

ان فهم هذا العنصر يقتضى منا النظر إلى سبب المشكلة الاقتصادية فى الاجل الطويل. فمع مرور السنوات تنمو احتياجات المجتمع من السلع والخدمات نمو مستمراً بسبب النمو فى الاعداد السكانية وكذلك بسبب التقدم الحضارى الذى يؤدى فى حد ذاته إلى طلب السلع والخدمات بكميات اكبر أو بجودة أفضل أو إلى طلب سلع وخدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، لذلك ان لم يتزايد انتاج المجتمع من السلع والخدمات بما يلبى الاحتياجات المتزايدة منها فان المشكلة الاقتصادية سوف تزداد حدة فى الاجل الطويل، أما إذا تمكن المجتمع من زيادة الانتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة فى الاحتياجات منها فان حدة المشكلة الاقتصادية سوف تخف ويصير المجتمع اكثر تقدما تدريجيا، وكما فهمنا من قبل فى عنصر تنظيم الانتاج ان انتاج المجتمع فى اى فترة زمنية يتوقف على ما لديه من كميات عناصر الانتاج وطريقة استخدام هذه العناصر، فاذا كان المجتمع مثلا وقد استخدم العناصر الانتاجية التى يملكها فى أفضل الاستخدمات لها وباكفأ الفنون الانتاجية واستغل طاقتها استغلالا كاملاً فانه لا سبيل إلى زيادة الانتاج فى الاجل الطويل الا بزيادة كميات عناصر الانتاج وارتفاع كفاءتها بتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة. هذا هو الموقف تقريباً بالنسبة لمشكلة النمو الاقتصادى فى البلدان المعروفة بانها متقدمة

اقتصاديا. وعلى ذلك فان مشكلة النمو الاقتصادى فى هذه البلدان تتلخص فى كيفية زيادة كميات عناصر الانتاج وتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة مع المحافظة على وضع الاستخدام أو التوظف الكامل لهذه العناصر وتوزيعها فى أفضل الاستخدامات الممكنة.

أما المشكلة فى البلدان التى تعرف بأنها متخلفة اقتصاديا فهى اكثر تعقيدا من هذا بكثير. فالاحتياجات من السلع والخدمات فى هذه البلدان تنمو بمعدلات مرتفعة للغاية بينما أن انتاجها الكلى من السلع والخدمات ينمو بمعدلات بطيئة. ومعنى هذا ان المشكلة الاقتصادية تزداد حدة فى البلدان المختلفة. وأحد الأسباب الهامة وراء نمو الاحتياجات الكلية من السلع والخدمات بمعدلات مرتفعة هو النمو السكانى الهائل.

والمشكلات الثلاثة الأخيرة إنما تدخل فى دراسة ما يسمى «بالاقتصاد الكلى» Macroeconomrcs فالاقتصاد الكلى يعالج المشكلات الثلاثة الأخيرة - فهو ينصرف إلى دراسة العلاقة بين التجميعات الاقتصادية الأساسية . فالاقتصاد الكلى يعنى بدراسة الدخل والتوظف والأسعار والنقود. الاقتصاد الكلى هو ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذى يدرس التجميعات والمتوسطات الخاصة بالنظام أو الجهاز الاقتصادى. فهو يشرح ويوضح ويعالج كيف يؤدى الاقتصاد فى مجموعة وظيفته بما فى ذلك كيف يتحدد المستوى الكلى لانتاج السلع والخدمات ومستوى توظيف الموارد، وما هو السبب فى التقلبات التى تعترى كل من هذا الإنتاج وهذا التوظف. فالاقتصاد الكلى يسعى لايضاح السبب فى أنه فى بعض الأحيان توجد قوى عاملة في حالة بطالة وأنه فى بعض الأحيان الأخرى يكون هناك استخدام كامل للطاقة الانتاجية للإقتصاد

ممثلة فى عمالها ومصانعها ومعداتها وتكنولوجيتها. كما يحاول الاقتصاد الكلى توضيح السبب فى اختلاف معدل نمو الدخل والناتج القومي من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى. كما يحاول أن يوضح السبب فى أن مستوى الأسعار العام يرتفع بسرعة فى بعض الفترات بينما يكون هذا المستوى مستقراً فى بعض الفترات الأخرى بل أحيانا يميل إلى الانخفاض. وباختصار فان الإقتصاد الكلى يحاول الاجابة على الأسئلة الهامة الخاصة بالتوظف والبطالة والتشغيل الكامل أو أقل من التشغيل الكامل، معدل نمو مقبول أو غير مقبول، التضخم واستقرار مستوى الأسعار.

الباب الثالث

النظم الاقتصادية

ودورها فى علاج المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول : دراسة تطور النظم الاقتصادية وأهمية المدرسة التاريخية الالمانية

الفصل الثانى : النظم الاقتصادية وتصورها لعلاج المشكلة الاقتصادية

الفصل الثالث : علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل التحرر الاقتصادى

الفصل الأول

دراسة تطور النظم الاقتصادية

واهمية المدرسة التاريخية الالمانية

مقدمـــة :

سبق أن تناولنا طبيعة المشكلة الاقتصادية المختلفة فى تقدم الحاجات الانسانية والندرة النسبية فى صراع مع الطبيعة من أجل تحويل طبيات الطبيعة إلى سلع صالحة لاشباع حاجاته، وفى مراحل تاريخية دخل الانسان فى صراع اجتماعى من اجل اعادة توزيع الثروة. والنظام الاقتصادى منهما كان شكله وفلسفته فهو يسعى الى علاج المشكلة الاقتصادية ويتكون النظام الاقتصادى من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وعلاقات التوزيع. وقد اهتمت المدرسة التاريخية الالمانية بدراسة تعاقب النظم الاقتصادية كم افعل ماكس فيبر Max Weber وكارل ماركس Karl Marx، وقد ظهرت هذه المدرسة فى اثر حرب التحرير التى خاضها الألمان ضد سيطرة نابليون على بلادهم فى بدايه القرن التاسع عشر. كما طرح فيبر تصورات جيدة لدور الدولة فى حماية الصناعة الناشئة لتقوى على المنافسة ضد الواردات الاجنبية، ومازالت تعاليمه قائمة حتى اليوم.

(أ) تطور النظم الاقتصادية :

تتمثل المشكلة الاقتصادية عبر تاريخ البشرية فى كثرة حاجات الانسان وندرة الموارد اللازمة لاشباع هذه الحاجات. ولتحقيق هذا الهدف منذ فجر البشرية كان لابد أن يدخل الانسان فى صراع مع الطبيعة لتحويل الموارد الطبيعية الى سلعا صالحة لاشباع حاجات الانسان، وبتطور الحياه الاجتماعية ظهر الصراع الاجتماعى على توزيع ناتج الثروة فى المجتمع، وظهرت الدولة لتؤدى وظيفة ضبط عملية الصراع الاجتماعى وضمان الاستقرار اثناء سعى البشر فى اشباع حاجاتهم والمحافظة على وجودهم الانسانى، فى ظل موارد تتسم بالندرة. وتلك هى النشأة الاولى للنظام الاقتصادى.

وقد تطور النظام الاقتصادى الذى شكله الانسان عبر عملية تاريخية طويلة معقدة تتسم بالرقى والتطور، وأيضا بتطور الانسان نفسه من عصر لاخر، بدأت بمجتمع بدائى يقوم على جمع الثمار والقنص، وتطور الى مجتمع زراعى مستقر يسوده نظام الرق ثم الاقطاع، ثم مجتمع صناعى يقوم على تحرير القوى الانتاجية يأخذ كل الرأسمالية أو الاشتراكية او مزيج منهما.

لقد كان التطور الاقتصادى والاجتماعى يتوقف دائما على مدى نجاحه فى السيطرة على الطبيعة واخضاعها لاشباع حاجاته وحمايه وجوده الانسانى، وانتقلت فكره الصراع مع الطبيعة الى المجتمع نفسه، الى ان ادرك الانسان فقط قبل ثلاثة عقود أنه يدمر الطبيعة ويدمر ذاته بفكره الصراع هذه، وأدراك الانسان أن عليه فهم قوانين الطبيعة وأن

يعمل من خلالها لتحقيق منفعته واشباع حاجاته دون استنزاف مدمر للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة.

والنظام الاقتصادى أيا كانت تسميته يرتكز على قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وعلاقات التوزيع، ونشرح العناصر الثلاثة فيما يلى : -

١ - القوى الانتاجية هى وسائل انتاج السلع والخدمات، وتشمل القوى العاملة وأدوات العمل والانتاج، والقوى العاملة هى العمل الحى الذى يشمل الطاقة العضلية والذهنية والنفسية أو الروحية التى تكون للانسان منبعا لتكوين خبرات وامكانيات فنية لتشغيل الالات، واختراع آلات جديدة، وتنظيم العملية الانتاجية طبقا للفن الانتاجى السائد، والعمل على تطويره وابتكار نظم جديدة. واكتساب معلومات ومعرفة جديدة وتراكمها من أجل التقدم والرفاهية.

أما أدوات العمل والانتاج فهى من اختراع وانتاج العمل الحى، ويمكن القول أنها العمل الميت، أى الطاقة الانسانية أو العمل الحى الذى سبق أن استخدم فى اختراع وتصميم وانتاج هذه الآلة.

٢ - علاقات الانتاج يقصد بها الروابط التى تقوم بين الافراد بمناسبة عملية الانتاج، خاصة فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الانتاج من أرض وآلات ومصانع... الخ، فعلاقات الانتاج هى علاقات الملكية.

٣ - علاقات التوزيع، ويقصد بها كيفية اقتسام الناتج من عملية الانتاج بين افراد المجتمع. ففى المجتمع البدائى القائم على الصيد وجمع الثمار، وتكون ادوات العمل بسيطة، نتوقع أن ناتج العمل كان يوزع

بالتساوى بين الافراد المنتجين وملكية وسائل الانتاج كانت جماعية أو مشاعيه بدائية. وفى العصور الحديثة قامت النظم الاشتراكية على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وعدالة التوزيع، ويكون توزيع الناتج فرديا اذا سادت الملكية الفردية لوسائل الانتاج، كما فى حالة المجتمع الرأسمالى، فيحصل كل عنصر انتاجى سواء العمل أو رأس المال على نصيب من الناتج يتناسب مع مقدار اسهامه فى الانتاج.

علاج المشاكل الاقتصادية فى اطار نظام اقتصادى :

تتميز الانشطة الاقتصادية في المجتمعات الحديثة بالتعدد والتعقد والاختلاف. الا ان القرارات الاساسية التى يجب اتخاذها لا تختلف من نظام اقتصادى الى اخر رغم اختلاف درجة تطوره، الاختلاف يوجد فقط فى كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية، ويحدد ساموسون Paul Samuelson المشاكل الاقتصادية التى تواجه أى مجتمع بست مشكلات كما يلى :

١ - ما هى السلع الواجب انتاجها وبأى كمية ؟

وهذا السؤال يتعلق بتوزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة. فأى نظام اقتصادى تكون فيه الموارد نادرة بالنسبة لرغبات افراده لابد ان تكون لديه طريقه معينة يتم على اساسها اتخاذ قرار فيما يتعلق بمشكلة توزيع الموارد. فنجد فى النظام الرأسمالى حيث يسود اقتصاد السوق الحرة Free Market Economy فان معظم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد تتم بواسطة جهاز الاسعار Price System .

أما فى ظل النظام الاشتراكى فان اتخاذ هذه القرارات يتم عن طريق التخطيط المركزى.

٢ - ما هى الطريقة التى يتم بها انتاج السلع والخدمات :

تتعدد الطرق الفنية لانتاج السلعة. فالمحاصيل الزراعية يمكن انتاجها باستخدام مساحات اصغر نسبيا من الاراضى واستخدام كميات كبيرة نسبيا من السماد والالات ومبيدات الافات، كما يمكن انتاجها باستخدام مساحات كبيرة نسبيا من الاراضى على أن يستخدم معها كميات صغيرة نسبيا من السماد والعمل والآلات. اذن هناك وسائل انتاج بديلة لانتاج اى سلعة، والسؤال هو أى من هذه الطرق البديلة يجب اتباعها ؟ والمعيار هو استخدام الطرق الاكثر كفاءة. أى التى تحقق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

٣ - كيف يمكن توزيع الانتاج على افراد المجتمع ؟

يهتم الاقتصاديون بمعرفة العوامل التى تحدد كيفية توزيع الدخل القومى بين افراد المجتمع مثل ملاك الاراضى والعمال وأصحاب رؤوس الاموال. كما يهتم الاقتصاديون بمعرفة الاثار الناتجة عن تدخل الحكومة لاعادة توزيع الدخل بفرض ضريبة تصاعدية أو تحديد حد ادنى للأجر مثلا.

هذه المشكلات الثلاثة السابق ذكرها يدرسها الاقتصاد الجزئى Microeconomics الذى يعنى بدراسة الكيفية التى يتم بها التوزيع الأمثل للموارد وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ويهتم الاقتصاد الجزئى بدراسة انتاج السلع والخدمات بواسطة منشآت، كما يهتم بدراسة انفاق المستهلكين على السلع والخدمات فى سوق واحد أو اسواق متعددة، فوحدة الدراسة هنا هى الجزء وليس الكل، فالاقتصاد الجزئى يحاول ايضاح الكيفية التى يتم بها تحديد سعر سلعة تنتجها منشأة ما، وتحديد

مستوى الانتاج لهذه المنشأة الذى يمكن أن تتحقق عنده أكبر ربح ممكن، كما يوضح كيف تستطيع هذه المنشأة ان تحقق اقل تكلفة لتضافر عناصر الانتاج لانتاج هذه السلعة. ومن جهة اخرى يبحث الاقتصاد الجزئى على اى أساس يقوم المستهلك بتوزيع دخله المخصص للانفاق على السلع والخدمات التى يرغب فى استهلاكها بحيث يحقق أكبر اشباع ممكن فى حدود دخله.

وبفرض ثبات الناتج القومى والتوظف الكلى والانفاق الكلى على السلع والخدمات يقوم الاقتصاد الجزئى بتوضيح كيف يتم توزيع الناتج القومى والتوظف على مختلف الصناعات والمنشآت وكيف يتم تحديد أسعار هذه السلع والخدمات.

وباختصار يمكن القول ان الاقتصاد الجزئى يهتم بدراسة نظريات الانتاج والاستهلاك والتوزيع.

٤ - هل الموارد مستغلة بكفاءة أم أن هناك موارد عاطلة تمثل ضياعا على المجتمع ؟

من خصائص اقتصاد السوق حدوث التقلبات الاقتصادية من رواج الى كساد، وانتشار البطالة، ورغم ندرة الموارد فانه يوجد فى حالات الركود الاقتصادى عمال عاطلين يرغبون فى العمل ولا يجدونه، ومواد خام متوفره وافراد فى مسيس الحاجة الى السلع التى يمكن ان تنتجها المصانع. وحدث فى الكساد العالمى الكبير فى فترة الثلاثينيات ان بلغت البطالة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية نحو ٢٥٪ من القوى العاملة، ومازالت مشكلة البطالة تهدد الدول الرأسمالية وان كانت ليست فى نفس الحدة والخطورة كما حدث فى الثلاثينيات.

٥ - هل القوى الشرائية للنقود ثابته أم أنها تأثرت بالتضخم ؟

يرجع التضخم الى الزيادة فى كمية النقود، ويقصد به الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار. ويلاحظ فى العصور الحديثة اتجاه الاسعار دائما نحو الارتفاع. ولذلك يهتم الاقتصاديون بالتضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

٦ - هل مقدرة الاقتصاد القومى على انتاج السلع والخدمات تنمو أم أنها ثابتة على مر الزمن ؟

تنمو القدرات الانتاجية فى بعض الدول اسرع من غيرها مما يترتب عليه اتساع فجوة النمو ومستويات المعيشة بين الدول.

هذه المشكلات الثلاث الاخيرة تدخل فى دراسة ما يسمى بالاقتصاد الكلى Macroeconomics، وينصرف الى دراسة العلاقات بين التجميعات الاساسية. فالاقتصاد الكلى يعنى بدراسة الدخل والتوظف والأسعار والنقود، ويمكن القول بأن الاقتصاد الكلى هو ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذى يهتم بدراسة التجميعات والمتوسطات الخاصة بالنظام الاقتصادى، فهو يشرح ويوضح ويعالج كيف يؤدى الاقتصاد فى مجموعة وظيفته بما فى ذلك كيف يتحدد المستوى الكلى لانتاج السلع والخدمات ومستوى توظيف الموارد. وما هو سبب التقلبات الاقتصادية وفى ذلك يسعى الاقتصاد الكلى الى شرح أسباب حالات البطالة او حالات التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، ويوضح أسباب تفاوت درجات النمو الاقتصادى بين دولة وأخرى.

وباختصار يمكن القول بأن الاقتصاد الكلى يهتم بدراسة مشكلات البطالة والتضخم والنمو.

تطور النظم الاقتصادية :

النظم الاجتماعية-تشبه الانسان فى وجوده وفنائه، فهى تولد وتنمو وتقوى ثم تضمحل وتفنى. والنظام الاجتماعى فى تطوره واستقراره لا يتخذ شكلا نقيا مائة بالمائة. أو انه يخلو من بعض مظاهر نظام سابق له، فلم تعرف البشرية نظاما نقيا تماما فى صفاته وخصائصه، بل ان هناك سمات سائدة فى كل نظام اقتصادى اجتماعى، ونحن نفصل بين هذه النظم فى العلوم الاقتصادية والاجتماعية فقط نظريا وبصورة مجردة لغرض البحث العلمى، بينما الواقع الاقتصادى الاجتماعى يختلف قليلا أو كثيرا عن هذا التجريد.

وقد اشتهرت المدرسة التاريخية الالمانية فى القرن التاسع عشر بمحاولات لتحديد تطور النظام الاقتصادى فى شكل مراحل منطقية متتابعة عرفها التطور الاقتصادى للمجتمعات البشرية. ومن أشهر اعمده هذه المدرسة قديما وحديثا نذكر فريدريك ليست. وكارل ماركس، وروستو. وقد اختلف هؤلاء العلماء فى تحديد انواع النظم الاقتصادية التى تضمنتها كل مرحلة تاريخية ولعل ذلك يرجع الى اختلاف الأساس الذى استند اليه كل عالم فى تمييزه لأنواع النظم الاقتصادية.

ونظرا لأهمية المدرسة التاريخية الالمانية فى الفكر الاقتصادى فسوف نتناول الحديث عنها بالتفصيل فيما يلى :

(٢) المدرسة التاريخية الالمانية :

نشأت هذه المدرسة فى ألمانيا على اثر حرب التحرير التى خاضها الالمان ضد سيطرة نابليون لبلادهم ١٨١٢- ١٨١٤ فى اوائل القرن التاسع عشر من جهة، وتأثرا نوعا ما بظهور التيار الرومانتيكى فى الاداب فى أوروبا منذ أواسط القرن الثامن عشر للتعبير عن رفض المفاهيم الكلاسيكية لارسطو فى الدراما، وكرد فعل لفكره الانسان الاقتصادى Homo Oeconomicus الذى يقدر حسابيا منفعته ويتصرف على ضوء ذلك، وقال مشاهير التيار الرومانى بوجوب دعم ابعاد العاطفة وتقليص سيطرة المنطق العقلانى. ومن الناحية المنهجية، تشكل المدرسة التاريخية التى ظهرت فى ألمانيا فى النصف الاول من القرن التاسع عشر اى فى حدود عام ١٨٤٠ اكثر موضوعية من التيارات الاشتراكية الفرنسية، وهناك مدرستان تعرفان بهذه التسمية.

المدرسة الاولى : كان رائدها استاذا فى جامعة جوتنجن يدعى روشر Roscher نشر بحثا عام ١٨٤٠ بعنوان المدرسة الرومانتيكية للاقتصاد الوطنى فى ألمانيا، كما نشر عام ١٨٤٣ كتابا بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسى" كان له انتشاراً واسعا فى المانيا وفى انجلترا، اذ منه استوحى ليست List ومعظم من دعا الى وجوب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى كتاباتهم التى نشرت فى اواخر القرن التاسع عشر.

ومجمل ما نادى به روشر هو فى عدم فصل الاقتصاد السياسى عن بقية العلوم الاجتماعية وهو أول من أشار الى هذه العلوم، مثل تاريخ القانون والتاريخ السياسى والتاريخ الحضارى وفى عام ١٨٤٨ نشر هيلدبرانت Hildebrandt كتابا بعنوان : الاقتصاد القومى فى الحاضر والمستقبل.

وقد رفض هيلدبرانت فى كتابه وجود ما يسمى بالقوانين الطبيعية فى الاقتصاد السياسى يمكن التحقق منها فى كل زمان ومكان كما ادعت المدرسة الكلاسيكية وانتهى الى رفض ما يدعى بالعلم الاقتصادى.

وزعم شارل كنيز Knies فى كتابه الذى نشره عام ١٨٥٣ بعنوان : الاقتصاد السياسى من زاوية المنهجية التاريخية بأنه لا توجد قوانين طبيعية فى العلوم الاجتماعية لأن وجود مثل هذه القوانين يتعارض مع مفهوم الحرية الانسانية.

المدرسة الثانية : ظهرت المدرسة التاريخية الحديثة فى عام ١٨٧٠ وكان رائدها شمولر Schmoller الاستاذ الالمانى ومن اهم روادها : برنتانو Brentano وبوشر Buscher، واستمر تأثيرها حتى القرن العشرين على مفكرين امثال Weber وسونبارت Sonbart. وأهم المواضيع التى أثارتها هذه المدرسة هى التالية :

١ - لم يرفض أصحاب هذه المدرسة بصورة جازمة القوانين الطبيعية اذ رأت انه بامكان البعض من المنتجين فرض أثمان أدنى أو أعلى من تلك الناجمة عن قانون العرض والطلب. وقالت بوجود قوانين نسبية طبقا للاطر المؤسسية المتوافرة ووجدت ضرورة جمع المعلومات الاحصائية انطلاقا من التحقيقات التاريخية الاقتصادية مما يسمح بدراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية دراسة علمية موضوعية.

٢ - لم يوافق رواد هذه المدرسة على فكرة الدوافع الاقتصادية التى تؤثر فى الانسان فى السعى وراء منفعته الخاصة كما قالت بذلك

المدرسة الكلاسيكية، وقالت بوجود دوافع متعددة ومتباينة لا يمكن حصرها. ومن هنا قالت بوجوب الاهتمام بالعلوم الاجتماعية لان العلوم الاقتصادية لا تكفى وحدها لدراسة الانسان وبالتالى المجتمع الانسانى في مجموعه.

٣ - لم يوافق رواد هذه المدرسة على الطريقة الاستنباطية التى اعتمدتها المدرسة الكلاسيكية في تطبيقها للقوانين الطبيعية، ووجدوا ضرورة اتباع الطريقة الاستقرائية انطلاقا من التحقيقات التاريخية الاقتصادية لدراسة المجتمع وبالتالى لاكتشاف القوانين المنظمة له.

ولابد من القول بأنة كان لهذه المدرسة تأثيرها المباشر على كل من عالج المواضيع الاقتصادية والاجتماعية فيما بعد، ومنهم فريدريك ليست الذى بحث فى الاقتصاد القومى ، وشروط تدخل الدولة ، فضلا عن كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز.

الاقتصاد القومى ومبدأ تدخل الدولة :

لقد دعت المدرسة التقليدية الى اعتماد مبدأ الحرية التجارية بين مختلف البلدان، وكان هذا المبدأ يلائم انجلترا ؛ل الملائمة نظراً للتطور الصناعى الذى عرفته وللازدهار الاقتصادى الذى سادها فى الفترة الواقعة بين منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وان كان هذا الازدهار هو فى الواقع امتداداً للحقبة الماركانتيلية التى سبقت الثورة الصناعية.

وكان ريكاردو قد وضع نظرية التكاليف النسبية، ووجد انه يجب على الدولة ان تتخصص فى فروع الانتاج التى لها فيها ميزة نسبية

بالمقارنة مع الدول الاخرى. وهذا التخصص يفيد كل بلد على حدة، كما يفيد الدول فى مجموعها.

وهذا يعنى - بالمفاهيم الحديثة - ابقاء الدول الحديثة النشأة سياسيا واجتماعية واقتصاديا - كما كان وضع المانيا آنذاك - فى حالة من التخلف الاقتصادى بالنسبة لانجلترا الصناعية لذلك نشأ تيار جديد فى المانيا بالذات اعتمد مفهوم الاقتصاد القومى ونادى بمبدأ الحماية الاقتصادية. وكان من اشهر من مثل هذا التيار هو فريدريك ليست F.List .

أ - فريدريك ليست ١٧٨٠- ١٨٤٦ الاقتصاد القومى وضرورة تطبيق الحماية الاقتصادية.

يعتبر ليست الداعى الأول لتطبيق الحماية الاقتصادية. نشر فى عام ١٨٤١ كتابا بعنوان : "نهج قومى للاقتصاد السياسى" انتقد فيه مبدأ الحرية التجارية. كما اشتهر فى دعوته لتحقيق الاتحاد الجمركى بين مختلف الدويلات الالمانية آنذاك، ومع أنه اعتمد أساليب التحليل التى ابتكرتها المدرسة الكلاسيكية، الا أنه تجاوز هذه المدرسة بما يلى : -

١ - لقد أدخل مفهوم الدولة فى الاقتصاد السياسى. هذا المفهوم الذى أهمل كثيراً من قبل المدرسة الكلاسيكية.

٢ - نادى باتباع سياسة تعتمد معيار التطور للقوى الانتاجية فى البلد، وليس فى اعتماد مبدأ الرخاء المباشر.

وفى نقده للمدرسة الكلاسيكية وبصوره خاصة اعطاءها الاهمية القصوى للحرية الفردية مما ادى بها الى اهمالها لاحدى اهم خصائص الدولة الحديثة، وقد وجد ليست " بأن الدولة تعتبر

وسيطا ضروريا بين الفرد والمجتمع البشرى".

ووجد أيضا - خلافا لسميث بأن ثروة الفرد أو ثروة الامة هى مجموع القوى الانتاجية الحالية والمستقبلية وبالتالى من اجل تقدير هذه الثروة لابد من الاخذ بعين الاعتبار التطور التاريخى، اى الاجيال القادمة.

٣ - وهو وان اتفق مع المدرسة الكلاسيكية برفض فكرة الماركنتيلية الداعية لتأمين ميزان تجارى موات، الا أنه رفض أيضا نظرية ريكاردو فى التكاليف النسبية ودعوته لتحقيق التخصص الدولى. فوجد ليست بوجوب الاخذ بين الاعتبار، تطور القوى الانتاجية فى المستقبل للأمه، وعليه وجد انه لكى تتمكن الامة من استغلال مواردها الطبيعية لابد لها من اعتمادها لمبدأ الحماية الاقتصادية مؤقتاً ومنع المنافسة الاجنبية فى اسواقها الداخلية، ومن هنا كانت دعوته لحماية الصناعة الناشئة من المنافسة لفترة محددة ريثما تتطور. وهكذا استنتج بأن الحواجز الجمركية هى ضرورة قوية فى مثل هذه المرحلة.

لابد من القول بأن نظرية ليست لاقت صدى وانتشاراً على الصعيد السياسى منذ ذلك التاريخ.

ولتبريره مبدأ الحماية الاقتصادية - أو حماية الصناعة الناشئة Infantidustrie نادى ليست بمبدأ - التطور التاريخى، وبرهن على وجود خمسة مراحل لابد من ان تمر بها الشعوب، و هذه المراحل هى :

١ - الطور البدائى .

٢ - طور الرعى .

٣ - الطور الزراعى.

٤ - الطور الزراعى - الصناعى .

٥ - الطور الزراعى - الصناعى - التجارى.

ويتحقق هذا التطور بالتبادل الحر فى المراحل الثلاث الاولى. أما الانتقال من الدور الثالث الى الدور الرابع، اى لفتح المجال امام التصنيع، فلابد من اعتماد نظام الحماية. ومتى رست الصناعة الوطنية على قواعد راسخة، سمح بالعودة الى الحرية، لتسهيل النمو التجارى، وسهولة التبادل ما بين الشعب.

ولما كانت ألمانيا تعيش هذا الدور الحاسم، فانها لا تستطيع تطوير صناعتها اذا لم تحمها من المنافسة الأجنبية (أى المنافسة الانجليزية) ولا يمكن الا بمنع استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية. حتى اذا ما نمت الصناعة الالمانية يمكن العودة الى مبدأ التبادل الحر.

ب - مبدأ تدخل الدولة :

كان للمدرسة التاريخية الحديثة فى ألمانيا تأثيرها المباشر على كل من تناول بالتحليل مواضيع الاقتصاد السياسى بعد عام ١٨٧٠. وقد توصلت هذه المدرسة الى ضرورة تدخل الدولة، نظراً الى أن المؤسسات التى افرزها النظام الليبرالى لم تشكل الا حالات تاريخية معينة وبالتالى من الممكن استبدالها بمؤسسات اخرى.

وفى مؤتمر عقد عام ١٨٧٢ فى ايزناخ Eisenach طالب شمولر Schmoller رائد هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة لاصلاح المؤسسات فى اتجاه ديموقراطى.

ويس الفضل لهذه الدولة في إقامة الحماية الاجتماعية في طريق الضمان الاجتماعي منذ ذلك الحين التخفيف من الأوضاع الاجتماعية المتردية للطبقة العمالية، وكان المتحمس لهذه الفكرة المستشار البروسي بسمارك Bismark.

وقد سمي مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باشتراكية الدولة او اشتراكية المنبر لأن معظم الذين طالبوا بهذا التدخل، هم من الاساتذة الجامعيين أو من رجال الدين في المانيا.

وضع المانيا في مطلع القرن التاسع عشر :

كانت المانيا في اوائل القرن التاسع عشر متخلفة بالنسبة لكل من انجلترا وفرنسا في ميدان التصنيع تخلفا كبيراً. وبقيت مجزأة سياسيا الى عدد من دول مستقلة، منفصل بعضها عن بعض بحواجز جمركية، لكنها بمجموعها، كانت مفتوحه للانتاج الأجنبي. وحينما انتهى الحصار الذي ضرب حول أوروبا، بسبب نابليون في عام ١٨١٥، من جهة وبعد ان انتهت حرب التحرير الالمانية ضد نابليون، اغرقت انجلترا القارة الاوروبية بانتاج صناعي وافر عجزت معه الصناعة الالمانية الناشئة عن مقاومته، فانهارت امامه. وعقد في فرانكفورت عام ١٨١٩ اجتماع عام للصناعيين والتجار الالمان، واقترحوا – بتشجيع من فريدريك ليست – الاستاذ في جامعة توبينجن الغاء العقبات السياسية وازالة الحواجز الجمركية التي تعوق الانتاج الألماني في جميع البلاد الالمانية، وتأسس في عام ١٨٢٨ اتحادان جمركيات بين مقاطعتي بافيير وورتمبرغ من جهة وبروسيا وهيس من جهة ثانية، وذاب هذان الاتحادان عام ١٨٣٤ بعضهما ببعض. ثم انضمت اليهما مقاطعة ساكس بعد ذلك، ودعي هذا الاتحاد الجمركي Zollverein فكان ذلك خطوة حاسمة نحو الوحدة الاقتصادية الالمانية.

الفصل الثانى

النظم الاقتصادية

وتصورها لعلاج المشكلة الاقتصادية

النظم الاقتصادية
وتصورها لعلاج المشكلة الاقتصادية

مقدمـــة :

سبق أن اشرنا الى اهمية المدرسة التاريخية الالمانية فى دراسة النظم الاقتصادية وتعاقبها، وخصائص كل نظام. ولعل اشهر هذه التقسيمات للنظم الاقتصادية هو المراحل التى مرت بها البشرية منذ المجتمع البدائى حيث كانت حاجات الانسانية بسيطة وادوات العمل ايضا بسيطة، ودخل الانسان فى صراع مع الطبيعة من اجل البقاء، وفى تلك المرحلة اكتشف الانسان الزراعة وبدأ أول تقسيم للعمل، ثم ظهر نظام الرق او العبودية والذى يقوم على استرقاق العبيد كقوة عمل يستغلها ملاك العبيد كما فى الامبراطورية الرومانية، فكان الارقاء جزء من وسائل الانتاج المستخدمة مثل الارض والحيوانات. وانتهى نظام الرق ليقوم على انقاضه النظام الاقتصادى الاقطاعى الذى قام على ملكية النبلاء للارض، وكان نظاما اقتصاديا مغلقا، أى وحدة اقتصادية لاشباع حاجات اعضائها من انتاجها وحدها، وانقضى النظام الاقطاعى بتطور وسائل الانتاج والقوى الانتاجية ليظهر لاول مرجة فى التاريخ النظام الرأسمالى الذى ارتبط بالصناعة ونشأة الطبقة العاملة والمشروع الصناعى الكبير الذى يستهدف الربح، وفى هذا النظام يحدد جهاز الاثمان رغبات المستهلكين والمنتجين.

أما فى النظام الاقتصادى الاشتراكى فيقوم جهاز التخطيط بمعالجة المشكلة الاقتصادية.

اولا - النظام البدائى :

ان الحياة المعاصرة التى نحياها، بكافة ما بها من متع وخيرات وامن وحماية انما هى من الامور الحديثة جداً فى تاريخ البشرية. ذلك أن الجزء الاكبر من التاريخ الانسانى عاشه البشر وهم فى حالة بدائية. فمنذ خلق الانسان منذ ملايين السنين وهو يواجه الطبيعة بكل ما بها من قسوة - فالانسان عرضه للزلازل والبراكين والفيضانات وللحيوانات المتوحشة وللمجاعات الطاحنة وعندما بدأ الانسان البدائى يختفى فى الكهوف والمغارات لاتقاء كوارث الطبيعة، فانه اخذ فى نفس الوقت يطور قوى الانتاج من البيئة المحيطة. وقد كانت ادوات انتاجه من الاحجار وأغصان الاشجار والتى استخدمها فى الدفاع عن نفسه اولا ثم فى أعمال الصيد والقنص. ولقد كان فى امكان الانسان البدائى ان يطور هذه الادوات ليستخدمهافى تعبيد الارض للزراعة.

وقد صاحب ظهور الزراعة اول تقسيم كبير للعمل بين الافراد والجماعات، اذ تخصص بعض الجماعات فى الزراعة، بينما تخصص البعض الاخر فى الرعى. وقد ادى هذا الى ظهور المبادلات التجارية لاول مرة بين افراد هذه الجماعات المختلفة، كل يأخذ من انتاج الاخر ما يحتاجه فى مقابل اعطائه ما يفيض عن حاجته من انتاجه.

وفيما يتعلق بعلاقات الانتاج فى العهد البدائى فقد كانت ملكية الجماعة على الشيوع للارض التى تزرعها هى القاعدة العامة، أما أدوات الانتاج البدائية وأدوات الاستعمال الشخصى فيبدو ان بعضها كان مملوكا على الشيوع بينما كان البعض الأخر مملوكا ملكية فردية. والواقع أن عجز الانسان المفرد عن مقاومة الطبيعة بسبب بدائية الأدوات التى

يملكها وكذلك ضآلة ما تنتجة الارض من منتجات زراعية قد جعل المعيشة الجماعية والملكية الجماعية للارض هى القاعدة الاساسية فى المجتمع البدائى.

وفى نهاية النظام البدائى وعن طريق تنمية القوى الانتاجية فى الرعى والزراعة وبالتالى زيادة انتاجية العمل، تمكن الانسان من ان يتعدى المرحلة التى كان انتاجه فيها كافيا بالكاد لسد رمقه الى مرحلة جديدة اصبح فيها انتاج الفرد اكبر من القدر اللازم لحفظ حياته.

وبهذا ظهر لاول مرة فائض فى يد الانسان، وقد ترتب على ظهور هذا الفائض اختصاص الفرد المنتج به وحده دون غيره، وبالتالى ظهور الملكية الفردية، ومن ناحية أخرى فقد ادى هذا الفائض الى امتناع الانسان عن قتل ما يقع فى يديه من أسرى الحرب من الاعداء كما كان يفعل من قبل واستخدامهم بدلا من ذلك فى عملية الانتاج للحصول على فائض انتاجهم. وهكذا ظهر الرق لاول مرة ونقل الانسانية الى مرحلة أرقى بكثير من تلك التى كان فيها الاسرى من الذكور يقتلون بمجرد وقوعهم فى الاسر لعدم امكان استفادة المنتصر منهم. لكن الافراد الاقوياء فى الجماعة لم يكتفوا باسترقاق اسرى الحرب من الجماعات المعادية بل عمدوا بعد ذلك.

ثانيا - نظام الرق :

فائدة عمل الرقيق الى استرقاق الافراد فى جماعتهم ذاتها إما بسبب عجزهم عن سداد ديونهم وإما لمجرد فقرهم وضعفهم. وقد كان هذا الاسترقاق بمختلف أسبابه ايذانا بانتهاء النظام الاقتصادى البدائى وبدايه نظام اقتصادى آخر فى أماكن متعددة من العالم هو نظام الرق.

من المتفق عليه ان الاقتصادالعبودى قد وجد تطبيقه الكامل فى مدن اليونان القديمة فى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد وأنه بلغ أوجه فى الامبراطورية الرومانية ما بين القرنين الثانى قبل الميلاد والثانى بعد الميلاد.

وفى هذا النظام الاقتصادى يكون الارقاء جزءاً من وسائل الانتاج المستخدمة فهم جزء من اشياء كالارض والحيوانات والالات. وتكون الملكية الخاصة قائمة بحيث يصبح للسيد الحق فى امتلاك الارقاء أنفسهم . وينال السيد كل حصيلة الانتاج فى هذا النظام ولا يبقى للرقيق سوى حد الكفاف او ما هو اقل.

وفيما يتعلق باقتصاد الرق، فقد سبق ان رأينا زيادة انتاجية العمل فى نهاية عهد الاقتصاد البدائى قد أدت من جهة الى ظهور الملكية الفردية ومن جهة اخرى الى استرقاق الاقوياء لأسرى الحرب من الأعداء وللمدينين والفقراء من ابناء جماعتهم ذاتها للعمل لحسابهم فى زراعة الاراضى التى بدأوا فى فرض سيطرتهم وحدهم عليها.

وقد ترتب على استمرار تطور أدوات الانتاج أن تمكن الانسان من زراعة نباتات جديدة كالروم والزيتون وان ينمى من قطعان الماشية التى يرعاها وان يعرف الكثير من الأعمال التى يمارسها افراد متخصصون فيها (الحرفيون) كالغزل والنسج وطرق المعادن وصناعة الزجاج والاوانى وغير ذلك. وهكذا انفصلت الحرف عن الزراعة وأصبحت نشاطا مستقلا وظهر بذلك ثانى تقسيم كبير للعمل. وقد أدى ظهور الحرف وتعددها الى نمو المبادلات التجارية نموا كبيرا وانتشار تبادل المنتجات الزراعية فى مقابل السلع المصنوعة والى ان يحل الاقتصاد التبادلى محل الاقتصاد

الطبيعى الذى كانت كل جماعة فيه تنتج بنفسها كافة ما تحتاجه من منتجات على اختلاف انواعها.

وكانت الحروب والغزوات المتواصلة التى قامت بها كل من المدن اليونانية والامبراطورية الرومانية وما ترتب عليها من أخذ جنود الاعداء المهزومين وكذلك عدد كبير من اهالى البلاد المهزومة كأسرى هو المصدر الاول للحصول على الارقاء الذين قام على اكتافهم نظام الرق، بينما كان استرقاق الاغنياء للمدنيين من عامة الشعب اليونانى والرومانى نفسه هو المصدر الثانى للحصول على هؤلاء الارقاء.

وفى نظام الرق ينقسم الناس الى طبقتين متميزتين الى اقصى حد، طبقة الاحرار الذين يتمتعون بكامل الحقوق والحريات، وطبقه الارقاء المحرومين من كل حق او حرية والذين يقوم على اكتافهم الانتاج فى المجتمع. وفى داخل طبقه الاحرار نفسها يمكن التمييز بين السادة وهم كبارا الملاك العقاريين الذين هم فى نفس الوقت كبار ملاك الرقيق، والعامة وهم صغار المنتجين من مزارعين وحرفيين الذين قد يستخدمون بدورهم عددا محدودا من الرقيق، وأخيرا الافراد العاطلون عن كل عمل الذين تتولى الدولة اعالتهم.

لكن عمل الرقيق، بما يتميز به من انعدام مصلحة الارقاء المنتجين فى الانتاج الذى يذهب كله الى السادة مالكى الرقيق ولا ينال منه المنتج الا ما يكفى الانتاج لاستمرار حياته، عاجز عن اعطاء الارقاء اى دافع ذاتى لزيادة كمية الانتاج او لتحسين نوعه ايا كان. ولهذا فقد تميز اقتصاد الرق بركود فى الفن الانتاجى المستخدم فى عملية الانتاج فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى خاصة مع عزوف السادة عن مباشرة

النشاط الاقتصادى وتفضيلهم البطالة باعتبار هذا النشاط عملا غير لائق بالرجل الحر وخليقا فقط بالارقاء.

وقد تسببت فى انهيار نظام الرق التناقضات النابعة من داخل هذا النظام نفسه.

وقد تسببت منافسه العمل الرقيق الرخيص للعمل الحر الذى يقوم به هؤلاء المزارعون والحرفيون بالاضافة الى الفرائض المالية الضخمة الملقاه على عاتقهم فى افقارهم وإساءة احوالهم وانقاص عددهم فى النهاية. وهكذا ادى نظام الانتاج القائم على الرق الى الاضرار بالمزارعين والحرفيين الاحرار مع انهم هم عماد القوة الحربية والمالية التى تجلب الارقاء اللازمين لاستمرار هذا النظام نفسه. وقد تسبب هذا الوضع فى تدهور القوة الحربية للدولة وتوالى الهزائم بعد الانتصارات وتحول الحروب الهجومية الى حروب دفاعية.

وقد أدت هذه التناقضات اللصيقة بنظام الانتاج القائم على الرق، بالاضافة الى القلاقل والثورات الداخلية وهجمات الفرس من الشرق والقبائل الجرمانية من الشمال، الي وضع حد للامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى وسقوطها فى عام ٤٧٦.

ثالثا - نظام الاقطـــاع :

ساد نظام الاقطاع فى أوروبا فى العصور الوسطى وحتى النصف الاخير من القرن الثامن عشر. وقد أخذ نظام الاقطاع صورة قيام الملوك والامراء باقطاع مساحة من الاراضى الى يد من يدين لهم بالولاء، وذلك لمدى حياتهم ثم أصبح ذلك امراً وراثيا.

ويقوم هؤلاء النبلاء الذين حصلوا على الأرض باقطاع مساحات منها الى من يدين لهم ولأإميرهم وملكهم بالولاء أيضا. ويكون حيازة الارض لهؤلاء السادة مقابل التزامات اهمها توريد جزء من الانتاج للسيد الذى تنازل عن ارضه والعمل فى مزرعته الخاصة عددا من الايام، وكذا التزام من حصل على ارض من الاقطاعى باستخدام التسهيلات التى يمتلكها الاقطاعى مثل مطحنه الغلال او بعض ورش الحدادة مقابل تقديم جزء عينى او نقدى مقابلا لهذه الخدمات.

وقد كان الاقتصاد الاقطاعى مغلقا على الاقطاعية التى تبلغ قدرا يتراوح بين مئات الالاف من الادفنه. ويكون هدف الاقطاعية اشباع الحاجات الضرورية لسكانه دون الاعتماد على الخارج.

وقد تمير الاقتصاد الاقطاعى بميزات رئيسية ثلاث : الاولى انه كان اقتصادا يستهدف أساسا اشباع الحاجات الضرورية للسكان دون ايه غاية اخرى وعلى الاخص البحث عن الربح أيا كان شكله. والميزة الثانية انه كان اقتصادا مغلقا يتعين على كل وحده اقتصادية فيه ان تعيش على مواردها الخاصة عن طريق ملائمة انتاجها لاستهلاكها او العكس دون الاعتماد على الخارج فى الحصول على ما هو ضرورى من المنتجات. والميزة الثالثة انه كان اقتصادا لصيقا بالارض او الزراعية،

بمعنى ان الارض كانت هي المصدر الوحيد للحصول على المنتجات الضرورية لاشباع حاجات السكان وان النشاط الزراعى كان هو النشاط الانتاجى الرئيسى.

ونظام الاقطاع بطبيعته يرتبط بالأرض وبالزراعة، فهو اصلا اقتصاد زراعى وللسيد الاقطاعى فى ارضه يباشر بالطبع كل سلطات الحكم القضائية والتشريعية والتنفيذية.

وعن ادوات الانتاج السائدة فى هذا النظام، فانها قد تطورت بعض الشئ بحكم انتقال المجتمع من مرحلة الصيد والرعى الى مرحلة الزراعة. فقد استخدم المزارعين المحراث وغيرها من ادوات الزراعة المعدنية بحكم ما تطورت اليه صناعة صهر المعادن وتطويعها.

وقد اشتهر نظام الاقطاع بنمو الطوائف الحرفية وطبقة الصناع الذين اخذوا على عاتقهم توفير احتياجات المجتمع من الصناعات الحرفية. ويتكون نظام الطوائف الحرفية من عدد من الاسطوات او المعلمين فى كل حرفة على حدة. ويقوم الاسطى او المعلم بمباشرة حرفته بمساعدة عدد من الحرفيين والصبية. ولقد تطور نظام الطوائف الحرفية الى أن اصبحت كل طائفة تشبه احتكارا لصناعتها الحرفية وتنظم الدخول والخروج الى طائفتها.

ولقد تميز العصر الاقطاعى أيضا بنمو التجارة والمدن التجارية وأدى ذلك الى خلق طبقة من كبار التجار الاغنياء داخل كل مدينة. ولقد ساهمت طبقة التجار والمدينة عموما في تقويض نظام الاقطاع ذاته.

كان التجار فى العهد الاقطاعى هم اغنى فئات سكان المدن، وكانوا يأتون بالتالى قبل الحرفيين فى الاهمية. وقد نشطت المبادلات التجارية فى داخل المدن وما بين المدن وبعضها على ايديهم طوال العهد الاقطاعي، وعلى الاخص فى موانى البحر الابيض المتوسط (جنوا وفينيسيا) التى ظلت لمدة طويلة الوسيط الاساسى بين الشرق وغرب اوروبا.

وقد كان لاستقلال المدن وتقدمها ونمو التجارجة فيها تأثيرا بالغا على الريف الاقطاعى. وعلى النظام الاقطاعى نفسه، فقد دخل هذا الريف شيئا فشيئاً فى نطاق اقتصاد المبادلة، وأصبح السادة الاقطاعيون فى حاجة الى الأموال بشكل متزايد لشراء ما يلزمهم من السلع المصنوعة من المدينة ومن المنتجات التى يجلبها التجار من بعيد.

وفيما يتعلق بالقوى الانتاجية فى ظل نظام الرق وأكثر تطورا. فقد أدخلت تحسينات عديدة على نظام الانتاج الزراعى وعم استعمال المحراث المعدنى وغيره من ادوات فلاحة الارض المصنوعة من المعادن. كذلك نمت زراعة الكروم وما يتصل بها من صناعات بالاضافة الى زراعة الخضروات والفاكهة نموا كبيرا.

إلا ان علاقات الانتاج السائدة فى النظام الاقطاعى سواء فى مجال الإنتاج الزراعى او الانتاج الصناعى ما لبثت ان وقفت بعد فترة من بداية النظام فى طريق استمرار نمو القوى الانتاجية للمجتمع وتطورها. فمن جهة تسببت الالتزامات الثقيلة الملقاه على عاتق رقيق الأرض الزراعى التى تربطهم بالسيد الاقطاعى فى عجزهم عن زيادة الانتاج الزراعى بل وفى تناقص انتاجية الارض، ومن جهة اخرى تسببت

القيود الحرفية العديدة والتنظيمات الطائفية الدقيقة فى وقف كل زيادة انتاجية العمل الصناعى. وبهذا وذاك اصبح بطء الانتاج وسطوة التقاليد وسيطرة القيود من كل نوع وما ادى اليه كل هذا من ركود المجتمع هى السمات الرئيسية للنظام الاقطاعى. كذلك اصبحت العلاقات الانتاجية المميزة لهذا النظام عاجزة عن اتاحة الفرصة امام القوى الانتاجية المميزة لهذا النظام عاجزة عن اتاحة الفرصة امام القوى الانتاجية للمجتمع لمواصلة نموها وتطورها.

لقد آن الاوان منذ القرن الخامس عشر لأن تخلى علاقات الانتاج الاقتصادية، بعد ان ادت دورها التاريخى، مكانها لعلاقات جديدة قادرة على تمكين القوى الانتاجية التى نمت وتطورت فى ظل النظام الاقطاعى نفسه من الاستمرار فى هذا النمو والتطور. ولقد تولى التاجر الغنى فى المدينة السابق الاشارة اليه قيادة اولى مراحل التطور نحو علاقات الانتاج الجديدة ونحو النظام الذى سيحل محل النظام الاقتطاعى، وذلك عندما لم يقنع هذا التاجر بأن يكون تاجراً فقط بل حاول ايضا ان يكون صاحب عمل.

ولقد تطلب الأمر ما يزيد على قرنين من الزمان، القرن السادس عشر والسابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر، كى تتضح العوامل التى سيرتكز عليها النظام الجديد الكفيل وحده باطلاق المجال واسعا امام القوى الانتاجية للمجتمع كى تتطور وتتقدم خلال عدة عشرات من السنين فحسب تطورا وتقدما لا يمكن ان يقارن به كل ما حدث لها من تطور وتقدم في العهود الماضية. ونحن نعنى بهذا النظام الجديد بطبيعة الحال النظام الرأسمالى.

رابعا - النظام الرأسمالى :

يعرف النظام الاقتصادى الرأسمالى بأنه ذلك النظام الذى يقوم فيه الفرد أو المجموعة من الافراد (الرأسمالى) بتجميع عوامل الانتاج المملوكة لهم او التى يستأجرونها (العمل) فى شكل مشروع صناعى يستخدم الالات بهدف تراكم الثروة والحصول على ربح.

وهكذا نجد فى تعريف الرأسمالية عدة افكار اساسية هى الفرد او الافراد الرأسماليين، ثم الجمع بين عوامل الانتاج من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام، ثم استخدام الالات والتقدم الفنى، كل ذلك بهدف الربح وتراكم الثروة، وهذه الاركان للتعريف تحاول ان تبعد النظام الاقطاعى والحرفى عن طبيعة النظام الرأسمالى فيرتبط بالصناعة. ويختلف النظام الرأسمالى عن النظام الطائفى والحرفي، فى ان هناك مشروع صناعى يستخدم الالات والفنون الانتاجية والعمال، وليس مجرد ورشه حرفية تنتج قدرا محددا من السلع الحرفية لعملاء معروفين.

عوامل نشأة الرأسمالية :

تكاتفت عوامل تاريخية متعددة مختلفة لكنها مترابطة الى حد ما فيما بينها فى تكوين النظام الرأسمالى. وبعض هذه العوامل اقتصادى وبعضها الاخر غير اقتصادى أو معنوى.

ويمكن رد العوامل الاقتصادية فى تكوين الرأسمالية الى عاملين تاريخيين : الأول هو تراكم رأس المال الذى بدأ بصفة خاصة فى القرن السادس عشر واستمر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، والثانى هو الاختراعات الفنية والعلمية التى حدثت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

١ - تراكم رأس المال : من الطبيعي ان يكون تراكم رأس المال عاملا اساسيا في نشأة المشروع الصناعي ومن ثم تكوين الرأسمالية.فتجميع رؤوس الاموال في يد عدد من الافراد، أو طبقة من الطبقات، خلال فترة ما يعد شرطا ضروريا قبل ان يكون هناك اى انتاج على نطاق واسع وقبل ان تبدأ الرأسمالية كنظام انتاج في السيطرة على الاقتصاد العالمي.

واذا أردنا ان نحدد المصادر التي مكنت حدوث تراكم رأس المال. كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية فسنجدها التجارة أولا، ثم العمليات المالية ثانية، ثم الاراضي الزراعية والمباني ثالثا وأخيرا. وبهذا نكون امام ثلاثة انواع من رأس المال : رأس المال التجاري، ورأس المال المالي، ورأس المال العقاري، وقد بدأت حركة تراكم رأس المال بأنواعه على الاخص في القرن السادس عشر واستمرت دون انقطاع حتى عهد الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

أما رأس المال التجاري، فقد كان السبب الأول فيه اعادة العلاقات مع الشرق على اثر الحروب الصليبية واعادة التجارة البحرية مع سوريا وفلسطين وأسيا الصغري. الا ان اهم مصادر تراكم رأس المال التجاري كان بلا شك نتيجة للاكتشافات البحرية الكبرى التي حدثت على الاخص في السنوات الاخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الاولى من القرن السادس عشر وما تلاها من اقامة الدول الاوربية لعلاقات مع مستعمراتها في العالم الجديد ثم في اسيا وأفريقيا قوامها الاستنزاف المتصل لثروات هذه المستعمرات لمصلحة الدول المستعمرة.

والى جانب هذا التراكم فقد حدث تراكم اخر لرأس المال عن طريق العمليات المالية، أى تشغيل النقود ذاتها للحصول مباشرة على ربح يساعد على تراكم رأس المال وليس استعمالها كوسيلة للمبادلة فحسب من اجل الحصول على هذا الربح. ومن هنا كانت كوسيلة للمبادلة فحسب من اجل الحصول على هذا الربح. ومن هنا كانت تسمية هذا التراكم الاخير بتراكم رأس المال المالى اشارة الى طريقة الحصول عليه. ويعد الاقراض بفائدة ، او الربا، وما ارتبط به من مضاربات والذى سمح لأفراد وعائلات مشهورة فى تاريخ اوروبا بتكوين ثروات ضخمة اسهمت أكبر الاسهام فى تراكم رؤوس الاموال لديها هو اهم مصدر من مصادر تراكم رأس المال المالى.

٢ - **الاختراعات الفنية والعلمية** : أما العامل الثانى من عوامل تكوين النظام الرأسمالى فهو الاختراعات الفنية والعلمية التى مكنت من استغلال رأس المال المتراكم من جميع مصادره فى اقامه المشروعات الصناعية. فقد شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر تغييراً جوهريا فى طرق الانتاج المتبعة يتمثل اساسا فى إحلال الالات محل المجهود البشرى والحيوانى خلال عملية الانتاج مما أدى الى تحول جذرى فى فنون الانتاج.

ويفسر حدوث الثورة الصناعية فى انجلترا قبل غيرها من الدول بعوامل متعددة تكاتفت كلها فى سبيل جعل انجلترا، والتى كانت لاحقة على هولندا، أسرع فى تنمية مواردها عن طريق التجارة والنقل مما جعلها خلال القرن السابع عشر اغنى دولة فى اوروبا بالمقارنة بالمساحة وعدد السكان، فان مساحتها الاكبر وسكانها الأكثر ومواردها الطبيعية

الاغنى وضخامة كميات رؤوس الاموال المتراكمة لديها من تجارتها او استغلالها على الاصح للمستعمرات وعن عملياتها التجارية والبحرية كانت اصلح من هولندا، وكذلك من أية دولة اخري، كى تبدأ فيها النهضة الصناعية.

وقد كانت الاسواق الداخلية والخارجية المتسعة من العوامل الرئيسية فى اثاره الاختراعات الفنية والعملية وفى تنميتها. هذا وقد قدم اكتشاف مستودعات غنية للفحم والحديد فى أماكن مختلفة من بريطانيا القاعدة المادية التى لا غنى عنها للنشاط الصناعى الجديد. وأخيرا فان عقليه رجال الاعمال الانجليز كانت موجهة بشكل مباشر نحو تطبيق "أساليب الاعمال" الحديثة فى تنظيم وادارة رأس المال والعمل وفى تنمية الأسواق.

وبذلك تغيرت فنون الانتاج لتسمح بالانتاج النمطى الكبير. وفى نفس الوقت كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملا مساعدا على سعه السوق لاستيعاب الانتاج الكبير للمشروع الصناعى.

٣ – السبب الثالث فى انتشار النظام الرأسمالى هو ما تميزت به فترات القرن السابع والثامن عشر من تحرر سياسى ودينى غيرت من قيم البشر الى حد ما، وفى هذا العصر بدأت نظرية الحق الالهى تهتز مفاهيمها وانشق البروتستانت عن الكنيسة واصبح هناك مجالات متعددة لمباشرة انشطة اقتصادية غير النشاط الزراعى. ومع اندحار عصر الظلام فى اوروبا وانتشار افكار الحرية، تواجدت طبقة من الافراد المغامرين الذين اقدموا على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية

السائدة. ولقد نجح هؤلاء المنظمين فى اقناع الناس بالسلع الجديدة، وحققوا ارباحا طائلة وتواجد هذه الطبقة من المنظمين كانت عاملا رئيسيا فى انتشار النظام الرأسمالى.

الخصائص الاساسية للنظام الراسمالى :

جرى العرف على تعداد خمسة خصائص باعتبارها من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالى. وهذه الخصائص هى الملكية الفردية وحرية المشروع ، ونظام السوق والاثمان، والمنافسة، ودافع الربح وفيما يلى نناقش هذه الخصائص بايجاز.

(١) الملكية الفردية :

وتعنى الملكية الفردية تقرير حقوق للفرد على ما يكسبه من أموال ومن هذه الحقوق حق استعمال هذا المال والتصرف فيه باستهلاكه او بيعه للغير ويكون هذا الحق للفرد سواء كان ماله استهلاكيا أى سلعا تشبع حاجاته المتعددة. أو ما يمتلكه الفرد سلعا انتاجية تساهم فى انتاج سلع اخرى كأرض أو رأس مال. ويقوم النظام الاقتصادى الرأسمالى على تقديس حق الملكية الفردية ووضع كل المقومات اللازمة لحمايته.

وفى الدفاع عن حق الملكية الفردية يقول البعض انها وجدت منذ ان وجد الانسان. وهى بالتالى حقا من حقوقه الطبيعية. ولكن يرد على ذلك ان المجتمعات البدائية كانت تعرف ايضا الملكية المشاعية أو الملكية الجماعية خاصة حينما كانت الاسرة او القبيلة تحيا حياة الجماعة. ومن

الاسباب الاخرى فى تبرير الملكية الفردية القول بأن من حق كل فرد ان يمتلك نتاج عمله، فالذى ينتج الشئ يملكه، ولكن يرد عل ذلك بأن هناك الكثير من عوامل الانتاج كالارض والمناجم خلقها الله ولم يخلقها الانسان وبالتالى لا يصح ان يكون للانسان ملكية خاصة لها. ثم هناك ايضا القول بأن الملكية الفردية تكون حافزاً كبيراً للنشاط الاقتصادى وزيادة ثروة الانسان وهى احداث فى حد ذاتها تزيد من حجم الناتج من سلع وخدمات وبالتالى من رفاهية المجتمع. الا ان الرد على هذه الحجة هو انه فى قمة السمو الانسانى الاخلاقى يكون الدافع للعمل هو الشعور باسعاد الغير وتوفير الرفاهية لهم وليس مجرد انانية الفرد وتراكم ثروته الشخصية.

وعموما فان دور الملكية الفردية فى المجتمع الرأسمالى هو تحديد وتعيين الاشخاص الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية فى استهلاك وانتاج السلع. وهم الاشخاص اصحاب الملكية او من ينوبون عنهم. والوظيفة الثانية التى يؤديها حق الملكية الفردية هو توفير الباعث على الادخار. فمن يملك يستهلك جزءا مما يملكه ويدخر الباقى، وبذلك يكون هناك مدخرات لاغراض الاستثمار وزيادة الدخل.

ومن الحقوق المترتبة على حق الملكية الفردية نجد حق الميراث،فالانسان يدخر ليتمتع هو بهذه المدخرات فى المستقبل او ليتمتع بها ابناؤه وبقيه ورثته وبذلك يتوفر المزيد من دافع الادخار.

(٢) حرية المشروع :

ان حرية المشروع فى اتخاذ القرار هو حق نابع من حق الملكية

الفردية ذاته. وتؤكد حرية المشروع فى اتخاذ القرارات على ان اخد الاسس الرئيسية للنظام الرأسمالى لما لذلك من اهمية فى حل المشكلة الاقتصادية. فالمشروع فى النظام الرأسمالى حر فى تقرير نوع النشاط الذى يقوم به ونوع السلعة او الخدمة التى يؤديها داخل هذا النشاط. كذلك يكون المشروع حرا فى استخدام عوامل الانتاج التييراها مناسبة . ولعل المبدأ العام الذى يحكم حرية المشروع فى اتخاذ القرارت هو السعى وراء الربح والحصول على أقصى ربح ممكن من وراء القرار الذى يتم اتخاذه.

وتفيد حرية المشروع فى تقرير المبادرة الفردية لدى المشروع. فحيث ان المشروع حر فى اتخاذ القرار وحيث ان الربح هدفه الاساسى فان قادة المشروع يغامرون ويبادرون باتخاذ قرارات مبتكره ومتميزة حتى يتحقق هذا الربح. وقد تكون هذه القرارات متعلقة بنوع السلعة او الخدمة الجديدة او بنوع الفن الانتاجى المستخدم وهذه المبادرة تساعد بالطبع على توفير سلع وخدمات جديدة باسعار اقل وجوده افضل مما يزيد من رفاهيه المجتمع. ان حرية المشروع اذا لها صلتها الاكيدة بعنصر المبادرة فى اتخاذ القرار من جانب المشروع وهى صيغة مميزة للنظام الرأسمالى.

(٣) نظام الثمن والسوق :

يتميز النظام الرأسمالى بأن الاثمان تتحدد فيه وفقا لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون أى تدخل من جانب الحكومة. ويلعب جهاز الثمن دور المرشد للمنتج والمستهلك، ليتقرر بناء على ذلك ما يمكن انتاجه من سلع وخدمات وكذا ما يتم استهلاكه منها.

فى اقتصاديات السوق المعروف بها النظام الاقتصادى الرأسمالى تتحدد رغبات المستهلكين فيما يسمى بقوى الطلب. وتتحدد رغبات البائعين فيما يسمى قوى العرض. وبتلاقى قوى العرض والطلب يتم تحديد الثمن بالسوق. ومن هنا جاء تسمية الاقتصاد الرأسمالى باقتصاد السوق او اقتصاد العرض والطلب.

فاذا ما تحدد ثمن ما لسلعة وكان هذا الثمن مرتفعا فهو دليل على رغبة المستهلكين في الحصول على مزيد من هذه السلعة. وهذا الارتفاع مرشد للمنتجين ايضا لانتاج المزيد من هذه السلعة المرغوبة. وهكذا فان جهاز الثمن يوجه الموارد نحو الانتاج والاستهلاك.

والمستهلك عندما يوزع دخله على السلع الاستهلاكية فانه يفضل بطبيعة الحال السلع التى تعطيه اكبر اشباع من الدخل المنفق عليها. ويكون العامل الحاسم فى معادلة النفع مع الاشباع هو الثمن المدفوع فى السلعة، فاذا زاد ثمن السلعة عن نفقته يمتنع عن الاستهلاك.

وبالنسبة للمنتج فهو عندما يقرر اختياره لعوامل الانتاج فهو يهتدى أيضا بجهاز اسعار عوامل الانتاج ويختار تلك الانواع من العوامل ذات الثمن الرخيص. طالما انها تعطى نفس الجوده. وعندما يجد المنتج أن هناك سلعه لها اثمان مرتفعه وتدر ربحا متزايدا فهو يوجه موارده لانتاج هذه السلعة.

والثمن الذى يتحدد فى النظام الرأسمالى بقوى العرض والطلب يتطلب بطبيعة الحال ان تبتعد الحكومة عن اى تدخل سواء تسعيرة جبرية او ضرائب غير مباشرة أو غيرها من أنواع التدخل.

(٤) المنافســـة :

يتنافس البائعون والمشترون فى سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الانتاج من اجل الحصول على افضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد : فالبائع سعيا وراء الربح، يحاول ان يبيع اكبر قدر ممكن من السلع، منافسا بذلك غيره من منتجى السلعة المماثلة محاولا فى ذلك ان يخفض من ثمن سلعته او يحسن من جودتها ليكتسب السوق لنفسه. وباستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد. ومهما اختلف حجم الكمية المباعة من ذات السلعة فانها تباع بنفس الثمن. وفى ذلك بالطبع مصلحة للمستهلك. ونفس هذا التنافس يحصل بين المشترين الذين يرغب كل منهم ان يفوز بشراء السلعة سواء كانت استهلاكيه او انتاجية.

ويتطلب شرط المنافسة توفر عدة مقومات اهمها معرفة كل من البائع والمشترى معرفة تامة بظروف السوق، وبما هو متوفر من سلع وبدائل. ويتطلب الامر كذلك ان يكون هناك عدد كبير من المشترين والبائعين حتى لا يملك اي منهم التحكم فى الكمية محل التبادل وبالتالى التحكم فى اسعارها. ذلك ان قله عدد المتعاملين قد تسهل قيام عدد من الاتفاقات والاحتكارات عن الكمية والسعر بين المتعاملين، وهو ما يخالف شرط المنافسة.

إن توفر شرط المنافسة يؤدى الى توفر السلع بأفضل جوده وأرخص الاثمان، والى استخدام المبتكر من فنون الانتاج حتى يحقق المنتج تواجده فى السوق. وبغير ذلك فان المنتج الغير كفء يخرج من السوق ليترك لغيره ان يستخدم عوامل الانتاج باسلوب افضل.

(٥) حافز الربح :

يفترض النظام الاقتصادى الرأسمالى أن الباعث وراء قيام الشخص بنشاط اقتصادى هو حصوله على الربح، ويختلف الربح عن مجموع الدخول الاخرى مثل الفوائد والأجور والريع، ذلك ان الربح ليس عائدا تعاقديا، وانما هو الفائض بعد تغطيه كافة الالترامات التعاقديه للمشروع، ولذلك يقال ان الربح هو عائد المخاطرة. فقد يحقق المشروع ربحا وقد لا يحقق ربحا.

وارتباط حافز الربح بروح المخاطرة والمغامرة هى التى تجعل من شخصية المنظم او قائد المشروع شخصية متميزة عن غيرها من الافراد الاخرين العاملين فى المشروع. وفى سعى المنظم ورجل الاعمال فى سبيل تحقيق ربح شخصى لذاته، فانه يقوم ايضا بخدمه المجتمع ويوفر لسه السلع والخدمات التى يرغبها، فتزداد رفاهية المجتمع بزيادة رفاهية الفرد.

حل المشكلة الإقتصادية فى النظام الراسمالى :-

يمكن مما سبق أن نتصور كيف يتم حل المشكلة الإقتصادية أو بمعنى آخر كيف يتم الإجابة على الأسئلة التى تطرحها وجود المشكلة الإقتصادية فى النظام وهو الآلية التى يتم عن طريقها الإجابة على كافة الأسئلة التى يطرحها وجود المشكلة الإقتصادية.

فنتيجة للحاجات المتعددة وللموارد المحدودة يثار التساؤل ، ماذا ننتج ؟ أى ما هى الحاجات الأولى بالاشباع ؟ . قد رأينا أن جهاز الثمن هو الذى يقوم بهذه الوظيفة ، أى توزيع الموارد على الإستخدامات

المختلفة فجهاز الثمن يعكس رغبات المستهلكين (أى الحاجات الواجب إشباعها) ويقوم فى نفس الوقت بتوجيه المنتجين الي تلك الانشطة التى يجب أن تتجه اليها مرادهم . فقضية ماذا ننتج وهي تتطلب تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة ، يقوم بها جهاز الثمن.

أما السؤال الثانى والمتعلق بكيف ننتج ؟ أى أختيار أسلوب الانتاج ، فان جهاز الثمن يقوم بحل هذه المشكلة . ذلك أن الأثمان النسبية لعناصر الانتاج السائدة فى السوق هى التى تحدد طريقة الانتاج التى سوف يستخدمها المنتجون بحثا وراء أكبر ربح وأقل نفقة . ويتحدد ثمن عناصر الانتاج فى السوق على أساس العرض والطلب عليها. وتلعب الوفرة النسبية لعناصر الانتاج دورا هاما فى تحديد أثمانها النسبية . وبناء على الأثمان النسبية لعناصر الانتاج السائدة فى السوق تتحدد أثمانها النسبية . وبناء على الاثمان النسبية لعناصر الانتاج السائدة فى السوق تتحدد ألياً طريقة الانتاج . فحيث يكون ثمن الانتاج الذى يستخدم عملا أكثر ورأس مال أقل والعكس صحيح.

أما عن السؤال الثالث وهو كيف نقوم بتوزيع الناتج على هؤلاء الذين إشتركوا فى إنتاجه ؟ فان جهاز الثمن يقوم أيضاً بتحديد نصيب عناصر الانتاج المختلة فى الناتج . فثمن خدمة العمل هو أجر العامل وهو يتحدد فى السوق بناء على العرض والطلب على العمال . وثمن خدمة رأس المال هو سعر الفائدة هو دخل صاحب رأس المال مقابل استخدام رأس ماله . وثمن خدمة الأرض هو ريع الأرض وهو دخل صاحب الأرض مقابل استخدام أرضه .. وهكذا . فالاثمان النسبية السائدة فى السوق لعناصر الانتاج المختلفة هى دخولها النسبية . ويتحدد نصيب العمل ورأس المال والتنظيم بناء على نسبة اشتراكه فى العملية الانتاجية . فعدد

العمال المشتركين مضروبا فى ثمن خدمة العمل (الأجر) يحدد دخل العمل.

أما عن السؤل الرابع وهو كيفية ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع فان جهاز الثمن كفيل بحل هذه المشكلة . فإذا حدثت بطالة بين العمال فان التنافس بين العمال في سوق العمل سوف يترتب عليه انخفاض ثمن خدمة العمل (وهو الأجر) . ويترتب على انخفاض الأجور زيادة رغبة المتجين فى تشغيل عدد اكبر من العمال وبالتالي زيادة الانتاج وتستمر هذه العملية تحتى يصل المجتمع الى التشغيل الكامل لمورد العمل .

أما عن السؤال الخامس وهو كيف نضمن الزيادة المستمرة فى موارد المجتمع أى فى طاقته الانتاجية . فان جهاز الثمن يلعب دورا هاما أيضا فى هذا المضمار . فالفرد كما نعلم فى النظام الرأسمالي حر فى أن يتصرف فى دخله كما يشاء . فهو الذى يحدد تلك النسبة من دخلة التى يستهلكها وتلك النسبة التى يدخرها . ولكن حرية الفرد في هذا النطاق ليست مطلقة . ذلك أن سعر الفائدة السائد (عن خدمة عنصر رأس المال) يلعب دوراً فى تحديد تلك النسبة . إذ يمثل سعر الفائدة الثمن الذى سوف يحصل عليه الفرد فى مقابل تضحيته بالحاضر فى سبيل المستقبل . وبناء على سعر الفائدة السائد يحدد كل فرد مدى تضحيته بالاستهلاك فى الحاضر وبالتالى حجم ادخاره . وبناء على حجم الادخار فى المجتمع ككل يتحدد حجم ومستوى الاستثمار . ويحدد حجم الاستثمار السنوى ، الاضافة السنوية فى طاقة المجتمع الانتاجية ومن ثم حجم الزيادة السنوية فى موارده . وتكون بذلك قد أجبنا على مشكلة النمو.

كفاءة جهاز الثمن :

رأينا مما سبق أن الافراد فى النظام الرأسمالى سواء كانوا منتجين أم مستهلكين هم الذين يتخذون القرارات الاقتصادية كلها. ويلعب جهاز الثمن أساساً فى هذا النظام إذ يمثل الآلية (الميكانزم) الذى بموجبه يتم توجيه الموارد نحو الاستخدامات المختلفة. الا أن كفاءة جهاز الثمن فى تأدية دورة تتوقف على عامل هام وهو تمتع موارد المجتمع بقدرة كبيرة على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة. ذلك أنه اذا انخفضت هذه القدرة فإن توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلة لن يعكس رغبات المستهلكين. فكفاءة جهاز الثمن فى تأدية دورة تتوقف على القدرة الكاملة للموارد فى الانتقال من الصناعة أ الى الصناعة ب أذا زادت ربحية أ عن ب.

وقد تواجه عوامل الانتاج عوائق متعددة تحد من قدرتها على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة . بعض هذه العوائق قد تكون عوائق طبيعة ، مثال ذلك تخصص بعض الموارد في فروع انتاج معينة يصعب منها الانتقال بسهولة الى صناعة أخري. فالعامل الذى تعود على اداء عمل معين فى صناعة الأحذية قد يصعب عليه الانتقال الى اداء عمل آخر فى صناعة الصلب والحديد. كذلك الالات كالنول فى صناعة المنسوجات قد يصعب استخدامه فى صناعة اخرى كصناعة الاسمنت. وقد يكون العائق جغرافيا بحيث يصعب على عوامل الانتاج الانتقال من مكان الى مكان فى داخل الدول. كذلك قد تكون العوائق امام الانتقال عوامل صناعية، مثال ذلك ان تشترط الدولة شروطا معينة فيمن يزاول مهنة معينة، أو قد

تشترط نقابة معينة شروطا معينة غير الكفاءة للانضمام اليها، بحيث لا يمكن لفرد ان يزاول مهنة معينة دون الانضمام لتلك النقابة.

تقييم النظام الراسمالى[1] :

انتشر النظام الاقتصادى الرأسمالى فى عدد من الدول وخاصة فى دول الغرب. ولقد شهدت هذه الدول مجدا اقتصاديا فى ظل التطبيق الرأسمالى. الا ان التجربة الرأسمالية لا تخلو من بعض الانتقادات التى يمكن ان نناقشها فيما يلى :

الملكية الفردية والحرية الاقتصادية :

يرى النظام الرأسمالى ان الملكية الفردية وحرية التصرف واتخاذ القرار هى الباعث على الانتاج والتكوين الرأسمالى. ويتطلب ممارسة الملكية الفردية ان يكون للمالك كل الحرية فى التصرف فيما يملكه. فاذا كان الفرد مستهلكا فله الحق فى ان يستهلك ما يشاء من السلع مما يملكه من دخل. واذا كان الفرد منتجا فله الحق فى ان ينتج ما يشاء من السلع بما يملكه من عوامل الانتاج.

ان المجتمع الرأسمالى دائم التغنى بفكرة الحرية الفردية والملكية الفردية. ولكن الممارسة الفعلية لفكرة الحرية توضح انها للاغنياء فقط من القوم وليس الفقراء منهم. ان النظام الرأسمالى به افراد لا يملكون. والفقير فى المجتمع الرأسمالى ليس له حرية فى الاختيار بين أنواع السلع بل هو مكره على اختيار السلعة التى يفرضها عليه دخله المحدود. وتبقى حرية المفاضلة فى اختيار السلع للاغنياء فقط وليس للفقراء.

---

(١) د. عمرو محيى الدين، د.عبد الرحمن يسرى، مبادى علم الاقتصاد. ص ٤٥.

وأما اصحاب الملكية الفردية من الاغنياء يستخدمون ما يمتلكون من عوامل الانتاج فى انتاج السلع الرائجه والمرغوبة بواسطة اصحاب الدخول المرتفعة، ولا يوفرون بذلك ما هو مطلوب من سلع لعامة الشعب. ويؤدى سوء استخدام فكرة الملكية والحرية الي نوع من الحقد بين الطبقات داخل المجتمع وما ينتج عن ذلك من تفكك فى الروابط الاجتماعية.

سوء توزيع الدخل والملكية :

أدى انتشار النظام الرأسمالى بما يحتوى من ملكية فردية للمشروعات الصناعية الى استخدام الالات والفنون الانتاجية الحديثة بدلا من الايدى العاملة. وحيث يحصل الرأسمالى على الارباح المتراكمة بينما يحصل العامل على اجرة المحدود. وحيث ان حجم الارباح كثيرا ما يزيد عن حاجة الاستهلاك. فان حجم المدخرات يتزايد دائما لدى الرأسمالى بينما يبقى العامل اجيرا يعيش على حد الكفاف. هذا الاختلاف فى التراكم الرأسمالى بين الغنى والفقير يؤدى مع مرور الزمن الى تفاوت كبير فى توزيع الملكية والدخل بينهما.

هذا التفاوت فى توزيع الدخل يؤدى الى حقد الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود على اثرياء القوم، وما ينتج عن ذلك من تفكك اجتماعى وتوتر فى العلاقات الاجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد.

ولا يتوقف اثر سوء توزيع الدخل والملكية على النواحى الاقتصادية والاجتماعية، انما يتعداه ايضا الى الميدان السياسى. ذلك انه من المتوقع فى مجتمع يسيطر فيه الاغنياء على مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ان يمتد نفوذهم وسلطانهم الى ادارة شئون الدولة والحصول

على اعلى المراكز فيها. ويكون الاغنياء فى ذلك هو السيطرة على الاحزاب وانتخابهم بما يملكون من اموال تنفق فى الاعلام والدعاية وشراء الذمم التى لا ضمير لها.

ومع مرور الزمن نجد ان الطبقة الرأسمالية تزداد قوه واحكام بفضل ما توفره لابنائها واعضائها من فرص الحياه والتعليم والترقى فى نفس الوقت الذى تتوارث فيه الطبقات الكادحة فقر آبائها ومشاكلها.

الاحتكار والاسراف فى استخدام الموارد :

من مساوئ النظام الرأسمالى الواضحة ما يتواجد به من احتكارات وما ينتج عن ذلك اضرار للمجتمع. فلقد شاهدنا منذ قليل ان المنافسة هى الاساس الذى يميز الرأسمالية عن غيرها من النظم الاخرى. الا أن هذه المنافسة سرعان ما تنقلب الى نوع من الاحتكارات تفرضه المنافسة ذاتها ويمكن التحقق من ذلك منطقيا وعمليا.

فالمنافسة بين المشروعات تتطلب وجود عدد كبير منها يسعى كل منها الى تحسين جوده انتاجه وخفض تكلفته حتى يخفض من أسعاره ويزيد من حجم مبيعاته فى السوق. وتقتضى المنافسة اذا كبر حجم المشروع واستخدام الالات الضخمة والحديثة وهذا بدوره يدفع المشروعات الصغيرة ذات التكلفة، المرتفعة الى الخروج من السوق لتترك المجال الى مشروعات حديثة يتركز فيها النصيب الاكبر من انتاج السلعة فى السوق. وبذلك يتطور أسلوب المنافسة لتصبح اسلوب احتكار للانتاج وذلك من واقع فكرة المنافسة ذاتها وبحكم التطور الفنى للانتاج.

ومن السائد ايضا ان يحدث نوع من الاتفاقات بين المنتجين لسلعة معينة عن ما يتم انتاجه وبيعه وتحديد اسعاره من السلعة وذلك بهدف الاضرار بغيرهم من المنتجين لذات السلعة واخراجهم من السوق.

وعندما يتم احتكار السلعة بواسطة عدد من المنتجين فانهم يلجأون الى تحديد حجم الانتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع اسعارها وتحقيق ارباحهم الاحتكارية، وبالرغم من ان فى امكان المصانع والمزارع ان تنتج المزيد وبأسعار منخفضة الا ان المحتكرين يفضلون بقاء الاتهم عاطله ومزارعهم يابسه مسرفين فى ذلك فى استخدام الموارد حتى يقل المعروض من السلعة وترفع اسعارها.

ومن الناحية العلمية البحته فاننا نجد العديد من الصناعات التى بدأت منافسة قد انتهت بنوع من التركيز والاحتكار، فصناعة الغزل والنسيج التى كانت تعتمد على قدر محدود من الانوال البدائية وكان فى استطاعة الافراد ان يقيموا الاتها فى اسفل منازلهم، اصبحت الان غاية في التقدم الفنى والآلى وفى مصانع كبيرة تضم عشرات الالات من العمال. ونفس الشئ بالنسبة لكثير من الصناعات الاخرى، مثل صناعة السيارات والادوات الكهربائية، والكيماويات التى انحصر عددها من المئات والعشرات الى عدد من الشركات الكبرى التى تعد على أصابع اليد.

التقلبات الاقتصادية :

من الخصائص التى يتميز بها النظام الرأسمالى حدة الدورات التجارية التى يعانى منها. ففى فترات معينة يزداد حجم النشاط الاقتصادى فيرتفع معدل الزيادة فى الدخل القومى وتزداد العمالة

والصادرات ويحدث الرواج، وفى فترات زمنية اخرى يحدث الكساد فيقل الدخل القومى وتنتشر البطالة ويقل حجم الصادرات وتهبط مستويات الاسعار.

وهذه الدورات التجارية تسبب عدم الاستقرار الاقتصادى وتعرض الهيئات والمؤسسات والمجتمع عموما لحالات من الربح الوفير ثم لحالات من الافلاس والبطالة.

وتاريخ الدورات التجارية تاريخ طويل فى ظل النظام الرأسمالى فهناك ما يسمى بالدوره القصيرة جداً، والدورة متوسطة الاجل والتى تحدث بين فترة تطول من ٥ - ١٠ سنوات، وهناك دورات طويلة الاجل تحدث كل ١٠ او ١٥ سنة. بل يذهب البعض الى ان هناك دورات تحدث على خمسين عاما.

وهناك العديد من النظريات التى تحاول ان تفسر اسباب الدورة التجارية فى النظام الرأسمالى. وهناك علم قائم بذاته فى ميدان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الدورات التجارية. ويمكننا ان نذكر بصفه عامة ان النظام الرأسمالى الذى يقوم على حرية الطلب والعرض يصعب للمنظمين فيه ان يتنبؤا بالكميات المطلوبة او المعروضة فى المستقبل ويترتب على ذلك ان تأتى اوقات تختلف فيها الكميات المطلوبة عن المعروضة وبالتالى يحدث الكساد او الرواج. وكعلاج للدورات التجارية كان الاقتصادى الانجليزى كينز يطالب بضرورة التدخل الحكومى للحد من الكساد او التضخم.

خامسا - النظام الاقتصادى الاشتراكى :

جاء النظام الاقتصادى الاشتراكى كرد فعل لمساوى النظام الرأسمالى، وخاصة الاضرار الناشئة عن الملكية الفردية والاحتكارية. ونعنى بالنظام الاقتصادى الاشتراكى ذلك النظام الذى تمتلك فيه الجماعة ممثلة فى الدولة الجزء الاكبر من عوامل الانتاج الثروة فى المجتمع وتتولى ادارتها طبقا لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومى وتوزيعه اكثر عدالة. والنظام الاشتراكى بهذه الصوره عنصران اساسيان هما الملكية العامة للجزء الغالب من عوامل الانتاج. والتخطيط القومى الشامل للاقتصاد.

والواقع ان هذا التعريف هو التعريف المعاصر والشائع للنظام الاشتراكى فى صورته العامة. ذلك ان النظم الاشتراكية تختلف وتتعدد حسب درجة تملك الدولة لعوامل الانتاج وتطبيقها لمبدأ التخطيط الاقتصادى الشامل.

ويرجع التفكير فى النظام الاشتراكى والغاء الفردية الى فترات زمنية بالغة القدم - فعن عصر قبل الميلاد يحدثنا الكتاب عن ان افلاطون فى كتابه "الجمهورية" قد تكلم عن اضرار الملمية وخاصة بالنسبة للحكام والحراس فى الدولة. كذلك نجد ان توماس مور فى كتابه " توتوبيا" فى بداية القرن السادس عشر يهاجم الملكية الفردية ويقيم بدلا منها ملكية شيوعية.

والنظام الاشتراكى الذى نعنى به هنا هو الذى جاء كمحاولة للقضاء على عيوب النظام الرأسمالى، كما ذكرنا. وترجع اصول هذا النظام الى الكتاب الذين عاصروا الثورة الصناعية وبيئة الظلم التى

عاشها العمال، ومن اصحابه اتباع المفكر الانجليزى " روبرت اوبين" ، وأيضا الاشتراكى الفرنسى فورييه ولوى بلان.

ويتم تحقيق الاسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكى وهى الملكية الجماعية لعوامل الانتاج والتخطيط القومى الشامل بعده طرق واساليب تختلف باختلاف ظروف كل دولة على حده. فبعض الدول تلجأ الى التطبيق الفورى والثورة لهذه الاسس بمصادره الملكية وبادارة الاقتصاد القومى وفق خطة شاملة تعم اوجه النشاط المختلفة فى المجتمع.

وقد تلجأ بعض الدول الاخرى فى تطبيقها الاشتراكى الى اسلوب تدريجى واقل ثورية فى التطبيق الاشتراكى. ويكون ذلك بالتأميم. ويأتى هذا التأميم تدريجيا ليشمل مزيد من المشروعات فى فترات زمنية تاليه.

وقد يبدأ التخطيط الاقتصادى ليشمل خطط اقتصادية جزئية لمشروعات صناعية، وزراعية، ثم يتطور الامر بعد ذلك الى الخطة الشاملة.

وبإحلال الملكية الجماعية والتخطيط الشامل ، فإن افكارا مثل المنافسة وقوى العرض والطلب وجهاز الاثمان لتوجيه الموارد وحافز الربح الشخصى تصبح كلها لا وجود لها فى الاقتصاد الاشتراكى. فبدلا من المنافسة بين المشروعات يكون هناك التنسيق المتكامل بينها. ويتم تخطيط وتنفيذ المشروعات وتوجيه الموارد عموما فى المجتمع وفقا لاهداف عينية مادية، وليس نقديه. ولا يكون الربح الشخصى هو الهدف ولكن تحقيق وانجاز الانتاج هو الهدف. وهكذا تختلف ملامح النظام الاقتصادى الاشتراكى عن النظام الرأسمالى.

التخطيط وحل المشكلة الاقتصادية :

بعد هذا الاستعراض لخصائص النظام الاشتراكى نحاول الان تصور كيفية حل المشكلة الاقتصادية فى الاقتصاد الاشتراكي. ولنبدأ بالسؤال الاول وهو الخاص بماذا ننتج؟ اى ما هى السلع التى ننتجها وبأى الكميات ؟.

وبناء على ملكية الدولة لمواردالثروة وقيام هيئة التخطيط كممثلة لجهاز الدولة بوضع الخطة القومية ان تقوم الهيئة المذكورة بتحديد اولويات المجتمع ومن ثم توزيع موارد المجتمع توزيعا يتلائم وتحقيق هذه الاولويات. فالخطة القومية، هى التى تحدد كم من موارد المجتمع يوجه لاغرض الاستهلاك وكم يوجه لاغراض الاستثمار اى بناء الطاقة الانتاجية، وهى التى تقوم بتحديد حجم الانتاج من السلع الاستهلاكية وحجم الانتاج من السلع الرأسمالية والانواع المنتجة من كل منهم وحجمها. ويتم هذا الانتاج تبعا للاولويات الواجبة التى حددتها الخطة والتى تتفق مع الاهداف القومية.

والخطة حينما تقوم بتحديد السلع الاستهلاكية تراعى فى ذلك حجم الطلب الذى سيتوافر فى المستقبل. فهى تعرف حجم العمالة الزائدة فى الخطة وحجم القوة الشرائية التى ستتولد نتيجة لزيادة العمالة والاجور ومن ثم زيادة الطلب. وبالتالى تستطيع هى تقدير حجم الطلب على السلع المختلفة الاساسية. وهى تخطط حجم العمالة والاجور ومن ثم القوة الشرائية بحيث تكون قادرة على استيعاب الزيادة فى الناتج في السلع الاستهلاكية ومن ثم يتحقق التوازن بين الطلب على السلع الاستهلاكية وعرضها ولا تحدث اختناقات او تكدس لهذه السلع.

وهنا يجب التفرقه بين حرية المستهلك وسيادة المستهلاك. فالمستهلك حر فى النظام الاشتراكى الا انه ليس سيدا، أى ان اختياراته لا تحدد نمط توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة. فالمستهلك حر فى ان ينفق دخله كله او يدخر جزء منه، كذلك هو حر فى ان يستهلك أى سلع يشاء وبأى الكميات. أى انه له الحرية فى استهلاك انواع السلع التى يريد من تلك التوليفه من السلع التى حددتها الخطة، الا ان حرية المستهلك تقف عند هذا الحد. ذلك ان رغباته لا تحد نمط توزيع الموارد على الفروع الانتاجية المختلفة. فاذا كانت رغبات المستهلكين هى فى الحصول على التليفزون او السيارات الخاصة فان ذلك لا يعنى قيام الدولة بانتاجها طالما ان ذلك يتعارض مع الاولويات التى حددتها الخطة. الا ان ذلك لا يعنى ان رغبات المستهلك مهملة تماما. بل على العكس تقوم الدولة واجهزة التعامل مع المستهلك باستقصاء رغبات المستهلكين للاهتداء بها عند وضع الخطة. لكن هذه الرغبات ليست هى الفيصل النهائى فى تحديد أولويات الانتاج.

أما عن السؤال الثانى والمتعلق بكيف ننتج، أى اختيار اسلوب الانتاج، فان جهاز التخطيط هو الذى يتخذ القرار النهائى فى هذا المجال، ذلك ان قرار اختيار اسلوب الانتاج يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من رأس المال والعمل والارض. ولا يمكن ان يترك هذا القرار للوحدات الانتاجية كيفما تشاء. اذ قد يترتب على ذلك ان تختار الوحدات الانتاجية اسلوب انتاج يستخدم الكثير من رأس المال والقليل من العمل مع ان رأس المال مورد نادر والعمل مورد متوفر بكثرة. وهكذا تقوم هيئة التخطيط بتوجيه الوحدات الانتاجية للمعايير التى يجب استخدامها حين

يتم اتخاذ قرار بتحديد اسلوب الانتاج، حتى يكون اسلوب الانتاج الذى تم اختياره ملائما لحجم الموارد المتاحة من العمل ورأس المال المخطط استخدامهم فى الخطة وبالتالى يتساوى الطلب على العمل ورأس المال مع عرض هذين العنصرين.

أما عن السؤال الثالث الخاص بكيف نقوم بتوزيع الناتج، فان الدولة هى التى تتخذ هذا القرار النهائى فى هذا الصدد. فالدولة هى التى تحدد حجم العمالة ومعدل الاجر وبالتالى نصيب الاجور في الدخل القومى. أما نصيب الربح فى الدخل القومى فيذهب الى خزينة الدولة لاستخدامه فى اغراض الاستثمار. والدولة هى التى تحدد الحد الادنى للاجور ومعدل الاجر فى الانواع المختلفة من المهن والمهارات ومعدل زيادة هذا الاجر سنويا تبعا لزيادة الانتاجية وكذلك تحدد المكافآت المختلفة اللازمة لزيادة الحوافز، وحيث ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج كما قررنا سلفا يترتب عليها ان العمل هو العنصر الاساسى فى توزيع الدخل القومى. فان ذلك يترتب عليه ان نمط وتوزيع الدخل القومى يمكن تحديده مقدما فى الخطة وبناء على قرارات من السلطة المركزية.

أما عن السؤال الرابع وهو الخاص بكيف نضمن الاستخدام الكامل لموارد المجتمع، فان الخطة هى التى تضمن تحقيق هذا الهدف بحيث ينتفى وجود الموارد العاطلة كما تنتفى ايضا وجود الاختناقات، أى زيادة الطلب عن العرض، سواء على مستوى الاقتصاد القومى كله او على مستوى الفروع الانتاجية فالخطة تقوم على مبدأ اساسى وهو مبدأ التناسق بين اجزائها بحيث تكون كلا متكاملا. فالهيئة التخطيطية تعلم

حجم القوة العاملة ومعدل زيادتها وبالتالى فهى تحدد حجم الاستثمارات وشكل توزيعها بحيث تضمن استيعاب هذه الزيادة فى القوة العاملة. كذلك فان الحكومة فى تخطيطها لحجم السلع الاستهلاكية تضع فى اعتبارها القوة الشرائية التى تتولد نتيجة للاستثمار وزيادة العمالة وبالتالى يتساوى الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية مع عرضها. كذلك فان عرض الناتج من اى صناعة لابد وان يتساوى مع الطلب عليها. فاذا اتخذ قرار بتوسيع صناعة الصلب والحديد، فانه في نفس الوقت يتم اتخاذ قرار بزيادة انتاج الفحم والحديد الخام الذى تستخدمه صناعة الحديد، كذلك يتم اتخاذ قرار بتوسيع او انشاء الصناعات التى تستخدم ناتج صناعة الطلب حتى لا يزيد ناتج صناعة الحديد عن الطلب عليه.

أما عن السؤال الخامس والخاص بكيفية زيادة موارد المجتمع. وهو السؤال الخاص بتحديد معدل النمو أى معدل زيادة الطاقة الانتاجية، فان هيئة التخطيط هى التى تتخذ القرار في هذا الشأن أيضا. فهيئة التخطيط هى التى تتخذ القرار الخاص بتوزيع موارد المجتمع بين الاستهلاك والاستثمار. وبتحديدها لحجم الاستثمار ولكن بكيفية توزيعه بين صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الرأسمالية. ذلك ان حجم الاستثمار الموجه فى هذه الصناعات الاخيرة يحدد حجم الزيادة فى طاقة المجتمع الانتاجية فى المستقبل.

الفصل الثالث

علاج المشكلة الاقتصادية

فى ظل التحرير الاقتصادى

علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل التحرير الاقتصادى[١]

مقدمـــة :

نتحدث فى هذا الفصل عن تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر. وقد يجد المرء للوهلة الاولى تناقضا بين مفهومى تحرير الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي. فكيف يمكن الجمع بين التخطيط الاقتصادى من اجل اصلاح ما افسدته اليد الخفية. ولما تعثرت تجربة التخطيط حاولت الدولة نفسها تنشيط اليات السوق وتحرير الاقتصاد لاصلاح ما عجز التخطيط عن اصلاحه. ومن هنا يتضح للمرء أن الاصلاح الاقتصادى هو القاسم المشترك بين تخطيط الاقتصاد المصرى وتحريره.

والتحولات التى تجرى فى العالم تجعلنا نستشعر أنه يتم صياغة نظام عالمى جديد يرفع مانيفيستو ليبرالى يسجل باهتمام تاريخى خطوات شبح يغزو اوربا الشرقية واسمه الاقتصاد الحر. ولم تكن مصر بمعزل ابدا عن التحولات العالمية سواء اشتراكية أو ليبرالية.

والهدف هو تحليل ونقد برامج الاصلاح الاقتصادى فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى، في

---

(١) دكتور صلاح زين الدين : تحرير الاقتصاد المصرى ومستقبل التخطيط فى مصر : نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى، فى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . كتاب المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، ديسمبر ١٩٩١، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤٩، ٩١.

محاولة للتعرف على اسباب عدم نجاح التحول الاشتراكى واسباب تعثر التحول الى اقتصاد السوق وذلك حتى يمكن استشراف المستقبل لبرنامج اصلاح حقيقى وشامل للاقتصاد المصرى، يعبر عن قدرة النظام الاقتصادى المصرى على علاج مشكلاته الاقتصادية، ويمكن رصد محاولات اصلاح الاقتصاد المصرى وتحريره فى العقود الاربعة الماضية حيث جرت تحولات جذرية اقتصاديا واجتماعيا واكتسب فيها التحرير والاصلاح الاقتصادى مفاهيما واهدافا تتمشى مع طبيعة كل مرحلة.

فى مستهل الخمسينات تحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد رأسمالى تابع فى عهد الملكية الى اقتصاد مختلط تلعب الدولة دورا هاما فى توجيهه فى عهد الجمهورية، وتميزت السنوات ١٩٥٢- ١٩٦٠ بأنها فترة الرأسمالية الموجهة.

وكان يقصد بالاصلاح الاقتصادى فى تلك الفترة التغلب على عيوب ونواقص اقتصاد السوق الموروث من العهد الملكى، واستهدف نظام ثورة يوليو من هذا الاصلاح مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولم يكن هذا التحول بعد ثورة ١٩٥٢ كافيا لمواكبة التحرر السياسى وتطلعات الجماهير الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فكانت مرحلة التحول الاشتراكى بقوانين التأميمات واتباع التخطيط المركزى فى الستينيات.

وفى تلك الفترة اكتسب مفهوم الاصلاح الاقتصادى التحول نحو التخطيط المركزى واستهداف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات.

وفى بداية السبعينيات كان من الواضح عدم قدرة نظام التخطيط على علاج مشكلات الاقتصاد المصرى فنودى بسياسة الانفتاح

الاقتصادى. وفى هذه الفترة اكتسب الاصلاح الاقتصادى مفهوم التحول الى اقتصاد السوق والابتعاد عن التخطيط المركزى الشامل واستهدف الاصلاح الاقتصادى تحرير الاقتصاد المصرى فى اتجاه ليبرالى ومحاولة اطلاق حرية اليات السوق.

وسوف نتناول فى الاجزاء التالية تحليل ونقد محاولات الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى فنقوم بتحليل اسباب التحول الى نظام التخطيط فى الستينيات واسباب فشلهوالمقارنة بين نظام التخطيط المصرى واشتراكية السوق.

الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط :

ارادت ثورة يوليو اصلاح نظام الاقتصاد الحر الموروث من العهد الملكى بشكل براجماتى وبأسلوب المحاولة والخطأ. وتغيرت فلسفة الاصلاح الاقتصادى واهدافه حسب كل مرحلة، واستهدف الاصلاح الاقتصادى فى بداية الثورة التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة، واستهدف فى النصف الثانى من الستينيات التخطيط الاقتصادى والتحول الاشتراكى.

ولفهم اسباب ونتائج هذه المحاولات البراجماتيه سنتناول فى هذا الاستهلال دور البيروقراطية فى صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر، ثم تجربة الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط.

لعبت الدولة في مصر ومازالت دورا هاما فى الحياة الاقتصادية بحكم التكوين التاريخى للمجتمع النهرى. ولتوضيح دورها فى صياغة

النظام الاقتصادى وصناعة السياسة الاقتصادية سيكون من المناسب فى البداية ولاغراض هذا البحث نوضح مفهومنا للبيروقراطية السياسية والبيروقراطية الاقتصادية.

لقد تميزت الفترة الناصرية فى مصر بتجسيد قوى لمفهوم البيروقراطية السياسية، حيث لم يحسم الصراع السياسى والاجتماعى لصالح الرأسمالية الكبيرة او القوى الشعبية المناقضة لها. لقد نجح نظام ثورة يوليو فى الفترة المذكورة من احداث توازن سياسى واجتماعى وتعويق ايه محاولة لحسم الصراع لصالح طبقة اجتماعية معينة، ويمكننا توصيف فترة البيروقراطية السياسية كما يلى : -

أ - لم تكن أحدى القوى الاجتماعية بعد انقضاء الملكية بقادرة على حسم الصراع الطبقى لصالحها، بل استطاعت ثورة يوليو خاصة فى عهد الرئيس عبد الناصر وبداية عهد الرئيس السادات من "تأميم الصراع الطبقى". وفى بعض مراحل تطور نظام ثورة يوليو بلغ العداء درجة الصدام بين هذا النظام الجديد والسياسيين القدامى سواء ليبراليين او اشتراكيين فلم يجد انصار الليبرالية فى النظام الجديد تحقيقا لاحلام الحرية الاقتصادية، ولم يجده الاشتراكيون محققا ليوتوبيا الشيوعية، وتراوح تشخيصهم للنظام الجديد بأنه يمثل رأسمالية الدولة الاحتكارية ودمغة البعض بالفاشية.

ب - قامت السلطة السياسية لثورة يوليو بضرب الشرائح العليا من الرأسمالية المصرية الكبيرة وهى برجوازيه صناعية، وتصفيه الاقطاع

وكبار الملاك الزراعيين. ايضا قامت باجهاض افكار وتنظيمات الطبقة العاملة، حتى قبلت هذه التنظيمات بحل نفسها. فكانت الساحة السياسية بذلك خاليه لقيام نظام سياسى شمولى يعتمد على التنظيم السياسى الواحد وكاريزما القيادة السياسية الملهمة.

ج - كانت فترة البيروقراطية السياسية حتى بداية السبعينيات مرحلة انتقاليه، وفى نهايتها، اى فى عهد الرئيس السادات، ولظروف عالمية ومحلية، كان من الحتمى الانحياز للاشتراكية او للرأسمالية. وكان الاختيار سياسة الانفتاح الاقتصادى والتحول الى اقتصاد السوق. ولانه لم توجد طبقة وسطى قوية ومستقله لتقود التحول الى اقتصاد السوق فى السبعينيات والثمانينات فان البيروقراطية الاقتصادية تقوم بهذا الدور، وكان سبق لها ان قامت بالتحول الاشتراكى فى الستينيات.

فما هى البيروقراطية الاقتصادية التى نقصدها بهذا التعبير ؟

لم تكتسب البيروقراطية السياسية فى مصر شرعيتها، على الاقل حتى بداية عهد الرئيس السادات، عن طريق انتخابات حرة، بل عن طريق التصدى لواجبات التنمية الاقتصادية وعن طريق التدخل المتزايد للدولة فى النشاط الاقتصادى، فقامت بصنع السياسة الاقتصادية فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل نظام الانفتاح الاقتصادى بمشاركة وجهود بيروقراطية اقتصادية خلقتها بنفسها.

وتكونت البيروقراطية الاقتصادية من خلال التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة الناصرية. فقد ادى التوسع الهائل فى الهياكل الفنية والادارية داخل النشاط الاقتصادى المنظم والاجهزة الحكومية الى نمو الشرائح المتوسطة التى تشغل الوظائف الفنية والعلمية والمهنية،

وكذلك المراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الاشرافيه والادارية. فتضاعف عدد موظفى الحكومة والهيئات الملحقة بميزانية الدولة بنحو ثلاثة عشر مرة فى الفترة ١٩٥٢- ١٩٧٠. وفى عقد الستينيات وحده تضاعف عدد موظفى الدولة المشمولين بمزايا الكادرات الخاصة اربع مرات تقريبا. ويرجع ذلك الى ان التحولات فى عملية الانتاج الوثيقة الصلة بالتقدم العلمى والتكنولوجى ادت الى نمو أعداد اصحاب المهن العلمية والفنيين العاملين فى قطاعى الصناعة والخدمات، وبذلك تكونت فئة هامة من التكنوقراط الذين يعتمدون على العمل الذهنى بالاساس، كما ادت الضغوط المستمرة والتوسع فى هياكل الدولة البيروقراطية الى توسيع حجم العاملين ونطاق التغطية الخاص بالكادرات الخاصة وما يرتبط بذلك من مزايا مالية خاصة مثل بدل التمثيل وغيره من المخصصات.

لقد نمت هذه الفئات المتوسطة، بصفة خاصة بعد ضرب الشرائح العليا من البرجوازية المصرية، وتكونت لها مصالح اقتصادية متنامية فى اطار الاقتصاد العام اساسا.

ويمكن بتوصيف هذا الوضع بأنه لم يعد التجار والحرفيون وأصحاب الورش والمصانع الصغيرة وأرباب المهن الحرة يشكلون العمود الفقرى للطبقة المتوسطة فى المدن المصرية كما كان الحال قبل الثورة، وإنما اصبح المهنيون والتكنوقراط والفئات البيروقراطية وعناصر الانتلجنتسيا المختلفة يمثلون عصب الطبقة المتوسطة الجديدة. وهى لا تنهض على الملكية التقليدية لوسائل الانتاج، بل على التحكم فى القرارات الاساسية المتعلقة بتوجيه وسائل الانتاج والتصرف بالفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع.

أسباب ونتائج التحول الإشتراكى :

كانت ثورة يوليو نموذجا اقتدت به الحكومات العسكرية فى الدول النامية خاصة فى امريكا اللاتينية وابتكروا للتعبير عن ارتباطها بالجماهير الشعبية اصطلاح Pupulism، وقدمت لنا دروسا تاريخية للانتقال والتحول فى وبين المتناقضات الاجتماعية والطبيعة غير المستقرة للفئات الوسطى فى العالم. وسنشير للتحولات الفكرية لهذه الثورة فقط بقدر ما يساعد على تتبع اثارها الاقتصادية، فنهتم فى هذا الجزء بالقاء الضوء على اسباب ونتائج التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة ثم التحول الاشتراكى.

التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة :

كانت الفترة ١٩٥٢- ١٩٦٠ فترة التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة. فصدرت قوانين الاصلاح الزراعى، وأنشئ فى أكتوبر ١٩٥٢ المجلس الدائم لتنمية الانتاج الوطنى، وكان يهدف الى دراسة مشروعات التنمية الاقتصادية ووسائل تمويلها وتقديم المشورة للحكومة. وفى يوليو ١٩٥٣ اقر المجلس خطة رباعية للتوسع فى الاستثمارات العامة التى تزايدت بوضوح مع تراجع الاستثمارات الخاصة.

وبدأ تدخل الحكومة فى قطاع الصناعة يأخذ عدة اشكال، منها اشتراك البنك الصناعى مباشرة فى انشاء مشروعات جديدة، وصدور تشريعات عمالية وقوانين لحماية المساهمين والعاملين فى شركات المساهمة.

وقد شهدت هذه الفترة محاولة خلق تعاون بين القطاعين العام والخاص، وتميزت بتطورات سياسية مثل تأميم قناة السويس، وحرب السويس، والارتباط بالاتحاد السوفييتى وتمويل المرحلة الاولى للسد العالى والاتحاد مع سوريا.

كما شهدت الفترة تطورات اقتصاديه مثل التحديات التى واجهت التنمية الاقتصادية، وتمصير وتأميم بعض الشركات، وتصميم برنامج للتصنيع الذى ادمج فيما بعد فى خطة اقتصادية واجتماعية.

أسباب اتباع نظام التخطيط الاقتصادى :

بصدور قوانين التأميمات عام ١٩٦١ بدأت مرحلة التحول الاشتراكى وتميزت بانخفاض دور القطاع الخاص الى حد كبير واصبح الاقتصاد المصرى يدار بأسلوب يتسم الى حد ما بالتخطيط المركزى، وفيما عدا قطاع الزراعة تدخلت الدولة فى كافة شئون الاقتصاد وفرضت رقابة على الأسعار وأوقفت فعاليه آليات السوق. وارتفع نصيب القطاع العام فى استثمارات الخطة الخمسية الاولي ١٩٦١- ١٩٦٥ الى نحو ٩٢٪ من اجمالى الاستثمارات.

لقد جرت حركة تأميمات واسعة فى الستينيات والتخطيط اصبحت له مؤسسات. وأرتفعت الاستثمارات فى الصناعات الثقيلة، وكان نموذج التخطيط السوفييتى هو الملهم للخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦٥، حيث تم التزكيز على التصنيع الثقيل وجرى تمويل التصنيع اساسا من حصيلة الضرائب الزراعية. وقدم السوفييت معونات وخبراء لتنفيذها . وفى مصر لم يكن التخطيط لاهو بالمركزى او الشامل كما فى الاتحاد السوفييتى. وبالمفهوم العلمى لم تكن الخطة اكثر من برنامج استثمارى مع توزيع

موارد النقد الاجنبى بواسطة الدولة. والاهداف الاخرى غير الاستثمارات كانت تأشيرية.

وبالاضافة الى التخطيط تبنت الحكومة سياسة اجتماعية معينة تستهدف ادخال الدعم للسلع الاساسية، وضمان العمل للخريجين فى الحكومة والقطاع العام، مع التوسع فى التعليم وخاصة التعليم العالي، وتفاقمت مشكلة الاعداد الكبيرة بين الخريجين.

ولعل أهم دوافع هذا التحول الاشتراكى ما يلى :-

أ - وجود تقاليد راسخة لحكومة مركزية قوية تعود الى طبيعة المجتمع النهرى.

ب - فشل القطاع الخاص فى الاسراع بمعدل التنمية الاقتصادية.

ج - حدوث تغيرات فى الكتلة الشرقية خاصة الاتحاد السوفييتى.

د - التقارب مع يوغوسلافيا وحركة عدم الانحياز اثر فى نقل نظام التعاونيات على النمط اليوغوسلافى واتباع نهج التخطيط المركزى.

هـ- التمصير والتأميم خاتصة بعد ١٩٥٦ ، وبدلا من عرض هذه الوحدات الاقتصادية للبيع للقطاع الخاص المصرى، فقد ضمت الى القطاع العام مما ادي الى تضخمه.

نظام التخطيط المصرى واشتراكيه السوق :

لم يكن نظام التخطيط فى مصر تطبيقا للنموذج النظرى البحت للتخطيط المركزى أو ما يسمى أحيانا باقتصاد الاوامر والتوجيهات الادارية Commands Economy حيث يتم تخصيص الموارد عن طريق هيئة تخطيط مركزية، ويحصل كل فرد على نصيب معين من السلع والخدمات وليس له حرية اختيار كميتها او نوعيتها. لقد جرى ادخال

بعض عناصر السوق فى تجربة التخطيط المصرى، حتى انه كان يشبه الى حد كبير نظام اشتراكية السوق.

عندما يحاول اقتصاد التخطيط استخدام عناصر السوق فان اكبر عقبة لنجاحه تنشأ بسبب رغبة بيروقراطية التخطيط فى فصل وظيفة الاثمان فى توزيع الدخل عن وظيفة الاثمان فى نقل المعلومات وتقديم حوافز.

ومن أشهر من حاولوا ادخال عناصر السوق فى اقتصاد التخطيط اوسكار لانجه Oscar Lange . ولم تطبق أفكاره في وطنه بولندا الا بعد ان هبت عليها وبقيه دول الكتلة الشرقية رياح التغيير . وأيضا ليرنر A.P. Lerner,.

وبصفة عامة يتطلب الحل المقترح من لانجه وليرنر وجود شركات مملوكة للدولة لكى تؤدى دور رأسمالية السوق. وتدور الفكرة حول صياغة لبعض عناصر سوق المنافسة الحرة وترجمتها فى صورة تعليمات للمديرين فى شركات الدولة حول كيفية ادارة هذه الشركات بمبادئ اقتصاد السوق. وعلى سبيل المثال فى سوق المنافسة الحرة يتجه الثمن الى ان يتساوى مع التكلفة الحدية، أى تكلفه انتاج وحدة اضافية. وطبقا لذلك يقترح لانجه وليرنر ان يقوم مديرو الشركات الحكومية بتحديد اثمان السلع بحيث تتساوى مع تكلفتها الحدية. وعند حساب التكلفة الحدية على مديرى المشروعات ان تتوفر لديهم معلومات واقعية عن تكلفة المواد والعمل والخدمات ومعدل الفائدة، كما تبينها السوق الحرة.

وتتحدد المبادئ التى على المخططين فى مثل هذا النظام اتباعها من خلال عملية طويلة من المحاولة والخطأ. حيث تتوازن الاثمان بالتجربة الطويلة، وتتواءم الكمية المطلوبة مع الغرض المتاح في الفترة القصيرة،

ويتواءم العرض الممكن مع الكمية المطلوبة عند مستوى ثمن يتساوى مع التكلفة الحدية فى الاجل الطويل.

وقد طبق نظام اشتراكية السوق بدرجات مختلفة فى مصر نقلا عن تجارب بعض الدول الاشتراكية مثل يوغوسلافيا والمجر.

وقد وجهت انتقادات الى نظرية اشتراكية السوق، أهمها النقاط التالية :-

أ - يتسلم مديرو المشروعات فى اشتراكية السوق أجرا وليس ربحا كعائد للتنظيم، رغم ان عملهم كمنظمين يستحق الربح. لكن الدولة تمتلك هذه المشروعات، وهم يستثمرون أموال الدولة وليس أموالهم، وفى نفس الوقت يتحملون المخاطر نيابة عن الدولة.

ب - دخول العمال لن تكون بالضرورة مساوية للاجور على المستوى القومى فى نظام السوق، والتى يقدرها أصحاب المشروعات حسب الكمية الواجب انتاجها من السلع.

ج - يتهم البعض نظام اشتراكية السوق أنه يخلو من اى محتوى نظرى سليم، لانه يفترض وجود السوق بدون توفر شرط حق الملكية الخاصة وهذا يعتبر وهم مطلق، كما انه لا يمكن تفتح سلوكيات المنافسة فى مناخ اجتماعى تتبدد فيه قوى الابداع ولا يتوفر الاطمئنان والثقة وبالتالى الشعور بالمسؤولية.

نتائج تجربة التخطيط فى مصر :

رغم الانجازات الرائعة لتجربة التخطيط الاقتصادى فى الستينيات الا انها تأثرت بسبب الانفجار السكانى وعوامل الضعف الداخلية للنظام الاقتصادى والسياسى حينئذ. [illegible] تجربة الستينيات تاريخيا يمكن الاستفادة [illegible] ولكن لا يجب تكرارها.

وكان الانجاز الاقتصادى فى الستينيات متواضعا بالقياس الى طموحات القيادة السياسية وقتها او حتى بالمقارنة بانجازات دول نامية اخرى اتبعت نظما اقتصادية مفتوحة مثل كوريا الجنوبية.

فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٦٥,٦٤ نحو ٦ر٦٪، وفى الفترة ما بين ١٩٦٦/٦٥ الى ١٩٧٠/٦٩ انخفض الى ٣ر٤.

كما ان المدخرات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى تناقصت من ٥ر١٥٪ عام ١٩٥٥ الى ٧ر١٢٪ عام ١٩٦٠، والى ٩ر١٣٪ عام ١٩٦٥، والى ٤ر٩٪ عام ١٩٧٠.

ويستنتج اوبراين Obrienان الخطة الخمسية الاولى افترضت ان النشاط الاقتصادى يتم تخطيطه مركزيا، ولكن فى الواقع عند التنفيذ فان الخطة لم تشمل اكثر من انفاق استثمارى بواسطة القطاعين العام والخاص. كما ان صياغة بعض الخطة لم تكن ابدا مخططة مركزيا بدرجة راقية او حتى بطريقة علمية.

لقد كان النظام الاقتصادى فى الستينيات، على الاقل نظريا، مقيدا برقابة مركزية للتخطيط. وكان الوزراء مسئولين عن القطاعات الرئيسية للاقتصاد : الصناعة، التجارة، التمويل، التسويق والاتصالات، وذلك عن طريق هيئات عامة والتى اصبحت بعد ذلك قطاعية. وفى عام ١٩٦١ انشئت وزارة التخطيط لتضم كل الاجهزة التخطيطية.

ولم تستند الشعارات السياسية المطروحة وقتها على ركائز اقتصادية، فمثلا كان هدف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات ١٩٦٠- ١٩٧٠ هدفا سياسيا وضعه الرئيس عبد الناصر سياسيا بدون ركيزة اقتصادية على حد تعبير اوبراين.

ونظام التخطيط نفسه لم يعمل بكفاءة او استقلالية، فاعداد الخطة مثلا تجرى استشارة للوزارت والاجهزة الحكومية، والوزارات.

والخطة الخمسية الاولى لم تهدف الى ان تحل محلنظام السوق، فقد افترض استمرار السوق فى تخصيص المواد الخام والعمل والمنتجات الوسيطة والنهائية. وارتبطت الخطة الخمسية الاولى ببداية حركة التأميمات، ونفذت فى ظل هيكل ادارى مثقل بالمساوئ.

وأظهرت الخطة الخمسية الثانية ٦٥- ١٩٧٠، بتعثر تنفيذها، مدى القصور والعجز فى الجهاز الحكومى. فقد ارتبط النظام الاقتصادى المصرى فى الستينيات كثيرا بالعلاقات الخارجية، وبصفه خاصة مع الاتحاد السوفييتى الذى قدم معونات اقتصادية وعكسرية وشهد عقد الستينيات حربين ارهقتا الاقتصاد المصرى وهما حرب اليمن وحرب يونيه ١٩٦٧. كما تحولت التجارة الخارجية الى دول الكتلة الشرقية.

اسباب فشل نظام التخطيط فى الستينيات :

يرى مابرو ورضوان ان مشكلات الصناعة المصرية بعد ١٩٦٢ كانت بسبب ارتفاع تكلفة العمل الناتج من سوف التنظيم، وسياسات اعادة التوزيع، والاختناقات فى جانب العرض.

بينما يرى اكرام السبب فى ذلك يرجع الى تبديد المواراد والمواد الخام ومدخلات عملية الانتاج بسبب سوء الادارة، ويشمل ذلك استخدام القطن طويل التيلة فى صناعة الغزل والنسيج، وفشل كل استراتيجية التصنيع المتبعة، وسياسة التسعير، وسياسة التجارة الخارجية التى تجاهلت المزايا النسبية.

ان فشل الاصلاح الاقتصادى فى فترة التحول الاشتراكى يعود الى اسباب كامنة فى طبيعة النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر حينئذ، فالعجز الذاتى للبيروقراطية السياسية والاقتصادية عرقل اى محاولة للاصلاح الجذرى الشامل.

ولننظر فى ذلك الى طبيعة تكوين البيروقراطية الاقتصادية التى تصنع السياسة الاقتصادية وتراقب الاقتصاد المصرى، وهى تتكون من ثلاثة مستويات :

أ - فى القمة رئيس الجمهورية وفى يده سلطة عليا على جميع الامور، وليست لديه ادارة اقتصادية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية لذلك فهو يستخدم وزراء بالاضافة الى مستشارين شخصيين لتناول الموضوعات للاقتصاد وعند الضرورة يتدخل فى التفصيلات.

ب - المستوى الثانى يشكل الوزراء وكبار الموظفين وهم منبع المهارة الاقتصادية والسياسية لتنفيذ السياسة بتفصيلاتها. ولم يستمروا طويلا فى مواقعهم خشية تكوين مراكز للقوى، خاصة حتى نهاية فترة الرئيس السادات. ويقوم الوزراء كل فى مجاله بالرقابة على الجهاز الادارى وتشكيلاته البيروقراطية.

وقد اراد الرئيس السادات الكفاءة الادارية بدلا من الولاء السياسى بعكس الرئيس عبد الناصر الذى كان يفضل "اهل الثقة عن اهل الخبرة".

ج - المستوى الثالث للبيروقراطية المصرية يتكون من موظفى الحكومة والقطاع العام.

بعد صدور القوانين الاشتراكية فى الستينيات اتسع حجم الجهاز

الادارى بدرجة كبيرة وقفز عدد العاملين المدنيين بعد صدور القوانين الاشتراكية فى الستينيات اتسع حجم الجهاز الادارى بدرجة كبيرة وقفز عدد العاملين المدنيين فى الدولة من ٢٢٠ الف قبل الثورة الى نحو ٢ر١ مليون عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ثم الى اكثر من ٢ مليون عام ١٩٧٨زيادة سنوية تصل الى ٧٤٪ فى الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٨ وهى زيادة رهيبة بالمقارنة فى زيادة سنوية لا تجاوز ٦٪ فى الدول المتقدمة . لذلك تصل البطالة المقنعة فى مجال الادارة الحكومية دون القطاع العام ٤٠٪ .

لقد كان التوسع الكبير فى قوة العمل فى الجهاز الاداري والقطاع العام يعكس ضمن اشياء اخرى عدم وجود مضمون موضوعى لالتزامات السياسة العامة والفشل فى تطوير القطاع الخاص بشكل يجعله قادرا على امتصاص جزء مناسب من قوة العمل. ومن هنا نشأت مشكلة التزام الدولة بتعيين الخريجين.

هذا النظام البيروقراطى مسئول عن رقابة جزء كبير من قطاع الصناعة والتأثير على باقى القطاعات الاقتصادية لتحقيق اهداف الدولة. وفيه تتحول المشكلات الداخلية والادارية الى مشكلات اقتصادية.

ومن اهم مشكلات البيروقراطية الاقتصادية فى المستوى الادنى :

أ - تناقض السياسات والتوجهات .

ب - قصور فى السلطة والمسئولية، وعدم القدرة على صنع القرار.

ح - مشكلات ادارية تجعل صناعة القرار بطيئة وغير فعالة.

والادارة الحكومية وهى ادنى مستوى فى البيروقراطية الاقتصادية تعد عاملا معوقا لتنفيذ القرارات بسبب تزايد حجمها ومعدل نموها مع

نقص المهارات الادارية فيها مما يجعلها منعدمة الكفاءة، بمعنى ان القرارات يصعب تنفيذها، وأثارها لا يمكن رقابتها.

وبعد اتساع قاعدة البيروقراطية فى الستينيات بتعيين الخريجين الذين لا يستوعبهم سوق العمل، جرى فى السبعينيات اصلاح ادارى لرفع كفاءة الافراد وتحسين النظم الادارية، وأنشئت وزارة للتنمية الادارية، وانشئ معهد قومى للتنمية الادارية. وانشئت مكاتب استشارية فنية الحقت بالرئاسة والمجالس الشعبية، ونظمت على مستوى الشعب لعمل اللامركزية فى اتخاذ القرارات والمشاركة الشعبية.

وبحكم الدستور فان اجهزة صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر مسئولة امام رئيس الجمهورية والى حد ما ايضا امام مجلس الشعب. وفى الستينيات وحتى بداية السبعينيات كان هذا النظام مغلقا غير مفتوح او مسموح بتعريضه للنقد.

ان انعزال السياسة الاقتصادية فى الستينيات اعاقت عملية الاتصال بديناميكية السوق العالمية. وشهدت تلك الفترة اتباع بعض الدول النامية في جنوب شرق اسيا لاستراتيجية تدعيم الصادرات، وارتقت الى مصاف الدول الصناعية الجديدة.

وكانت نهاية التجربة الاشتراكية فى الستينيات ليس فقط بسبب الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وانما ايضا لعوامل الضعف الكامنة في النظام نفسه.

بالاضافة الى فشل نظام التخطيط فى مصر، يمكن ايجاز اسباب تدهور اداء الاقتصاد المصرى فى نهاية الستينيات الى الاسباب التالية :

أ - اعتماد سياسة التصنيع على احلال الوارد والتوجه نحو الداخل والتصنيع الثقيل دون تحقيق زيادة فى القيمة.

ب - الانفجار السكانى.

ج - الندرة الشديدة فى مساحة الارض الزراعية والقابلة للزراعة.

د - تفاقم ازمة الاسكان خاصة في المدن.

هـ- تلوث البيئة واستنزاف الموارد غير المتجددة.

وفى نهاية الستينيات لجأت مصر الى مساعدات فى الدول العربية المحافظة التى رفضت نظامها الاشتراكى وتدخلها فى اليمن. ولجذب المعرنات العربية كان لابد من عمل تغيير فى اتجاهات السياسة الداخلية والخارجية فأجرى فى عام ١٩٦٨ تعديل وزارى بهدف اعداد وتنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادى ويشتمل على اصلاح القطاع العام وسعر الصرف، والموازنة العامة للدولة، وتدبير موارد لدعم المواد الاساسية.

ونودى بالثورة الادارية، واتباع مفاهيم تكنوقراطية. وظل مديرو القطاع العام تحت رقابة البيروقراطية الاقتصادية. وكانت الصناعة فى قبضة الدولة مباشرة، والزراعة تحت رقابتها غير المباشرة.

لقد كانت حركة التأميمات فى الستينيات لاهداف سياسية وليست اقتصادية. ويمكن القول بأن الرئيس عبد الناصر كانت له طموحات اشتراكية، الا انه لم يكن يشاركه فى ذلك ضباط الجيش والعاملين المدنيين في الدولة أو بقيه اعضاء المؤسسة الحاكمة. ورغم ذلك فقد ربحت جميع هذه الفئات من نشأة وتوسع القطاع العام.

وفى بداية السبعينيات ورث الرئيس السادات قطاع عام يدار ويراقب بنظام غير فعال وغير منسق.

لقد كانت المشكلة الاقتصادية التى واجهت الاقتصاد المصرى فى نهاية الستينيات تحتم اما التمسك بالاشتراكية او الاتجاه نحو اقتصاد السوق.

ووجد فعلا اتجاه مرن لتخفيف القيود التى تكبل الاقتصاد والاتجاه نحو السوق حتى قبل الانفتاح الاقتصادي، وفى نهاية الستينيات تم تعيين وزراء ليبراليين استمروا ايضا فى فترة الرئيس السادات، التى تميزت بدايتها بتقارب مع الدول العربية المحافظة ، واعلان الدستور الجديد فى سبتمبر ١٩٧١، وتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ورقة اكتوبر في ابريل ١٩٧٤، وقانون الاستثمار ورأس المال العربى والاجنبى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤.

الاصلاح الاقتصادى فى ظل الانفتاح :

كان شكل الليبرالية الاقتصادية فى السبعينيات انعكاسا للتطورات الاقتصادية والسياسية فى الستينيات. وقبل ثمانية عشر عاما سبقت مصر دول اوربا الشرقية والدول النامية في الدعوة الى اصلاح وتحرير الاقتصاد. وقدمت مصر نموذجا للانفتاح الاقتصادى مازال مثيرا للجدل والاختلاف حتى اليوم. وكان هذا الاتجاه رد فعل لفشل نظام الاقتصاد المختلط الذى احتوى على عناصر التخطيط بدرجات متفاوته.

لقد وصل هذا النموذج فى بداية السبعينيات الى مأزق، حيث فى احشائه الكثير من نقاط ضعف النظامين الاشتراكي والرأسمالى. وكان من الصعب ومحاولة تطبيق اشتراكية بدون اشتراكيين، وبدون رقابة حكومية فعاله، ورأسمالية بدون اليات السوق مع استهلاك ترفى غير منضبط، وكانت صورة المجتمع كما عبرت عنها وثيقة الخطة الخمسية

١٩٧٨- ١٩٨٢، مجتمع يعوزه الانضباط والنظام، فقد وجد توزيع بدون انتاج وعود بلا التزام، وحرية بدون مسئولية.

نشاة وتطور سياسة الانفتاح :

كما أوضحنا من قبل ان دور السوق فى اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد فى نظام التخطيط المركزى ضئيل جدا أو يكاد ينعدم، حتى محاولات انصار اشتراكية السوق لادخال آليات السوق فى نظام التخطيط لم تنجح نظريا او تطبيقيا لعدم الاعتراف باهمية الملكية الخاصة والمنافسة فى تحريك آليات السوق.

وهذا ينطبق على نظام الاقتصاد المختلط فى مصر والذى يضم تولفيفه من عناصر التخطيط وأخرى من عناصر السوق، ربما اسوأ ما فى النظامين.

اسباب ومبررات الانفتاح :

لقد واجهت مصر فى السبعينيات ظروفا محلية وخارجية اكثر تعقيدا من فترة الستينيات، وتغيرت الافكار الاقتصادية فيها جزئيا ولكن السياسات المتبعة لعمل التوازنات فى القطاعات الاقتصادية لم تتغير. وعن طريق اتساع نطاق الملكية العامة والرقابة على القطاع العام ضمن سكان المدن العمل ومستوى معين من الدخل. كما ان توسع البيروقراطية مع تزايد البطالة بين الخريجين، والسماح بالهجرة ادت الى تخفيف وطأ النمو السكانى المتزايد. لقد وجد ما يشبه العقد الاجتماعى الضمنى تمثل فى نظام الدعم للسلع الاساسية.

هذه الامور كلها ادت الى زيادة حجم الموازنه العامة للدولة، وأضيفت اليها عوامل اخرى مثل زيادة السكان، وانخفاض درجة الاعتماد على الذات فى انتاج الغذاء، والتى جعلت الاصلاح صعب جدا.

عناصر سياسة الانفتاح واثارها :

فى عام ١٩٧٤ اعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح والتى نقلت فيما بعد عناصرها الاساسية الى برامج الاصلاح الاقتصادى فى دول اوربا الشرقية.

ولعل اهم عناصرها ما يلى :

أ - الانفتاح على المكنافسة الدولية والتكنولوجيا الحديثة بدلا من الاتفاقيات الثنائية التى تم فيها تبادل القطن المصرى بتكنولوجيا متقادمة فى الكتلة الشرقية.

ب - تقليل التدخل الحكومى فى تنظيم الاقتصاد وتحويل استراتيجية التنمية من احلال الواردات الى تدعيم الصادرات.

ج - اعطاء هامش اوسع لحركة القطاع الخاص. ومحاولة ادخال اليات السوق لتخصيص الموارد.

د - رفع كفاءة القطاع العام.

هـ- اجتذاب رأس المال العربى للاستثمار فى مصر.

ويمكن القول انها محاولات لتشجيع الرأسمالية الوطنية للقيام بدور اكبر فى التنمية الاقتصادية، او تحول رأسمالى بدون رأسماليين فقد ضربت البيروقراطية السياسية الشرائح العليا من البرجوازية الكبيرة وطبقة المديرين ورجال الاعمال فى الستينيات ومن المؤكد ان بعثها او

ايجاد بديل حقيقى لها يتحلى بروح التجديد والمخاطرة ويستوعب متغيرات العصر يستغرق بعض الوقت.

واعطيت حرية اكبر للقطاع الخاص في انشطة اقتصادية كانت قاصرة على القطاع العام مثل انشطة الاستيراد وانتاج بعض السلع.

وترتب على ذلك ارتفاع نصيب استثمارات القطاع الخاص الى ٢ر٢٤٪ من اجمالى الاستثمارات في خطة التنمية ١٩٨٢- ١٩٨٧، والى ٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات فى خطة التنمية ١٩٨٧-١٩٩٢.

وقد عارض قطاع كبير من البيروقراطية الاقتصادية التى نشأت في الستينيات هذه السياسة، كما لم تتوفر الارادة السياسية لتنفيذها. ويضاف الى ذلك انعدام الخبارة فى السياسة الاقتصادية فى تعاملها مع وسائل التوجيه الاقتصادى على المستوي الكلى، حتى اصبح من المعتاد التدخل الحكومى على المستوى الجزئى فى المشروعات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة، وأيضا فى التعاملات اليومية للوحدات الاقتصادية العامة.

والحقيقة انه بالرغم من قوانين الانفتاح وتعديلاتها حتى اليوم، فانها لم تعمل على تغليب اقتصاد السوق، فما زالت الدولة تهيمن على النشاط الاقتصادى لدرجة كبيرة.

وفيما بين ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٩٨٢ نمى الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٩- ١٠٪ للفرد.

لقد كان هذا النمو السريع فى عقد السبعينيات فان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بدأ فى الانخفاض الحاد بعد ١٩٨٢/١٩٨٣، وهبط الى اقل من مستوي ٨٪ الذى توقعته خطة التنمية ١٩٨٢/١٩٨٣- ١٩٨٦/١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ بلغ معدل

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى نحو ١ر٧٪، ثم انخفض الى ٩ر٥٪ عام ١٩٨٦/١٩٨٥.

وقد أثر الانفتاح الاقتصادى على الانتاجية فى القطاع العام بدرجات متفاوتة. ففى دراسة تطبيقية لهبة حندوسة وآخرين، حول اجمالى عامل الانتاجية للصناعة المصرية Total Factor Producitivity (TFP) وجد ان مجهودات سياسة الانفتاح الاقتصادى ادت الى اختلاف الاداء الاقتصادى فى شركات القطاع العام التى تتبع مبدأ احلال الوارد وتلك التى تنتج للتصدير. وتخلص الدراسة الى نتيجة مفادها أن القطاع العام المصرى تغير فيه اجمالى عامل الانتاجية ربما بسبب تحسن استغلال الطاقة فى الشركات التى تتبع احلال الوارد، وانه يجب على شركات التصدير تحسين التكنولوجيا المستخدمة لترفع من الجمالى عامل الانتاجية وتكون قادره على المنافسة فى الاسواق العالمية.

مبادئ علم الاقتصاد

الجزء الثانى

النظرية الإقتصادية

الدكتور

العشرى حسين درويش

أستاذ الإقتصاد

ورئيس جامعة طنطا السابق

الباب الأول

نظريـــــة الإستـهـلاك

الباب الأول

نظرية الإستهلاك

فى الجزء الأول من هذا الكتاب ذكرنا أن حاجة الإنسان هى تلك الغايات التى يسعى الإنسان إلى إشباعها . فالحاجة إذن هى رغبة الفرد فى الحصول على شىء ما ، سواء كان هذا الشىء سلعة أو خدمة . ومن ثم فهى الدافع للنشاط الإقتصادى للفرد حيث يعمل على تحقيق دخل معين يمكنه منه الحصول على ما يشبع حاجاته من السلع والخدمات .

كذلك ذكرنا أن السلع والخدمات تتسم بصفة المنفعة طالما توافرت لها القدرة على إشباع حاجات الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر .

والمستهلك يختار من بين السلع والخدمات المختلفة تلك المجموعة التى تحقق له أكبر إشباع ممكن . وهو فى إختياره لبعض السلع دون البعض الآخر تجده يقارن بين منفعة سلعة معينة ومنافع غيرها من السلع . فالواقع أن دخل المستهلك محدود لا يمكنه من إشباع كل حاجاته المتعددة ، فهو بذلك لا يستطيع شراء كل ما يحتاجه من سلع وخدمات ، ولو كان دخل المستهلك من الكبر بحيث يستطيع شراء جميع السلع والخدمات التى يرغبها لما نشأت مشكلة الإختيار والمفاضلة بينها . والحقيقة أن زيادة الكميات التى يشتريها المستهلك من سلعة معينة من شأنها أن تقلل من قدرته على شراء غيرها من السلع الأخرى .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن - فى هذا الصدد - هو : كيف يقرر المستهلك إختيار أنواع وكميات السلع والخدمات التى يشتريها من بين مجموعات السلع والخدمات المتاحة إليه ؟

الفصل الأول
توازن الإستهلاك

للإجابة على السؤال السابق يفترض الإقتصاديون - عند دراسة نظرية سلوك المستهلك - أن المستهلك يمتلك قدراً محدوداً من الدخل يمكنه من شراء السلع والخدمات ، كما أنه يواجه بأثمان معينة للسلع التى يرغب فى شرائها ، وأن هذه الأثمان تحدد فى السوق بحيث لا يستطيع المستهلك التأثير فيها زيادة أو نقصاناً ، كما أن سلوك المستهلك يتسم بالرشد الإقتصادى بحيث يختار مجموعة السلع والخدمات التى تحقق له أقصى إشباع ممكن .

وبوجه عام فإن نظرية سلوك المستهلك تفترض عدداً من الفروض يمكننا إجمالها فيما يلى : (١)

١- أن لدى المستهلك قدراً محدوداً من الدخل النقدى .

٢- أنه يواجه مجموعة كاملة من الأثمان المقررة فى السوق للسلع التى يستطيع شراءها ، وأن جميع وحدات كل سلعة من هذه السلع متجانسة بمعنى أن كل وحدة تتماثل تماماً مع جميع الوحدات الاخرى للسلعة .

٣- أنه يستطيع أن ينفق كل دخله النقدى بمقادير صغيرة جداً .

٤- أنه يسلك سلوكاً إقتصادياً رشيداً فى إنفاقه لهذا الدخل .

---

١) د. حسين عمر : نظرية القيمة ١٩٧٨ ص ٢٧١ .

والواقع أن المستهلك عندما يقوم بالإختيار من بين مجموعات السلع والخدمات إنما يقوم بذلك فى ظل الأثمان السائدة فى السوق . فهو يسترشد بأثمان السلع المختلفة لتقرير ما يشتريه منها أو ما يمتنع عن شرائه . (ولا يتوقف تفكيره عند حد أثمان السلع التى يرغب فى شرائها ، وإنما يتعداه إلى التفكير فى أثمان السلع الأخرى ، إذ أن أثمان هذه الأخيرة من شأنها أن تؤثر فى كيفية إنفاق المستهلك لدخله . فقرار شراء سلعة معينة قد ينطوى على الحرمان من شراء سلعة أخرى، كما أن قرار الإنفاق على الإستهلاك يتضمن نقص مدخرات المستهلك التى يمكن إنفاقها فى المستقبل .

وهكذا نجد أن المستهلك يواجه بمدى كبير للإستعمالات البديلة لموارده وأن أية مجموعة يختارها من بين مجموعات السلع والخدمات لابد وأن تحقق له أقصى إشباع ممكن . ويوجه عام يمكننا أن نجمل الإعتبارات التى يجب على المستهلك مراعاتها عند إختيار السلع والخدمات بحيث تحقق له أقصى إشباع ممكن : فيما يلى :

١- الأثمان مجموعة من السلع التى يوجه دخله المحدود للإنفاق عليها. وهذه الأثمان ستحدد عدد السلع التى لا يمكن شراؤها فى حالة شراء هذه المجموعة من السلع .

٢- أثمان السلع الأخرى التى قد يفكر المستهلك فى شرائها .

٣- الإستعمالات البديلة الاخرى للدخل النقدى للمستهلك .

٤- المفاضلة بين الإنفاق على الإستهلاك وبين الإدخار .

ولا يجب أن تنسينا هذه الإعتبارات من أن المستهلك يسعى دائماً إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع ، بمعنى آخر لا يقل أهمية عن الإعتبارات السابقة وهو المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من السلعة (وهى قدرة السلعة على إشباع حاجة الفرد) . فالمنفعة - كما سبق أن ذكرنا - هى الدافع للنشاط الإقتصادى للفرد حيث يعمل على تحقيق دخل معين يمكنه من الحصول على ما يشبع حاجاته من السلع والخدمات .

أنواع المنافع : يفرق الإقتصاديون بين أنواع مختلفة من المنفعة نذكرها فيما يلى :

١- المنفعة الأولية والمنفعة الشكلية :

فالمنفعة الأولية هى منفعة السلعة وهى فى شكلها الطبيعى الأولى ، مثل منفعة المواد الأولية المتوافرة فى باطن الأرض أو الاخشاب فى حالتها الطبيعية فى الغابات . أى أن المنفعة الأولية هى منفعة السلعة دون إدخال أى تعديلات أو تحسينات عليها .

أما المنفعة الشكلية للسلعة فهى منفعتها بعد تهيئتها وإدخال بعض التعديلات عليها ، مثل المنفعة التى نضفيها على الأخشاب عند تحويلها إلى أثاث أو تلك التى نضفيها على القطن عند تحويله إلى ملابس .

٢- المنفعة المكانية والمنفعة الزمنية :

والمنفعة المكانية هى منفعة السلعة فى مكان معين ، فمنفعة الخضروات والفواكه تزيد فى المدن عن مثيلتها فى الحقول . كما

أن منفعة مياه الشرب تزيد فى المناطق النائية عن مثيلتها فى المناطق المتاخمة للأنهار والبحيرات العذبة . ويمكن إضفاء المنفعة المكانية على السلعة عن طريق نقلها من المكان الذى تتوافر فيه - حيث تقل منفعتها - إلى المكان الذى تندر فيه - حيث تكبر منفعتها .

أما المنفعة الزمنية فهى منفعة السلعة فى زمن معين أو وقت معين ، فمنفعة الكهرباء تختلف فى الليل عنها فى النهار ، كما أن منفعة المشروبات تختلف فى الصيف عنها فى الشتاء ، وبالمثل فإن منفعة الملابس الصوفية تختلف فى الصيف عنها فى الشتاء . ويمكن إضفاء المنفعة الزمنية على السلعة عن طريق تخزينها من الوقت الذى تتوافر فيه - حيث تقل منفعتها إلى الوقت الذى تندر فيه - حيث تزيد منفعتها ؛ كما إذا قمنا بحفظ الفاكهة الشتوية إلى فصل الصيف أو حفظ الخضروات الصيفية إلى فصل الشتاء .

٣- منفعة الإستعمال ومنفعة الإستبدال

ومنفعة الإستعمال (أو المنفعة الشخصية) هى منفعة السلعة بالنسبة للفرد الذى يستعملها، أو بمعنى آخر درجة التقدير الشخصى للسلعة بالنسبة للمستهلك ، ومن الأمثلة على ذلك النظارات الطبية التى تتضمن منفعة كبيرة لمن يستعملها فى حين تكون عديمة المنفعة لمن ليست له حاجة إليها .

أما منفعة الإستبدال فهى المنفعة التى يضفيها المجتمع على السلعة وتحدد فى ظل أحوال السوق ، فالرجل الذى يمتلك حلياً

نسائية ليست لها نفعة إستعمال بالنسبة لـه ، ولكنـه يستطيع أن يبيعها فـى السـوق - بـالثمن الـذى يتحـدد بـالعرض والطلـب - ويشترى بثمنها سلعة أو سلعاً أخرى . هذه الحلى النسائية ليست لهـا منفعة إستعمال لهذا الرجل بينما تكون لها منفعة إستبدال .

قانون تنـاقص المنفعـة : وجدنـا أن طلب المستهلك لسلعة معينة تحكمه عدة إعتبارات من أهمها المنفعة التى التى تنطوى عليها هذه السلعة . وتتوقف منفعة السـلعة بالنسبة للمستهلك علـى الكميـة التى تكون فى حوزته من قبل . فإذا كـان مـا فـى حوزتـه مـن السـلعة قليلاً زادت الأهميـة التـى يعلقهـا علـى الوحـدات الإضافيـة منهـا ، وتتنـاقص هذه الأهميـة - أى الأهميـة التـى يعلقهـا علـى الوحـدات الإضافية من السلعة - كلما زادت الكمية التى يحصل عليها من هذه السلعة .

فقد لاحظ بعض الإقتصـاديون أنـه فـى حالـة بقـاء دخـل المسـتهلك ثابتاً دون تغيير ومـع بقـاء أسـعار السـلع الاخـرى علـى حالهـا ، فـإن قوة طلب الفرد على الوحدات المتلاحقة من إحدى السلع تتناقص(١).

وهذه العلاقة هى التى تعرف بقانون تناقص المنفعة . وينـص هـذا القانون على أنه عندمـا تزيـد الكميـات التـى يحصـل عليهـا الفـرد مـن سلعة معينة ، تقل حاجة الفرد إلى وحدات إضافية مـن هـذه السـلعة ، وهو ما يعنى تناقص منفعـة هـذه الوحـدات الإضافيـة ، وذلـك بفـرض بقـاء العوامـل الأخـرى علـى حالهـا. والعواملالأخـرى التـى يفـترض

---

(١) يأتى فى مقدمة هؤلاء الإقتصاديون كل من جوشـن Gossen ومنجـر Menger وجيوفنز Jevons وفالراس walras .

أنظر فى ذلك . د. على لطفى . مقدمة فى علم الإقتصاد ١٩٧٨ ص١٢٠ .

القانون بقائها على حالها هى التى سبق أن أشرنا إليها مثل دخل المستهلك وأسعار السلع الأخرى .

فالمستهلك يحصل على إشباع أكبر من الوحدة الأولى التى يستهلكها من سلعة ما عن تلك التى يحصل عليها من الوحدة الثانية (وهو ما يعنى أن منفعة الوحدة الأولى من السلعة تكون أعلى من منفعة الوحدة الثانية) ، كما أنه يحصل على إشباع أكبر من الوحدة الثانية عما يحصل عليه من الوحدة الثالثة ، ومن الثالثة أكبر من الرابعة .. وهكذا .

ولتوضيح ذلك يعطر لنا الإقتصاديون مثلاً تقليدياً لرجل فى الصحراء أشتد به الظمأ ثم تداركته قافلة فأعطت له ماءاً ، لا شك أن الجرعة الأولى من الماء سوف تكون كبيرة المنفعة جداً بحيث تعطى له إشباعاً كبيراً جداً أما الجرعة الثانية فهى وإن كانت ذات منفعة كبيرة إلا أنها تكون دون شك أقل من الأولى وهكذا تكون منفعة الجرعة الثالثة أقل من الثانية والرابعة أقل من الثالثة ، وهكذا ويتوقف هذا الرجل عن شرب الماء عنما يرتوى ظمؤه . ولنفرض أنه قد إرتوى بعد الجرعة السادسة ، هنا يجد الرجل أن الجرعة السابعة قد تكون عديمة المنفعة بالنسبة له ومن ثم فإنه يمتنع عن الشرب كما أنه قد يجد أن الجرعة الثامن سوف تسبب له ضرراً .

ويراعى أن التحليل السابق يفترض تجانس وحدات السلعة ، فكل جرعة من جرعات الماء تماثل الجرعات الأخرى ولا تختلف عنها من حيث مواصفاتها ومكوناتها وعلى ذلك فإن تناقص المنفعة لا يعود إلى إختلاف فى خصائص الوحدات المتلاحقة منها ، وإنما يعود إلى

تناقص منفعة هذه الوحدات المتلاحقة من السلعة حيث تزيد درجة الإشباع - ومن ثم تقل درجة الحاجة إلى السلعة - بزيادة عدد الوحدات المستهلكة منها .

ويمكن ان نعبر بيانياً عن قانون تناقص المنفعة من واقع المثال السابق على الوجه التالى :

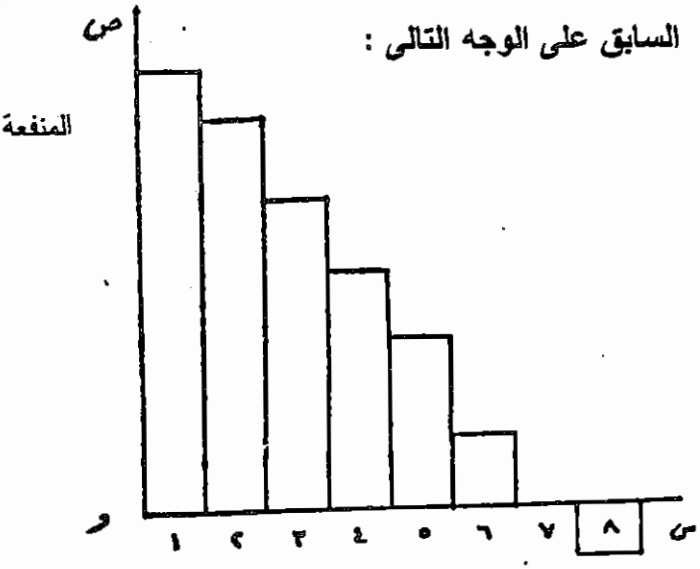

(شكل رقم ١)

فى الشكل السابق إفترضنا أن "وس" (الإحداثى السينى) يمثل الوحدات المستهلكة من السلعة (جرعات المياة) ، "وص" (الإحداثى الصادى) يمثل المنفعة التى يحصل عليه المستهلك .

فى هذا الشكل نلاحظ أن المنفعة التى تعود على المستهلك من حصوله على الوحدة الأولى من السلعة (جرعة الماء الأولى) تكون كبيرة جداً لأ، الحاجة إليها تكون شديدة جداً . وأن المنفعة التى تعود عليها من إستهلاك الوحدة الثانية تكون أقل من منفعة الوحدة

الأولى . وهكذا تستمر منافع وحدات السلعة فى الإنخفاض حتى يصل المستهلك إلى الوحدة السابعة التى تعتبر عديمة المنفعة ومن ثم فإن منفعتها تساوى صفراً ، ويدل ذلك على أن المستهلك قد أشبع حاجاته إلى السلعة وأنه قد وصل إلى حد الإشباع .

أما الوحدة الثامنة فنجد أن منفعتها سالبة وهو ما يعنى أن إستهلاك هذه الوحدة من شأنه أن يسبب ضرراً للمستهلك .

وإذا إفترضنا أن الوحدات المستهلكةمن السلعة متناهية فى الصغر، فيكون تمثيل كل منها بنقطة ومنفعتها بخط مستقيم عمودى ومن ثم نحصل على خطوط متلاصقة متناقصة – تتناقص أطوالها كلما قلت المنفعة – وإذا وصلنا رؤوس هذه الخطوط لحصلنا على منحنى يعبر عن تناقص المنفعة ، كما يتضح من الشكل التالى :

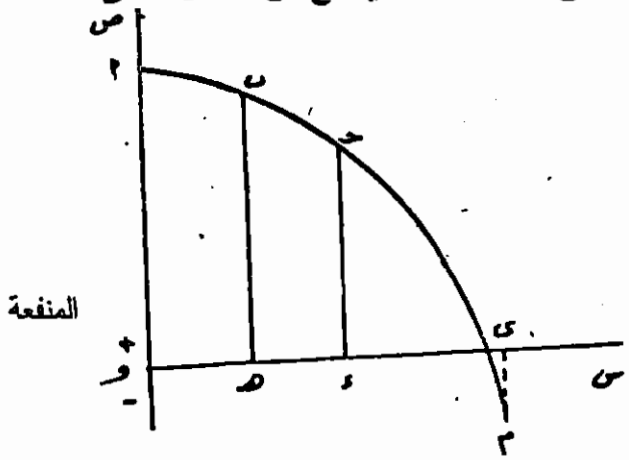

(شكل رقم ٢)

من الشكل يتضح أن المحور الأفقى "وس" يمثل الوحدات المستهلكة من السلعة ، وأن المحور "وص" يمثل وحدات المنفعة . ويتضح من الرسم أن منفعة وحدة معينة من السلعة قد تم تمثيلها

بالمستقيم "ب هـ" وهى تفوق منفعة وحدة أخرى تالية تم تمثيلها بالمستقيم "جـ د" .

أما منفعة الوحدة الاخيرة على الرسم فقد تم تمثيلها بالمستقيم "م ى" الذى يمثل مقداراً سالباً .

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية :

المنفعة الكلية هى مجموع المنافع التى يحصل عليها المستهلك نتيجة لإستخدامه كمية معينة من سلعة ما فهى تمثل مجموع الإشباع الكلى الذى يحصل عليه الفرد على أثر إستهلاكه لكمية معينة من هذه السلعة .

وفى المثال السابق تكون المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك نتيجة لتناوله ٦ جرعات ماء ، هى عبارة عن مجموع مساحات المستطيلات الست الأولى . وبالمثل فإن المنفعة الكلية التى يحصل عليها أحد الأفراد نتيجة لإستهلاك أربع وحدات من الموز هى عبارة عن مجموع المنافع التى يحصل عليها من الموزة الاولى مضافاً إليها الثانية والثالثة والرابعة .

أما المنفعة الحدية فيمكن تعريفها بأنها المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من الوحدة الاخيرة من السلعة . أو بعبارة ادق هى عبارة عن الزيادة فى المنفعة الكلية التى تنجم عن إستهلاك وحدة إضافية من سلعة معينة (أوالنقص فى المنفعة الكلية الناجم عن نقص الكمية المستهلكة من سلعة معينة بوحدة واحدة) .

ويتضح من هذا التعريف تحديد كمية السلعة التى نرغب معرفة المنفعة الحدية لها . إذ من الواضح أن المنفعة الحدية لسلعة ما

عندما يكون عدد الوحدات المستهلكة أربعة تختلف عن المنفعة الحدية لهذه السلعة عندما يكون عدد الوحدات المستهلكة خمسة مثلاً .

ولغرض التحليل نفترض أنه يمكن قياس المنفعة قياساً عددياً ، وبذلك يمكننا تقدير المنفعة الكلية والمنفعة الحدية الناجمة عن إستهلاك كمية معينة من السلعة . وفيما يلى إيضاح ذلك :

جدول رقم (١)

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
	مقدرة بوحدات من الإشباع (المنافع)	
١	٥٠	٥٠
٢	٩٨	٤٨
٣	١٤٢	٤٤
٤	١٧٨	٣٦
٥	٢٠٤	٢٦
٦	٢١٤	١٠

فى المثال السابق نجد أن المستهلك قد قيم منفعة الوحدة الاولى من السلعة بـ ٥٠ وحدة منفعة (وحدة إشباع) ، والوحدة الثانية بـ ٤٨ وحدة إشباع ، والثالثة بـ ٤٤ وحدة وهكذا . فإذا إستهلك ٤ وحدات

من السلعة تكون المنفعة الكلية ١٦٨ وحدة إشباع ، وتكون المنفعة الحدية ٣٦ وحدة إشباع وهى عبارة عن الفرق بين المنفعة الكلية لكمية أربع وحدات من السلعة والمنفعة الكلية للكمية التى تسبقها مباشرة (أى ثلاث وحدات من السلعة) ، أى أنها تساوى ١٦٨ - ١٣٢ = ٣٦ .

أما إذا كانت الوحدات المستهلكة هى ٦ وحدات فتكون المنفعة الكلية ٢٠٤ وحدة إشباع ، اما المنفعة الحدية فتكون ٢٠٤-١٩٤ = ١٠ وحدات إشباع .

وبوجه عام فالمنفعة الحدية تعادل الفرق بين المنفعة الكلية لكمية السلعة المستهلكة والمنفعة الكلية لكمية أخرى من السلعة تسبقها مباشرة (أو تليها مباشرة) . ويراعى - كما يتضح من المثال السابق - أن المنفعة الكلية تزيد بزيادة الوحدات المستهلكة من السلعة ، بينما نجد أن المنفعة الحدية تقل بزيادتها .

ويمكن توضيح ذلك بالرسم البيانى التالى :

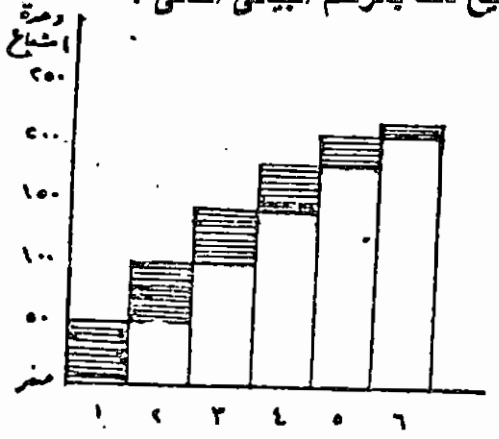

شكل رقم (٣)

من الشكل يتضح أن المنفعة الكلية تتزايد كلما زادت الوحدات المستهلكة من السلعة ، فى حين تتناقص المنفعة الحدية كما تدل عليها المساحات المظللة. كذلك يمكن عمل رسم بيانى مستقل لبيان تناقص المنفعة الحدية .

توازن المستهلك :

المقصود بالتوازن هو الوصول إلى وضع يتحقق فيه التعادل بين جانبين وبحيث يكون هذا التعادل مستقراً ، وألا تكون هناك رغبة فى تغييره . وفى هذا الشأن يتحقق توازن المستهلك – بإستخدام فكرة المنفعة الحدية – عندما يتحقق تعادل المنفعة الحدية للسلعة مع ثمنها .

ويقتضى تحليل توازن المستهلك ثبات دخل المستهلك وأنه يستطيع إنفاقه بوحدات متناهية فى الصغر ، كما يفترض ثبات الأسعار ، وأن المستهلك يسلك سلوكاً إقتصادياً رشيداً . وهذا ما سبق أن ذكرناه فى بداية تحليلنا لنظرية سلوك الكستهلك . كذلك اشرنا إلى الإعتبارات التى يجب على المستهلك مراعاتها عند إنفاق دخله وهى اثمان السلع التى يرغب فى شرائها وأثمان السلع الاخرى والإستعمالات البديلة الاخرى للدخل ، والمفاضلة بين الإنفاق على الإستهلاك والإدخار ، هذا علاوة على أهمية تقدير منفعة السلعة (أومنافع السلع) التى يرغب المستهلك فى الحصول عليها بالاضافة إلى أثمانها .

وحتى يمكن تحديد الكيفية التى يتحقق بها توازن المستهلك يلزمنا أن نفرق بين حالتين : الأولى هى حالة شراء المستهلك لسلعة واحدة والثانية هى حالة شراء المستهلك لأكثر من سلعة .

أولاً توازن المستهلك فى حالة شراء سلعة واحدة :

يتحقق توازن المستهلك عندما يشترى كمية السلعة - بالثمن السائد فى السوق - التى تحقق له أكبر منفعة ممكنة . وتتحقق أكبر منفعة ممكنة للمستهلك عندما تتعادل المنفعة الحدية للسلعة مع ثمنها .

ولكى نوضح هذه القاعدة نفرض أن أحد المستهلكين يرغب فى شراء سلعة معينة ، ولتكن البرتقال ، وأنه قد قرر :

شراء ٢ كيلو عندما يكون الثمن ٥٠ قرشاً للكيلو .

أو شراء ٣ كيلو عندما يكون الثمن ٤٠ قرشاً للكيلو .

ومعنى أن المستهلك قد قرر شراء ٢ كيلو من البرتقال عندما يكون ثمن الكيلو ٥٠ قرشاً . هو أنه يرى المنفعة التى يحصل عليها من شراء الكيلو الاول أو الثانى اكبر من المنفعة التى يمكن أن يحققها إذا انفق مبلغ الـ٥٠ قرشاً فى شراء سلعة اخرى . ومعنى ذلك أيضاً هو أنه يرى أن الـ٥٠ قرشاً أكثر نفعاً من الكيلو الثالث من البرتقال ، او بعبارة أخرى فإن منفعة سلعة أخرى يشتريها بمبلغ الـ٥٠ قرشاً تزيد على منفعة الكيلو السادس من البرتقال

وفى حالة ما إذا كان ثمن السوق هو ٤٠ قرشاً لكيلو البرتقال ، فإن المستهلك يشترى ٣ كيلو . ومعنى ذلك أن منفعة الكيلو الأول أو الثانى أو الثالث أكبر من منفعة الـ٤٠ قرشاً . وهو لا يشترى الكيلو

الرابع نظراً لأن منفعة الـ ٤٠ قرشاً - أو اى سلعة اخرى يشتريها بهذا المبلغ - تزيد على منفعته (أى منفعة الكيلو الرابع) .

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول أنه إذا كانت المنفعة الحدية للسلعة - محسوبة بوحدات النقود - فى نظر المستهلك أكبر من ثمنها فإنه يشترى هذه الوحدة ، كما أنه يمتنع عن شرائها إذا كانت منفعتها الحدية أقل . ويراعى أنه فى حالة تعادل المنفعة الحدية للسلعة مع ثمنها فإن المستهلك يقرر شرائها ويصبح عندئذ عند " حد الشراء " .

خلاصة القول أن المستهلك يستمر فى شراء وحدات متتالية من سلعة معينة إلى أن تتعادل منفعتها الحدية - محسوبة بوحدات النقود - مع ثمن هذه السلعة .

وفى المثال السابق إعتبرنا أن منفعة القرش الواحد تعادل وحدة واحدة من وحدات الإشباع (المنافع) والمستهلك عنما يشترى السلعة فإنه يضحى بالثمن الذى يدفعه بغية الحصول عليها . وعندئذ يمكن القول بأن المستهلك يكون فى حالة توازن - فى حالة شراء سلعة واحدة - عندما تكون المنفعة الحدية المكتسبة (نتيجة حصوله على السلعة) معادلة للمنفعة الحدية المضحى بها (نتيجة سداد ثمنها) .

ولإيضاح توازن النستهلك - فى حالة شراء سلعة واحدة - نفرض أن المنافع الحدية التى يحصل عليها المستهلك لو حدات متتالية من سلعة ما كما هى موضحة بالجدول التالى (وهى ما سبق بيانها بالجدول رقم ١) ، وأن ثمن هذه الوحدة من هذه السلعة فى السوق هو ٣٦ قرشاً وأن منفعة القرش الواحد تساوى وحدة واحدة من

وحدات الإشباع (المنافع) ويتضح وضع التوازن من الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

توازن المستهلك فى حالة شراء سلعة واحدة

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الحدية (المكتسبة)	ثمن الوحدة (المنفعة الحدية المضحى بها)
١	٥٠	٢٦
٢	٤٨	٣٦
٣	٤٤	٣٦
٤	٣٦	٣٦
٥	٢٦	٣٦
٦	١٠	٣٦

من الجدول يتضح أن توازن المستهلك يكون عند الوحدة الرابعة للسلعة ، إذ عندها تتعادل المنفعة الحدية مع الثمن ، أو بمعنىآخر تتعادل المنفعة الخدية المكتسبة مع المنفعة الحدية المضحى بها ويمكن توضيح ذلك بالرسم البيانى التالى :

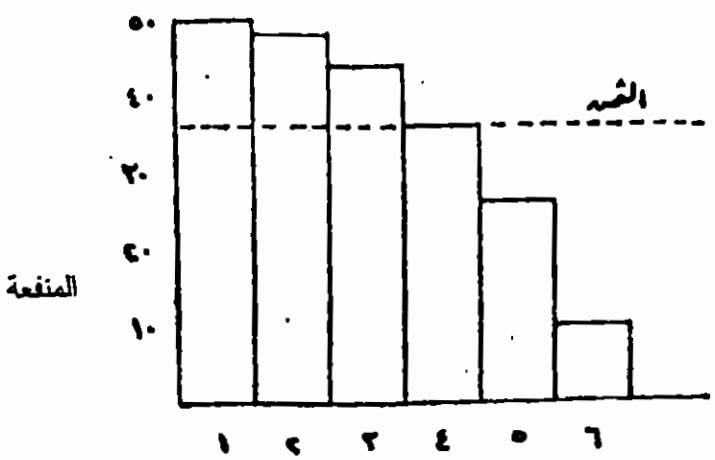

شكل رقم (٤)

من الشكل أيضاً يتضح أن توازن المستهلك يكون عند الوحدة الرابعة حيث تتعادل المنفعة الحدية مع الثمن . ويراعى أن المستهلك يمتنع عن شراء الوحدتين الخامسة والسادسة نظراً لأن منفعة كل منهما تقل عن الثمن (المنفعة الحدية المضحى بها) .

ثانياً : توازن المستهلك فى حالة شراء أكثر من سلعة :

ذكرنا تواً كيف يتحقق توازن المستهلك عند شراء سلعة واحدة ، والواقع أن المستهلك لا يقصر شرائه على سلعة واحدة وإنما يشترى مجموعة كبيرة من السلع . ويتطلب الأمر معرفة توازن المستهلك فى حالة شراء أكثر من سلعة ، وهو الوضع الذى يحقق له أقصى إشباع ممكن .

ولا تخرج قاعدة توازن المستهلك فى حالة شراء أكثر من سلعة عن القاعدة العامة لتوازن المستهلك ، بل هى إمتداد لها فى التطبيق (١) .

ويتحقق توازن المستهلك - فى حالة شراء أكثر من سلعة - عندما تتعادل المنافع الحدية للسلع منسوبة إلى أثمانها مع بعضها البعض ، ومع المنفعة الحدية للنقود فى الوقت ذاته . وعلى ذلك فإن المعادلة التالية تعبر عن الوضع التوازنى للمستهلك :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{ثمن السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{ثمن السلعة (ب)}}$$

= .. .. .. = المنفعة الحدية للنقود

ولتوضيح ذلك نفرض أن المستهلك يرغب فى إنفاق مبلغ قدره ٢٤ جنيهاً على سلعتين أ ، ب . وأن سعر الوحدة من السلعة (أ) هو ٢ جنيهاً ومن السلعة (ب) ٣ جنيهات ، وأن المنفعة الحدية للنقود هى ٥ . فإذا علمنا المنافع الحدية للسلعتين ، نقوم بقسمة كل منها على ثمنها كما توضحه المعادلة السابقة ، وبحيث يتعادل ناتج كل منها مع المنفعة الحدية للنقود .

---

(١) د. إسماعيل هاشم : مبادىء الاقتصاد التحليلى ، ١٩٧٨ ، ص ٨٦ .

جدول رقم (٣)

توازن المستهلك فى حالة شراء أكثر من سلعة

وحدات السلعة	المنفعة الحدية للسلعة (أ)	المنفعة الحدية للسلعة (ب)	م ح أ / ٢	م ح ب / ٣
١	٥٠	٦٠	٢٥	٢٠
٢	٤٨	٣٩	٢٤	١٣
٣	٤٤	٢٤	٢٢	٨
٤	٢٦	١٥	١٨	٥
٥	٢٦	٩	١٣	٣
٦	١٠	٣	٥	١

من الجدول يتضح أن المستهلك يكون فى حالة توازن عندما يشترى ٦ وحدات من السلعة (أ) ، ٤ وحدات من السلعة (ب) ، ويكون المبلغ الذى ينفقه المستهلك هو (٦×٢) + (٤×٣) = ٢٤ جنيهاً .

ويلاحظ أن الكميتان تحققان شرط التوازن وهو :

م ح أ / سعر أ = م ح ب / سعر ب = م ح للنقود .

أى ١٠ ÷ ٢ = ١٥ ÷ ٣ = ٥

وهو شرط التوازن السابق ذكره .

إستثناءات من قانون تناقص المنفعة :

سبق أن ذكرنا أن المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من سلعة ما تتناقص بزيادة الكمية المستهلكة منها ، غير أن هناك بعض الإستثناءات التى لا يسرى عليها هذا القانون نجملها فيها فيما يلى :

١- تغير ظروف إستهلاك السلعة :

لا شك أن المنفعة تتناقص كلما زاد ما يستهلكه الفرد من السلعة . إلا أن هذه الحقيقة تفترض إستهلاك الفرد لوحدات السلعة الواحدة تلو الأخرى ، أما إذا تم إستهلاك هذه الوحدات على فترات متباعدة ، فليس من الضرورى أن نصل إلى النتيجة السالفة . فإذا إستهلك أحد الأفراد ثلاث وحدات من البرتقال الأولى فى الصباح والثانية فى الظهيرة والثالثة فى المساء ، فقد يحصل على نفس درجة الإشباع من كل وحدة من هذه الوحدات .

وقد يحدث أن تتزايد منفعة السلعة خلال إستهلاك عدد معين من وحداتها ولا يبدأ سريان قانون تناقص المنفعة إلا بعد إستهلاك هذا العدد . وخير مثال على ذلك هو حالة الشخص الذى تتزايد شهيته إلى تناول الطعام فتأخذ منفعة الوحدات الأولى من الطعام فى التزايد ، ثم تبدأ منفعة الوحدات التالية فى التناقص حيث يبدأ سريان قانون تناقص المنفعة بعد ذلك .

٢- حالة السلع المتكاملة :

فى بعض الحالات لا يستطيع الفرد الإقتصار على إستهلاك وحدة واحدة من السلعة وإنما يضطر إلى إستهلاك عدد معين منها ، مثل

حالة السلع المتكاملة أى التى يكمل بعضها البعض . ومن الأمثلة على ذلك حالة الشخص الذى يشترى أربعة إطارات لسيارته بدلاً من إطارتها التالفة ، فى هذه الحالة تكون منافع الإطارات الأربعة متساوية إذ لا يمكن إستخدام إحداها دون الأخرى . وبالمثل أيضاً حالة الشخص الذى يشترى قفازين إذ لابد له من إستعمال القفازين معاً .

٣- ظهور إستخدامات جديدة للسلعة :

فعندما تظهر إستخدامات جديدة للسلعة ام تكن موجودة من قبل ، فإن قانون تناقص المنفعة يتوقف عن السريان . ومن الأمثلة على ذلك الشخص الذى يستخدم كمية معينة من الأخشاب فى التدفئة ، فإن الوحدات الأخيرة من هذه الكمية تكون اقل منفعة من الوحدات الاولى . أما إذا قام بتخصيص هذه الوحدات الأخيرة لإستخدام آخر - كعمل بعض وحدات الأثاث مثلاً - فإن منفعة هذه الوحدات قد تكون اكبر من منفعتها فى الإستخدام الأول وهو التدفئة .

ويراعى أن الإستثناءات السابقة لا تلغى أهمية قانون تناقص المنفعة أو تمنع إستخدامه كأداة من أدوات التحليل .

الفصل الثانى

الطلب

ذكرنا أن المستهلك يكون فى حالة توازن عندما يوزع دخله على مختلف السلع والخدمات بحيث تتعادل السلع (والخدمات) منسوبة إلى أثمانها ، وبحيث تكون معادلة للمنفعة الحدية لم يحتفظ به المستهلك من نقود . ومعنى ذلك أن المستهلك عندما يقوم بالإختيار بين مجموعات السلع والخدمات إنما يقوم بذلك فى ظل الأثمان السائدة فى السوق ، إذ أن هذه الاثمان من شأنها أن تؤثر فى كيفية إنفاق المستهلك لدخله .

ومن جهة اخرى فإن تقرير أسعار السلع والخدمات (وعناصر الإنتاج) فى الأسواق إنما يتوقف على عاملين اساسين هما منافع هذه السلع والخدمات من ناحية وندرتها النسبية من ناحية ثانية . فلا يكفى – حتى تتقرر للسلعة قيمة تبادلية فى السوق – أن تكون السلعة ذات منفعة فقط أو تكون ذات ندرة فحسب ، وإنما يجب ان تكون ذات منفعة وذات ندرة فى نفس الوقت .

وتعكس منفعة السلعة طلب المشترين عليها ، كما تعكس ندرتها النسبية عرض المنتجين لها (كما سنوضحه فيما بعد) ، ويتحدد ثمن السلعة بتفاعل هذين العاملين معاً ، أى طلب المستهلكين وعرض المنتجين .

وفى دراستنا الحالية نبدأ بدراسة الطلب .

المعنى الإقتصادى للطلب :

الطلب على سلعة معينة هو الكمية التى يطلبها المستهلكون من هذه السلعة عند سعر معين فى وحدة زمنية معينة . ويراعى أن يقترن الطلب بالقدرة على دفع الثمن وإلا اعتبر بمثابة رغبة لا تأثير لها على حجم المشتريات فى السوق .

ويستمر المستهلك فى طلب السلعة إذا كانت المنفعة التى يحصل عليها أكبر من السعر ، وذلك حتى تتعادل المنفعة الحدية مع السعر السائد فى السوق وعلى ذلك فإن المستهلك يقوم بالتوفيق بين دخله وذوقه من جهة وبين السعر السائد فى السوق من جهة أخرى عن طريق تحديد الكمية التى يشتريها

جدول الطلب:

يبين جدول الطلب الكميات التى يطلبها المستهلكون من سلعة معينة فى وحدة الزمن عند أى سعر معين ، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى – غير السعر – التى تؤثر فى الطلب مثل دخل المستهلك وتقديره الشخصى للسلعة ، وعلى ذلك فإن جدول الطب يفيدنا فى معرفة الكميات المطلوبة من السلعة عند سعر معين ، ومعرفة أثر تغير سعر السلعة على الكميات المطلوبة منها .

ويمكن أن يكون جدول الطلب خاصاً بمستهلك واحد ، كما يمكن ان يكون خاصاً بجميع المستهلكين فى سوق معينة .

ويبين الجدول التالى العلاقة بين ثمن سلعة معينة ، ولتكن البرتقال مثلاً وبين الكميات المطلوبة منها فى أحد الأسواق شهرياً .

جدول رقم (٤)

جدول طلب المستهلك على البرتقال

ثمن كيلو البرتقال بالقروش	الكميات المطلوبة شهرياً
١٠	٥٨
٢٠	٤١
٣٠	٣١
٤٠	٢٤
٥٠	١٩

يوضح الجدول السابق طلب أحد المستهلكين الشهرى على البرتقال . فإذا كان ثمن الكيلو جرام من البرتقال عشرة قروش ، فإن المستهلك يشترى ٥٨ كيلو جراماً فى الشهر . أما إذا كان الثمن مرتفعاً عن ذلك وليكن عشرون قرشاً ، فإن المستهلك ينقص من مشترياته بحيث تصبح ٤١ كيلو جراماً فى الشهر . وهكذا يستمر المستهلك فى إنقاص مشترياته بزيادة الثمن إلى أن تصبح مشترياته ١٩ كجم عندما يكون الثمن خمسون قرشاً .

وهكذا يوضح بنا جدول الطلب السابق أن العلاقة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة وثمن هذه السلعة علاقة عكسية . اى أن

الطلب ينخفض بإرتفاع الثمن ويزداد بإنخفاضه . وقد أطلق الإقتصاديون على هذه الظاهرة تسمية " قانون الطلب " وينص على أنه " تتحدد الكمية المطلوبة من سلعة معينةعندما ينخفض ثمنها ، وتنكمش عندما يرتفع ثمنها . وذلك بفرض بقاء العوامل الاخرى ثابته " .

ولتفسير هذا القانون نذكر السببين التاليين :

١- عندما ينخفض ثمن سلعة معينة - مع بقاء دخل المستهلك النقدى ثابتاً فإن ذلك يعنى إرتفاع الدخل الحقيقى لهذا المستهلك ، ومن ثم زيادة مقدرته الشرائية . وينجم عن ذلك زيادة الكميات التى يشتريها من بعض السلع ، ومن بينها السلعة التى إنخفض ثمنها . ويطلق على هذا الأثر " الأثر الدخلى لتغير الثمن " ويحدث العكس عند إرتفاع ثمن السلعة حيث ينخفض الدخل الحقيقى للمستهلك وتقل الكميات التى يشتريها من بعض السلع ومن بينها السلعة التى إرتفع ثمنها .

٢- عندما ينخفض ثمن سلعة معينة فإن المستهلك يزيد من مشترياته منها إذ يقوم بإحلال وحدات هذه السلعة محل بعض أو كل وحدات سلعة أخرى لم ينخفض ثمنها . فإذا ثمن الشاى مثلاً فإن المستهلك يقوم بإحلال الشاى محل اللبن - الذى لم ينخفض ثمنه - ومن ثم يزيد مشترياته من الشاى . والعكس بالعكس عندما يرتفع الثمن ويطلق على هذا الأثر " الأثر الإحلالى لتغير الثمن " .

منحنى الطلب :

يمكننا عرض الأثمان المختلفة للبرتقال وما يناظرها من الكميات المطلوبة منه فى شكل بيانى ، فإذا قمنا بقياس الأثمان على المحور الرأسى والكميات المطلوبة على المحور الأفقى ، ثم رصدنا على الرسم النقط التى تعبر عن الكميات المطلوبة عند مختلف الأسعار ، فمنذ توصيل هذه النقط ببعضها بعض نحصل على منحنى الطلب الموضح فى الشكل التالى :

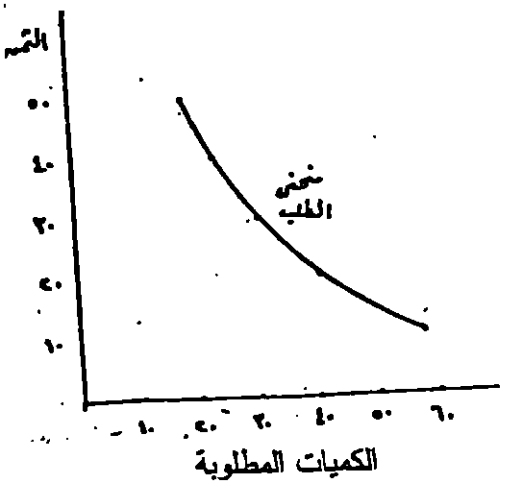

شكل رقم (٥)

من الرسم يتضح أن منحنى الطلب ينحدر إلى أسفل من اليسار إلى اليمين دالاً بذلك على أن العلاقة بين الثمن والطلب علاقة عكسية فكلما إنخفض الثمن تمدد الطلب ، وكلما إرتفع الثمن إنكمش الطلب .

ويلاحظ أن معظم منحنيات الطلب تماثل الشكل السابق ، أى أنها تنحدر إلى أسفل من اليسار إلى اليمين . إلا أننا نجد بعض منحنيات الطلب الشاذة التى تتجه فى جزء منها إلى أعلى دالة بذلك إلى تمدد الكميات كلما إرتفع السعر .

ومن أهم منحنيات الطلب الشاذة حالات طلب الفقراء على بعض الضروريات الأساسية كالخبز مثلاً . فالخبز يستنفد جزءاً كبيراً من دخل الطبقات الفقيرة وإرتفاع سعره يؤدى إلى إنخفاض الدخل لهذا الطبقات . ولكى يشبع المستهلك حاجته إلى الغذاء يزيد من إستهلاك الخبز الذى يظل سعره منخفضاً نسبياً رغم إرتفاعه إذا ما قارنه المستهلك بأسعار السلع الغذائية الاخرى .

كذلك فمن الأمثلة الهامة على حالات الطلب الشاذة هى حالات طلب الأغنياء على بعض سلع الترف . فمن الواضح أن إرتفاع أسعار هذه السلع وبالتالى إشباع غريزة حب الظهور هو السبب الرئيسى فى إقبال الأغنياء على شرائها . فإذا إنخفضت أسعار هذه السلع – كما إذا إنخفضت أسعار بعض أنواع السيجار مثلاً – زالت عنها هذه الصفة وبالتالى ينكمش طلبهم عليها أما إذا إرتفعت أسعارها فإن طلبهم عليها يتوسع .

سبق أن ذكرنا أن جدول الطلب يمكن أن يكون خاصاً بمستهلك واحد (جدول الطلب الفردى) ، كما يمكن أن يكون خاصاً بجميع المستهلكين (جدول الطلب الكلى) . فالطلب الكلى على البرتقال – مثلاً – هو مجموع ما يطلبه المستهلكون من هذه السلعة عند ثمن معين فى وقت معين . وكما قمنا برسم منحنى الطلب الفردى (منحنى طلب أحد المستهلكين) على البرتقال ، يمكننا أيضاً رسم منحنى الطلب الكلى (لجميع المستهلكين) على هذه السلعة .

ويتخذ منحنى الطلب الكلى نفس شكل منحنى الطلب الفردى ، وإن كان اكثر تأثراً بتغيرات الأثمان من هذا الأخير . ويرجع السبب فى

ذلك إلى أن تغير الطلب الكلى يكون نتيجة لتغير الطلب الفردى من جهة وتغير عدد المستهلكين من جهة أخرى .

تغير الطلب وتغير حالة الطلب :

يستخدم الإقتصاديون تعبير " تغير الطلب" للدلالة على التغير فى الكميات المطلوبة نتيجة لتغير الثمن . فإذا كان هذا التغير بالزيادة نتيجة لإنخفاض الثمن أطلق عليه " تمدد أو توسع الطلب " أما إذا كان هذا التغير بالنقص نتيجة لإرتفاع الثمن أطلق عليه " إنكماش الطلب " .

أما التغيرات التى تطرأ على الكميات المطلوبة نتيجة لعوامل أخرى غير الثمن أى عند نفس الثمن ، فيطلق عليها " تغير حالة الطلب " فإذا كان هذا التغير بالزيادة أطلق عليه " زيادة الطلب " أما إذا كان هذا التغير بالنقص أطلق عليه " نقص الطلب " .

أما عن العوامل التى تؤدى إلى زيادة أو نقص الكمية المطلوبة من سلعة معينة رغم عدم تغير سعرها – أو بمعنى آخر العوامل التى تؤثر فى حالة الطلب – فيمكننا إجمالها فيما يلى :

١- تغير الدخل

تؤدى زيادة دخل المستهلك إلى زيادة الطلب عند نفس الثمن ، وإن كان من غير المتوقع أن تكون الزيادة فى الطلب على جميع السلع والخدمات بنفس النسبة بل أنه يحتمل أن ينقص طلب المستهلك على بعض السلع مثل السلع الضئيلة الثمن . وبالمثل فإن زيادة الدخل الحقيقى للمجتمع تؤدى إلى زيادة الطلب وأن إنخفاضه

يؤدى إلى نقص الطلب (١)

٢- تغير عدد المستهلكين

تؤدى زيادة عدد المستهلكين إلى زيادة الكميات المطلوبة من السلع والخدمات عند نفس الثمن . وبالعكس فإن نقص عدد المستهلكين يؤدى إلى نقص الطلب عند نفس الثمن .

٣- إعادة توزيع الثروات

إذ يترتب على إعادة توزيع الثروات عادة زيادة دخول الفقراء وإنخفاض دخول الأغنياء ، فيزداد طلب الطبقات الأولى على السلع الضرورية ، وينقص طلب الثانية على الكماليات .

٤- تغير ميول المستهلكين

قد يزداد الطلب أو ينقص على سلعة معينة نتيجة لتغير ميول المستهلكين وأذواقهم . ويراعى أن العوامل التى تحدد تفضيلات المستهلك لمختلف السلع والخدمات لا تدخل ضمن نطاق التحليل الإقتصادى .

٥- تغير أثمان السلع البديلة والمتكاملة

قد يؤدى تغير ثمن سلعة معينة إلى تغير حالة الطلب على سلعة أخرى. فإذا كانت السلعتان بديلتين مثل البن والشاى مثلاً ، فإن إرتفاع ثمن إحداهما يؤدى إلى زيادة الطلب على الأخرى والعكس بالعكس . أما إذا كانت السلعتان ذات طلب متصل (اى متكاملتين)

---

(١) Richard G. ipsey : Positive Economic , London ١٩٧٥ , pp ٨٢-٨٥

مثل الشاى والسكر ، فإن إرتفاع ثمن إحداهما يؤدى إلى نقص الطلب عليها وكذلك على السلعة الأخرى .

هذه هى أهم الاسباب التى يعزى إليها زيادة او نقص الطلب نتيجة لعوامل أخرى غير الثمن ، أى على الرغم من ثبات أسعار السلعة .

وفيما يلى نعطى مثالاً بين الكميات المطلوبة من سلعة ما عند أسعار معينة والكميات المطلوبة من هذه السلعة عند زيادة الدخل – مثلاً – على الرغم من ثبات الأسعار ، ثم الكميات المطلوبة منها عند نقص الدخل رغم ثبات الأسعار .

الثمن	الكميات المطلوبة عند دخل معين	الكميات المطلوبة عند زيادة الدخل	الكميات المطلوبة عند نقص الدخل
١٠	٥٨	٧٠	٥٠
٢٠	٤١	٥٠	٢٥
٣٠	٣١	٤٠	٢٥
٤٠	٢٤	٣٢	١٧
٥٠	١٩	٢٨	١٢

يتسح من الجدول أن الكميات المطلوبة من السلعة زادت بزيادة الدخل عند نفس الأسعار . فعند الثمن ٢٠ مثلاً زادت الكميات المطلوبة من ٤١ إلى ٥٠ وحدة نتيجة لزيادة الدخل ، وهكذا .بالنسبة لبقية الأثمان . كذلك يبين العمود الأخير نقص الكميات المطلوبة من السلعة نتيجة لنقص الدخل . فعند الثمن ٤٠ مثلاً نجد أن الكميات المطلوبة قد نقصت من ٢٤ إلى ١٧ وحدة وبالمثل بالنسبة لبقية الأسعار .

ويمكن توضيح تغير حالة الطلب (زيادة أو نقص الطلب مع ثبات الأثمان) بالرسم البيانى التالى :

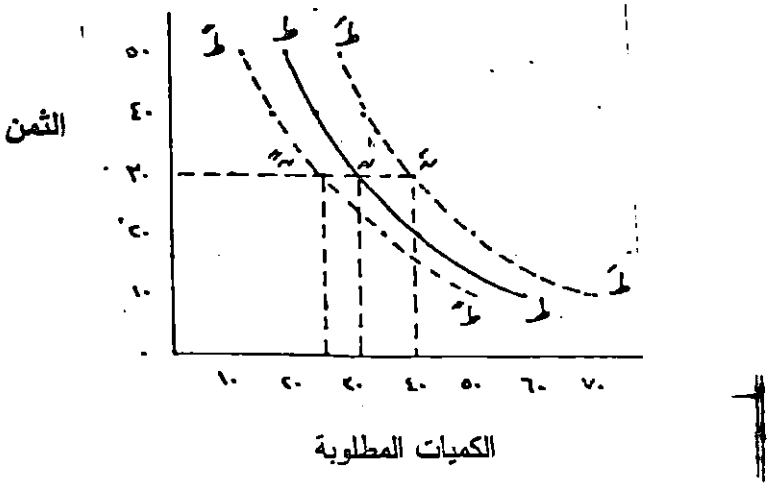

شكل رقم (٦)

من الرسم يتضح أن المنحنى ط ط يمثل منحنى الطلب عند دخل معين ، "ط' ط'" يمثل نحنى الطلب عند زيادة الدخل ، "ط'' ط''" يمثل منحنى الطلب عند نقص الدخل ، فعند الثمن ٣٠ مثلاً نجد أن الكمية المطلوبة - عند دخل معين - هى ٣١ وحدة ، وهذا ما توضحه النقطة "ن" على منحنى الطلب "ط ط" .

أما إذا إرتفع الدخل فإن منحنى الطلب ينتقل إلى الوضع "ظَ ظَ" وتكون الكمية المطلوبة عند الثمن ٣٠ هى ٤٠ وحدة كما توضحها النقطة "نَ" . وعند إنخفاض الدخل فإن منحنى الطلب ينتقل إلى الوضع ظَ ظَ وتكون الكمية المطلوبة عند الثمن ٣٠ هى ٢٥ وحدة كما توضحه النقطة نَ . وهكذا فإن منحنى الطلب ينتقل إلى أعلى وإلى اليمين فى حالة زيادة الطلب ، كما ينتقل إلى أسفل وإلى اليسار فى حالة نقص الطلب .

مرونة الطلب

ذكرنا – ونحن بصدد دراسة تغير الطلب – إن إرتفاع السعر يؤدى إلى إنكماش الكميات المطلوبة ، وأن إنخفاضه يؤدى إلى تمددها . وذلك مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة . كذلك ذكرنا – ونحن بصدد دراسة تغير حالة الطلب – إن إنخفاض الدخل (وغيره من العوامل الاخرى) يؤدى إلى نقص الكميات المطلوبة ، وأن زيادته تؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبة . وذلك مع بقاء الأسعار على حالها .

ولاواقع أن الثمن والدخل هما أهم العوامل التى يؤثر تغيرها فى الكميات المطلوبة من السلع والخدمات . لذلك فقد إهتم الإقتصاديون بدراسة مدى تأثر الكميات المطلوبة نتيجة لتغيرهما – أى تغير الثمن والدخل . وتستخدم " مرونة الطلب " كأداة لمعرفة مدى هذا التأثير . وعلى ذلك فإن مرونة الطلب تعبر عن مدى تأثر الكميات المطلوبة بالتغيرات فى الأسعار أو الدخول. وتستخدم " مرونة الطلب السعرية " كأداة لقياس مدى تأثر الكميات المطلوبة لإرتفاع الأسعار أو

إنخفاضها . كما تستخدم " مرونة الطلب الداخلية" كأداة لقياس مدى تأثر الكميات المطلوبة بإرتفاع الدخول أو إنخفاضها .

مرونة الطلب السعرية :

تعبر مرونة الطلب السعرية عن مدى تأثر الكميات المطلوبة بالتغيرات التى تطرأ على الأسعار ؛ فعند إرتفاع السعر تنكمش الكميات المطلوبة من السلعة ، وعند إنخفاضه تتمدد هذه الكميات . إلا أنه يراعى أن مدى هذا الإنكماش أو هذا التمدد يختلف بإختلاف المستهلكين ، كما يختلف بإختلاف السلعة المستهلكة .

ويمكن تقدير مرونة الطلب السعرية بالقياس التالى :

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الطلب}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

وقد يؤدى تغير السعر إلى تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، كما قد يؤدى إلى تغير فى ذات الكمية بنسبة مماثلة أو بنسبة أقل .

والواقع أنه يمكن تمييز خمس حالات لمرونة الطلب السعرية ، حيث يمكن أن تتخذ أية قيمة بين صفر ومالا نهاية ، وهذه الحالات هى :

١- طلب عديم المرونة :

فى هذه الحالة لا يؤدى أى تغير فى السعر إلى تغير فى الكمية المطلوبة ؛ وهنا تكون المرونة مساوية للصفر . فإذا إنخفض الثمن

من ٢٠ إلى ٢٥ وظلت الكمية المطلوبة ثابتة عند ٣٠ وحدة مثلاً فإن :

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الطلب}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

$$= \frac{٣٠ - ٣٠}{٣٠} \div \frac{١٥ - ٢٠}{٢٠} = \text{صفر}$$

ويمكن توضيح ذلك بيانياً على النحو التالى :-

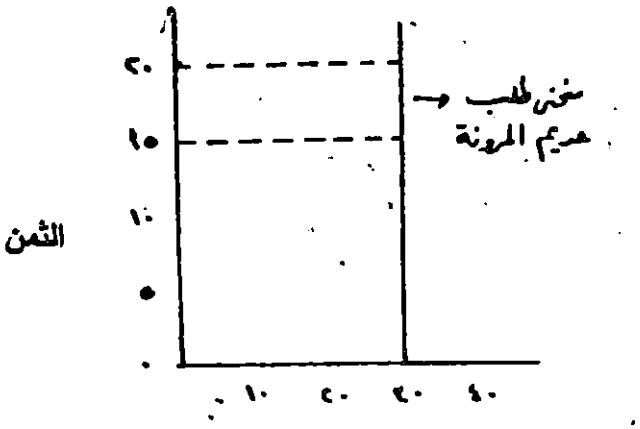

شكل رقم (٧)

يدل الشكل السابق على منحنى طلب عديم المرونة ، فالمستهلك يشترى نفس الكمية وهى ٣٠ وحدة فى حالة إرتفاع الثمن من ١٥ إلى ٢٠ أو إنخفاضه من ٢٠ إلى ١٥ .

٢ – طلب قليل المرونة :

فى هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر بنسبة معينة ، إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل ، وهنا تكون المرونة أقل من الواحد الصحيح وإن كانت أكبر من الصفر . وتسمى هذه الحالة بالطلب غير المرن نسبياً فإذا إنخفض الثمن من ٢٠ إلى ١٥ وتمددت الكمية المطلوبة من ٣٠ إلى ٣٣ وحدة فإن مرونة الطلب :

$$= \frac{٣٠-٣٣}{٣٠} \div \frac{٢٠ - ١٥}{٢٠} = ٠,٤$$

وهى أقل من الواحد الصحيح .

ويمكن توضيح ذلك بيانياً على الوجه التالى :

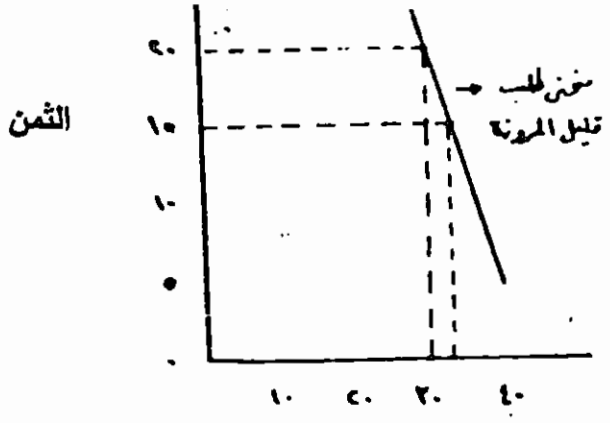

شكل رقم (٨)

ويدل الشكل السابق على منحنى طلب قليل المرونة ، ففى حالة إنخفاض الثمن من ٢٠ إلى ١٥ - أى بنسبة ٢٥٪ - تعدد الكمية المطلوبة من ٣٠ إلى ٣٣ وحدة - اى بنسبة ١٠٪ - وهذه النسبة الأخيرة أقل من نسبة التغير فى السعر .

ويراعى أن مرونة الطلب السعرية تكون دائماً سالبة نظراً لأن العلاقة بين الثمن والطلب هى دائماً علاقة عكسية . وتظل هذه الحقيقة ثابتة رغم تجاهلنا للإشارة .

٣- طلب متكافىء المرونة

فى هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر بنسبة معينة إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة مماثلة ، وهنا تكون المرونة مساوية للواحد الصحيح .فإذا إنخفض الثمن مثلاً من ٢٠ إلى ١٨ وتعددت الكمية المطلوبة من ٢٠ إلى ٣٣ وحدة فإن مرونة الطلب :

$$= \frac{٣٠-٣٣}{٣٠} \div \frac{٢٠ - ١٨}{٢٠}$$

$$= \frac{١}{١٠} \div \frac{١}{١٠} = ١$$

أى الواحد الصحيح

ويمكن توضيح ذلك بيانياً على الوجه التالى :-

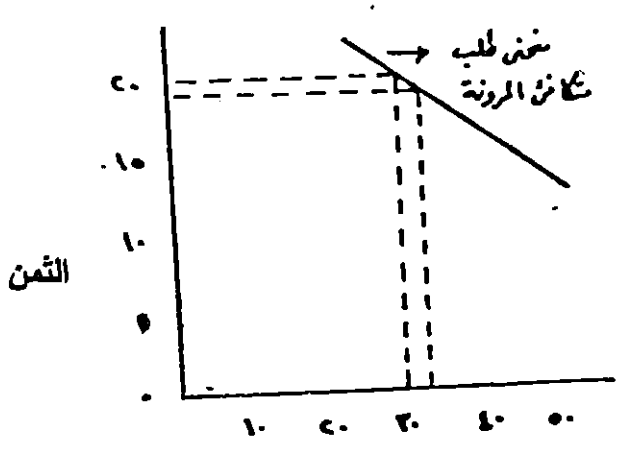

شكل رقم (٩)

ويدل الشكل السابق على منحنى طلب متكافىء المرونة، ففى حالة إنخفاض الثمن من ٢٠ إلى ١٨ – أى بنسبة ١٠٪ – تعددت الكمية المطلوبة من ٣٠ إلى ٣٣ وحدة – أى بنسبة ١٠٪ – وهى نسبة مماثلة لنسبة التغير فى السعر .

٤– طلب كبير المرونة :

فى هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر بنسبة معينة إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ؛ وهنا تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح وإن كانت أقل من مالا نهاية . فإذا إنخفض الثمن مثلاً من ٢٠ إلى ١٨ وتمددت الكمية المطلوبة من ٣٠ إلى ٣٩ وحدة فإن مرونة الطلب :

$$= \frac{٣٠ - ٣٩}{٣٠} \div \frac{٢٠ - ١٨}{٢٠} =$$

$$= \frac{٣}{١٠} \div \frac{١}{١٠} = ٣$$

وهى أكبر من الواحد الصحيح .

ويمكن توضيح ذلك بيانياً على الوجه التالى :

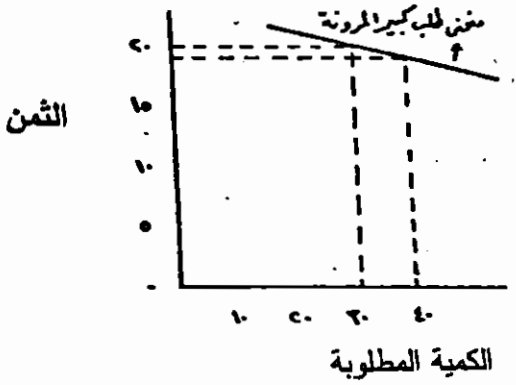

شكل رقم (١٠)

ويدل الشكل السابق على منحنى طلب كبير المرونة ؛ ففى حالة إنخفاض الثمن من ٢٠ إلى ١٨ – أى بنسبة ١٠٪ – تمددت الكمية المطلوبة من ٣٠ إلى ٣٩ وحدة – أى بنسبة ٣٠٪ وهى تزيد على نسبة التغير فى السعر .

٥- طلب تام المرونة :

فى هذه الحالة يؤدى تغير ضئيل جداً (لا يذكر) فى السعر ، إلى تغير كبير جداً فى الكمية المطلوبة . ويطلق على هذه الحالة المرونة اللانهائية.

فإذا إنخفض الثمن إنخفاضاً ضئيلاً جداً بحيث لا يذكر (أى بحيث يظل ثابتاً عند ١٠ مثلاً) . فإن الكمية المطلوبة تمدد من ٢٠ إلى ٤٠ وحدة مثلاً.

وعندئذ تكون مرونة الطلب :

$$= \frac{٤٠-٢٠}{٢٠} \div \frac{١٠-١٠}{١٠}$$

= ١ ÷ صفر = مالا نهاية .

ويمكن توضيح هذه الحالة بالشكل التالى :

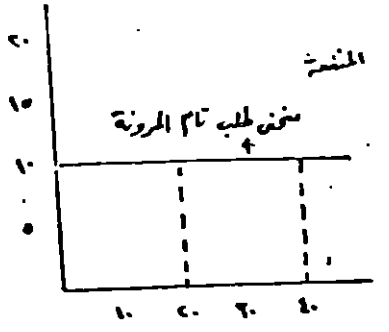

الكمية المطلوبة

شكل رقم (١١)

ويدل الشكل السابق على منحنى طلب تام المرونة (لا نهائى المرونة) . ويلاحظ أن منحنى الطلب يمثله خط موازى للمحور الأفقى ، إذ أن أى إنخفاض ضئيل جداً فى الثمن (لا يذكر ومن ثم لا يظهر فى الرسم البيانى) يؤدى إلى تمدد الطلب من ٢٠ إلى ٤٠ وحدة.

قياس مرونة الطلب السعرية بدلالة إنفاق المستهلكين :

توجد طريقة أخرى لقياس مرونة الطلب السعرية . وذلك عن طريق معرفة أثر التغير فى ثمن السلعة (أو الخدمة) على مجموع إنفاق المستهلكين عليها ، إذ أن تغير ثمن سلعة معينة يؤدى إلى زيادة أو ثبات أو نقص مجموع إنفاق المستهلكين على هذه السلعة .

فإذا كانت مرونة الطلب تساوى الواحد الصحيح (أى أن الطلب متكافىء المرونة) ، فإن جملة إنفاق المستهلكين على السلعة لا يتغير بتغير سعرها .

وإذا كانت مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح (أى أن الطلب كبير المرونة) فإن جملة إنفاق المستهلكين على السلعة يزيد بإنخفاض سعرها ويقل بإرتفاعه .

أما إذا كانت مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيح (أى أن الطلب قليل المرونة) فإن جملة إنفاق المستهلكين على السلعة يقل بإنخفاض سعرها ويزيد بإرتفاعه .

ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالى :

جدول رقم (٦)

يبين العلاقة بين سعر السلعة وإنفاق المستهلكين عليها

سعر الوحدة	الكميات المطلوبة	مجموع إنفاق المستهلكين
١٦	٤٠	٦٤٠
١٥	٤٦	٦٩٠
١٤	٥٢	٧٢٨
١٣	٥٦	٧٢٨
١٢	٥٩	٧٠٨
١١	٦٠	٦٦٠

ومن الجدول السابق يمكننا إيجاد مرونة الطلب على النحو التالى:

⇦ مرونة الطلب عند السعر ١٦ :

$$= \frac{٦}{٤٠} \times \frac{١٦}{١} = ٦,٤ .$$

أى أن الطلب كبير المرونة (أكبر من الواحد الصحيح) ، ويتضح ذلك أيضاً من زيادة إنفاق المستهلكين نتيجة لإنخفاض السعر ، إذ زاد من ٦٤٠ إلى ٦٩٠ .

$$\text{مرونة الطلب عند السعر} = \frac{٤}{٥٢} \times \frac{١٤}{١} = ١ \text{تقريبا} .$$

أى أن الطلب متكافىء المرونة (يعادل الواحد الصحيح تقريباً) ويتضح ذلك أيضاً من ثبات إنفاق المستهلكين رغم إنخفاض السعر ، إذ بلغ إنفاق المستهلكين ٧٢٨ عندما كان السعر ١٤ وظل عند هذا المستوى – أى ٧٢٨ – رغم إنخفاض السعر إلى ١٣ .

مرونة الطلب عند السعر ١٢ : $= \frac{١}{١} \div \frac{١٢}{٥٩} = ٠,٢$.

أى أن الطلب قليل المرونة (أقل من واحد) ويتضح ذلك أيضاً من نقص إنفاق المستهلكين – من ٧٢٨ إلى ٦٦٠ – نتيجة لإنخفاض السعر من ١٢ إلى ١١ .

ويتضح من النتائج السابقة أن مرونة الطلب تختلف بإختلاف السعر ومن ثم فإنها تختلف من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب

قياس مرونة الطلب هندسياً :

كما أمكننا تقدير مرونة الطلب عددياً من جدول الطلب ، كذلك يمكننا تقدير مرونة الطلب بيانياً . ويتضح ذلك من الشكل التالى :

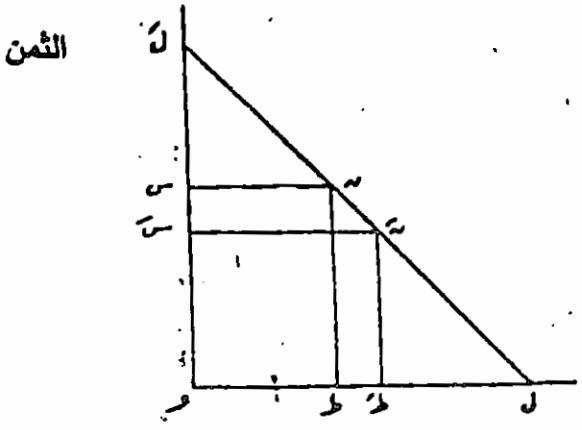

شكل رقم (١٢)

فى الشكل قمنا بتمثيل منحنى الطلب بالمستقيم "ل لَ" ، ونفترض أن "ن نَ" تمثل جزءاً صغيراً من منحنى الطلب ، وأن هذا الجزء من الصغر بحيث يمكننا أن نعتبر ن نَ خطاً مستقيماً حتى وإن كان جزءاً من منحنى .

من الشكل يتضح أن إنخفاض السعر من "وس" إلى "وسَ" يؤدى إلى تمدد الطلب من "وط" إلى "وطَ" .

بما ان مرونة الطلب تساوى التغير النسبى فىالطلب مقسوماً على التغير النسبى فى السعر .

إذن مرونة الطلب :

العوامل التى تؤثر فى مرونة الطلب :

تتوقف مرونة الطلب على العوامل التالية :

١- إمكان الإستعاضة عن السلعة بأخرى : وعلى ذلك فإذا إرتفع ثمن السلعة لأدى ذلك إلى نقص كبير فى الكميات المستهلكة منها نتيجة للإستعاضة عنها ببعض السلع الأخرى . أما إذا إنخفض ثمن السلعة أدى ذلك إلى زيادة كبيرة فى الكميات المستهلكة منها نتيجة لإحلالها محل بعض السلع الأخرى .

٢- ضرورة السلعة : فالطلب على السلع الضرورية يكون عادة قليل المرونة فإرتفاع ثمن الخبز مثلاً لا يؤدى إلى إنخفاض كبير فى الكمية المستهلكة منه . وتختلف مرونة الطلب على السلعة الواحدة بإختلاف ثمنها فتقل كلما إنخفض الثمن وتزداد كلما إرتفع الثمن . ومن ثم فلا يمكننا القول بأن مرونة الطلب بوجه عام قليلة فى حالة

السلع الضرورية إذ أن هذه المرونة تختلف من ثمن لآخر كما سبق أن ذكرنا . هذا فضلاً عن أن إعتبار السلعة ضرورية أم كمالية يختلف هو الآخر من شخص لآخر ، كما يختلف بمضى الوقت نتيجة للتغيرات التى تطرأ على أنماط الإستهلاك .

٣- صغر ثمن السلعة : وفى هذه الحالة لا يؤدى إرتفاع ثمن السلعة إلى إضطراب ميزانية المستهلك نظراً لأن نسبة ما ينفقه المستهلك عليها من دخله قليله ، ومن ثم فإن إرتفاع ثمن السلعة لا يؤدى إلى نقص كبير فى الكمية المستهلكة منها أى أن الطلب عليها غير مرن ، ومن الامثلة على ذلك الملح والكبريت .

٤- دخل المستهلك : إذا كان دخل المستهلك كبيراً فإن طلبه على مختلف السلع والخدمات يكون قليل التأثير بالتغيرات التى تطرأ على أثمانها ، أى قليل المرونة . أما إذا كان دخل المستهلك محدوداً فإن طلبه يتأثر بدرجة ملحوظة نتيجة لتغير ضئيل فى أثمان السلع والخدمات ،أى يكون الطلب كبير المرونة.

الباب الثانى

نظريـــة الإنتـــاج

الباب الثانى

نظرية الإنتاج

ذكرنا ان النظام الإقتصادى الحر يتميز بحرية الإنتاج ويتمثل ذلك فى حرية المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال فى إستثمار رؤوس أموالهم بالطريقة التى تحقق لهم أقصى ربح ممكن .

وعلى ذلك فإن أهم ما يميز المشروعات الإنتاجية فى ظل النظام الإقتصادى الحر ، هو ملكية هذه المشروعات ملكية خاصة بواسطة أصحاب رؤوس الأموال من جهة ، وسعى المنظمين إلى تحقيق أعلى معدل ممكن من الأرباح من جهة أخرى . ويقوم المنظم بتجميع عناصر الإنتاج وتحقيق التضافر بينها بالطريقة التى تمكنه من تحقيق هذا الهدف . لذلك سنخصص الفصل الأول من هذا الباب لدراسة عناصر الإنتاج كما سنخصص الفصل الثانى لدراسة تضافر عناصر الإنتاج أى التأليف بينها .

وحرى بنا قبل الخوض فى هذا الموضوع أن نتناول فى لمحة سريعة معنى الإنتاج .

معنى الإنتاج وطبيعته :

إختلف معنى الإنتاج بإختلاف العصور ، فقد كان الفيزيوقراطيون أو الطبيعيون - كما سبق أن ذكرنا - يعتبرون أن الإنتاج هو خلق المادة ، ولذلك فقد إعتبروا أن الأرض هى عنصر الإنتاج الوحيد وأن الزراعة هى فقط العمل المنتج فهى تعطى ناتجاً صافياً يزيد على ما

يبذر فى الأرض وما يستهلك إبان العملية الزراعية . وتبعاً لوجهة النظر هذه تعتبر طبقات الصناع والتجار من الطبقات غير المنتجة .

ولقد إنتقد "آدم سميث" آراء الفيزيوقراطيين ، وخاصة فيما يتعلق بإعتبارهم أن الزراعة هى المصدر الوحيد للإنتاج ، فذكر أن الزراعة لا تخلق مادة جديدة وإنما تقوم بتحويل البذور إلى مواد وثمار ، ومن ثم فالصناعة من الأعمال المنتجة شأنها فى ذلك شأن الزراعة ، إلا أن "آدم سميث" قد قصر العمل المنتج على الإنتاج المادى فقط ، وطبقاً لهذا الرأى تعتبر الخدمات غير منتجة . كما انه اعتبر إنتاجية الزراعة أكثر من إنتاجية الصناعة ، وقد أرجع ذلك إلى أن القوى الطبيعية تتضافر مع أعمال الإنسان فى الإنتاج الزراعى فقط . ويتضح خطأ هذا الرأى إذا ما تطلعنا إلى الإنتاج الصناعى الحديث حيث تتضافر أيضاً القوى الطبيعية والبشرية بشكل لا يقبل الجدل .

وبعد سنوات قليلة قام " ساى " بإعطاء معنى أوسع وأشمل للإنتاج فعرفه بأنه كل عمل نافع يؤدى إلى إشباع حاجات الأفراد بطريق مباشر أو غير مباشر .

وإذا علمنا أن الهدف من العمليات الإنتاجية هو إشباع حاجات الأفراد وأن الموارد الطبيعية لا تصلح لإشباع كل هذه الحاجات دون أن يتناولها الإنسان بالتغيير والتعديل ، لأتضح لنا أن الإنتاج لا يعنى إطلاقاً خلق المادة – إذ أن خلق المادة أمر مستحيل – وإنما يعنى خلق المنفعة وزيادتها .فتمييز الصفات الطبيعية الموجودة فى الموارد وجعلها قادرة على إشباع الحاجات يعتبر إنتاجاً ، إذ أن تغيير شكل المادة يجعلها صالحة لإشباع الحاجة وبالتالى يخلق منفعتها أو يزيدها ، وهو ما سبق أن اطلقنا عليه إسم المنفعة الشكلية .

وإذا كان تغيير شكل المادة يعد من قبيل الإنتاج ، فإن نقل السلعة من مكان يقل فيه الطلب عليها إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها هو أيضاً من قبيل الإنتاج طالما أدى إلى خلق المنفعة وزيادتها ، وقد سبق أن اطلقنا على المنفعة فى هذا المعنى المنفعة المكانية . كما أن تخزين السلعة كذلك يعد عملاً منتجاً ، إذ يخلق أو يزيد منفعة السلعة عن طريق (نقلها) من وقت تقل فيه نفعتها أو تنعدم ، إلى وقت آخر تشتد فيه الحاجة إليها وبالتالى تزداد منفعتها (الزمنية) . كذلك فإن عمل الوسطاء كالسماسرة والتجار هو الآخر عمل منتج . كما تعتبر الخدمات الشخصية أيضاً من الأعمال المنتجة مثل خدمات الطب والقضاء والتعليم .

خلاصة القول فإنه يمكن تعريف الإنتاج – وفقاً للدراسات الإقتصادية الحديثة – بأنه " زيادة المتاح من السلع والخدمات النافعة ؛ أى التى يؤدى إستخدامها إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع " .

الفصل الأول

عناصر الإنتاج

عناصر الإنتاج هى لاتـأتى تساهم وتشترك فى العملية الإنتاجية ويقسمها الإقتصاديون عادة إلى الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم . وقديماً كانت الموارد الطبيعية والعمل هما عنصرى الإنتاج فقط ، ولكن نظراً لتطور المجتمع وإرتقائه إستخدم الإنسان رأس المال ثم ظهرت الحاجة إلى المنظم كعنصر من عناصر الإنتاج .

المبحث الأول

الموارد الطبيعية

وتشمل الموارد الطبيعية الأراضى الزراعية وأراضى البناء والثروات المعدنية الموجودة بالمناجم والكامنة فى باطن الأرض ، كما تشمل أيضاً مصائد الاسماك والغابات ومصادر القوى الطبيعية كالماء والهواء .

ويراعى أن جدب الطبيعة وشحها كثيراً ما كان دافعاً على زيادة وتقدم النشاط الإقتصادى ، كما قد يدعو كرم الطبيعة وسخائها إلى التخلف نتيجة لقناعة الأفراد وخمولهم . وأصدق مثل على دولة من النوع الأول إنجلترا ، فلقد كان جدب الطبيعة عاملاً هاماً فى نهضتها الناعية وتقدمها العلمى كما كان سبباً رئيسياً فى نشاط أبنائها الملحوظ فى النواحى التجارية والمالية . اما غالبية دول افريقيا فقد

كان لوفرة أراضيها الزراعية أثر ملحوظ فى قناعة أبنائها وإكتفائهم بالحد الأدنى من الضروريات القصوى وتخلف هذه الدول إقتصادياً .

لما كانت الأرض من الموارد الطبيعية ، لذا يستخدم الكثير من الإقتصاديين كلمة الأرض للدلالة على هذا العنصر ، إلا أننا سنلجأ أحياناً إلى الحديث عن الموارد الطبيعية مستخدمين كلمة الأرض بوصفها أهم الموارد الطبيعية بوجه عام .

ولقد إعتبر الإقتصاديون الأولون أن الموارد الطبيعية تختلف إختلافاً جوهرياً عن عناصر الإنتاج الاخرى ؛ فهى أولاً هبة من الطبيعة ، فليس لمجهودات الإنسان دخل فى إنتاجها . كما أنها كذلك محدودة فى كميتها ولا يمكن زيادتها ول فى الاجل الطويل . وأخيراً فإن الأرض والأنشطة التى تعتمد عليها ، يخضع إنتاجها لقانون تناقص الغلة .

إلا أنه من الصعب الإعتماد كلية على الراى القائل بأن الموارد الطبيعية هبة من الطبيعة لا دخل للإنسان فى إنتاجها ، فالأراضى الزراعية مثلاً يرجع جانب من قيمتها إلى مجهودات الإنسان التى بذلت فى إصلاحها والتحسينات التى أدخلت عليها نتيجة لتسميدها وإتباع نظم الرى والصرف (١) .

والمعادن كذلك تعتبر من الموارد الطبيعية طالما ظلت كامنة فى باطن الارض إلا أنها ستظل عديمة المنفعة طالما بقيت كذلك . وعلى ذلك فالجهد الإنسانى دخل فى إستخراجها حتى يمكن إستخدامها فى العملية الإنتاجية أما القول بأن كمية الأرض محدودة فمردود عليه إذ

---

(١) Jean Marchal : Cours d'economie politique , Paris ١٩٥٠ P.٤٠٠

أنه من الممكن زيادة الأراضى الزراعية كما يمكن أيضاً زيادة المساحة المحصولية نتيجة التقدم العلمى وإستنباط وسائل جديدة فى الزراعة .

كذلك سترى عند دراستنا لقانون تناقص الغلة أنه ينطبق على كل من الصناعة والزراعة فى ظروف مختلفة .

وعلى الرغم من ذلك فقد درج الإقتصاديون على التفرقة بين الأرض من ناحية وبقية عناصر الإنتاج - وخاصة رأس المال - من ناحية أخرى .

أما عن خصائص الأرض الإقتصادية التى تجعلها صالحة لأداء وظيفتها الإنتاجية والتى تجعل لها قيمة إقتصادية . فأول هذه الخصائص هو إمتدادها بحيث يتمكن الإنسان من الإستفادة منها فى العملية الإنتاجية . كما أن خصوبة الأرض وقدرتها على إنتاج المحاصيل الزراعية يعد من أهم الخصائص الإقتصادية للأرض فقد يكون التفاوت فى خصوبتها من أسباب إختلاف قيمتها .

ومن الخصائص الإقتصادية للأرض أيضاً محتوياتها المعدنية . وما إرتفاع قيمة الأراضى الصحراوية التى إكتشفت فيها زيت البترول إلا نتيجة لما يستخرج منها من هذا الخام . كما أن وجود مصدر من مصادر القوى فى الأرض يعد كافياً لزيادة قيمتها الإقتصادية .

واخيراً قد تكتسب الأرض قيمتها الإقتصادية من موقعها . فليس من قبيل المصادفة أن ترتفع قيمة الأراضى التى تقع قريبة من مراكز المواصلات أو قرب الاحياء التجارية .

وأما عن القوة الإنتاجية للأرض الزراعية فتتوقف على خصوبتها من جهة وطريقة إستغلالها من جهة اخرى ، كإتباع الدورات الزراعية الممتدة حيث تتوافر الأرض ويندر العمل نسبياً وتتبع طريقة الزراعة الكثيفة حيث تندر الأرض ويتوافر العمل نسبياً .

المبحث الثانى

العمل

يشمل العمل فى معناه الإقتصادى جميع المجهودات اليدوية أو العقلية التى يقوم بها الإنسان لخلق المنافع أو زيادتها . وعلى ذلك يشمل العمل فى هذا المعنى أعمال المزارعين والصناع والاطباء والاخصائيين وغيرهم .

ويطلق على الخدمات التى يستطيع العمال تقديمها عرض العمل ، ويتوقف عرض العمل على عدد ساعات العمل التى يقوم بها كل عامل .

وعلى ذلك تتضمن دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج موضوع السكان سواء من ناحية الكم أو من ناحية النوع واثر ذلك فى حجم الإنتاج القومى . لذا سنبحث أولاً السكان من ناحية الحجم وثانية من ناحية النوع ،أى من ناحية الصفات التى تؤثر على الكفاية الإنتاجية .

(أ) العلاقة بين حجم السكان وموارد الثروة :

إختلفت آراء الإقتصاديين عن مشكلة السكان بإختلاف الزمن . ففى بعض الأحيان وخاصة فى أوقات الحروب كانت الزيادة فى عدد السكان أمراً مرغوباً فيه . وفى أحيان أخرى كانت بعض الدول تشكو من زيادة عددسكانها فاعتبرت مشكلة تتطلب الحل . وسنناقش فى عجالة سريعة أهم الافكار التى تنادى بخطورة زيادة عدد السكان وتلك التى ترى عكس ذلك ثم نناقش الموضوع من وجهة النظر الحديثة .

كان توماس مالتس - كما سبق أن رأينا - هو أول من ناقش موضوع السكان بطرقة علمية فى عام ١٧٩٨ . فقد حاول تفسير معدل زيادة السكان بمتوالية هندسية ، وزيادة موارد المعيشة بمتوالية عددية . الأمر الذى يتطلب فى رأيه ضرورة اللجوء إلى الموانع الإيجابية . وعلى الرغم من عدم صحة النتائج التى توصل إليها مالتس ، إلا أنه قد لفت النظر إلى بعض المشكلات مثل مشكلة البطالة .

وعلى النقيض من آراء مالتس ذكر الإقتصادى الأمريكى " كارى" أن موارد المعيشة أكثر من السكان ، وأن زيادة الإنتاج وإرتفاع مستوى المعيشة يتمشى مع الزيادة فى عدد السكان ، بل تجاوز ذلك إلى القول بأن طبيعة التطور تدعو إلى توزيع الإنتاج القومى توزيعاً أفضل بحيث يزداد نصيب العمل من الإنتاج كلما إزدادت سيطرة الإنتاج كلما إزدادت سيطرة الإنسان على الطبيعة .

ولقد كانت آراء كل من الكاتبين وليدة الظروف التى كتب فيها نظريته فلقد كتب مالتس نظريته فى أواخر القرن الثامن عشر حيث

كانت الزيادة فة عدد سكان إنجلترا مرتفعة ، وحيث كان مستوى المعيشة فى إنجلترا منخفضاً وخاصة بين طبقات العمال . أما كارى فقد كتب نظريته فى أوائل القرن التاسع عشر حيث تميزت أمريكا بمواردها الفنية بالنسبة لعدد سكانها .

وعلى ذلك فمن الخطأ أن تأخذ بأحد الرأيين السابقين ، إذ من الجائز أن تنطبق إحدى النظريتين فى ظروف خاصة وتنطبق الأخرى فى ظروف مغايرة .

وإلى جانب النظريتين السابقتين توجد نظرية حديثة للسكان ، وتسمى بنظرية الحجم الأمثل للسكان . وتهتم هذه النظرية بالعلاقة بين حجم السكان من جهة ومقدرة المجتمع الإنتاجية من جهة اخرى وليس بعدد السكان فى حد ذاته ، اى أنها تهتم بأكبر إشباع ممكن لحاجات الفرد .

ويصل الإنتاج إلى أكبر حد ممكن عندما يتحقق التناسب بين عدد السكان وبقية عناصر الإنتاج . ويسمى عدد السكان الذى يتناسب مع موارد المجتمع الإنتاجية بالحجم الأمثل للسكان Optimai size population وهو كذلك عدد السكان الذى يجعل الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط يصل إلى أعلى قدر ممكن . أما إذا قل عدد السكان الذى يجعل الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط يصل إلى أعلى قدر ممكن . أما إذا قل عدد السكان عن هذا الحد فتكون قدرة المجتمع على إستغلال موارده الإنتاجية كالأراضى والثروات المعدنية محدودة ، كما أنه يتعذر على المجتمع إتباع نظام التخصص وتقسيم العمل على نطاق ملموس لقلة إحتمال وجود الكفايات اللازمة من جهة ولعدم وجود عدد كاف من المستهلكين من جهة اخرى . ومن

المرغوب فيه زيادة عدد السكان فى مثل هذه المجتمعات حتى يمكن تلافى هذه الأضرار ، ويطلق على هذه الحالة – أى حالة نقص عدد السكان عن الحجم الامثل – حالة قلة السكان .

أما زيادة عدد السكان عن الحجم الامثل فإن كانت ستؤدى إلى زيادة فى حجم الإنتاج القومى إلا أن نسبة الزيادة فى الإنتاج ستكون اقل من نسبة الزيادة فى عدد السكان . وعلى ذلك فينخفض دخل الفرد الحقيقى فى المتوسط وتظهر هذه المشكلة عادة فى المجتمعات التى تندر فيها الأراضى الصالحة للزراعة نسبياً ، كما تقل فيها بقية عناصر الإنتاج . وتسمى حالة الزيادة فى عدد السكان عن الحجم الأمثل بحالة كثافة السكان .

وإذا كنا عرفنا الحجم الأمثل للسكان بأنه الحجم الذى يجعل الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط يصل إلى اعلى قدر ممكن أى ذلك الحجم الذى يحقق أقصى إنتاج ممكن عن كل فرد ، إلا أن تحديد الحجم الامثل للسكان أمر محفوف بالصعاب .

فمن الصعوبة بمكان قياس حجم الإنتاج بدقة من سنة لأخرى وبالتالى إمكان مقارنة الدخل الحقيقى للفرد من وقت لآخر وترجع اسباب هذه الصعوبة إلى تعدد منتجات الدولة وإختلاف السلع التى تدخل فى تكوين الدخل القومى من جهة وتغير أذواق المستهلكين بتغير الأوقات من جهة أخرى . كما أن إتخاذ قيم السلع والخدمات أساساً لهذه المقارنة قد يكون مضللاً فى كثير من الاحيان نظراً لإختلاف الأثمان من سنة لأخرى (أو بمعنى آخر إختلاف قيمة النقود) إلا أنه من الممكن فى الحالة الأخيرة أن نتخلص من تقلبات الأسعار

عن طريق إتخاذ أسعار إحدى السنوات كسنة قياسية تنسب إليها أسعار السنوات المقارنة .

ومن الصعوبات التى تعترض فكرة الحجم الامثل للسكان وإمكان تطبيقها عملياً ، هو أن تحديد الحجم الامثل للسكان يتطلب ثبات العوامل التى تؤثر فى حجم الإنتاج القومى . إذ يحدد على اساس وجود كمية محدودة من الموارد الطبيعية ورأس المال وعدم تغير المستوى الفنى فى طرق الإنتاج وثبات فرص التجارة الخارجية والإستثمارات الدولية .

قد تلجأ إحدى الدول إلى الأقلال من عدد سكانها فى الأجل الطويل عن طريق تشجيع حركة الخارج مثلاً أو تحريم الزواج فى سن مبكرة أو زيادة الاعباء الضريبية بزيادة عدد الابناء ، ومع ذلك يصبح عدد السكان فى المستقبل اقل من الحجم الأمثل نظرا لإزدياد رووس الأموال وزيادة التقدم الفنى فى الإنتاج ونمو التجارة الخاجية وإزدياد حركة الإستثمارات الدولية .

لابد أيضاً من مراعاة توزيع السكان على فئات الأعمار المختلفة عند تقدير الحجم الأمثل للسكان . فليس من المعقول مثلاً أن تجرى مقارنة بين عدد من السكان ترتفع فيه نسبة الأيدى العاملة ، إذ أن مجتمعاً كالأخير سيكون بالضرورة أقدر على الإنتاج من المجتمع الأول رغم تساوى عدد السكان فى الحالتين .

ويرى بعض الإقتصاديين أن فكرة الحجم الأمثل للسكان قد اعطيت من الأهمية أكثر مما يجب ، وأنه لا يمكن الإستناد إليها فى إتباع سياسة سكانية عملية . إلا أننا نرى أنه من المستحسن عدم إستبعاد

هذه الفكرة نهائياً ومحاولة معالجة مشاكل السكان - وخاصة فى الحالات التى تتضح فيها زيادة عدد السكان أو نقص عددهم - حتى يتناسب حجمهم مع الموارد الإنتاجية دون تحديد رقم تصفى نعتبره بمثابة أنسب عدد السكان ، إذ أن ذلك لا يخلو من الخطأ البين كما سبق أن ذكرنا .

وقد يكون من الأجدى أن نذكر بعض الوسائل التى ينادى بها البعض للإقلال من عدد السكان . وأول هذه الوسائل الهجرة إلى البلدان الأخرى وخاصة التى ترتبط مع الدولة برباط اللغة والعادات ، إلا أن هذه الوسيلة تواجه الكثير من الإعتراضات ، إذ لكى تكون الهجرة ذات أثر فعال يجب أن تكون على نطاق واسع جداً وهذا يتطلب أموالاً طائلة ، كما يجب أن يتوافر الإستعداد لدى المهاجرين من جهة والدولة المهاجر إليها من جهة أخرى لتقبل فكرة الهجرة .

وثمة وسيلة أخرى للإقلال من عدد السكان هى تنظيم النسل عن طريق الدعاية أو فرضه بواسطة التشريع ، ولكن يراعى أن الذين يستجيبون لفكرة تحديد النسل هم فئة المتعلمين الامر الذى يترتب عليه حرمان المجتمع من أفراد يرثون الصفات الممتازة لآبائهم بينما تزيد من لا تتوافر لهم هذه الصفات . كما أن تحديد النسل بواسطة التشريع أمر غير محقق النتائج ولا يجب أن يكون ذلك على حساب مشاكل أخرى لا تقل عنها فى الاهمية .

ومن الأمور التى تؤدى إلى الإقلال من عدد السكان بطريق غير مباشر رفع نسبة التعليم ، إذ أن المتعلمين كما ذكرنا يستجيبون لفكرة تحديد النسل وتعميم نظم الضمان الإجتماعى والمحافظة على الأمن وخاصة فى الريف إذ أن الكثير من أهل الريف يلجأ إلى زيادة عدد

أبنائه لضمان قوته فى شيخوخته أو ليحافظ على سلامته فى كثير من الأحيان .

إلى غير ذلك من الوسائل التى يتعذر الإعتماد على إحداها فى الإقلال من عدد السكان إلا أنها مجتمعة قد تساهم فى حل هذه المشكلة ، هذا إلى جانب ضرورة تنمية الموارد الإنتاجية فى الدولة عن طريق التوسع الزراعى والتصنيع حتى يمكن تحقيق التناسب بين عدد السكان من جهة والموارد الإنتاجية من جهة أخرى .

أما عن الدول التى تعانى نقصاً فى عدد سكانها فقد تلجأ إلى زيادة عدد السكان عن طريق الدعاية ، لحث الأفراد على إكثار النسل أو عن طريق تشجيع الهجرة إلى الداخل ومنع الإعانات الإجتماعية للأسر الكبيرة وتخفيف أعباء الضريبة كلما زاد عدد الأبناء .

(ب) نوع السكان وكفايتهم فى الإنتاج :

يقصد بنوع السكان من الناحية الإقتصادية الصفات التى تتوافر لديهم والتى تؤثر فى كفايتهم الإنتاجية ويمكننا أن نلخص أهم العوامل التى تؤثر فى نوع السكان وبالتالى فى كفايتهم الإنتاجية فيما يلى :

✪ ١- المستوى الإجتماعى والإقتصادى للعمال :

فقدرة العامل على الإنتاج تتأثر بحالته الصحية التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً ببيئة العامل وتربيته والخدمات الصحية التى تقدمها له الحكومة والهيئات .

كذلك تتأثر إنتاجية العامل بدرجة تعليمه ومدى إستعداده للقيام بعمله فجهل العامل يحد من إلمامه بالوسائل الحديثة فى الإنتاج مما يؤدى إلى نقص إنتاجه.

كذلك فإن سوء الظروف السكنية للعمال يؤثر فى حالتهم الصحية وبالتالى فى مقدرتهم الإنتاجية . ومن الطبيعى أن تؤدى الخدمات العلاجية المجانية عن طريق إنشاء الوحدات الطبية والتعليم المجانى وإنشاء الوحدات السكنية الصحية للعمال وتوفير الوجبات الغذائية لهم ، إلى رفع مستوى معيشتهم مما يترتب عليه إرتفاع بنسبة أكبر فى كفايتهم الإنتاجية وبالتالى إرتفاع الكفاية الإنتاجية للصناعة .

✪ ٢- العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال :

تتأثر إنتاجية العامل بروحه المعنوية وهذه ترتبط بظرفه البيئية والمعيشية كما ترتبط بالتشريعات العمالية التى تسنها الدولة - وهى مجموعة اللوائح والقوانين والأنظمة والعرف السائد فى المنشأة والعلاقات الإنسانية السائدة بين العمال وأرباب الأعمال والتى يجب أن تسمو بعلاقات العمل عن علاقة الآلية.

وعلى ذلك فسن التشريعات العمالية الملائمة ، ووضع اللوائح والقوانين والنظم التى تتناسب حالة العمل ، وتهيئة جو العلاقات الإنسانية بين العمال وأصحاب الأعمال ، يقوى فيهم روحهم المعنوية ويؤدى إلى تقدم الإنتاج كماً ونوعاً .

وتتولى إدارة العلاقات الصناعية فى كثير من المشروعات الحديثة تحديد وتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال . كما تتولى هذه

الإدارة تقديم المقترحات اللازمة لتحقيق التعاون المثمر بين الإدارة والقوة العاملة والسياسات التى يمكن إتباعها لتحقيق هذا الغرض .

✪ ٣- التكيف المهنى :

تتأثر الكفاية الإنتاجية للعامل بمدى تحقيق التكيف المهنى ، ويتحقق التكيف المهنى بمزوالة العامل للعمل الذى يلائمه وتهيئة العمل نفسه بحيث يلائم العامل .

لذلك تتدخل الحكومات والهيئات والمؤسسات فى توجيه العمال إلى المهنة اللازمة حتى تتوفر لهم الصحة النفسية وتحصل منهم على أكبر قدر من الإنتاج . وهكذا نتبين أن الإختيار والتوجيه المهنى هما وسيلتا تحقيق التكيف بين العامل ومهنته إذ أن الكثير من الاعمال تتطلب قدرات خاصة يجب التعرف عليها قبل أن نعهد إلى العامل بعمل معين .

ولا يقتصر الأمر عند حد مزاولة العامل للعمل الذى يلائمه والذى تؤهله له قدراته الخاصة ، بل يتعدى ذلك إلى ضرورة تهيئة العمل نفسه بحيث يلائم العامل وذلك بتهيئة ظروف العمل الملائمة للحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل جهد ممكن يبذله العمال .

ولتحقيق تهيئة العمل بحيث يلائم العامل يجب مراعاة ما يلى :

١- تهيئة افضل الظروف الطبيعية للعمل الصناعى من إضاءة وتهوية ودرجة حرارة وبذلك نتمكن من القضاء على عوامل الإجهاد والملل التى تؤدى بالتالى إلى نقص الإنتاج .

٢- تحليل الحركات التى يؤديها العامل وتبسيطها للإقتصاد فى المجهود ، والعمل على تحسين الوسائل الآلية الحديثة حتى تسهل إدارتها .

٣- القضاء على العوامل التى تؤدى إلى الحوادث حتى يتجنب العمال الأخطار التى يحتمل تعرضهم لها .

مما سبق نرى أن تحقيق التكيف المهنى يؤدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل .

✪ ٤- التعليم الفنى والتدريب المهنى .

كان للتعليم الفنى والتدريب المهنى شان كبير فى ظل نظام الطوائف إذ كان رب العمل يتولى بنفسه الإشراف على تعليم عماله وتدريبهم على فنون حرفته .

وبإنتشار الصناعات الكبيرة فى الوقت الحاضر ، وما ترتب عليه من تقسيم العمل وتحليل الحركات التى يؤديها العمال وتبسيطها ، أصبح إعداد العامل لا يتطلب وقتاً طويلاً . كم أن إعداده أصبح يتم فى المدارس الفنية مما جعل الصلة واهية بين العامل وصاحب العمل فى هذا الشأن .

إلا أنه يجب ألا يفهم من ذلك أن تعليم العمال وتدريبهم أصبح عديم الاهمية أو قليلها فى الوقت الحاضر . فتعليم العمال ضرورى وخاصة بالنسبة للعمال الجدد ، كما أن العمال القائمين فعلاً هم فى حاجة إلى التدريب من وقت لآخر ، حتى يمكنهم الإلمام بفنون الإنتاج الحديثة ووسائل تنظيم الأعمال ، وحتى يتفهموا الطرق السليمة

لتشغيل الآلات وإستخدام المادة الخام إستخداماً إقتصادية فتقل تكاليف الإنتاج ويرتفع مستواه .

✪ ٥- تنظيم العمل الفنى :

يقصد بتنظيم العمل الفنى الطريقة التى يتبعها العمال فى القيام بأعمالهم والقواعد التنظيمية التى يخضعون لها والتى تؤدى إلى إنجاز العمليات المختلفة بأقل مجهود وأسرع وقت .

ولقد إقترن إسم المهندس الامريكى فريدريك تايلور بتنظيم العمل الفنى نظراً للأبحاث القيمة التى قام بها فى هذا الصدد والنجاح الباهر الذى صاحب تطبيقها .

ولقد إقترح تايلور تحديد أوقات معينة لإنجاز كل جزء من أجزاء العملية الإنتاجية ، وإستبعاد الحركات غير الضرورية ، حتى يمكن القضاء على ما يضيعه العامل من مجهود دون مبرر . كما إقترح كذلك مد العمال بأنسب الادوات والمعدات لكل عمل ، ووضعها بطريقة علمية منظمة حتى تكون فى متناول اليد عند طلبها ، وهذا من شأنه القضاء على ما يضيعه العامل من وقت فى البحث عن هذه الادوات . كما إهتم تايلور كذلك بتنظيم أوقات العمل فأوضح بأن زيادة عدد ساعات العمل ليس من الضرورى أن يترتب عليه زيادة فى الإنتاج بل الأفضل منح العمال فترات للراحة خلال أوقات العمل تمكنهم من إستعادة نشاطهم فتؤدى إلى زيادة إنتاجهم .

✪ ٦- تقسيم العمل :

تقسيم العمل أو التخصص هو تركيز نشاط كل فرد ووقته لإجراء جزء واحد من العملية الإنتاجية يعهد إليه القيام بهذا الجزء بدلاً من قيامه بإنتاج السلعة كلها من مرحلة المادة الخام حتى تصبح سلعة كاملة الصنع . ويقوم تقسيم العمل على أساس تعاون الافراد مع بعضهم البعض . وقد مر تقسيم العمل بعدة اطوار ، إذ إتخذ شكلاً إجتماعياً فى المجتمعات البدائية . وبظهور نظام الطوائف والنقابات الحرفية ظهر نوع جديد من التخصص وهو تقسيم العمل الحرفى . وعلى أثر ظهور الثورة الصناعية وإنتشار المصانع الحديثة أخذ مبدا تقسيم العمل فى الإتساع ، وظهر ما يسمى بتقسيم العمل الفنى وبمقتضاه تقسم العملية الإنتاجية فى الصناعة إلى عدة أجزاء يتخصص كل عامل فى القيام بجزء واحد من أجزائها بدلاً من قيامه بها جميعاً . وتتباين الصناعات فى درجة تقسيم العمل ، فبينما تنقسم العملية الإنتاجية فى بعض الصناعات إلى عدد محدود ، نجدها تنقسم فى البعض الآخر إلى عدد كبير للغاية .

المبحث الثالث

رأس المال

إستعمل الفيزيوقراطيون كلمة رأس المال للدلالة على ما يقرض من النقود نظير فائدة ، ثم جمع آدم سميث وعرف راس المال بأنه كمية السلع التى يختزنها المجتمع لمواجهة حاجات العمال خلا فترة الإنتاج أو لتيسير العملية الإنتاجية .

ورأس المال فى المعنى الحديث هو عبارة عن جميع أنواع الثروات التى أنتجت فى الماضى لا لتستهلك مباشرة وإنما لتستخدم فى إنتاج ثروات أخرى وعلى ذلك فيشمل رأس المال فى المعنى السالف جميع الأدوات والمواد التى تستخدم فى الإنتاج كالآلات والمعدات ، كما يشمل أيضاً أية مادة مصنوعة أو نصف مصنوعة ومواد الوقود .

وللتمييز بين رأس المال وبقية عناصر الإنتاج نذكر أن رأس المال وليد الإنتاج فهو نتيجة تفاعل الأرض والعمل ، أما بقية عناصر الإنتاج فهى إما هبة من الطبيعة أو نتيجة للتكاثر كما فى حالة العمل .

ويميل بعض الإقتصاديون - كما سبق أن ذكرنا - إلى عدم التفرقة بين الموارد الطبيعية ورأس المال . فالأرض مثلاً يندر أن نجدها على حالتها الطبيعية إذ للإنسان أثر ملحوظ فى إصلاحها وإدخال التحسينات عليها . ورغم ذلك فقد جرى الإقتصاديون على التفرقة بين العنصرين - الموارد الطبيعية ورأس المال .

وقد إعتاد الإقتصاديون تقسيم رأس المال إلى فئات تضم كل منها مجموعة من العناصر التى تتجانس إلى حد كبير . وتختلف تقسيمات رأس المال بإختلاف الأساس الذى يبنى عنيه التقسيم .

ومن أهم هذه التقسيمات ما يلى :

١- رأس المال الثابت ورأس المال المتداول :

ويقصد برأس المال الثابت ما يمكن من إستخدامه مرات متعددة فى الإنتاج ، أى مالا تنتهى منفعته الإقتصادية بإستخدامه مرة واحدة ومن الأمثلة على ذلك الآلات والمبانى والأراضى .

أما رأس المال المتداول فيشمل كل ما تنتهى منفعته الإقتصادية بإستخدامه فى الإنتاج مرة واحدة أو مرات محدودة ، ومن الأمثلة على ذلك المواد الأولية والمواد النصف مصنوعة التى تستخدم فى الإنتاج .

ورأس المال الثابت يكون متخصصاً فى فرع معين فى فرع معين من فروع النشاط الإنتاجى . ولذا يتعذر تحويله من إستخداماته فى هذا الفرع إلى فرع آخر دون أن يعتريه نقص واحد فى قيمته ، على عكس رأس المال المتداول الذى يسهل تحويله من فرع إلى فرع آخر من فروع الإنتاج دون أن يترتب على ذلك نقص فى قيمته .

٢- رأس المال العينى ورأس المال القيمى :

من الممكن أيضاً تقسيم رأس المال إلى رأسمال عينى أو حقيقى ويشمل كل ما فى حوزة المجتمع من أصول ملموسة تساهم فى الإنتاج ، ورأسمال قيمى ، يمثل حقوقاً على رأس المال الحقيقى إذ يتمثل فى النقود والاسهم والسندات .

٣- رأس المال الخاص ورأس المال المقترض

كذلك يمكن تقسيم رأس المال إلى رأسمال خاص ورأسمال مقترض .

ورأس المال الخاص هو ما يمتلكه صاحب المنشأة ، ومثال ذلك السندات.

٤- رأس المال الإجتماعى ورأس المال الخاص :

ويتمثل رأس المال الإجتماعى فى الطرق والكبارى والسدود والسكك الحديدية وغيرها من المنشآت التى تكون محلاً للملكية العامة ويمتد اثرها إلى أفراد المجتمع . اما رأس المال الخاص فهو ما يمتلكه الأفراد من مصانع ومبانى ومعدات ، والتى تكون بطبيعتها محلاً للملكية الخاصة .

وبالإضافة إلى ما سبق فإنه يمكن تقسيم رأس المال إلى تقسيمات أخرى مختلفة كما إذا قسم إلى رأسمال صناعى وزراعى وتجارى . إلى غير ذلك من التقسيمات .

دور رأس المال فى الإنتاج

إهتدى الإنسان قديماً إلى إنتاج بعض السلع الوسيطة كالأوانى والسهام للإستعانة بها فى إنتاج ما يشبع حاجاته مباشرة . وكانت هذه السلع الوسيطة فى ذلك الحين تقوم بالوظيفة التى تؤديها الآلات والمعدات فى المصانع الكبيرة فى الوقت الحاضر ، إذ أن كلاً منها يعد رأس مال . ولا يخفى ما للدور الذى يقوم به رأس المال من أهمية بالغة فى الإنتاج كالمصانع والمبانى والجسور والخزانات وغيرها .

فإستخدام رأس المال يزيد عن الكفاية الإنتاجية للعمل ، إذ بواسطته يسهل للقيام بالعمليات الإنتاجية التى يصعب أو يتعذر على الإنسان القيام بها بمفرده دون إستخدام رووس الاموال ، وما من شك أن جهود الإنسان ستصبح غير مجدية إذا حاول إنتاج المنسوجات الرفيعة أو إستخراج المعادن من باطن الأرض دون أن يستخدم فى ذلك رأس المال .

تكوين رأس المال

يتكون رأس المال فى مجتمع ما بالإدخار الذى يعقبه إستثمار ولتوضيح ذلك نفترض أن صياداً يستعين بشباكه فى صيد الأسماك ، فلو أنه أدخر جانباً من دخله - أنقص إستهلاكه الحاضر - لأستطاع أن يخصص هذا الدخل المستقطع فى شراء مركب للصيد ، يتيح إنتاجاً أكثر من ذى قبل . والمزارع الذى يستخدم أداة بدائية فى حرث أرضه لا يمكنه شراء أحد الجرارات إلا إذا إدخر جزءاً من إنتاجه . ومن هذين المثالين يتضح أن وسيلة تكوين رأس المال هو الإدخار

الذى يوجه إلى الإستثمار . كما يتضح أن الدخار لا يكفى وحده لتكوين رأس المال ، بل لابد أن يوجه هذا الإدخار إلى الإستثمار .

ويراعى أن تكوين رأس المال فى مجتمع ما ضرورى للمحافظة على ما وصل إليه المجتمع من رقى وتقدم فى الميدان الإقتصادى . وفى هذا الصدد يكون لزاماً على الدولة أن تحافظ على رأسمالها الموجود فعلاً ، كما يلزم أن تعمل على زيادته . فليس كافياً أن يعمل المجتمع على إنتاج رأس المال فقط بل يجب أن يعمل كذلك على صيانة رؤوس الأموال الموجودة وإصلاحها وتجديدها . ولاشك أن عدم صيانة رأس المال معناه إهتلاك ثروة المجتمع المدخرة بما يترتب عليه إنخفاض مستوى معيشة أفراده .

ويحدث ذلك عادة فى حالة الحروب حيث توقف الدول المتحاربة عملية تكوين رؤوس الاموال من جهة وعدم صيانته من جهة اخرى . اللهم فيما يتعلق بفروع النشاط الإنتاجى التى تتصل بأغراض الحرب . وللنتيجة الحتمية لهذا الإجراء هو أن تعيش الدولة على إهتلاك رأسمالها وبالتالى إنخفاض مستوى معيشة الأفراد .

المبحث الرابع

المنظم

يختلف دور المنظم فى الإنتاج كل الإختلاف عن الدور الذى يقوم به العمال ، ليس فقط من حيث تخصيص كل وقته للتنظيم ، بل كذلك من حيث مسئوليته عن أعمال الغير ، وتنظيم عناصر الإنتاج ورسم طريقة تعاونها .

فالعامل لا يسأل إلا عن نتيجة عمله فقط كما أن المخاطر التى تواجهه تختلف كلية عن تلك التى يتحملها المنظم والتى ترجع إلى ما يسمى عدم التأكد uncertainty .

ومهما ثار حول طبيعة عمل المنظم من جدل ، فلا شك أن أهمية الدور الذى يقوم به تتضح بشكل جلى فى العصر الحاضر ، حيث إزداد نمو حجم المنشآت إزدياداً كبيراً ، مما يؤدى إلى ضرورة إعتبار المنظم عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج .

عمل المنظم

يتلخص عمل المنظم فى تجميع عناصر الإنتاج وتوجيهها ورسم طريقة تعاونها وتحمل كل ما قد يترتب على العملية الإنتاجية من مخاطر كما يحصل على ما يدره الإنتاج من أرباح . فعملية الإنتاج عادة تسبق عملية الإستهلاك بفترة معينة قد تطول أو تقصر تبعاً لنوع السلعة وطبيعة العملية الإنتاجية . اى أن الإنتاج لا يتم بعد

معرفة المنتجين لطلب المستهلكين وإنما يتم على اساس التنبؤ فيقدر ما يحتمل أن تكون عليه حالة الطلب عند عرض السلعة للبيع .

ومن الطبيعى أن يأخذ المنظم فى الإعتبار عند تقدير حجم الإنتاج حالة الطلب الحاضرة وما يحتمل أن يطرأ عليها من تغيير ، كما يجب ألا يتجاهل التغيير الذى يحتمل أن يطرأ على أذواق المستهلكين . فإذا حدث واخطأ المنظم فى عملية التنبؤ ، لنتج عن ذلك زيادة فى حجم الإنتاج عن حاجة السوق أو نقص كبير فى الكميات المنتجة . كما قد ينجم عن الخطأ فى التنبؤ أن تخالف السلعة أذواق المستهلكين . وفى حالة زيادة الإنتاج عن الكمية المطلوبة أو فى حالة إنصراف المستهلكين عن السلعة نتيجة لتغيير أذواقهم ، قد يصبح ثمن السلعة غير كاف لتغطية نفقات إنتاجها فيتحمل المنظم خسارة تتمثل فى الفرق بين ثمن بيعها ونفقات إنتاجها .

أما المنظم الناجح فهو الذى يتصف بالمقدرة على التنبؤ بأحوال العرض والطلب على السلعة المنتجة ، ومن ثم يستطيع تحقيق الربح .

وقد يمتلك المنظم جميع عناصر الإنتاج أو قد يمتلك بعضها كما قد لا يمتلك شيئاً منها ، وعندئذ يقوم بإستئجار ما ينقصه من هذه العناصر .

تتعلق القرارت التى يتخذها المنظم بالمسائل التالية :

(أ) نوع الصناعة التى يدخلها :

فبعد أن يقرر المنظم إذا كان سيعمل لحسابه الخاص وأنه سيعمل لحساب الغير ، عليه أن يختار نوع الصناعة التى يستثمر أمواله

فيها . ويراعى أن المنظم قد يرى تحويل نشاطه الإستثمارى إلى صناعة مغايرة فتتجدد بذلك مشكلة إختيار نوع الصناعة . ومن الطبيعى أن يتجه المنظم إلى تلك الصناعات التى يمكن أن يحقق منها أكبر ربح ممكن .

(ب) أنواع السلع والخدمات التى ينتجها :

إن إختيار نوع السلعة أو السلع المنتجة يرتبط بالقرار الخاص بإختيار نوع الصناعة فالأمر الاخير يتعلق بمجموعة معينة من الصناعات أما الأول فيتعلق بالسلع المنتجة داخل هذه المجموعة .

قد يقرر المنظم منشآته فى إنتاج سلعة واحدة فقط ، كما قد يفضل إنتاج مجموعة من السلع فى وقت واحد .

ويتلائم تخصص المنشأة فى إنتاج سلعة واحدة مع الإنتاج النمطى أو المتماثل ، ويقصد بالإنتاج النمطى توحيد المنتجات الصناعية بحيث توضع لها مواصفات شاملة من حيث طريقة الصنع وخواص المنتجات ودرجة جودتها .

ولقد ساعد إنتشار الإنتاج النمطى على تحقيق عدة أغراض منها :

١- إستخدام الآلات الحديثة فى الصناعة والتى تمتاز بالكفاية الإنتاجية نظراً لكثرة منتجاتها المتماثلة الدقيقة الصنع .

٢- نقص العادم أو التالف من المواد الخام أثناء عملية الصنع .

٣- تشغيل العمال على عديد من الآلات دون حاجة إلى كثرة المران .

وبوجه عام فإن الإنتاج النمطى يؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج وخفض نفقاته وبالتالى رفع كفاية الصناعة الإنتاجية .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فإذا قرر المنظم تنويع منتجاته فإنما يلجأ إلى إتباع هذه السياسة لتحقيق أغراض معينة . وتلجأ المشروعات عادة إلى سياسة تنويع الإنتاج خوفاً من تغير أذواق المستهلكين أو منافسة سلع أخرى بديلة للسلع التى تنتجها ولإرضاء الاذواق مختلفة للسلعة الواحدة أو تعمل على تمييزها بوسيلة أو بأخرى .

وإلى جانب محاولة تلبية طلبات المستهلكين المتباينة قد يقرر المنظم تنويع منتاجاته بغرض إستغلال موارد الإنتاج إلى أقصى حد ، كما إذا إستخدم بقايا المواد الأولية فى إنتاج سلع أخرى ، مثل إستخدام البذرة الناتجة عن عملية حلج الأقطان فى صناعة الزيوت . كما يعتبر تنوع المنتجات ضرورى فى حالة الصناعات الموسمية والتى يقتصر نشاطها على فصل معين . مثال ذلك صناعات حلج وكبس الأقطان التى يستمر العمل فيها أشهراً معينة من السنة فتلجأ إلى إنتاج منتجات غضافية مثل الصابون ومواد الطلاء والزيوت النباتية حتى لا تظل مواردها معطلة بقية أشهر السنة .

كذلك يقرر المنظم تنويع الاخطار التجاريةالتى قد تنجم عن تغير الطلب على أحد منتجاته ، فمن الطبيعى ألا يحدث هذا التغيير بالنسبة لكل منتجاته أو على الأقل بنفس الدرجة .

أخيراً قد تتعدد منتجات المشروع نتيجة للتكامل ، ويقصد التكامل جمع كل كا يتصل بصناعة معينة من أعمال وتاديتها فى مصنع واحد

أو فى مجموعة من المصانع تربط بينها ورابط مشتركة . وعلى ذلك فالتكامل يهدف إلى تحقيق غاية معينة هى إستغلال عدد من الصناعات المتنوعة فى مشروع واحد يضم أكثر من وحدة إنتاجية . والتكامل الذى تحققه بعض المشروعات إما أن يكون أفقياً أو رأسياً ، ولكل منها ظروف تحقيقه ومبررات وجوده .

التكامل الافقى

ويتحقق هذا النوع من التكامل عندما ما تتحد بعض المنشآت التى تعمل فى مرحلة واحدة من مراحل الصناعة ووضعها تحت إدارة موحدة .

ويهدف التكامل الأفقى إلى تحقيق مزايا ووفورات الإنتاج الكبير ، ولكن رغبة هذه المنشآت فى الإنضمام تحت لواء منشآة واحدة تأتى عادة من رغبتها فى الحد من المنافسة التى كانت قائمة بينها والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح . وقد يتحقق التكامل الأفقى رغبة فى تحقيق الغرضين معاً .. ومن الأمثلة على التكامل الأفقى إندماج عدة مصانع للغزل فى مشروع واحد أو عدة مصانع للأسمدة الكيماوية أو الحديد والصلب إلى غير ذلك . ويؤدى هذه النوع من التكامل إلى تنوع المنتجات نظراً لأن المنشآت لا تنتج عادة نفس المنتجات تماماً .

التكامل الرأسى

يقصد بالتكامل الرأسى ٠الجمع فى إدارة واحدة بين منشآت او وحدات إنتاجية لا تعمل فى دور واحد من ادوار الصناعة ، وإنما تعمل فى ادوار متتابعة كلاً منها يعتبر مكملاً للدور السابق له ، بحيث تعتبر منتجات كل عملية مادة أولية لعملية أخرى . وعلى ذلك فالغرض من التكامل الرأسى هو أن تتضمن المنشآة الواحدة كل العمليات الصناعية المتباينة التى يتطلبها إنتاج السلعة أو السلع . كما إذا قامت بإستخراج المواد الاولية الرئيسية التى يتطلبها الإنتاج ثم تناول نشاط المنشآة المراحل الصناعية المختلفة حتى تظهر السلعة مكتملة الصنع .

ومن الأمثلة على التكامل الرأسى شركات الغزل والنسيج اللتى تتولى القيام بعدد من العمليات المتكاملة كالغزل والنسيج والصباغة . وترجع الرغبة فى تحقيق التكامل الرأسى إلى ضمان الحصول على المواد الاولية والخام من مواردها الأصلية وجعلها فى مأمن من تقلبات الأسعار والخضوع لتقلبات العرض ، وتتضح أهمية ذلك عندما تكون نفقات هذه الخامات جزءاً هاماً من النفقات الكلية للسلعة المنتجة .

كذلك قد يحقق التكامل الرأسى إنخفاضاً فى نفقات الوقود ، ومثال ذلك المنشآت التى تنتج كل ما يتعلق بإنتاج الصلب ، إذ تتمكن من إجراء العمليات الصناعية على الصفائح والقضبان وما إليها وهى لا تزال منصهرة بدلاً من غعادة صهرخا فى حالة عدم إشراف المنشآة على جميع مراحل الصناعة .

كذلك ترجع الرغبة فى تحقيق التكامل الرأسى إلى ضمان المنشآة لنوع المنتجات نصف المصنوعة والتأكد من ملاءمتها للعمليات الصناعية ومطابقتها للمواصفات المطلوبة ، وهذا مما يؤدى إلى تحقيق الكثير من الوفورات فى نفقات الإنتاج .

(ج) حجم الوحدة الإنتاجية

تتطلب طبيعة العملية الإنتاجية – او شكل الإنتاج – حجماً معيناً للوحة الإنتاجية فبعض هذه الأشكال يحتاج إلى وحدات ذات حجم صغير فيكثر بذلك عدد هذه الوحدات ويتعدد ، كما تتطلب بعض أشكال الإنتاج الوحدات الإنتاجية الضخمة الكبيرة الحجم كما هو الحال فى الصناعات الكيماوية وصناعة التنقيب عن البترول . وبين هذين النوعين من الوحدات توجد الوحات الإنتاجية ذات الحجم المتوسط .

ومهما يكن من امر فإن هناك كثيراً من الإعتبارات التى تحدد حجم المشروع والتى نجمل أهمها فيما يلى :

١- الإعتبارات الفنية

وهذه الإعتبارات هى التى تتصل بالعملية الإنتاجية وهى التى تحدد ادنى حجم للوحدة الإنتاجية والذى لا يمكن أن ينقص عنه . وأهم هذه الإعتبارات الفنية هى توازن العمليات الصناعية وحاجة المصنع إلى تقسيم العمل الفنى ..

وفيما يتعلق بتوازن العمليات الصناعية نفرض أن آلتين تؤديان عمليتين متتابعتين فى مصنع واحد ، وان الآلة الاقلى تنتج ٥٠ وحدة

من المنتج فى وحدة زمن ، ثم تمر منتجات الآلة الاولى لتغذى الآلة الثانية التى تستطيع أن تستخدم ١٠٠ وحدة من إنتاج الآلة الاولى فى وحدة الزمن .

فإذا كان بالمصنع آلة واحدة من النوع الاول وأخرى من النوع الثانى فإن الآلة الثانية ستعمل بنصف طاقتها الإنتاجية فقط وتظل معطلة نصف الوقت . ومن صالح هذه المنشآة أن يزيد عدد الآلات المستخدمة من النوع الاول بحيث تصبح كل آلتين من النوع الاول لكل آلة من النوع الثانى وبالتالى يمكن إستغلال جميع الآلات إلى أقصى طاقة إنتاجية لها .

ومن هذا نرى أن موازنة العمليات الصناعية تميل بحجم المصنع إلى الكبر . كذلك فإن حاجة المصنع إلى تقسيم العمل تميل به أيضاً إلى الكبر فالمصانع التى تحتاج إلى عدد كبير من الآلات الضخمة لا يمكن أن ينقص حجمها عند حد معين وهو ذلك الحجم الذى يسمح بتشغيل هذه الآلات تشغيلاً إقتصادياً .

٢- الإعتبارات المالية والإدارية

تلعب الإعتبارات المالية والإدارية دوراً هاماً فى تحديد حجم المنشآة وكما رأينا أن للإعتبارات الفنية كبير الأثر على الحد الأدنى لحجم الوحدة الإنتاجية ، فإن الإعتبارات الإدارية تضع حداً أقصى لهذا الحجم ، كما يتوقف حجم المنشآة بين هذين الحدين على الإعتبارت المالية .

فبعد بلوغ المنشآة لحجم معين فإنها تتطلب من الكفايات الإدارية ما يمكنها من مواجهة صعوبة إدارة مثل هذه المنشآت المتشعبة الفروع . فإذا تعذر وجود هذا النوع من الكفايات الإدارية النادرة لكان ذلك عقبة فى سبيل كبر حجم المنشأة .

كذلك فإن حجم المنشأة يتوقف على مقدرة المنظم على جمع المال اللازم ويراعى أن المنشآت الكبرى تتميز غالباً بالقدرة على الإقتراض نظراً للضمانات التى يمكن أن تقدمها كما أنها تعد أقل تعرضاً للأخطار .

٣- إعتبارات التسويق

يقصد بإعتبارات التسويق حالة الطلب على منتجات المنشأة أو بمعنى آخر مدى قدرة السوق على إستيعاب هذه المنتجات . وإعتبارات التسويق شأنها شأن الإعتبارات الإدارية تضع الحد الاقصى لحجم المنشأة ، فكلما كانت السوق محدودة كلما قلت مقدرتها على إستيعاب منتجات المنشأة ويترتب على ذلك صغر حجمها .

أما إذا إتسع نطاق السوق أمكن زيادة حجم المنشاة والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، إذ تستطيع المصانع الكبيرة شراء المواد الخام بكميات كبيرة فتحصل عليها بثمن أقل ، كما أن نفقات البيع فى المنشآت الكبرى تقل نسبياً عنها فى المنشآت الصغرى ، ومن ثم تتمكن المنشآت الكبيرة الحجم من تحقيق وفورات كبيرة فى حالتى الشراء والبيع .

٤- إعتبارات نفسية

تزداد درجة المخاطرة كلما زاد حجم الإنتاج . وقد يترتب على ذلك ظهور خطأ معين بعد التوسع فى حجم المنشأة جسامة فى الخسائر التى يتعرض لها المشروع ، فيلجأ المنظم إلى عدم التوسع فى حجم المشروع بعد حد معين نتيجة لهذه الحالة النفسية .

موقع الوحدة الإنتاجية

أما فيما يتعلق بموقع المنشأة فتختلف هذه المشكلة بإختلاف نوعها ، ففى المنشآت الزراعية مثلاً تتضاءل هذه المشكلة بشكل ملموس ، نظراً لما يتطلبه الإنتاج الزراعى من العوامل الطبيعية التى يصعب أو قد يتعذر على الإنسان التأثير فيها كثيراً كالتربة الخصبة والمناخ الملائم .

أما فى حالة المنشآت التجارية فيتوقف موقع المنشآة على نوع منتجاتها.فإذا كانت من النوع الذى يستهلك يوميا فإن المنشآة تميل إلى الإقتراب من المستهلكين .

أما إذا كانت السلعة من النوع الذى يستهلك فى أوقات متباعدة أو الذى يشترى بالجملة فمعظم المنشآت التى تتعامل فى مثل هذه السلع توجد فى أماكن معينة يقصدها المستهلكون عند رغبتهم فى الشراء . ومهمة المنظم فى هذه الحالة هى المفاضلة بين عدة اماكن فى جهة معينة بالذات .

أما بالنسبة للمنشآت الصناعية فتختلف مشكلة الموقع بإختلاف طبيعة السلعة المنتجة ، ويتوقف موقع المنشأة على عدة إعتبارات إلا أنه يتوقف أحياناً على أحد هذه الإعتبارات نظراً لأهميته .

ولقد قامت الصناعة وتوطنت فى بعض المناطق دون غيرها وفيما يلى نلخص أهم الإعتبارات التى تدعو بعض الصناعات إلى التوطن فى مكـــان دون آخر(١) .

أول هذه الإعتبارت هو تكاليف النقل . ويعد هذا العامل من أهم العوامل التى تحدد موقع المنشأة الصناعية وبمقتضاه فإن أنسب مكان لقيام المنشأة هو ذلك الذى تصبح فيه نفقة النقل أقل ما يمكن . ومن الطبيعى أن مكان الإنتاج إما أن يكون بالقرب من مصادر المواد الخام أو عند مراكز الإستهلاك . وعلى المنظم أن يفاضل بين تكاليف نقل المواد الخام مرتفعة إتجهت المنشأة إلى الإقتراب من مصادرها .

أما إذا كان تكاليف نقل السلعة المنتجة أكبر من تكاليف نقل المواد الخام فمن المتوقع أن يقترب موقع المنشأة من أسواق الإستهلاك .

أما إذا كانت هناك عدة مصادر للمواد الخام فيختار المنظم موقع المنشأة فى المكان التى تكون عنده نفقات النقل الكلية أقل ما يمكن .

وقد يتحمل المنظم نفقات نقل المواد الخام المرتفعة من أجل الإقتراب من مراكز الإستهلاك ، حتى يكون على إتصال مباشر بالمستهلكين ، وحتى يقف على التغيرات التى تطرأ على حالة الطلب من وقت لآخر .

ومن بين الإعتبارات التى تدعو إلى توطن الصناعة فى مناطق معينة بالقرب من مصادر القوة المحركة ، إذ أن تركز هذه المصادر

---

(١) للتوسع فى هذا الموضوع أنظر :

د. العشرى حسين درويش : بحث "ترشيد الإستثمارات" دراسة فى التوطن الصناعى والتخطيط الإقليمى . جامعة الملك عبد العزيز - ١٩٨١

يتبعه بالتالى تركز الصناعة ذاتها ، إلا إذا كان من السهل نقل مصادر القوة المحركة إلى مسافات طويلة بنفقات قليلة .

وأخيراً - وليس بآخر - قد تكون الايدى العاملة سبباً فى إجتذاب المنشأة الصناعية إلى اماكن توافرها . ومهمة المنظم فى هذا الصدد هى المفاضلة بين المدن حيث يتوافر العمال المهرة والفنيين وبين المناطق الريفية حيث تنخفض أجور العمال نسبياً .

ولقد أثبتت التجربة أن خير الاماكن لإقامة المنشآت الصناعية هى ضواحى المدن الكبيرة ، فلقد تركزت المصانع مثلاً فى ضاحية شبرا وحلوان بالقرب من القاهرة ، كما تركزت كذلك فى "ضاحية" كفر الدوار بالقرب من الأسكندرية . ويرجع السبب فىذلك إلى أن هذه المناطق تقترب من أسواق العمل كما أنها تقترب كذلك من أسواق إستهلاك المنتجات .

(هـ) الشكل القانونى للمنشأة :

إن إختيار المنظم لشكل معين من الأشكال القانونية لمنشأته ليس إختياراً عشوائياً ، بل إنه ضرورة تحتمها ظروف النشاط الإقتصادى .

ويقوم هذا الإختيار على أساس علمى أو عملى . وأهم العوامل التى تحدد الشكل القانونى للمنشأة هى :

١- مقدار روءس الاموال اللازمة

تتوقف روءس الاموال اللازمة على طبيعة السلعة التى تتعامل فيها المنشأة وطبيعة العمليات التى تقوم بها . فالمنشآت الصناعية مثلاً

تحتاج إلى روءس أموال أكثر نسبياً مما تحتاجه المنشآت التجارية . وتتوقف روءس الاموال اللازمة كذلك على سرعة دوران رأس المال إذ كلما زادت سرعة دورانه كلما قلت الحاجة إليه .

٢- درجة المخاطرة التى يتعرض لها رأس المال

تتباين المنشآت - طبقاً لهذا العامل - تبعاً لطبيعة عملياتها . وتزداد درجة المخاطرة عادة فى المنشآت الصناعية عنها فى المنشآت التجارية كما تتفاوت كل منها كذلك فى مقدار المخاطرة . فالمنشآت التى تقوم بإستخراج زيت البترول مثلاً ، تكون أكثر مخاطرة من التى تقوم بإنتاج الأقمشة .

٣- مدى دوام أعمال المنشآة

قد تستلزم طبيعة أعمال المنشآة إستمرارها زمناً طويلاً ، كما إذا كانت تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تحقق عائداً صافياً مثل السكك الحديدية ، أو لأن عمليات المنشأة تستمر زمناً طويلاً مثل شركات التأمين على الحياة وعلى ذلك فالشكل القانونى المنسلب لمثل هذه المنشآت هو الشركات التى لا يرتبط وجودها بحياة الأفراد .

وطبقاً للإعتبارات السابقة يمكن أن تتخذ الوحدة الإنتاجية شكل المنشآة الفردية كما يمكن أن تتخذ شكل الشركات .

والمنشآت الفردية يقوم بها عادة فرد واحد يكون مسئولاً فى الغالب عن تمويلها وإدارتها بنفسه . كما يضمن إلتزاماته قبل الغير بما إستثمره فى المنشآت من أموال بالإضافة إلى جميع ثرواته الخاصة ، ويستفيد وحده بأرباح المنشأة كما يتحمل بمفرده الخسائر التى قد تحققها .

ونظراً للعيوب التى توجه إلى المنشآت الفردية وعلى الأخص قلة الاموال التى توضع تحت تصرف المنظم لتمويل المنشأة ، ظهرت أشكال أخرى من المنشآت تتخذ شكل الشركات بحيث تتلائم مع كبر حجم المنشآت وإزدياد رووس الأموال اللازمة لإنشائها ، وإرتفاع درجة المخاطرة التى يتعرض لها رأس المال ، وطول الفترة التى يتطلبها عمل المنشأة وإستمرارها . وتعتبر الشركات المساهمة أهم الأشكال القانونية للمنشآت بوجه عام ،سواء فى ذلك المنشآة الفردية أو المنشآت التى تتخذ شكل الشركات. فالشركات المساهمة هى الشكل العادى والغالب للمنشأة فى ظل الإقتصاد الحر ، إذ أنها تمكن القيام بأكبر المشروعات التى تتمشى مع النهضة الصناعية الحديثة , نظرا لأنها تسهل الحصول على رءوس الأموال اللازمة لهذه المشروعات الضخمة ، لقلة قيمة السهم من جهة ومسئولية مالك السهم المحدودة من جهة أخرى . كذلك تتميز هذه الشركات بطول مدة بقائها فلا تنحل مثلا بسبب وفاة أحد الشركاء أو إنفصاله عن الشركة .

الفصل الثانى

التأليف بين عناصر الإنتاج

يتطلب إنتاج سلعة معينة إشتراك عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج ، ويراعى أن هذه العناصر تكمل بعضها البعض ، فزيادة الطلب على أحدها تؤدى عادة إلى زيادة الطلب على الآخر . إلا أن الطريقة التى يمكن أن تتعاون بها هذه العناصر ليست ثابته ، بل من الممكن إتباع عدة وسائل مختلفة للوصول إلى نفس الإنتاج ، فزيادة الكمية المنتجة من أحد المحصولات الزراعية مثلا يمكن أو نزيد عدد العمال أو أن نزيد مساحة الأرض المنزرعة.

على ذلك فثمة مشكلة نواجه المنظمين هى أفضل النسب التى تتضافر بها عناصر الإنتاج فى العملية الإنتاجية . وتتوقف هذه النسبة على الندرة النسبية لكل من هذه العناصر .

ففى الأرض الزراعية مثلا إذا كان العمل متوفرا أو كانت هناك ندرة نسبية فى الأراضى الزراعية ، فلابد من اللجوء إلى طريقة الزراعة الكثيفة أو الزراعة المكدسة التكاليف Intensive Cultivation ، وتقوم هذه الطريقة على أساس إستغلال الأراضى الزراعية إلى أقصى قدر ممكن ، وذلك بزيادة كمية العمل ورأس المال ، حتى يمكن الحصول على أكبر إنتاج كلى من المساحة المنزرعة .

أما إذا كانت هناك ندرة نسبية فى العمل ، وكانت الأرض متوفرة ، فلابد من أن نلجأ إلى طريقة الزراعة الممتدة أو الغير مكدسة

التكاليف Ixtensive Cultivation وتقوم هذه الطريقة على أساس إستغلال العمل إلى أقصى قدر ممكن وذلك بتشغيل العامل فى مساحة متسعة نسبيا من الأرض .

وإذا أراد المنظم إستخدام وحدة إضافية من أحد عناصر الإنتاج ، فإنه يقارن بين الزيادة فى الإنتاج الكلى الناجمة عن إستخدام هذه الوحدة الإضافية (وهو مايعبر عنه بالإنتاج الحدى الناجم لهذه الوحدة) وبين تكاليف إستخدام تلك الوحدة (كأجور العمال ونفقات شراء وصيانة الآلات وغيرها من الأصول الرأسمالية) . فإذا وجد أن الإنتاج الحدى لهذا العنصر أكبر من تكاليف إستخدامه ، فإن العمل على زيادة الكمية المستخدمة منه يتعادل الإنتاج الحدى للعنصر مع تكاليف إستخدامه .

ومن الواضح أن قرار المنظم بشأن إستخدام أحد عناصر الإنتاج فى فرع معين من فروع النشاط الإنتاجى لا يكون مستقلا عن إنتاج هذا العنصر فى فروع النشاط الإنتاجى الأخرى . فالعنصر الذى نستخدمه فى الزراعة مثلا لا شك أننا نضحى بإنتاجه فى غيرها من أوجه النشاط الإنتاجى كالصناعة .

وعلى ذلك فمن الطبيعى أن تنتقل عناصر الإنتاج من الصناعات التى تقل فيها قيمة إنتاجها الحدى إلى تلك التى ترتفع فيها قيمة إنتاجها الحدى . فإذا كانت قيمة الإنتاج الحدى للعامل فى صناعة المنسوجات أقل من قيمة الإنتاج الحدى للعامل فى صناعة الصابون (نظرا لأن عدد المشتغلين من العمال فى الصناعة الأولى أكثر من اللازم وأن عدد المشتغلين منهم فى الثانية أقل من اللازم) فمن الأفيد للمجتمع إنتقال عدد من والعمال من الصناعة الأولى وتشغيلهم فى

الثانية ، حتى تنخفض قيمة الإنتاج الحدى للعامل فى صناعة الصابون نتيجة إنخفاض إنتاجه من جهة ، ونقص سعر الوحدة من منتجات هذه الصناعة من جهة أخرى ، نظرا لكثرة العرض منها .

أما بالنسبة لصناعة المنسوجات فترتفع قيمة الإنتاج الحدى للعامل نتيجة لزيادة إنتاجه الحدى وإرتفاع سعر الوحدة من المنسوجات نظرا لنقص المعروض منها .

وماقيل عن العمل يمكن تعميمه على الموارد الطبيعية ورأس المال. ويستمر إنتقال عناصر الإنتاج من صناعة لأخرى حتى تتساوى قيمة الإنتاج الحدى لكل عنصر من عناصر الإنتاج فى جميع فروع النشاط الإنتاجى المختلفة (١) .

ويراعى أن توزيع عناصر الإنتاج على فروع النشاط الإنتاجى المختلفة كثيرا ما ينحرف عن هذه القاعدة ، نظرا لأن عناصر الإنتاج ليست حرة تماما فى الإنتقال من صناعة لأخرى .

ظاهرة تغير الإنتاج :

يترتب على زيادة بعض أو جميع عناصر الإنتاج المستخدمة ، زيادة إنتاج المنشأة عادة .

وقد تكون الزيادة فى الناتج بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى العناصر، وحينئذ يكون الإنتاج خاضعا لظاهرة الإنتاجية المتزايدة (تزايد الغلة) أو تكون الزيادة فى الإنتاج بنسبة مساوية لنسبة الزيادة

---

(١) سوف نعود إلى دراسة هذه النقطة بتفصيل أكبر عند دراسة الباب الخاص بأثمان خدمات عناصر الإنتاج .

فى العناصر ، وحينئذ يكون الإنتاج لظاهرة الإنتاجية المتناسبة (ثبات الغلة) .

او تكون الزيادة فى الإنتاج بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى العناصر، ويكون الإنتاج فى هذه الحالة خاضعا لظاهرة الإنتاجية المتناقصة .

ولقد اتضح من التحليل الإقتصادى والدراسات التجريبية أو زيادة كميات عنصر معين من عناصر الإنتاج - مع بقية كميات بقية العناصر الأخرى ثابته - من شأنها أن تؤدى فى البداية إلى زيادة الإنتاج بمعدل يفوق معدل الزيادة فى عنصر الإنتاج ، إلا أن معدل الزيادة فىالإنتاج يأخذ بعدئذ فى التناقص تدريجيا إلى أن يصبح أقل من معدل الزيادة فى عنصر الإنتاج .

وقد أطلق الإقتصاديون على هذه الظاهرة قانون تناقص الإنتاجية (أو قانون تناقص الغلة). Low of Diminashing Returns .

وقبل أن نتناول هذا القانون بالشرح نرى أن نوضح اصطلاحين أساسيين هما الناتج المتوسط والناتج الحدى .

١- الناتج المتوسط :

الناتج المتوسط لأى عدد من وحدات العنصر المتغير (العمل مثلا)، هو عبارة عن الناتج الكلى لهذا العنصر مقسوما على عدد وحداته .

٢- الناتج الحدى :

أما الناتج الحدى فهو عبارة عن الزيادة فى الناتج الكلى التىتنجم عن إضافة وحدة واحدة من وحدات العنصر المتغير .

نعود فنذكر أن قانون تناقص الإنتاجية (تناقص الغلة) يطلق على الحالة التى إذا أستعملت فيها وحدات متتالية متساوية من عنصر معين من عناصر الإنتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابته (أو متزايدة بنسبة أقل) ، فإنه يترتب عليها نقصان الناتج المتوسط والناتج الحدى لهذا العنصر بعد الوصول إلى حد معين .

ويسمى هذا القانون أحيانا بقانون تزايد التكاليف للوحدة المنتجة Law of Increasing costs إذ أن ميل الإنتاج (الغلة) إلى التناقص يقترن بميل التكاليف إلى زيادة ، فلو حاولنا مثلا زيادة محصول مساحة معينة من الأرض فإن نفقة ذلك المحصول الإضافى تأخذ فى الزيادة بعد الوصول إلى حد معين .

ولإيضاح هذا القانون نفرض أننا ننتج أحد المحاصيل الزراعية بإستخدام عنصرين فقط من عناصر الإنتاج هما الأرض والعمل ، كما نفرض أثر التغير فى إنتاجها الناجم عن تغيير عدد العمال القائمين بزراعتها كما هو مبين بالجدول الآتى :

جدول رقم (٧)

يبين الإنتاج الكلى والمتوسط والحدى

لمساحة ثابتة من الأرض وعدد متغير من العمال

عدد العمال	الناتج الكلى	الناتج المتوسط	الناتج الحدى	المرحلة
١	٥	٥	٥	تزايد الغلة
٢	١٢	٦	٧	
٣	٢١	٧	٩	

تابع

٤	٢٨	٧	٧	تناقص الغلة
٥	٣٠	٦	٢	
٦	٣٠	٥	صفر	
٧	٢٨	٤	-٢	الغلة
٨	٢٤	٣	-٤	السالبة

فى الجدول السابق فرضنا أن منتجا معينا لديه مساحة معينة من الأرض الزراعية ، كما أنه خصص لزراعتها مقدارا معينا من المعدات الرأسمالية – أى أننا نفترض ثبات كل ما يرتبط بإستخدامات رأس المال – كذلك إفترضنا أن المنتج يستخدم عددا متزايدا من العمال الزراعيين ، أى أن العمل هو عنصر الإنتاج المتغير وأن بقية عناصر الإنتاج تتسم بالثبات .

وبتحليل بيانات الجدول نجد أن تشغيل عامل واحد يؤدى إلى إنتاج "٥" وحدات من المنتج . وبتشغيل العامل الثانى فإن الناتج الكلى يزيد إلى "١٢" وحدة نظرا لتحسن معدل التشغيل ، ومن ثم يرتفع الناتج المتوسط من "٥" إلى "٦" وحدات ، كما يرتفع الناتج الحدى من "٥" إلى "٧" وحدات .

وبتشغيل العامل الثالث يرتفع الناتج الكلى إلى "٢١" وحدة كما يرتفع الناتج المتوسط إلى "٧" وحدات ، والناتج الحدى إلى "٩" وحدات . ويلاحظ أنه بتشغيل العامل الثالث يصل الناتج المتوسط والناتج الحدى إلى أقصى قدر ممكن .

ونظرا لزيادة كل من الناتج المتوسط والناتج الحدى فى هذه المرحلة من مراحل الإنتاج ، فإنه يطلق عليها مرحلة تزايد الغلة .

على أنه يراعى أنه بإستمرار تشغيل عدد أكبر من العمال يستمر الناتج الكلى فى الزيادة ، إلا أن الناتج المتوسط والناتج الحدى يأخذان فى التناقص . ويلاحظ ذلك عند تشغيل العمال الرابع والخامس والسادس إذ على الرغم من إرتفاع الناتج المتوسط قد إنخفض من "٧" إلى "٦" ثم إلى "٥" وحدات ، وأن الناتج الحدى قد إنخفض من "٧" إلى "٢" ثم إلى "صفر" . وعندما يصل الناتج الحدى إلى الصفر يكون الناتج الكلى قد وصل إلى أقصى قيمة له .

وباستمرار تشغيل العامل السابع فإن الناتج الكلى يبدأ فى النقصان إذ ينخفض من "٣٠" إلى "٢٨٠" وحدة ، وعندئذ يصبح الناتج الحدى سالبا إذ يبلغ "-٢" ، كما يستمر الناتج المتوسط فى النقصان .

وبالمثل عند تشغيل العامل الثامن يستمر الناتج الكلى فى النقصان إذ ينخفض من "٢٨" إلى "٢٤" وحدة ، كما ينخفض الناتج المتوسط من "٤" إلى "٣" وحدات ، ويبلغ الناتج الحدى "-٤" .

ونلاحظ فى هذه المرحلة أن الناتج الكلى يأخذ فى النقصان ومن ثم يكون الناتج الحدى سالب ، ولذا يطلق عليها مرحلة الغلة السالبة .

ويمكن التعبير عن الجدول السابق بالرسم البيانى التالى (شكل رقم ٣) الذى يوضح منحنيات الناتج الكلى من جهة والناتج المتوسط والحدى من جهة أخرى .

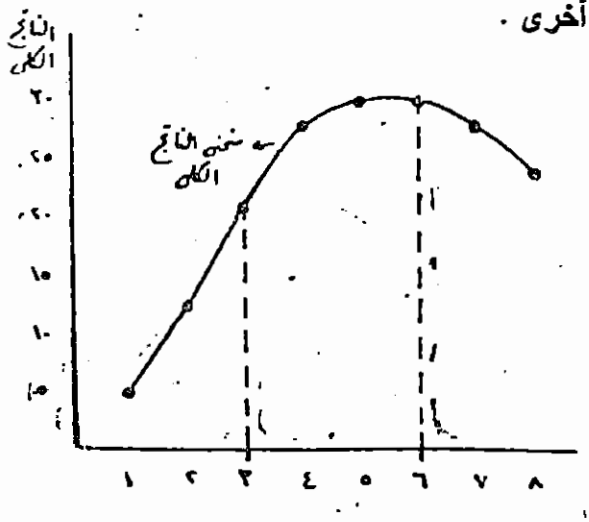

وحدات العنصر المتغير (العمل)

(شكل رقم ١٣)

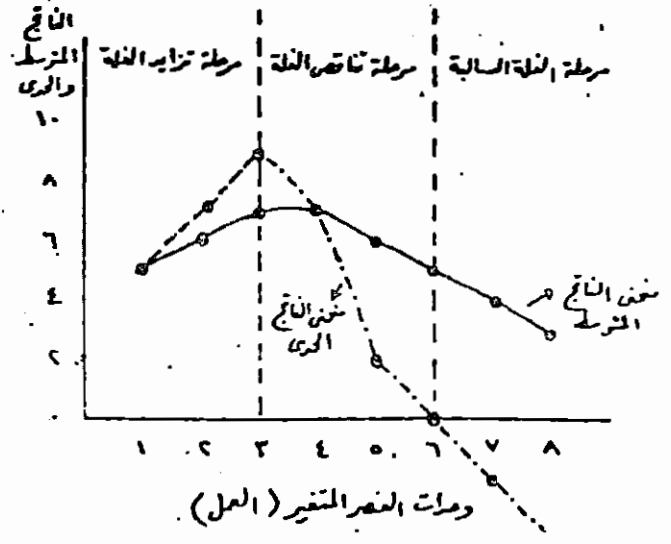

(شكل رقم ١٤)

فى الرسم نجد أن المحور الأفقى يوضح وحدات العنصر المتغير (العمل) وأن المحور الرأسى يمثل إما الناتج الكلى أو الناتج المتوسط الحدى.

ويتضح من الرسم أن منحنى الناتج المتوسط يأخذ فى التصاعد منذ البداية حتى إستخدام الوحدة الثالثة من وحدات العنصر المتغير (العامل الثالث) ، وهذه هى مرحلة تزايد الغلة . بعد ذلك يبدأ منحنى الناتج المتوسط فى الإنخفاض دالاً على مرحلة تناقص الغلة.

أما منحنى الناتج الحدى فيصعد بمعدل أكبر ثم يهبط إلى أسفل بعد إستخدام العامل الثالث ، ويستمر فى الهبوط حتى يتقاطع مع المحور الأفقى عند إستخدام العمال السادس حيث يصبح الناتج الحدى صفرا ، وبعد ذلك تبدأ مرحلة الغلة السالبة .

ويلاحظ أن الناتج الحدى يتعادل بعد تناقصه مع الناتج المتوسط قبل تناقصه .

أما منحنى الناتج الكلى فيستمر فى الصعود ويصل اقصى قيمه له عند العامل السادس عندما يصبح الناتج الحدى صفرا . بعد ذلك يأخذ الناتج الكلى فى الهبوط حيث يكون الناتج الحدى سالبا .

ويراعى أن الإنتاج لا يكون إقتصاديا إلا بعد الإنتهاء من المرحلة الأولى إذا أنه يمكن فى هذه المرحلة زيادة الناتج المتوسط والناتج الحدى بزيادة وحدات العمل ، كذلك فإن الإنتاج لا يكون إقتصاديا بعد الإنتهاء من المرحلة الثانية إذ أن إضافة وحدات عمل جديد تؤدى إلى نقص الناتج الكلى .

ويشترط لتحقيق قانون تناقص الغلة عدة شروط من أهمها:

١- بلوغ الناتج المتوسط أقصى قدر ممكن نتيجة لتشغيل عناصر الإنتاج بأحسن نسبة إذ أن الناتج المتوسط يأخذ فى التزايد قبل هذا الحد.

٢- يشترط كذلك لسريان هذا القانون ثبات حالة المعرفة الفنية وعدم حدوث تغير فى أساليب الإنتاج ، فظهور الآلات الحديثة وإستخدام أنواع جديدة من الأسمدة مثلا من شأنه أن يوقف من سريان هذا القانون إلىحين.

ويلاحظ أن قانون تناقص الغلة لا ينطبق على مشروع زراعى بعينه بل يشمل الزراعة بوجه عام ، كما يلاحظ كذلك أنه لا ينطبق على الزراعة فحسب بل أنه قانون عام ينطبق على جميع فروع النشاط الإنتاجى ، فهو ينطبق على الزراعة والصناعة على السواء. فمن الطبيعى أن زيادة عدد العمال فى أحد المصانع عن حد معين من شأنه أن يعطل حركة العمال بهذا المصنع ويكون سببا فى نقص الإنتاج . كما أن هذا القانون ينطبق كذلك على الصناعات الإستخراجية مثل المناجم ومصائد الأسماك . ففى حالة المناجم مثلا نلاحظ أنه كلما توسعنا فى إستغلالها كلما قلت كمية المعادن الموجودة بها ، وكلما اضطررنا إلى الحفر إلى أعماق بعيدة ، ويترتب على ذلك الإنتاج فى ظروف الغلة المتناقصة . وعلى ذلك فمن الأجدى إستغلال مناجم جديدة بدلا من إستغلال القديمة منها .

وحتى القرن التاسع عشر كان الإقتصاديون يقصرون تطبيق هذا القانون على الزراعة فقط دون أوجه النشاط الإنتاجى الأخرى ،

وحجتهم فى ذلك وجود عنصر ثابت لا يقبل الزيادة هو الأرض بعكس العناصر الأخرى التى تتزايد بإستمرار . وقد كان من جراء ذلك فى آراء مالتس عن مشكلة تزايد السكان .

وأخيرا فإن سريان قانون تناقص الغلة أمر محتم الحدوث إذا لولا ذلك لأمكن الحصول على ما يلزمنا من القمح مثلا بزراعة مساحة محدودة من الأرض طالما أن زيادة عدد العمال سيترتب عليها زيادة الإنتاج بإستمرار وكذلك الحال بالنسبة للصناعة إذ يمكن - بناء على الفرض السابق - الحصول على ما يلزمنا من الأقمشة مثلا بزيادة عدد العمال طالما أن هذه الزيادة سيترتب عليها دائما زيادة فى الإنتاج ، أو بناء مساكن لا نهائية الإرتفاع تكفى لحشد جميع السكان على مساحة محدودة من الأرض . وهذه الأمور بطبيعة الحال مستحيلة الحدوث .

قانون ثبات الغلة

يسمى كذلك قانون الغلة المتناسبة . وبتحقيق هذا القانون عندما يترتب على الزيادة فى عناصر الإنتاج المستخدمة ، زيادة الإنتاج بنسبة مماثلة لتلك التى تزداد بها هذه العناصر ، فمثلا إذا ضاعفنا جميع عناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاج إحدى السلع فإن إنتاج هذه السلعة سيتضاعف كذلك. فإذا كان لدينا مشروعا زراعيا يستخدم خمسة أفدنة وخمسين عاملا ورأس مال قدره ٣٠٠٠ جنيه فسوف

يتضاعف إنتاج هذا المشروع إذا ضوعفت المساحة وزيد عدد العمال ورأس المال إلى ٦٠٠٠ جنيه .

ولكن يراعى أن الحالات التى ينطبق فيها قانون ثبات الغلة حالات نادرة الحدوث ، وتنحصر فى نطاق بعض أنواع الحرف . إذ أن زيادة حجم المنشأة لا تؤدى إلى زيادة إنتاجه بنفس النسبة بل يترتب عليها غالبا زيادة حجم الإنتاج بنسبة أكبر .

قانون تزايد الغلة

ذكرنا أن زيادة حجم المشروع بزيادة جميع عناصر الإنتاج المستخدمة فيه لا تؤدى غالبا إلى زيادة إنتاج هذا المشروع بنفس النسبة . ويقضى قانون تزايد الغلة بأن كل زيادة فى عناصر الإنتاج المستخدمة فى أحد المشروعات يترتب عليها زيادة فى الناتج تفوق نسبة الزيادة فى هذه العناصر .

وطبقا لهذا القانون فإن مضاعفة عناصر الإنتاج المستخدمة فى أحد المشروعات تؤدى إلى زيادة هذا المشروع إلى أكثر من الضعف .

وينطبق قانون تزايد الغلة على جميع فروع النشاط الإنتاجى زراعة أم صناعة ، إلا ان أثر هذا القانون أكثر وضوحا فى حالة الصناعة نظرا لأن الإنتاج الصناعى لا يخضع لظروف طبيعية كالإنتاج الزراعى أهمها ثبات مساحة الأرض القابلة للزراعة .

ويسرى قانون تزايد الغلة نتيجة للتوسع فى إستخدام عناصر الإنتاج والذى يؤدى إلى تحقيق الكثير من الوفورات الداخلية التى تنشأ داخل المشروع كالإستفادة مثلا من مزايا تقسيم العمل ، والوفورات الخارجية التى تنشأ نتيجة لزيادة كمية عناصر الإنتاج المستخدمة فى الصناعة كلها ، وترتكز الصناعة فى منطقة معينة . وسنعود إلى تفصيل هذه الوفورات عند الحديث عن الإنتاج الكبير .

نستخلص مما سبق أن زيادة أحد العناصر المستخدمة فى الإنتاج مع بقاء العناصر الأخرى الثابتة – أو تزايد بنسبة أقل – يترتب عليه خضوع الإنتاج إن عاجلا أو آجلا لظاهرة تناقص الغلة . أما زيادة جميع عناصر الإنتاج يترتب عليه غالبا خضوع الإنتاج لظاهرة قانون تناقص الغلة وقانون تزايد الغلة فى جميع فروع النشاط الإنتاجى زراعة كانت أم صناعة ، إلا أن ظاهرة تناقص الغلة أكثر وضوحا فى الإنتاج الزراعى فى حين أن ظاهرة الغلة أكثر وضوحا فى حالة الصناعة كما بينا .

الفصل الثالث

الإنتاج الكبير

Large Scale production

تتطلب طبيعة العملية الإنتاجية – أو شكل الإنتاج – حجما معينا للمنشأة فبعض هذه الأشكال يحتاج إلى منشأة ذات حجم صغير ، فيكثر بذلك عدد هذه المنشآت ويتعدد ، كما هو الحال فى تجارة التجزئة مثلا . كما يتطلب بعض أشكال الإنتاج المنشآت الضخمة الكبيرة الحجم كما هو الحال فى السكك الحديدية والتنقيب عن البترول والصناعات الكيماوية . وبين هذين النوعين من المنشآت توجد المنشآت ذات الحجم المتوسط .

ولقد كان لإنتشار نظام التخصص وتقسيم العمل والتقدم الواضح فى وسائل النقل وإتساع نطاق السوق كبير الأثر فى ظهور الإنتاج الكبير وإطراد نموه بإستمرار .

ويحقق الإنتاج الكبير نوعين من الوفورات (قلة التكاليف) يمكننا تقسيمها إلى وفورات داخلية وأخرى خارجية .

الوفورات الداخلية :

الوفورات الداخلية هى :الوفورات التى تحققها المنشأة نتيجة لكبر حجمها ، ومن أهم هذه الوفورات :

١- الوفورات الفنية :

تنشأ الوفورات الفنية نتيجة لقدرة المنشأة الكبيرة على إستخدام الآلات الحديثة والتى تتصف بكفاية إنتاجية عظيمة وتكاليف قليلة نسبياً.

وتتمكن المنشآت الكبيرة من إستخدام عناصر الإنتاج على نطاق أكبر ، فتزداد نفقاتها الكلية بزيادة حجم الإنتاج ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى الناتج ، كما أن هناك أنواع من عناصر الإنتاج لا يمكن تشغيلها إلا فى المنشآت الكبيرة ، فبعض الآلات مثلاً طاقتها الإنتاجية كبيرة ، ولا يمكن تجزئتها ومن ثم يستحيل إستخدامها إقتصادياً فى المنشآت الصغيرة .

فالأفران العالية التى تستخدمها شركات الحديد والصلب فى عمليتها الإنتاجية ، من المستحيل تشغيلها تشغيلاً إقتصادياً فى مصنع صغير للحديد والصلب ، إذ أن تكاليف الوحدة من المنتج ستكون مرتفعة للغاية.

ومن الطبيعى أن يكون حجم إنتاج مثل هذه المنشأة كبيراً حتى تنخفض تكاليف الوحدة من الناتج فى المتوسط إلى أدنى حد ممكن . كما أنه لا يمكن تشغيل الآلات المستخدمة فى صناعة السيارات تشغيلاً إقتصادياً ، إلا إذا كان عدد السيارات المنتجة كبيراً جداً ، بحيث يسمح بتغطية تكاليف هذه الآلات .

وهناك من الأمثلة الكثيرة على ذلك ، مثل آلات الطباعة الحديثة التى لا يمكن إستخدامها إلا إذا كان عدد النسخ المطبوعة كبيراً جداً إلى غير ذلك من الأمثلة .

وتستطيع المنشآت الكبيرة إستخدام الخبراء والاخصائيين الذين تبلغ مرتباتهم من الضخامة بحيث تعجز المنشآت الصغيرة عن الإستفادة بخبراتهم .

فالخبراء الذين يعملون فى إحدى شركات البترول لا يمكن تشغيلهم إلا إذا كان إنتاج المنشأة ضخماً وبالقدر الذى يصيب منه نصيب الوحدة المنتجة من هذه المرتبات الكبيرة أقل ما يمكن .

تتمكن المنشآت الكبيرة كذلك من تحقيق الوفورات فى إستعمال المواد الخام . فمن الممكن مثلاً الإستفادة من العملية الإنتاجية فى إنتاج بعض المواد المشتقة by-products ، كما هو الحال فى صناعة السكر أو فى الصناعات الكيماوية .

تستطيع المنشآت الكبيرة كذلك أن تستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل على نطاق واسع وسنعود إلى الحديث عن ذلك بعد الإنتهاء من دراسة إقتصاديات الإنتاج الكبير .

٢- الوفورات الإدارية :

إن التوسع فى حجم المنشأة يؤدى إلى تحقيق الكثير من الوفورات فى نفقات الإدارة ؛ إذ أن نمو المنشأة لا يترتب عليه بالضرورة زيادة عدد الموظفين الإداريين بنسبة الزيادة فى حجم الإنتاج ، كما أن هذه النفقات ستوزع على عدد أكبر من وحدات الناتج .

كذلك فإن المنشأة الكبيرة تستطيع أن تستفيد من مزايا تقسيم العمل فى النواحى الإدارية ، فأصحاب الكفايات النادرة تسند إليهم

الاعمال الهامة والتى تتطلب قدرة خاصة ، أما ذوى المقدرة العادية فتسند إليهم الأعمال التىلا تتطلب مجهوداً وكفاية كبيرين .

كما تستطيع المنشأة الكبيرة أن تخصص كل شخص للعمل الذى يتناسب مع قدراته ومواهبة . فيعهد إلى أحد الأفراد بالإشراف على عمليات الشراء مثلاً ، ويعهد إلى آخر بالإشراف على عمليات البيع وهكذا .

ومن الطبيعى أن تخصص أحد الأفراد فى عمل معين لابد وأن يزيد من خبرته ودرجة إلمامه بهذا العمل .

تتمكن المنشأة الكبيرة - علاوة على ماتقدم - من إختيار للموظفين الإداريين الجدد ، وغيرهم من أصحاب الكفايات اللازمة لآداء ما يوكل إليهم من أعمال ، عن طريق إنشاء إدارة خاصة لإختبار كفاءات الراغبين فى العمل بهذه المنشآت .

ويراعى أن وفورات الإدارة تاخذ فى التناقص بعد بلوغ المنشأة حجماً معيناً من الكبر - بل قد يؤدى زيادة نمو المنشأة إلى إنهاء هذه الوفورات كلية . وهذا الأمر من أهم العوامل التى تعمل على تحديد حجم المنشأة عند حد معين .

٣- الوفورات التجارية :

لا تقل الوفورات التى تحققها المنشأة فى شراء المواد الخام وبيع للمنتجات أهمية عن الوفورات التى تحققها فى الناحية الفنية أو للناحية الإدارية .

فتتمكن المنشآت الكبيرة من الحصول على المواد الخام بنفقات تقل كثيراً عما تشترى به المنشآت الصغيرة الحجم . فهى تستطيع الحصول على شروط ممتازة كالخصم الذى تحصل عليه من الموردين . كما تتمكن من الحصول على بعض الإمتيازات المتعلقة بنقل المواد الخام كالتخفيضات التى تحصل عليها من شركات النقل أو السكك الحديدية. فالمنشأة الكبيرة فى مركز أقوى من حيث المساومة من المنشأة الصغيرة .

كذلك تتمكن المنشآت الكبيرة من الحصول على ما يلزمها من المواد الخام بأسعار أقل ، نظراً لأن زيادة حجم الإنتاج فى المنشآت المنتجة لها يؤدى إلى إنخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالى نقص أثمان منتجاتها من المواد الخام . وتتضح أهمية تحقيق وفورات الشراء كلما زادت تكلفة المواد الخام مرتفعة بالنسبة لتكاليف الإنتاج الكلية .

وتتمكن المنشآت الكبيرة كذلك من تصريف منتجاتها بنفقات أقل فنفقات البيع والتوزيع فى هذه المنشآت أقل منها نسبياً فى المنشآت الصغيرة .إذ تستطيع المنشأة الكبيرة تخصيص جانب من نفقاتها للإعلان عن منتجاتها يزيد كثيراً عما تخصص المنشأة الصغيرة لهذا الغرض ، فى الوقت الذى تكون فيه هذه النفقات منخفضة بالنسبة لإنتاج المنشأة .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تستطيع المنشأة الكبيرة زيادة حجم إنتاجها دون أن يزداد معه عدد وكلاء المنشأة أو المتعهدين بنفس النسبة إذا كان المنشأة وكلاء أو متعهدون .

وهكذا يمكن للمنشأة الكبيرة تحقيق الكثير من الوفورات التجارية فى حالة شراء المواد الخام وفى حالة بيع وتوزيع السلع المنتجة .

٤- الوفورات المالية :

يتوقف سعر الفائدة الذى تقترض به المنشآت من البنوك على ما تقدمه هذه المنشآت من ضمانات وعلى مقدار القرض والغرض الذى يستثمر فيه كما يتوقف كذلك على مدى الاخطار التى يمكن أن يتعرض لها هذا القرض . ولما كانت المنشآت الكبيرة فى مركز أفضل من المنشآت الصغيرة من هذه النواحى - إذ أنها تفضل الأخيرة فى مقدار الضمانات التى يمكن أن تقدمها ، كما أنها تعتبر أكثر أماناً وأقل تعرضاً للاخطار - لذلك فإن قدرة هذه المنشآت على الإقتراض بأسعار فائدة أقل تفوق قدرة المنشآت الصغيرة ، إذ تجد فيها البنوك ما يشجعها على إقراضها بمعدلات فائدة منخفضة نسبياً . لذلك يمكننا أن نذكر أن المنشآت الكبيرة فى مركز أفضل نسبياً من المنشآت الصغيرة فى مقدرتها على الإقتراض من البنوك .

٥- وفورات توزيع الأخطار :

تستطيع المنشآت الكبيرة تحمل الاخطار التجارية بمقدرة تفوق كثيراً تلك التى تتوافر للمنشآت الصغيرة ، إذ تتمكن من توزيع هذه الاخطار. ولتحقيق هذا الغرض نلجأ إلى عدة وسائل من أهمها توزيع منتجاتها حتى لا تتعرض السلعة التى تنتجها إلى التغيرات التى قد تطرا على حالة الطلب ، إذ أن نقص الطلب على إحدى منتجاتها قد

يعوضه الزيادة فى الطلب على غيرها أو على الاقل يمكن تلافيه فى غيرها من المنتجات . فمثلاً نقص الطلب على إطارات السيارات فى إحدى المنشآت الكبيرة قد يعوضه زيادة الطلب على الادوات الرياضية التى تنتجها هذه المنشأة .

كذلك تتمكن المنشآت الكبيرة من توزيع الأخطار التجارية عن طريق تنويع أسواق منتجاتها فى حالة ما إذا كان للسلعة أكثر من إستعمال واحد . كما تتمكن كذلك من تنويع مصادر المادة الخام فتصبح بذلك أقل تعرضاً للأخطار التى لحق بها نتيجة لتوقف المصدر الذى تعتمد عليه فى الحصول على المادة الخام .

أخيراً فإن المنشآت الكبيرة يمكنها أن تهيىء لعمالها الكثير من الخدمات الإجتماعية ، وأن تزيد من رفاهيتهم ، وتمدهم بما يحتاجون إليه من أسباب هذه الرفاهية ، والذى يؤدى بالتالى إلى زيادة مقدرتهم الإنتاجية وهذا مما لا يتيسر إلا للمنشآت الكبيرة .

الوفورات الخارجية :

تطلق الوفورات الخارجية على الوفورات التى يشترك فيها عدد من المنشآت فى صناعة معينة أو فى مجموعة من الصناعات . واهم الوفورات الخارجية التى تحققها المشروعات الكبيرة هى :

١- وفورات التوطن

تحقق المنشآت التى تتوطن فى مكان معين الكثير من الوفورات . فمثلاً تصبح المنطقة التى تتوطن فيها بعض المنشآت الخاصة

بصناعة معينة غنية بالعمال المهرة المتخصصين فى هذه الصناعة . إذ سيجدون فرصاً أفضل للعمل فى هذه المنشآت . وقد تقوم المنشآت المتوطنة بإنشاء المدارس الفنية التى تزيد من كفاية العمال وخبرتهم فيسهل عليها الحصول على العمال الأكفاء المتخصصين . كما قد تشترك الهيئات المحلية كذلك فى إنشاء هذه المدارس لسد حاجة هذه المنشآت .

كذلك تستفيد الصناعة المتوطنة من التسهيلات التى يمكن أن تقدمها شركات النقل والهيئات الحكومية والمحلية ، فالمنافسة بين شركات النقل مثلاً ستؤدى بالضرورة إلى إنخفاض ما تطلبه من أجور .

يسهل على الصناعة المتوطنة كذلك الحصول على الاموال اللازمة لها فى سهولة وسرعة إذ أن البنوك ستهتم بمناطق توطن الصناعات وستحاول تقديم كافة التسهيلات المالية المطلوبة لها .

وتستطيع المنشآت المتوطنة من الحصول على المواد الخام بإنتظام إذ أن أسواق هذه المواد سترتكز كذلك على مقربة من هذه المنشآت ، كما يؤدى التوطن كذلك إلى إنشاء أسواق منتظمة لمنتجاتها .

ويراعى أن الكثير من المنشآت لا تتمكن من الإستفادة من وفورات التوطن نظراً لأن توطن هذه المنشآت غير ممكن فى حد ذاته .

فإذا كانت السلعة المنتجة من الضخامة بحيث تصبح تكاليف نقلها مرتفعة – وخاصة إذا كان ثمنها صغيراً – فإنه من الأفضل إنتاجها

فى عدة جهات متفرقة نظراً لأن مزايا التوطن ستتلاشى مع نفقات النقل العالية .

كذلك فمحلات تجارة التجزئة من المستحيل تركزها فى منطقة واحدة نظراً لضرورة وجودها بالقرب من مراكز إستهلاكها وهى منتشرة فى جميع أنحاء كل مدينة .

كما أن أصحاب الخدمات الشخصية لا يمكنهم التوطن فى منطقة معينة بل لابد من تواجدهم فى أماكن متفرقة ، كما هو الحال بالنسبة للأطباء والمهندسين والمحاسبين وغيرهم .

٢- الوفورات الفنية :

ترتبط الوفورات الفنية إرتباطاً وثيقاً بتوطن الصناعة ، فكلما كبر حجم المنشآت وتركزت ، كلما أمكن تطبيق نظام تقسيم العمل على نطاق واسع ، كما هو الحال داخل نطاق كل منشأة على حدة . إذ يصبح من الميسور لكل منشأة أن تتخصص فى عملية واحدة من العمليات الإنتاجية فتنتج نوعاً واحداً من المنتجات .

كذلك تستطيع المنشآت الكبيرة أن تشترك فى إقامة وحدات البحوث وتزودها بالخبراء والاخصائيين ؛ فتلجأ إليها كلما واجهتها بعض الامور التى تهمها أو التى تهم كل منشأة على حدة ، فتتمكن بذلك من توفير الكثير من الجهد والمال . وتكتفى كل منشأة بأن تتفرغ البحوث المتخصصة والتى تهمها دون غيرها .

وإذا كانت المنشآت الكبيرة تستطيع الإستفادة من إنحلال وتوازن بعض العمليات الإنتاجية ، فإنه من الممكن كذلك أن تفيد من هذا العامل عدة منشآت كبيرة تنتمى إلى صناعة واحدة . فتستطيع بعض المنشآت من أن تتخصص فى آداء عملية معينة تتطلب عدداً من الآلات طاقتها الإنتاجية كبيرة جداً . ومن الواضح إن إمتلاك كل منشأة لبعض هذه الآلات قد يؤدى إلى عدم إستغلالها إلى أقصى طاقتها الإنتاجية فضلاً عن كونه غير متيسر بالنسبة لجميع المنشآت .

ففى صناعة المنسوجات بمنطقة كفر الدوار نجد أن صباغة الأقمشة تحتاج إلى آلات ضخمة ذات طاقة كبيرة تفوق الطاقة التى تتطلبها آلات صنع الأقمشة . لذلك نجد أن إحدى المنشآت قد تخصصت فى هذه العملية لحساب عدد من منشآت صناعة الأقمشة فى هذه المنطقة .

عيوب الإنتاج الكبير :

تكلمنا عن المزايا العديدة التى تنسب إلى نظام الإنتاج الكبير والوفورات المختلفة التى يمكن أن تحققها المنشآت الكبيرة الحجم . غير أن هناك من العيوب التى ينسبها البعض إلى هذا النظام نجملها فى السطور القليلة التالية..

يعاب مثلاً على نظام الإنتاج الكبير ما يترتب على تركز الصناعات فى مناطق معينة - وبالتالى تركز عدد كبير من العمال وكميات وفيرة من رؤوس الأموال فى هذه المناطق - من إحتمال إصابة هذه

المناطق بكساد حاد يؤدى إلى بطالة عدد كبير من العمال المتخصصين فى فرع معين من الإنتاج وما يترتب على ذلك من آثار إجتماعية سيئة . كما أن المنشآت الكبيرة لا تتمكن من ملاءمة إنتاجها فى أوقات الكساد بعكس المنشآت الصغيرة التى تتمكن من تخفيض نفقاتها بشكل أسرع ودرجة أكبر .

يعاب على الإنتاج الكبير كذلك أنه يسهل قيام الإحتكارات نتيجة لإنفراد المنشآت الكبيرة بإنتاج نسبة كبيرة من المعروض من السلعة ، أو لإندماج عدة منشآت بعضها مع البعض الآخر ، وبالتالى التحكم فى عرض السلعة المنتجة . ولا يخفى ما لهذه الإحتكارات من آثار ضارة بالمستهلكين وبالمجتمع على السواء .

ويعتبر تعقيد الإدارة فى المنشآت الكبيرة من العيوب التى تنسب إلى نظام الإنتاج الكبير ، فالمنشآت الكبيرة تتطلب الكثير من التنظيم ووجود الكثير من النظم واللوائح التى تصعب معها شئون الإدارة . كما أن المنظم يستعين بعدد من المديرين والرؤساء والملاحظين للإشراف على حسن سير العمل وتنفيذ خطة الإنتاج . ولاشك أن هذا أقل جدوى وأكثر تكلفة من الإشراف بواسطة المنظم ذاته . كما أن الرجوع إلى الإدارة العليا فى بعض الاحيان يؤدى إلى قلة الكفاية والبطء فى إتخاذ القرارات .

وأخيراً فإن إنعدام الحافز الشخصى فى المنشآت الكبيرة من العيوب التى تنسب إلى نظام الإنتاج الكبير .

ومهما يكن من أمر العيوب التى تنسب إلى نظام الإنتاج الكبير فلا ريب أن مزايا هذا النظام تفوق كثيراً ما قد يسببه من أضرار يمكن التغلب عليها كما أنها ليست مؤكدة الحدوث .

بقاء المنشآت الصغيرة :

من الطبيعى أن تتجه حجوم المنشآت إلى الكبر حتى تتمتع بالمزايا الوفيرة التى نسبناها إلى نظام الإنتاج الكبير . ولكن هل أدى كبر حجم المنشآت وإتساع نطاق الإنتاج إلى القضاء على المنشآت الصغيرة ؟

بالرغم من المزايا العديدة التى ترتبط بالمنشآت الكبيرة إلا أننا نرى الكثير من المنشآت الصغيرة التى تعمل جنباً إلى جنب مع المنشآت الكبيرة ، فالمنشآت التى تقوم ببيع المنتجات سريعة التلف والتى يتقلب الطلب عليها من وقت لآخر تكون اكثر ملاءمة للحجم الصغير . كما أن المنشآت التى تحتاج منتجاتها إلى رعاية شخصية كالتحف والحلى والملابس لا تتفق طبيعتها مع الإنتاج النمطى على نطاق واسع ولا يمكنها إستخدام الآلات الكبيرة فى الإنتاج ، ومن ثم فإن حجم مثل هذه المنشآت يظل فى العادة صغيراً . والأعمال التى تتطلب خدمات مباشرة وعناية شخصية تستلزم أيضاً الحجم الصغير للمنشأة كالمحامى والطبيب . كذلك تاجر التجزئة الذى يحتاج إلى تعرف حاجات عملائه وتنفيذ طلباتهم وتقديم عناية خاصة إليهم واخيرا فإن ضيق نطاق السوق يزيد من أهمية المنشآت الصغيرة وزيادة كفاياتها الإنتاجية.

ومن جهة اخرى فإن نفقات الإنتاج قد تزداد زيادة فائقة فى المنشآت كالكبيرة كما تزداد كذلك الصعوبات الإدارية فى هذه المنشآت ، فى الوقت الذى تستفيد فيه المنشأة الصغيرة من إشراف المنظم بنفسه على سير العمل حيث يعظم الحافز الشخصى . كما يمكنه الإستفادة كذلك من بعض وفورات الإنتاج الكبير بالحصول على ما يلزمه من بيانات من المجلات الصناعية والتجارية كالتى تتعلق بشراء المواد الخام وتنظيم الإنتاج وتصريف منتجاتها كما أن الوفورات الناتجة عن توطن الصناعة فى منطقة معينة تستفيد بها المنشآت الصغيرة شأنها فى ذلك شأن المنشآت الكبيرة .

وهكذا أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى وجود المنشآت الصغيرة إلى جانب المنشآت الكبيرة الحجم ، وهذا ما نشاهده فعلاً فى كثير من ميادين النشاط التجارى .

فالمنشآت الصغيرة الحجم لا يتناقص عددها بل قد يزيد أحياناً . كما أن دورها فى النشاط الإنتاجى يتطور بإستمرار بحيث أصبحت فى الكثير من الدول إمتداداً للمنشآت الكبرى إذ تقوم أساساً بعمليات تكميلية لهذه المنشآت مثل النقل والصيانة :

التخصص وتقسيم العمل *Division of Labour*

يعنى تقسيم العمل كما سبق أن ذكرنا تخصص العامل فى أداء عمل معين بحيث يؤدى جزء ضئيل من العملية الإنتاجية بدلاً من قيامه بجميع أجزاء هذه العملية .

وفى الوقت الحاضر يتعدى مبدأ تقسيم العمل نطاق المصنع إلى الصناعة كلها ، فنجد مثلاً بعض المصانع قد تخصصت فى عملية الغزل والبعض الآخر فى عملية النسيج وبعضها فى عملية الصباغة .

واخيراً فهناك مبدأ تقسيم العمل الدولى أو التخصص بين الدول والذى ينبىء على أساس قيام كل دولة بإنتاج السلعة او السلع التى تتمتع فى إنتاجها بإمتياز مطلق أو نسبى ، وتقوم التجارة الداخلية بين الدول على أساس هذا النوع من تقسيم العمل .

مزايا تقسيم العمل :

يهدف تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج مع توفير الوقت والجهد ولقد تحققت هذه الزيادة بشكل ملموس فى المصانع التى قامت بتطبيقه فقد أدى تطبيق هذا المبدأ فى مصانع السيارات مثلاً إلى بلوغ إنتاج العمال فى عملية تركيب المحركات ثلاثة أضعاف إنتاجهم قبل تقسيم العمل .

أما الأسباب التى ترجع إليها زيادة الإنتاج نتيجة لإتباع سياسة تقسيم العمل فيمكننا إجمالها فيما يلى :

١- يترتب على تقسيم العمل زيادة مهارة العامل وخبرته نتيجة لقيامه بجزء واحد فقط من العملية الإنتاجية وتكرار آدائه بطريقة تلقائية دون ما حاجة إلى جهد أو تفكير .

٢- يترتب أيضاً على تقسيم العمل تخصص كل عامل فى العمل الذى يتلائم مع إستعدادته وميوله ... فيتخصص العامل الماهر فى الأعمال التى تتطلب دقة ومهارة ، ويتخصص العامل العادى فى الاعمال التى لا تحتاج إلى هذه الصفات .

٣- بإتباع سياسة تقسيم العمل أمكن تقصير المدة اللازمة لتعليم العمال وتدريبهم بعد أن كانت تمتد إلى عدة سنين فى ظل نظام الحرف . إذ أصبح من السهل على العامل الإلمام بالعملية التى سيقوم بأدائها فى فترة وجيزة قد تبلغ عدة أيام .

٤- سهولة إستعمال الآلات وإحلالها محل العمال نتيجة لإتباع سياسة تقسيم العمل ، وذلك لأن تجزئة العمليات وتبسيط المعقد منها يمكن الآلات من القيام بهذه الأعمال . ويترتب على ذلك زيادة جديدة فى الإنتاج ونقص فى نفقات إنتاج السلعة بالإضافة إلى أن الآلات ستكون أكثر دقة من العمل اليدوى كما أنها ستخفف كثيراً من أعباء العمال ومتاعبهم .

٥- يدعو تقسيم العمل إلى تنمية الإبتكارات وزيادة المعرفة . فليس من المنتظر أن نجد فى أحد المجتمعات عدداً من العلماء والمبتكرين دون أن يكونوا قد تخصصوا فى دراسات معينة .

مضار تقسيم العمل :

تنسب إلى سياسة تقسيم العمل عدة مضار نجملها فيما يأتى :

١ – إضعاف القوة على التفكير والإبتكار فى حالة تقسيم العمل الفنى ، هذا إلى جانب الملل الذى يتسرب إلى العامل نتيجة لتكرار آدائه لعملية واحدة بطريقة تلقائية . إلا أنه من الممكن الإقلال من أهمية هذا العامل عن طريق تعميم وسائل تسلية العمال أثناء قيامهم بالعمل ومدهم بالخدمات التعليمية التى تنمى لديهم ملكة التفكير والقدرة على التجديد .

٢ – تداعى الحرف إذ أن العامل يصبح مراقباً للآلات نتيجة لإتباع سياسة تقسيم العمل بدلاً من إتقانه لحرفته . إلا أننا قد سبق أن ذكرنا أن مراقبة العامل للآلات وأدائه لعملية واحدة يكسبه المزيد من المهارة والخبرة .

٣ – يؤدى إتباع سياسة تقسيم العمل إلى تخصص العامل فى عملية بسيطة وبالتالى عدم إلمامه بأى عمل آخر . ومن ثم يجد صعوبة كثيرة فى الحصول على عمل آخر إذا فقد عمله . وعلى ذلك يتعرض العمال إلى بطالة سافرة إذا حل الكساد بالصناعة التى ينتمون إليها . على أن قصر مدة المران فى ظل تقسيم العمل تقلل كثيراً من اهمية هذا العمل ، بالإضافة إلى أن دور العامل فى العملية الإنتاجية يكاد يكون واحداً من صناعة لأخرى إذ ينحصر فى مراقبة الآلات وتغذيتها .

الفصل الرابع

العرض

العرض فى المعنى الإقتصادى هو كمية السلعة التى يعرضها المنتجون عند ثمن معين فى وحدة زمنية معينة .

والعامل الرئيسى الذى يحكم العرض من سلعة معينة هو النفقات التى يتحملها المشروع نظير إنتاجها . ومن الواضح أن ثمن السلعة السائد فى السوق لابد أن يعادل على الأقل نفقات إنتاج المنشأة التى تنتج فى أقل الظروف ملاءمة حتى لا تتوقف عن الإنتاج .

ويراعى أن التمييز بين الكمية المعروضة من سلعة معينة والكمية الموجودة منها . فقد تتعادل الكميتان عندما يعرض البائعون جميع الكميات الموجودة لديهم من السلعة ، اما إذا أقدم البائعون على تخزين جانب من تلك الكميات الموجودة لديهم من السلعة ، وقاموا بعرض بقية الكميات ، عندئذ يكون العرض أقل من الكمية الموجودة فى حوزة البائعين .

جدول العرض :

يبين جدول العرض العلاقة بين الكميات التى يعرضها المنتجون من سلعة معينة وأثمان هذه السلعة فى وحدة زمنية معينة .

ويراعى أن العلاقة بين العرض والثمن علاقة طردية . فتزداد الكميات المعروضة من السلعة عند ثمن أعلى عن الكميات المعروضة منها عند ثمن أقل .

ويستخدم الإقتصاديون عادة تعبيرى تمدد وإنكماش العرض للتعبير عن أثر تغير الثمن على الكمية المعروضة من السلعة ، وتعبيرى زيادة ونقص العرض للتعبير عن أثر تغير العوامل الاخرى على الكمية المعروضة منها .

وتعرف العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المعروضة منها بقانون العرض ويقضى قانون العرض بأن " إرتفاع الثمن يؤدى إلى تمدد الكميات المعروضة من السلعة ، وأن إنخفاض الثمن يؤدى إلى إنكماش الكميات المعروضة منها " ويؤكد القانون ما سبق وأشرنا إليه من وجود علاقة طردية بين العرض والثمن . ويوضح جدول العرض هذه العلاقة ، كما يتضح مما يلى :

جدول رقم (٨)

جدول عرض البائع من البرتقال

ثمن كيلو البرتقال بالقروش	الكميات المعروضة
١٠	١١٠
٢٠	٢١٠
٣٠	٢٧٠
٤٠	٣٢٠
٥٠	٣٥٠

يوضح من الجدول السابق العلاقة بين ثمن البرتقال والكميات المعروضة منها . ويتضح من الجدول أن البائع يعرض ١١٠ وحدة من البرتقال ، إذا كان الثمن ١٠ قروش للكيلو ، فإذا إرتفع الثمن إلى ٢٠ قرشاً للكيلو تمددت الكميات المعروضة إلى ٢١٠ وحدة . وهكذا

فإن إرتفاع الثمن إلى ٣٠ قرشاً يؤدى إلى تمدد العرض إلى ٢٧٠٠ وحدة .... وأن إرتفاع الثمن من ٤٠ إلى ٥٠ قرشاً يؤدى إلى تمدد العرض من ٣٢٠ إلى ٣٥٠ وحدة . كذلك فإن إنخفاض الثمن – مثلاً – من ٤٠ قرشاً إلى ٣٠ قرشاً يؤدى إلى إنكماش العرض من ٢٢٠ إلى ٢٧٠ وحدة .

فإرتفاع ثمن السلعة يزيد من أرباح المنتج فيزداد إنتاجه من السلعة ومن ثم يزداد ما يعرضه منها كما يتمدد العرض أيضاً نتيجة لدخول منتجين جدد فى مجال الإنتاج .

على أن العلاقة بين العرض من سلعة ما وثمنها ليست بمثل البساطة التى وجدنا عليها العلاقة بين الطلب والثمن . ويرجع ذلك إلى أن الثمن الذى يقبله المنتج نظير تنازله عن السلعة يتوقف على نفقات إنتاجها ، وهذه الاخيرة – أى نفقات الإنتاج – قد ترتفع أو قد تنخفض نتيجة لزيادة الكمية المنتجة .

ويلاحظ أنه يمكن معرفة الكلى من سلعة معينة ، عند مختلف الاثمان وذلك بجمع الكميات المعروضة لجميع المنتجين ، ومن ثم نحصل على جدول العرض الكلى .

منحنى العرض

إذا رصدنا بيانات الجدول السابق على الرسم البياني ، أمكننا الحصول على منحنى العرض ، وهو منحنى يصعد من اليسار إلى اليمين ، معبراً بذلك على أن الزيادة فى الثمن تؤدى إلى تمدد الكمية المعروضة ، وأن نقص الثمن يؤدى إلى إنكماش الكمية المعروضة . ويتخذ منحنى العرض هذا الشكل سواء كان خاصا بمنشأة إنتاجية أو بجميع المنشآت المنتجة للسلعة . أو بمعنى آخر سواء كان المنحنى خاصا بمنشأة واحدة أو بالعرض الكلى من السلعة .

وفيما يلى منحنى العرض من واقع الجدول السابق :

الكميات المعروضة

(شكل رقم ١٥)

من الرسم يتضح أن المحور الأفقى "وس" يعبر عن الكميات المعروضة وأن المحور الرأسى "وص" يعبر عن الثمن . وأن منحنى العرض هو بمثابة التعبير البيانى لجدول العرض السابق . وأن

ارتفاع الثمن يؤدى إلى تمدد العرض ، ومن ثم فإن التغيرات فى الثمن وفى الكمية المعروضة تتخذ عادة اتجاها واحدا ، وهو ما يعنى أن العلاقة بينهما علاقة طردية .

حالات العرض الشاذة :

على الرغم من أن قانون العرض – كما هو الحال بالنسبة لقانون الطلب – قانون عام ينطبق عادة على جميع السلع والخدمات ، كما يسرى عادة فى جميع الأحوال ، إلا أننا نجد بعض حالات العرض الشاذة التى لا تنطبق عليها القانون .

ويمكن أن نجمل بعض الحالات التى لا يسرى عليها قانون العرض فيما يلى:

١– حالة إنتاج سلعتين متلازمتين :

قد يحدث فى بعض حالات المنتجات المتصلة أن نجد أن انخفاض الثمن يؤدى إلى توسع العرض من السلعة . ففى حالة المنتجات المتصلة لا يمكن إنتاج إحداهما دون إنتاج الأخرى ، كما هو الحال بالنسبة للصوف ولحم الضأن ، أو القطن والبذرة . ومن الواضح أن الطلب على إحدى السلعتين المتلازمتين يكون مستقلا عن الطلب على السلعة الأخرى ، ومن ثم فإن زيادة الطلب على إحداهما يؤدى إلى رفع ثمنها وتمدد العرض منها .

ولاشك أن تمدد العرض من هذه السلعة (التى زاد الطلب عليها) يقترن بالتوسع فى العرض من السلعة الأخرى – التى لم يزد الطلب

عليها – مما يؤدى بالضرورة إلى انخفاض ثمن هذه السلعة الأخيرة . وعلى الرغم من الإنخفاض الذى يطرأ على ثمن هذه السلعة فإن عرضها يستمر فى الإزدياد طالما كان من مصلحة المنتج الاستمرار فى زيادة إنتاج السلعتين المتلازمتين

فارتفاع ثمن القطن يؤدى إلى تمدد العرض من هذه السلعة ، وهذا يؤدى بالضرورة إلى إزدياد العرض من البذرة التى ينخفض ثمنها . ويستمر المنتج فى زيادة إنتاج السلعتين إذا كان من مصلحته ذلك . وتحقق هذه المصلحة عندما تكون زيادة أرباحة من التوسع فى إنتاج القطن تفوق النقص فى الأرباح (الخسائر) الناجم عن التوسع فى إنتاج البذرة . وعندئذ يزداد العرض من البذرة على الرغم من انخفاض ثمنها .

ويراعى أن إمكانية اتحاد المنتجات المتصلة بنسب متغيرة ، لا يجعلها من حالات العرض الشاذة ، كما فى حالة غاز الإستصباح وفحم الكوك التى يمكن إنتاجها بنسب متفاوته عن طريق تغيير طريقة الإنتاج

٢– حالات استحالة التوسع فى العرض :

من حالات العرض الشاذة ، التى لا ينطبق عليها قانون العرض ، حالة السلع التى لا يمكن المعروض منها ، فاللوحات الفنية النادرة والتماثيل والتحف الأثرية وطوابع البريد التاريخية النادرة ، إلى غير ذلك . كلها أعمال فريدة لا يمكن إنتاجها – وبالتالى تمدد العرض منها – مهما ارتفع ثمنها .

وهكذا فإن ارتفاع الثمن – فى هذه الحالات – لا يمكن أن يؤدى إلى تمدد الكمية المعروضة .

٣- حالة السلع التى تمثل المصدر الوحيد للدخل :

قد لا ينطبق قانون العرض أيضا على حالة السلع التى تمثل المصدر الوحيد لدخل البائع ، وبذلك تكون من بين حالات العرض الشاذة .

فإذا كانت السلعة المعروضة هى المصدر الوحيد لدخل البائع ، فقد يحدث أن يؤدى انخفاض ثمنها إلى تمدد العرض منها استثناءا من قانون العرض . فسلعة مثل القطن تعتبر بمثابة المحصول النقدى للكثير من المنتج الزراعيين . وعند إنخفاض ثمن القطن فى سنة معينة ، يحاول ضغار المنتجين الزراعيين زيادة الإنتاج من هذه السلعة - عن طريق تخصيص مساحات أكبر لزراعته - محاولة منهم المحافظة على مستوى دخولهم فى السنة التالية . فإذا كان يبيع عادة ١٠٠ وحدة عندما يكون السعر ٥٠ جنيها ، فإنه يحاول أن يزيد مبيعاته إلى ١٢٥ وحدة عندما ينخفض السعر إلى ٤٠ جنيها ، ومن ثم يظل ثابتا عند مستوى ٥٠٠٠ جنيه .

٤- حالة عرض العمل المنعكس :

من الملاحظ أن العمال يزيدون عادة من ساعات العمل عند ارتفاع أجورهم ، تمشيا بذلك مع قانون العرض . إلا أن بلوغ الأجر مستوى معين ،فإن بذلك فئات العمال تميل إلى العمل عدد أقل من الساعات كلما أرتفع الأجر . ونظرا لتعارض هذه الحالة مع قانون العرض ، وسوف نعود إلى دراسة الأجور فى باب "أثمان خدمات عناصر الإنتاج" .

تغير العرض وتغير حالة العرض :

يفرق الإقتصاديون بين تغير العرض وتغير حالة العرض . ويحدث التغير فى العرض نتيجة للتغير فى الثمن ، ويقال بأن العرض تمدد أو انكمش نتيجة لإرتفاع أو انخفاض الأسعار ، ويعبر عن ذلك بالإنتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض . أما تغير حالة العرض فيكون نتيجة لعوامل أخرى غير الثمن . ويقال بأن العرض قد زاد أو نقص نتيجة للتغير فى أحد هذه العوامل - أى عند ثمن معين - ويعبر عن ذلك بتغير وضع منحنى العرض ذاته (١) .

أما عن أهم العوامل التى تطرأ على نفقات الإنتاج :

١- التغيرات التى تطرأ على نفقات الإنتاج :

فإذا ارتفع ثمن أحد عناصر الإنتاج أو فرضت ضريبة عليه أو على ما ينتج أو يباع من السلعة من شأنه أن يزيد من نفقات الإنتاج، وبالتالى يؤدى إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند ثمن معين . كذلك يترتب على تقدم طرق الإنتاج نقص النفقات أو زيادة الكمية المنتجة بنفس النفقات ، وبالتالى تزداد الكمية المعروضة من السلعة عند ثمن معين .

---

(١) Richard lipsey : Positive Economis, Op. Cit, P.١٢٢

٢- العوامل الطبيعية :

قد تتأثر الكمية المعروضة من سلعة معينة نتيجة للعوامل الطبيعية، فملائمة هذه العوامل من شأنه أن يزيد من إنتاج المحصولات الزراعية

فتزداد الكمية المعروضة عند ثمن معين . أما عدم ملائمة هذه العوامل كما فى حالة الفيضانات أو الجفاف الشديد ، من شأنه أن يؤدى إلى نقص الكمية المعروضة عند ثمن معين .

٣- التنبؤات بمستوى الأسعار فى المستقبل :

فاعتقاد المنتجين بأن مستوى الأسعار سيرتفع قد يؤدى إلى نقص الكمية المعروضة عند نفس الثمن نتيجة لإقدامهم على تخزين السلعة رغبة فى بيعها بأسعار أعلى فى المستقبل . أما إذا توقع المنتجون انخفاض الأسعار فى المستقبل فإنهم يزيدون من عرض السلعة عند ثمن معين .

وجدير بنا أن نذكر أن بعض العوامل السابقة تؤثر على كل من حالة العرض وحالة الطلب ، فارتفاع الأجور يؤدى إلى زيادة نفقات الإنتاج ، وبالتالى إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند ثمن معين . وفى نفس الوقت يؤدى إرتفاع الأجور إلى زيادة الكميات المطلوبة عند ثمن معين .

ولتوضيح تغير حالة العرض ، نعطى فيما يلى مثالا يبين الكميات المعروضة من سلعة ما عند أسعار معينة ، والكميات المعروضة من

هذه السلعة عند انخفاض النفقات – مثلا – على الرغم من ثبات الأسعار ، ثم الكميات المعروضة منها عند ارتفاع النفقات رغم ثبات الأسعار .

(جدول رقم ٩)

"جدول يبين تغير حالة العرض بتغير النفقات"

الثمن	الكميات المعروضة عند انخفاض نفقات معين	الكميات المعروضة النفقات	الكميات المعروضة عند ارتفاع النفقات
١٠	١١٠	٢٣٥	٥٠
٢٠	٢١٠	٢٩٠	١٢٥
٣٠	٢٧٠	٣٣٥	١٩٠
٤٠	٢٢٠	٣٧٥	٢٥٠
٥٠	٣٥٠	٤٠٠	٣٠٠

يتضح من الجدول أن الكميات المطلوبة من السلعة زادت بانخفاض النفقات عند نفس الأثمان . فعند الثمن ٢٠ مثلا زادت الكميات المعروضة من ٢١٠ إلى ٢٩٠ وحدة نتيجة لإنخفاض النفقات ، وهكذا بالنسبة لبقية الأثمان . كذلك يبين العمود الأخير نقص الكميات المعروضة من السلعة نتيجة لإرتفاع النفقات ، على الرغم من ثبات الثمن ، فعند الثمن ٤٠ مثلا نجد أن الكميات المعروضة قد نقصت من ٣٢٠ إلى ٢٥٠ وحدة ، وبالمثل بالنسبة لبقية الأثمان .

ويمكن توضيح تغير حالة العرض (زيادة أو نقص العرض مع ثبات الأثمان) بالرسم البيانى التالى :

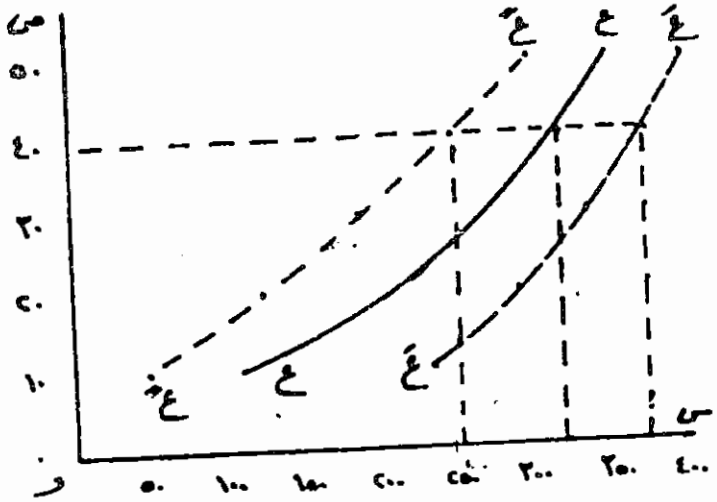

الكميات المعروضة

(شكل رقم ١٦)

من الرسم يتضح أن المنحنى "ع ع" يمثل منحنى العرض عند مستوى معين من النفقات، "عَ عَ" يمثل منحنى العرض عند انخفاض النفقات ، "عَ ع" يمثل منحنى العرض عند ارتفاع النفقات . فعند الثمن ٤٠ مثلا نجد أن الكمية المعروضة - عند مستوى معين من النفقات - هى ٣٢٠ وحدة ، وهذا ما توضحه النقطة "ن" على منحنى العرض "ع ع" . أما إذا انخفضت النفقات فإن منحنى العرض ينتقل إلى الوضع "عَ عَ" ، وتكون الكمية المعروضة عند الثمن ٤٠ هى ٣٧٥ وحدة ، كما توضحه النقطة "ن" . وعند ارتفاع النفقات فإن منحنى العرض ينتقل

إلى الوضع "ع٢ ع٢" ، وتكون الكمية المعروضة عند ثمن ٤٠ هى ٢٥٠ وحدة ، كما توضحه النقطة "ن٢" .

وهكذا فإن منحنى العرض ينتقل إلى اليمين فى حالة انخفاض النفقات، دالا بذلك على زيادة العرض . كما ينتقل إلى اليسار فى حالة ارتفاع النفقات ، دالا بذلك على نقص العرض .

مرونة العرض :

مرونة العرض لسلعة معينة هى : درجة تأثر الكميات المعروضة من هذه السلعة بالتغيرات التى تطرأ على سعرها .

ويمكن قياس مرونة العرض بالنسبة التالية :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكميات المعروضة .}}{\text{التغير النسبى فى السعر .}}$$

وقد يؤدى تغير السعر إلى تغير فى الكمية المعروضة بنسبة أكبر ، كما قد يؤدى إلى تغير فى هذه الكمية بنسبة مماثلة أو بنسبة أقل .

ومن الممكن تمييز الحالات التالية لمرونة العرض ، حيث يمكن أن تتخذ قيمة بين صفر ومالانهاية .

١- عرض عديم المرونة :

فى هذه الحالة لا يؤدى أى تغير فى السعر إلى أى تغير فى الكمية المعروضة ، ومن هنا تكون مرونة العرض مساوية الصفر . فإذا ارتفع الثمن مثلا من ٢٠ إلى ٢٥ وظلت الكمية المعروضة ثابتة عند ١٠٠ وحدة ، فإن :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{١٠٠-١٠٠}{٢٠} \div \frac{٢٠-٢٥}{١٠٠} = \text{صفر}$$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا على الوجه التالى :

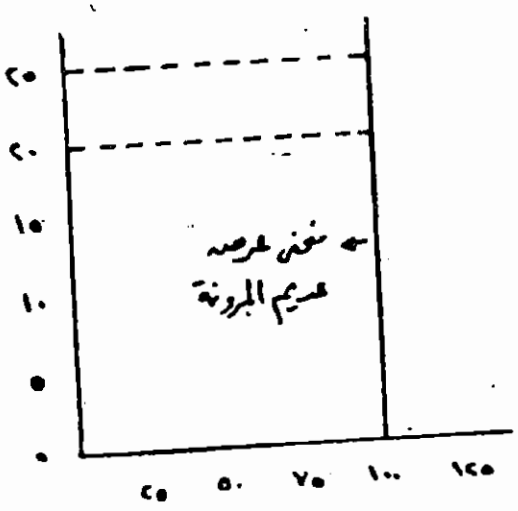

الكميات المعروضة

(شكل رقم ١٧)

يدل الشكل السابق على منحنى عرض عديم المرونة ، فالبائع يعرض نفس الكمية وهى ١٠٠ وحدة فى حالة ارتفاع الثمن من ٢٠ إلى ٢٥ (أو انخفاضه من ٢٥ إلى ٢٠) .

٢- عرض قليل المرونة :

في هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر بنسبة معينة ، إلى تغير الكمية المعروضة بنسبة أقل ، وهنا تكون المرونة أقل من الواحد الصحيح وإن كانت أكبر من الصفر . فإذا ارتفع الثمن من ٢٠ إلى ٢٥ وتعددت الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ١١٠ وحدة فإن :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{١١٠-١٠٠}{١٠٠} \div \frac{٢٥-٢٠}{٢٠} = ٠,٤$$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا على الوجه التالى :

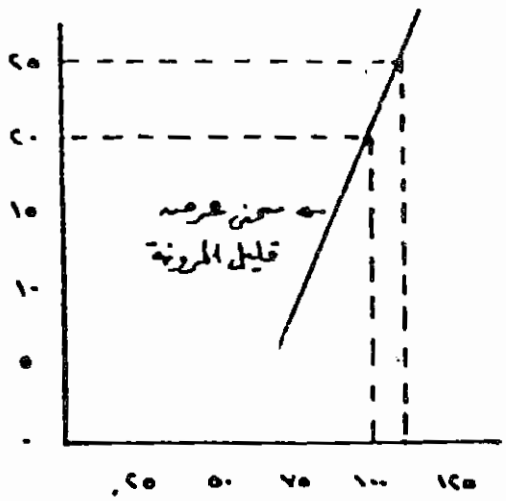

(شكل رقم ١٨)

ويدل الشكل السابق على منحنى عرض قليل المرونة ، ففى حالة ارتفاع الثمن من ٢٠ إلى ٢٥ - أى بنسبة ٢٥٪ - تمددت الكمية

المعروضة من ١٠٠ إى ١١٠ وحدة - أى بنسبة ١٠٪ - وهذه النسبة الأخيرة أقل من نسبة التغير فى السعر . ويراعى أن منحنى العرض يكون شديد الإنحدار ، وهو أقرب ما يكون إلى الخط الموازى للمحور الرأسى .

٣- عرض متكافئ المرونة :

فى هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر بنسبة معينة إلى تغير الكمية المعروضة بنسبة مماثلة ، وهنا تكون المرونة مساوية للواحد الصحيح . فإذا ارتفع الثمن مثلا من ٢٠ إلى ٢٥ وتمددت الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ١٢٥ وحدة ، فإن :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{١٢٥-١٠٠}{١٠٠} \div \frac{٢٥-٢٠}{٢٠} = (١) \text{ أى الواحد الصحيح}$$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا على الوجه التالى :

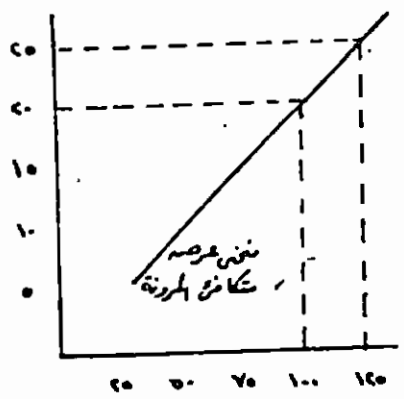

(شكل رقم ١٩)

ويدل الشكل السابق على منحنى عرض متكافئ المرونة ، ففى حالة ارتفاع الثمن من ٢٠ إلى ٢٥ وحدة – أى بنسبة ٢٥٪ – تمددت الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ١٢٥ وحدة – أى بنسبة ٢٥٪ – وهى نسبة مماثلة لنسبة التغير فى السعر .

٤– عرض كبير المرونة :

فى هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر بنسبة معينة ، إلى تغير الكمية المعروضة بنسبة أكبر، ومن هنا تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح ، وإن كانت أقل من مالانهاية . فإذا ارتفع الثمن مثلا من ٢٠ إلى ٢٥ وتمددت الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ١٥٠ وحدة ، فإن :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{١٥٠-١٠٠}{١٠٠} \div \frac{٢٥-٢٠}{٢٠} = (٢) \text{ وهى أكبر من الواحد الصحيح}$$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا على الوجه التالى :

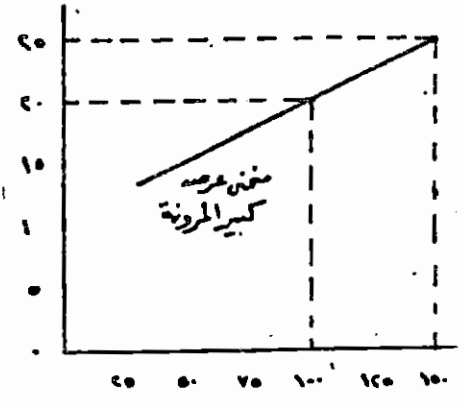

(شكل رقم ٢٠)

ويدل الشكل السابق على منحنى عرض كبير المرونة ، ففى حالة ارتفاع الثمن من ٢٠ إلى ٢٥ - أى بنسبة ٢٥٪- تمددت الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ١٥٠ وحدة - أى بنسبة ٥٠٪- وهى تزيد على نسبة التغير فى السعر . ويراعى أن منحنى العرض يكون قليل الإنحدار، وهو أقرب مايكون إلى الخط الموازى للمحور الأفقى .

٥- عرض تام المرونة :

ففى هذه الحالة يؤدى تغير ضئيل جدا (لا يذكر) فى السعر ، إلى تغير كبير جدا فى الكمية المعروضة . ويطلق على هذه الحالة المرونة اللانهائية للعرض . فإذا ارتفع الثمن ارتفاعا ضئيلا جدا بحيث لا يذكر (أى بحيث يظل ثابتا عند ٢٠ مثلا) ، فإن الكية المعروضة تمدد من ١٠٠٠ إلى ١٥٠ وحدة مثلا . وعندئذ تكون :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{١٥٠-١٠٠}{٢٠-٢٠} \div \frac{١٠٠}{٢٠} = ٥,. \div \text{صفر} = \text{مالانهاية}.$$

ويمكن توضيح هذه الحالة بالشكل التالى :

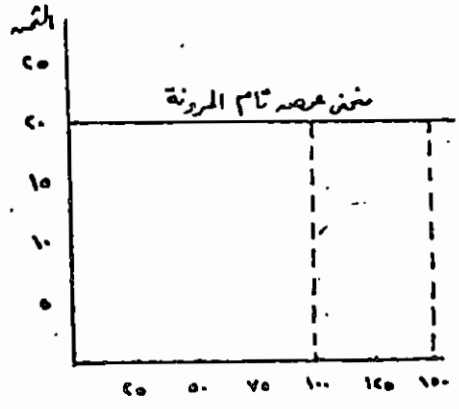

(شكل رقم ٢١)

ويدل الشكل السابق على منحنى عرض تام المرونة (لانهائية المرونة). ويلاحظ أن منحنى العرض يمثله خط موازى للمحور الأفقى ، إذ أن أى ارتفاع ضئيل يؤدى إلى مد العرض من ١٠٠ إلى ١٥٠ وحدة .

ويراعى فى الحالات السابقة أن تغيرات الثمن والكمية المعروضة تتجه عادة فى اتجاه واحد . ولهذا السبب فإن مرونة العرض تكون موجبة دائما ، على العكس مرونة الطلب التى وجدنا أنها ذات علامة سالبة دائما .

تقدير مرونة العرض بيانيا :

فيما يلى نوضح كيفية تقدير مرونة العرض بيانيا :

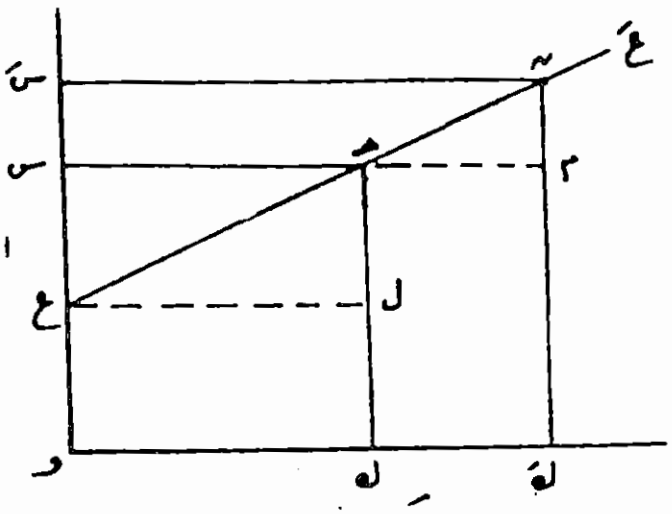

(شكل رقم ٢٢)

فى الرسم البيانى فمنا بتمثيل الكمية المعروضة على المحور السينى ، كما قمنا بتمثيل الثمن على المحور الصادى .

نفرض أن منحنى العرض هو "ع عَ" وأن "ع ل" ، "ج م" يوازيان المحور السينى من "وك" إلى "وكَ" .

∵ مرونة العرض = التغير النسبى فى الكميات المعروضة / التغير النسبى فى السعر

∴ مرونة العرض = (كَ ك / ك و) × (و س / س سَ)

ولكن م جـ = كَ ك ، ك و = ل ع .

∴ مرونة العرض = (م جـ / ل ع) × (حـ ك / ن م)

= (م جـ / ن م) × (حـ ك / ل ع)

∵ المثلثين ن م حـ ، حـ ل ع متشابهين .

∴ مرونة العرض = (ل ع / حـ ل) × (حـ ك / ل ع) = حـ ك / حـ ل

ويلاحظ فى هذه الحالة أن مرونة العرض أكبر من الواحد الصحيح نظرا لأن "حـ ك" > "حـ ل" . أما إذا كان امتداد منحنى العرض يقطع المحور السينى فإن مرونة العرض تكون أصغر من الواحد الصحيح .

وفى حالة ما إذا كان امتداد منحنى العرض يمر بنقطة الأصل "و" فإن مرونة العرض تساوى الواحد الصحيح .

وتتوقف مرونة العرض على إمكان بعض عناصر الإنتاج المستخدمة فى الأنشطة الأخرى إلى إنتاج السلعة . فإذا أدى ارتفاع ثمن السلعة إلى زيادة كمية عناصر الإنتاج المستخدمةفى إنتاجها ، ومن ثم زيادة الكميات المنتجة منها والعكس بالعكس فى حالة انخفاض ثمن السلعة لكان عرض السلعة مرنا، أما إذا كانت هناك صعوبة فى تحويل عناصر الإنتاج المستخدمةفى الأنشطة الأخرى إلى إنتاج السلعة أو العكس كان عرض السلعة غير مرن .

ويعتبر عرض المنتجات الزراعية عامة أقل مرونة من عرض المنتجات الصناعية نظرا لطول الفترة التى يستغرقها إنتاج الحاصلات الزراعية من جهة وتعذر إتفاق المشروعات الزراعية على تحديد المعروض منها من جهة أخرى ، غير أن هناك بعض المشروعات الصناعية التى يكون عرض منتاجتها قليل المرونة وخاصة تلك التى تزيد نسبة نفقاتها الثابته إلى النفقات الكلية .

الباب الثالث
نظريـــة المنشـــــأة

الباب الثالث

نظرية المنشأة

فى الباب الخاص بموضوع الإستهلاك فى هذا الكتاب ، ناقشنا نظرية سلوك المستهلك لتحديد وضعه التوازنى الذى يحقق له أقصى إشباع ممكن. وفى هذا الباب نحاول - إمتداد لدراسة موضوع الإنتاج - أن نناقش نظرية المنشأة لمعرفة وضعها التوازنى ، وهو الوضع الذى يحقق لها أقصى ربح ممكن.

ولاشك أن الوضع التوازنى للمنشأة (وهو الذى يحقق لها اقصى ربح ممكن)، يتطلب تعظيم الفرق بين إيرادات المنشأة من جهة والنفقات التى تتكبدها فى سبيل الإنتاج. وتأسيسا على ماتقدم فإن تحديد الوضع التوازنى للمنشأة يتطلب بالضرورة دراسة نفقات المنشأة وإيراداتها .

على أنه يراعى أن الوضع التوازنى للمنشأة يختلف بإختلاف أحوال السوق، إذ أن هذا الوضع يختلف فى ظل المنافسة الكاملة ، عنه فى ظل المنافسة الإحتكارية ، عنه فى ظل الإحتكار .

وبناء على ماسبق ندرس فى هذا الباب أحوال السوق المختلفة ، ثم نتبعها بدراسة نفقات المنشأة وإيراداتها ، ومن ثم نتمكن من دراسة الأوضاع التوازنية للمنشأة فى ظل أحوال السوق المختلفة .

الفصل الأول

السوق

عرف السوق بأنه المكان الذى يجتمع فيه البائعون والمشترون لغرض تبادل السلع وعقد الصفقات . وعلى ذلك كان يطلق هذا التعريف على جانب من الأسواق المحلية فقط كتلك التى تعقد فى الريف فى أيام معينة من الأسبوع أو تلك التى تخصص لبيع المواد الغذائية بالمدن. ويتقدم وسائل المواصلات واتباع نطاق التعامل أصبحت الأسواق منشآت منظمة تخضع للرقابة الحكومية ، كما أصبح البيع الأجل أساسا للتعامل فى كثير من صفاتها ، ومن الأمثلة على هذه الأسواق سواحل الغلال الخاصة بالتعامل فى الحبوب.

ويلاحظ أن تعريف السوق بالمكان الذى يتم فيه تبادل السلع قد قصر السوق على معنى ضيق إذ أنه من السهل فى الوقت الحاضر اتصال البائع بالمشترى تليفونيا أو بالبريد أو عن طريق البرق أو التلكس ، كما أن هناك من سلع ما يصعب بيعه فى أماكن معينة كالعقارات مثلا . كذلك توجد بعض السلع التى لها أسعار عالمية تباع فى أماكن متعددة من العالم بنفس السعر كالقطن أو الذهب مثلا . كان هذا حافز للإقتصاديين على عدم تحديد معنى السوق بمكان التعامل وأصبحت الآراء تدور حول اعتبار السوق قائمة متى توفر الإتصال بين البائعين والمشترين ، وأصبح من الميسور عقد الصفقات بالأسعار السائدة فى السوق ، ولو لم يضمهم حيز واحد محدود .

ولذلك عرف السوق بأنه : **مجموع الطلب على سلعة معينة والعرض منها سواء تم التقاء الطلب بالعرض بطريق مباشر أو عن طريق الوسطاء . وبذلك أمكن تفسير طبيعة الأسواق العالمية التى يحدث التعامل فيها فى بقاع مختلفة ، فإذا قيل مثلا بأن سوق القطن متسعة لدل هذا المعنى على كبر حجم الطلب على هذه السلعة وكبر حجم المعروض منها .**

نطاق السوق :

هناك عدة عوامل تؤثر فى نشاط حركة السوق فبعض هذه العوامل يحد من اتساع السوق وبعضها الآخر يؤدى إلى اتساع رقعته .

ومن الأسباب التى تحد من اتساع السوق قابلية السلع للتلف السريع كالخضروات والأسماك واللحوم . وهذه يصعب نقلها إلى جهات بعيدة مما يحصر سوقها فى نطاق محلى . وإذا كان تقدم وسائل الحفظ والتبريد قد أدى إلى اتساع دائرة السوق بالنسبة لهذه السلع إلا أنه يراعى أن السلع المحفوظة تختلف عن السلع الأصلية ومن ثم لا يمكننا اعتبارها سلعة واحدة .

كذلك فمن العوامل التى تحد من اتساع السوق ارتفاع نفقات النقل ، وخاصة إذا كانت السلعة كبيرة الحجم ثقيلة الوزن وقليلة الثمن نسبيا ، كالحديد الخام والفحم والطوب . ومن الطبيعى أن يتسع نطاق أسواق هذه السلع نسبيًا كلما انخفضت تكاليف نقلها .

كما أن استحالة نقل بعض السلع كالعقارات والأرض قد حصر السوق فى نطاق ضيق .

كذلك فإن تدخل الدولة فى التجارة الخارجية يحد هو الآخر من اتساع السوق ، كفرض الرسوم الجمركية أو الحماية الإدارية أو اتباع نظام الحصص أو تحريم استيراد أو تصدير بعض السلع .

وأخيرا فإن صعوبة هجرة العمال من منطقة إلى أخرى كفيل بحصر سوق العمل فى دولة أو منطقة معينة .

أما العوامل التى تؤدى إلى اتسلع نطاق السوق ، فمنها سرعة وتعدد وسائل المواصلات ، فكلما تعددت وسائل النقل وزادت سرعتها كلما أخذت دائرة السوق فى الإتساع .

كذلك فإن تخزين السلعة يؤدى إلى (نقل) السلعة من الوقت الذى تكثر فيه إلى الوقت الذى تقل فيه وبالتالى يؤدى إلى اتساع رقعة السوق .

كما أن سهولة تمويل عمليات التجارة والنقل وتوفير ما يلزمها من النقود ووسائل الإئتمان من شأنه أن يعمل على اتساع السوق .

كذلك فإن تعبئة السسلع بطريقة سليمة بحيث تشغل حيزا صغيرا وتجهيزها بالطريقة التى تضمن سلامة نقلها يعمل على اتساع السوق . مثال ذلك بالات القطن التى يسهل نقلها دون تعرضها للتلف .

وأخيرا فإن فرز المحصول بعمل مجموعات للوحدات المتماثلة ، وتعيين رتبة كل مجموعة بطريقة يسهل قياسها ، كالوزن والحجم والمتانة ، يسهل التعامل ومن ثم يعمل على اتساع نطاق السوق .

وهكذا تساعد العوامل السابقة على اتساع نطاق السوق بحيث لا يقتصر على البعد الجغرافى المحلى أو القومى ، وإنما يتسع نطاقها لتصبح السوق العالمية .

والسوق العالمية أو الدولية هى التى يتم التعامل فيها بين عدد من تجار العالم ينتمون إلى دول مختلفة . وتقوم السوق العالمية على أساس التخصص ، فيتخصص كل سوق فى التعامل فى سلعة معينة مثل أسواق القطن وأسواق المعادن النفيسة والمواد الأولية الرئيسية وسندات الدول وأسهم الشركات ذات الأهمية الخاصة .

ولكى تتوافر للسلعة سوق عالمية لابد من تحقق الأمور الآتية :

١- أن تكون السلعة سهلة النقل وأن تكون نفقات نقلها ضئيلة بالنسبة لثمنها .

٢- ألا تكون السلعة قابلة للعطب أو التلف .

٣- أن يكون الطلب عليها كبيرا طول العام وأن تطلبها كثير من الدول التى لا تنتجها .

٤- أن تتمتع السلعة بالتجانس فيسهل بذلك تحديد أوصافها وتطبيق مبدأ الإحلال عليها تطبيقا كاملا وبالتالى إمكان التعامل فيها دون معاينتها .

٥- أن تكون السلعة قابلة للتصنيف والتدريج وبذا يسهل التعامل فيها بالرتب المتعاقد عليها . فالأقطان مثلا يمكن تقسيمها إلى عدة أصناف كالأشمونى والدندرة وغيرها ، وكل من هذه الأصناف يمكن تقسيمه إلى عدة رتب مثل جودوفير ... إلخ ، فالمشترى لقطن أشمونى من رتبة أجود يعلم أنه سلعة متجانسة محددة الأوصاف ولا يحتاج إلى معاينتها قبل عقد الصفقة .

ويراعى أن هناك كثير من السلع التى تدخل فى نطاق التجارة الدولية ، إلا أنه ليست لها أسواقا عالمية كالآلات والمعدات والسيارات إذا أنه لا تنطبق عليها الشروط السابقة ..

أما الشروط الواجب توافرها فى السوق العالمية ذاتها فهى أن تتوافر فى السلعة موضوع التعامل شروط السلعة العالمية . كما يجب أن تتوافر شروط المنافسة فى هذه السوق فتضم عددا كبيرا من المتعاملين بحيث لا يؤثر أحدهم على الطلب أو العرض وبالتالى على سعر السلعة ، كما يجب ألا يكون هناك اتفاق بينهم على تحديد هذا السعر . وأخيرا فيجب ألا تتدخل الدولة فى تحديد الأسعار .

ويتجه سعر السلعة فى أجزاء الأسواق العالمية دائما إلى التعادل أى يكون لها سعر عالمى ، فلو انخفض سعر الذهب فى دولة معينة لأدى ذلك إلى زيادة الطلب عليه بوسائل الإتصالات الحديثة ليباع حيث يرتفع ثمنه . ويترتب على ذلك حدوث التعادل من جديد بين العرض والطلب فتتحد الأسعار فى جميع أنحاء السوق ، وليس المقصود بالسعر العالمى هو التعادل التام بين الأسعار فى جميع أجزاء السوق إذ قد تتفاوت الأسعار قليلا بما يعادل نفقات الشحن والتأمين والرسوم الجمركية ونفقات الصرف الخارجى إلى غير ذلك من النفقات التى يدفعها المتعاملون لنقل السلعة من أجزاء السوق التى تنخفض فيها الأسعار لبيعها فى الأجزاء التى ترتفع فيها أسعارها ، وتسمى هذه العملية - أى شراء السلعة من أجزاء السوق التى ينخفض فيها ثمنها وبيعها فى الأجزاء التى يرتفع فيها ثمنها - بعملية الموازنة أو المراجحة .

الأسواق الكاملة وغير الكاملة :

وخليق بنا أن نذكر أننا نفترض تماثل وحدات السلع موضوع التعامل ، بحيث يمكن إحلال بعضها محل البعض الآخر إحلالا تاما.

فأصناف القطن يمكن تدريجها إلى رتب تجعل جميع وحدات كل رتبة متماثلة تمام ومن ثم تعتبر كل منها سلعة واحدة .

وعلى ذلك فبورصات الأوراق المالية والمواد الأولية والمنتجات الزراعية من الأسواق الكاملة نظرا لسهولة اتصال العرض بالطلب والإلمام بجميع أحوال السوق ، هذا بالإضافة إلى تحديد نوع السلعة موضوع التعامل بشكل يحقق تجانسها . كما أن هذه البورصات تتوفر فيها حرية المعاملات . أما أسواق معظم سلع الإستهلاك فتعتبر غير كاملة نظرا لتعدد أسعار السلعة الواحدة خاصة وإن بائعى هذه السلع يتبعون من الوسائل ما يغرى المستهلك على الشراء منهم ، ثم ارتفاع أسعارهم .

أسواق الجملة وأسواق التجزئة :

أسواق الجملة هى التى يتم التعامل فيها بكميات كبيرة وغالبا ما تتم صفقاتها بين التجار والمنتجين. وثمة خاصية هامة فى أسواق الجملة : هو أنها تتمتع بقسط وافر من التخصص إذ يتم التعامل بها فى أنواع معينة من السلع وقد يقتصر أحيانا على سلعة واحدة مما يجعل تجار الجملة على إلمام كبير بمنتجيها ومراكز تصريفها وبظروف الطلب عليها والتغيرات التى تطرأ عليه ومدى تأثر الأسعار بهذه التغيرات .

ونتيجة لتخصص أسواق الجملة فإن اسعارها تتعرض لتقلبات كبيرة وخاصة وإن المنافسة بين تجار الجملة عادة ما تكون على نطاق واسع ، وإذا كانت أسواق الجملة تتصف بالحساسية ، والتأثر بالتقلبات التى تطرأ على النشاط الإقتصادى ، فإن التغيرات فى أسعار هذا الأسواق يمكن أن تدلنا على اتجاهات هذا النشاط .

أما أسواق التجزئة فهى التى تتعامل فى السلع على أساس صفقات صغيرة. وأسواق التجزئة ليست متخصصة إذ تتعامل فى عدد كبير من السلع ، ومن هنا كان إلمام تجار التجزئة بأحوال السوق واتجاهات الأسعار محدود إلى حد كبير .

ويراعى أن مدى التغير الذى يطرأ على أسعار التجزئة يقل نسبيا عن مدى التغير فى أسعار الجملة ، خاصة وأن المنافسة بين تجار التجزئة مقيدة ، كما أن تاجر التجزئة يستطيع تكوين سوق خاصة به للإحتفاظ بعملائه عن طريق حسن عرض السلع وعلاقاته الشخصية بهم .

وعلى ذلك فأسواق التجزئة تفوق أسواق الجملة ثباتا واستقرارا فضلا عن أن معدل الأرباح فى هذه الأسواق يربو على معدلها فى أسواق الجملة .

أحوال السوق :

قد يسود الأسواق نظام المنافسة كما قد يسودها الإحتكار ، وفى غالب الأحيان تسودها بعض الأشكال التى تتوسط بينهما وأهمها المنافسة الإحتكارية.

ويتجه البحث فى التحليل الإقتصادى إلى الفصل بين المنافسة والإحتكار وتخصيص نظريات لكل منهما . والواقع أن المنافسة والإحتكار قلما تحقق فى الحياة العملية لذلك تعنى الدراسات الإقتصادية بالأشكال المختلفة التى تتوسط بين المنافسة والإحتكار .

أولا المنافسة الكاملة :

يشترط لتحقيق حالة المنافسة الكاملة أن تتوفر فى السوق عدد من الشروط هى : كثرة عدد المشترين والبائعين ،كما يشترط كذلك تجانس السلعة وكذا حرية دخول منتجين جدد إلى حلبة الإنتاج . وعلاوة على ذلك فإنه يشترط - بالإضافة إلى الشروط السابقة - الوقوف على أحوال السوق وحرية انتقال عناصر الإنتاج ووحدة السعر .

وسنبحث هذه الشروط تباعا :

١- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين :

ولا يكفى أن يكون عدد البائعين كبيرا بل يشترط ألا يكون بينهم اتفاق سابق لتحديد الثمن أو تقسيم الأسواق، كما إذا تدخلت نقابات الإنتاج Cartels أو الشركات الموحدة Trusts لتحديد السعر أو تحديد مناطق البيع أو الكمية المنتجة . كما يشترط كذلك ألا يؤثر مبيعات أحدهم فى ثمن السلعة السائد فى السوق . أما بالنسبة للمشترين فيشترط كذلك وجود عدد كبير منهم ، وألا تؤدى مشتريات أحدهم إلى التأثير فى ثمن السلعة ، ومن الطبيعى أن تغير الطلب الإجمالى لابد وأن يؤثر أو يتحكم فى الثمن. ويرتبط بهذا الشرط وجوب عدم تدخل الحكومة فى تحديد الأسعار أو تطبيق نظام الإستهلاك بالبطاقات .

٢- تجانس وحدات السلعة موضوع التعامل :

فيجب أن تكون وحدات السلعة متماثلة وإلا اعتبرت هذه الوحدات سلعا مختلفة وتماثل وحدات السلعة على النحو يضمن وحدة سعرها فى السوق ، ومن ثم لا يستطيع البائع أن يرفع سعرها ولو بنسبة ضئيلة وإلا فقد جميع المشترين إذ ينصرفون إلى الشراء ممن يبيعونها بسعر أقل . من الجدير بالذكر أن المشترين هم الذين يقررون تجانس السلعة ، فإذا كانت وحدات سلعة ما متجانسة ثم اعتقد المستهلكون خطأ أن الوحدات التى ينتجها أحد المنتجين تفضل الوحدات التى ينتجها الآخرون لما سادت وحدة السعر فى هذه السوق، إذ يستطيع هذا المنتج أن يرفع سعر وحداته عما هو سائد فى السوق.

٣- حرية دخول منتجين جدد :

فلا يجب أن تكون هناك عقبات تحول دون تحقيق هذا الشرط فمن الواضح أم زيادة إقبال المستهلكين على شراء سلعة معينة يؤدى إلى رفع ثمنها وكان بمثابة نداء إلى المنتجين للدخول إلى ميدان الإنتاج وزيادة المنتج من هذه السلعة حتى تتحقق رغبات المستهلكين .

٤- حرية إنتقال عناصر الإنتاج :

يرتبط هذا الشرط بسابقه إذ أن ارتفاع ثمن سلعة ما نتيجة لزيادة الطلب عليها يدعو المنتجين - القدامى والجدد - إلى زيادة الموارد المخصصة لإنتاج هذه السلعة . وزيادة الطلب على عناصر الإنتاج تؤدى إلى رفع ثمنها وبالتالى انتقال هذه العناصر من الصناعات التى تنخفض فيها أثمانها إلى الصناعات التى ارتفعت فيها أثمانها . فإذا ارتفع أجر العامل فى صناعة النسيج مثلا عن أجر مثيله فى صناعة

الصابون ينبغى أن يكون فى استطاعه العامل الإنتقال من الصناعة الأخيرة إلى الأولى .

كذلك ينبغى أن تنتقل رءوس الأموال من الصناعات التى تنخفض فيها الفوائد إلى غيرها من الصناعات حيث يرتفع معدل الفائدة، وهكذا. وعلى ذلك يشترط عدم تدخل الحكومات لتحديد عدد المنتجين أو قيام اتحادات للمنتجين تعمل على منع دخول منتجين جدد غلى الصناعة .

٥- توفير علانية السوق :

فيقف البائعون على مقدار الطلب كما يتوقف المشترون على كمية العرض كما يكون كل منهم على بينة بشرط البيع والأثمان السائدة فى السوق .فمعرفة المستهلكين بالأثمان التى يتقاضاها البائعون تجعلهم يرفضون الشراء من البائعين الذين يطلبون أثمانا مرتفعة وبذلك يصبح للسلعة ثمنا واحدا . فكل منتج ينظر إلى ثمن السوق على أنه حقيقة واقعة وهو لا يحاول أن يبيع بثمن أعلى حتى لا يفقده عملاءه ، كما أنه لا يبيع بثمن أقل إذ أنه يستطيع بيع أية كمية بالثمن السائد فى السوق .

٦- وحدة الثمن :

ففى ظل المنافسة الكاملة يفترض أن يعمل المنتجون على مقربة من بعضهم بحيث ينعدم أثر نفقات النقل وبالتالى تتحقق وحدة السعر .

وهكذا يسود سوق المنافسة الكاملة سعر واحد للسلعة يتحدد على أساس الطلب الإجمالى عليها والعرض الإجمالى منها ، ولا دخل لأى من المشترين أو البائعين فى التأثير على هذا الشعر .

والواقع أن توافر شروط المنافسة الكاملة أمر نادر الحدوث فى الحياة العملية . إذ لا يمكن تصور توافر هذه الشروط إلا فى بعض نواحى النشاط الزراعى أو فى البورصات، وإن كان من الممكن تخلف بعض هذه الشروط أحيانا فى هذه الحالات أيضا .

وقد تباينت أراء الإقتصاديين فيما يتعلق بالمنافسة ، فينسب إليها البعض عددا من المزايا . كما ينسب إليها البعض الآخر عددا من العيوب .

وتتلخص مزايا المنافسة فيما يلى :

١- تحقيق الديمقراطية الإقتصادية ، فللمستهلكين مطلق الحرية فى إنفاق دخولهم بالطريقة التى يرغبونها. فإذا زاد طلب المستهلكين على سلعة معينة ارتفع ثمنها فأقبل المنتجون على زيادة العرض منها تحقيقا لرغباتهم. فكأن المستهلكين هم الذين يقررون بأنفسهم طريقة توزيع موارد المجتمع على أوجه النشاط الإنتاجى دون ما تدخل من جانب الدولة . وعلى ذلك فمن مزايا المنافسة تحقيق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتج .

٢- تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، فالثمن يحفز المنتجين على الإنتاج وترشدهم حركات الأثمان عن الكميات الواجب إنتاجها وبالتالى يتحقق التوازن بشكل تلقائى بين الطلب على السلعة والعرض منها .

٣- تقدم طرق الإنتاج ووسائله واستغلال الإبتكارات الحديثة إلى أقصى حد ممكن وإحلالها محل طرق الإنتاج القديمة ، فكل منتج يعمل على ضغط نفقاته فتنخفض الأسعار إلى أدنى حد ويحقق أيضا أكبر

ربح ممكن وهو يعلم أنـه لا بقـاء للمشـروعات الضعيفـة ذات النفقـات المرتفعة بل البقاء للأصلح .

أما العيوب التى تنسب إلى المنافسة فتتلخص فيما يلى :

١- رداءة المنتجات إذ قد يضحى المنتج بجودة منتجاتـه مـن أجـل البيع بثمن أقل حتى يتمكن من مواجهة تيار المنافسة .

٢- ظهور المنافسة غير المشروعة فى بعض الأحيان إذ قد يعمـد بعض المنتجين إلى خفض الأسعار عن نفقـات الإنتـاج خفضـا مفتعلا بقصد القضاء على منافسيهم ثم التحكم فى السوق ورفع الأسعار بعد ذلك ، ولا يخفى ما لهذا من أثر سئ على المستهلكين .

٣- الأضـرار بمصـالح العمـال فـى كثـير مـن الأحيـان ، إذ يعمـل المنتجون على تخفيض نفقات الإنتاج إلى أدنى قدر ممكن ، ولتحقيق هذه الغاية يعمدون غلى تخفيض أجور العمال أو عدم مدهم بالخدمـات الإجتماعية الضرورية .

وللقضاء على العيوب التى تنسب إلى نظام المنافسة يمكن للدولـة أن تتدخل فى ميدان النشاط الإنتاجى لتضمن استفادة المشروعات مـن مزايا هذا النظام . وخليق بنـا أن نذكـر أنـه مـن الممكـن تحقيق هذا النظام فى إطار الملكية العامة للمشروعات .

ثانيا الإحتكار :

الإحتكار نقيض المنافسة وتتوافـر أركانـه عندمـا ينفـرد شخص أو هيئة بإنتاج وبيع سلعة أو خدمة يشترط أن يكون الطلب عليهـا عديم المرونة . وعلى ذلك فيشترط أن تكون السلعة مـن الضروريـات التـى لا بديل لهـا . ويراعـى أن قـانون الإستبدال يحـد كثـيرا مـن سـلطة

المحتكر وإلا لتمكن المنتج المحتكر من إنتاج كمية ضئيلة من السلعة وبيعها بأعلى سعر يمكن أن يدفعه المستهلكون ومن ثم يحصل على دخول هؤلاء المستهلكين جميعا . ويسمى هذا النوع من الإحتكار بالإحتكار المطلق أو البحت . ومن الطبيعى ألا نجد مثل هذا النوع من الإحتكار فى الحياة العملية إذ أن المستهلكون لا يستهلكون سلعة واحدة فقط وإنما يستهلكون عددا كبيرا من السلع ، وعلى ذلك فليس لديهم الإستعداد بأن ينفقوا جميع دخولهم فى شراء سلعة واحدة ، كما أنه قلما نجد من بين السلع التى نستهلكها ما ليس له بديل ، هذا بالإضافة إلى أن رقابة الدولة وقوة الرأى العام لهما كبير الأثر فى الحد من سلطة المحتكر .

أما حالات الإحتكار الموجودة فعلا فى الحياة العملية فهى التى يتحكم فيها المنتج فى عرض السلعة ، وبالتالى يتحكم فى ثمنها . وليس من الضرورى فى هذه الحالة أن ينفرد المنتج بالإنتاج بل يكفى أن ينتج كمية تمكنه من التحكم فى العرض وبالتالى فى الثمن .

والإحتكار قد يكون فى الإنتاج أو البيع Monopoly وهو السابق تعريفه -كما قد يكون فى الشراء Monopsony كشركة السكر التى تحتكر شراء الجانب الأكبر من محصول قصب السكر .

وقد يقوم بالإحتكار إثنان من المنتجين فينفردا بإنتاج سلعة معينة وتسمى هذه الحالة بالإحتكار الثنائى Duopoly أما حالة وجود عدد محدود من المحتكرين فتسمى بإحتكار القلة Oilgopoly ومن الأمثلة على احتكار القلة مصانع النسيج ودور السينما . وجدير بنا أن نذكر أن المنتج فى حالة الإحتكار الثنائى أو احتكار القلة يقدر دائما السياسة الإنتاجية التى يتبعها بقية المنتجين وليس من صالحه تخفيض الأسعار حتى لا يلجأ بقية المنتجين إلى منافسته واتباع

مجاراة بقية المنتجين له تجعله يخسر السوق ، وعلى ذلك فإن المنافسة فى حالة احتكار القلة تتميز بطابع غير هجومى وترتفع الأسعار بطبيعة الحال عن حالة المنافسة .

وإذا تولت الدولة الإحتكار أو قامت به أية هيئة عامة سمى بالإحتكار العام، كاحتكار الحكومة النقل بالسكك الحديدية واحتكارها تأدية بعض الخدمات – كالبريد والتليفون – واحتكار الهيئات المحلية توريد مياه الشرب والإنارة فى الأقاليم . أما إذا تولى الإحتكار الأفراد أو الهيئات الخاصة سمى احتكار خاص . وقد يجمع الإحتكار بين صفة العام والخاص كما إذا عهدت الدولة إلى إحدى الهيئات الخاصة بإستغلال أحد المشروعات .

وإذا استمد الإحتكار وجوده من امتياز تمنحه الدولة للمحتكر بحيث ينفرد بإنتاج السلعة أو تأدية الخدمة سميت هذه الحالة بالإحتكار القانونى كاحتكار شركات النقل مثلا . أما إذا كان الإحتكار قائما نظرا لتعذر قيام المنافسة عمليا – كما إذا تملك المحتكر براءة إختراع يستحيل بدونها إنتاج السلعة أو كما إذا سيطر على المواد الأولية التى تتطلبها العملية الإنتاجية – فيسمى بالإحتكار الفعلى .

وينشأ الإحتكار الفعلى إما نتيجة لإندماج عدة مشروعات فى شكل شركة موحدة (ترستTrust)أو نتيجة لإتفاقات تعقد بين المنتجين (كارتلCartels) وبتكوين الشركة الموحدة تفقد المشروعات المندمجة شخصيتها القانونية ، وكما يطلق الترست على إندماج عدة مشروعات تحت إدارة موحدة يطلق كذلك على المشروعات متى يجعلها كبرها قادرة على التحكم فى السوق .

ويتكون الترست عن أحد طريقين :

١- الإندماج :

يتحقق الإندماج باتفاق شركتين أو عدة شركات فتفنى شخصيتها المعنوية فى إحداها أو فى شركة جديدة ويصبح جملة أسهم الشركات المتدمجة شركاء فى هذه الشركة . ويحقق الإندماج التركز المثلى والتجارى والصناعى فى أجلى مظاهره .

٢- الشركة القابضة :

والشركة القابضة هى التى تملك عددا من الأسهم تمكنها من السيطرة على مجالس إدارة عدة شركات ، وتقوم الشركة القابضة عند تكوينها بشراء أسهم الشركات الفرعية من السوق مباشرة أو أن تصدر لمساهمى هذه الشركات أسهمها فى الشركة القابضة بدلا من أسهمهم السابقة .

وبسيطرة الشركة القابضة على إدارة الشركات الفرعية يمكنها أن ترسم السياسة العامة لهذه الشركات التى تظل محتفظة بشخصيتها المعنوية وإن كان بشكل صورى ، إذ تصبح هذه الشركات وكأنها منشأة وحدة .

أما نقابات الإنتاج أو الكارتل فيقصد به إتفاق عدة مشروعات من نوع واحد على عدم قيام المنافسة بينهما لتتمكن من السيطرة على السوق وبالتالى التحكم فى الأثمان فتحقق أعلى قدر ممكن من الأرباح ، وفى الكارتل تحتفظ المنشآت باستقلالها .

ويهدف الكارتل إلى تحقيق كل أو بعض الأغراض التالية :

١- تحديد الأثمان : إذ يجب عدم بيع المنتجات بأقل من سعر معين وقد يتم ذلك بتعيين حصة معينة لكل عضو .

٢- تسويق المنتجات بواسطة مكتب للبيع : وفى هذه الحالة تحدد حصة يقوم بإنتاجها كل عضو ولا يمكنه تجاوزها . ويقوم الأعضاء بإدارة مكتب البيع ويبيعون إنتاجهم إليه على أن يتولى المكتب تسويق المنتجات بأعلى سعر ممكن .

٣- تقسيم الأسواق : فتقسم مناطق البيع بين الأعضاء وتحدد منطقة لكل عضو ، وتغلب هذه الحالة فى الكارتل الدولى مثل كارتل الصلب الذى يجعل مناطق البيع القريبة من ألمانيا من نصيبها ، وتلك التى تقرب من انجلترا من نصيب اتحادات الصلب بها .

والخاصية التى تميز نظام الكارتل هى تقسيم الحصص ويتم على أسس متباينة مثل الطاقة الإنتاجية لكل مصنع أو عدد العمال أو كمية رؤوس الأموال . إلى غير ذلك ، وتعتبر ألمانيا مهد هذا النظام .

ومن أمثلة الكارتل أيضا الإتفاقات التى تعقد بين البنوك لتحديد حد أدنى لمعدل الفائدة وتحديد عمولة تحصيل الأوراق .

الآثار الإقتصادية للإحتكار :

ينسب إلى إحتكار بعض المزايا كما تنسب إليه بعض المساوئ . أما عن المزايا التى تنسب إلى الإحتكار فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١- تتمكن الشركات الموحدة من استخدام الوسائل الفنية الحديثة وأن تتبادل المعلومات فيما بينها

٢- تخفيض نفقات الإنتاج نتيجة لإتباع سياسة التخصص .

٣- تخفيض نفقات التسويق إذ تتمكن المشروعات الإحتكارية من تحقيق الكثير من الوفورات ، كأن تحصل على ما يلزمها من المواد الخام بنفقات منخفضة كما يمكنها كذلك تخفيض نفقات البيع وخاصة نفقات الإعلان .

ولكن يراعى أن بعض المزايا السابقة مردود عليها كما لا تقتصر فقط على الإحتكار بل تنسب كذلك إلى المنافسة . فمن المعلوم أن المنافسة تدفع المشروعات الإنتاجية إلى الأقتراب من الحجم الأمثل والعمل على تخفيض نفقاتها إلى أقل قدر ممكن ، وإن كانت نفقات البيع فى ظل المنافسة باهظة .

أما عن المساوئ التى تنسب إلى الإحتكار فنلخص أهمها فيما يلى :

١- ترتفع الأثمان فى ظل الإحتكار عنها فى ظل المنافسة إذ أن المحتكر يستطيع تحديد حجم منتجاته فيعمل على رفع السعر كما يستطيع تحديد سعر مرتفع وينتج الكمية التى ينتظر أن يطلبها المستهلكون عند هذا السعر .

٢- انخفاض الإنتاج القومى فى ظل الإحتكار عنه فى ظل المنافسة إذ أن المحتكر يلجأ عادة إلى تقييد الكمية المنتجة حتى يرفع من أثمان منتجاته وبالتالى يحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح . ويلجأ المحتكر إلى تحديد حجم منتجاته عن طريق تشغيل وحدات المؤسسة الى أقل من طاقتها الإنتاجية أو ترك بعضها عاطلة . كذلك قد يمنع المحتكر رؤوس الأموال من الإتجاه إلى فرع النشاط الإنتاجى الذى [illegible] وقد يلجأ المحتكر إلى تقييد الإنتاج عن طريق إعدام بعض

منتجاته وإن كانت هذه الوسيلة تضر بالمستهلكين فهى كذلك بعيدة كل البعد عن روح المثل العليا .

٣- المحتكر فى سعيه إلى تضييق حجم منتجاته لا يميل إلى تطبيق الوسائل الإنتاجية الحديثة أو استبدال آلاته القديمة بأخرى جديدة فيحرم جمهور المستهلكين من ثمار التقدم الفنى والعلمى .

٤- لا يحقق الإحتكار توزيع موارد الإنتاج تبعا لرغبات المستهلكين فقد تتجه رؤوس الأموال إلى المشروعات التى تسودها المنافسة رغم انخفاض معدل أرباحها نظرا لاستحالة اتجاهها إلى الصناعات الإحتكارية فيحدث إفراط فى إنتاج السلع المتنافسة فى الوقت الذى يكون فيه نقص فى إنتاج السلع الإحتكارية .

٥- لا يتحقق الثبات الإقتصادى فى ظل الإحتكار ، فإذا حدد المحتكر الأسعار فيزيد الطلب فى حالة الرواج ويقل فى حالة الكساد، وبذلك يتقلب العرض فى حدود واسعة ، أما إذا حدد المحتكر الكمية المنتجة فإن تقلبات الأسعار تكون واسعة النطاق ويراعى أن المحتكر لا يمكنه تحديد الثمن والكمية المنتجة معا .

وإن اتسم الإحتكار بهذه المساوئ فليس القضاء عليه غاية تسعى السلطات إلى تحقيقها دائما ، إذا أن كثيرا من المشروعات الإحتكارية لا تتفق بطبيعتها مع نظام المنافسة ومن ثم تفيد المستهلك ، كمشروعات المنافع العامة مثل مشروعات توريد المياه والكهرباء والنقل بالسكك الحديدية ، فقيام المنافسة بين مثل هذه المشروعات يؤدى إلى إسراف فى استخدام الموارد الإنتاجية ومن الأجدى أن يقوم به شخص أحتكارى يخضع لرقابة حكومية أو أن يقوم به القطاع العام.

مراقبة الدولة للإحتكار :

من الدراسة السابقة للآثار الإقتصادية التى تنجم عن الإحتكار يتضح لنا وجوب مراقبة الدولة للإحتكار والإشراف عليه .

والطريقة الأولى التى تلجأ إليها الدولة للرقابة على الإحتكار هى منع تكوينه أصلا ، وبذلك تقضى على مزايا الإحتكار ومساوئه، ومن ثم يتم باطلا كل إتفاق يقضى إلى حرمان المستهلك من مزايا المنافسة . وإن كانت هذه الوسيلة ناجحة إلى حد كبير إلا أنها لا تقضى على الإحتكار كلية وذلك لصعوبة الحد من الإتفاقات الشفوية بين المنتجين ، وقد يترتب عليها ظهور الإحتكارات الثنائية والمتعددة بدلا من الإحتكارات المطبقة .

أما الطريقة الثانية فتتلخص فى التنظيم المباشر للإحتكار وأهم الوسائل التى تلجأ إليها الدولة فى هذا الصدد هى :

١- تشجيع إنشاء بعض المشروعات التى تتنافس مع المشروع الإحتكارى كما إذا لم تقصر الدولة منح براءات الإختراع على منتج واحد أو على عدد قليل من المنتجين .

٢- إجبار الشركات الإحتكارية على نشر ميزانياتها حتى يتبين الجمهور مدى أرباحها فإذا كان الرأى العام على جانب من الوعى فإنه قد يقلل من سلطة المحتكر .

٣- تحديد أثمان بيع منتجات المحتكر أو تحديد حد أعلى للثمن لا يجوز المحتكر أن يتجاوزه .

٤-تحديد أرباح المحتكر عن طريق فرض الضرائب ، ويرى البعض أن تفرض ضريبة على المحتكر فى شكل مبلغ معين على أن

يسترد جانبا منه كلما زادت الكمية المتجة وبذلك تزداد الكمية المنتجة من السلعة وتنخفض الأثمان .

٥- طرح المشروعات الإحتكارية فى مناقصة عامة حتى يقوم بهذه المشروعات من يتقاضى أقل الأثمان .

وأخيرا قد تلجأ الدولة إلى تأميم الصناعات الإحتكارية الرئيسية للقضاء على سلطة المحتكر ، خاصة إذا فشلت الدولة فى مراقبتها ، كما قد تعهد الدولة إلى هيئة خاصة بإدارة مثل هذه الصناعات .

ثالثا المنافسة الإحتكارية :

تعد المنافسة الإحتكارية من أهم الأشكال التى تتوسط بين المنافسة والإحتكار وهى حالة من حالات المنافسة غير الكاملة ، إذ نجد فيها عددا من منتجى السلع المتشابهة غير المتماثلة .

وعلى ذلك تتميز المنافسة الإحتكارية بما يلى :

١- وجود عدد من المنتجين أو البائعين يساهم كل منهم بنصيب ملحوظ فى العرض الإجمالى .

٢- أن تكون مرونة الطلب على السلعة أقل من مرونة الطلب فى حالة المنافسة وأعلى منها فى حالة الإحتكار، ومن ثم فإذا رفع المنتج فى ظل المنافسة الإحتكارية أثمان منتجاته فلا يترتب على ذلك إعراض جميع المستهلكين عن شراء منتجاته ، كما أن تخفيض الأثمان التى يتقاضاها المنتج لا يترتب عليه إقبال جميع المستهلكين على شراء هذه المنتجات .

٣- يعمل كل منتج على تمييز منتجاته وخلق الإختلاف بينها وبين مثيلاتها من السلع عن طريق الإعلان أو عن طريق التغليف أو

بإستخدام أسماء تجارية أو علامات مميزة لمنتجاتهم ، وهم بذلك يبعدون السوق عن الكمال حتى يصبح لكل منتج سوقه الخاص التى يتحكم فيها.

وعلى ذلك فالمنتج فى ظل المنافسة الإحتكارية ماهو إلا محتكر لإنتاج أو لبيع سلعة معينة ينافسه محتكر آخر ينتج أو يبيع سلعة بديلة ولكنها ليست بديلة كاملا ،على عكس المنتج فى ظل الإحتكار المطلق فقد رأينا أنه يقوم بإنتاج أو بيع سلعة لا بديل لها .

وتتوقف درجة الإحتكار بالنسبة لكل منتج على درجة اختلاف منتجاته عن منتجات غيره من المنتجين ، فكلما زادت درجة الإختلاف كلما كبرت درجة الإحتكار ، والعكس بالعكس ، كلما قلت درجة الإختلاف نقصت درجة الإحتكار وكلما اقتربت السوق من المنافسة .

فمصنع سيارات "فيات" يحاول تمييز منتجاته فيجعل السيارة الفيات بخصائصها التى تميزها عن غيرها من السيارات ، ولكن قدرة المنتج فى السيطرة على الثمن ليست مطلقة إذ أن هناك من السيارات ما يعد بديلا لها .

وعلى ذلك فمرونة الطلب فى حالة المنافسة الإحتكارية تقل عن مثيلتها فى حالة المنافسة الحرة ، كما أنها تزيد عن المرونة فى حالة الإحتكار . فمثلا إرتفاع ثمن المياه لا يترتب عليه عدم إستهلاكها وإن كان يؤدى إلى الحرص فى إستخدامها فتقل الكمية المستهلكة منها ، أما ارتفاع ثمن السيارة "فيات" يؤدى غلى تحول المستهلكين إلى إقتناء أنواع أخرى من السيارات .

أخيرا فالثمن فى حالة المنافسة الإحتكارية أقل منه فى حالة الإحتكار كما أنه أعلى منه فى حالة المنافسة الحرة ، نظرا لإنعدام

التجانس بين السلع وإختلاف الأثمان نتيجة لتباين الجودة . وفى ظل المنافسة الإحتكارية إذا حصلت إحدى الصناعات على أرباح إحتكارية فسرعان ما يتجه المنتجون إلى إنتاج سلع مشابهة لمنتجاتها فتخفى معظم هذه الأرباح الإحتكارية لذلك يحاول المنتج دائما أن يخلق طلب المستهلكين على منتجاته عن طريق تمييزها حتى يتمكن من التأثير فى الأسعار وبالتالى تحقيق بعض الأرباح الإحتكارية .

الفصل الثانى

نفقات المنشأة

يتعين على المنشأة – فى سبيل التعرف على وضعها التوازنى – أن تقوم بتقدير النفقات التى تتحملها فى سبيل إنتاج كمية معينة من الناتج ، حتى يمكن مقارنتها بالإيرادات التى ينتظر الحصول عليها من بيع هذه الكمية .

ويمكننا تعريف نفقات إنتاج المنشأة بأنها مجموع التكاليف التى تتحملها نظير الحصول على مايلزمها من عناصر الإنتاج ، وقد تكون هذه التكاليف صريحة أو ضمنية فالتكاليف الصريحة هى تلك المبالغ التى تتحملها المنشأة وتقوم بدفعها للغير ، مثل أجور العمال وقيمة المواد الأولية .

أما التكاليف الضمنية فهى التى تتمثل فى إستخدام بعض الموارد أو العناصر التى تملكها المنشأة ، ومن الأمثلة على ذلك تكاليف إستخدام المنشأة للمبانى التى تمتلكها ، وعائد العمل الذى يبذله صاحب المنشأة . إذ أن عدم احتساب هذه التكاليف ضمن التكاليف الكلية للمنشأة يؤدى إلى تقدير الأرباح بأكثر من قيمتها أو تقدير الخسائر بأقل من الواقع .

وتنطبق على التكاليف الضمنية فكرة "تكلفة الفرصة البديلة" . فصاحب المنشأة قد يحصل على عائد أكبر إذا قام بعمل آخر غير الذى يقوم به فى منشأته ، كما أن المبانى التى تستخدمها المنشأة

والمملوكة لها قد تحقق عائدا أكبر إذا ما أجرت للغير أو أستخدمت استخداما آخر. وبذلك فإن تكلفة الفرصة البديلة تتمثل فى التكلفة الإضافية التى تتكبدها المنشأة نظير إستخدام وحدة حدية من عناصر الإنتاج ، فهى بذلك قيمة الوحدة الحدية من هذه العناصرعند توجيهها إلى أفضل إستخدام ممكن .

ويراعى أن تكاليف إنتاج المنشأة تختلف بإختلاف عدد من العوامل ، من أهمها : التغيرات التى تطرأ على حجم الإنتاج ، وعلى أثمان عناصرالإنتاج ، وعلى الطرق الفنية للإنتاج . وفى هذا الشأن نفرق بين تغير حجم الإنتاج وتغير حجم المنشأة .

فالأول – أى تغير حجم الإنتاج – يعنى تغير الكميات المستخدمة من بعض أو أحد عناصر الإنتاج ، وهو ما يحدث عادة فى الفترة القصيرة . أما الثانى – أى تغير حجم المنشأة – فيعنى تغير الكميات المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج ، الأمر الذى يحدث عادة فى الفترة الطويلة .

وعند دراستنا لموضوع نفقات المنشأة سوف ينصرف اهتمامنا إلى معرفة أثر التغير فى حجم الإنتاج مع افتراض بقاء العوامل الأخرى مثل أثمان عناصر الإنتاج والطرق الفنية المستخدمة .

وفيما يلى ندرس الأنواع المختلفة للنفقات :

١- النفقات الكلية :

تتضمن النفقات الكلية مجموع النفقات الثابتة والنتغيرة التى تحملها المنشأة ، وهو ما نفصله على الوجه التالى :

(أ) النفقات الثابتة :

وتمثل ما تتحمله المنشأة من نفقات أيا كان حجم الناتج ، وسواء أنتجت أو توقفت عن الإنتاج . ومن الأمثلة على النفقات الثابته إيجار المبانى التى تستخدمها المنشأة وفوائد القروض وأقساط التأمين ضد الحريق أو السرقة . ومن ثم النفقات الثابتة تترتب على الإلتزامات التى ارتبطت بها المنشأة من قبل، ولا علاقة بينها وبين حجم الإنتاج.

(ب) النفقات التغيرة :

وهى النفقات التى تتغير بتغير حجم الناتج ، فتزيد بزيادته ، وتقل بقلته . فالنفقات المتغيرة تساوى صفرا عندما تتوقف المنشأة عن الإنتاج ، ثم تزداد بزيادة الناتج ، وفى البداية تتزايد النفقات المتغيرة بمعدل كبير كلما زادت كمية الناتج ، ومع توسع المنشأة فى زيادة الإنتاج ، تتزايد النفقات المتغيرة بمعدل أقل من معدل الزيادة فى الناتج ، وذلك نظرا لما تحققه من وفورات الإنتاج الكبير . إلا أنه بعد مرحلة معينة تبدأ الغلة المتناقصة فى الظهور ، ومن ثم تأخذ النفقات المتغيرة فى التزايد بمعدل يزيد على معدل الزيادة فى الناتج .

أما النفقات الكلية فهى - كما بينا أعلاه - عبارة عن حاصل جمع النفقات الثابته والمتغيرة التى تتحملها المنشأة . ويلاحظ أن النفقات الكلية تعادل النفقات الثابته عندما يكون حجم الناتج صفرا ، ثم تأخذ فى الزيادة - أى النفقات الكلية - مع إطراد الزيادة فى حجم الناتج .

والجدول التالى يوضح ذلك :

(جدول رقم ١٠)

جدول يبين النفقات الثابتة والمتغيرة والكلية

كمية الإنتاج	النفقات الثابتة	النفقات المتغيرة	النفقات الكلية
صفر	٥٠٠	صفر	٥٠٠
١٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٩٠٠
٢٠٠	٥٠٠	٧٠٠	١٢٠٠
٣٠٠	٥٠٠	٩٥٠	١٤٥٠
٤٠٠	٥٠٠	١٢٥٠	١٧٥٠
٥٠٠	٥٠٠	١٦٥٠	٢١٥٠
٦٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠

يتضح من الجدول السابق أن العمود الأول يبين كمية الناتج ، وأن العمود الثانى يبين النفقات الثابتة ، وهى لا تتغير بتغير حجم الناتج فهى دائما ٥٠٠ وحدة حتى لو كان حجم الناتج صفرا (أى حتى لو توقفت المنشأة عن الإنتاج) أما العمود الثالث فهو يبين النفقات المتغيرة ، وهى تتزايد بزيادة الناتج ،أما العمود الأخير فهو يبين النفقات الكلية التى لا تعدو أن تكون مجموع النفقات الثابته والنفقات المتغيرة .

ويمكن توضيح بيانات الجدول السابق بالشكل البيانى التالى :

(شكل رقم ٢٣)

من الشكل يتضح أن المحور الأفقى "وس" يمثل كمية الناتج، وأن المحور الرأسى "وص" يمثل النفقات . ويلاحظ أن منحنى النفقات الثابته يمثله خط مستقيم يوازى المحور الأفقى ، مما يدل على عدم تغير النفقات الثابتة بتغير حجم الإنتاج ، كذلك يلاحظ أن منحنى النفقات المتغيرة يصعد ببطء فى البداية ، ثم يصعد بمعدل أكبر بعد مرحلة معينة ، أى بعد وصول المنشأة إلى طاقتها الإنتاجية المثلى . أما منحنى النفقات الكلية فيكون موازيا لمنحنى النفقات المتغيرة ، ويتمثل البعد الرأسى بينهما فى قيمة النفقات الثابتة .

٢- النفقات المتوسطة :

تمثل النفقات المتوسطة نصيب الوحدة المنتجة من النفقات. ويمكن التمييز بين النفقات المتوسطة التالية :

(أ) النفقة المتوسطة الكلية :

تمثل النفقة المتوسطة الكلية نصيب الوحدة المنتجة من مجموع النفقات الكلية بقسميها الثابته والمتغيرة . وحسابيا هى خارج قسمة النفقات الكلية على عدد الوحدات المنتجة . وتطلق عادة تسمية النفقة المتوسطة للتعبير عن النفقة المتوسطة الكلية ، تمييزا لها عن النفقة المتوسطة الثابتة والنفقة المتوسطة المتغيرة . وتتجه النفقة المتسطة الكلية إلى الإنخفاض فى البداية ثم تتجه بعد ذلك إلى الإرتفاع .

(ب) النفقة المتوسطة المتغيرة :

وتمثل نصيب الوحدة المنتجة من مجموع النفقات الثابتة التى تتحملها المنشأة. ونظرا لأن النفقات الثابتة لا تتغير بتغير حجم الناتج ، فإن النفقة المتوسطة الثابتةتتجه إلى الإنخفاض كلما زادت الكمية المنتجة ، كما تتجه إلى الإرتفاع كلما نقصت الكمية المنتجة. وحسابيا فإن النفقة المتوسطة الثابته هى خارج قسمة مجموع النفقات الثابته على عدد الوحدات المنتجة .

(جـ) النفقة المتوسطة المتغيرة :

وهى نصيب الوحدة المنتجة من مجموع النفقات المتغيرة التى تتحملها المنشأة. وحسابيا هى خارج قسمة مجموع النفقات المتغيرة التى تتحملها المنشأة على عدد الوحدات المنتجة . ويراعى أن النفقة

المتوسطة المتغيرة تتجه إلى الإنخفاض فى بداية الأمر - حتى تصل لمنشأة إلى طاقتها الإنتاجية المثلى - ثم تأخذ بعد ذلك فى التزايد .

ومن الجدول السابق يمكننا استنتاج النفقات المتوسطة ، كما تضح من الجدول التالى :

(جدول رقم ١١)

جدول يبين النفقات المتوسطة الكلية والثبتة والمتغيرة

كمية الإنتاج	النفقة المتوسطة الثابته	النفقة المتوسطة المتغيرة	النفقة المتوسطة الكلية
صفر	∞	-	∞
١٠٠	٥	٤	٩
٢٠٠	٢,٥	٣,٥	٦
٣٠٠	١,٦٧	٣,١٧	٤,٨٣
٤٠٠	١,٢٥	٣,١٣	٤,٣٨
٥٠٠	١,٠٠	٣,٣٠	٤,٣
٦٠٠	٠,٨٣	٤,١٧	٥,٠٠

ويمكن توضيح بيانات الجدول السابق بالشكل البيانى التالى :

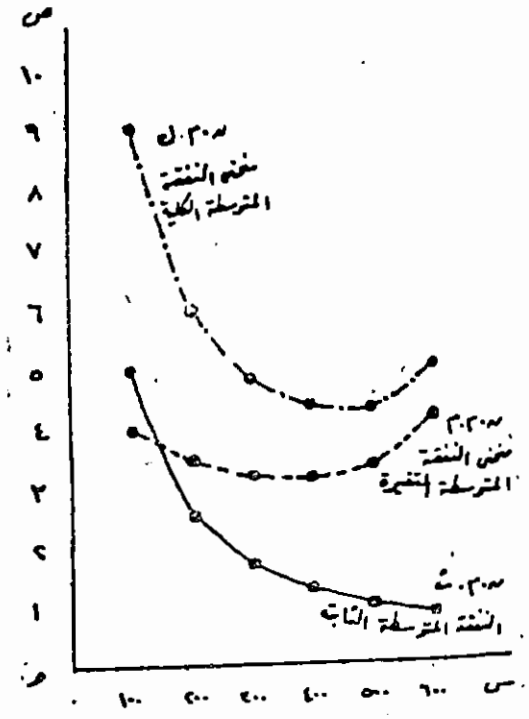

(شكل رقم ٢٤)

من الرسم يتضح أن المحور الأفقى "وس" يمثل كمية الناتج ، وأن المحور الرأسى "وص" يمثل النفقات المتوسطة . ويلاحظ من الرسم أن "ن م ث" يمثل منحنى النفقة المتوسطة الثابتة ، وهو يهبط إلى أسفل ويستمر فى الهبوط كلما زدت كمية الناتج . ويراعى أن هذا المنحنى لا يمكن أن يصعد إلى أعلى ، نظرا لأن نصيب الوحدة المنتجة من النفقات الثابتة لا يمكن أن يتزايد .

أما "ن م م" فيمثل منحنى النفقة المتوسطة المتغيرة ، وهو يتجه إلى الهبوط فى البداية ، ثم يأخذ فى الصعود بعد مرحلة معينة .

وبالمثل فإن منحنى النفقة المتوسطة الكلية "ن م ك" لا يبدأ فى الصعود إلا بعد أن يصعد "ن م م" / ولذلك فإن أكثر النقط انخفاضا على "ن م ك" تقع إلى اليمين من النقطة الأكثر انخفاضا على "ن م م".

٣- النفقة الحدية :

النفقة الحدية هى نفقة إنتاج وحدة إضافية من الناتج. أو بمعنى آخر هى الزيادة فى النفقات الكلية الناجمة عن إنتاج وحدة إضافية من المنتج ، ومن ثم فإن النفقة الحدية تتوقف على الكمية المنتجة ، فالنفقة الحدية لعشر وحدات مثلا لكمية معينة من سلعة معينة تختلف من منشأة إلى أخرى ، تبعا للوسائل المستخدمة فى الإنتاج ، ونسبة التأليف بين عناصر الإنتاج ، والتباين فى تنظيم وإدارة المنشآت .

ومن الوجهة العملية قد يتعذر حساب النفقة الحدية للوحدة الواحدة خاصة إذا كانت المنشأة تنتج عددا كبيرا من الوحدات ، نظرا لأن زيادة الناتج بوحدة واحدة قد لا تؤثر بشكل ملحوظ على على النفقات الكلية لكميتين متتالتين ثم قسمه حاصل الطرح على الفرق بين عدد وحدات المنتج .

ويمكن إيضاح كيفية حساب النفقة الحدية للمثال السابق من الجدول التالى :

(جدول رقم ١٢)

كمية الناتج	النفقات الكلية	النفقة الحدية
صفر	٥٠٠	-
١٠٠	٩٠٠	٤
٢٠٠	١٢٠٠	٣
٣٠٠	١٤٥٠	٢,٥
٤٠٠	١٧٥٠	٣
٥٠٠	٢١٥٠	٤
٦٠٠	٣٠٠٠	٨,٥

يتضح من الجدول أنه عند زيادة كمية الناتج من ١٠٠ إلى ٢٠٠ وحدة زادت النفقات الكلية من ٩٠٠ إلى ١٢٠٠، ومن ثم فإن :

$$\text{النفقة الحدية} = \frac{١٢٠٠ - ٩٠٠}{٢٠٠ - ١٠٠} = ٣$$

كذلك فعند زيادة الناتج من ٤٠٠ وحدة إلى ٥٠٠ وحدة مثلا، نجد أن النفقات الكلية قد زادت من ١٧٥٠ إلى ٢١٥٠ ، ومن ثم فإن :

$$\text{النفقة الحدية} = \frac{٢١٥٠ - ١٧٥٠}{٥٠٠ - ٤٠٠} = ٤$$

وهكذا يمكن احتساب النفقة الحدية لكميات الناتج المختلفة . ويراعى أنه يمكن احتساب النفقة الحدية من بيانات النفقات المتغيرة مثلما احتسبناها من بيانات النفقات الكلية تماما . فالنفقة الحدية تقيس كذلك معدل التغير فى النفقات المتغيرة ، نظرا لأن النفقات الثابتة ليس لها نفقة حدية إذ أنها بتغير كمية الناتج .

العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية :

وجدنا أن كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية ، تتجه فى البداية إلى الهبوط ، ثم تأخذ بعد مرجلة معينة فى الإرتفاع .

ومن بيانات المثال السابق يمكننا رسم منحنى النفقة المتوسطة ومنحنى النفقة الحدية فى شكل واحد كما يتضح من الشكل التالى :

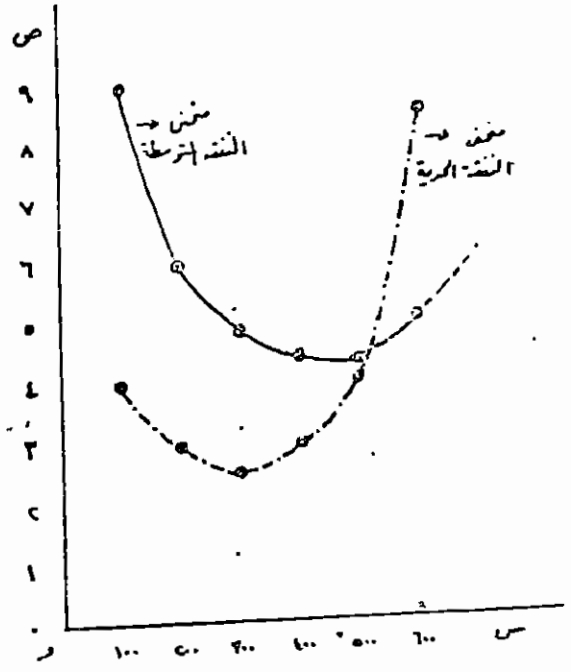

(شكل رقم ٢٥)

يتضح من الشكل أنه فى حالة ما إذا كان منحنى النفقة المتوسطة هابطا ، كانت النفقة الحدية أقل من النفقة المتوسطة . أما إذا كان منحنى النفقة المتوسطة صاعدا ، فإن النفقة الحدية تكون أكبر من النفقة المتوسطة .

كذلك يلاحظ أن منحنى النفقة الحدية يقطع منحنى النفقة المتوسطة عند أدنى نقطة فيه ، إذ أنه عند هبوط النفقة المتوسطة تكون النفقة الحدية أقل منها. كما أنه عند صعود النفقة المتوسطة عن الهبوط – وقبل أن ترتفع – فإن منحنى النفقة الحدية يقطع منحنى النفقة المتوسطة ، لكى يصبح فى وضع أعلى منه ، وعندئذ تبدأ النفقة المتوسطة فى الإرتفاع (١).

---

(١) Samuelson A. Paul : Economics; Op. Cit. P. ٤٦٢

الفصل الثالث

إيرادات المنشأة

تتمثل إيرادات المنشأة فى حصيلة مبيعاتها من منتجات . وقياسا على ماتبعناه عند دراسة نفقات المنشأة يمكننا أن نميز بن ثلاثة أنواع من الإيرادات هى : الإيراد الكلى ، والإيراد المتوسط ، والإيراد الحدى .

١- الإيراد الكلى :

ويمث الإيراد الكلى مجموع ماتحصل عليه المنشأة من بيع ، أو بمعنى آخر فهو عبارة عن حاصل ضرب عدد وحدات الناتج المباعة فى الثمن .

٢- الإيراد المتوسط :

يقصد بالإيراد المتوسط إيراد وحدة الناتج المباعة ، أو بمعنى آخر فهو عبارة عن الثمن لكل وحدة من الناتج . ويمكن حساب الإيراد المتوسط عن طريق قسمة الإيراد الكلى على عدد وحدات الناتج المباعة ، وتأسيسا على ذلك فإن منحنى الإيراد المتوسط يبين ثمن كل وحدة عند كل مستوى من الناتج .

٣- الإيراد الحدى :

الإيراد الحدى هو عبارة عن الزيادة فى الإيراد الكلى الناتجة عن بيع وحدة إضافية من الناتج . فهو مقدار الزيادة فى الإيراد الكلى نتيجة لبيع (ن+١) وحدة من الناتج بدلا من بيع "ن" وحدة . ويمكن

إيجاد الإيراد الحدى حسابيا عن طريق طرح الإيراد الكلى لكميتين متتاليتين من الناتج ، وقسمة حاصل الطرح على الفرق ما بين الكميتين .

وتختلف أشكال منحنيات الإيراد وعلاقتها ببعضها بإختلاف حالة السوق التى يباع فيها الناتج . وفى هذا الشأن سوف نفرق بين منحنيات الإيراد فى حالة المنافسة الكاملة ومنحنيات الإيراد فى حالة الإحتكار .

أولا منحنيات الإيراد فى سوق المنافسة الكاملة :

تتسم أسواق المنافسة الكاملة – كما سبق أن ذكرنا – بوحدة السعر ، ولا يغير الثمن بتغير حجم مبيعات المنشأة . إذ أننا نفترض – فى حالة المنافسة الكاملة – أن ما تعرضه كل منشأة لا يمثل إلا جزءا ضئيلا جدا من العرض الكلى للسلعة ، فهى بذلك لا تستطيع أن تؤثر فى ثمن السوق صعودا وهبوطا . لذلك فإن منحنى الثمن يتخذ شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى . وحيث إن الثمن يعادل الإيراد المتوسط – فى حالة المنافسة الكاملة – فإن منحنى الثمن يكون هو ذاته منحنى الإيراد المتوسط ، كما أنه يمثل فى الوقت نفسه منحنى الطلب على مبيعات المنشأة .

وحيث أن النشأة – فى ظل المنافسة الكاملة – لا يمكن أن تؤثر فى سعر السوق مهما زادت مبيعاتها ، فإنها تبيع أى وحدة إضافية من الناتج بالثمن السائد فى السوق، أى أن الإيراد الحدى يعادل الثمن . ومن ثم فإن منحنى الإيراد الحدى ينطبق تماما على منحنى الثمن (منحنى الإيراد المتوسط)

وفيما يلى جدول يوضح الإيراد الكلى والمتوسط والحدى فى حالة المنافسة الكاملة :

(جدول رقم ١٣)

يبين الإيراد الكلى والمتوسط والحدى فى سوق المنافسة الكاملة

الوحدات المباعة من الناتج	ثمن بيع الوحدة	الإيراد الكلى	الإيراد المتوسط	الإيراد الحدى
١	٥	٥	٥	٥
٢	٥	١٠	٥	٥
٣	٥	١٥	٥	٥
٤	٥	٢٠	٥	٥
٥	٥	٢٥	٥	٥
٦	٥	٣٠	٥	٥

ويتضح من الجدول أن الثمن لا يتغير بتغير الكمية المباعة من ناتج المنشأة ويعادل دائما "٥" . وأن الإيراد الكلى يعادل الكمية المباعة مضروبة فى ثمن الوحدة ، أما الإيراد المتوسط فهو يعادل خارج قسمة الإيراد الكلى على عدد الوحدات المباعة ، وهو يساوى الثمن دائما . كذلك يتضح أن الإيراد الحدى هو الفرق بين الإيراد الكلى لكميتين متتالتين من المبيعات مقسوما على الفرق بين الكميتين ، وهو يعادل الثمن دائما .

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق بيانيا على الوجه التالى :

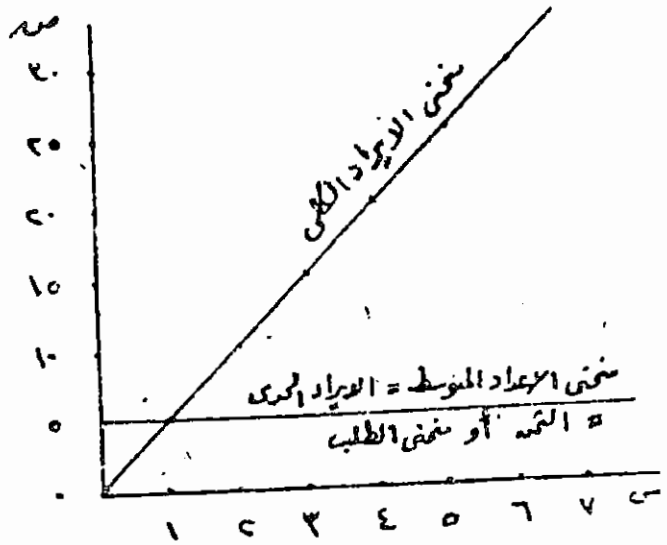

(شكل رقم ٢٦)

يتضح من الشكل السابق أن الإيراد المتوسط = الإيراد الحدى وهو يعادل ثمن بيع الوحدة من الناتج أو بمعنى ىخر فهو يمثل منحنى الطلب على ناتج المنشأة .

كذلك يتضح من الشكل أن الإيراد الكلى يزيد بمقدار ثابت ويأخذ شكل خط مستقيم يبدأ بنقطة الأصل ويصعد من اليسار إلى اليمين .

ثانيا منحنيات الإيراد فى سوق الإحتكار :

فى ظل الإحتكار يستطيع المحتكر أن يحدد ثمن السلعة ، كما يمكنه أن يحدد الكمية المعروضة منها ، ولكنه لا يستطيع أن يحدد الثمن والعرض معا . وطالما كانت حالة الطلب ثابته ، فإنه إذا حدد العرض فإن الثمن يتحدد بالتوازن بين العرض الذى يحدده ، وبين الكمية المطلوبة من السلعة ، أما إذا حدد الثمن فعليه أن ينتج الكمية التى يستطيع بيعها بهذا الثمن .

وطالما أن المنشأة الإحتكارية تنفرد ببيع السلعة المنتجة – أو على الأقل تبيع كمية من السلعة تمكنها من التحكم فى العرض وبالتالى فى الثمن – لذلك فإن أى زيادة فى الكمية المبيعة من السلعة من شأنها أن تؤدى إلى إنخفاض الثمن .

وفيما يلى جدول يبين الإيراد الكلى والمتوسط والحدى للمنشأة التى تزال نشاطها فى ظل الإحتكار (أو المنافسة الإحتكارية)

(جدول رقم ١٤)

الإيراد الكلى والكتوسط والحدى لمنشأة احتكارية

الوحدات المباعة من الناتج	ثمن الوحدة (الإيراد المتوسط)	الإيراد الكلى	الإيراد الحدى	نوع الإيراد الحدى	نوع مرونة الطلب
١	٨٠	٨٠	٨٠		مالانهاية
٢	٧٠	١٤٠	٦٠		
٣	٦٠	١٨٠	٤٠	موجب	أكبر من ١
٤	٥٠	٢٠٠	٢٠		
٥	٤٠	٢٠٠	صفر		١
٦	٣٠	١٨٠	-٢٠	سالب	أقل من ١

ونخلص من الجدول السابق إلى عدة ملاحظات نذكرها فيما يلى :

١- أن الإيراد الحدى يكون دائما أقل من الثمن (بلاإستثناء الإيراد الحدى للوحدة الأولى)

٢- فى حالة تزايد الإيراد الكلى ، يكون الإيراد الحدى موجبا .

٣- فى حالة ثبات الإيراد الكلى، يكون الإيراد الكلى أكبر مايمكن ، ويكون الإيراد الحدى مساويا للصفر .

٤- فى حالة تناقص الإيراد الكلى ، يكون الإيراد الحدى سالبا.

وتأسيسا على هذه الملاحظات ، فمن الممكن أيضا استنتاج بعض العلاقات، وذلك بإفتراض زيادة الكمية المباعة نتيجة لإنخفاض الثمن ، هذه العلاقات هى :

١- إذا كان الإيراد الحدى موجبا ، فإن مرونة الطلب تكون أكبر من "١"

٢- إذا كان اللأيراد الحدى مساويا الصفر ، فإن مرونة الطلب = "١".

٣- إذا كان الإيراد الحدى سالبا ، فإن مرونة الطلب تكون أقل من "١ .

٤- إذا كان الإيراد الحدى = الثمن، فإن مرونة الطلب تساوى مالانهاية .

والواقع أن العلاقة بين الإيراد الحدى ومرونة الطلب تتخذ وضعا أكثر من ذلك ، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{الإيراد الحدى} = \text{الإيراد المتوسط} \left(1 - \frac{1}{\text{مرونة الطلب}}\right)$$

ولإثبات هذه العلاقة يمكننا أن نرسم منحنى الإيراد المتوسط (منحنى الطلب) ومنحنى الإيراد الحدى فى رسم بيانى واحد ، كما يتضح ذلك من الشكل التالى :

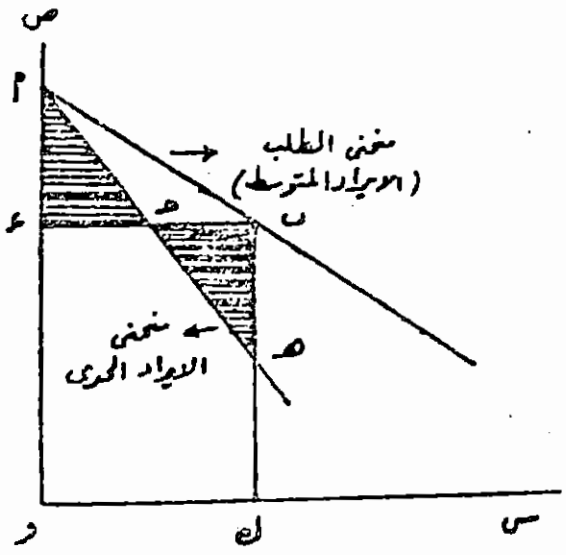

(شكل رقم ٢٧)

من الرسم يتضح أننا مثلنا منحنى الإيراد المتوسط (الطلب) بخط مستقيم ، ويعنى ذلك أنه يتناقص بمقدار ثابت . فى هذه الحالة يكون الإيراد الحدى أيضا خطا مستقيما ، كما أنه يتناقص بمقدار ثابت يعادل ضعف المقدار الذى يتناقص به الإيراد المتوسط . بمعنى آخر فإن منحنى الإيراد الحدى ينصف المسافة بين منحنى الإيراد المتوسط والمحور الرأسى . أى أن ميل الإيراد الحدى = ضعف ميل الإيراد المتوسط .

وفيما يلى إثبات ذلك : نفرض - كما يتضح من الشكل - أن "وك" تمثل الكمية المباعة من الناتج ، وأن "أب" يمثل منحنى الإيراد المتوسط - أى منحنى الطلب ، وأن "أهـ" يمثل منحنى الإيراد الحدى .

ومن الشكل يمكن تحديد الإيراد الكلى بطريقتين :

١- الإيراد الكلى = الثمن × الكمية المباعة = مساحة المستطيل "وذب ك"

٢- الإيراد الكلى = مجموع الإيرادات الحدية من الوحدات المتتالية = الكساحة "أهـ ك و" التى تقع تحت منحنى الإيراد الحدى .

نستنتج مما سبق أن المساحة "ودب ك" = المساحة "أهـ ك و" .

فإذا طرحنا من الطرفين المساحة المشتركة "ودحـ هـ ك" (وهى المساحة الغير مظللة) . لحصلنا على المتساوية التالية :

مساحة المثلث "حـ ب هـ" = مساحة المثلث "حـ د أ" ،

∵ المثلثين متساويان فى جميع الزوايا

∴ فهما متطابقان .

ومن ثم فإن "دحـ" = حـ ب"

ومعنى ذلك أن النقطة "حـ" التى تقع على منحنى الإيراد الحدى تنصف المسافة بين منحنى الإيراد المتوسط والمحور الرأسى والتى طولها "دب".

والنتيجة التى توصلنا إليها تعتبر نتيجة عامة فهى لا تتغير بتغير الكمية المباعة أو الثمن أو وضع منحنى الطلب . ومن ثم فإن أية نقطة تقع على منحنى الإيراد الحدى تنصف المسافة بين منحنى الإيراد المتوسط (منحنى الطلب) والمحور الرأسى (محور الثمن). ومعنى ذلك أن ميل منحنى الإيراد الحدى على المحور الأفقى وهو {"أد" ÷ "دحـ"} يعادل ضعف ميل منحنى الطلب على هذا المحور وهو {"أد" ÷"دب"} .

بعد معرفة العلاقة بين الإيراد المتوسط والإيراد الحدى ، نعود إلى إثبات العلاقة بين الإيراد الحدى ومرونة الطلب .

ذكرنا أن المثلثين "حـ ب هـ" ، "حـ د أ" متطابقين .

ومنها نستنتج أن "أد" = "هـ ب"

فإذا رمزنا إلى مرونة الطلب بالرمز "م" فإن :

$$م = \frac{ود}{دأ} \quad \text{أو أن "دأ"} = \frac{دو}{م}$$

ولكن الإيراد الحدى = "ك ب" – "هـ ب" = "ك ب" – "دأ" = "ود" – "دأ"

$$\therefore \text{الإيراد الحدى} = \text{الثمن} - \frac{\text{الثمن}}{\text{مرونة الطلب}} = \text{الثمن}\left(١ - \frac{١}{\text{مرونة الطلب}}\right)$$

III

الفصل الرابع

توازن المنشأة

فى دراستنا السابقة تعرفنا على النفقات التى تحملها المنشأة فى سبيل إنتاج كمية معينة من الناتج . كذلك تعرفنا على الإيرادات التى تحققها المنشأة من بيع كمية معينة من هذا الناتج .

والواقع أن دراسة نفقات المنشأة وإيراداتها كانت بمثابة خطوة تمهيدية لمعرفة الوضع التوازنى للمنشأة . وتكون المنشأة فى حالة توازن عندما لا تجد من مصلحتها تغيير الوضع السائد والذى يتمثل بصفة أساسية فى الكمية المنتجة . ولا شك أن هذا الوضع التوازنى هو الذى يحقق المنشأة أقصى ربح ممكن .

وسوف نبحث فى هذا الفصل الوضع التوازنى للمنشأة فى ظل المنافسة الكاملة ، ثم فى ظل الإحتكار ، وأخيرا - وليس بأخيرا - فى ظل المنافسة الإحتكارية .

أولا توازن المنشأة فى ظل المنافسة الكاملة :

فى ظل المنافسة الكاملة يتحقق توازن المنشأة فى الأجل الطويل ، عندما يتعادل الثمن مع كل من نفقة الإنتاج المتوسطة ونفقة الإنتاج الحدية ، وعندما يتعادل الثمن كذلك مع كل من الإيراد المتوسط والإيراد الحدى ، ويتحقق توازن الصناعة كلها عندما تتحقق الشروط السالفة بالنسبة للصناعة ككل . ويراعى أن نفقة الإنتاج المتوسطة ،

تشمل نفقة وحدة الناتج بما فى ذلك ما تحققه المنشأة من ربح نظير تحمل الأخطار .

وفى ظل المنافسة الكاملة تستمر المنشأة فى إنتاج السلعة إلى أن يصبح ثمنها معادلا لنفقة الإنتاج المتوسطة . فإذا زاد الثمن عن ذلك لكان بمثابة حافز على دخول منتجين جدد إلى حلبة الإنتاج حيث يمكنهم تحقيق أرباح تزيد عما يحققونه من إنتاج سلعة أخرى ، وعلى ذلك ينخفض الثمن نتيجة لزيادة إنتاج السلعة ، ويستمر فى الإنخفاض حتى يتعادل مع نفقة الإنتاج المتوسطة .

أما إذا كان الثمن أقل من نفقة الإنتاج المتوسطة، لأدى ذلك إلى خروج بعض المنتجين من حلبة الإنتاج نتيجة لما يتكبدوه من خسائر ، وعلى ذلك يرتفع الثمن نتيجة لنقص المعروض من السلعة ، ويستمر فى الإرتفاع إلى ان يتعادل مع نفقة الإنتاج المتوسطة .

تستمر المنشأة فى الإنتاج طالما كانت نفقة الإنتاج الحدية أقل من إيراد الوحدة الحدية - أى أقل من الإيراد الحدى - وذلك إلى أن يتحقق التعادل بين نفقة الإنتاج الحدية والإيراد الحدى ، حيث يتساوى مع الإيراد المتوسط كما سبق أن ذكرنا .

وعلى ذلك ففى حالة المنافسة الكاملة يتحقق توازن المنشأة والصناعة فى الأجل الطويل عندما يكون :

الثمن (الإيراد المتوسط) = نفقة الإنتاج المتوسطة .

= نفقة الإنتاج الحدية = الإيراد الحدى .

ويتضح ذلك من الشكل التالى :

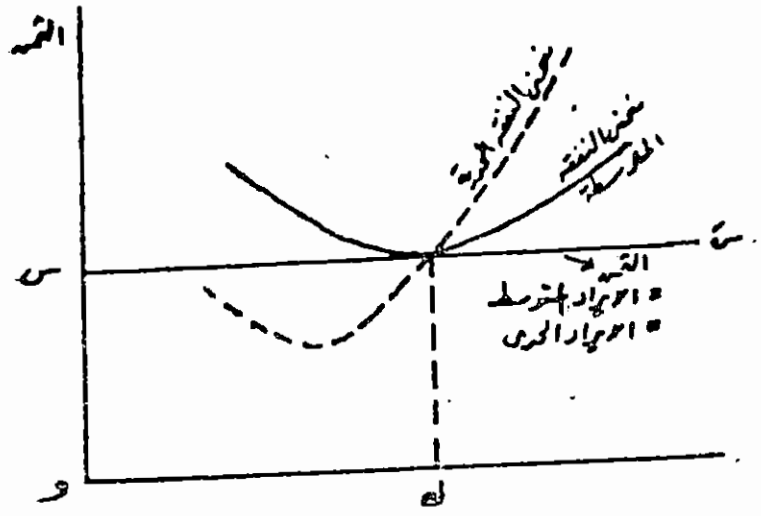

(شكل رقم ٢٨)

من الرسم نجد أن المستقيم "س سَ" يمثل منحنى الإيراد المتوسط ومنحنى الإيراد الحدى الذى يتعادل مع الثمن . وتتحدد الكمية المنتجة عند نقطة التقاء منحنى الإيراد الحدى بمنحنى النفقة الحدية ، وهى نفس نقطة التقاء منحنى الإيراد المتوسط بمنحنى النفقة المتوسطة . ويفترض التحليل السابق تعادل نفقات كل المنشآت التى تضمها الصناعة الواحدة .

ويراعى أن الثمن فى الأجل القصير قد يزداد أو ينقص كما قد يتعادل مع نفقة الإنتاج المتوسطة . إلا أنه فى الأجل الطويل – حيث

تتمكن المنشآت من تغيير كمية الأصول الثابتة المستخدمة فى العملية الإنتاجية – يعود الثمن إلى التعادل مع نفقة الإنتاج المتوسطة .

ثانيا توازن المنشأة فى ظل الإحتكار :

فى ظل الإحتكار يستطيع المحتكر – كما سبق أن ذكرنا –أن يحدد ثمن بيع السلعة أو الكمية المعروضة منها ، ولكنه لا يستطيع أن يحدد الثمن والعرض معا .

فإذا تبين للمحتكر أنه بزيادة الإنتاج يضيف إلى إيراده الكلى مبلغا يفوق الزيادة فى النفقات الكلية (أى أنه إذا وجد أن الإيراد الحدى أكبر من نفقة الإنتاج الحدية(فإنه يستمر فى الإنتاج ، إذ أن ذلك يزيد من ربحه النهائى .

أما إذا وجد أن نفقة الإنتاج الحدية أكبر من الإيراد الحدى فمن صلحته أن ينقص من الكمية المنتجة . وعلى ذلك فإن توازن المنشأة فى ظل الإحتكار يتحقق عندما تتعادل نفقة الإنتاج الحدية مع الإيراد الحدى .

والمثال التالى يبين الوضع التوازنى للمنشأة فى ظل الإحتكار :

(جدول رقم ١٥)

توازن المنشأة فى ظل الإحتكار

عدد الوحدات	الثمن	الإيراد الكلى	الإيراد الحدى	النفقات الكلية	النفقة الحدية	الربح
صفر	٢١	صفر	-	١٠	-	-١٠
١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠	صفر
٢	١٩	٣٨	١٨	٣٠	١٠	٨
٣	١٨	٥٤	١٦	٤٠	١٠	١٤
٤	١٧	٦٨	١٤	٥٠	١٠	١٨
٥	١٦	٨٠	١٢	٦٠	١٠	٢٠
٦	١٥	٩٠	١٠	٧٠	١٠	٢٠
٧	١٠	٩٨	٨	٨٠	١٠	١٨
٨	١٣	١٠٤	٦	٩٠	١٠	١٤
٩	١٢	١٠٨	٤	١٠٠	١٠	٨
١٠	١١	١١٠	٢	١١٠	١٠	صفر
١١	١٠	١١٠	صفر	١٢٠	١٠	-١٠
١٢	٩	١٠٨	-٢	١٣٠	١٠	-٢٢

فى المثال السابق افترضنا أن هناك نفقات ثابته قدرها ١٠ يجب أن يتحملها المشروع مهما كانت الكمية التى ينتجها . كذلك افترضنا أن النفقة الحدية ثابته وقدرها ١٠ لكل وحدة منتجة . ويتحقق أقصى ربح ممكن وقدره ٢٠ عندما تتعادل نفقة الإنتاج الحدية مع الإيراد الحدى ، أى عند إنتاج ٦ وحدات كما يتضح من الشكل التالى :

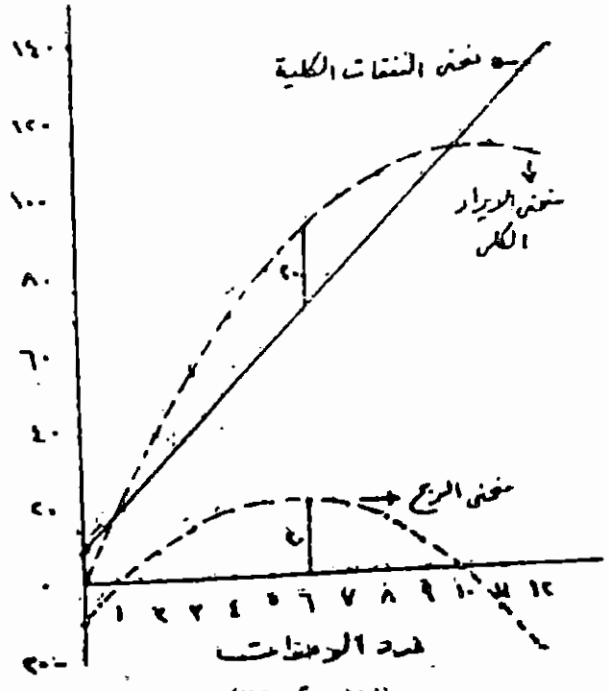

(شكل رقم ٢٩)

وتتضح النتيجة السابقة من الشكل التالى الذى يبين العلاقة بين منحنى الطلب ومنحنى الإيراد الحدى ومنحنى النفقة الحدية .

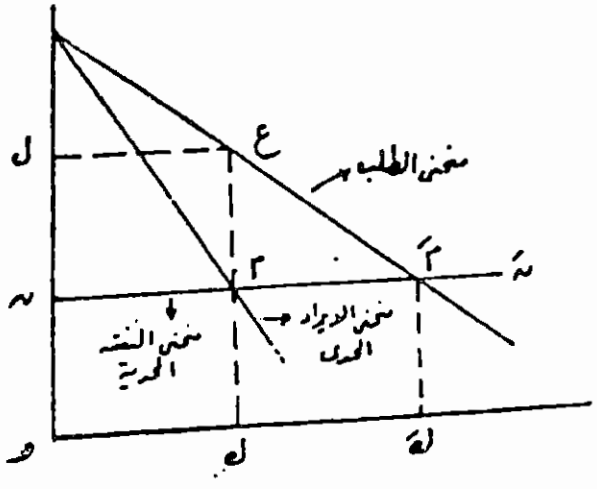

(شكل رقم ٣٠)

يبين الشكل السابق كيفية حدوث التوازن بالنسبة للمنشأة الإحتكارية ويتحقق ذلك عندما يتعادل الإيراد الحدى مع النفقة الحدية .

فإذا فرضنا أن المحتكر ينتج السلعة بنفقات ثابتة تتمثل بالمسافة "م ك" ، "مَ كَ" فإنه إذا أنتج الكمية "وك" فإنه يبيعها بالثمن "ع ك" ويمثل الإيراد الكلى مساحة المستطيل "وك ع ل" ، والنفقات الكلية المساحة "و ك م ن" ، وبذلك يمثل ربح المحتكر المساحة "ن م ع ل" .

وجدير بالذكر أن الثمن فى حالة المنافسة يتحدد بنفقة الإنتاج الحدية أى بالبعد "مَ كَ" حيث تكون الكمية المنتجة "وك". وعلى ذلك فإن الكمية المنتجة فى حالة المنافسة تكون أكبر من الكمية المنتجة فى حالة الإحتكار . كما أن الثمن فى حالة المنافسة يكون أقل منه فى حالة الإحتكار .

ويراعى أن التحليل السابق ينطبق أيضا فى حالة نفقة الإنتاج الحدية بالزيادة أو بالنقصان .

التمييز فى الأسعار :

يستطيع المحتكر بيع نفس السلعة أو الخدمة بأسعار مختلفة أما لطبقات مختلفة من المشاركين فى نفس السوق أو فى أسواق مختلفة ، ويطلق على هذه الحالة التمييز فى الأسعار . ومن الواضح أن إنتهاج سياسة التمييز فى الأسعار يتطلب إنفصال الأسواق عن بعضها ، كما أن انتهاج سياسة التميز فى الأسعار يتكلب إنفصال الأسواق عن بعضها ، كما إذا كانت هناك حواجز جغرافية أو جمركية بحيث يتعذر إعادة بيع السلعة المشتراه من السوق ذات الثمن المنخفض، فى السوق ذات الثمن المرتفع .

ويلجأ المحتكر إلى البيع بسعر مرتفع نسبيا فى السوق التى تكون بها مرونة الطلب على السلعة أو الخدمة قليلة ، وبسعر منخفض نسبيا فى السوق التى تكون فيها مرونة الطلب كبيرة ، وذلك بقصد تحقيق أقصى ربح ممكن. ويتحقق هذا الهدف عندما يتعادل إيراده الحدى فى جميع السواق التى يبيع فيها ، إذ لو لم تتعادل إيراداته الحدية لكان من مصلحته نقل جزء من الكمية التى يبيعها فى السوق ذات الإيراد الحدى المنخفض إلى السوق ذات الإيراد الحدى المرتفع .

ومن الأمثلة على حالات التمييز الإحتكارى فى الأسعار حالة الخدمات الشخصية المباشرة، كخدمات الأطباء والمحامين ، حيث يتعذر نقل الخدمات من سوق إلى آخر . ومن الأمصلة على ذلك أيضا بيع التيار الكهربائى بأكثر من سعر حيث تتقاضى مؤسسة الكهرباء مثلا للتيار الكهربائى المستخدم فى الإضاءة أعلى من ثمن التيار المستخدم فى الصناعة ، ويتقاضى ذلك وجود عدادات خاصة حتى لا يتم نقل التيار من استخدام إلى إستخدام آخر .

ثالثا توازن المنشأة فى حالة المنافسة الإحتكارية :

يتحقق توازن المنشأة فى حالة المنافسة الإحتكارية ، عندما يتعادل الإيراد الحدى مع النفقة الحدية ، كما هو الحال بالنسبة للمنشأة الإحتكارية . إذ تكون من مصلحة المنشأة الإستمرار فى الإنتاج طالما أن ما تضيفه إلى إيراداتها من بيع وحدة إضافية ، أكبر مما تضيفه إلى نفقاتها عند إنتاج هذه الوحدة الإضافية (١) .

Richard G. Lipsey : Positive Economics; Op. Cit. P ٢٨٠ .

وفى حالة المنافسة الإحتكارية يكون ثمن السلعة أكبر من الإيراد الحدى كما يكون أكبر من النفقة الحدية كما هو الحال بالنسبة للمشروع المحتكر .

ولتحديد الوضع التوازنى للمنشأة فى حالة المنافسة الإحتكارية يلزم التفرقة بين الأجل القصير والأجل الطويل . ففى الأجل القصير تستطيع المنشأة التى تناج فى ظل المنافسة الإحتكارية ، أن تحقق أرباحا أحتكارية ، بينما تختفى هذه الأرباح الإحتكارية فى الأجل الطويل .

والشكل التالى يوضح توازن المنشأة فى الأجل القصير :

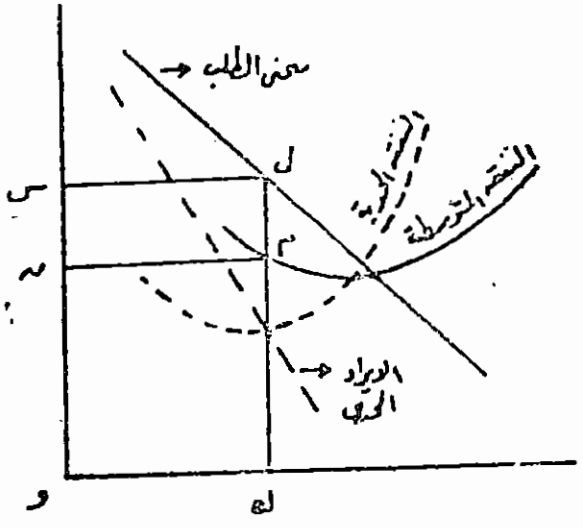

(شكل رقم ٣١)

من الشكل يتضح أن الإنتاج يتحدد بالكمية "وك" وهى الكمية التى تحقق التعادل بين الإيراد الحدى والنفقة الحدية أى التى يتقاطع عندها منحنى الإيراد الحدى مع منحنى النفقة الحدية .

ويتحدد الثمن عند "وس" = "ك ل" ، وهو يزيد عن النفقة المتوسطة بمقدار "م ل" . ومن ثم فإن المنشأة تحصل على أرباح إحتكارية قدرها "ل م ن س" نظرا لعدم استطاعة المنشآت الأخرى المنافسة لها إنتاج بديل مشابه للسلعة التى تنتجها المنشأة فى الأجل القصير .

أما فى الأجل الطويل فيتحقق توازن المنشأة على الوجه التالى :

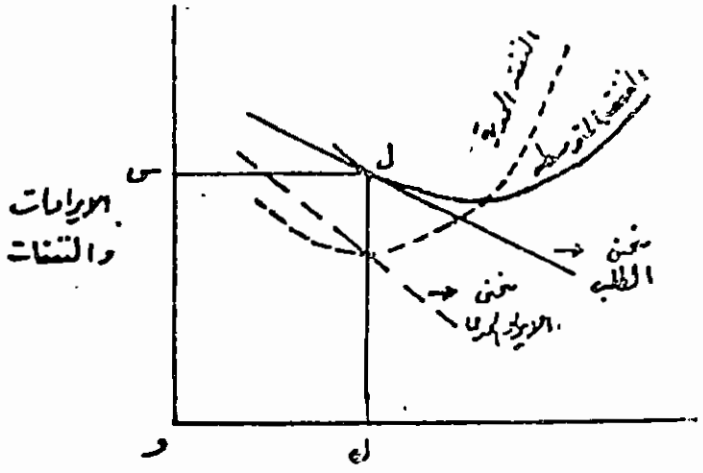

(شكل رقم ٣٢)

من الشكل يتضح أن الإنتاج يتحدد بالكمية "وك" وهى الكمية التى يتقاطع عندها منحنى الإيراد الحدى مع منحنى النفقة الحدية . وعند

هذه الكمية يكـون منحنـى الإيـراد المتوسـط (الطلـب) مسـاويا لمنحنـى النفقـات المتوسـطة ، وبمعنـى آخـر فـإن الإيـراد المتوسـط = النفقـة المتوسطة .

ويراعى أن النشأة لا تحصل فى الأجل الطويل على أرباح إحتكارية نظرا لتعادل الإيراد الكلى مع النفقات الكلية . ويحدث ذلك نتيجة لإستطاعة المنشآت المنافسة إنتاج سلع بديلة مشابهة للسلع التى تنتجها المنشأة فى الأجل الطويل .

فالتوازن الذى يتحقق فى الأجل الطويل لا يؤدى إلى تحقيق أرباح إحتكارية. وهو فى ذلك يتفق مع حالة المنافسة وإن كان يختلف عنها فى أن الكمية المنتجة فى حالة المنافسة الإحتكارية أقل منها فى حالة المنافسة الكاملة.

الباب الرابع
نظريـــة الاثمـــان

٣٢١

الباب الرابع

نظرية الأثمان

الفصل الأول

نظريات القيمة فى الفكر الإقتصادى

ذكرنا أن المنظم يقوم بتجميع عناصر الإنتاج وتوجيهها ورسم طريقة تعاونها بحيث يتحقق له أقصى ربح ممكن من العملية الإنتاجية .

والمنشأة تنتج من أجل السوق . بمعنى آخر فإنها تقوم بإنتاج السلع بقصد بيعها فى الأسواق أى المبادلة . وفى هذا ما يميز المنشأة الإنتاجية عن المجتمعات البدائية التى تقوم بالإنتاج من أجل الإستهلاك المباشر، كما يميزها عن الإنتاج من أجل مستهلك معروف مقدما كما فى حالة الصناعات الحرفية . لذلك فالمبادلة هى عملية جوهرية فى النشاط الإقتصادى وهكذا يلعب السوق دورا هاما فى الحياة الإقتصادية .

وهكذا يصبح من الضرورى لكل منشأة أن تتعرف على النسبة التى تتم بها مبادلة منتجاتها بالمنتجات الأخرى أو بمعنى آخر قيمة هذه السلع. ويكون لكل سلعة عدد من القيم بالنسبة للقمح وقيمته بالنسبة للأرز .... إلخ .

وفى الأنظمة الحديثة أتجه البائعون إلى تسهيل عملية المبادلة وذلك بالتخلى عن المقايضة وإستخدام النقود كوسيط فى التبادل ، فبدلا من مبادلة السلعة بسلعة أخرى أصبح البائع يبحث عن مقدار النقود الذى يحصل عليه فى مقابل السلعة المبيعة . كما أصبح المشترى يبحث عن مقدار النقود الذى يدفعه للحصول على سلعة معينة هى عبارة عن قيمة السلعة بالنسبة للنقود ، وهذه القيمة الأخيرة هى التى يطلق عليها الثمن .

وفى هذا الفصل نستعرض النظريات الإقتصادية التى حاولت تفسير كيفية تحديد قيم السلع بالنسبة لبعضها البعض .

وتمثل دراسة موضوع القيمة مكانا هاما فى الدراسات الإقتصادية . وترجع هذه الأهمية إلى أنها من أكثر الموضوعات الإقتصادية تعقيدا ، وإن كانت تبدو سهلة قريبة إلى الأذهان .

(١) النظريات التى تنسب القيمة إلى العمل :

يرى أصحاب هذه النظريات أن قيمة سلعة معينة تتوقف على العمل المبذول فى إنتاجها وأول المنادين بهذا الرأى هو آدم سميث Adam smith من كتاب القرن الثامن عشر وزعيم المذهب الحر فى إنجلترا، إذ ذكرنا أن قيمة السلعة التى استغرق إنتاجها سعتين تعادل ضعف قيمة السلعة التى استغرق إنتاجها ساعة واحدة .

كذلك أرجع ريكاردو David Ricard قيم السلع إلى كمية ما يبذل فيها من عمل مؤكدا بذلك أن العمل هو مصدر القيمة ، غير أنه يلاحظ أن كلا من آدم سميث وريكاردو قد ذكر أن ما يحدد قيمة السلعة ليس فقط كمية العمل الذى بذل فى إنتاجها وإنما يساعد فى تحديد هذه القيمة (العمل المدخر)،أى العمل الذى بذل فى الماضى – فى إنتاج

الأموال المستخدمة فى إنتاج هذه السلعة - وبهذا التفسير فإن آراء آدم سنيث وريكاردو تقترب من النظريات التى تنسب القيمة إلى نفقات الإنتاج وإن كانت قد أرجعت هذه النفقات إلى عنصر واحد هو العمل .

كذلك رد كارل ماركس - زعيم الإشتراكية - مصدر القيمة الوحيد إلى العمل كالمستند إلى هذه النظرية فى مهاجمة النظام الرأسمالى واتخذ منها سلاحا لمهاجمته مستعينا إلى هذه النظرية فى ذلك بآراء كل من آدم سميث وريكاردو وهم من زعماء المذهب الحر ومن أكبر مؤيدى الملكية الخاصة . فقد ذكر ماركس أن الممول الرأسمالى يشترى قوة العامل بأجر يكفى فقط لإبقائه حيا عند حد الكفاف ويستخدم هذا العمل فى إنتاج سلع تفوق قيمتها كثيرا عما يدفعه من أجر ، ويمثل الفرق بين قيمة السلع التى ينتجها العامل ، والأجر الذى يحصل عليه ما يغتصبه الممول الرأسمالى من حق العامل تحت إسم الريع والفائدة والربح وقد أطلق ماركس على هذا الفرق إسم القيمة الفائضة Surplas value .

أما عن الإنتقادات التى وجهت إلى النظريات التى تنسب القيمة إلى العمل فيمكن إجمال أهمها فيما يلى :

١- تهمل هذه النظريات أثر الطلب فى تحديد القيمة إلى جانب ما يبذل فى إنتاج السلعة من العمل فمن الواضح أن قيمتها تتأثر بقدرتها على إشباع الحاجات أى بما لها من منفعة .

٢- تغفل هذه النظريات العوامل التى تؤثر فى عرض السلعة باستثناء العمل مفترضة أن العرض يتوقف كلية على العمل ، ومن

الواضح أن قيمة السلعة تتأثر بندرة عناصر الإنتاج الإخرى غير العمل.

٣- لا تعطينا هذه النظريات تفسيرا لتغير قيمة السلعة من وقت لآخر فكمية العمل التى تبذل فى إنتاج سلعة معينة لا تتغير بإنتهاء عملية الإنتاج وعلى الرغم من ذلك فإن قيمة السلع تتعرض إلى تمييز من وقت لآخر .

٢- نظرية نفقة الإنتاج :

يرى أنصار هذه النظرية أن قيمة أى سلعة تتوقف على نفقات إنتاجها ، وهى بذلك لا تقصر القيمة على العمل المبذول فى إنتاجها فقط ،وإنما تأخذ فى إعتبارها العوامل الأخرى المكونة لنفقة الإنتاج بما فى ذلك الربح . وفى ذلك يذكر جون ستيوارت ميل أن نفقات الإنتاج والأرباح هى الثمن الضرورى لكل السلع التى ساهم فى إنتاجها العمل ورأس المال .

ونظرا للتفاوت الذى قد يوجد بين نفقات إنتاج المشروعات بعضها البعض نتيجة التفاوت فى جودة عناصر الإنتاج المستخدمة فىالعملية الإنتاجية أو غيرها من الأسباب ، فقد قام أنصار هذه النظرية بتعديلها بما يقضى بأن القيمة تتوقف على نفقات إنتاج المنشأة التى تنتج فى أسوأ الظروف أو بمعنى آخر المنشأة التى تنتج بأعلى النفقات .

أما عن الإنتقادات التى وجهت إلى النظلايات التى تنسب القيمة إلى نفقات الإنتاج فيمكن إجمال أهمها فيما يلى :

١- تهمل هذه النظريات كسابقتها أثر الطلب فى تحديد القيمة . فالسلعة مهما بلغت نفقات إنتاجها لن تكون لها قيمة إلا إذا كانت لها منفعة تدفع المستهلك إلى طلبها .

٢- لا تعطينا هذه النظريات كسابقتها تفسيرا لتغير قيمة السلعة من وقت لآخر ، فنفقات إنتاج سلعة معينة لا يطرأ عليها تغيير ما بإنتهاء عملية الإنتاج ومع ذلك فإن قيمتها عرضة للتغيير من وقت لآخر .

٣- لا اعطينا هذه النظريات تفسيرا لارتفاع قيمة السلع النادرة كالتحف الأثرية واللوحات الفنية المكتسبة من قيمتها التاريخية والتى لا تتحدد قيمتها بنفقات إنتاجها .

ويبدو أن جون استيوارث ميل كان قد تنبأ بما سيوجه إلى نظرية نفقة الإنتاج من نقد لذلك تجده قد استبعد هذه السلع من النظرية .

٤- تقصر هذه النظريات عن تفسير محددات القيمة فى جميع الأحوال إذ أنها تقتصر عن نفقات الإنتاج فى الأجل الطويل وفى غيبة الإحتكار، هذا إلى جانب ما يكتنف تعبير نفقات الإنتاج من غموض كما هو الحال بالنسبة للمنشآت التى تنتج أكثر من سلعة حيث قد يتعذر تقسيم النفقات بين السلع المنتجة بكل دقة .

وقد دعت هذه الإنتقادات كلا من walker & Cary إلى التعديل فى هذه النظرية فذكرا أن قيمة السلعة لا تحدد بنفقات إنتاجها التى أنفقت [illegible] وإنما تتحدد [illegible] Cost of

reproduction أو بمعنى آخر نفقات إنتاج سلعة مماثلة فى الوقت الحاضر. ويراعى أن هذا التعديل وإن كان يستحق جانبا من الإهتمام ، وخاصة فيما يتعلق بتفسير قيم بعض السلع كالسلع المعمرة ، إلا أنه لا يعطينا تفسيرا صحيحا لقيم الكثير من السلع الثروات الطبيعية والسلع النادرة .

٣- نظرية المنفعة :

يرى أنصار هذه النظرية أن قيمة السلعة تتوقف على منفعتها أى قدرتها على إشباع الحاجات . وكان أول من كتب عن نظرية المنفعة هو الإقتصادى الفرنسى Condillac فى القرن الثامن عشر إذ كان أول من اعتبر أن المنفعة هى مصدر القيمة . كما ذكرنا أن المنفعة ليست صفة ملازمة للسلعةوإنما يقصد بها مقدار شعور الفرد بقدرتها على إشباع حاجته تبعا لتقديره الشخصى ، وبذلك فإن منفعة السلعة الواحدة تختلف من شخص لآخر .

وقد حاول "كوندياك" تفسير أثر الندرة على قيم السلع فذكر أن القيمة تنخفض إذا وجدت السلعة بكميات وافرة كما أنها ترتفع فى حالة وجود السلعة بكميات محدودة ، وقد عزى ذلك لوجود المنفعة ، ويراعى أن كوندياك لم يوفق فى شرح أثر تغير الكمية الموجودة من السلعة على قيمتها نظرا لعدم تمكنه من إيضاح العلاقة بين المنفعة والندرة .

وتحتوى نظرية المنفعة على قدر من الصحة وإن كانت كالنظريات السابقة لا تعطى تفسيرا صحيحا ومقبولا لجميع القيم . فهناك سلع كثيرة منفعتها كبيرة ولكن قيمتها منخفضة.كما أن هناك سلعا أخرى تتضائل منفعتها ولمن ترتفع قيمتها ، ومن الأمثلة التقليدية التى

تعطى فى هذا الصدد "الماء" ، كمثال على السلع التى من النوع الأول ، "والماس" كمثال على السلع التى من النوع الثانى ، فالماء عظيم المنفعة ولكنه قليل القيمة ، والماس قليل المنفعة ولكنه عظيم القيمة .

وقد دفع هذا التناقض إلى تسمية هذه الظاهرة بلغز القيمة Paradox of value كما أدى إلى التسليم بعدم إعتبار المنفعة المصدر الوحيد للقيمة . ويراعى أن تفسير هذا التناقض قد أصبح ميسورا بالتفرقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية على النحو الذى سنخوضه فيما بعد .

٤- نظرية المنفعة الحدية :

كان الإقتصادى الألمانى Gossen تبعه فىذلك Waras , Jevons , Menger أكثر توفيقا من كزندياك فى إبراز العلاقة بين كمية السلعة ومنفعتها ، حيث قرر أن كل زيادة فى كمية السلعة بوحدات متلاحقة يصحبها نقص فى منفعة الوحدة الأخيرة ، ويستمر هذا النقص حتى تهبط هذه المنفعة فى النهاية إلى الصفر، عندما يصل المستهلك إلى حد الإشباع.

ومن الطبيعى أن تصبح المنفعة سالبة عند إستهلاك وحدات إضافية بعد هذا الحد . ويطلق على هذه المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من الوحدة الأخيرة للسلعة إسم المنفعة الحدية ، أما المنفعة الكلية فهى عبارة عن مجموع منافع الوحدات المختلفة من السلعة . كما تعرف العلاقة التى أبرزها جوشن بين كمية السلعة ومنفعتها بقانون تناقص المنفعة الحدية .

وطبقا لنظرية المنفعة الحدية تتحدد قيمة السلعة تبعا لمنفعتها الحدية ، فالمنفعة الحدية لسلعة معينة ينبغى أن تكون على الأقل معادلة للمنفعة التى يخسرها المستهلك بإنفاقه لنقوده على هذه الوحدة الحدية من السلعة .

وعلى ذلك يقوم المستهلك بتوزيع انفاقه على مختلف السلع – فى حالة تساوى أثمانها – بحيث تتساوى المنافع الحدية لجميع السلع التى يستهلكها . فإذا وجد أن المنفعة الحدية لسلعة معينة أكبر من المنفعة لسلعة أخرى (بفر ض تعادل ثمن السلعتين) كان معنى ذلك أن المستهلك لا يحصل على أكبر منفعة ممكنة . ويمكن أن يحقق ذلك بزيادة إنفاقه على السلعة الأولى ونقص إنفاقه على السلعة الثانية ، حتى تتساوى المنفعة الحدية لكليهما ومن ثم يصل المستهلك إلى حالة التوازن . وبوجه عام يصل المستهلك إلى حالة التوازن إذا كانت النسبة بين المنافع الحدية لمختلف السلع مساوية للنسبة بين أثمانها.

ولقد كان للتفرقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية أهمية كبيرة فى تفسير التناقض بين السلع عظيمة المنفعة قليلة القيمة ، والسلع قليلة المنفعة عظيمة القيمة ، وهو ما سمى بلغز القيمة كما سبق أن ذكرنا ، فالمنفعة الكلية للماس مثلا قليلة وهى تمثل قيمته الشخصية بالنسبة للمستهلك أما منفعته الحدية فهى كبيرة نظرا لندرته النسبية وتعادل الثمن . أما الخبز فمنفعته الكلية كبيرة للغاية وإن كانت منفعته الحدية قليلة نظرا لوفرته النسبية ولذلك فإن ثمنه أقل من الماس .

وكما اهتمت نظريات العمل (ونظريات نفقات الإنتاج) بجانب العرض نظرت إلى القيمة من ناحية المنتج ، اهتمت نظريات المنفعة

بجانب الطلب فنظرت إلى القيمة من ناحية المستهلك وأغفلت وجهة نظر المنتج .

لذلك نجد أن النظرية الحديثة تجمع بين هذين العنصرين أى العرض والطلب ، على أساس أن المنفعة الحد هى التى تحكم الطلب ، وأن نفقات الإنتاج الحدية هى التى تحكم العرض ، وأن القيمة (أو الثمن) تتحدد عند النقطة التى يتحقق عندها التوازن بين هذين العنصرين ، وهذا هو موضوع دراستنا فى الفصول التالية .

وقد انتقد هكس Hicks فكرة المنفعة الحدية على أساس عدم إمكان قياس المنفعة مستعيضا عنها بفكرة معدل الإحلال الحدى الذى يمكن قياسه بإستخدام منحنيات السواء ، ويمكن للقارئ الرجوع إلى ما سبق إن عالجناه فى هذا الشأن .

الفصل الثانى

تحديد الأثمان

﴿ثمن السوق والثمن العادى﴾

يتحدد ثمن السوق بظروف كل من الطلب والعرض ، ومن ثم فهو يتحدد عند المستوى الذى يحقق توازن السوق .

أما الثمن العادى فيتحدد وفقا لنفقات الإنتاج ، ومن ثم فهو يتبع أو تتقلباته التغيرات التى تطرأ على نفقات الإنتاج .

وحتى يمكن التعرف على العلاقات بين ثمن السوق والثمن العادى ، نفرق بين فترات ثلاث ، جرى عرف الإقتصاديين على استخدامها فى التحليل الإقتصادى .

١- الفترة القصيرة :

وهى الفترة الزمنية التى لا تسمح بزيادة الإنتاج ، ومن ثم فإن الكميات المتاحة من مختلف السلع ، تتمثل فى الكميات السابق انتاجها من قبل ، المعروضة والمخزونة ، والتى لا يمكن زيادتها خلال هذه الفترة .

٢- الفترة المتوسطة :

وهى الفترة الزمنية التى تسمح بزيادة الإنتاج من المنشآت القائمة دون تغيير فى عددها أو أحجامها ، أى مع ثبات كمية وسائل الإنتاج الثابتة فى المنشأة .

٣- الفترة الطويلة :

أما الفترة الطويلة فهى الفترة الزمنية التى تسمح بزيادة الإنتاج نتيجة لزيادة عدد المنشأت أو أحجامها . والعكس بالعكس ، فهى تسمح بنقص الإنتاج نتيجة لنقص عدد المنشآت أو أحجامها .

وفى الفترة القصيرة ، قد يكون ثمن السوق أعلى من الثمن العادى ، ومن ثم فإن المنشأة تحقق أرباحا إضافية . كذلك قد يكون ثمن السوق أقل من الثمن العادى، ومن ثم فإن المنشأة تحقق خسارة.

أما فى الفترتين المتوسطة والطويلة ، فإن ثمن السوق يتجه إلى التعادل مع الثمن العادى، ومن ثم فإن المنشأة لا تحقق أرباحا إضافية أو تتحمل خسائر .

فالفترة المتوسطة تسمح بزيادة الإنتاج من المنشآت القائمة ، والفترة الطويلة تسمح بزيادة الإنتاج ازيادة الإنتاج لزيادة عدد المنشآت والتوسع فى احجامها . وعلى ذلك فإذا كان ثمن السوق أعلى من الثمن العادى ، فسوف تعمل المنشآت على زيادة إنتاجها حتى تستفيد من الأرباح الإضافية ، وعندئذ تؤدى زيادة العرض إلى إنخفاض الثمن حتى يتعادل مع الثمن العادى . والعكس بالعكس فى حالة إنخفاض ثمن السوق عن الثمن العادى .

التحديد التلقائى لثمن السوق :

يتحدد ثمن السوق نتيجة اتفاعل الطلب الكلى على السلعة والعرض الكلى منها . وعلى ذلك فثمن سلعة ما هو الذى يحقق التعادل بين

الكميات المطلوبة والكميات المعروضة منها ، ولذا فيطلق عليه ثمن التوازن (١) .

ويمكن أيضاح كيفية تحديد الثمن من الجدول الآتى الذى يبين الطلب والعرض من سلعة معينة .

(جدول رقم ١٦)

ويبين ثمن السلعة والكميات المطلوبة والمعروضة منها .

ثمن السلعة	الكميات المطلوبة	الكميات المعروضة
١٠	٨٠	١٤٠
٩	٩٠	١٢٠
٨	١٠٠	١٠٠
٧	١١٠	٨٠
٦	١٢٠	٦٠

من الجدول يتضح أن الكميات المعروضة عند الثمن "١٠" أكبر من الكميات المطلوبة عند عند هذا الثمن . بذلك لا يتمكن المنتجون من تصريف كل منتجاتهم ، فيلجأون غلى تخفيض الثمن الذى يستمر فى الهبوط حتى يصل إلى "٨" ، وهو الثمن الذى تتعادل عنده الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من السلعة .

كذلك فعند الثمن "٦" مثلا ، تكون الكميات المطلوبة "١٢٠" مثلا، بينما تكون الكميات المعروضة "٦٠" . وهنا يحدث تنافس بين المشترين للحصول على السلعة مما يؤدى إلى أرتفاع ثمنها ، ويستمر فى الإرتفاع حتى يصل إلى "٨" ، وعندئذ تتكمش الكميات

---

(١) J. Marchal : Le mecanisma des Prib, Paris. ١٩٤٨ .

المطلوبة إلى "١٠٠" وتتمدد الكميات المعروضة إلـى "١٠٠" أيضـا ، ومن ثم تتعادل الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة .

وهكذا يستقر ثمن التوازن عندمـا تتسـاوى الكميـات المطلوبـة مـع الكميات المعروضة .

وكما أوضحنا كيفية تحديد الثمـن مـن جدول الطلـب والعـرض مـن السلعة يمكننا توضيح ذلك على الرسم البيانى كما يلى :

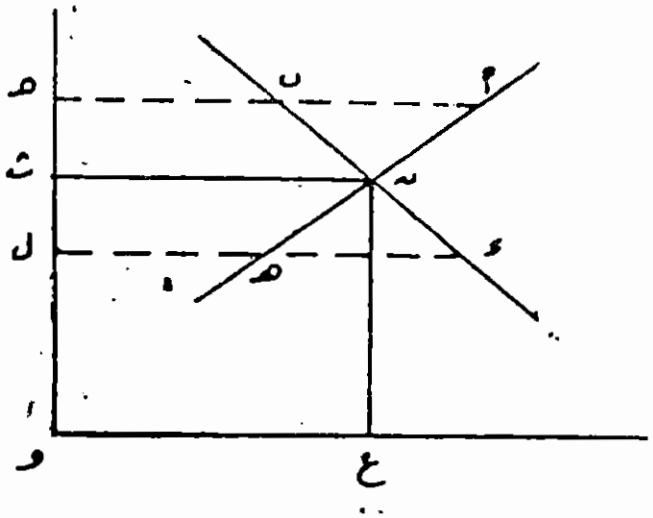

(شكل رقم ٣٣)

من الرسم تجد أن الثمن "وث: هو الذى يتحقق عنده التعادل بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة "وع" ، وهو الثمن الذى يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب . ولا يمكن بطبيعة الحال أن يستقر الثمن عند "ول" حيث تزيد الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة أو عند "وح" حيث يزيد العرض عن الطلب .

التغيرات التى تطرأ على ثمن التوازن :

يحدث التغير فى ثمن التوازن نتيجة اتغير حالة الطلب أو تغير حالة العرض أو تغير كل من حالتى العرض والطلب .

(أ) تغير حالة الطلب مع ثبات حالة العرض :

يؤدى زيادة الطلب على سلعو معينة مع ثبات حالة العرض إلى ارتفاع ثمن هذه السلعة ، ويمكن توضيح ذلك على الرسم البيانى كما يلى :

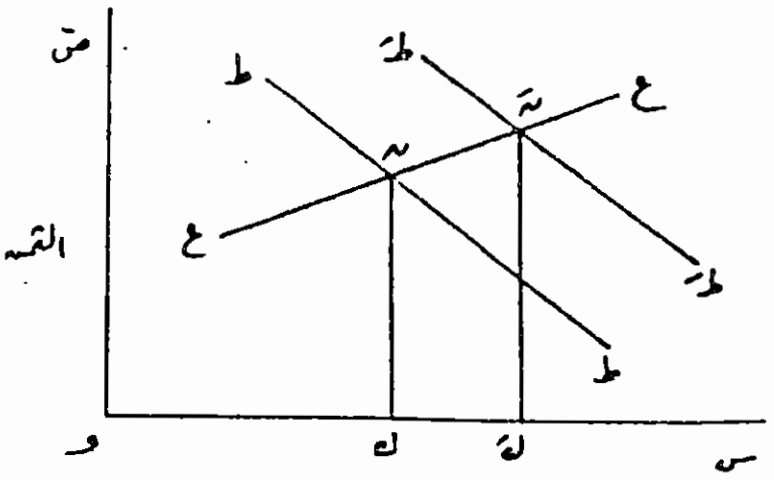

(شكل رقم ٣٤)

من الرسم نجد أن ثمن التوازن يتحدد بالبعد "ن ك" . ونتيجة زيادة الطلب ينتقل منحنى الطلب من الوضع "ط ط" غلى الوضع "طَ طَ" ، أما حالة العرض فتبقى دون تغيير ويمثلها المنحنى "ع ع" ،

ويتحدد ثمن التوازن الجديد بالبعد "نَ كَ" وهو أكثر ارتفاعا من الثمن القديم .

وإذا فرضنا أن ثمن التوازن كان فى بداية الأمر "نَ كَ" فإن نقص الطلب يؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب من الوضع "طَ طَ" غلى الوضع "ط ط" ويتحدد ثمن التوازن بالبعد "ن ك" وهو أقل من الثمن القديم .

(ب) تغير حالة العرض مع ثبات حالة الطلب :

يؤدى زيادة العرض مع ثبات حالة الطلب إلى إنخفاض سعر التوازن كما يؤدى نقص العرض مع ثبات حالة الطلب إلى إرتفاع سعر التوازن . ويمكن توضيح ذلك على الرسم كما يلى :

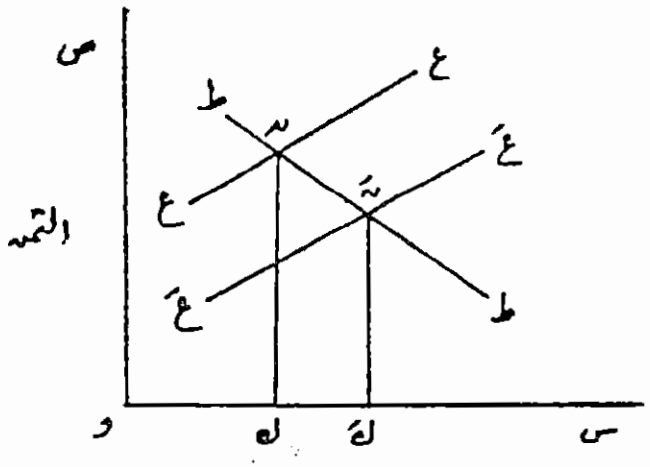

(شكل رقم ٣٥)

من الرسم نجد أن ثمن التوازن يتحدد بالبعد "ن ك" . ونتيجة لزيادة العرض ينتقل منحنى العرض من الوضع "ع ع" إلى الوضع

عَ عَ" أما حالة الطلب فتبقى دون تغيير ويمثلها المنحنى "ط ط" ، ويتحدد ثمن التوازن الجديد بالبعد "نَ كَ" وهو أقل من الثمن القديم .

وإذا فرضنا أن ثمن التوازن كان فى بداية الأمر "نَ كَ" فإن نقص العرض يؤدى إلى إنتقال منحنى العرض من الوضع "عَ عَ" إلى الوضع "ع ع" ويتحدد ثمن التوازن بالبعد "ن ك" وهو أكبر من الثمن القديم .

(جـ) التغير فى كل من حالتى العرض والطلب :

تؤدى زيادة الطلب ونقص العرض فى وقت واحد إلى إرتفاع ثمن السلعة. كما يؤدى نقص الطلب وزيادة العرض إلى إنخفاض الثمن . ففى كلتا الحالتين يكون تأثير التغير فى حالة الطلب فى إتجاه مضاد لتأثير التغير فى حالة العرض ، فإن تغير الثمن يتوقف على التأثير الأكثر قوة ، فمثلا إذا كانت الزيادة فى الطلب أكبر أثر من الزيادة فى العرض ، لأدى ذلك غلى ارتفاع الثمن . والعكس بالعكس ، إذا كانت الزيادة فى العرض أكبر أثرا من الزيادة فى الطلب ، لأدى ذلك إلى إنخفاض الثمن .

١- الزيادة فى الطلب أكبر أثرا :

إذا كانت الزيادة فى الطلب أكبر أثرا من الزيادة فى العرض ، لأدى ذلك - كما ذكرنا توا - إلى إرتفاع الثمن .

ويمكن توضيح ذلك بالرسم البيانى التالى :

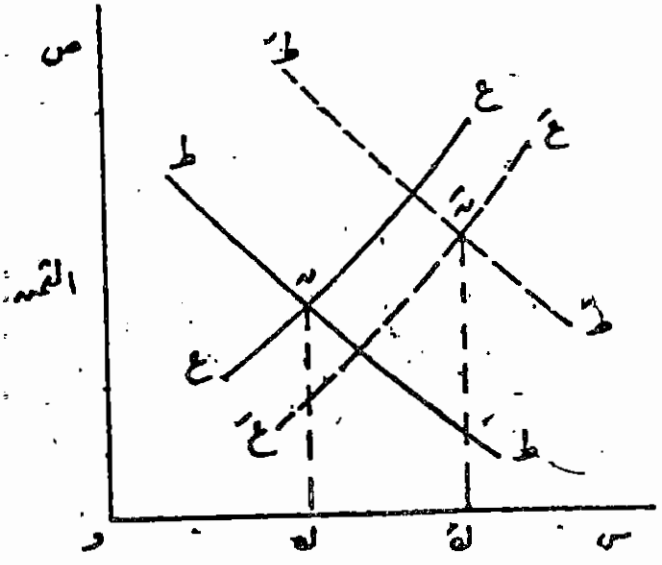

(شكل رقم ٣٦)

من الرسم نجد أن ثمن التوازن يتحدد بالبعد "ن ك". ونتيجة لزيادة الطلب ينتقل منحنى الطلب من الوضع "ط ط" إلى الوضع "ط طَ". كذلك ينتقل منحنى العرض من الوضع "ع ع" إلى الوضع "عَ عَ" نتيجة لزيادة العرض . ونظرا لأن أثر الزيادة فى الطلب تفوق أثر الزيادة فى العرض ، فإن الثمن يرتفع من "ن ك" إلى "نَ كَ" .

٢- الزيادة فى العرض أكبر أثرا :

إذا كانت الزيادة فى العرض أكبر أثرا من الزيادة فى الطلب ، لأدى ذلك إلى إنخفاض الثمن ، ويمكن توضيح ذلك بالرسم البيانى التالى :

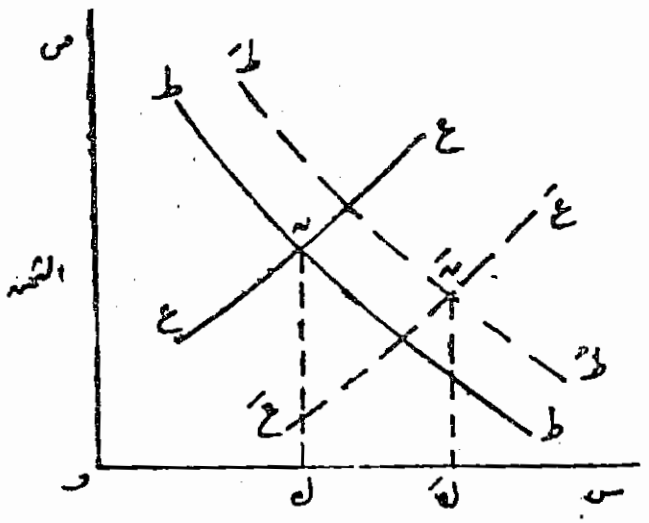

(شكل رقم ٣٧)

من الرسم نجد أم ثمن التوازن يتحدد بالبعد "ن ك". ونتيجة لزيادة الطلب فإن منحنى الطلب ينتقل من الوضع "ط ط" إلى الوضع "ط طَ" . كما أن نتيجة لزيادة العرض فإن منحنى العرض ينتقل من الوضع "ع ع" إلى الوضع "عَ عَ" ونظرا لأن أثر الزيادة فى العرض تفوق أثر الزيادة فى الطلب ، فإن الثمن من "ن ك" إلى "نَ كَ" .

٣- أثر الزيادة فى الطلب يعادل أثر الزيادة فى العرض :

لا شك أن تتعادل أثر الزيادة فى الطلب وأثر الزيادة فى العرض ، من شأنه أن يبقى على ثمن السلعة كما هو ، ومن ثم لا يطرأ على ثمن التوازن أى تغيير .

فائض المستهلك

فائض المستهلك هو الفرق بين ما يقبل المستهلك دفعه ثمنا لسلعة معينة، وبين ما يدفعه فعلا من ثمن للحصول على هذه السلعة . أو بمعنى آخر هو الفرق بين المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك من السلعة، وإجمالى الثمن الذى يدفعه المستهلك للحصول على الوحدات التى يرغب فيها من السلعة . ويتوقف فائض المستهلك على الدخل الذى يحققه من جهة ، وعلى المنفعة التى يحصل عليها من السلعة من جهة أخرى ، فهو - أى فائض المستهلك - يختلف من شخص لآخر وفقا للدخل ودرجة أهمية السلعة .

ويمكن توضيح فكرة فائض المستهلك من الرسم البيانى التالى :

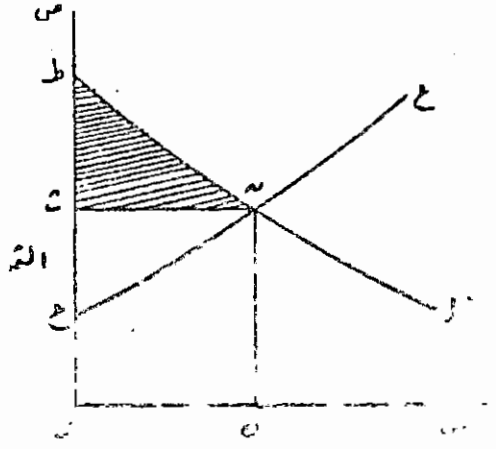

يتضح من التمثل السابق أن المستهلك يشترى الكمية "وك" بالثمن "وث". وعلى ذلك فإن الثمن الذى يدفعه فعلا هو "وك" × "وث" = مساحة المستطيل "و ك ن ث" ، غير أن المستهلك يكون مستعدا لدفع مبالغ تزيد على ذلك للحصول على مختلف وحدات السلعة ، وتتمثل هذه المبالغ فى مساحة الشكل "و ك ن ط" .

وعلى ذلك فإن فائض المستهلك يعادل الفرق بين مساحة الشكل "و ك ن ط" ومساحة المستطيل "و ك ن ث" ، أى فائض المستهلك = المساحة "ث ن ط" .

ويعاب على فكرة فائض المستهلك أنها فكرة نظرية يصعب تطبيقها ، إذ يتعذر تحديد المبلغ الذى يكون كل مستهلك على إستعداد دفعه للحصول على السلعة. إلا أنه يراعى أن فكرة فائض المستهلك لها بعض الفوائد، فيمكن على سبيل المثال الإستناد إليها عند فرض رسوم على إنتاج السلعة أو على أستيرادها . إذ كلما كلنت السلعة تعطى فائضا كبيرا للمستهلك كلما أمكن زيادة الرسوم المفروضة عليها ، والعكس بالعكس .

فائض المنتج

فائض المنتج هو عبارة عن الفرق بين الثمن الذى يقبل المنتج أن يبيع به وحدات السلعة التى ينتجها، والثمن الذى يبيع به هذه الوحدات فعلا . والثمن الذى يقبل المنتج أن يبيع به السلعة يعادل نفقات إنتاجه الكلية . ومن ثم فيمكن تعريف فائض المنتج بأنه الفرق بين نفقات الإنتاج الكلية التى تتحكلها المنشأة فى سبيل إنتاج السلعة ، وإجمالى الثمن الذى تحصل عليه من بيعها .

ويمكن توضيح فكرة فائض المنتج بالرسم البيانى التالى :

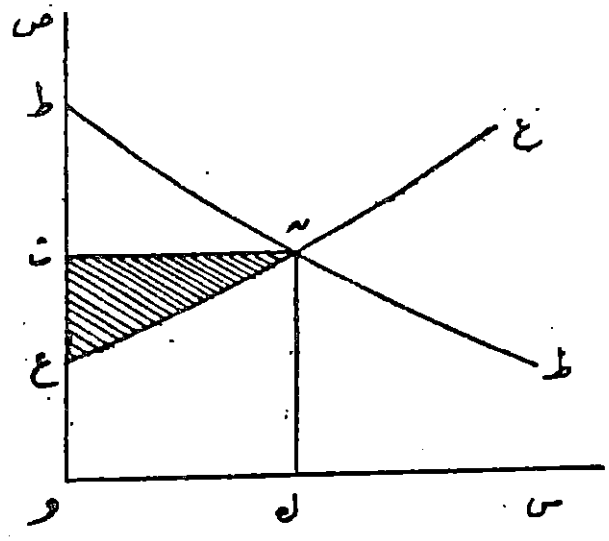

(شكل رقم ٣٩)

يتضح من الشكل أن المساحة "و ك ن ع" تمثل مجموعة المبالغ التى يكون المنتج مستعدا للحصول عليها نظير بيع الكمية المنتجة "وك" . أما إجمالى الثمن الذى يحصل عليه فعلا من بيع الكمية "وك" فهو "وك × وث" ، أى أنه يساوى مساحة المستطيل "و ك ن ث". وبناء على ما سبق فإن فائض المنتج يساوى الفرق بين المساحتين ، أى أنه يساوى المساحة "ع ن ث" .

ولا شك أن الفائض الذى يحصل عليه المنتج يزيد بإنخفاض نفقات إنتاجه ، كما أنه يزيد كذلك بإرتفاع الثمن .

مبادئ علم الاقتصاد

الجزء الثالث

-

التحليل الاقتصادى

الدكتور

محمد ناظم حنفى

استاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة - جامعة طنطا

الفصل الأول

مفهوم الدخل القومى

الفصل الأول

مفهوم الدخل القومى

تقديـــم :

قبل البحث فى النظرية النقدية يجب القاء الضوء على بعض المفاهيم الخاصة بالإنتاج والناتج والدخل التى يعبر عنها بالنقود.

١ - الإنتـــاج :

يباشر السكان العاملين فى أى مجتمع من المجتمعات مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التى تهدف إلى تحويل وإعداد الموارد لكى تكون صالحة للاستهلاك الفردى أو الجماعى ولإشباع الإحتياجات الاجتماعية المختلفة. ويعبر عن هذا المظهر من مظاهر النشاط الاقتصادى "بالإنتاج".

ويمثل الانتاج مخرج تضافر عناصر الانتاج وهى الأرض ورأس المال والتنظيم. وتضافر هذه العناصر لتحويل الموارد الى صورة صالحة للاستهلاك ولاشباع الحاجات الاجتماعية.

١/١ الإنتاج كنشاط إقتصادى :

١/١/١ الصورة الاساسية :

يتضح مما سبق أن العملية الانتاجية لا تخلق موارد جديدة وإنما تضيف منافع على الموارد المتاحة والانسان هو الذى يضيف هذه المنافع على الموارد وذلك باعدادها للاستهلاك أو الاستخدام.

وقد لا يتم الانتاج فى عملية واحدة فقد يلزم الأمر أن تتوالى عمليات إنتاجية متعددة على الموارد حتى تصبح فى صورتها النهائية

حيث تكتسب منافع جديدة، وكل عملية من العمليات تساهم فى تحقيق المنفعة المكتسبة فى صورتها النهائية.

ويتخذ الانتاج صوراً متعددة فالزراعة تعتمد على خصوبة الارض أو من استخراجها من القشرة الارضية مثل استخراج المعادن والأحجار والبترول الخام (الانتاج الاستخراجى).

وقد يتخذ الانتاج صورة تحويل الموارد لكى يكتسب صلاحية للاستخدام ومثلنا فى ذلك الصناعات التحويلية كالصناعات الكيمياوية وتكرير البترول وصناعة الغزل والنسيج والكاوتشوك والحديد والصلب وصناعات الآلات والمعدات بمختلف أنواعها.

٢/١/١ *النقل والنشاط الانتاجى :*

تنفصل فى النظام الاقتصادى التبادلى عملية الانتاج عن عملية الاستهلاك أو الاستخدام. ومن ثم يستلزم الأمر انتقال السلع من أماكن انتاجها الى أماكن إستهلاكها، والفريق الذى ينتج يختلف عن الفريق الذى يستهلك أو يستخدم هذه السلع. وقد تكون السلع المنقولة عبارة عن سلعاً أولية تنتقل من أماكن استخراجها الى أماكن انتاجها الاساسى مثل نقل الفحم او الحديد الخام من أماكن استخراجه فى مناجم الفحم والحديد الى مناطق انتاجه او نقل سلعاً تامة للصنع للاستهلاك أو الاستخدام النهائى ونقل هذه السلع تضيف منفعة جديدة للسلع ومن ثم تَدخل عملية النقل ضمن التعريف العام لعملية الانتاج وتدخل ضمن النشاط الانتاجى.

١/١/٣ التخزين والنشاط الانتاجى :

من أهم خصائص ومميزات النظام الانتاجى التبادلى وجود فترة زمنية أو فاصل زمنى بين عمليات الانتاج السلعى وعملية الاستهلاك أو الاستخدام. فالانتاج يسبق الاستهلاك أو الاستخدام بفترة من الزمن تتوقف علي الشروط الفنية للعملية الانتاجية وعلى مدى الطلب فى المستقبل.

ويتطلب الأمر تخزين سليم للسلع خلال هذه الفترة ثم يتم تصريفها خلال فترة من الزمن بالتدريج لاشباع حاجات المجتمع. وتستمر عملية الانتاج والنقل والتخزين ثم التصريف بصفة مستمرة، ومن ثم تعد عملية التخزين أحد عمليات إعداد الموارد السلعية للاستهلاك والاستخدام.

١/١/٤ التسويق والنشاط الانتاجى :

فى النظام التبادلى الحديث لا يتم تقابل المنتج والمستهلك مباشرة لاستحالة ذلك عمليا، ومن ثم يتم تسويق ونقل الملكية بواسطة جهاز التجارة حيث يتم انتقال السلع التى لا تنتج للاستخدام او الاستهلاك المباشر ولكن بغرض البيع الى المستهلك.

كل هذه العمليات سابقة الذكر التى تتم هى عمليات انتاجية لانها تساهم في اعداد الموارد للاستخدام او الاستهلاك إما عن طريق استخراجها من الارض او بتغير خصائصها ومميزاتها الاولية أو بنقلها او بتخزينها وتسويقها، وكل هذه العمليات تضيف وتساهم فى إضافة جديدة الى قيمة الموارد.

١/١/٥ الخدمات والنشاط الاقتصادى :

يختلف المفكرين والخبراء الاقتصاديون فى موضوع الدخل القومى فى مجموعة الانشطة التى تتمثل فى الطاقة الذهنية والبدنية التى يقوم بها مجموعة من السكان العاملين والادارة الحكومية وذلك لاداء خدمات معينة لا ترتبط مباشرة باعداد الموارد السلعية للاستهلاك أو الاستخدام.

وتوجد مجموعة من الخدمات مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة والخدمات الشخصية وكذلك الإدارة الحكومية وخدمات الامن وتحصيل الايرادات العامة وخدمات الرقابة.

ويثار هنا تساؤل هل نعتبر هذه المجموعة من الانشطة ذات طابع انتاجى بالرغم من انها لا تساهم مساهمة مباشرة فى اعداد الموارد السلعية للاستهلاك والاستخدام ؟

ونجد أن بعض الخبراء الاقتصاديين يستبعد هذا النوع من الانشطة من حسابات الانتاج حيث يعتبرون أن النشاط الذى يبدل لخدمة القطاع العائلى او لخدمة الادارة الحكومية نشاطا استهلاكيا ويدخل ضمن توزيعات الدخل النهائية. ويسود هذا المفهوم الفكر الاقتصادى الاشتراكى فى دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى.

أما المجموعة الاخرى من المفكرين فتعتبر أن هذا النوع من الانشطة يدخل ضمن الانشطة الانتاجية طالما أنه يساهم فى إشباع حاجات المجتمع.

١/٢ حدود دائرة الإنتاج :

إتضح مما سبق أن الإنتاج هو عبارة عن عملية اقتصادية يمارسها المجتمع لتحويل وإعداد الموارد أو الاستخدام ويتضمن الانتاج تدفق تيار مستمر من الموارد والسلع الصالحة لإشباع احتياجات المجتمع.

١/٢/١ الانتاج يقتصر على الموارد أو مخرجات العمليات الانتاجية فقط ولا يشمل الوارد التى توفرها الطبيعة.

فالإنتاج القومى لا يشمل الموارد الطبيعية. فمياه الفيضان لا يمكن أن تدخل ضمن حسابات الانتاج القومى ولكن إعداد وإنشاء المشروعات للاستفادة من هذه المياه يدخل ضمن نطاق حسابات الانتاج القومى : وينطبق ذلك على الارض الزراعية فهى لا تدخل ضمن الانتاج ولكن تعتبر عنصر من عناصر الثروة القومية. ولكن اذا تم استصلاح وإعداد الاراضى البور لتصبح ارض زراعية منتجة فان هذا النشاط يدخل ضمن حسابات الانتاج القومى والهواء وهو من السلع الحرة يعتبر من الموارد الموجودة دون تدخل الانسان ومن ثم لا يمكن ان يدخل فى حسابات الانتاج القومى ولكن اذا تم تحويله الى سلعاً انتاجية بالضغط او بتسييل عناصره فإن ذلك يدخل ضمن الانتاج.

لذا يمكن القول أن الانتاج يقتصر على مخرجات العمليات الانتاجية فقط ولا يشمل الموارد التى توفرها الطبيعة.

٢/٢/١ الانتاج يشمل الخدمات :

إن مفهوم الانتاج يتضمن العناصر التالية :

أ - الانتاج السلعى الذى يتكون من المنتجات الزراعية والمعدنية والسلع الصناعية والتشييد.

ب - الخدمات التى تكون من العناصر التالية.

ب/١ الخدمات الانتاجية :

وهى الخدمات التى ترتبط ارتباطا سببيا مباشراً بالانتاج السلعى سواء كان زراعى أو صناعى أو كهرباء وتتكون الخدمات الانتاجية من خدمات النقل والتخزين والتجارة وقطاع المال والتمويل وهى عمليات لا غنى عنها لاتمام العملية الانتاجية الاساسية، فالمواد الخام والمواد نصفالمصنعة والآلات والمنتجات تامة الصنع تتطلب عمليات نقل منتظمة وإلا حدثت اضطرابات فى العملية الانتاجية وظهور طاقات عاطلة - ويمكن القول أيضا ان قطاع التجارة يؤدى دوراً هاما فى العملية الانتاجية بتسويق المنتجات وكذلك قطاع التخزين. وهكذا نجد ان هناك عدد من الخدمات الانتاجية اللازمة لاتمام النشاط الاقتصادى لعملية الانتاج.

ب/٢ - الخدمات غير الانتاجية :

وهذا النوع من الخدمات يستخدمه القطاع العائلى مباشرة وتحتوى الخدمات غير الانتاجية على خدمات تعد بالدرجة الاولى الموارد البشرية للعملية الانتاجية مثل التعليم والتدريب والصحة والخدمات الثقافية والترفيهية والخدمات الشخصية.

ب/٣ - الخدمات التنظيمية :

وتشمل هذه المجموعة على خدمات تنظيم الدولة سواء فى الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وتضم : -

- خدمات الرئاسة التى تشمل تحديد السياسة العامة لدولة ومراقبة التنفيذ.
- خدمات الدفاع والأمن والقضاء.
- خدمات تحصيل الايرادات العامة ومراقبة القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.
- خدمات تنظيم الادارة الحكومية والرقابة عليها.

١/٢/٣ - يتفق كثير من الاقتصاديين على ان الانتاج القومى يقتصر فقط على السلع والخدمات التى يمكن قياس قيمتها نقدياً. وطالما ان السوق هو الجهاز الذى يتم فيه تبادل الانتاج السلعى والخدمات لذا يفضل الكثير من الاقتصاديين استخدام الثمن الذى تباع به المنتجات كوحدة للقياس.

وباتباع هذا المقياس نجد بالرغم من ان الخدمات الشخصية التى تقدم من أفراد الاسرة فيما بينهم ويتبادلها هؤلاء الافراد لاشباع حاجاتهم وخدمات ربات البيوت قد يكون له الصفة الانتاجية الا انها لا يمكن ان تشملها دائرة الانتاج لانه لا توجد اسواق لهذه الخدمات وبالتالى لا يوجد ثمن محدد لها. ولكن يمكن ان تدخل هذه الخدمات دائرة الانتاج اذا قام بها خدم وأفراد متخصصون مقابل أجر يمكن قياسه نقديا. ومن ثم تعتبر الخدمات التى يؤديها خدم المنازل من مكونات

الانتاج القومى فى حين ان خدمات ربات البيوت لا تدخل في حسابات الانتاج القومى لعدم امكانية قياسها نقدا.

وجدير بالذكر بأن تحديد الانتاج بالنشاط الانتاجى الذى يعرض السلع والخدمات ويوفرها فى الاسواق يعتبر محل إنتقاد غالبية خبراء الدخل القومى لأن الانتاج فى هذا المفهوم يستبعد عنصرين أساسيين من عناصر الانتاج وهما :

- الانتاج الزراعى الذى يستهلك مباشرة كالاستهلاك الشخصى للمزارعين.
- الخدمات التنظيمية الحكومية.

ومن الملاحظ أنه فى كثير من الدول المتخلفة وخاصة التى تجتاز منها مراحل النمو المبكر يحتجز جزء من الانتاج الزراعى وخاصة المحاصيل والحبوب للاستهلاك العائلى المباشر ولا يدخل بالطبع هذا الجزء فى المعاملات التجارية فى السوق، وتبعا للمقياس النقدى تستبعد المحاصيل التى لا تكون محل مقابل نقدى ولا يتقاضى عنها ثمنا.

وبالاضافة الى ذلك نجد أن خدمات الادارة الحكومية ليست محل او موضع القياس السابق تستبعد الخدمات الحكومية من دائرة الانتاج لان قيمة الخدمات التى يحصل عليها أى مواطن لا ترتبط دائما بما يدفعه من رسوم مقابل هذه الخدمات.

ولا ريب ان مفهوم الانتاج بهذه التفسيرات وهذه الحسابات التى يفرضها شرط التبادل فى السوق تؤدى الى صورة غير سليمة لمجال ودائرة الانتاج ولا توضح التدفقات الانتاجية. فالجزء المستخدم من

المحاصيل فى الاستهلاك العائلى لا يمنع من أن هذا الجزء هو أحد مكونات الانتاج القومى وكذلك فإن حصول المواطنين على الخدمات الحكومية دون مقابل أو بتكاليف رمزية لا يعنى أن الدولة قد قامت بإنتاج هذه الخدمات ولا ينفى أيضا من أن الخدمات الحكومية جزء من الانتاج القومي.

واذا اخذنا فى الاعتبار الاوضاع القائمة فى اقتصاد جمهورية منصر العربية نجد ان تحديد مفهوم الانتاج بأنه مجموعة السلع والخدمات التى تباع فى الاسواق غير مقبول لسببين :

الأول : أن جزءاً من الانتاج الزراعى يستخدم فعلا فى الاستهلاك الشخصى.

الثانى : أن الدولة فى كثير من الاحوال مسئولة عن تقديم الخدمات الانتاجية والاستهلاكية والتنظيمية.

وتجنبا لهذا التصور فى مفهوم الانتاج القومى فإن دائرة الانتاج لا تقتصر على الموارد التى تتعامل بها الاسواق وإنما تشمل الموارد التى تتحدد لها قيمة نقدية ويوجد مقياسان للتقييم النقدى :

المقياس الاول هو السعر أى القيمة التى يحددها السوق للموارد بناء على ظروف العرض والطلب وهذا المقياس هو الذى يستخدم لتقييم الموارد التى ينتجها قطاع الاعمال.

المقياس الثانى هو إجمالى التكلفة أى مجموع ما ينفق لتوفير الموارد. وهذا المقياس هو الذى يستخدم لتقييم الخدمات التى تؤديها الادارة الحكومية سواء كانت هذه الخدمات هى خدمات استهلاكية او خدمات انتاجية او خدمات تنظيمية.

والفرق الاساسى بين المقياسين هو أن حصيلة بيع الموارد التى ينتجها قطاع الاعمال تتضمن الارباح التى يحصل عليها هذا القطاع، بينما ان اجمالى تكلفة الخدمات الحكومية لا تتضمن عنصر الربح، حيث تقوم الادارة الحكومية بتقديم خدماتها الى المجتمع دون مقابل[1].

٢ - الناتج القومى :

.يوجد فرق بين الانتاج القومى والناتج القومى أى انه يوجد اختلافا بين القيمة الاجمالية للانتاج والناتج المتولد من النشاط الانتاجى. فلقد إتضح لنا مما سبق أن النشاط الانتاجى عبارة عن عمليات تجهيز وإعداد الموارد للاستخدام والاستهلاك أى انه يترتب على النشاط الانتاجى إكتساب الموارد قيمة أكبر من قيمتها قبل ان تجرى عليها العمليات الانتاجية.

ومن ثم يمكن القول أن الناتج الذى يتولد عن النشاط الانتاجى يقاس بالقيمة المضافة ولا يقاس بالقيمة الاجمالية لأى عملية انتاجية تحتوى على تكاليف إنتاج هذه الموارد التى تتكون من عنصرين :

(أ) مستلزمات الانتاج :

وتشمل الموارد والسلع اللازمة للعملية الانتاجية الخام والوقود وقطع الغيار والآلات (الجزء المستهلك فى العملية الانتاجية سواء بفعل التشغيل او بالتقادم).

(ب) القيمة المضافة (أو تكلفة عناصر الانتاج) :

فالناتج أو "القيمة المضافة" تمثل مجموعة العوائد التى يحصل

---

(١) أنظر : دكتور أحمد حسنى "مفهوم الدخل القومى" الجزء الاول ، مذكرة رقم ١٤٠- معهد التخطيط القومى - القاهرة - ٨ فبراير ١٩٦٢، ص ٨، ٩.

عليها عناصر الانتاج أو اثمان خدمات عناصر الانتاج مقابل مساهمتها فى العمليات الانتاجية وتشمل الاجور، الفائدة الريع أو الايجارات والأرباح.

وجدير بالذكر ان الربح لا يدخل فى كثير من الاحوال ضمن تكاليف عناصر الانتاج بالنسبة للخدمات التى تنتجها أو تقدمها الادارة الحكومية وتقتصر تكلفة عناصر الانتاج على الأجور.

وتأسيسا على ما سبق قوله فإن الناتج او القيمة المضافة هو الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج .

وبتحديد الناتج او القيمة المضافة بمجموع العوائد التى تحصل عليها عناصر الانتاج التى تساهم في هذا النشاط يمكن تجنب الازدواج فى الحساب لأن طبيعة التنظيم الانتاجى تستلزم مرور الموارد والمواد المستخدمة فى العملية الانتاجية بعدد من المراحل الانتاجية المتالية حتى تصبح صالحة للاستخدام أو الاستهلاك النهائى.

وفى كل مرحلة من هذه المراحل تكتسب الموارد اضافة جديدة الى قيمتها للنشاط الانتاجى الذى يتم فى هذه المرحلة ثم ينتقل المورد الى مرحلة انتاجية تائية.

ومن الواضح الآن ان المستلزمات فى أى مرحلة من مراحل الانتاج تمثل الناتج الذي تولد فى مجموع المراحل الانتاجية السابقة. فاذا ما تم حساب ناتج أى نشاط انتاجى بالقيمة الاجمالية للانتاج الذى يخرجه هذا النشاط فينطوى ذلك على ازدواج فى حساب وتقدير الناتج حيث يحتسب الناتج مرة فى النشاط الذى يخرج الموارد ومرة اخرى فى النشاط الذى يستخدم هذه الموارد وهذا الازدواج له اثر تراكمى بالتكرار

إحتساب الناتج عددا من المرات يساوى عدد العمليات التى تمر بها الموارد لكى تصبح صالحة للاستخدام او الاستهلاك النهائى وتتضح خطورة الزدواج فى الحساب على المستوي القومى ونقل خطورة هذا الازدواج فى التحليل على المستوى السلعي.

ويمكن ايضاح خطأ استخدام قيمة الانتاج كمقياس للناتج القومى فى المثال المبسط التالى : -

سنفترض أن الهدف الانتاجى النهائى هو إنتاج الخبز. ولكى نصل الى هذا المنتج النهائى يتطلب الامر القيام بنشاط زراعى لانتاج الغلال ونشاط صناعى لطحن الغلال ثم خبز الدقيق. وسنفترض أن قيمة الغلال وهى ناتج النشاط الزراعى تبلغ ٣٠ مليون جنيه.، أى ان المزارعون والعمال الزراعيين قد حصلوا على عوائد قدرها ٣٠ مليون جنيه ويحصل اصحاب المطاحن والعمال على عوائد قدرها ١٥ مليون جنيه وتخزج المطاحن دقيقا قيمته ٤٥ مليون جنيه.

وفى عملية الخبز تستخدم المخابز دقيقا قدره ٤٥ مليون جنيه ويحصل اصحاب المخابز والعمال على عوائد قدرها ٢٠ مليون جنيه وتخرج المخابز منتجا او سلعا.

وفى هذا المثال يتخلص نشاط المجتمع فى إنتاج الموارد التالية :

غلال ٣٠ مليون جنيه .

دقيق ٤٥ مليون جنيه .

خبز ٦٥ مليون جنيه .

ويمكن تصويره بالرسم البيانى التالى :

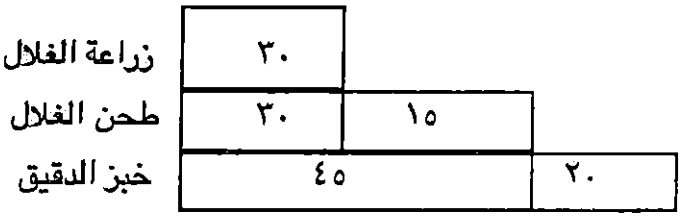

ويبلغ قيمة الموارد التى ينتجها المجتمع فى هذا المثال ١٤٠ مليون جنيه ويتضمن هذا الرقم العناصر التالية :

٣٠ مليون جنيه عوائد عناصر الانتاج فى النشاط الزراعى.

١٥ مليون جنيه عوائد عناصر الانتاج فى صناعة طحن الغلال.

٢٠ مليون جنيه عوائد عناصر الانتاج فى صناعة الخبز.

٣٠ مليون جنيه عوائد عناصر الانتاج فى عملية طحن الغلال.

٤٥ مليون جنيه عوائد عناصر الانتاج فى عملية الخبز.

ويتضح مما سبق أن مستلزمات الانتاج فى عملية طحن الغلال وقدرها ٣٠ مليون جنيه هى ذاتها القيمة المضافة المتولدة فى النشاط الزراعى وهو النشاط السابق لصناعة طحن الغلال كما ان مستلزمات الانتاج في عملية الخبر وقدرها ٤٥ مليون جنيه هى فى ذات الوقت مجموع القيم المضافة المتولدة فى المرحلتين السابقتين (٣٠ مليون جنيه قيمة النشاط الزراعى ، ١٥ مليون جنيه فى صناعة طحن الغلال).

والواقع ان الناتج المتولد من مجموع الانشطة الانتاجية فى هذا المثال هو ٦٥ مليون جنيه موزعة كالآتى :

٣٠ مليون جنيه الناتج المتولد فى النشاط الزراعى

١٥ مليون جنيه الناتج المتولد فى نشاط طحن الغلال.

٢ مليون جنيه الناتج المتولد فى نشاط خبز الدقيق.

فالإختلاف بين قيمة الانتاج الكلى والناتج هو أن عوائد عناصر الانتاج المشتغلة بالنشاط الزراعى قد احتسبت ثلاث مرات وان عوائد عناصر الانتاج المشتغلة بصناعة طحن الغلال قد إحتسبت مرتين :

لذا يمكن القول أن المقياس الصحيح للناتج هو مجموع القيم المضافة المتولدة من مجموع الانشطة الانتاجية التى تتم داخل حدود الدولة، ويتضح ان هذا المقياس خالى من الازدواج الذي يتصف به قيمة الانتاج الكلى.

وتأسيسا على ما سبق قوله نجد ان الناتج القومى وقيمته (٦٥ مليون جنيه) يعادل الخبز وهو المنتج النهائى الذى ينتج فى آخر مرحلة انتاجية داخل الدولة.

وهنا يتضح التطابق بين قيمة المنتجات النهائية والناتج القومى. وعلى ذلك لابد ان تتطابق كل من الانتاج النهائى وقيمة الناتج القومى.

ويمكن النظر الى الناتج القومى من ثلاث زوايا :

أ - زاوية الانتاج : فالناتج القومى يعبر عن القيمة المضافة المتولدة عن الانشطة التى تتم داخل الدولة.

ب - سعر تكلفة عناصر الانتاج : وهو مجموع عوائد عناصر الانتاج.

فالاختلاف بين الناتج القومى مقوما بسعر السوق والناتج القومى مقوما بسعر التكلفة هو نتيجة للضرائب غير المباشرة بعد أن تستبعد منها الإعانات التى تقدمها الدولة لقطاع الاعمال.

يتضح مما سبق أن الناتج القومى مقوما بسعر السوق يزيد عن الناتج القومى بسعر التكلفة بمقدار حصيلة الضرائب غير المباشرة ويقل عنه بمقدار الاعانات التى تمنحها الخزانة العامة لقطاع الاعمال.

فالضرائب غير المباشرة هى التزام تفرضه الخزانه العامة على استخدام السلع وليست التزاما تفرضه الخزانه العامة على نشاط عناصر الإنتاج. ومن ثم يمكن القول أن الضرائب غير المباشرة تعتبر أحد مكونات الناتج القومى مقوما بسعر.

كما يجب ملاحظة أن الضرائب المباشرة مثل ضرائب الايراد العام والارباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحرة وكسب العمل تعتبر أحد مكونات هذا الناتج القومى مقوماً بسعر التكلفة بينما لا تعتبر الضرائب غير المباشرة أحد مكونات هذا الناتج. ذلك ان الضرائب المباشرة لا تنتقل من اصحاب عناصر الانتاج الى مستخدمى السلع. فهى التزام مالى تفرضه الخزانه على نشاط عناصر الانتاج وليست التزاما ماليا تفرضه السلطات على استخدام السلعة.

٣ - الدخل القومى :

إتضح من التحليل السابق أن الناتج القومى بسعر التكلفة يساوى مجموع العوائد التى تستحق للعناصر التى تساهم فى العمليات الإنتاجية التى تتم داخل حدود الدولة خلال فترة معينة من الزمن. وإذا كان كل عائد يدفع لاحد عناصر الانتاج يمثل تكلفة تتحملها المؤسسة أو المشروع التى تستخدم هذا العنصر، إلا أنها فى ذات الوقت تمثل دخلا يحصل عليه صاحب العنصر مقابل مساهمته فى العمليات الانتاجية فالاجور والفوائد مثلا تعتبر عنصرا من عناصر التكاليف من وجهة نظر المنتجين وهى فى ذات الوقت تعتبر عنصرا من عناصر الدخل من وجهة نظر العمال بالنسبة للأجور وأصحاب رؤوس الاموال بالنسبة للفوائد.

فاذا افترضنا ان النشاط الانتاجى الذى يتم داخل حدود الدولة لا يستخدم عناصر انتاج يقيم اصحابها في الخارج واذا افترضنا ايضا

ان اصحاب عناصر الانتاج المقيمين داخل حدود الدولة لا يساهمون فى النشاط الانتاجى الذى يتم فى العالم الخارجى فان الناتج القومى يتساوى مع مجموع الدخول التى يحصل عليها اصحاب عناصر الانتاج المقيمين داخل حدود الدولة أى " الدخل القومى ".

ولكن عمليا يوجد كثيرا من اصحاب خدمات عناصر الانتاج يقيمون خارج حدود الدولة التى يتم فيها النشاط الانتاجى لانه يمكن لعناصر الانتاج الاجنبية المساهمة فى النشاط الانتاجى المحلى وفى ذات الوقت يمكن فى كثير من الاحيان لاصحاب عناصر الانتاج المحليين المساهمة في النشاط الذى يتم فى العالم الخارجى.

اذا قد يرحل جزء من الناتج القومى الى العالم الخارجى لكى يدفع لاصحاب خدمات عناصر الانتاج الاجنبية التى تساهم فى النشاط الإنتاجى المحلى. كما يحصل اصحاب عناصر الانتاج المحليين على نصيب من الناتج المتولد عن النشاط الانتاجى الذى يتم فى الدول الاجنبية مقابل مساهمتهم فى النشاط الانتاجى الخارجى.

ويتضح مما سبق أن وجود تدفقات دخلية مع العالم الخارجى يؤدى الى اختلاف الدخل القومى عن الناتج القومى. فالدخل القومى يتكون من عنصرين :

أ - الناتج القومى مقوما بسعر التكلفة المتولدة داخل الحدود.

ب - صافى عوائد عناصر الانتاج المكتسبة عن مساهمة عناصر الانتاج المحلية فى النشاط الانتاجى الذى يتم خارج الحدود. أو الفرق بين العوائد التى تحصل عليها عناصر الانتاج المحلية من الخارج والعوائد التى تدفع لعناصر الانتاج الاجنبية فى الخارج. ويتكون الدخل من عوائد العمل وعوائد الملكية.

الفصل الثانى

النظرية النقدية قبل كينز

* *النظرية النقدية فى فكر التجاريين.*
* *النظرية النقدية فى الفكر الكلاسيكى .*

مقدمـــة :

إن دراسة العلاقة النظرية بين النقود والمتغيرات الاقتصادية الاخري ترجع الى عهود قديمة. ويمكن استنباط عناصر من نظرية كمية النقود من الكتابات التى تمت فى عهد الرومان. ولقد تطورت الكتابات فى هذا الموضوع أبان ما يسمى بثورة الأسعار في القرن السادس عشر ثم طورت بعد ذلك فى القرن الثامن عشر على يد بعض الاقتصاديين مثل بودان وهيوم.

والهدف من دراسة النظرية النقدية هو تبيان العلاقة بين كمية النقود و،المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل العمالة، الاستهلاك، الاستثمار، النمو الاقتصادى، توزيع الدخل والاسعار. فلكى توجد اثر كمية النقود على الدخل والعمالة يجب ان تدرس العوامل المؤثرة على سوق السلع والخدمات. والعوامل التى تؤثر على العرض والطلب والشروط الواجب توافرها لتحقيق التوازن بين العرض والطلب عند معدل معين للأسعار.

وبعد دراسة العوامل التى تحدد الدخل القومى يصبح الهدف الثانى هو دراسة عما اذا كانت كمية النقود لها أثر على مستوى توازن الدخل وسوف نتعرض فى هذا الصدد لأهم مدارس الفكر الاقتصادى التى تناولت هذا الموضوع.

١ - النظرية النقدية فى فكر التجاريين :

انتشرت أفكار مدرسة للتجاريين فى خلال الفترة التى ازدهرت فيها الدولة القومية حتى عام ١٧٧٦ حين نشر آدم سميث كتابه في دراسة عن طبيعة وأسباب ثروات الأمم التى انتقد فيها افكار مدرسة التجاريين.

ولقد أهتم التجاريون الذين يسعون الى تحقيق الدولة القومية القوية بدراسة كيفية زيادة تدفق معدن الذهب الى الدولة ووضع السياسات اللازمة لمنع خروج هذا المعدن منها. فزيادة كمية الذهب التى تدخل الى حدود الدولة أمر هام لأسباب اقتصادية ولتدعيم قوة الدولة وزيادة مواردها المالية. أن زيادة الاحتياطيات من معدن الذهب فى الدولة يؤدى فى رأى التجاريين الى تدعيم مركز الدولة اقتصاديا وحمايتها من مشاكل التقلبات الدولية.

ولكن فى كثير من الاحيان اختلط الامر فى فكر التجاريين بين الثروة الممثلة فى صورة سبائك ذهبية والثروة فى صورة سلع رأسمالية منتجة. ولهذا أيد التجاريون استيراد الذهب وتدفقه الى الدولة واعتبروا تصدير هذا المعدن وتدفقه خارج الدولة أمراً لا تقتضيه المصلحة القومية والاقتصادية.

وفى خلال الفترة التى سادت فيها اراء التجاريين لاحظ الاقتصاديون العلاقة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الاسعار. أن تدفق السبائك الذهبية من نصف الكرة الأرضية الغربى خلال فترة الاستكشاف واستغلال المناجم ادى الى زيادة عرض معدن الذهب، ومن ثم ادى ذلك الى زيادة الاسعار فى كل انحاء غرب اوربا.

ولقد تعرف التجاريون أيضا على أن زيادة عرض النقود تؤثر على حجم الناتج، وجدير بالذكر ان جون مينرد كينز قد أثار فى "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" أن أراء التجاريين فى تشجيع تدفق معدن الذهب كانت تناسب ذلك العصر فلم تكن للدولة السيطرة على سعر

الفائدة ولكن زيادة تدفق الذهب يؤدى الى زيادة عرض النقود وبالتالى يؤدى الى خفض سعر الفائدة، الأمر الذى يشجع زيادة الاستثمار الخاص.

ويمكن القول أن التجاريين لم يدرسوا العلاقات والآثار الدقيقة لزيادة عرض الذهب كما أن نتائج دراستهم في العلاقة بين زيادة عرض الذهب ومستوى الناتج كانت فى صورة عامة. بالاضافة الى ان التجاريين لم تكن لديهم نظرية متكاملة للعلاقة بين تدفق الذهب وتوازن التجارة الخارجية حيث تجاهلوا بصفة متكررة حقيقة أن السياسات التى تعتمد على الحماية التجارية اذا تم اتباعها من قبل الدول المشتركة فى العلاقات الدولية سوف تؤدى الى فشل هذه السياسة وعدم استمرارها فكل الدول لا تستطيع أن تصدر أكثر مما تستورد فى ذات الوقت فان كل الدول لا يمكن ان تحقق زيادة فى تدفق سبائك الدهب، فتدفق الذهب الى دولة ما سوف يقابله تصدير الذهب من دولة أو من دول أخرى.

وجدير بالذكر أن الفليسوف الانجليزى دافيد هيوم قد حاول جمع آراء التجاريون فى هذا المجال واستنباط العلاقات بين تدفق معدن الذهب والاسعار ولكن لا يمكن اعتبار هيوم ضمن الكتاب التجاريين ولكنه اكثر اقتربا من افكار آدم سميث برغم من أن كتاباته قد سبقت كتابات سميث.

ويرى هيوم ان تدفق الذهب الى داخل الدولة يتم نتيجة لتحقيق فائض فى الميزان التجاري ومن ثم الى زيادة عرض النقود الأمر الذى يؤدى الى زيادة الاسعار تؤثر بالتالى على المركز التنافسى للسلع المنتجة فى السوق الدولية مما يؤدى الى خفض الصادرات. وفى ذات الوقت فان

ارتفاع اسعار المنتجات المحلية يؤدى الى اتجاه المستهلكين الى احلال السلع المستوردة محل السلع المنتجة محليا. هذا يعنى أن كمية الصادرات سوف تنخفض في حين تتزايد كمية الواردات وسوف يتجه الميزان التجارى من تحقيق فائض الى تحقيق عجز ولذلك سيتدفق الذهب الى خارج الدولة. أما بالنسبة للدولة التى يوجد بها عجز فى الميزان التجارى فان العملية ستكون عكس ما تقدم حيث ان خروج معدن الذهب من الدولة سوف يؤدى الى خفض الاسعار مما يؤدى الى زيادة الصادرات وخفض الواردات ومن ثم الى تدفق الذهب الى داخل الدولة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول ان فائض الميزان التجارى أو عجز الميزان التجارى هو ظواهر مؤقته سوف تزول نتيجة لاثر تدفق الذهب الى خارج والى داخل الدولة وينعكس ذلك على مستوى الاسعار. وجدير بالذكر ان ميكانيكية تدفق الذهب قد تم تحليلها وتطويرها بواسطة دافيد ويكاردو فى اوائل القرن التاسع عشر.

٢ - النظرية النقدية فى الفكر الكلاسيكى :

ان الكتابات التى تناولت موضوع علاقة كمية النقود بالمتغيرات الاقتصادية يرجع اصولها كما أوضحنا الى القرن السابع عشر أو حتى قبل هذا التاريخ. ولقد تناول هذا الموضوع الاقتصاديون والمفكرون الكلاسيك. ويمكن القول بصفة عامة أن المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية تشمل المفكرين الاقتصاديين منذ آدم سميث (أواخر القرن الثامن عشر) إلى و.س. جيفونز (أواخر القرن التاسع عشر). ولقد اهتمت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بمواضيع ومشاكل تدخل فى نطاق الاقتصاد

الجزئى، وتم تحليل وتطوير نظريات القيمة والتوزيع فى اطار النظام الاقتصادى الحر.

وجدير بالذكر ان النظرية النقدية والمواضيع التى تدخل فى إطار الاقتصادي الكلى لم تكن ضمن مجال اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك وباستثناء كارل ماركس الذى خرج عن التقليد الكلاسيكى فى ذلك بحد ان افكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية فى مواضيع الاقتصاد الكلى قد تأثرت بنظرتهم الى عنصر النقود الذى يعتبرونه ستاراً لا يؤثر على العناصر الحقيقية فى الاقتصاد القومى. لذا أصبح اهتمامهم مركزاً حول العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار او ما سمى " بقيمة النقود ". وتهدف نظرية كمية النقود الى معالجة موضوع قيمة وحدة النقد وما يمكن ان يطرأ عليها. كما أن دراسات جون باتيست ساى تعتبر أحد الاركان الاساسية لتحليل بعض مشاكل الاقتصاد الكلى فى النظرية الكلاسيكية.

ولقد سادت وانعكست افكار الكتاب القتصاديين الكلاسيك فعلى السياسة الاقتصادية العامة حتى بداية الثورة الكينزية.

إن أثر زيادة عرض كمية النقود على زيادة الناتج والعمالة فى الفكر الكلاسيكى تعتبر مؤقته ومرحلة انتقالية تزول عند اتجاه النظام الاقتصادى الى التوازن.

فلا غرو ان تصبح الوظيفة الأساسية النقود فى الفكر الكلاسيكى فى استخدامها كوسيطاً للتبادل وتؤثر أساسا على مستوى الاسعار ولكن لا تؤثر على قيم المتغيرات للنموذج.

ولا يوصى الفكر الكلاسيكى باستخدام ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ذلك أن الاقتصاد القومى سوف يتجه دائما نحو مستوى العمالة الكاملة تلقائياً.

قانون ساى :

يعتبر قانون ساى عنصر أساسى فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى فيما يختص بمشاكل الاقتصاد الكلى. ويفترض قانون ساى أن العرض يخلق للطلب أو بمعنى آخر ان انتاج السلع يحقق دخول كافية لشراء هذه السلع. هذا يعنى أيضا ان قيمة الناتج تعادل قيمة الدخول المحققة.

ويتضح هذا المفهوم السابق فى الاقتصاد البدائى حيث نجد ان الفرد ينتج سلعاً معينة ليشبع استهلاكه وليحقق فائض معين من هذه السلع ليستبدله بسلع اخرى منتجة بواسطة افراد آخرين. هذا يعنى ان عرض السلع المنتجة من هذا الفرد هو انعكاس الطلب على السلع الاخرى التى تحقق له الاشباع. فاذا لم يرغب هذا الفرد فى استهلاك السلع المنتجة بواسطة الاخرين فانه سوف ينتج بقدر ما يستهلك وسوف يزيد من وقت الراحة والفراغ مما يؤدى الى خفض العرض الكلى والطلب على السلع والخدمات.

عناصر النموذج الكلاسيكى :

الجزء الأول : العلاقة بين العمالة والاجور

يرى الاقتصاديون الكلاسيك ان العرض الكى يخلق الطلب الكى. ولهذا لا تمثل حالة البطالة الوضع التوازنى فى الاقتصاد القومى.

فالعمال الذين لا يعملون ولكن لديهم الرغبة فى تحقيق مزيد من الدخول لشراء مزيد من السلع والمنتجات سوف يسعون بطبيعة الحال الى العمل فى الانشطة الاقتصادية والخدمتي المتاحة فى الاقتصاد القومى مما يؤدى الى خفض معدلات الاجور ويؤدى أيضاً الى زيادة الناتج وفى ذات الوقت تحقيق دخول كافية لشراء الزيادة فى الناتج، لذلك لا يوجد سبب فى وجود ظاهرة طالما وجدت سيوله فى عوامل الانتاج وعدم جمود فى معدلات الاجور ويمكن ايضاح نموذج سوق العمل فى الطريقة الكلاسيكية فى الشكل التالى :

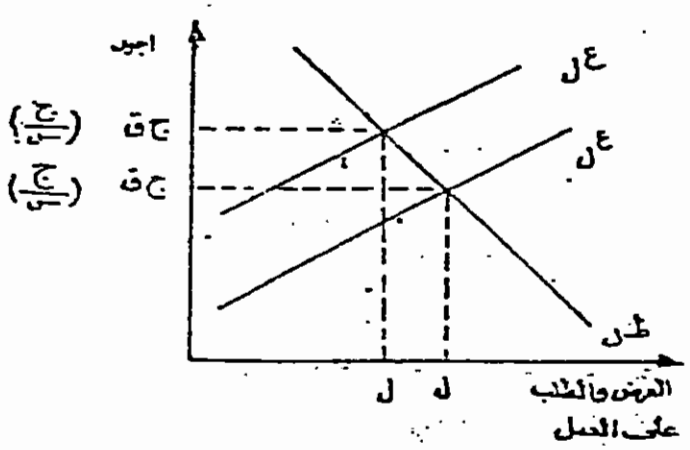

وينحدر منحنى عرض العمل الى اعلى متجهاً الى اليمين معبراً عن الأجور الحقيقية معدلة حسب مستويات الاسعار. وعند مستوى مرتفع للأجور الحقيقية يتزايد عرض عنصر العمل وبافتراض عرض ثابت لكل من رأس المال وعوامل الانتاج الاخري باستثناء عنصر العمل. كما يمكن ايضاح موضوع الطلب على عنصر العمل في الجدول التالى :

الطلب على عنصر العمل

(١) وحدات عنصر العمل (ل)	(٢) وحدات الانتاج (أ)	(٣) الانتاجية الحدية لعنصر العمل (أ ح ع)	(٤) أسعار المنتج (س)	(٥) قيمة الانتاجية الحدية لعنصر العمل (ق أ ح غ)	(٦) الاجر النقدى (ج)
١	٢٠	٢٠	٥	١٠٠	٢٠
٢	٣٠	١٠	٥	٥٠	٣٠
٣	٣٨	٨	٥	٤٠	٢٠
٤	٤٤	٦	٥	٣٠	٢٠
٥	٤٨	٤	٥	٢٠	٢٠
٦	٥٠	٢	٥	١٠	٢٠

ويعبر العمود رقم (١) في الجدول السابق عن وحدات عنصر العمل والعمود رقم (٢) لوحدات الناتج التى يمكن تحقيقها من تشغيل عنصر العمل بوحدات متزايده فزيادة استخدام وحدات عنصر العمل يؤدى الى زيادة فى وحدات الناتج المحقق. ويعبر العمود رقم (٣) عن الناتج الحدى لعنصر العمل. والناتج الحدى هو الزيادة فى الناتج المحقق بزيادة استخدام وحدة من عنصر العمل، وعلى سبيل المثال فإن استخدام وحدتين من عنصرا العمل يتحقق ٣٠ وحده من الناتج وباستخدام ٣ وحدات من عنصر العمل يصبح الناتج ٣٨ وحدة والناتج الحدى لوحدة العمل الثالثة ٨ وحدات من المنتج.

ويتضح من الجدول انخفاض الناتج الحدى لعنصر العمل مع تزايد استخدام وحدات هذا العنصر وذلك بسبب سريان قانون تناقص الغلة. ويحتوى العمود رقم (٤) على سعر المنتج الذى حدد على اساس ٥

جنيهات للوحدة المنتجة. ويفترض أن المؤسسة تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة أى أن زيادة وحدات الناتج لا تؤثر على اسعار المنتجات. أما العمود رقم (٥) فتعبر عن قيمة الناتج الحدى ويمكن الحصول عليه بضرب بيانات العمود رقم (٣) × بيانات العمود رقم (٤). وتنخفض قيمة الناتج الحدى مع زيادة استخدام وحدات العمل. ويتكون العمود رقم (٦) من الاجور النقدية التى يجب ان تدفع للحصول على وحدات عنصر العمل. وبافتراض سريان شروط المنافسة الكاملة فى سوق العمل فإنه يمكن الحصول على وحدات العمل المطلوبة بالاجر السائد وهو ٢٠ جنيه. وحسب قاعدة تعظيم الربح فإنه يجب تشغيل وحدات الناتج الحدى يعادل أو يزيد عن الاجر النقدى. وبمقارنة العمود رقم (٥) بالعمود رقم (٦) نجد انه يجب استخدام ٥ وحدات من عنصر العمل حيث يتساوى قيمة الناتج الحدى مع الاجر النقدى المدفوع.

ويوضح الجدول السابق أن قيمة الناتج الحدى للخمس وحدات الأولى من عنمصر العمل تعادل أو أكبر من الاجر الذى يدفع لكل وحدة من وحدات العمل. ومن ثم وحسب قاعدة تعظيم الربح يجب تشغيل ٥ وحدات من عنصر العمل وتشغيل الوحدة السادسة من عنصر العمل يؤدى الى اضافه ١٠ جنيهات الى الناتج ولكن تتحمل الوحدة الانتاجية او المؤسسة المنتجة ٢٠ جنيه أجور. لذا تصبح الوحدة السادسة من وحدات العمل غير مربحة.

وفى ذات الوقت نجد أنه فى حالة استخدام ٥ وحدات من وحدات العمل فتصبح لدينا العلاقات التالية :

$$ق\ أ\ ح\ ع = ج$$

أو $$أ\ ح\ ع \times س = ج$$

أى أن $$أ\ ح\ ع = (\frac{ع}{س}) = ج\ ق$$

وتأسيسا على ما سبق يمكن أن الوحدة الإنتاجية أو المؤسسة ستستخدم وحدات من عنصر العمل حتى يصبح الناتج الحدى لعنصر العمل أ ح ع مساوياً لأجر العامل الحقيقى $\frac{ع}{س}$ أ ر ج ق .

إن مقاطع منحنى العرض والطلب على القوى العاملة يحدد مستوى العمالة ومعدل الاجور الحقيقية – فالعامل الذى لا يرغب فى العمل عند مستوى الاجور الحقيقية ج ق يصبح فى حالة بطالة اختيارية وفى ذات الوقت اذا زاد عرض عنصر العمل عند مستويات الاجور الحقيقية ج ق. فيتحرك منحنى عرض القوى العاملة الى اليمين مما يؤدى الى خفض الحقيقية الى ج ق. وزيادة معدل العمالة من ل. الى ل أ .

يتضح مما سبق أن انخفاض الناتج الحدى بإضافة وحدات جديدة من عنصر العمل سيتطلب خفض الاجور الحقيقية. هذا يعنى إمكانية تشغيل وحدات عمل جديدة بخفض الاجور الحقيقية.

إن مشكلة البطالة في الفكر الكسلاسيكى تعالج ذاتيا بتفاعل عنصرى العرض والطلب على عنصرى العمل وديناميكية السوق الحر بشرط عدم جمود الاجور الحقيقية ذلك أن عدم انخفاض معدلات الاجور الحقيقية فى حالة زيادة عرض القوى العاملة يؤدى ان يصبح الطلب على عصو العمل اقل من المعروض من هذا العنصر الامر الذى يؤدى الى أن جزء من القوى العاملة سوف يعانى من البطالة.

ولقد استمر هذا الفكر الكلاسيكى سائداً فى الاوساط الاقتصادية حتى فترة الكساد العظيم " ١٩٢٩- ١٩٣٢ " حيث كان رأى كثير من الكتاب الاقتصاديين في ذلك الحين يرتكز على أن التغلب على الأزمة الاقتصادية والقضاء على مشكلة البطالة يمكن ان يتحقق بخفض الاجور الحقيقية، فالمشاكل الاقتصادية فى الفكر الكلاسيكى تعالج ذاتياً.

الجزء الثانى : العلاقة بين العمالة والناتج

يتناول الجزء الثانى من النموذج الكلاسيكى العلاقة بين العمالة والناتج بافتراض ثبات عناصر الانتاج الخرى "غير العمل" فان الناتج يصبح دالة فى العمالة فى الاجل القصير. والشكل رقم ٢ يوضح هذه العلاقة :

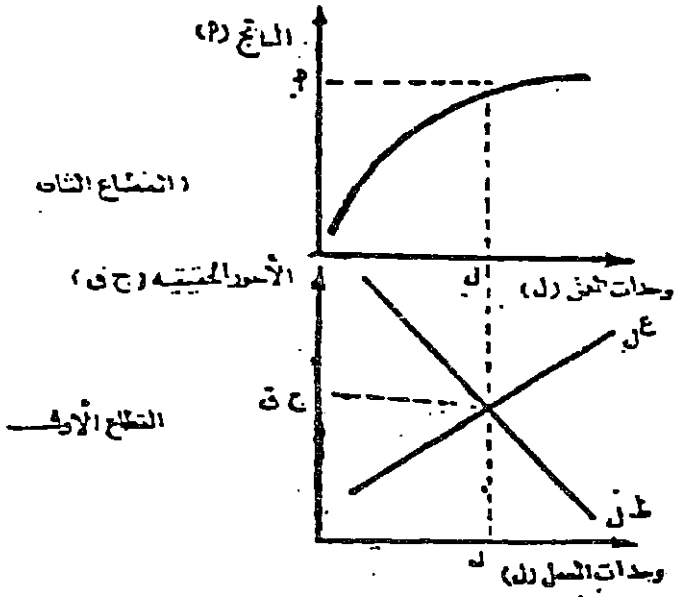

والجزء السفلى فى الشكل رقم (٢) هو تكرار للشكل رقم (١). ويعبر المحور الافقى فى الجزء السفلى "القطاع الاول"، الجزء العلوى

"القطاع الثانى " على وحدات العمل أى أن الكميات الموجودة فى المحور الافقى فى القطاع الاول يمكن نقلها الى المحور الافقى المماثل فى القطاع الثانى من الشكل رقم (٢) أما المحور الرأسى فى القطاع الثانى فيعبر عن الوحدات المنتجة.

ويتم تحديد مستوى العمالة والناتج على اساس دالة الانتاج. وينحدر منحنى الناتج على اساس قانون تناقص الغلة بالنسبة للعنصر المتميز وهو عنصر العمل، ويتم اشتقاق منحنى الطلب على العمل والانتاجية Δ أ / Δ ل هو الانتاج الحدى للوحدة الاضافية من عنصر العمل/. هذا يعنى أنه يمكن قياس التغير فى الناتج نتيجة للتغير في العمل بوحدة من دالة الانتاج، وتستخدم لاستنباط اشتقاق الطلب على عنصر العمل فى القطاع الاول من الشكل رقم (٢). والجزئين العلوى والسفلي (القطاع الاول والثانى) من الشكل رقم (٢) يعطيان المدخل الاساسى للنموذج الكلاسيكى.

الجزء الثالث : نظرية كمية النقود :

إن الجزء الثالث من النموذج الكلاسيكى يتكون من نظرية كمية النقود وعلى أساس هذه النظرية فإن التغير فى عرض كمية النقود فإن مستوى متوسط الاسعار سيتضاعف أيضا. وجدير بالذكر ان اثر زيادة عرض كمية النقود على مستوى الاسعار ليس وليد النظرية الكلاسيكية ولكن كان معروفا من عهد قديم.

وتقرر نظرية كمية النقود ان الطلب على النقود هو اساسا بهدف القيام بعمليات التبادل ومن ثم يصبح الطلب على النقود حسب هذه النظرية طلب مشتق.

لذلك تبدأ نظرية كمية النقود بمعادلة التبادل التى تحتوى على أربعة متغيرات وهى :

ك عرض النقود.

ع سرعة او معدل دوران النقود أو متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقود فى خلال فرة زمنية فى شراء الناتج.

س متوسط سعر وحدات المنتج.

أ عدد وحدات المنتج.

وتوضح معادلة التبادل أن كمية النقود مضروبة فى عدد دوران النقود تساوى متوسط سعر وحدة المنتج مضروبة فى عدد وحدات المنتج أى أن :

ك × ع = س × أ

فإذا افترضنا أن كمية النقود تعادل ١٠٠ جنيه وأن متوسط معدل دوران النقود تعادل خمسة مرات فى العام فإن ثمن شراء حجم المنتج الكلى يجب ان يكون ٥٠٠ جنيه فى العام، أى أن ك × ع = ٥٠٠ وطالما ان ثمن الشراء يجب ان يعادل ثمن البيع فيجب ايضا أن يصبح س × أ = ٥٠٠ فإذا افترضنا انه يوجد ٥٠ وحدة منتجة وأن متوسط سعر المنتج ١٠ جنيهات فان ثمن البيع يعادل ٥٠٠ جنيه.

ويمكن ان تتضح معالم النظرية حين نضع بعض القروض فيما يتعلق بالمتغيرات الموجودة في المعادلة السابقة.

والسؤال الاول : ما هو اثر عرض كمية النقود على مستوى الناتج؟

إن الاقتصاديين الكلاسيك لديهم إجابة بسيطة عن هذا التساؤل، حيث يعتقدوا ان التغير فى عرض كمية النقود ليس له اثر على مستوى الناتج. فمستوى الناتج يتحدد بظروف سوق العمل ودالة الإنتاج. فالقوى الحقيقية للإنتاج هى التى تحدد مستوى الناتج والتغير فى هذه القوى فقط هو الذى يؤدى الى التغير فى مستوى الناتج.

والسؤال الثانى : ما هو اثر التغير فى عرض كمية النقود على معدل دوران النقود ؟

لكى يمكن الاجابة على هذا التساؤل يجب ان نوضح فكرة الاقتصاديين الكلاسيك فيما يختص بالهدف من حيازة النقود.

إن امتلاك النقود وحيازتها دون الانتفاع بها فى عمل منتج لا يؤدى الى تحقيق عائد وبذلك يفقد من يحوزها تكلفة الفرصة البديلة التى يمكن ان تتحقق من تشغيلها لتحقيق عائد. ولهذا يمكن القول أن حيازة النقود دون تشغيلها يهدف الى تحقيق حيازة النقود كقوة شرائية تستخدم خلال فترة زمنية. فمن غير المألوف ان ينفق الشخص دخله فور استلامه ولكن غالبا يخصص الفرد كمية من النقد التى يتيحها دخله لينفقه على مواد الفترة الزمنية التى تسبق حصوله على دخله مرة اخرى. هذا يعنى أيضا ان الموازنة النقدية فى نهاية كل فترة زمنية تصبح صفراً.

فالنقود فى الفكر الكلاسيكى تهدف اساسا الى تجنب عمليات المقايضة وتساعد فى عبور الفجوة بين مواعيد استحقاق الدخل ولا يوجد حافز آخر فى الفكر الكلاسيكى لحيازة النقود.

ويتدفق عرض النقود فى الاقتصاد القومى بين قطاع الاعمال وعواملالانتاج فعندما يحين ميعاد استحقاق مع تكلفة عوامل الانتاج من قطاع الاعمال تتدفق النقود من هذا القطاع الى اصحاب عناصر الانتاج، والعمل ثم يعاد انفاق هذه الدخول مرة اخرى تدريجيا ومن ثم يتدفق عرض النقود مرة آخرى الى قطاع الاعمال وهكذا دواليك. فمن المفروض اذن من الوجهة النظرية الا يحوز اى من قطاع الاعمال او المستهلكين نقد عاطل دون تشغيل.

ومعدل دوران عرض النقود يعتبر دالة فى طول الفترة بين الحصول على الدخل واستحقاقه مرة أخرى. فاذا افترضنا أن عوامل الانتاج تستحق الدخل المقرر لها مرة واحدة كل شهر وتنفق دخلها كذلك فى خلال شهر، الامر الذى يؤدى الى عدم حيازة أى نقد قبل ميعاد استحقاق الدخل فى الفقرة التالية.

فى هذه الحالة نجد ان الجنيه سينفق فى المتوسط ١٢ مرة فى العام للحصول على الناتج ولكن فى ذات الوقت نجد ان الوحدة النقدية (الجنيه) سوف تنتقل حيازتها ٢٤ مرة (١٢ مرة كدخل لعوامل الانتاج، ١٢ مرة كمدفوعات لشراء الناتج).

لذلك يوجد مفهوم آخر لمعدل دوران النقود يطلق عليه معدل دروان العمليات المالية.

وحسب نظرية كمية النقود فإن تغير عرض كمية النقود لا يؤدى الى تغير معدل دوران النقود. فالجنيه يتم تبادله مرة كل شهر فى المتوسط للحصول على السلع والخدمات فى حين تتغير حيازته مرتين كل شهر. ومن ثم فان تغير طول الفترة الزمنية لاستحقاق دفع الدخول تؤدى

الى تغيير معدل دوران النقود ولكن تغير عرض كمية النقود لا تؤدى الى تغيير فى معدل دوران النقود.

يتضح مما سبق أن معدل دوران النقود ومستوى الناتج سيظل ثابتاً دون تغيير بالرغم من تغير كمية النقود. ولكى يتساوى جانبى معادلة التبادل فان تغيير كمية النقود يجب أن تؤدى الى تغيير فى مستوى الاسعار.

ولكى نوضح العملية السابقة سوف نفترض التالى :

ك = ١٠٠ جنيه ، ع = ١٢ مرة

س = ٢٠ جنيه ، أ = ٦٠ وحدة

لم ي أن

١٠٠ × ١٢ = ٢٠ × ٦٠

فإذا افترضنا ثبات كل من ع ، أ . أى انهما لا يتأثران بالتغير فى عرض كمية النقود. فاذا افترضنا زيادة عرض كمية النقود بنسبة ٥٠٪ بمعنى أن عرض كمية تصبح ١٥٠ جنيه مما يؤدى الى زيادة الاسعار بنسبة ٥٠٪ ومن ثم يصبح سعر وحدة المنتج ٣٠ جنيه. وتصبح المعادلة كالآتى :

١٥٠ × ١٢ = ٣٠ × ٦٠

وتأسيسا على ما سبق يمكن إيضاح النموذج الكلاسيكى لكمية النقود فى الشكل رقم (٣). وفى هذا الشكل سيعاد استخدام كل من القطاع الاول والقطاع الثانى فى الشكل رقم (٢) وسوف نضيف الجزء او القطاع الثالث الموازى للجزء العلوى والذى يمثل علاقات نظرية كمية النقود. والمنحنى فى القطاع الثالث يحدد العلاقة بين مستوى الاسعار

الذى يمثله المحور الافقي ومستوى الناتج الذى يمثله المحور الرأسى.

ويلاحظ أن كل نقطة من نقاط هذا المنحنى تتساوى فيه طرفى معادلة التبادل أى أن ك ع = س أ .

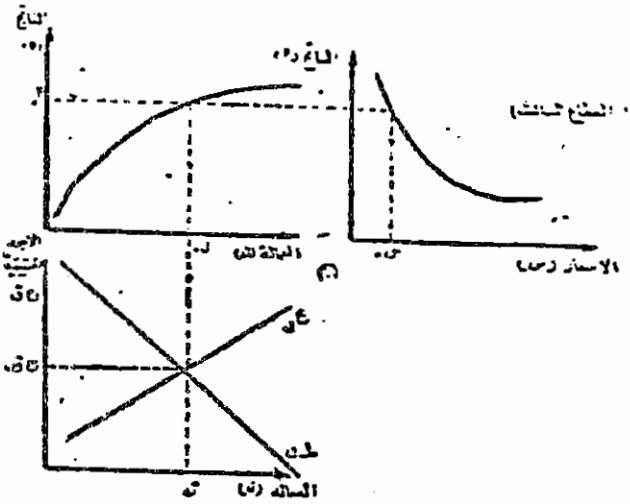

و يتحدد مستوى الناتج بدالة الانتاج أما مستوى الاسعار فيتحدد على أساس نظرية كمية النقود التى تتضح من القطاع الثالث فى الشكل السابقر رقم ٣ وفى ذات الوقت تتحدد الاجور الحقيقية بتفاعل قوى العرض والطلب فى السوق.

وسوف نضيف الى الشكل السابق رقم (٣) الاجور الاسمية وذلك فى القطاع الرابع من الشكل رقم (٤)

والخط (أ/س) أو ج ق . يمثل كل بدائل النقود الاسمية المقابلة لكل مستوى من مستويات كمية النقود بعد معالجتها بمستوى الاسعار أو بمعنى آخر خط الاجور الحقيقية.

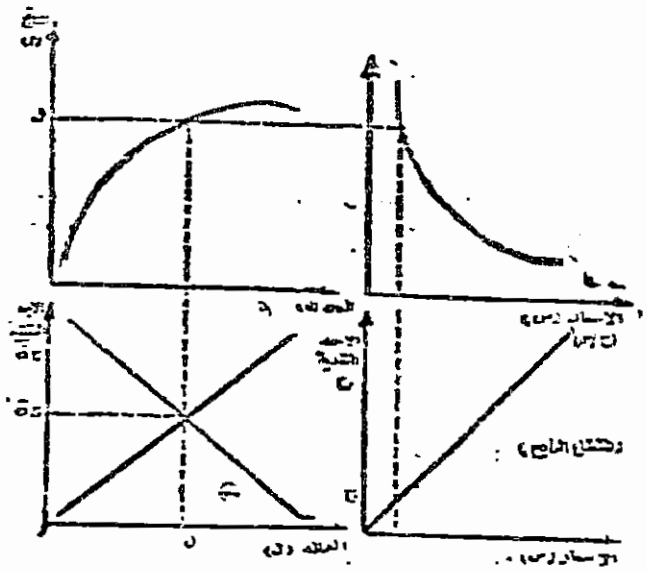

والآن يمكن القول أنه تم تحديد كل المتغيرات الاساسية فى النموذج وهى العمالة، الاجور الحقيقية، الناتج، الاسعار والاجور النقدية.

والسؤال الآن ما هو أثر التغير فى عرض كمية النقود على النموذج السابق.

وفى الشكل التالى رقم (٥) تدخل عامل متغير من كمية النقود وهذا ما يوضحه المنحنى ك ع فى القطاع الثالث فى الشكل التالى رقم (٥)، وكما أوضحنا من قبل فانه مع استمرار ثبات معدل دوران النقود فان التغير فى كمية النقود لا تؤدى الى تغير مستوى الناتج ولكن تؤدى الى زيادة كمية النقود الى زيادة مستوى الأسعار.

أى أن معادلة التبادل تصبح الزيادة المتتالية لكمية النقود كالآتى:-

كَ ع - شَ أ

كَ غ = سَ أ ..... وهكذا .

والتغير في الاسعار يتم نقل اثره على الاجور النقدية فى القطاع الرابع فى الشكل رقم (٥) ومن ثم يمكن تحديد الاجر النقدى جَ ، جً .

إن التغير فى عرض كمية النقود يؤثر فقط على مستوى الاسعار والاجور النقدية ويظل الناتج والاجور الحقيقية دون تغير، أى تبقى على قيمتها الاصلية بعد أى انحراف أو تغيير وقتى عن مستوى التوازن.

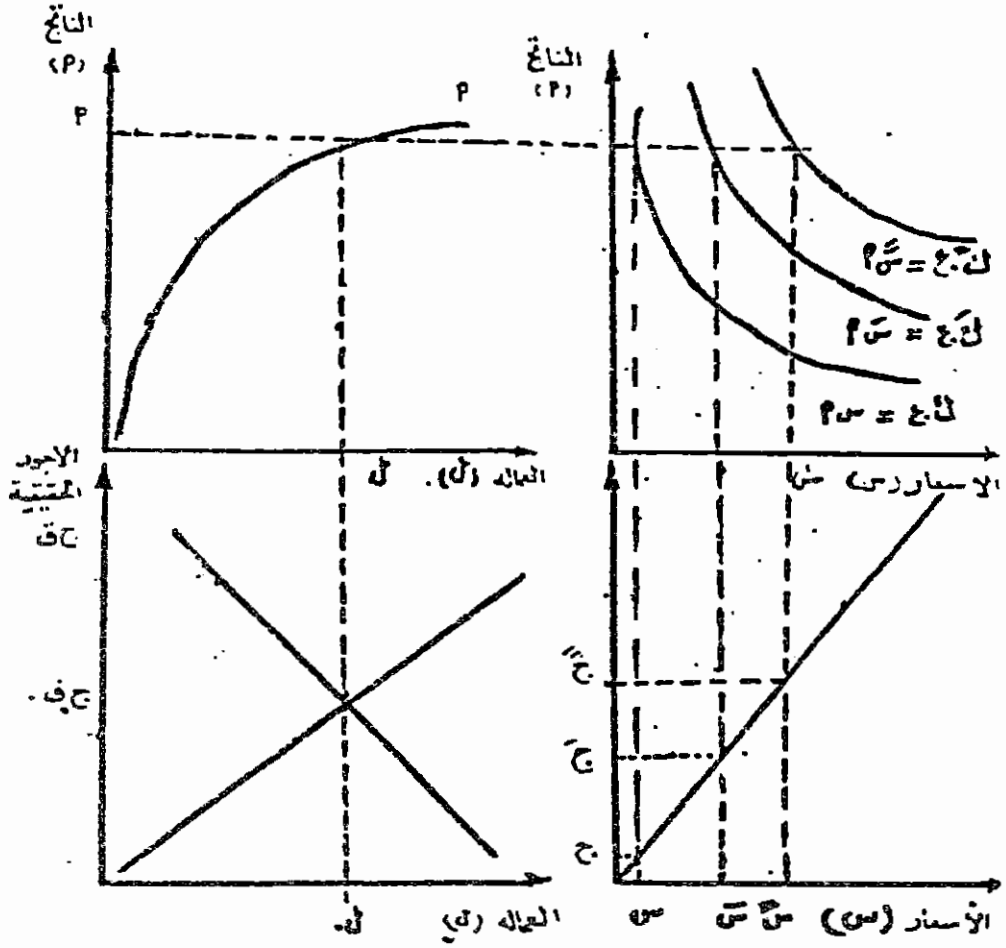

وقد تنخفض عادة الاجور الحقيقية مؤقتاً لأن التوسع في عرض النقود يؤدى الى زيادة الاسعار بمعدل اكبر من معدل زيادة الاجور النقدية. ويؤدى انخفاض الاجور الحقيقية الى زيادة العمالة والناتج. ولكن فى ذات الوقت فان اتجاه الاجور الحقيقية الى الانخفاض يؤدى الى زيادة الطلب على العمالة بمعدل اكبر من عرضه مما يؤدى الى ارتفاع الاجور النقدية ومن ثم يمكن ان ترتد الاجور الحقيقية الى مستوى التوازن.

يتضح مما سبق أن اثر زيادة عرض كمية النقود على زيادة الناتج والعمالة تعتبر مؤقته ومرحلة انتقالية تزول عند اتجاه النظام الاقتصادى الى التوازن.

فلا غرو اذن ان تصبح الوظيفة الاساسية للنقود فى الفكر الكلاسيكى فى استخدامها كوسيط للتبادل وتؤثر أساسا على مستوى الاسعار ولكن لا تؤثر على قيم المتغيرات الحقيقية للنموذج.

ولا يوصى الفكر الكلاسيكى باستخدام ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ذلك ان الاقتصاد القومى سوف يتجه دائما نحو مستوى العمالة الكاملة تلقائياً.

لقد تناول ايرفينج فيشر النظرية التقليدية لكمية النقود وقدم عرضاً شاملا ودقيقاً لها فى عام ١٩١١ فى كتابه "القوة الشرائية" ولقد تناول فيشر موضوع كمية النقود فى صورة قيمة الصفقات او المبادلات وليس فى صورة قيمة الناتج، ومن ثم اعتبر معدل او سرعة دوران النقود هى متوسط معدل دوران النقود اللازمة للصفقات او المبادلات.

ومن ثم تصبح معادلة التبادل كالآتى :

ك ع = س ص

حيث ترمز :

ك لكمية النقود.

ع لمتوسط استخدام الجنيه (الوحدة النقدية) فى الصفقات او المبادلات فى خلال فترة زمنية معينة.

س لمتوسط سعر الصفقات او المبادلات.

ص لعدد الصفقات او المبادلات.

ولقد أوضح فيشر أن كمية النقود (ك) مضروبة فى معدل دوران النقود فى الصفقات او المبادلات (ع١) تساوى قيمة الصفقات الكلية س ص، والصفقة هى أى تبادل للسلع والخدمات فى مقابل النقود. وطبقا لهذا فان المدفوعات فى مقابل عناصر الانتاج تعتبر صفقات او مبادلات والإنفاق للحصول على الناتج تعتبر ايضا صفقات او مبادلات.

ويرى فيشر أن أى تغير فى عرض النقود يؤدى الى تغير معادل في الاسعار وفى ذات الوقت يرى فيشر ان التغير فى عرض النقود لا يؤثر على سرعة أو معدل دوران النقود أو مستوى الناتج لأن مستوى الناتج يتحدد فى رأيه بالعوامل التالية :

- العوامل المؤثرة على المنتجين كالعوامل الجغرافية، وتوزيع ونوعية الموارد الطبيعية، مدى انتشار تقسيم العمل، تطور الفن التكنولوجى والمخزون من السلع الرأسمالية المنتجة.
- تنوع وحجم طلب المستهلكين من السلع والخدمات.
- توجد عوامل اخرى مثل تطور صناعة النقل، التوسع فينظام الحرية التجارية، ثقة رجال الاعمال وطبيعة النظام النقدى.

وأى من هذه العوامل السابقة لن تتأثر بالتغير في كمية النقود.

ولقد اوضح فيشر فى تحليله عدداً من العوامل غير النقدية التى تؤثر على سرعة دوران عرض النقد هى :-

- عادات المستهلكين فيما يتعلق باستخدام الائتمان والشيكات المصرفية والادخار والاكتناز.
- خصائص نظام الدفع فيما يختص بالانتظام في تحصيل الدخول والفرق الزمنى بين تحصيل الدخول واستخدامها.
- عوامل اخرى مؤثرة مثل كثافة السكان وكفاءة وسائل النقل.

وجدير بالذكر أن فيشر قد فصل بين النقود القانونية والنقود المصرفية وسرعة دوران كل منهما. ويمكن ايضاح ذلك فيما يلى : -

ك ترمز لكمية النقود القانونية.

ع ترمز لسرعة دوران النقود القانونية.

كَ ترمز لكمية النقود المصرفية.

عَ ترمز لسرعة دوران النقود المصرفية.

س ص تمثل كمية الصفقات او المبادلات مضروبة فى المستوى العام للاسعار.

ومن ثم تصبح معادلة التبادل كالآتى : -

$$ك\ ع + ك\ع = س\ ص$$

أى أن :

$$س = \frac{ك\ ع + ك\ ع}{ص}$$

ويتضح مما سبق أن التغيير فى كمية النقود يعتبر عاملا مستقلا وأن التغيير فى المستوى العام للاسعار يعتبر عاملا تابعاً كما يتضح من المعادلة السابقة أنه طالما ظلت سرعة دوران النقود بنوعيها وكذلك كمية الصفقات. أو المبادلات ثابته دون تغيير فإن التغيير فى كمية النقود ينتج عنه تغير بنفس النسبة وفى ذات الاتجاه في المستوى العام للأسعار.

وتأسيسا على ما سبق القول أن قيمة وحدة النقد أو القوة الشرائية لها تعادل تقريبا مقلوب الرقم القياسى للاسعار ($\frac{١}{س}$) ومن ثم يمكن أيجاد العلاقة بين كمية النقود وقيمتها فى المعادلة التالية :

$$\frac{١}{س} = \frac{ص}{ك ع + ك' ع'}$$

ويمكن ان نستنتج من المعادلة السابقة أن العلاقة بين قيمة النقود وكمية النقود تعتبر علاقة عكسية وبنسبة واحدة طالما ظلت سرعة دوران النقود وكمية الصفقات او المبادلات ثابته دون تغيير.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن عرض النقود فى رأى فيشر لا يدخل ضمن نطاق العوامل المؤثرة او المحددة لسرعة دوران النقود وأن الطلب على النقود هو طلب مشتق حيث لا تطلب النقود لذاتها وفى ذات الوقت فان المستوى العام للاسعار يعتبر متغيراً تابعاً وأن نسبة التغير فى الاسعار يعادل نسبة التغير فى عرض النقود.

أن تحقيق الفروض السابقة لنظرية كمية النقود تسرى فى الأجل القصير وهو أر يشتمل على قدر من الواقعية حيث ان كمية المبادلات او الصفقات وسرعة دوران النقود يمكن افتراض قباتهما نسبيا فى الأجل القصير.

٤ - معادلة كامبريدج واضافات مارشال لنظرية كمية النقود:

لقد ساهم مارشال مساهمة فعالة فى نظرية الاسعار ولكن لم يضف بنفس القدر الى النظرية النمقدية، ولقد استمر مارشال ومن عاصروه فى جامعة كامبريدج فى استخدام والاعتماد على قانون ساى وقبول المنطقالاساسى لنظرية كمية النقود.

أن معادلة كامبريدج لميزان النقد قد حولت نظرية كمية النقود الى نظرية الطلب على النقود. وتظهر المعادلة الاساسية كما يلى :

ك = ن (س أ)

حيث ترمزا :

ن لنسبة ما سيحتفظ به المستهلكين والمنتجين من قيمة الناتج فى صورة نقد حاضر.

ويمكن القول أن (ن) هى مقلوب قيمة الصفقات أو المبادلات فإذا فرضنا أنه يوجد رغبة فى الاحتفاظ بنسبة معينة من النقد (ن) من القيمة الكلية للناتج فى سنة معينة فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدى الى زيادة الاسعار مع بقاء كل من (ن)، (أ) ثابتا دون تغيير.

وجدير بالذكر ان كينز قد تأثر فى كتاباته الاولى بفكر اساتذته فى جامعة كامبريدج، ولكن مع مرور الوقت تطورت أفكاره بالنسبة لثبات المعامل (ن) ومع بدء عمله فى كتابه النظرية العامة اشار الى ان نسبة الدخل التى يحتفظ بها الافراد فى صورة نقد حاضر تعتمد جزئياً على مستوى اسعار الفائدة. ومن ثم اصبح اثر اسعار الفائدة على الطلب على النقود يمثل جزءاً هاماً فى النظرية العامة لكينز.

٥ - العلاقة بين الادخار والاستثمار وسعر الفائدة :

يشمل النموذج الكلاسيكى أيضا عملية تحديد سعر الفائدة ويوضح الشكل رقم (٦) النموذج الكلاسيكى فى تحديد سعر الفائدة. وفى هذا الشكل نجد ان عرض المدخرات (ع د) تعتبر دالة أعلى فى سعر الفائدة (ف). فإرتفاع سعر الفائدة يؤدى الى زيادة عرض المدخرات والطلب على الاستثمارات (ط ث) دالة سعر الفائدة. فكلما انخفض سعره كلما ادى هذا الى زيادة طلب رجال الاعمال على القروض لزيادة الاستثمار فى رأس المال. وسوف يتذبذب سعر الفائدة حتى يتبادل كل من الادخار والاستثمار.

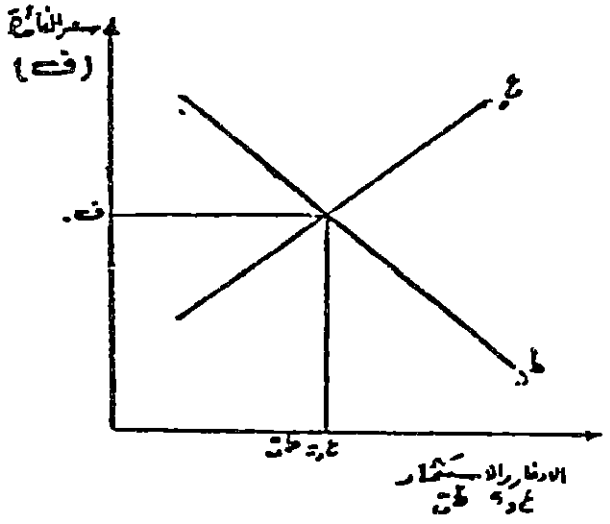

ويتم تقسيم ناتج العمالة الكاملة على كل من الاستهلاك والاستثمار. فاذا اتجه الافراد الى زيادة الادخار وخفض الاستهلاك

فسوف يتجه سعر الفائدة الى الانخفاض ومن ثم سيتزايد معدلات الاستثمار لكى يمتص ذلك الجزء من الناتج الذى لم يستهلك . هذا يعنى ان زيادة الادخار لا يبطل سريان قانون ساى لان الاستثمارات ستتجه للزيادة ومن ثم تستوعب ذلك الجزء من الناتج الذى لم يستهلك نتيجة لزيادة الادخار.

وجدير بالذكر ان الاقتصادى الكلاسيكى ويكل يفرق بين سعرين للفائدة سعر الفائدة فى السوق وسعر الفائدة الطبيعى.

فسعر الفائدة فى السوق هو تكلفة اقراض الاموال وما يطلق عليه الان سعر الفائدة اما سعر الفائدة الطبيعى فيتحدد على اساس النظرية الكلاسيكية بانتاجية رأس المال والذى يحدد بالتالى الطلب على الاستثمار.

فاذا تساوى كل من سعر الفائدة فى السوق وسعر الفائدة الطبيعى فسيتعادل كل من الادخار والاستثمار وستبقى الاسعار ثابتة.

أما اذا افترضنا تزايد انتاجية رأس المال الأمر الذى يؤدى الى زيادة سعر الفائدة الطبيعى الى مستوى أعلى من سعر الفائدة فى السوق. وفى ذات الوقت اذا لم توجد احتياطيات نقدية اضافيه فى البنوك ولم تتغير عناصر معادلة التبادل فإن عرض كمية النقود لن يتغير. ولكن نتيجة لارتفاع انتاجية رأس المال وسعر الفائدة الطبيعى فسترتفع معدلات الادخار وتنخفض نسبه الاستهلاك الى الدخل المحقق. وفى ذات الوقت تتزايد معدلات الاستثمار بمعنى ان الانخفاض في الانفاق الاستثمارى، وفى هذه الحالة لن تتغير مستويات الاسعار لان عرض كمية النقود لم يتغير. والنتيجة ان المنافسة على عرض محدود فى كمية

النقود ستدفع أسعار الفائدة فى السوق الى الارتفاع حتى تتساوى بسعر الفائدة الطبيعى.

ولكن اذا وجدت لدى البنوك احتياطيات نقدية اضافية وفى ذات الوقت لم يتدخل البنك المركزى فسوف تختلف النتائج. فاذا فرض ان سعر الفائدة الطبيعى اعلى من سعر الفائدة فى السوق فسيوجد حجافز لدى رجال الاعمال والمستثمرين فى التوسع في الاقتراض من البنوك وزيادة الانفاق الاستثمارى. وستتساوى قيمة إجمالى الطلب على سلع الاستثمار ومجموع قيمة الادخار وقيمة الادخار وقيمة الافتراض من البنوك وستتجه الاسعار الى الارتفاع طالما تزايد عرض النقود ومع اتجاه اصحاب الاعمال الى تحويل بعض الموارد الى المشروعات الاستثمارية وسيحاول المستهلكون الحفاظ على مستوى الاستهلاك، أن ادخال كمية نقود جديدة فى النظام الاقتصادى قد تخلق طلبا على السلع بمعدل اكبر من عرض هذه السلع ومن ثم سوف تتجه الاسعار الى الارتفاع طالما وجدت القدرة والرغبة لتقديم قروض جديدة من قبل البنوك بسعر فائدة اقل من معدل الفائدة الطبيعى. ولكن لهذه العملية حدوداً تلقائية لأن انخفاض الاحتياطيات النقدية في البنوك يؤدى الى زيادة سعر الفائدة فى السوق الى ان يصبح معادلا لسعر الفائدة الطبيعى، وفى ذات الوقت فان زيادة الطلب على سلع الاستثمار يؤدى تدريجياً الى زيادة الاسعار الامر الذى يؤدى الى خفض انتاجية رأس المال او ربحية رأس المال ومن ثم خفض الطلب على الاستثمارات.

ويسرى أيضا اسلوب ويكسل فى التحليل اذا كان معدل الفائدة فى السوق اكبر من معدل الفائدة الطبيعى. وفي هذه الحالة سنجد ان

تكلفة الاقتراض من البنوك ستصبح اكبر من العائد على رأس المال وبالتالى ستتجه الشركات ورجال الاعمال الى خفض نسبة الاقتراض من البنوك ومن ثم ينخفض عرض النقود وفى ذات الوقت فإن انخفاض الطلب على سلع الاستثمار سيؤدى الى خفض الاسعار وانخفاض الطلب على الافتراض يؤدى الى خفض سعر الفائدة فى السوق.

٦ - السياسة النقدية فى ظل الفكر الكلاسيكى :

إذا افترضنا كما تقرر النظرية الكلاسيكية ان التغير فى عرض كمية النقود يؤثر بصفة اساسية على الاسعار، وان هذا التعبير لا يؤثر على العمالة والانتاج. فما هى إذن وظيفة السياسة النقدية ؟

يمكن أن نلخص عناصر هذه السياسة فى التالى :

أولا - يمكن أن تستخدم السياسة النقدية لحماية عرض الذهب فى الدولة فالحد من الائتمان وزيادة اسعار الفائدة يشجع تدفق رؤوس الاموال الى داخل الدولة وجدير بالذكر ان بنك انجلترا قبل عام ١٩٣١ كان يسعى الى الحفاظ على احتياطيات الذهب وكان من المعتقد ان زيادة سعر الفائدة يؤدى الى تدفق رؤوس الاموال الى سوق المال فى لندن.

ثانيا-يمكن ان تستخدم السياسة النقدية لخفض الاسعار المحلية وبالمقارنه بالسوق العالمى وذلك بخفض عرض كمية النقود نتيجة تدفق الذهب الى خارج الدولة او بسبب خفض اصدار النقود الورقية المقابلة للتغيير بالذهب.

ثالثا- تستخدم السياسة النقدية فى التحكم فى الائتمان طالما أمكن التحكم فى عرض كمية النقود، كما يمكن استخدام السياسة

النقدية فى تجنب ازمات السيولة التى تحدث نتيجة تزايد طلب تحويل واستبدال النقود الورقية بما يقابلها من ذهب او فى حالة تزايد سحب الودائع وحيث يقوم البنك المركزى أو البنك الذى يقوم بهذه المهمة بامداد البنوك التجارية بالاحتياطات النقدية وحيث يصبح الملجأ الاخير للنظام البنكى. ولقد بدأ بنك انجلترا بالقيام بهذا الدور فى منتصف القرن التاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين اصبح اثر التغير فى عرض النقود على سعر الفائدة احد المتغيرات الهامة فى السياسة النقدية.

الفصل الثالث

النظرية الكينزية

الفصل الثالث

النظرية الحديثة لتحليل الدخل

مستوى النشاط الاقتصادى :

عادة ما يستخدم الدخل القومى كمعيار ليعبر عن مستوى النشاط الاقتصادى وعلى ما حققته المجتمعات من تقدم اقتصادى كما يتخذ كمعيار للمقارنة بين الدول المختلفة.

مهد الجزء الاول الذي تناول مفهوم ومكونات الدخل القومى لدراسة محددات الدخل وميكانيكية نموه وتطوره. فما هى العوامل التى تحدد الدخل أو تؤدى الى زيادة او خفض الدخل القومى فى أى فترة زمنية معينة ؟ . هذا ما تتناوله **النظرية الحديثة لتحليل الدخل** ، وتهتم هذه النظرية بالدرجة الاولى بموضوع الانفاق الكلى وحركية العوامل التى تحدد هذا الانفاق. ويتم تناول هذا الموضوع فى السياسات النقدية للادخار أو الاستثمار وفى دراسة العلاقة بين الدخل القومى والدخل المتاح للانفاق Disposable Income والاستهلاك.

ويرجع الفضل الكبير فى هذا التحليل للاقتصادى ج م كينز John Maynard keynes والتى أخذت قبولا عاما من كثير من الاقتصاديين حتى من المعارضين لبعض آرائه.

١ - انتقادات كينز للفكر الكلاسيكى :

لقد اعتمد الاطار العام للنظرية النقدية قبل عام ١٩٣٦ اساسا على قانون ساى ونظرية كمية النقود، ولقد وضعت عوائق وحدودا لتطوير النظريات التى يمكن ان تعبر عن المتغيرات الاقتصادية وعلاقاتها

الدينامية فى عالمنا المعاصر. وبعد اصدار النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود عام ١٩٣٦ لكنز (١٨٨٣-١٩٤٦) تغيرت الى حد كبير الافكار الاقتصادية تجاه كثير من المشاكل الاقتصادية. ولقد وجه كينز عديدا من الانقادات الى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى يمكن تقسيمها الى انتقادات موجهة الى قانون ساى وانتقادات موجهة الى نظرية كمية النقود.

١/١ - *انتقادات كينز لقانون ساى :*

وجه كينز عدة انتقادات لقانون ساى يمكن عرضها فى النقاط التالية :

١ - أن الافتراض بأن التوازن يمكن ان يتم فقط عند مستوى العمالة الكاملة يعتبر اكثر الافتراضات التى يمكن انتقادها فى النموذج الكلاسيكى لقانون ساى. فلقد عانى العالم الصناعى من تتابع الكساد والركود وانخفاض مستوى التشغيل خلال فترات متعددة فى المرحلة التى ساد فيها الفكر الكلاسيكى.

فلقد اتضح لنا ان الانحراف او ابتعاد الاقتصاد القومى عن حالة أو وضع العمالة الكاملة يعتبر فى الفكر الكلاسيكى أمراً مؤقتا ويمكن الرجوع الى التوازن تلقائيا. ولكن أظهر التوازن الاقتصادى. ولقد رأى كينز ان الاقتصاد القومى يمكن ان يصبح فى حالة التوازن الاقتصادى عند مستوى العمالة الكاملة او عند أى مستوى آخر اقل من مستوى العمالة الكاملة استمد هذا الرأى من التجارب العملية التى مرت بها اقتصاديات الدول الصناعية وذلك بالرغم من أن الانتاج يحقق دخلا مناسبا من الوجهة الحسابية كافية لشراء السلع المنتجة ولكن لا يوجد أى ضمان لتحقيق حجم معين من الانتاج يحقق مستوى العمالة الكاملة.

٢ - لقد رفض التقليد الكلاسيكى الاعتراف بدور الحكومة على زيادة مستوى الناتج والعمالة، ولكن دور الحكومة أخذ تأييدا فى التحليل الكينزى. لقد عارض الاقتصاديون الكلاسيك السياسة المالية للحكومة الرامية لتحقيق المشروعات والاعمال العامة التى تحقق خلق وظائف جديدة للعمال الذين يعانون من البطالة. وحسب الفكر الكلاسيكى فإن تمويل المشروعات العامة بزيادة عرض النقود يجعل منها مشروعات تضخمية. أو اذا كان تمويلها من الضرائب فسوف يتحقق فقط اعادة توزيع الدخول من دافعى الضرائب الى العمال العاطلين وفى ذات الوقت سينخفض الناتج المحقق فى القطاع الخاص مقابل التوسع الذى يتم فى ناتج القطاع العام. ومن ثم يصبح الاثر الصافى على الزيادة فى الناتج الكلى صفراً. بالاضافة الى انه اذا اتجهت الدولة الى تشغيل العمال العاطلين فإن هذا سوف يؤدى الى تأجيل خفض معدلات الاجور اللازمة لتحقيق مستوى التشغيل الكامل. وكينز فى هذا الصدد يتبع فكر بعض زملائه من الاقتصاديين الانجليز مثل و .ف كاهن الذين ايدوا التوسع فى العمالة الحكومية فى أوقات الازمات الاقتصادية وتفشى البطالة.

٣ - يختلف كينز مع الفكر الكلاسيكى فيما يتعلق بالآثار المترتبة على خفض الاجور والاسعار. أن خفض نسب متساوية للاجور والاسعار لا تؤدى الى تغيير فى الاجور الحقيقية ولكن تتجه فى ذات الوقت القيم الحقيقية للنقود الى التغيير ويرى الاقتصاديون الكلاسيك أن زيادة القيم الحقيقية للنقود تؤدى الى تشجيع الانفاق فى حين يرى كينز ان أعباء الديون الحقيقية سوف تتزايد ايضا ومن ثم تؤدى الى خفض الانفاق فالاشخاص الذين يحتفظون بالنقود الحاضرة او السندات لن يتأثروا بما

يحدث من خفض فى الاجور والاسعار فى حين نجد ان الشخص الذى يتحمل عبء دين سيواجه مشكله سداد الديون فى حالة انخفاض دخله النقدى. ويمكن ان نقدم المثال التالى لايضاح هذا الاثر لنعترض او دخل احد الاشخاص ٢٠٫٠٠٠ جنيه في السنة وأن الرقم القياسى لاسعار المستهلك = ١٠٠ . وأن هذا الشخص قد حصل على قرض برهن للسندات التى يحوزها وقيمة هذا القرض ٥٠٫٠٠٠ جنيه. والآن سوف نفترض انخفاض الاجور النقدية والاسعار بنسبة ٥٠٪ الامر الذى يؤدى الى ان يصبح دخل هذا الشخص ١٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة ولكن دخله الحقيقى لن يتغير ولكن سوف يعانى هذا الشخص من ثبات القيمة الاسمية لهذا القرض والذى يجب ان يسدده بهذه القيمة بالرغم من انخفاض دخله النقدى الى النصف. وفى ذات الوقت ستزداد القوة الشرائية لدى المقرض لأنه يستلم عددا ثابتا من الجنيهات كل شهر فى حين تضاعفت القوة الشرائية لهذه النقود. هذه الحالة تؤدى كما اتضح الى مكاسب للمقرض وخسارة وعبء اضافى على المقترض، ولكن يرد الكلاسيك على هذا بأن المقترض الاكبر عادة الدولة وأن انفاق السيولة لن يتأثر بهذه العملية أى بالتغيير فى القيم الحقيقية للدين أمام.

٤ - أن المشكلة التالية المترتبة على خفض الاجور والاسعار تتركز على توقعات رجل الاعمال والمستهلكين بأن خفض الاجور والاسعار يؤدى الى زيادة توقع استمرار خفض الاجور والاسعار. ومن ثم يؤجد رجال الاعمال الاستثمار وزيادة التشغيل توقعا لخفض الاجور. بمعنى ان خفض الاجور والاسعار يؤدى الى توالى انخفاضهما.

٥ - لقد اعترض كينز أيضا على الفكر الكلاسيكى فيما يختص بموضوع الادخار والاستثمار. ان التحليل الاقتصادى الكلاسيكى يقرر بأن الادخار الاستثمارى يتحددان بسعر الفائدة. ولكن هذا الرأى لم يلق قبولا من كينز الذى توصل الى ان الادخار يعتبر دالة فى الدخل اكثر كونه داله لسعر الفائدة حيث ان الشخص الذى لا يمتلك قدراً معينا من الدخل فانه لن يتمكن من الادخار مهما تغير سعر الفائدة. وأوضح كينز ان سعر الفائدة يتحدد بالعرض والطلب على النقود.

٦ - لقد انتقد كينز رأى ساى الذى يقرر بأن البطالة هى فى طبيعتها اختيارية وتتولد نتيجة عدم رغبه العمال فى العمل بمعدلات الاجور الحقيقية السائدة التى تحقق مستوى التشغيل الكامل. ولكن يرى كينز ان البطالة يمكن ان تكون اجبارية بمعنى ان جزءاً من القوى العاملة يمكن الا تجد وظائف متاحة بالرغم من قبولهم العمل بأقل من معدلات الاجور الحقيقية السائدة. فالنقص فى الطلب الكلى يؤدى الى خفض الطلب على عنصر العمل الامر الذى يؤدى الى عدم تشغيل كل القوى العاملة المتاحة بأجور حقيقية منخفضة.

٧ - ان التحليل الكلاسيكى يتخذ خطاً مغايراً أو معاكسا للأسلوب الذى اتبعه كينز فى تعليل آرائه. فالتقليد الكاسيكى يقرر ان الطلب على عنصر العمل يتحدد بالناتج الحدى لعنصر العمل، وأن عرض عنصر العمل يحدد مستوى العمالة والناتج والدخل اللازم لشراء الناتج المحقق.

أما التحليل الكينزى فمؤداه ان للطلب الكلى يحدد مستوى الناتج الذى يحدده بدوره مستوى التشغيل ومن ثم الانتاج الحدى لعنصر العمل. هذا يعنى ان التحليل الكلاسيكى يلقى أهمية كبيرة على جانب العرض فى حين ان التحليل الكينزى يركز على جانب الطلب، ويقرر ان جانب العرض سيلى التغيرات التى تحدث فى جانب الطلب طالما وجدت حالة التشغيل غير الكامل.

٨ - يرى كينز بعض النتائج الطيبة التى يمكن ان تتحق من سماح الفكر الكلاسيكى لانفخض الاجور والاسعار حيث ان لانخفاضهما يؤدى الى زيادة صادرات الدولة طالما لم تتجه الاجور والاسعار فى الدول الاخرى للانخفاض كما يرى كينز ان خفض معدلات الاجور والاسعار تؤدى الى خفض الطلب على النقود والذى يحقق بعض النتائج الايجابية حيث يؤدى الى خفض سعر الفائدة ومن ثم قد يؤدى الى زيادة الاستثمار بصفة مؤقته. فانخفاض الاجور والاسعار يؤديان فى النهاية الى خفض مستوى الطلب الفعال على السلع والخدمات، ومن ثم خفض مستوى التشغيل.

٢/١ - *انتقادات كينز لنظرية كمية النقود :*

لقد تركت نظرية كنية النقود ثغرات كثيرة لم تكتمل. ولقد استخدم الاقتصاديون المحدثون مثل ميلتون فريدمان نظرية كمية النقود لايرفينج فيشر. ففى تحليل كينز لهذا الموضوع افتقد عدداً من فروض نظرية كمية النقود ويمكن عرضها فيما يلى : -

١ - تفترض النظرية كما اشرنا من قبل تحقق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة وفي ذات الوقت يتحقق مستوى من المبادلات يتناسب مع مستوى الناتج المحقق. ولكن قائمة فيشر الخاصة بالمتغيرات التى تحدد مستوى الناتج غير كاملة. وبالرغم من ان هذه المتغيرات يمكن ان تؤثر على مستوى النتائج الا انها ليست ضماناً لتحقيق مستوى ناتج العمالة الكاملة. وطالما تم استبعاد فروض قانون ساى فيما يختص بتحديد الناتج فإن الناتج يمكن ان يتخذ اى مستوى قد لا يعادل مستوى العمالة الكاملة، ويصبح أثر النقود فيما يتعلق بأثر التغير فى كمية النقود على مستوى الاسعار تنطبق فقط حينما يصل الاقتصاد القومى الى مستوى العمالة الكاملة.

٢ - ان الافتراض بأن النقود تخدم فقط كأداة أو كوسيط للتبادل أمر مشكوك فى صحته. صحيح ان الاحتفاظ بالنقود يهدف اغلى استخدامها فى المبادلات والصفقات وهو سبب هام ولكن يوجد اسباب اخرى للاحتفاظ بالنقود سوف نتناولها فيما بعد.

٣ - أن الافتراض بثبات مستوى المبادلات أمر محل تساؤل. فاذا تم الاحتفاظ بالنقود لاسباب اخرى غير دافع المبادلات فان معدل دوران عرض النقد سوف يتأثر بسعر الفائدة. فطالما ان الاحتفاظ بالنقود يؤدى الى التضحية بالفائدة المقررة فان ارتفاع سعر الفائدة يؤدى الى انخفاض نسبة الاحتفاظ بالنقود لدي الافراد. أن نقص الاحتفاظ بالنقود يعنى نقص (ن) فى معادلة كامبريدج وتعنى أيضا زيادة (ع) فى معادلة فيشر. ويوجد علاقة بين هذه المتغيرات واسعار الفائدة.

٤ - تفترض نظرية كمية النقود أن مستويات الاسعار تتأثر بالتغيير فى كمية النقود وأن الاسعار لا تؤثر فى عناصر معادلة التبادل، ولكن فى واقع الامر تجد ان التغير فى الاسعار يمكن ان تؤثر على عناصر معادلته التبادل، وعلى سبيل المثال نجد ان زيادة الاسعار تؤدى الى توقع زيادة اخرى متماثلة فى الاسعار الامر الذى يؤدى الى تغيير فى العناصر الاخرى المعادلة وعلى اساس قاعدة الذهب فان انخفاض الاسعار يؤدى الى زيادة عرض النقود.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه بافتراض أن متغيرات معادلة التبادل تعتبر عناصر غير ثابته، واذا افترضنا أيضا أن الاسعار ليست عاملا تابعاً فقط للزيادة فى عرض النقود ولكن لها تأثيرها على المتغيرات فى معادلة التبادل فان صلاحية معادلة التبادل تتضاءل وتزول أهميتها العلمية. بل أن كينز قد شك فى صلاحية تطبيق معادلة التبادل عند مستوى العمالة الكاملة ولكن بعد تراجع نظرية كمية النقود امام النظرية العامة لكينز أخذت نظرية كمية النقود ثوباً جديداً لها فى الستينيات على يد ميلتون فريدمان.

لقد أثبتت احداث الكساد العظيم انها أعقد وأضخم من الامكانيات التى يقدمها النموذج الكلاسيكى. ولم يمكن الوصول الى التوازن الاقتصادى عند مستوى العمالة الكاملة باستخدام الادوات الخاصة بالتوازن التلقائى فى السوق الذى يوضحه النموذج الكلاسيكى. ومن ثم اتجه الاقتصاديون الى استحداث اساليب جديد لحل الازمة الاقتصادية المستعصية. وقدم كينز نظريته مقترحاً حلولا جديدة للمشكلة الاقتصادية.

٢ - النظرية الكينزية :

ان نظرية كينز فى تحديد الدخل هى في الواقع نظرية ف الطلب الكلى الفعال ويتكون الطلب الكلى من الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومى ويضاف الى ذلك قيمة الصادرات ويستبعد قيمة الواردات، ومفهوم الطلب الفعال يتعدى الرغبة فى الشراء الى الرغبة مقرونة بالقدرة على شراء السلع والخدمات. ويحدد مستوى الطلب الكلى الفعال مستوى الناتج، الدخل والعمالة، ولقد استبعد كينز التصحيح الذاتى أو التلقائى لتحقيق توازن الاقتصاد القومى عندمستوى العمالة الكاملة حيث يرى كينز انه يمكن ان يتساوى العرض الكلى والطلب الكلى عند أى مستوى من مستويات العمالة. ويصبح هدف السياسة الاقتصادية العامة هو ضمان مستوى العمالة. ويصبح هدف السياسة الاقتصادية العامة هو ضمان مستوى من الطلب الكلى الفعال يتساوى مع العرض الكلى عند مستوى العمالة الكاملة. ويرتكز التحليل الكينزى على الاجل القصير وينقسم نموذج كينز الى نموذج غير نقدى ونموذج نقدى.

وسوف نتناول أولا نموذج كينز غير النقدى ثم ننتقل الى دراسة نموذج كينز النقدى وآرائه فى النظرية النقدية وتحديد سعر الفائدة والعلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار.

٢/١ - *النموذة الكينزى :*

١ - الاستهلاك (العنصر الاول فى النموذج) :

دالة الاستهلاك ← هـ = ب + م (د)

حيث هـ ← قيمة الاستهلاك

ب ← معامل ثابت يعبر عن قيمة ما ينفقه المستهلكون عند مستوى الدخل صفر.

م ← الميل الحدى للاستهلاك .

يعبر هذا العامل الزيادة المحققة فى الاستهلاك بزيادة الدخل بوحدة واحدة.

د ← الدخل القومى

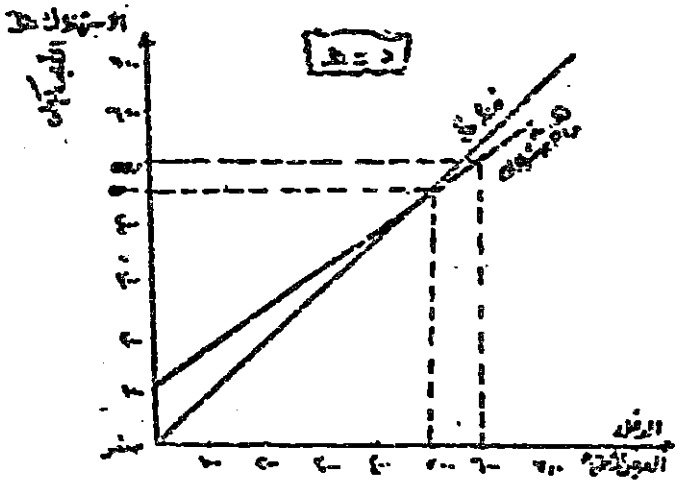

من الرسم البيانى السابق تتضح البيانات التالية :

١ - بفرض أن ب = ١٠٠ عند مستوى الدخل صفر.

٢ - وأن (م) وهى انحدار دالة الاستهلاك. أى الزيادة فى الاستهلاك فى كل وحدة اضافية من الدخل = ٨ر أى أن كل جنيه اضافى فى الدخل ينفق منه ٨٠ قرش على الاستهلاك.

٣ - ٥٠٠ دخل = ٥٠٠ استهلاك. (عند نقطة تقاطع منحنى دالة

الاستهلاك مع خط ٤٥).

٦٠٠ دخل = ٥٨٠ استهلاك. (أى عند دخل ٦٠٠ جنيه يتفق منها على الاستهلاك ٥٨٠ جنيه).

٤ - الخط ٤٥ من نقطة الاصل يمثل تعادل كل من الطلب الكلى والعرض الكلي.

٢ - الاستثمار (العنصر الثانى فى النموذج) :

١ - سوف نفترض ان الاستثمار يعتبر متغير خارجى يتم تحديده خارج النموذج فى حين ان المتغير الداخلى يتحدد داخل النموذج ويتأثر بمستويات الدخل، ونفترض ان الاستثمار = ١٠ وحدات.

أى ان ث = ث. (حيث يرمز للاستثمار بالمرمز ت).

٢ - نفترض للتبسيط ان الطلب الكلى الفعال يتكون من الاستهلاك والاستثمار ويصبح النموذج كما يلى.

د = هـ + ت ← (١) معادلة توزيع الدخل.

∴ هـ = ب + م (د) ← (٢) معادلة تحديد الاستهلاك (دالة الاستهلاك).

∴ ث = ت ← (٣)

ولكى نوضح مستوى توازن الدخل يتم التعويض فى المعادلات السابقة كما يلى : -

د = ب + مد + ت ← (٤)

د - د م = ب + ث. ← (٥)

د (١ - م) ب + ث ← (٦)

$د = (ب + ث_{.}) \left(\frac{١}{١ - م}\right)$ ← (٧)

ويصبح المكرر فى النموذج هو ← $(\frac{١}{١ - م})$

مثال :

بفرض أن هـ = ٧٠ + ٦ر (د)

، ث = ١٠

$\therefore\therefore$ د = (٧٠ + ٦ر) $(\frac{١}{١ - ٦ر} = \frac{٨٠}{٤٠ر} = ٢٠٠)$

هذا يعنى ان الدخل = ٢٠٠ وحدة .

وان الاستثمار = ١٠ وحدة

والاستهلاك = ١٩٠ وحدة

فاذا افترضنا زيادة الاستثمار من ١٠ وحدات الى ٢٠ وحدة يصبح لدينا مستوى جديد من الدخل

د = (٧٠ + ٢٠) $(\frac{١}{١ - ٤ر} = \frac{٩٠}{٤ر} = ٢٢٥)$

أى أن زيادة الاستثمار بمقدار ١٠ وحدات يؤدى الى زيادة الدخل بمقدار ٢٥ وحدة.

وهذال يعنى ان المكرر (ر) = ٢ر٥ ← $\frac{١}{١-٦ر} = \frac{١}{٤ر} = \frac{١٠}{٤} = ٢ر٥$

أى أن التغير في الدخل = التغير فى الاستثمار مضروب فى (المكرر).

أى Δ د / Δ ث (ر)

ويمكن كتابة دالة الادخار كالآتى :

خ = - ب+ (١ - م) د

وطالما ان ب = ٧٠ ← ٧٠ فيمكن رسمها تقطع المحور الرأسى عند ٧٠ وحدة.

وبعد ان تتقاطع دالة الادخار بالمحور الافقى (العرض الكلى) أو الدخل، فسوف يتزايد الادخار بمقدار ٤ر٠ وحدة فى كل وحدة اضافية من الدخل.

٢ - الانفاق الحكومى (العنصر الثالث فى النموذج) :

سوف نفترض ان الانفاق الحكومى يتحدد خارج النموذج، أى ان الانفاق الحكومى يتحدد بنسبة من الدخل ولكن بقيمة ثابته لا تتأثر بزيادة الدخل.

وللتبسيط سوف نفترض أن ث + Δ ث = ث = ٢٠ وحدة.

وسوف نفترض أيضا أن الانفاق الحكومى ق = ق = ٢٠

∴ ت + ق = ٤٠ وحدة .

ويصبح الطلب الكلى يساوى هـ + ت + ق

وتصبح معادلة الدخل القومى تساوى :

د = هـ + ت + ق .

وجدير بالذكر أن اثر الإنفاق الحكومى على مستوى الدخل يماثل أثر هـ × ت وبدات المكرر السابق $\left(\frac{١}{١ - م}\right)$

ويلاحظ :

أنه اذا كان الدخل أقل من مستوى العمالة للكاملة فان زيادة الانفاق الحكومى يؤدى الى اتجاه مستوى الدخل الى مستوى العمالة الكاملة.

٤ - الضرائب (العنصر الرابع فى النموذج)

إن اضافة الضرائب الى النموذج يؤدى الى خفض الانفاق والدخل فى الاقتصاد القومى فى الآجل قصير ولكن يمكن أن يستخدم بطبيعة الحال الى زيادة موارد الدولة وزيادة النمو فى الآجل الطويل.

ومن ثم يمكن القول أن اضافة الضرائب تؤدى الى :

١ - تؤدى الضرائب الى خفض مستويات كل من الاستهلاك والادخار بمقادير تتناسب مع الميل الحديى للاستهلاك .. والميل الحدى للادخار ٦ر ، ٤ر على التوالى :

٢ - يصبح من اللازم اعادة صياغة دالة الاستهلاك حيث أن :

الدخل القابل للصرف فيه = الدخل القومى - الضرائب.

دَ = د - ض .

وتصبح دالة الاستهلاك

هـ = ب + م دَ

ويلاحظ ان دالة الضرائب

ض = ض٠ + ت (د)

حيث ض. ← قيمكة الضرائب التى لا تتأثر بمستوى الدخل.

ت ← معدل الضرائب كنسبة من الدخل.

د ← الدخل .

٥ - الصادرات الواردات (العنصر الخامس فى النموذج) :

سوف نعالج كل الواردات (و) والصادرات كمتغيرات خارجية وتصبح :

الواردات و = و .

الصادرات ر = د ب .

ومن ثم ندخل كل من (ر)، (و) فى النموذج الاساسى النهائى كما يلى :-

د = هـ + ت + ق + (ر - و) ← (١)

، هـ = ب + م دَ ← (٢)

، دَ = د - ض ← (٣)

، ض = ض. + د ت ← (٤)

ت = ث . ← (٥)

ق = ق . ← (٦)

ر = ر . ← (٧)

و = و . ← (٨)

وبالتعويض فالمعادلات ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨ فى المعادلة رقم (١) نجد أن :-

د = ب + م دَ + ت + ق. + (ر. - و.)

= ب + م (د - ض) + ت. +ق. + (ر. - ر.)

= ب + م د - م ض + ت. - ق. + (ر. - و.)

= ب + م د - م (ض. + د ت) + ت. + ق. + (ر. - و.)

= ب + م د - م ض. = م د ت + ت. + ق. + (ر. - و.)

د - م د + م د ت = ب - م ض. + ت. - ق. + (ر. - و.)

د (١ - م + م ت) = ب = م ص . + ت. + ق. + (ر. - و.)

ويقسمة الطرفين على (١ – م + م ت) – نحصل على معادلة الدخل القومى، مع ادخال الصادرات والواردات في النموذج كما يلى :–

$$د = \frac{(١)}{١ - م + م ت} \left[(ب - م ض_{.} + ث_{.} + ق_{.} + (ر_{.} - ر_{.}) \right]$$

ويصبح المتكرر $\frac{(١)}{١ - م + م ت}$.

حيث م ت = الميل الحدى للاستهلاك × معدل الضرائب كنسبة من الدخل.

ويمكن توضيح المعادلات السابقة فى الرسم البيانى التالى :

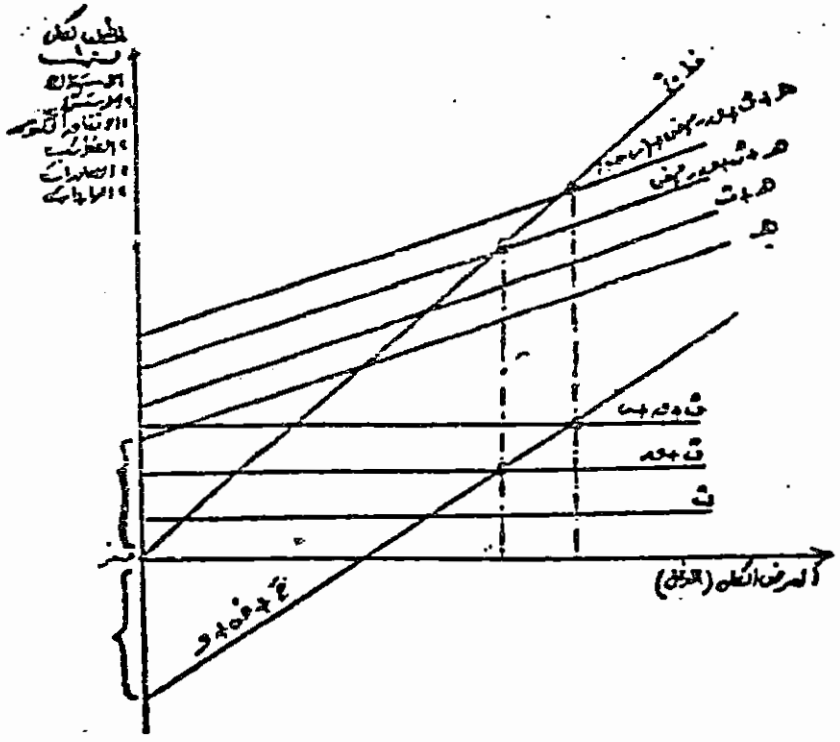

مثال رقم (١) :

اذا اعطيت البيانات التالية :

ب ← ٥ر٢٢ الجزء الثابت فى دالة الاستهلاك .

م ← ٧٥ر٠ الميل الحدى للاستهلاك بعد استبعاد الضرائب.

ض. ← ٣٠ قيمة الضرائب التى لا تتأثر بمستوى الدخل.

ب ← ٢ر٠ معدل الضرائب كنسبة من الدخل.

ت ← ٦٠ الاستثمار.

ق. ← ١٣٠ الانفاق الحكومى.

ر. ← ٢٥ الصادرات.

و ← ١٥ الواردات.

أوجد مستوى الدخل التوازنى وكذلك تحديد مستويات الاستهلاك والضرائب عند مستوى الدخل التوازنى.

الحـــل

حيث أن مستوى الدخل التوازنى فى ضوء المعلومات السابقة يتحدد بالمعادلة التالية :

$$د = (ب - م\ (ض) + ت. + ق. + (ر. - ر.)\ \left(\frac{١}{١ - م + م\ ت}\right)$$

$$\cdots\ د = ٢٠٠ \times \frac{١}{ع د} = ٥٠٠\ م.جـ$$

ونبدأ فى حساب المتغيرات الداخلية والتى لا يتم تحديدها خارج النموذج.

أولا - دالة الضرائب :

ض = ض. + ت (د)

= -٣ + ٢ر (د)

= ٣٠ + ٢ر (٥٠٠) = ١٣٠

ويصبح الدخل بعد خصم الضرائب (ويسمى الدخل القابل للتصرف فيه) دَ = د - ض .

د = ٥٠٠ - ١٣٠ = ٣٧٠ م . جـ

ثانيا - تحديد دالة الاستهلاك :

... هـ = ب + م (دَ)

= ٥ر٢٢ + ٧٥ر (٣٧٠) - ٣٠٠ م . جـ

أى أن الدخل القومى توزع على :

الاستهلاك هـ = ٣٠٠

+ الاستثمارات = ٦٠

+ الانفاق ق = ١٣٠

+ الصادرات ر = ٢٥

- الواردات و = - ١٥

٥٠٠

ثالثا – حيث ان قيم الاستثمار + الانفاق الحكومى + الصادرات = الادخار + الضرائب + الواردات .

حيث ان : ت = ٦٠	خ = ٧٠
ق = ١٣٠	ض = ١٣٠
و = ٢٥	و = ١٥
٢١٥	٢١٥

مثال رقم (٢) :

بفرض زيادة دخل العمالة فى الاقتصاد القومى هو ← ٥٥٠ وحدة

وأن مستوى الدخل الفعلى ← ٥٠٠ وحدة

هذا يعنى انه يجب زيادة الدخل بمقدار ← ٥٠ وحدة

ولكن نزيد الدخل بمقدار ٥٠ وحدة هناك عدة بدائل لتحقيق هذه الزيادة فى الدخل القومى وهذه البدائل هى :

(١) أما زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ وحدة

أو (٢) أما زيادة الانفاق الحكومى بمقدار ٢٠ وحدة

أو (٣) اما زيادة الصادرات بمقدار ٢٠ وحدة

حيث ان زيادة اى من هذه العناصر بمقدار ٢٠ وحدة فانها ستؤدى الى زيادة الدخل بمقدار ٥٠ وحدة لأن المكرر – ٥ر٢

ويفرض انه تم اختيار زيادة الانفاق الحكومى بمقدار ٢٠ وحدة يصبح معادلة الدخل القومى كما يلى :

د = (٥ر٢٢– ٧٥ر (٣٠) + ٦٠+ ١٥٠ +٢٥ – ١٥)

$$\frac{(١)}{١ - ٠٫٧٥ + ٠٫٧٥ \times ٠٫٢} = ٢٢٠ = \frac{١}{٠٫٤} \times ٢٢٠ = ٢٫٥ \times ٢٢٠ = ٥٠٠ \text{ وحدة}$$

ويلاحظ أن المتغيرات التى تؤدى الى زيادة الدخل القومى – والعوامل المقابلة لها هى .

(العوامل الايجابية)	(العوامل السلبية)
الاستثمارات = ٦٠	الادخار = ٨٠
الانفاق الحكومى ق = ١٥٠	الضرائب = ١٤٠
الصادرات ر = ٢٥	الواردات = ١٥
٢٣٥	٢٣٥

ويلاحظ ان حساب الادخار والضرائب تم كما يلى :

∴∴ الضرائب ض = ض. + د ت

= ٤٠ + ٥٥٠ (٠٫٢)

= ٢٠ + ١١٠ = ١٤٠

∴∴ الدخل القابل للتصرف فيه د = د – ض

∴∴ دَ = ٥٥٠ – ١٤٠ = ٤١٠

∴∴ هـ = ب + م د

= ٢٢٫٥ + ٠٫٧٥ (٤١٠)

= ٢٢٫٥ + ٣٠٧٫٥ = ٣٣٠ وحدة.

دالة الادخار خ = – ب + (١ – م (دَ)

= ٢٢٫٥ + (١ – ٠٫٧٥) (٤١٠)

= ٢٢٫٥ + ٠٫٢٥ × ٤١٠ = ٨٠

الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية :

من المعلوم أن فكرة الاستثمار سلاح ذو حدين يمكن ان تؤدى الى آبار مضاعفة بزيادة للاستثمار. ويمكن أيضا أن يؤدى الى اثار مضاعفة لخفض الاستثمار حيث يمكن المكرر ان يشجع على القيام باستثمارات جديدة وزيادة مضاعفة فى الدخل كما أوضحنا. ويمكن أيضا ان يؤدى الى نتائج عكسية.

(أ) الفجوة الانكماشية :

وإذا افترضنا ان فرص الاستثمارات قد نقصت بمقدار ١٠ مليون جنيه فسيتبع ذلك انخفاض فى الدخل القومى ثلاثة اضعاف هذا الانخفاض أى بقدار ٣٠ مليون جنيه (نفرض المكرر = ٣). فاذا انخفضت الاستثمارات الجديدة الى الصفر سينخفض بالتالى الدخل الى الحد الذى لا يتوفر فيه حينئذ اى مدخرات وهذا يعنى أيضا ان انخفاض الدخل القومى عن نقطة التوازن فسيؤدى هذا الى ظهور بطالة فى القوى العاملة وضياع وعدم الاستفادة من الموارد المتاحة ومن ثم فان الدخل القومى المرغوب والحالة هكذا هو الذى يخقق العمالة الكاملة للموارد القومية والبشرية المتاحة. وهذا يتحقق فقط حينما تصبح فرص الاستثمار معادلة لمعدل ادخار مستوى العمالة.

وطالما أن معدل الادخار الموافق لمستوى العمالة الكاملة لا يقابله استثمار خاص مماثل (أو سياسات حكومية) فلا يمكن تحقيق مستوى العمالة الكاملة وتظهر لدينا ما يسمى بالفجوة الانكماشية. ويمكن قياس حجمها عند نقص الاستثمارات عن معدل الادخار اللازم لتحقيق العمالة

الكاملة بالشخص التالى وهو يوضح لنا الفجوة الانكماشية مستخدمين عنصرين هما الاستهلاك والاستثمار.

ونفترض أن مستوى الدخل الذى يتحقق عند العمالة الكاملة هو ٤٠١ مليون جنيه ولنفترض ايضا ان الانفاق الكلى (س +ت) قد تحقق عند مستوى ٣٨٠ مليون جنيه أى عند النقطة حـ. وهذا يعنى أن لدينا فجوة انكماشية تقدر بحوالى ٢٠ مليون جنيه هى المسافة بين حـ، ف

وطالما اننا لم نحقق مستوى العمالة الكاملة فماذا يمكن ان يحدث إذن ؟ هل سينخفض مستوى الدخل بمقدار ٢٠ مليون جنيه ؟ .. بالطبع الاجابة بالنفى حيث ان كل انخفاض فى الدخل بمقدار جنيه واحد سينتج عنه انخفاض قدرة ٢/٣ من الانفاق على الاستهلاك، وعلى هذا سينخفض الدخل بمعدل مضاعف الى ان يصبح ذلك الانخفاض ثلاثة اضعاف حجم الفجوة الانكماشية الاصلية.

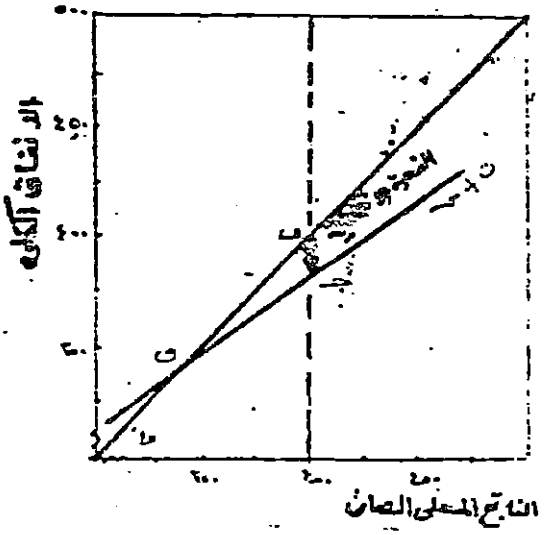

(ب) الفجوة التضخمية :

وبخلاف الفجوة الانكماشية قد يتحقق فى بعض الظروف فجوة تضخمية اذا ما عاد الاستثمار بمعدل اكبر من الانتاج المتاح وستتجه الاسعار الى الارتفاع والشكل التالى يوضح كيفية قياس الفجوة التضخمية والمنحنى ت + س يقع اعلى الخط ٤٥° وتقاس الفجوة التضخمية بالمسافة الرأسية ف حـ حيث تصبح هذه الفجوة التضخمية ١٥ مليوم جنيه.

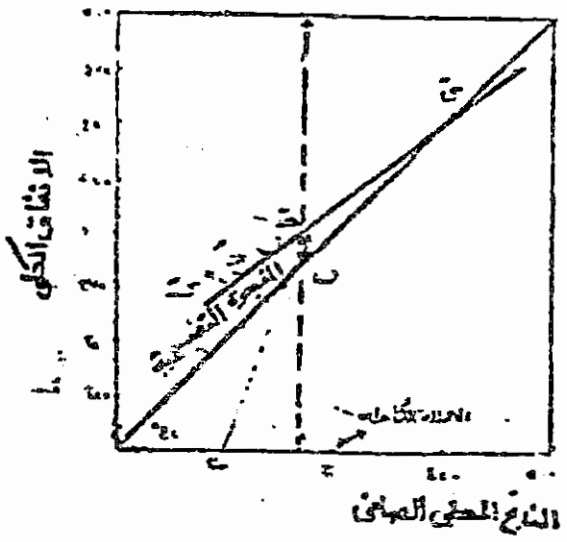

والآن ماذا سيحدث نتيجة لهذه الفجوة التضخمية. هل يمكن للانتاج أن يزداد بمقدار ٤٥ مليون جنيه ليعطى لنا نقطه توازن جديدة فـ. الاجابة بالطبع بالنفى حيث ان كل فرد قادر على العمل دخل العملية الانتاجية ومن ثم تحقق مستوى العمالة الكاملة. وأن المصانع ووحدات

الانتاج تعمل بكامل طاقتها. فأى توازنات يبين نقطه العمالة الكاملة لا يمكن ان تتحقق فهى توضح فقط ما نريد انتاجه ولا نوضح ما يمكن انتاجه فى واقع الامر.

ومن هنا فان الفجوة التضخمية لا تستطيع ان ترفع مستوى التوازن الى أعلى حيث ان النظام الاقتصادى لا يمكن ان يأخذ أو يتخذ إوضاعاً جديدة بعيدة عن نقطة توازن العمالة الكاملة.

وعلى ذلك فان أى زيادة فى القدرة الشرائية ستؤدى فقط الى ارتفاع الاسعار والى ضغوط تضخمية. ويزداد الدخل القومى النقدى لتضر الاسعار ولكن الدخل الحقيقى لا يمكن ان يتحول عن مستوى الدخل الذى تحقق عند نقطة العمالة الكاملة اى أن الدخل الحقيقى لا يزيد.

ولا شك ان زيادة الاسعار مستمر طالما وجدت الفجوة التضخمية وستتوقف الزيادة فى الاسعار حيث يمكن التغلب على الفجوة التضخمية بالسياسات الاقتصادية المناسبة.

٢/٢- الاستثمار، سعر الفائدة والتوازن العام :

١/٢/٢ - *الاستثمار :*

يتحدد معدل الانفاق على سلع الاستثمار فى رأى كينز بعاملين :

العامل الاول : الكفاية الحدية للاستثمار.

العامل الثانى : سعر الفائدة .

(أ) الكفاية الحدية للاستثمار :

أن نقطة البدء فى تحليل موضوع الانفاق الاستثمارى هو مناقشة الكفاية الحدية لرأس المال فى مشروع واحد، أى تحليل هذا الموضوع على المستوى الجزئى ثم الانتقال بعد ذلك لمناقشة الكفاية الحدية للاستثمار فى الاقتصاد القومى، أى على المستوى الكلى.

وسوف نفترض لهذا الغرض مشروعاً استثماريا نقدر الاصول فيه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وأن العمر الانتاجى للمشروع خمس سنوات ولا يوجد قيمه للاصول آخر المدة. ومن ثم يجب ان يسترد المشروع فى خلال خمس سنوات قيمة الاستثمار الاولى وقدره ١٠٠٠ جنيه وأن يحصل المشروع كذلك على عائد مناسب على المبلغ المستثمر. لذلك يجب تقدير العائد من المبيعات وحساب اجمالى التكاليف الجارية التى يتحملها المشتع عدا تكاليف اهلاك المعدات فاذا افترضنا انه بعد استبعاد التكاليف الجارية من قيمة عائد مبيعات الانتاج يتوقع ان يحصل المشروع على عائد سنوى قدره ٣٠٠ جنيه. هذا العائد المحقق كل سنة على مدار خمس سنوات يمثل قيمة العائد اللازم لاسترداد قيمة الاستثمار فى الاصول الثابتة ومقدارها ١٠٠٠ جنيه بالاضافة الى تحقيق عائد معين على الاستثمار.

والسؤال الان ما هو معدل العائد الذى سيحصل عليه المشروع من استثمار ١٠٠٠ جنيه في الاصول الثابته وتحقيق عائد قدره ٣٠٠ جنيه لمدة خمس سنوات.

يمكن ايجاد قيمة معدل العائد من المعادلة التالية :

$$\frac{ع_{1}}{(1+ي)^{1}} + \frac{ع_{2}}{(1+ي)^{2}} + \frac{ع_{3}}{(1+ي)^{3}} + \frac{ع_{4}}{(1+ي)^{4}} + \frac{ع_{5}}{(1+ي)^{5}} + \frac{ص_{5}}{(1+ي)^{5}} = ك$$

حيث ترمز :

ت تكاليف الاستثمار الأولية = ١٠٠٠ جنيه

ع العائد السنوى = ٣٠٠ جنيه

ض قيمة المعدات الخردة = صفر

ن العمر الانتاجى للمشروع = ٥ سنوات.

أى أن :

$$١٠٠٠ = \frac{٣٠٠}{(١+ي)^{١}} + \frac{٣٠٠}{(١+ق)^{٢}} + \frac{٣٠٠}{(١+ى)^{٢}} + \frac{٣٠٠}{(١+ى)^{٤}} + \frac{٣٠٠}{(١+ى)^{٥}} + \frac{صفر}{(١+ى)^{٥}}$$

ومن المعادلة السابقة يمكن استنتاج ان ى = ٢٤ر١٥٪ وهو معدل العائد المتوقع او الكفاية الحدية لرأس المال أو ما يطلق عليه سعر الخصم الذى يعادل تكاليفالمشروع بالقيم الحالية لصافى العوائد المتوقع تحقيقها خلال العمر الانتاجى للمشروع.

يتضح مما سبق ان المشرع يسترد ١٠٠٠ جنيه وهى تكاليف الاستثمار الأولية للمشروع بالاضافة الى تحقيق عائد قدره ٢٤ر١٥٪ كمعدل عائد على قيمة المبلغ المستثمر.

فالكفاية الحدية لرأس المال فى رأى كينز عبارة عن سعر الخصم الذى يحقق قيمة حاضره او حاليه العوائد المتوقعه من الاستثمارات فى أصل من الاصول تساوى تكلفه احلال هذا الاصل.

يتضح مما سبق الآتي :

١ - أنه مع كميات تكلفة احلال الاصل تتغير الكفاية الحدية لرأس المال فى نفس اتجاه العوائد المتوقعة حيث ترتفع الكفاية الحدية لرأس المال مع زيادة العوائل المتوقعة والعكس صحيح فتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال بانخفاض العوائد المتوقعة.

٢ - تتجه الكفاية الحدية لرأس المال فى عكس اتجاه تكاليف انتاج الاصول الرأسمالية وذلك مع ثبات العوائد المتوقعة. هذا يعنى ان انخفاض تكاليف انتاج الاصول الرأسمالية يؤدى الى زيادة الكفاية الحدية لرأس المال.

٣ - وتأسيسا على ما سبق يمكن القول ان تكلفه انتاج الاصول الرأسمالية والعوائد المتوقعة من الاستثمار فى هذه الاصول تحددان الكفاية الحدية لرأس المال.

وجدير بالذكر ان تكلفة انتاج الاصول الرأسمالية تتأثر بدرجة اكبر فى الاجل الطويل حيث ان تغييرها فى الاجل القصير محدود. وفى ذات الوقت نجد ان العوائد المتوقعة يمكن ان تتقلب وكذلك فإنها غير مؤكدة الامر الذى يؤدى الى حدوث ذبذبة فى الكفاية الحدية لرأس المال.

وتنقسم توقعات رجال الاعمال الى توقعات قصيرة الاجل وتوقعات طويلة الاجل. وتعتمد التوقعات قصيرة الاجل على معدلات الارباح المحققة فى الوقت الحاضر أو من اتجاه الارباح فى الماضى القريب. ولهذا تعتبر التوقعات قصيرة الاجل أكثر استقراراً من التوقعات طويلة الاجل. وتتأثر التوقعات طويلة الاجل بمعدلات الارباح في الاجل الطويل الامر الذى لا يمكن تحديده بدقة لتعرضه لكثير من المؤثرات والمتغيرات مثل التقادم.

والتغير التكنولوجى ومعدلات الاجور، تكاليف الانتاج وتقلبات الاسعار وظهور سلع بديلة وتقلب مستوى الطلب الكلى.

لذا يمكن القول ان معدلات الخصم المستخدمة التى تعبر عن الانتاجية الحدية لرأس المال قد تتغير خلال العمر الانتاجى للمشروع بسبب العوامل التى ذكرناها.

لنفترض الان انه يوجد عدد من مشروعات الاستثمار المعروضة على ادارة شركة معينة. وفى هذه الحالة يجب حساب معدلات العائد المتوقع لكل مشروع استثمارى على حده. والخطوة التالية هى ترتيب هذه المشروعات على اساس معدلات العائد المتوقع.

ويجب التأكيد على مفهوم العائد المتوقع ذلك ان كل الحسابات تعتمد على التوقعات الخاصة بتكاليف الانتاج، العمر الانتاجى للمعدات، وأسعار المنتجات. ولنفترض الآن وجود خمسة مشروعات استثمارية وأن هذه المشروعات تتميز بتكاليف ومعدل عوائد كما هو موضح بالجدول التالى :

المشروع	التكاليف بالجنيه	معدل العائد السنوى المتوقع ٪
أ	١٥٠٠٠	٢٠
ب	٢٠٠٠٠	١٦
جـ	٥٠٠٠	١٤
د	١٠٠٠٠	١٢
هـ	٢٥٠٠٠	٨

وبعد ان يتم حساب معدلات العائد على المشروعات الاستثمارية الخمس وترتيب المشروعات حسب معدلات العائد فيجب ان تحدد الارادة المشروعات التى سيتم تنفيذها المشروعات التى ترفضها.

فإذا رأت ادارة الشركة ان تنفيذ المشروعات التى تحقق عائد ٢٠٪ أو اكثر فسوف تنفذ المشروع (أ) وتصبح الاستثمارات الكلية ١٥٠٠٠ جنيه. فإذا اتجهت الادارة الى خفض الحد الادنى المقبول للعائد المتوقع فستقبل مشروعات اكثر وسيزداد الاستثمار الكلى المحقق. وفى حالة قبول الادارة المشروعات التى تحقق عائد ١٦٪ أو اكثر فتستثمر فى المشروعات (أ) ، (ب) وسيزداد الاستثمار الكلى من ١٥٠٠٠ جنيه الى ٣٥٠٠٠ جنيه اما اذا قبلت المشروعات التى تتميز بعائد ١٤٪ سيصبح الاستثمار الكلى ٤٠٠٠٠ جنيه.

ويوضح الشكل رقم (١) المبالغ التى ستستثمر عند الحدود الدنيا لمعدلات العائد المتوقعة وحجم الاستثمارات يطلق عليها "دالة الكفاية الحدية لرأس المال" The marginal eificiarcy of capital function . وعادة يتم رسم هذه الدالة فى صورة خط مستقيم أو منحنى، ولكن فى حالتنا هذه لا يتم رسمها هكذا لانه يوجد مشروع واحد وعدد محدود من المشروعات الاستثمارية.

ويوضح الشكل التالى رقم (٢) القرارات الاستثمارية للمشروع الواحد، ومن ثم يمكن ان تجمع دوال الكفاية الحدية لرأس المال للمروع مجتمعه حتى يمكن استنتاج دالة الاستثمار الكلى .

ويوضح الشكل رقم (٣) الكفاية الحدية للاستثمارات وعند الانتقال من المستوى الجزئى (مستوى المشروع) الى المستوى الكلى (المستوى مقومى) يفضل استخدام مفهوم الكفاية الحدية للاستثمارات ذلك ان هذا المعيار يأخذ فى الاعتبار ان الكفاية الحدية للاستثمارات تعنى ابعادا اكبر واعمق من مجرد تجميع الكفاية الحدية لرأس المال فى المشروعات

المختلفة، وتوضح دالة الكفاية الحدية للاستثمارات اثر زيادة مستوى الاستثمار على العوائد المتوقعة من المشروعات الاستثمارية. فاذا اتجهت كل المشروعات الى زيادة معدلات الاستثمار والن قطاع انتاج المعدات الرأسمالية تعمل فى مستوى قريب من مستوى التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية فستتجه اسعار سلع الاستثمار اليالارتفاع.

وكما أوضحنا تتجه اسعار السلع الرأسمالية للارتفاع مما يؤدى الى انخفاض العائد من مشروعات الاستثمار وتتزايد الفجوة بين الكفاية الحدية لرأس المال والكفاية الحدية للاستثمارت مع تزايد معدلات الاستثمار.

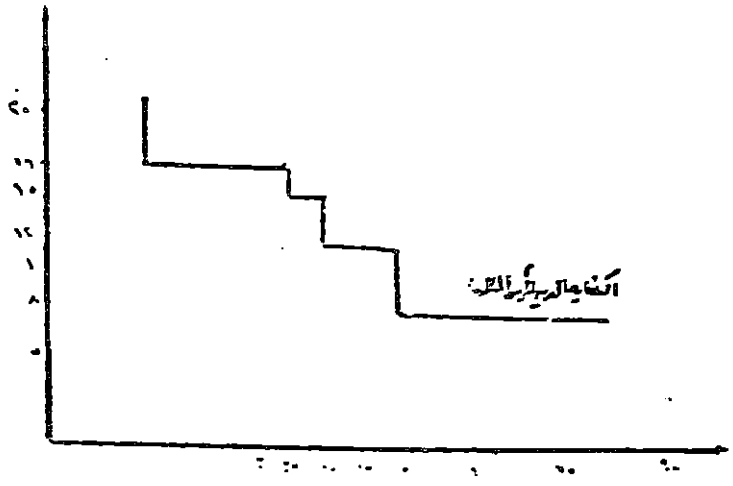

شكل رقم (١)

يبين دالة الكفاية الحدية لرأس المال

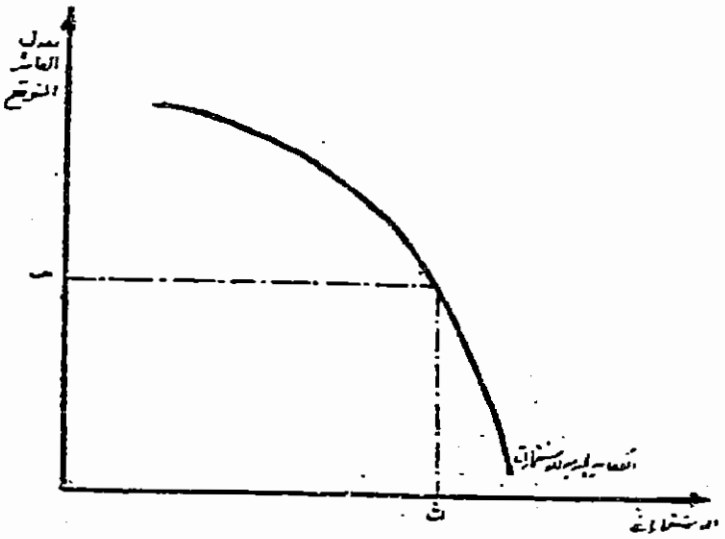

شكل رقم (٢)
دالة الكفاية الحدية للاستثمارات

ويوضح الشكل رقم (٢) العلاقة بين المعيارين . فعند مستوى منخفض من الاستثمار يعمل قطاع الصناعات الرأسمالية عند مستوى منخفض من استغلال الطاقة الانتاجية الامر الذى يحد من ارتفاع اسعار السلع الرأسمالية وفى هذه الحالة يتقارب كل من الكفاية الحدية لرأس المال والكفاية الحدية للاستثمارات.

ومع زيادة الطلب على سلع الاستثمار سيرتفع معدل تشغيل قطاع صناعة السلع الرأسمالية. وسوف يؤدى زيادة الطلب الى زيادة اسعار هذه السلع، مما يؤدى الى انخفاض معدل العائد على مشروعات لاستثمار وتتزايد الفجوة بين الكفاية الحدية لرأس المال والكفاية الحدية

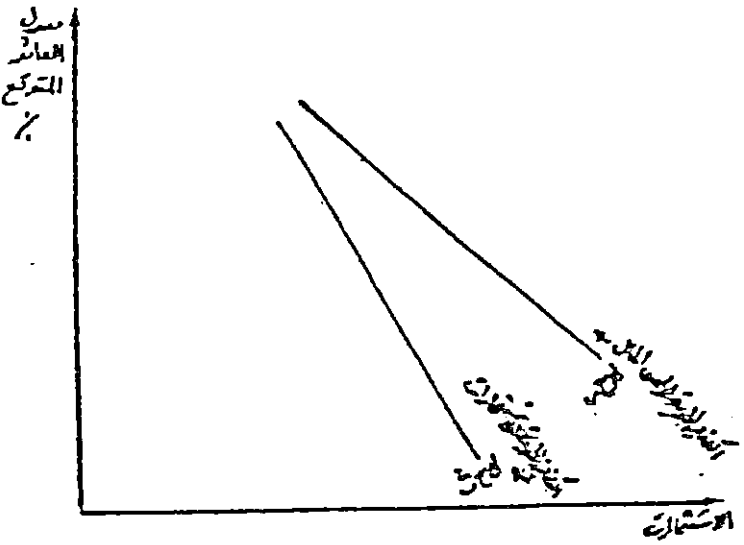

شكل رقم (٣)

الكفاية الحدية لرأس المال والكفاية الحدية للاستثمارات

وجدير بالذكر انه من المربح لرجال الاعمال أن يتجهوا للاقتراض من المؤسسات المالية لتنفيذ مشروعات الاستثمار طالما كان معدل العائد على مشروعاتا الاستثمار اى الكفاية الحدية للاستمارات اكبر من سعر الفائدة على القروض ولكن بافتراض وجود امكانية الافتراض وفى حدود النسب الاقتصادية بين القروض ورأس المال، ذلك انه يوجد نسب قصوى يجب ألا يتعداها المشروع بين القروض ورأس المال لاسباب متعددة منها المحافظة على المركز المالى للمشروع وعدم تعرضه لمشكلة السيولة فى حالة انخفاض الدخل وزيادة الفوائد المدفوعة على القروض وغير ذلك من العوامل.

وسوف نستخدم مفهوم الكفاية الحدية للاستثمار لكى تعبر عن الطلب على سلع الاستثمار.

(ب) سعر الفائدة :

يرى كينز ان سعر الفائدة ظاهرة نقدية حيث ان النقود تتميز بسيولة كاملة فى حين ان الاصول الرأسمالية الاخرى لا تحتوى غالبا على هذه الخاصية لذا فان التخلى عن الاحتفاظ بهذا الاصل السائل يجب ان يقابله مكافأة التنازل عن الاحتفاظ بالثروة فى شكل اصول كاملة السيولة. فالفائدة فى نظر كينز تعتبر مقابل التخلى عن سيولة الثروة، ويتحدد سعر الفائدة فى النموذج الكينزى بتفاعل العرض والطلب على النقود بعكس سعر الفائدة فى الفكر الكلاسيكى الذى يتحدد بتفاعل عاملين فقط هما الادخار والاستثمار، وفي الفكر النيوكلاسيك حيث يرى مارشال ان الفائدة هى جزاء للانتظار والتضحية بالاستهلاك الحاضر فى سبيل استهلاك قدر اكبر فى المستقبل.

وبعد ذلك يتم تحديد معدل العائد المتوقع أو الكفاية الحدية للاستثمارات لتمثيل الطلب على سلع الاستثمار. تصبح المشكلة التالية هى اختيار معدل العائد الادنى المقبول.

ويستخدم في النموذج الاساس سعر الفائدة ليعبر عن معدل العائد الادنى المقبول، ومن ثم تقبل مشروعات الاستثمار التى تحقق معدل عائد مساوياً أو اكبر من تكلفة رأس المال حيث ان قبول مشروع يحقق معدل عائداً مساوياً أو اكبر من تكلفة رأس المال حيث ان قبول مشروع يحقق معدل عائدا اقل من سعر الفائدة يصبح قراراً غير اقتصادى.

ولكن استخدام سعر الفائدة كمعدل قاطع لقبول او رفض المشروعا الاستثمارية يتضمن حداً كبيراً من التبسيط لان اى مشروع لديه عدد متنوع من مصادر التمويل وكل من هذه المصادر لها سعر معين، ولكن يستخدم سعر الفائدة بصفة عامة ليعبر عن تكلفة كل المصادر المالية

المتاحة مع الاخذ فى الاعتبار ان معدل الفائدة فى رأى كينز هو سعر استخدام النقود وكأى سعر آخر تحدد الفائدة بتفاعل العرض والطلب على النقود.

٢/٢/٢ - *عرض النقود* :

من الوجهة العملية نجد أن ارتفاع اسعار الفائدة تؤدى الى زيادة عرض النقود لأنها تشجع البنوك الى خفض احتياطياتها النقدية وعلى هذا الاساس نجد ان دالة عرض النقود سوف تتحول الى أعلى متجهة الى اليمين.

ولكن فى التحليل الكينزى يفترض ان عرض النقود فى الاجل القصير يعتبر قيمة ثابته، كما هو واضح فى الشكل التالى رقم (٤). وهذا يعنى ان منحنى عرض النقود يتميز بمرونه فائدة تساوى صفراً. أى أن تغيير سعر الفائدة لا يؤدى الى تغيير فى عرض النقود.

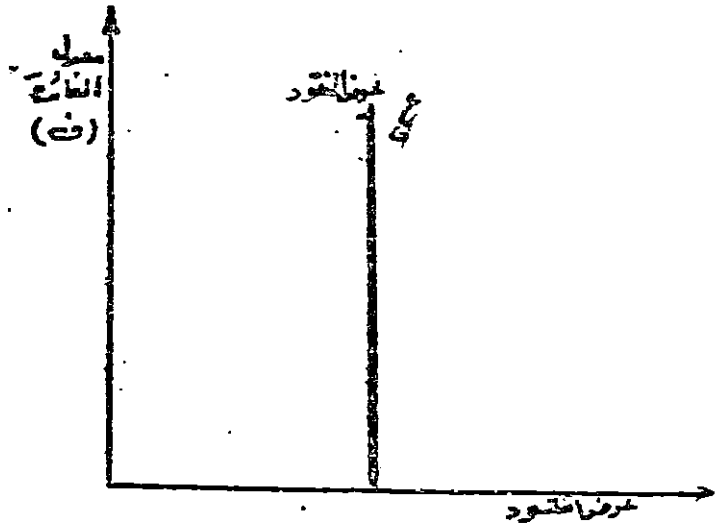

شكل رقم (٤) عرض النقود

٣/٢/٢ الطلب على النقود :

لقد أوضحنا فيما سبق أن سعر الفائدة يتحدد فى رأى كينز فى السوق الحرة بتفاعل كل من العرض والطلب على النقود. فإذا وجدت دوافع قوية لزيادة السيولة أو بمعنى آخر اذا زاد التفضيل النقدى سوف يؤدى الى ارتفاع معدل الفائدة اللازمة لجذب ما لدى الافراد من نقود، وبالعكس فان انخفاض التفضيل النقدى يؤدى الى تنازل الافراد عن الاحتفاظ بنقود حاضرة مع اى زيادة بسيطة فى سعر الفائدة.

ويرى كينز ان الطلب على النقود يتكون من ثلاثة عناصر يمكن عرضها بايجاز فيما يلى :

أولا - الطلب على النقود لدافع المبادلات :

يمثل الطلب على النقود لدافع المبادلات الجزء الاساسى من الطلب على النقود. فالطلب على النقود فى هذه الحالة هو بغرض القيام بالمعاملات اليومية سواء من قبل المستهلكين او المنتجين. ولقد تم تحليل هذا النوع من الطلب من قبل الاقتصاديين الكلاسيك. ويمثل هذا الطلب الاحتفاظ بالنقود كوسيط للتبادل. فالمستهلك يحتفظ بالنقود حتى يتمكن من انفاقها على دفعات بين فترات الحصول على الدخل. وفى ذات الوقت يحتفظ رجال الاعمال بالنقود الحاضرة حتى يتمكن من دفع قيمة ما يحصلون عليه من عوامل انتاج، فالطلب على النقود بدافع المبادلات هو طلب للاحتفاظ بالنقود لكى يمكن مواجهة النفقات اتلروتينية العادية المتوقعة.

فاذا افترضنا ثبات العوامل الاخريفإن الطلب على النقود بدافع المبادلات يتأثر بالدرجة الاولى بمستوى الدخل القومى فكلما زاد مستوى الدخل كلما ادي هذا الى زيادة الطلب على النقود بدافع المبادلات.

ثانيا - الطلب على النقود بدافع الاحتياط للطوارئ:

العنصر الثانى من الطلب على النقود كما يوضحه العنوان هو الاحتفاظ بالنقود لمواجهة المدفوعات الطارئة لمقابلة الظروف غير المتوقعة وجدير بالذكر ان طبيعة العرض والطلب على السلع والخدمات تؤثر على الطلب على النقود بدافع الاحتياط فكلما كان العرض والطلب على السلع مستقراً كلما كان ذلك مدعاة الى خفض نسبة الطلب بدافع الاحتياط.

ويعتبر الطلب على النقود بدافع المبادلات وبدافع الاحتياط للطوارئ دالة فى مستوى الدخل القومي.

وفى الشكل رقم (٥) تم مزج الطلب على النقود لدافع المبادلات والطلب على النقود لدافع الاحتياط فى الخط المستقيم ط ن ١ عند مستوى دخل د = د بافتراض ان الطلب على النقود عديم المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة.

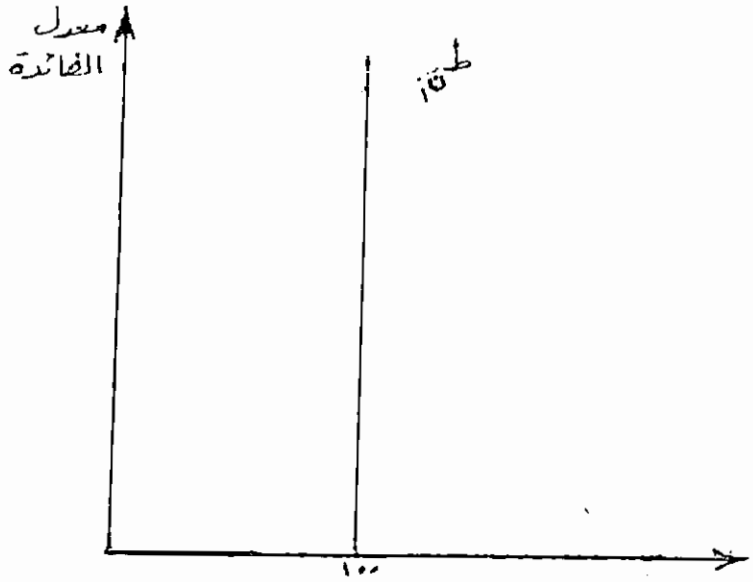

شكل رقم (٥)

ط ن ١ الطلب على النقود عند مستوى الدخل د = د

وفى الشكل رقم (٥) نجد ان الطلب على النقود ط ن١ يمثل ١٠٠ وحدة بغض النظر عن معدل الفائدة السائدة وعند مستويات اعلى من الدخل يتزايد الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط للطوارئ. فسعر الفائدة والحالة هذه لا تؤثر عند الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط للطوارئ.

ثالثا - الطلب على النقود بدافع المضاربة :

لقد أوضحنا فى دراستنا للنظرية النقدية الكلاسيكية ان الفرد الرشيد لا يحتفظ بالنقود فى صورة سائلة لأنه لا يمكن ان يشترى بها اصولا تدر له دخلا وفائدة. ولكن انتقد كينز الرأى وأوضح حالة الطلب بدافع المضاربة والمضاربة فى حالتنا هذه تهدف الى محاولة تحقيق ارباح وذلك بالتنبؤ باتجاه اسعار الفائدة فى المستقبل، فتوقع المضارب لارتفاع اسعار الفائدة فى المستقبل يؤدى الى تأجيله لشراء السندات ومن ثم يتم الاحتفاظ بالنفوذ فى صورة سائلة او بمعنى آخر يزداد تفضيله النقدى. إن ارتفاع اسعار الفائدة فى المستقبل يؤدى الى انخفاض اسعار السندات ومن ثم يمكن شراء سندات بأسعار منخفضة ومحاولة بيعها عند انخفاض اسعار الفائدة وارتفاع اسعار السندات ومن ثم يمكن ان يحقق المضارب ربحاً من هذه العملية.

يتضح مما سبق ان الطلب على النقود بدافع المضاربة يعتبر دالة عكسية لمستوى سعر الفائدة. ويوضح الشكل التالى رقم (٦) منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة ط ن٢.

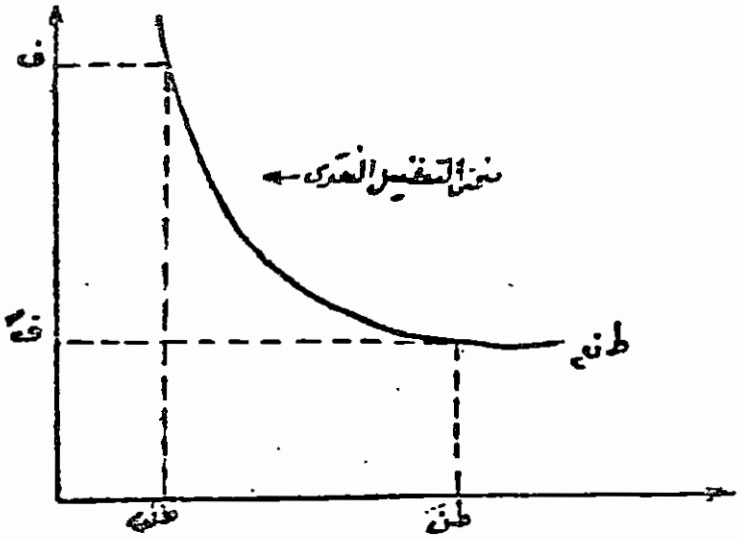

شكل رقم (٦)

الطلب على النقود بدافع المضاربة

لكى تتفهم موضوع الطلب على النقود بدافع المضاربة يجب ان نتساءل لماذا يحتفظ المستثمر بجزء بسيط من النقود بهدف المضاربة حينما يكون سعر الفائدة مرتفعا اى فى حالة انخفاض التفضيل النقدى ويستثمر باقى النقود فى صورة سندات.

توجد ثلاثة عناصر للاجابة على هذا السؤال يمكن تلخيصها فى الأتى :-

١ - يعتبر سعر الفائدة . ف. مرتفعا. ثم تصبح تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة مرتفعة ايضا. ان القيمة الكبيرة للفائدة التى يتم فقدانها بالاحتفاظ بالنقود فى صورة سائلة او حاضرة تدفع المستثمر الى الاحتفاظ بنسبة اقل من النقود السائلة وبنسبة اكبر من السندات اى وجود حالة انخفاض التفضيل النقدى.

٢ - عند مستوى فائدة ف. يعتبر العائد على السندات مرتفع بالنسبة لتكلفة تحويل النقود السائلة الى سندات. أن الجزء الاكبر من تكاليف شراء السندات مثل تكاليفالسمسرة. تكاليف البحث عن معلومات سليمة عن سعر الفائدة وأسعار السندات تكاليف الوقت اللازم لإجراء هذه العمليات يعتبر بصفة عامة تكاليف ثابته بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة. وعند مستويات مرتفعة لسعر الفائدة يمكن تغطية او استرداد هذه التكاليف بمعدل اسرع وذلك لارتفاع معدل العائد على السندات.

٣ - يتذكر القارئ أننا ذكرنا بوجود علاقة عكسية بين سعر السندات وسعر الفائدة. فارتفاع سعر الفائدة يؤدى الى انخفاض اسعار السندات فى السوق وانخفاض سعر الفائدة يؤدى الى ارتفاع سعر السندات، لذلك فان ارتفاع سعر الفائدة عند المستوى ف. يعنى انخفاض اسعار السندات ومن ثم يتجه المستثمرون الى شراء السندات التى انخفضت اسعارها بأمل انخفاض سعر الفائدة فى المستقبل ومن ثم ارتفاع اسعارها وبالتالى بيعها بأسعار مرتفعة مما يؤدى الى تحقيق ربحاً من عملية المضاربة وبالعكس عند مستوى سعر الفائدة ف يتجه المستثمرون الى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من النقود السائلة بمعنى تزايد التفضيل النقدى للمستثمر وذلك للاسباب الثلاث التالية :

١ - عند مستوى سعر الفائدة فَ المنخفض نجد ان تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود منخفض ايضا اى ان العوائد التى تفقد نتيجة الاحتفاظ بالنقود فى صورة مماثلة هى عوائد منخفضة.

٢ - عند مستوى سعر الفائدة فَ المنخفض نجد ان تكلفة تحويل النقود الى سندات مرتفعة بالنسبة للعائد المحقق من السندات حيث ان

المجهود والنفقات يقابلها تحقيق عائد منخفض.

٣ - انخفاض سعر الفائدة يعنى ارتفاع اسعار السندات وتوقع المضارب لارتفاع سعر الفائدة يؤدى الى تأجيله لشراء السندات ويحتفظ بالنقود سائلة اى يتزايد معدل التفضيل النقدى للمستثمر.

وتأسيسا على ما سبق نجد ان المستثمر الذى افترضناه يقسم اصوله التى يمتلكها بين نقود سائلة وسندات على أساس اتجاه تكلفة الفرصة البديلة، مقارنه العائد بالتكاليف الخاصة بتحويل النقود الى سندات وكذلك اتجاهات التغير فى اسعار السندات.

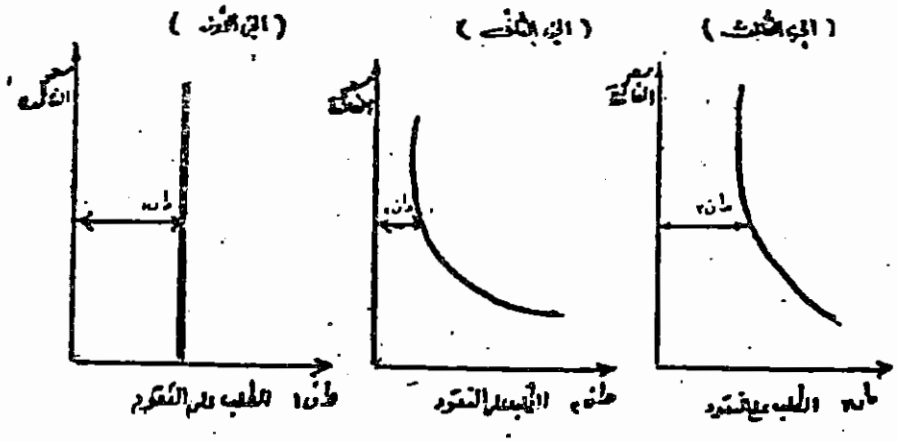

شكل رقم (٧)

اجمالى الطلب على النقود

وحتى يمكن استنتاج اجمالى الطلب على النقود يجب اضافة ط $_{ن_1}$ فى الشكل رقم (٥) الى ط $_{ن_2}$ فى الشكل رقم (٦) ويوضح الشكل رقم (٧) اجمالى الطلب على النقود وهى اضافه افقية لكل من ط $_{ن_1}$ ، ط $_{ن_2}$.

والخطوة التالية هى مزج الطلب الكلى على النقود الموضح فى الجزء الثالث من الشكل رقم (٧) مع عرض النقود الموضح فى الشكل رقم (٤). وهذه العملية تؤدى الى تحديد الفائدة كما هو موضح فى الشكل التالى رقم (٨).

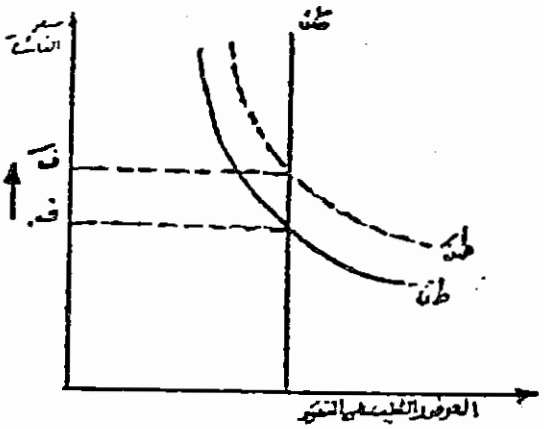

شكل رقم (٨)

ويلاحظ ان زيادة التفضيل النقدى عند مستوى سعر الفائدة السائد ف. يعنى زيادة الطلب على النقود ونتيجة لذلك ينتقل الى اعلى أى الى ط نَ وذلك مع ثبات الطلب على النقود بدافع المبادلات والطلب على النقود بدافع الاحتياط. وزيادة الطلب على النقود مع ثبات عرض النقود يؤدى الى زيادة سعر الفائدة من فَ الى ف .

وبالمثل فان تغيير عرض النقود فى الشكل السابق رقم (٨) مع ثبات الطلب على النقود يؤدى الى تغيير سعر الفائدة. فإذا افترضنا ثبات الطلب على النقود وفى ذات الوقت زاد العرض من النقود فإن التوازن يصبح عند مستوى منخفض من النقود فان التوازن يصبح عند مستوى منخفض من سعر الفائدة.

يتضح مما سبق انه كما هو الحال فى أسعار السلع والخدمات الاخرى يتحدد سعر النقود أى معدل الفائدة بتفاعل منحنى العرض ومنحنى الطلب على النقود.

وجدير بالذكر ان كينز قد أوضح ان منحنى الطلب على النقود يمكن ان يصبح موازيا للمحور الافقى عند مستويات دنيا السعر الفائدة ويطلق على هذه الحالة مصيدة السيولة التى يوضحها الشكل التالى رقم (٩).

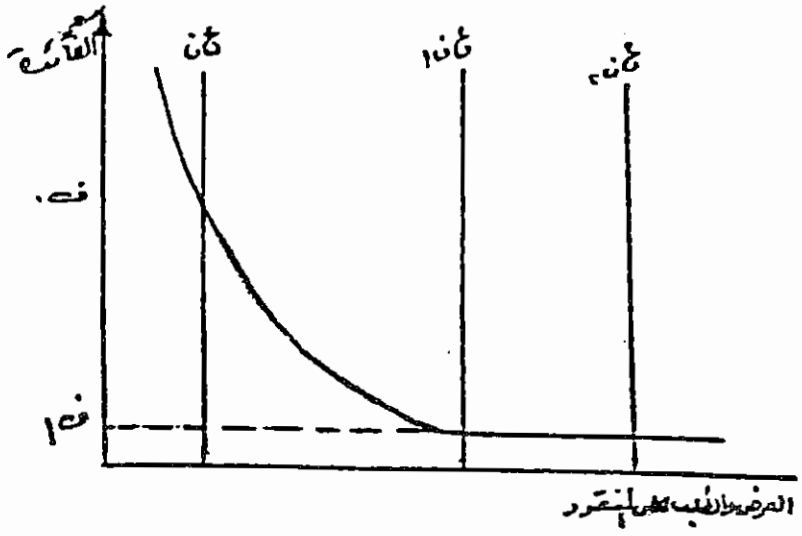

شكل رقم (٩)

يبين مصيدة السيولة

وفي حالة وجود مصيدة السيولة سيكون دافع الضاربة شديد الأثر الذى يؤدى إلى أحجام المستثمرين تماماً عن شراء المستندات وفى حالة ذات الوقت سوف تصبح تكلفة تحويل النقود إلى سندات مرتفعة بالإضافة إلى أن تكلفة الفرصة البديلة النقود ستنخفض. تصبح إمكانية فقدان رأس المال كبيرة ممايؤدى إلى زيادة التفضيل للاحتفاظ بالنقود سائلة فى الاتجاه إلى شراء سندات لذلك نجد أن مفهوم مصيدة السيولة يضع حدوداً على قدرة السلطات النقدية فى تغيير سعر الفائدة.

ويوضح الشكل السابق رقم «٩» أن زيادة عرض النقود من ع ن إلى ع ن١ إلى ع ن٢ لايؤدى إلى خفض سعر الفائدة لأن الوضع قد وصل إلى مستوى مصيدة للسيولة وأن الزيادة فى عرض النقود تضاف إلى النقود المخصصة لدافع المضاربة ولايستخدم أى جزء من الزيادة فى عرض النقود فى شراء سندات.

يتضح مماسبق أن الطلب على النقود فى رأى كينز يتكون من ثلاثة عناصر الأولى للطلب على النقود بدافع المبادلات والثانى الطلب على النقود بدافع المضاربة. والعنصران الأول والثانى يعتبران دالة فى مستوى الدخل أما العنصر الثالث فيعتبر دالة فى سعر الفائدة . ويتحدد سعر الفائدة بتفاعل كل من العرض والطلب على النقود. وأخيراً نجد أن مفهوم مصيدة السيولة «تعنى أنه يوجد حد أدنى لسعر الفائدة وبعد حد معين من خفض سعر الفائدة تصبح زيادة عرض النقود لاتؤدى إلى خفض سعر الفائدة.

٤/٢/٢- تحديد حجم الأستثمارات بتفاعل كل من الكفاية الحدية للإستثمارات وسعر الفائدة.

إن تحديد مستوى الاستثمار يتطلب مزج كل من منحنى الكفاية الحدية للإستثمارات ونموذج سعر الفائدة. ويتحدد سعر الفائدة فى الجزء الأول من الشكل رقم (١٠) وذلك بتفاعل كل من العرض والطلب على النقود. ويستخدم معدل الفائدة هذا كمعدل فائدة قاطع أو كحد أدنى لمعدل العائد المطلوب على الإستثمارات.

والجزء الثانى من الشكل رقم (١٠) يحدد مستوى الاستثمار وفي ذات الوقت تضع مصيدة السيدولة حد أدنى لسعر الفائدة فطالما زاد عرض النقود إلى ع ن١ وانخفض معدل الفائدة إلى ف١ فإن زيادة أخرى لايتعدى مستوى الاستثمار عن مستوى ث١.

يتضح مما سبق أن مزج كل من نموذج معدل الفائدة ونموذج دالة الكفاية الحدية للإستثمارات يحدد حجم الاستثمار المطلوب الذى يضاف إلى نموذج كينز فى الطلب الكلى الفعال.

وبعد أن يتم تحديد عناصر ومكونات الطلب الكلى يمكن أيضاً تحديد مستوى الناتج والعمالة.

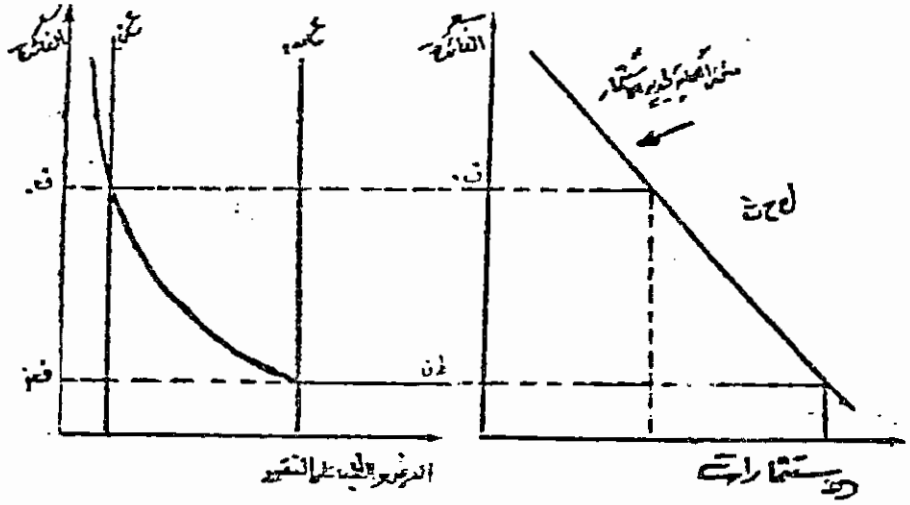

شكل رقم (١٠)

وجدير بالذكر أن زيادة عرض النقود في النموذج السابق تؤدى إلى خفض سعر الفائدة وزيادة مستوى الإستثمار وبإفتراض مكرر معين.

ولاشك أن سعر الفائدة يؤثر على الإستثمارات بأسلوبين الأول في حالة الإفتراض لتمويل رأس المال ومن ثم فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدى إلى خفض مستوى الاستثمارات الجديدة.

والأسلوب الثانى : فى حالة استخدام سعر الفائدة ليعبر عن سعر الخصم الذى تخصم به العوائد المستقبلة وبالتالى خفض مستوى الاستثمار وبالتالى يمكن أن نتصور أن خفض سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة مستوى الاستثمار.

٣/٢ - نموذج توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود أو تحليل منحنيات ث خ ، ن د :

لقد اتضح لنا من دراستنا السابقة أن الاستثمار الكلى يتأثر إلى حد كبير بإتجاهات سعر الفائدة. وبافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن الزيادة سعر الفائدة يحد من زيادة حجم الاستثمار. ويوضح الشكل رقم (١١) العلاقة بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة في صورة منحنى منحدر إلى أسفل. أى أن إنخفاض سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار.

فإذا رمزنا للإستثمار بالرمز (ث) وسعر الفائدة بالرمز (ف) تصبح العلاقة كالآتى :

ث = ث (ف)

وفي ذات الوقت نجد أن حجم المدخرات يتأثر بمستوى الدخل . فكلما ارتفع مستوى الدخل يمكن أن يزداد حجم المدخرات مع ثبات العوامل الأخرى وانخفاض مستوى الدخل . يؤدى إلى انخفاض حجم الإدخار مع زيادة مستوى الدخل . فإذا رمزنا للدخل بالرمز «د» والادخار بالرمز «خ» تصبح العلاقة كالآتى :

خ = خ (د)

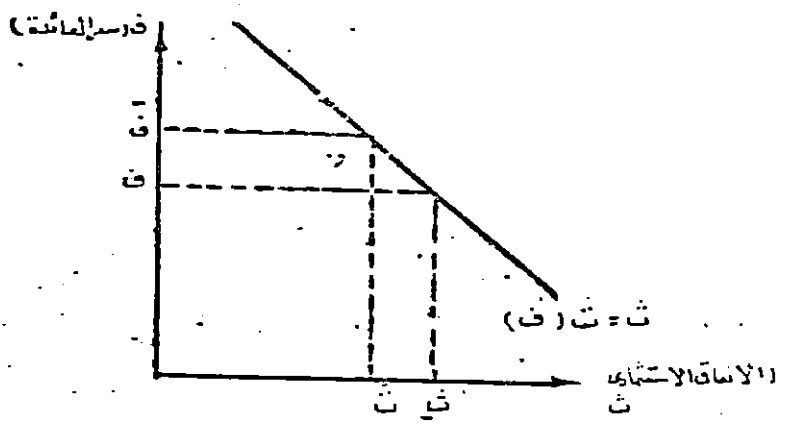

شكل (١١)

منحنى الاستثمارات ث= (ف) يوضح العلاقة بين سعر الفائدة (ف) والإنفاق الاستثمارى (ث)

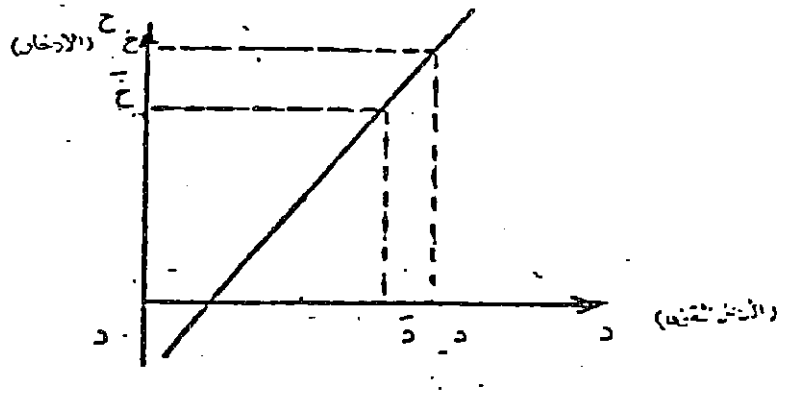

شكل (١٢)

منحنى الادخار خ = خ (ف) يوضح العلاقة بين الدخل القومى (د) والادخار

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن سعر الفائدة (ف) يحدد حجم الاستثمار (ت) وأن مستوى الدخل (د) يحدد حجم الادخار (خ). هذا يعنى أيضا انه عندما يسود معدل معين لسعر اللفائدة (ف) فى الاقتصاد القومى يوجد مستوى واحد للدخل (د) يحقق حجم المدخرات الذى يعادل قيمة الاستثمار، أو بمعنى اخر عند معدل فائدة محدد يوجد مستوى معدل الدخل القومى يحقق التوازن بين حجم الادخار وحجم الاستثمار.

فاذا كان لدينا معدل فائدة (ف.) فى الشكل الاول سنوف يصبح لدينا مستوى واحد للدخل (د.) فى الشكل الثانى يساوى عنده حجم الادخار (ح.) مع حجم الاستثمار.

يتضح مما سبق ان مستوى الدخل الذى يحقق تعادل كل من الادخار والاستثمار يختلف باختلاف قيمة (ف) . وعلى هذا النحو يمكن القول ان (د.) يحقق تعادل كل من (ث.)، (خ.). فاذا تغير مستوى الدخل الى (دَ) يصبح سعر الفائدة السائد فى السوق (فَ).

١/٣/٢ منحنى ث خ أو منحنى توازن سوق السلع :

لقد تبين من التحليل السابق انه عند اى معدل لسعر الفائدة (ف) يمكن تحديد مستوى الدخل الذى يتوازن عنده كل من الادخار والاستثمار. فاذا امكن تحديد النقاط التى تعبر عن العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل سوف نحصل على منحنى جديد يوضح انه كلما زاد معدل الفائدجة زدى ذلك الى الحد من الاستثمارات ذلك ان انخفاض مستوى الدخل يحد من زيادة معدل الادخار.

لذلك يمكن القول أنه طالما ارتفع معدل الفائدة كلما انخفض مستوى الدخل الذى يتبادل عنده كل من الادخار والاستثمار.

ويوضح الشكل رقم (١٣) العلاقة بين سعر الفائدة (ف) ومستوى الدخل (د) وتتمثل هذه العلاقة فى المنحنى ث خ ينحدر الى اسفل. وتتغير كل من (ف)، (د) فى حرية كاملة لتحديد مستوى التوازن على النقاط التى يحددها على منحنى ت خ. وعندما يتوازن الدخل (د) عند مستوى معين لسعر الفائدة (ف) فان الادخار المتوقع سوف يعادل قيمة الاستثمار.

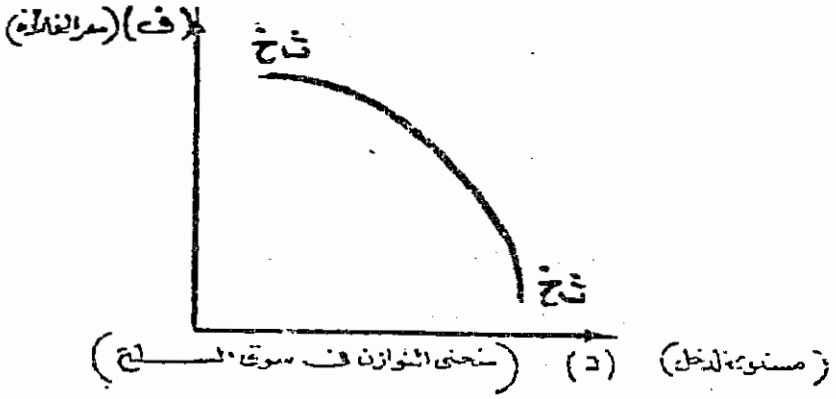

شكل (١٣)

منحنى ث خ او منحنى توازن سوق السلع الذى يوضح العلاقة بينما سعر الفائدة ومستوى الدخل اللازم لتحقيق تعادل كل من الادخار والاستثمار.

لاشك إذن أنه عند أى معدل لسعر الفائدة (ف) يوجد حجم معين للدخل يعبر عن مستوى التوازن، وحين نتكلم عن مستوى توازن الدخل نفترض ضمنيا وجود سعر معين للفائدة. ويمكن تحديد مستوى الدخل وذلك بتحديد النقطة التى تقابل سعر فائدة معين على المنحنى ث خ .

٢/٣/٢ منحنى ن د أو منحنى توازن سوق النقود :

تحدد الوحدات الاقتصادية من المنتجين والمستهلكين في الاقتصاد القومى حجم الانفاق وكمية النقود التى سوف تحتفظ بها . ويتأثر قرار تحديد كمية النقود التى سوف يتم الاحتفاظ بها بعدد من المتغيرات كمستوى الدخل، فكلما ارتفع مستوى الدخل كلما زاد الميزان النقدى لدى الافراد والعكس صحيح كذلك يؤثر تكرار استلام الاجور وتكرار عدد دفع قيمة المشتريات الى انخفاض الميزان النقدى للعمليات. وفى ذات الوقت يؤثر سعر الفائدةج على احتفاظ الافراد بالنقود سائلة ذلك ان ارتفاع اسعار الفائدة يؤدى الى زيادة تكلفة الفرصة البديلة.

ولقد أوضحنا فيما سبق أن دوافع الطلب على النقود تتخلص فى ثلاثة عناصر هى الطلب على النقود بدافع المبادلات، الطلب على النقود بدافع الاحتياط للطوارئ والطلب على النقود بدافع المضاربة، ولقد افترضنا ايضا ان عرض النقود نائياً فى الاجل القصير.

وطالمال امكن تحديد كل النقاط التى تحدد العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة يمكن استنباط ما يطلق عليه الاقتصاديون منحنى ن د أو منحنى التوازن فى سوق النقود.

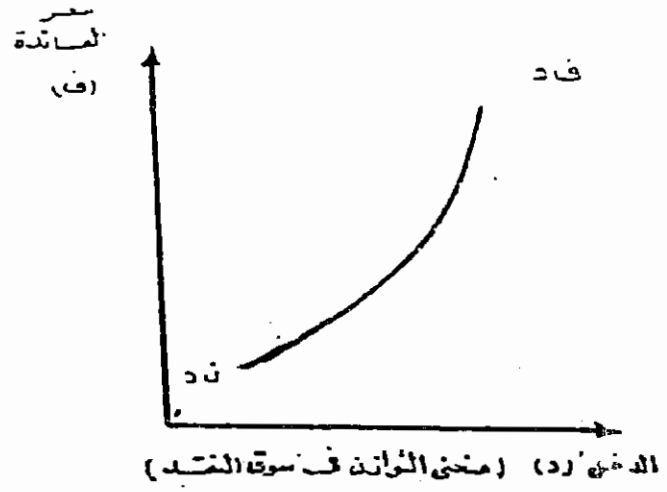

(منحنى التوازن في سوق النقد)

إن سعر الفائدة سوف يعبر عن سعر التوازن اذا حقق هذا السعر تبادل العرض والطلب على النقود لذلك نجد أن منحنى رد يوضح أنه عند كل مستوى للدخل يوجد سعر فائدة معين يحقق شروط التوازن يتعادل عند كل من العرض والطلب على النقود.

٣/٣/٢ *التوازن العام أو التوافق بين منحنى ث خ، ن:*

يتحقق التوازن الاقتصادى حينما يتم التوازن فى سوق النقود وفى سوق السلع عند نقطة واحدة مشتركة. ولنفترض ان المنحنى ن د يمثل نقط التوازن الافتراضى فى سوق النقود وأن المنحنى ث خ يمثل نقط التوازن الافتراضى فى سوق السلع.

ويوضح الشكل التالى أنه عند مستوى دخل ٤٠٠ وحدة عند معدل فائدة ١٠٪ يتم التوازن المشترك بين سوق النقود وسوق السلعه وذلك تمثله المنحنى ث.ح. مع المنحنى ن د وعند أى نقطة اخرى في هذا

الشكل يصبح أحد السوقين أو كملاهما فى حالة عدم توازن ومن ثم يصبح من اللازم تغيير معدل الفائدة او مستوى الدخل أو كلاهما.

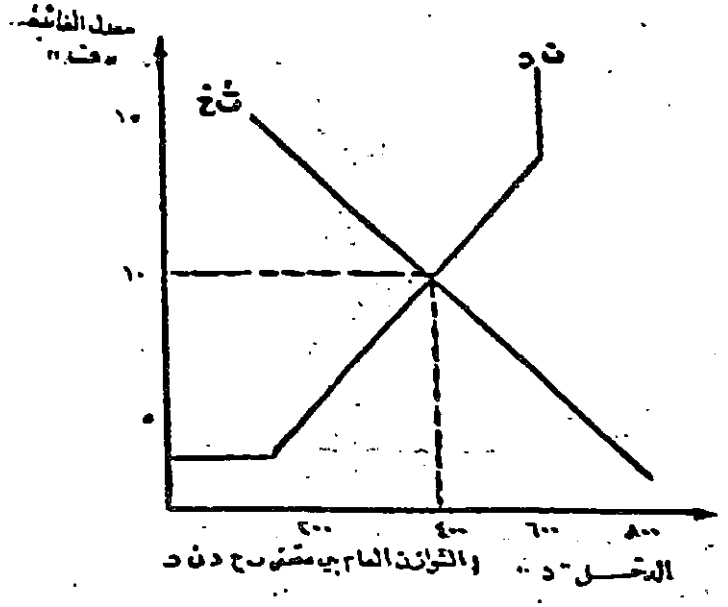

وفى إيجاز يمكن القول أن مستوى الدخل يتأثر بعدد كبير من العوامل النقدية (العرض والطلب على النقود) وأخرى مادية حقيقية (مستوى الادخار والاستثمار) ومن ثم يتحدد مستوى الدخل وسعر الفائدة بتفاعل سوق السلع وسوق النقد. وتفاعل هذه المتغيرات لا يمكن ايضاحها دائما فى صورة مكرر الدخل.

٤/٢ - استخدام تحليل ث خ، ن د فى توجيه السياسة النقدية :

إن استخدام نموذج ث خ، ن د ليس فقط لتحديد التوازن بالنسبة للدخل وسعر الفائدة ولكن أيضا لتعديل هذه المتغيرات. ولكى نوضح ذلك

لنفترض مثلا ان السلطات النقدية تريد خفض مستوى الدخل وذلك لسبب أو لاخر (مثل ارتفاع الاسعار). ولكى تحقق ذلك فان السلطات النقدية سوف تتجه الى خفض عرض النقود ومن ثم سوف يتجه منحنى ن د الى اليسار وسوف يؤدى هذا الى خفض مستوى الدخل. وبالتالى سوف يرتفع سعر الفائدة أى سوف تتجه ن د الى ن دَ، ينتقل الدخل من د الى دَ وينتقل سعر الفائدة من ف الى فَ .

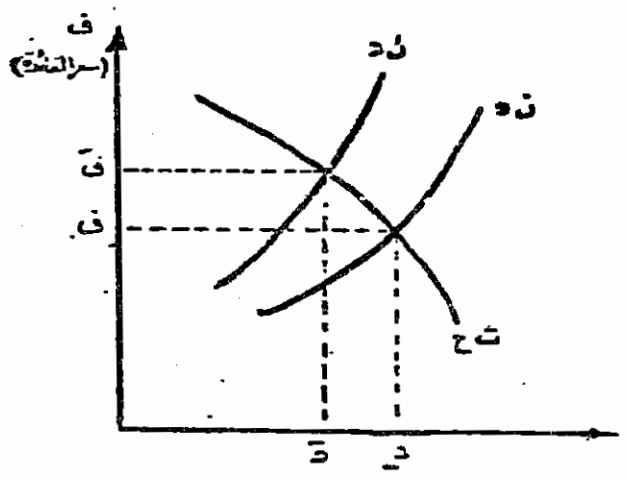

يتضح مما سبق أنه يمكن تحديد عدد لا نهائى من مستويات التوازن الذى يحقق التعاون بين العرض والطلب على النقود وكذلك التعادل بين الادخار والاستثمار وكذلك عن مستويات مختلفة من الدخل ومعدلات متنوعة لسعر الفائدة.

الفصل الرابع

النقديـــون

النقديـــون

ساد المفهوم الكينزى عقدى الاربعينات والخمسينات وتقلص دور النقود فى الاقتصاد القومى وفى ذات الوقت أعتبرت السياسة المالية أهم ادوات السياسة الاقتصادية على المستوى القومى.

تعرضت الفروض والسياسات النقدية والاقتصادية التى تعتمد على التحليل الكينزى فى أواخر الخمسينات لانتقادات من مجموعة من الاقتصاديين تدعى بالنقديين. ويعتبر اهم اعلام هذه المدرسة هو ميلتون فريدمان Professor Miltion Fridman من جامعة شيكاغو . ولقد اعتبرت جامعة شيكاغو احد المنابر الهامة فى التحليل الاقتصادى لمدرسة النقديين الذين أولوا اهتماما خاصاً لموضوع النقود.

ويرجع احياء الاهتمام بموضوع النقود وإعادة التأكيد على أهمية السياسة النقدية كأداة هامة من أدوات السياسة والاقتصاد على المستوى القومى الى أعمال ميلتون فريدمان وغيره من زملائه فى مدرسة النقديين.

أصول مدرسة النقديين :

يمثل ميلتون فريدمان امتدادا الخط المميز للدراسات النقدية فى جامعة شيكغوا حيث ان أهم ما يميز اقتصادى جامعة شيكاغو اقترانهم وتشجيعهم لنظام السوق الحرة.

وبالرغم من ان كثير من الاقتصاديين في العالم الحر يرجحون من الوجهة الفلسفية أهمية ترك السوق الحر فى توجيه الموارد الا ان هذا اقصى اهتمام فى جامعة شيكاغو. ويعتقد الاقتصاديون فى

هذه الجامعة أنه يمكن التغلب على أغلب المشاكل الاقتصادية بترك الحرية لتفاعل قوى العرض والطلب.

ولقد دافع ميلتون فريدمان عن نظام الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة الا في الحدود الدنيا المطلوبة لمسار الاقتصاد القومى.

إن اكثر المؤيدين للنظام الحر وترك قوى العرض والطلب للتفاعل الحر غير الموجه لتوجيه الموارد يعترفون بأهمية التدخل الحكومى فى بعض الحالات. ويعتبر موضوع التحكم فى عرض النقود من أهم هذه المجالات التى تستلزم تدخل من قبل الدولة، ولكن يجب ان يكون هذا التدخل فى أضيق الحدود وفى ذات الوقت تكون ابعاد وأساليب هذا التدخل فى أضيق الحدود وفى ذات الوقت تكون ابعاد وأساليب هذا التدخل واضحة تفصيلا. ولقد اكد ميلتون فريدمان على أهمية الاعتماد على القواعد والقوانين بدلا من الاعتماد على حرية التصرف من جانب الدولة... ويجب ان تضع الدولة حسب آراء فريدمان اطار للنظام النقدى يتناسب من نظام المنافسة وأن عتمد النظام النقدى على القواغد والقوانين أكثر من اعتماده على حرية التصرف من قبل الدولة.

بالإضافة الى ما سبق تتميز مدرسة النقديين بتمسكها بنظرية كمية النقود كأساس لإطار التحليل النقدى. ولقد اشار فريدمان أنه بالرغم من ان نظرية كمية النقود قد أهملت منذ بدء الكساد العظيم الا ان هذه النظرية استمرت في القاء ظلالها على افكار الاقتصاديين فى جامعة شيكاغو. ولقد كانت اعمال ميلتون فريدمان امتداداً للتقليد المميز لجامعة شيكاغو فى التحليل الاقتصادى.

فريدمان والنقديون :

إن العنصر الاساسى فى النظرية النقدية التى طورها فريدمان وزملائه هو ان النقود تعتبر عنصراً هاما فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى، وبالرغم من هذا تعتمد نظرية النقديين على نظرية كمية النقود بعد تنقيحها وإدخال بعض التعديلات عليها. وتؤكد نظرية النقديين على أهمية التحكم فى مستوى ومعدل التغير فى عرض النقود.

ويرى فريدمان ان الامر يحتاج الى سياسة اقتصادية كلية واحدة وأن تستخدم السلطات النقدية عمليات السوق المفتوحة لتحقيق نمواً ثابتاً لعرض النقود ومن ثم يمكن تجنب استخدان الادوات الاخرى للسياسة النقدية. كما يجب على البنك المركزى أن يتأكد من ان نمو عرض النقود يتناسب مع معدل النمو الاقتصادى طويل الاجل وبالأسعار الثابتة، وجدير بالذكر ان كل أعمال فريدمان ترتبط بقرطيقة أو بأخرى بالفكرة الاساسية الخاصة بمعدل النمو الثابت لعرض النقود.

ولكى تناقش عناصر نظرية فريدمان يجب استرجاع ما سبق ان اوضحناه فيما يختص بتعريف عرض النقود ويستخدم فريدمان تعريف عرض النقود (م٢) أى النقود الورقية والعملة والودائع الجارية بالاضافة الى الودائع بأجل ذلك ان هذا التعريف يتميز بأنه تعريف عملي.

الاساس النظرى لنظرية النقديين :

ان المحور الاساسى فى التحليل الاقتصادى لمدرسة النقديين يرتكز على العلاقة بين التغير فى عرض النقود والتغير في مستوى الدخل

النقدى. ويتخذ التحليل خطا يبدأ من التغير فى كمية النقود فى مستوى الدخل النقدى ويفترض ان التغيرات النقدية تؤدى الى تغيرات فى الدخل.

وتبدأ ميكانيكية هذه النظرية ان الطلب على النقود يعبر عنها بموازنات حقيقية والتى تتمثل فى عرض النقود مقسومة على المستوى العام للاسعار.

فإذا زاد عرض النقود من قبل السلطات النقدية بمعدل اكبر من احتياجات الافراد ووحدات النشاط الاقتصادى من القوة الشرائية فسوف يؤدى هذا الى وجود فائض نقدى فى الموازنات الحقيقية يمكن التصرف فيها بزيادة الانفاق. وبعد ان تتم عملية الانفاق الاولية سوف ينتقل فائض الموازنات الحقيقية الى مجموعة اخرى من الافراد ووحدات النشاط الاقتصادى التى تبادر ايضا بانفاق فائض الموازنات المحققة لديها لتنتقل الى مجموعة ثالثة وهكذا دواليك.

ويتم استبانه فائض الموازنات النقدية بإحدى طريقتين :

أولا – اذا زاد الناتج والدخل الحقيقى كنتيجة لزيادة الانفاق فان الطلب على النقود سوف يزداد.

ثانيا – إذا زادت الاسعار نتيجة لزيادة الانفاق فسوف يترتب على ذلك خفض القيم الحقيقية لعرض النقود. وسوف تستمر الزيادة في الاسعار حتى ترتد القيم الحقيقية لعرض النقود الى مستواها الاصلى.

فالسلطات النقدية تستطيع والحالة هذه التحكم في العرض الاسمى للنقود ولكن الافراد ووحدات النشاط الاقتصادى يمكن لهم التحكم فى العرض الحقيقى للنقود.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التغير في عرض النقود يؤدى الى التغير في الاسعار أو التغير فى الناتج او مزيج من التغير فى الاسعار والناتج.

إن خفض عرض النقود يؤدى الى نتيجة عكسية اذ ان ذلك يؤدى الى خفض الموازنات النقدية بأقل من المستوى المطلوب من قبل العامة ووحدات النشاط الاقتصادى، والاحتفاظ بمستوى الموازنات النقدية المطلوبة يمكن ان يتحقق إما بخفض الانفاق أو ببيع بعض الاصول الموجودة. ويؤدى الى خفض الاسعار أو الناتج حتى يصل مستوى الموازنات النقدية المطلوب الى حد أو مستوى يتناسب مع انخفاض الاسعار او الناتج. إن خفض الاسعار يحقق الهدف المطلوب وذلك بزيادة المستوى الحقيقى بعرض النقود الى الحد المناسب، وفى ذات الوقت نجد أن خفض الناتج يؤدى الى نقص الطلب على الموازنات النقدية الحقيقية الى ان يتساوى المستوى المنخفض للموازنات النقديةج الحقيقية مع عرض النقود.

ويرى فريدمان ان التحليل الكينزى يبدأ بإيجاد اثر التغير في عرض النقود على معدلات الفائدة ثم اثر التغيرات فى اسعار الفائدة على مستوى الانفاق والاستثمار ثم على مستوى الدخل. ومن ثم نجد ان السياسة النقدية تؤثر فقط على عناصر الانفاق ذات الحساسية لعنصر سعر الفائدة، فى حين ان النموذج والتغير في الدخل النقدى. ويرى فريدمان ان الزيادة فى عرض النقود الاضافية على عناصر الموازنات النقدية، وسوف تستخدم النقود الاضافية اشراء السلع الرأسمالية، السلع المعمرة، العقارات والاصول المالية مع وجود مرونة فى الاسعار وسعر

الفائدة، فإن التغير فى الاسعار ومعدلات الفائدة يتبع عملية اعادة توزيع القوة الشرائية الجديدة.

ويمكن القول بصفة عامة أن الفرق الاساسى بين التحليل الكينزى وتحليل ميلتون فريدمان هو ان الاول يؤثر على الانفاق والدخل من خلال ميكانيكية سعر الفائدة فى حين ان الاسلوب الثانى يوجد العلاقة بأسلوب مباشر.

دالة الطلب على النقود :

يفترض نموذج كينز ان الطلب على النقود يعتبر دالة على مستوى الدخل ومستوى اسعار الفائدة. ولكن يرى فريدمان ان الطلب الحقيقى على النقود (القيمة الاسمية للنقود مقسومة على المستوى العام للاسعار) يعتبر دالة فى ستة عوامل :

١ - يعتبر معدل العائد على السندات متغير هام فى هذا المجال فزيادة معدل العائد على السندات يؤدى الى انخفاض الطلب على النقود.

٢ - معدل العائد على الاسهم يعتبر عاملا مؤثراً أيضاً على الطلب على النقود فزيادة معدلالعائد على الاسهم يؤدى الى خفض الطلب على النقود.

٣ - تؤثر مستويات الاسعار على معدل الطلب على النقود حيث ان اتجاه الاسعار الى الارتفاع يؤدي الى محاولة الافراد في التخلص من النقود وذلك بزيادة معدل شراء السلع حتى يمكن تجنب انخفاض القوة الشرائية للنقود.

٤ - إن نسبة الثروة البشرية الى الثروة غير البشرية تؤثر على الطلب الحقيقى للنقود، فرأس المال البشرى مخزون فى الفرد ذاته -

فالتعليم والتدريب يمثلان استثمار لاكتساب رأس المال البشرى الذى يحقق عوائد مستقبلية ولكن رأس المال غير البشرى يتمثل فى اصول مادية قدرة للدخل. والتغير فى نسب الثروة الكلية ممثلة فى رأس المال البشرى وغير البشرى يمكن ان يغير معدلات الطلب على النقود.

٥ - الدخل الحقيقى (الدخل الاسمى/ المستوى العام للاسعار) يؤثر على الموازنات النقدية الحقيقية، عرض النقود الاسمي/ المستوى العام للأسعار.

٦ - اختلاف الانواق والرغبات ووجود عوامل غير اقتصادية بجانب العوامل الاقتصادية يمكن أن تؤدى الى تغير رغبة الافراد فى الاحتفاظ بالنقود.

ولا ريب ان اعمال فريدمان تعتبر في نطاق نظرية النقود ولكن بعد استبعاد الوصول الى مستوى العمالة الكاملة تلقائيا واستبعاد ايضا [illegible] معدل نمو كمية النقود، وقد ابقى فريدمان فيما بعد على الطلب على النقود معتبرا دالة فى متوسط الدخل الحقيقى الدائم للفرد والذى بدوره يتأثر بالعوائد المحققة من الاصول المالية والثروة البشرية وغير البشرية.

ويرى فريدمان انه باستخدام معادلة دالة الطلب على النقود فان زيادة الدخل الحقيقى الدائم بنسبة ١٪ مثلا يؤدى الى زيادة الطلب على النقود بنسبة ١٫٨١٪ مثلا او يمكن القول ان زيادة عرض النقود بنسبة ١٫٨١٪ سيؤدى الى زيادة الدخل الدائم الحقيقى بنسبة ١٪. فالزيادة فى عرض النقود تؤدى الى الزيادة فى الدخل والتى تؤدى الى زيادة الطلب

على النقود وذلك لامتصاص الزيادة فى عرض النقود، والعلاقة فى هذه الحالة تبدأ فى مفهوم فريدمان بعرض النقود الذى يؤثر على مستوى الدخل.

وجدير بالملاحظة ان معدل دوران النقود يعتبر فى رأى النقديين اكثر ثباتا واستقراراً من مكرر كينز، ويؤكدون انه من الوجهة العملية نجد ان العلاقة بين النقود والدخل تعتبر اكثر استقراراً من العلاقة بين الانفاق التلقائى (الاستثمارات والانفاق الحكومى) ومستوى الدخل. وفى بعض الدراسات تم اثبات ان العلاقة بين التغير فى عرض النقود والتغير فى الاستهلاك اكثر ارتباطا من التغير فى الانفاق التلقائى وعلاقته بالتغير فى الاستهلاك.

ويمكن القول بصفة عامة أن كلا من عرض النقود والانفاق التلقائى (الاستثمار والانفاق الحكومى) يعتبران من العناصر الهامة فى تحديد الدخل ولكن بجد فى ذات الوقت أن النقديين يعتقدون بأن التحكم فى عرض النقود يعتبر أكثر أهمية من التحكم في الأنفاق التلقائى.

رأى النقديين فى فشل السياسة النقدية السابقة :

لقد أعتمد تحليل النقديين على بعض الحقائق التاريخية في السياسة النقدية في الولايات المتحدة حيث أوضحوا أن بنك الاحتياط الفيدرالى (البنك المركزى) قد أولى أهمية خاصة لأسعار الفائدة وأسواق الائتمان ولم يعط أهتماماً مماثلا لعنصر نمو عرض النقود الأمر الذى أدى إلى بعض الأخطاء فى السياسة الاقتصادية .

إن التغيرات والعوامل التقليدية المستخدمة لتفسير القوى التى أدت إلى كساد عام ١٩٢٩ يمكن تلخيصها فى خمسة عناصر :

- عدم الاستقرار فى النظام البنكى أدى الى المساعدة فى تدهور الموقف الاقتصادى.
- المضاربة المنيفة التى تمت فى سوق الأوراق المالية والذعر الذى أصاب حاملى الأسهم والمستندات مما أدى إلى بيعها والتصرف فيها بأسعار منخفضة جداً مما نتج عند زيادة أهتزاز ثقة المستثمرين.
- لم تستطع البنوك من استخدام سوق الائتمان لشراء الأسهم والمستندات.
- لم يرغب بنك الاحتياط الفيدرالى (البنك المركزى) في الولايات المتحدة فى التوسع في الائتمان كما أنه لم يستطع مواجهة= التدهور في الأنشطة ذات المخاطرة العالية.
- لم تستخدم أى من السياسة المالية أو السياسة النقدية بكفاءة . فالتمسك بالسياسة الكلاسيكية منعت إستخدام أدوات السياسة المالية ولم يكن لدى بنك الاحتياط الفيدرالى الخبرة والدراية الكافية لمواجهة التدهور الشديد فى النشاط الأقتصادى.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن العوامل السابقة تقدم تفسيرا للأحداث التى سادت فترة الكساد العظيم ١٩٢٩ - ١٩٣٢. ولكن يرى فريدمان وغيره من أعلام مدرسة النقديين أن الترجمة الحقيقية لأسباب هذه الأحداث تنحصر بالدرجة الأولى فى أخطاء السياسة النقدية وإخفاق نظام الأحتياط الفيدرالي فى زيادة رض النقود فى منتصف العشرينات . وبدلاً من أن يتوسع نظام الاحتياط الفيدرالى فى إصدار النقود بمعدلات

مناسبة انكمش عرض النقود بحوالى ٣٣٪ فى خلال الفترة من ١٩٢٩ – ١٩٣٣. ولقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة الودائع إلى الإحتياطى النقدى وكذلك انخفاض نسبة الودائع إلى العملة المصدرة وفى ذات الوقت لم يبدأ بنك الاحتياط الفيدرالى فى استخدام عمليات السوق المفتوحة على مدى واسع إلا فى أوائل عام ١٩٣٢ ولكن بعد أن أصيب النظام البنكى بأضرار بالغة وبعد أن أهتزت الثقة فى بنك الاحتياط الفيدرالى.

يتضح مماسبق أن المشاكل والأزمات الاقتصادية كان مرجعها الأساسى التغير غير السليم فى نمو عرض النقود. ولكن مازال يوجد كثير من الاستفسارات والتساؤلات عن مدى صحة هذا التفسير لأحداث الكساد العظيم.

.الفارق الزمنى بين استخدام ادوات السياسة النقدية والتغير فى الشروط الاقتصادية :

من أهم العناصر الاساسية لتحليل فريدمان التركيز على الفجوة بين استخدام السياسة النقدية والتغير في الشروط الاقتصادية والنشاط الاقتصادى نتيجة استخدام السياسة النقدية، حيث ان استخدام هذه السياسة يؤدى الى اثار معينة بعد انقضاء فترة زمنية معينة، أى أن هذه السياسة تحدث اثاراً اقتصادية فى فترة زمنية مستقبلة. ولهذا يمكن القول أن ادوات السياسة النقدية التى تناسب المشاكل الاقتصادية الراهنة قد لا تصبح كذلك بعد فترة زمنية وبعد انقضاء الشروط الاقتصادية. ولا شك ان الامر يحتاج الى قياس طول الفجوة الزمنية بين المعدل الذى يستخدمن لزيادة عرض النقود والحد الاقصى لمعدل زيادة

النشاط الاقتصادى. وآراء فريدمان فى هذا بصدد يحتاج الى تحسين اساليب عملية التنبؤ.

اثر استخدام ادوات السياسة المالية :

إذا أدى زيادة عرض النقود الى تغير فى مستوى الدخل النقدى، فما هو دور السياسة المالية ؟.

يجيب على ذلك النقد النقديون بقولهم ان السياسة المالية ليست ذات اثر يذكر طالما لم يؤد استخدام السياسة المالية الى تغير فى عرض النقود، كما يعتقدون ايضا ان استخدام معدل ثابت لنمو عرض النقود من قبل البنك المركزى يجنب السلطات النقدية من اعطاء جهد كبير لتحديد اسعار الفائدة، وفى هذه الحالة يمكن ان ترتفع اسعار الفائدة اذا رغبت الدولة فى زيادة مبيعاتها من السندات أو اذا قررت زيادة الدين العام. وفى رأيهم ان الزيادة الثابته لنمو عرض النقود تؤدى الى تجنب السلطات النقدية من بذل جهد كبير فى اصلاح اخطاء السياسة المالية.

السياسة النقدية وأسعار الفائدة ومستوى الناتج :

ان زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية يهدف خفض اسعار الفائدة يؤدى الى نتائج مؤقته ولكن طالما ان زيادة عرض النقود قد أدت الى زيادة الدخل فإن كل من الطلب على النقود وأسعار الفائدة سوف تتجه الى الارتفاع وبالاضافة الي ما تقدم فإنه اذا صاحب زيادة الدخل النقدى ارتفاع فى الاسعار فإن ذلك سينعكس على اسعار الفائدة. ومن ثم ستتجه اسعار الفائدة الى الارتفاع بنسب تتفق واجاه مستوى التضخم.

لذلك يمكن القول أن استخدام زيادة عرض النقود بهدف خفض سعر الفائدة يؤدى فى النهاية الى نتائج عكسية أى زيادة سعر الفائدة.

أما اذا افترضنا ان السلطات النقدية تهدف الى زيادة اسعار الفائدة الى مستويات أعلى فسوف تتجه الى خفض معدل نمو عرض النقود ومن ثم يرتفع مبدئياً معدل الفائدة.

إن خفض معدل نمو عرض النقود عن معدلة الطبيعى الذى يناسب معدل نمو الاقتصاد القومى يؤدى الى الحد من معدل نمو الاقتصاد القومى ومن ثم سوف يؤدى الى خفض الاسعار او الناتج. ان انخفاض الناتج يؤدى الى انخفاض الطلب على النقود وبالتالى يؤدى ايضا الى خفض سعر الفائدة، ويتزايد انخفاض سعر الفائدة مع الاستمرار فى خفض الاسعار.

يتضح مما سبق أن فريدمان يرغب في هذا التحليل ايضاح ان اتباع سياسة نقدية من قبل البنك المركزى تعتمد على زيادة او خفض سعر الفائدة يعتبر اسلوبا خاطئا فى السياسة الاقتصادية، وفى ذات الوقت يقرر ان استخدام زيادة او خفض معدل عرض النقود تعتبر أدارة اكثر كفاءة فى تحقيق تغير فى الناتج.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن النقديين يعتقدون ان انخفاض أو زيادة عرض النقود تؤثر على الانفاق مباشرة وليس بأسلوب غير مباشر من خلال التغير فى سعر الفائدة. ويعتقد النقديون فى ذلك لان كل شخص يحاول الاحتفاظ بنسبة ثابته عادة من الدخل فى صورة نقد حاضر وسوف يتجه الى انفاق اى زيادة فى الموازنات النقدية وسيتجه الى شراء أى اصل من الاصول بدلا من ترك الرصيد النقدى دون استخدام.

ويعتقد النقديون ان زيادة الانفاق الحكومى يحل محل او يتم على حساب الانفاق الخاص. ومن ثم تصبح السياسة المالية عديمة الجدوى باستثناء تحويل الموارد من الانفاق الخاص الى الانفاق العام. فالسياسة المالية لا تستطيع زيادة الناتج القومى الإجمالى، ذلك ان الانفاق العام يقابله انخفاض فى الانفاق الخاص.

يتضح مما سبق انه يوجد اعتقاد راسخ لدى النقديين بأن قوى السوق تعتبر منظماً كفئاً للنشاط الاقتصادى . ان ترك الاقتصاد القومى فى المسار الذى يتم توجيهه بقوى السوق يؤدى دائما الى الوصول الى مستوى عال ومستقر للعمالة، بالاضافة الى ذلك فان اى محاولة لتغيير هذا الاتجاه او لاصلاح الخلل البسيط لعدم الاستقرار او التوازن الاقتصادى سيتولد عنه ازمات اقتصادية معقدة .

ويرى فريدمان ان هذا يعتبر من ضمن الاسباب التى ادت الى استمرار الكساد العظيم فترة طويلة بسبب اخطاء السياسة الاقتصادية لبنك الاحتياط الفيدرالى خلال الثلاثينات من هذا القرن.

هذا لا يعنى ان الدولة لا يجب ان تتبع سياسة اقتصادية ونقدية معينة. بالعكس يرى فريدمان ان الزيادة فى عرض النقود التى تتناسب وتتفق مع الزيادة فى نمو الانتاج والاقتصاد القومى بصفة عامةهو اسلوب سليم لمساعدة وتعضيد التوسع الاقتصادى السليم.

هذا يعنى ايضا ان تهدف السياسة النقدية الى تجنب التذبذب العارض لزيادة عرض النقود، ومن ثم يجب ان يعتمد عرض النقود على

القواعد الاقتصادية وليس على اساس القرارات الحكومية التحكمية من قبل الدولة.

وجدير بالذكر ان آراء فريدمان فيما يختص بمشكلة التغلب على البطالة باستخدام ادوات السياسة النقدية تشابه ارائه وتحليله فيما يختص بالتغير فى اسعار الفائدة. فالسلطات النقدية تستطيع ان تتغلب على معدلات البطالة المرتفعه فى المستقبل او بصفة دائمة. ويؤكد فريدمان على اهمية زيادة عرض النقود بمعدل زيادة الناتج القومى وتجنب استخدام الادوات الاقتصادية المشكوك فى نتائجها وأثارها على معدل نمو النشاط الاقتصادى.

ويمكن تلخيص اراء فريدمان فيما يختص بدور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الاجل القصير فى النقاط التالية :-

- منع النقود من ان تصبح مصدرا من مصادر اضطرابات او خلل النظام الاقتصادى. لذلك يجب ان تعتمد السياسة الاقتصادية التى يتبعها البنك المركزى والسلطات النقدية على قواعد منظمة وليست على قرارات تحكمية.
- يجب ان تنتهى السلطات النقدية سياسة نقدية فى اطار سليم لنمو اقتصادى لذلك يجب ان تعتمد السياسة الاقتصادية التى يتبعها البنك المركزى والسلطات النقدية الاخرى على قواعد منظمة وليست على قرارات تحكمية.
- يجب ان تنتهى السلطات النقدية سياسة نقدية فى اطار سليم لنمو اقتصادى مطرد. فالتغيرات فى مستوى الدخل النقدى هو نتيجة

للتغيرات فى عرض النقود، ولكن يوجد فاصل زمنى بين زيادة عرض النقود وزيادة الدخل النقدى. لذلك فان كفاءة السياسة النقدية تعتمد على قدرتها فى تحقيق معدل ثابت لنمو عرض النقود يتناسب مع النمو الحقيقى فى النشاط الاقتصادي.

- تستطيع السلطات النقدية أن تحقق تغيرات مؤقتة فقط فى مستويات اسعار الفائدة ومعدلات البطالة. ويمكن القول ان فريدمان يرى ان استخدام ادوات السياسة النقدية اهم من استخدام ادوات السياسة المالية. فيمكن والحالة هذه ان تستخدم السياسة النقدية كأسلوب يعالج الخلل والاضطراب الذى يتحقق نتيجة لعوامل ومتغيرات اقتصادية اخرى.
- يرى فريدمان أن اهمية ودور السياسة النقدية ليس فقط كزداة فى الاجل القصير ولكن ايضا كأداة فعالة لتحقيق اهداف طويلة الاجل وذلك باستخدام سياسة النمو المحدد لعرض النقود الذى يناسب نمو الاقتصاد القومى.

ما هى نتيجة الجدول الدائر بين الاقتصاديين النقديين وغيرهم من الاقتصاديين غير النقديين ؟.

هل آراء النقديين صحيحة ؟ فى الواقع لا توجد اجابة محددة. ولكن يوجد كثير من الآراء المؤيدة ويوجد ايضا بعض من الآراء التى تعارض آراء النقديين.

ولكن يمكن القول أنه نتيجة لاحتدام النقاش فى هذا الموضوع نتيجة لاراء التقدميين زاد الاهتمام بموضوع النقود ودورها فى السياسة الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن الجدل الدائر بين الاقتصاديين النقديين وغيرهم من الاقتصاديين المعارضين لم يحسم حتى الان. فالاقتصاديون النقديوم مازالوا يؤكدون على اهمية استخدام ادوات السياسة النقدية فقط والابتعاد عن استخدام ادوات السياسة المالية، أما الاقتصاديون غير النقديين فانهم يوصون باستخدام ادوات السياسة المالية بجانب ادوات السياسة النقدية حتى يمكن التحكم فى مستوى الطلب الفعال.

ولكن يمكن القول بصفة عامة ان اراء وافكار مدرسة النقديين قد ساهمت بأسلوب فعال فى إعادة اختيار قواعد استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية، وفى ذات الوقت تم دراسة مدى صحة اهمال السياسة النقدية والتركيز على السياسة المالية فقط. كما ساعدت اراء النقديين الادرارة النقدية للدولة فى تفهم مشكلة عرض النقود. لذلك تم الاخذ فى الاعتبار استخدام تغيير عرض النقود بجانب تغيير اسعار الفائدة ونسبة الاحتياطى النقدى.

ولكن فى أغلب الاحوال تقبل السلطات النقدية مبدأ التحكم فى عرض النقود ولكن تتجنب استخدام المعدل الثابت لنمو عرض النقود.

وبالاضافة الى ما سبق نجد ان اراء النقديين فيما يختص بتقلص الاستثمارات الخاصة نتيجة استخدام ادوات السياسة المالية قد ادى الى تحليل مفصل لاثار خفض او زيادة معدلات الضرائب فى هذه الظروف ومدى التناقض فى استخدام ادوات السياسة المالية ذاتها.

ونحن نرى ان منطق التحليل الذى يعتمد عليه النقديون لا يمكن ان يكون الاساس الذى يعتمد عليه فى تخطيط السياسة النقدية خاصة فى

كثير من الدول النامية حيث يوجد اقتصاد مختلط يحتوى على مزيج من القطاع العام والقطاع الخاص بالاضافة الى وجود عيوب كثيرة فى السوق، وفى ذات الوقت يمكن ان تتفق مع بعض نتائج هذه النظرية فيما يختص بالاصدار النقدى الجديد.

وبالرغم من ان مدرسة النقديين لم تستطع ان تجذب كثيرا من الاقتصاديين الى ارائها الا انها فتحت افاقا جديدة المناظرة العلمية فى موضوع النقود مما يفسح المجال الى اكتشافات جديدة واستنباط ادوات فعالة لتحقيق الاهداف الاقتصادية القومية.

الفصل الخامس

التضخـــم

التضخم

يوجد كثير من العوامل والمتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على مستويات الاسعار من ثم قد تؤدى الى البدء فى ظاهرة التضخم. ويمكن ان تتحقق ظاهرة التضخم بسبب زيادة الطلب الكلى ونتيجة لذلك قد تتبع الدولة سياسة عجز الميزانية أو بالتمويل التضخمى فتزداد الاجور والاسعار وفى بعض الاحوال تدخل الزيادة المحققة فى هذين العنصرين فى حلقة مفرغة، ويمكن ان تبدأ ظاهرة التضخم فى الانتشار فى قطاعات الاقتصاد القومى نتيجة لزيادة او ارتفاع تكاليف الانتاج او لتحول وتغير فى الطلب من قطاع اقتصادى الى قطاع اخر

ولا ريب ان تطور التضخم من مستواه الاول المنخفض ليصبح تضخم جامع يعتمد على العوامل المسببة والمتغيرات الاقتصادية المتشابكة والتى تؤدي الى حدوث هذا النوع من التضخم.

وجدير بالذكر ان انواع التضخم السابقة الاشارة اليها تؤثر على النسب المختلفة لكل من الارباح والادخار والاستثمار. فالتضخم الناتج من زيادة الطلب الكلى يؤدى الى زيادة الارباح ويفيد توزيع الدخل القومى فى صالح اصحاب الاعمال ومن ثم يتحقق ايضا زيادة قد تكون مؤقته فى الادخار والاستثمار فى حين نجد ان التضخم المتولد عن زيادة تكاليف الانتاج يمكن ان يؤدى الى خفض نسبة الارباح. فاذا كانت معدلات الاجور مرتفعة فان اصحاب الاعمال قد يتجهوا الى استخدام الاساليب كثيفة رأس المال اذا كانت متاحة وذلك فى محاولة لزيادة نسبة الارباح الى الناتج المحقق فاذا لم تتجه نسبة الادخار والاستثمار الى التغير بالزيادة فسوف تزداد معدلات البطالة.

تضخم زيادة الطلب :

إن اقدم وأخطر أنواع التضخم وأكثرها انتشاراً فى كثير من اقتصاديات الدول هو ما يطلق عليه تضخم زيادة الطلب وتقرر النظرية الكينزية ان هذا النوع من التضخم هو نتيجة زيادة الطلب الكلى الفعال بمعدل أكبر من مستوى ناتج للعمالة الكاملة، هذا يعنى ان الطلب الكلى يتعدى الحد الاقصى لعرض السلع ومن ثم توتفع الاسعار.

وجدير بالذكر انه على اساس النظرية الاقتصادية الجزئية فان زيادة الطلب على سلعة معينة مع ثبات مستوى العرض يؤدى الى ارتفاع اسعار هذه السلعة والتضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلى هو امتداد التحليل الاقتصادى الجزئى الى التحليل الاقتصادى الكلي مع الاخذ الاعتبار ان التضخم فى التحليل الكلى يتميز بأنه زيادة عامة فى الاسعار تشمل اغلب السلع والخدمات . ان ارتفاع معدلات زيادة عرض النقود يمكن ان يؤدى مع بقاء العوامل الاخرى دون تغير الى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات. وتوضح تجارب كثير من الدول ان التضخم الناتج من زيادة الطلب يسبقه او يصاحبه توسع نقدى ان السياسة النقدية لها اثر كبير على تضخم زيادة الطلب. فزيادة الانفاق بوساطة زيادة الاصدار النقدى الجديد بدلا من زيادة معدلات الضرائب تؤدى الى ظهور الاتجاهات التضخمية فى الاقتصاد القومى بمعنى ان كمية كبيرة من النقود تتعقب كمية محددة من السلع والخدمات.

إن الزيادة السريعة فى الاسعار تؤدى الى فقد ثقة الافراد فى النقود فى ادائها لوظيفتها كمستودع للقيم، ومن ثم يلجأ الافراد الى التخلص من النقود وذلك بزيادة الانفاق الذى يؤدى بدوره الى زيادة الطلب ومعدلات الاسعار.

فتضخم زيادة الطلب البحت يعنى حالة زيادة الاسعار نتيجة لزيادة الطلب فى سوق السلع والخدمات، فالاسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب على موارد المجتمع من المستثمرين والمستهلكين بمعدلات اكبر من حجم الطاقة الانتاجية الحقيقية للمجتمع. هذا يعنى ان قيمة الاستثمار اكبر من قيمة الادخار، وان الطلب على الاستهلاك اكبر من عرض هذه السلع والخدمات.

وجدير بالذكر ان زيادة الاسعار يمكن ان تبدأ قبل وصول تشغيل الطاقة الانتاجية للمجتمع الى مستوى العمالة الكاملة ذلك ان تشغيل العمال الاقل كفاءة كلما اقتربنا من مستوى العمالة الكاملة يؤدى الى زيادة.تكاليف الانتاج ولكن نموذج تضخم الطلب يستبعد هذا الافتراض البسيط.

ويمكن ايضاح تضخم زيادة الطلب فى الشكل التالى :- حيث يمثل كل من ط ، ط ، ط ، ط ، ط ط منحنيات الطلب وتنحدر من اليسار الى اليمين حيث تعبر عن انخفاض الاسعار مع الزيادة الحقيقية في الدخل بافتراض ثبات المتغيرات الاخرى، ويتم رسم منحنى العرض ع ع بحيث يصبح مرن مرونة تامة حتى نقطة العمالة الكاملة او مستوى دخل العمالة الكاملة د ع ك حيث يتحول بعد ذلك الى منحنى عديم المرونة والذى يعبر عن عرض = صفر بالمنسبة للزيادة فى الطلب.

وتأسيسا على ما سبق قوله فان الاسعار تظل على مستواها طالما لم يصل الطلب الكلى الى ناتج العمالة الكاملة د ع ك . وبعد هذا المستوى تزداد معدلات الاسعار مع زيادة مستوى الطلب الكلى أى من ط ، ط ، ط ط .

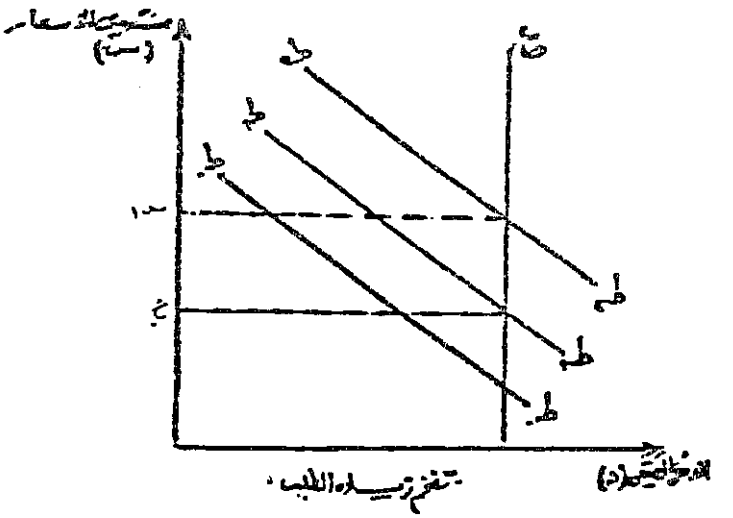

فاذا زاد مستوى الاسعار بمعدل يساوى الزيادة فى الطلب الكلي الفعال يمكن افتراض ان نسبة الزيادة فى التضخم يتزايد بالتناسب مع الزيادة فى الطلب.

التضخم الناتج من زيادة التكاليف :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تستطع نظرية تضخم الطلب فى تفسير استمرار ظاهرة التضخم فى الفترات التى تميزت بارتفاع معدلات البطالة ومن ثم استخدمت نظرية تضخم التكاليف لتحليل امكانية ظهور التضخم بالرغم من عدم وجود زيادة فى الطلب.

يتضح مما سبق ان التضخم لا يظهر فقد حين يزداد الطلب بمستوى أعلى من مستوى الطاقة الانتاجية المتاحة أو زيادة الطلب النقدى على السلع والخدمات بمستوى أكبر من مستوى العرض من هذه السلع والخدمات. ولكن يظهر التضخم ايضا حين يزداد الطلب على عناصر الانتاج وخاصة عنصر العمل.

الفصل السادس

اقتصاديات السوق الحر
" ايدولوجية ثابتة وتطبيق مختلف "

تقديم :

إن إقتصاديات الدول ذات الديموقراطيات الحرة تعتمد بالدرجة الأولى على الملكية الخاصة لعوامل وأدوات الانتاج وتشغيل الاقتصاد القومى بآليات السوق الحر وتوجيه النشاط الاقتصادى بأدوات وسياسات إقتصادية غير مباشرة .

لقد تنوعت وتطورت السياسات الاقتصادية عبر مراحل نمو الإقتصاد الرأسمالى الحر . ولقد أتبعت سياسات تعتمد على " إقتصاديات العرض " التى اشتملت على مداخل وأساليب وأدوات إقتصادية تساهم فى زيادة عرض عوامل الانتاج من عمل أو إدخار يستخدم فى زيادة حجم الاستثمارات وزيادة الناتج فى المجتمع .

وبعد إنقضاء مرحلة معينة ظهرت سياسات تركز على جانب الطلب وتهدف الى زيادة الطلب الفعال الى الحد الذى يحقق الانتفاع الكامل من الموارد والطاقه الانتاجية المتاحه .

وتتابعت السياسات الاقتصادية المستخدمه التى تؤيد أحد النموذجين سياسات جانب العرض أو سياسات جانب الطلب . وفى ذات الوقت وجدت بعض السياسات التى تشتمل على مزيج أو خليط بنسب معينة من النموذجين .

وبصفة عامة يمكن القول أن الدول الرأسمالية الحرة تتبع وتنتهج أيدولوجية ثابتة واحدة ولكن بتطبيق مختلف يناسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والسياسية لكل دوله .

نظام الأسواق

" إن نظام السوق لا يضمن النجاح
ولكن يضمن بالتأكيد إتاحة الفرص "

لقد شيدت الديموقراطيات الرأسماليه على مجتمع يعتمد على مبدأين يكمل كل منهما الآخر يتفاعلان لتحقيق الكفاءه الإقتصاديه .

المبدأ الأول : الحريه الإقتصاديه :

أى العمل من خلال التفاعل الحر لقوى السوق وبالاعتماد على المؤشرات والدلالات والحوافز التى ترشد النشاط الاقتصادى الخاص لكى يعمل على أن يحصل المجتمع على أقصى ناتج ومنافع وحسب هياكل إنتاجية مناسبة وتضافر أمثل لعناصر الانتاج .

المبدأ الثانى : الديمقراطية السياسية :

التى تؤكد على المساواه بين البشر فى الحقوق والواجبات وتهدف إلى الخير العام والصالح الإجتماعى ومبادئ التكافل الإجتماعى والحريه السياسيه .هذه الأسس والمبادئ تلقى قبولا واتفاقا من قبل الإقتصاديين الليبراليين فى تمسكهم بالنموذج الذى يشتمل على توليفه أو مزيج من الديموقراطيه والرأسماليه .

ولا ريب أنه بسبب إعتماد المجتمع على دعائم هذين المبدئين يمكن أن يواجه المجتمع ما يمكن أن نطلق عليه " التوترات المبدعه أو الخلاقه " " Creative tensions " والتسويات غير السهله والمعقده بين أطراف النشاط .

ولا شك أيضا أن قيم هذين العنصرين تختلف فى أهميتها ودرجة تأثيرها بين أفراد المجتمع ، وبالتالى تختلف الرؤيا والسياسات المقترحة لمعالجة كثير من القضايا الإقتصادية ودور قوى السوق من جهه ودور الدولة من جهه أخرى - لذلك السبب نتوقع إحتدام الجدل والنقاش وعدم الإتفاق فى بعض القضايا بين أطراف الحوار . ولكن هذه المناظرات تشتمل في أغلب الأحوال

على حوار بناء وإيجابى ، كما أن هذا الحوار يتم فى إطار القيم الأساسيه للمجتمع التى تعتمد على الديموقراطيه والحريه الإقتصاديه والسياسيه دون محاولة هدم هذه المبادئ أو الإخلال بقواعدها . ومن ثم فإن هذا الحوار بين قوى المجتمع المختلفه يمكن أن يدار دون زعزعة المؤسسات السياسيه والإقتصاديه والإجتماعيه فى المجتمع الذى يعتمد على إقتصاديات السوق .

ولكن أصول وقواعد الحوار تفترض أنه لا يجب التركيز على أحد الدعائم التى يعتمد عليها نظام السوق الحر دون الأخرى ، بمعنى أنه ليس من المناسب توجيه سهام النقد إلى الإقتصاد الحر بدعوى أنه يؤدى إلى التباين في توزيع الدخول والثروة والتركيز على الوجه القبيح للرأسماليه دون التعرض أيضا لمزايا قوى السوق والحرية السياسية .

وظيفة الأسواق

تعتبر الأسواق أحد الأنشطة الإجتماعية الفريدة التى تساعد على التخصيص الكفء للموارد الإقتصادية على المستوي المحلي والمستوى الدولى. ويساهم نظام السوق في تحقيق مستويات معيشيه مرتفعه للسكان إذا ما تم تشغيل آلياتها بكفاءه ودقه .

إن دور الأسعار هام ومؤثر في هذا النظام حيث تمد كل عناصر الأسواق بالمؤشرات والمعلومات اللازمة لترشيد قرارات الإنتاج . وفى ذات الوقت نجد أن الأرباح هو المؤشر الثانى الفعال في هذا النظام يسترشد به لخفض التكاليف وعمل التضافر الأنسب لعوامل الإنتاج فى أوجه الإنتاج والخدمات المناسبة والتى تتفق مع هيكل ومستوى الطلب في الأسواق .

إن تطور نظام الإقتصاد الحر خلال القرنين السابقين وإرتفاع الكفاءه

الإقتصادية لنظام السوق كما أوضحته التجربة فى الإقتصاد الأمريكى ودول غرب أوربا يؤكد على صلاحية نظرية الإقتصادى الأسكتلندى أدم سميث التى قدمها في القرن الثامن عشر فى " اليد الخفيه " " invisible hand " ذلك أن السوق يعطى مؤشرات إلى المنتجين تعكس أذواق وإحتياجات المستهلكين مما يترتب عليه إنسحاب المنتجين من بعض الأنشطة وتكثيف جهودهم فى أنشطة أخرى وحسب قواعد التكلفة والعائد .

ومن ثم تعتبر الأرباح الموجه والمحرك للموارد تجاه أكثر المجالات إنتاجية وربحيه ويعتبر من هذا المنطق مولد للرفاهية الإقتصادية والإجتماعية .

السوق والحالة هذه عبارة عن نظام غير شخصى وغير ذاتى ومن ثم فهو غير مركزى ، وعادة فإن آثاره الإيجابية قد لا تكون ملحوظة حيث أن المستهلك يفترض أن السلع والخدمات التى يرغب فى الحصول عليها متاحة في الأسواق.وكذلك فإن أثر السوق في خفض التكاليف وزيادة الكفاءه الإنتاجية يعتبر من الأمور الذى لا يناقشها المستهلك وقد لا يشعر بها الفرد . كما أن تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق يعتبرها المستهلك في المجتمعات المتقدمة من المعطيات .

إن كل المزايا التى تتحقق من " اليد الخفية " لآدم سميث تعتمد على وجود نظام منافسة سليم وكفء يحقق منفعه لكل من الممول والمنتج والمستهلك.

بيد أنه ليس كل نجاح لرجال الأعمال في نظام المنافسة يعتبر إضافة لما يحققه المستهلك من رفاهه فى ظل هذا النظام ، حيث يوجد بعض المحاولات التى قد يعانى منها المستهلك ويخرج منها المنتج بتجارب جديدة ، ويتخلص من أساليب وأدوات قديمة ولكن بتكاليف يتحملها المستهلك .

ومن خلال هذه الآليات يرعى نظام الأسواق التنافسيه نوع معين من التعاون الكفء في المجتمع حيث يدرك كل مشترك في هذا النظام الأهداف الأساسية لاليات السوق وكيفية التفاعل مع قواعدها . ومن الطبيعى أن يتطلب الأمر أن يتبارى كل المشتركين فى النظام الإجتماعى للأسواق فى عمليات التحسين والتجديد والإبتكار وخفض وترشيد التكاليف والحد من الفاقد والضياع وزيادة الأرباح ومن ثم تحقيق منافع لكل أفراد المجتمع .

إن التدخل الحكومى فى الاسواق المحلية له آثار وإنعكاسات سيئه حيث تحد من الكفاءه وتعوق نمو النشاط في الأسواق . وبالمثل فإن التدخل الحكومى فى مجال التجاره الدولية يمكن أن يعوق عمل الوظائف الجليلة والهامة للسوق العالمية . والأمر يحتاج إلى سياسات دولية للتعاون والتنسيق خاصة بعد الإتجاه الواضح نحو إنفتاح الأسواق المختلفة سواء بالنسبه للسلع والخدمات أو رؤوس الأموال وكذلك تكامل الأسواق العالمية وخاصة بعد تطور وتقدم أساليب المواصلات بين دول العالم . ولا شك أن تحرير التجارة الدولية وزيادة حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة قد فتح آفاقا واسعه للإنتفاع من المزايا التى يشتمل عليها السوق العالمى . ولكن مازال الإقتصاد العالمى مثقل بمجموعة متشابكة من الضرائب الجمركية ودعم بعض الصادرات ومجموعات مختلفه من القيود .

إن الإستثناء الوحيد من إفتراض تحقيق الكفاءه الإنتاجية من خلال المنافسة في السوق الحر يتمثل فى ظاهرة " الإحتكار " الذى يرتبط بموضوع " الأحجام الكبيرة " .إن الإحتكار يؤدى إلى الجمود ويحد من المؤشرات التى يتلقاها المنتج من السوق لصالح المستهلك والتجاوب مع رغباته ، كما يؤدى أيضا إلى إستغلال المستهلك ولا يساعد على سيطرة المستهلكين على الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن الإحتكار يمنع دخول منتجين جدد إلى الأسواق ويحد

من المنافسة ومن ثم قد ترتفع الأسعار .

ولكن بالرغم من الآثار السيئة للإحتكار إلا أن الدولة فى كثير من الأحوال تحتكر تشغيل وإدارة بعض المرافق العامة مثل إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز وكذلك بعض أنواع المواصلات ، فالإحتكار في هذه الحالة ينبع من أهمية القطاع أو النشاط الإستراتيجى حيث تشعر الدولة بمسئولية السيطرة عليه وإدارته لصالح كل أفراد الشعب .

وفي بعض الأحوال يتحقق الإحتكار نتيجة لنجاح بعض المشروعات وتطورها السريع في ظل نظام المنافسة بحيث تسيطر على الاسواق . وهنا لا يمكن أن تستخدم بعض السياسات الإقتصادية لعقاب هذه الشركات والحد من نشاطها بسبب أنها حققت نجاحا كبيرا فى ظل نظام سليم للمنافسة . إن زيادة حجم هذه الشركات هو نتيجة منطقية لتفوقها فى ظل نظام المنافسة ، لذلك يمكن السماح لهذه الشركات والمشروعات بالنمو والتطور طالما أنها لم تصل إلى الحد الذى يمنع دخول منتجين آخرين إلى السوق .

إن دور الدولة فى هذه الحالة هو الحفاظ على المناخ السليم للمنافسة ومنع الإحتكار من تجميد الأسواق ونموها . ولا شك أن أحد الأدوات الهامة التى تستخدمها الدولة في حالة سيطرة الإحتكارات تتمثل في التجارة الخارجية ، ذلك أن وجود المنافسة الخارجية تساعد الدولة على الحد من مخاطر الإحتكار مع عدم التدخل بأدوات معقدة وبقوانين ورقابة باهظة التكاليف . ومع هذا نجد أن ظهور الشركات متعدده الجنسية تثير مشاكل جديدة ذلك أن الوجه القبيح للإحتكار يظهر مرة أخرى من خلال هذه الشركات العملاقة ومن خلال نظم الكارتل أوإتحاد المنتجين . فالإحتكار والنظم الإحتكارية التى تظهر فى الأسواق الحرة ليس ما كان آدم سميث يفكر فيه بالنسبه لإقتصاديات السوق الحر .

ولكن يرى البعض أن زيادة الإعتماد المتبادل بين أسواق وإقتصاديات الدول المختلفة قد يؤدى في بعض الأحوال إلى إنهيار النظام الإقتصادى العالمى نتيجة بعض المشاكل أو الأخطاء الإقتصادية التى يمكن أن تقع فى إحدى الدول المؤثرة على الإقتصاد والسوق العالمى خاصة فى أسواق النقد والمال ذلك أن كثيرا من الدول لا تستطيع عزل إقتصادها بعيدا عن هذه الظواهر والأمراض الإقتصادية التى تنتشر وتتفشى فى الإقتصاد العالمى من وقت إلى آخر وهو الأمر الذى يؤدى إلى تحمل كثير من الدول تكاليف باهظة .

من أهم المشاكل التى واجهت النظام الإقتصادى العالمى في ثمانينات هذا القرن والتى تحققت نتيجة تزايد الإعتماد المتبادل بين عناصر الإقتصاد العالمى هو .

أولا : أزمة الديون التى واجهت كثير من الدول خاصة النامية والتى كان لها تأثير سئ على مؤسسات الاقراض العالمية والإقليمية والتى إتضحت بجلاء منذ أواخر عام ١٩٨٢ والأثر السئ أيضا على الدول المدينة مما ترتب عليه توقف كثير من الدول عن دفع مديونياتها وتولد كثير من المشاكل في هذه الدول .

ثانيا: إن إنهيار أسواق المال فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ يمثل أيضا مشكلة كبيرة تواجه النظام الإقتصادى العالمى مما يؤدى إلى زيادة المخاطر في الأسواق أمام المستثمرين ورجال الأعمال ويهدد العلاقات والصفقات التجارية . إن هذا الإنهيار فى سوق المال بنيويورك قد إمتد ليشمل كافه أسواق المال العالمية مما أدى الى تهديد فرص النمو والإستقرار الإقتصادى في كثير من دول العالم . وما زال الإقتصاد العالمى والأسواق الدوليه معرضين لبعض الظواهر والأمراض الإقتصادية التى يمكن أن تعوق الإستقرار والنمو الإقتصادى فى كثير من دول العالم .

ثالثا : طالما أن الأسواق العالمية تتجه إلى التكامل ويزداد الإعتماد المتبادل بينها فإن الأمر يحتاج إلى عمل تنسيق إقتصادى ومشاورات لحشد وتوجيه الجهود لتحقيق التوازن المطلوب على المستوى العالمى ومحاولة خفض معدلات المخاطرة التى يواجهها المستثمرون ورجال الأعمال . وعلى بسيل المثال نجد أن مجموعة الدول السبع قد أعدوا مجموعة من المؤشرات توضح بعض المتغيرات في السياسة الإقتصادية والآداء الإقتصادى وذلك مثل مؤشرات البطاله ، التضخم ، الميزان الجارى والمدفوعات ، أسعار الصرف ، عرض النقود .. الخ هذه المؤشرات يمكن أن تسترشد بها الدول ورجال الأعمال وتحد وتخفض من التكاليف الباهظة التى يمكن أن تتحملها الدول والافراد لدراسة وبحث المؤشرات الإقتصادية الحقيقية وتمنع الإخلال بقواعد السوق الحر .

ولكن ما زال يواجه هذا النوع من التعاون كثير من المشاكل خاصة فى الدول النامية ، ولا شك أن إخفاق كثير من الحكومات فى تنفيذ التنسيق والتعاون الذي يتطلبه نظام السوق العالمى يمكن أن يؤدى إلى زيادة معدلات المخاطرة فى الأسواق .

الإعتماد المتبادل بين الحكومه ونظام السوق الحر .

يعلم الجميع فى الدول التى تعتمد على القطاع الخاص والسوق الحر أن القطاع الخاص والحكومه يعتمد كل منهما على الآخر . إن دور الدولة في دفع وتنظيم النشاط الاقتصادى والعلاقات في الأسواق لا يشوبه أى جدل أو خلاف وتتم بعض هذه الوظائف بصورة منتظمة وروتينية بحيث يأخذها الأفراد بصوره مسلم بها وضمنيا. كما ينطبق هذا أيضا على القبول الضمنى بأهمية القطاع الخاص والسوق الحر فى دعم وإنعاش الديموقراطيه . ولا شك أن الاسواق تحتاج

إلى أن تعمل في إطار مؤسسات وذلك للحد من الإحتكاكات والتوترات التى تتولد عن تفاعل قوى السوق الحر .

هذه المؤسسات والإجراءات تساعد على خفض تكلفة العمليات والصفقات التجارية فى الأسواق وتساهم أيضا في تحقيق الأحجام الإقتصادية في التعامل . ولهذا يساعد السوق من خلال هذه المؤسسات إلى تحقيق تعظيم الناتج وبأقل تكلفة وذلك بعكس النشاط الإقتصادى الحكومى الذى يفتقد إلى هذه الآليات التلقائية لتحقيق هذه الأهداف .

إن الإتفاق والإعتراف الصريح بأهمية هذه العلاقات المتبادلة وفحص هذه العلاقات تساعد علي فهم بعض التناقضات والمشاكل التى يمكن أن تثار للعلاقه بين الدولة أو الحكومه من جهه ونظام السوق الحر من جهة أخرى .

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الدولة ونظام السوق الحر أمر لا غنى عنه ولكن قد يشوب ذلك بعض التناقضات والمشاكل . إن نظام السوق الحر يجب أن يعتمد على أن القيم الإنسانية تشجب المادية وكذلك الجشع . هذا هو الفرض الأساسى لدراسة العلاقه بين الدوله ونظام السوق - أى أن نظام السوق وما يقترن به من ديموقراطيه يبعد المجتمع عن النظم الشمولية ولكن يجب أيضا أن يعتمد بالدرجة الأولى على رفض الطمع والجشع . وأن السلوك فى نشاط السوق ومساره يعتمد على قوة القانون والقيود المنظمة التى تفرضها إدارة الدوله وتمارسها الأجهزة الحكومية بنزاهة وإحكام .

والملاحظ أن الدولة تحتاج الي قوى السوق من زاويتين الأولى كعامل يدعم ويساند الحكومة والثانى كقوة موازنه . فالحكومه التى تمثل الدوله في النظام الرأسمالى الحر تعتمد على القطاع الخاص في تشغيل النشاط الإقتصادى . والنشاط الخاص يمد الحكومه بالموارد الماليه اللازمة لتمويل

الخدمات العامه مثل التعليم والصحة والقضاء والأمن والحفاظ على البيئة والاعانات التى تقدم إلى الطبقات محدودة الدخل . كذلك فإن تمويل القطاع العام يتم من حصيلة الضرائب المفروضة على دخل القطاع الخاص الذى يتميز بالكفاءه والتطور .

أما الحاجة إلى السوق والقطاع الخاص كقوه موازنه فيمكن تحقيقه من خلال طبيعة نظم السوق التى تعتمد على اللامركزية فى السلطة الأمر الذى يضع حدودا لا تتعداها الدوله مما يؤكد ويدعم الديموقراطيه . وعلى مدار التاريخ لم يستطع نظام شمولى واحد ضمان إنتخابات نزيهه أو إصدار جريدة حره ولو مرة واحدة . إن تماثل النمط في النظم الشموليه لا يعتبر ظاهرة عارضه أو صدفه لا تتكرر ولكن يعتبر أمر متأصل له جذور عميقه في هذا النظام .

وفى ذات الوقت نجد أن نظام السوق الحر يعتمد بصوره أساسيه على الدوله وعلى إضطلاعها ومباشرتها للقوى القانونيه التى تمتلكها لتضع وتؤكد قواعد التعامل في النشاط الاقتصادى . لذلك تتولى الدوله إصدار القوانين وتحمى وتضمن الملكيه الخاصه والعقود . فحقوق التملك التى تعتبر روح التبادل التجارى والاقتصادى يتم إعدادها وصياغتها بشكل يضع حدودا قاطعه لكل أطراف التعامل. كذلك تحاول الدولة الحفاظ على قيمة النقود والقوة الشرائية لكل الأدوات الوسيطه في التبادل مما يساعد علي عمل آليات السوق.

وتأسيسا على ما سبق نجد أنه بإصدار وتنفيذ هذه القواعد والقوانين يضع المجتمع الحدود الفاصله بين الحريه المطلقه وحرية العمل في النشاط بقيود وشروط وتراخيص يجب إستيفائها واتباعها ، وكذلك بين النشاط القانونى المشروع والنشاط المحظور الذى ينتهك الحرية ويضار به الآخرون ، وكذلك التفرقه بين الحرية البناءه والحريه الفوضويه ، لذلك فإن حريه العمل فى النشاط

الإقتصادى مكفوله للجميع ولكن بشروط وتراخيص صارمة تحمى أفراد المجتمع مولا ومنتجا ومستهلكا وتحافظ على البيئة . والقوانين في الإقتصاد الحر شديدة وصارمة في مواجهة الغش والخداع والتغرير بالمستهلك .

وتحتفظ الدولة بحقوق رقابيه كبيره وصارمه على الشركات المساهمة التى تعتبر أحد الدعائم الهامه فى نمو الرأسماليه الصناعيه والتى ساعدت على زيادة مستويات المعيشه . بالإضافه إلى القوانين المنظمه لهذه الشركات تأخذ أيضا فى الحسبان الإعتبارات الإجتماعيه وفى مقابل ذلك تمد الدوله هذه الشركات الخاصه بخدمات المرافق العامه الإجتماعيه والإقتصاديه.لذلك نجد أن الإقتصاديات الحره تعتمد إلى حد كبير على القوى المتعدده للدوله وتدفعها للتدخل في النشاط الاقتصادى بطرق وأساليب متعددة إلى الحد الذى يحقق الكفاءه لدعم التطور والنمو .

لذلك يمكن القول أن رجال الأعمال المتميزين ورجال الدوله من ذوى الكفاءه يعضد ويدعم كل منهما الآخر .

تصحيح آثار السوق

إن نظام المنافسه فى السوق الحر يكافئ المنتج النشط الكفء في حين يعاقب كثير من المنتجين الأقل كفاءه . وفى بعض الأحوال نجد أن المنتج غير الكفء يتلقى عقابا شديدا قد يكون غير إنسانى فى مقابل فشله فى مباراه السوق الحر . والنتيجه إنخفاض في الدخل وتفشى وإنتشارالبطاله . هذه الآثار تشابه النتائج التى تتحقق من الإختراعات الجديدة والتقدم الفنى من إنتشار البطاله وتباين في الدخل والثروه بين الطبقات . وقد يري البعض أن هذه الآثار هى ضريبة التقدم والمنافسه في السوق الحر .

هذه النتيجة من ثواب وعقاب في السوق الحر والتى تؤدى إلي تباين الدخل والثروه بين أفراد المجتمع تولد أيضا تباين الفرص بين أفراد الشعب من حيث الصحه والثقافه والتعليم والرفاهيه الأمر الذى يتطلب إستخدام بعض أدوات العلاج والتصحيح والذى يخفف من آثار هذا التباين ، فى المجتمع وحسب أولويات سياسيه وإقتصاديه وإجتماعيه لحماية المجتمع الديموقراطى الحر.

إن النظام الاقتصادى الحر لا يشتمل في طياته على آليات تصحيحيه تلقائيه لهذا التباين في الدخل والثروه الأمر الذى أثاره وناقشه جون ستيوارت ميل الكاتب الكلاسيكى المرموق .

لذلك نجد أن كثيرا من الحكومات فى الإقتصاديات الحره تخصص جزءا كبيرا من الميزانيه للعمليات التصحيحيه وتستخدم السياسات الماليه والضريبيه للحد من التباين فى الدخل والثروه وتحد من العوز والفقر بين شرائح المجتمع وكذلك تحشد الموارد لإعداد برامج واسعه للتأمين ضد البطاله .

إن علاج التباين أمر هام ولكن تحقيق الكفاءه الاقتصاديه أمر لا يقل أهميه ، لذلك يجب إعداد مزيج متوازن من السياسات لتحقيق الهدفين . والجدل يثار حول المزيج الأنسب اللازم للسياسه المتوازنه وبحيث يكون المسموحات الماليه والمساعدات الإجتماعيه في حدود معقوله وأن يكون الهدف على سبيل المثال تقديم فرصة عمل مناسبه للفرد الذى يعانى من البطاله وذلك أفضل من تقديم المساعدات الماليه .

حماية حقوق الأفراد الأخرى

إن نظام السوق الحر يحقق منافع ومكاسب لطرفى التعامل ، أى للبائع وللمشترى والعلاقه التجاريه تشتمل على هذين الطرفين فقط . ولكن قد يضار من هذه العمليات التجاريه طرف ثالث لم يدخل فى هذا النشاط . والنظام السياسى والإجتماعى له الحق في تحديد الأحوال والظروف التي يجب فيها التدخل لحماية أطراف أخرى لم تدخل فى التعاقد أو فى العمليات التجاريه . فقد يمتلك أحد الأشخاص قطعة أرض فضاء ويرغب في بيعها لشخص ينوى إستخدامها فى عمل نشاط صناعى أو تجارى مقلق لراحة السكان أو يؤدى إلى مخاطر من نوع أو أخر . فى هذه الحالة تتدخل الدولة فى هذه الصفقه لحماية الأطراف الأخرى وتضع من القيود والشروط ما تراه مناسبا لدرء الخطر عن السكان .

إن تدخل الدوله لتنظيم العمليات والصفقات التجاريه وحمايه الأطراف الأخرى يماثل تدخل الدوله الملزم فى عمليات تطعيم الشعب والأطفال ضد بعض الأمراض . وعدم تدخل الدوله في بعض هذه العمليات أو الصفقات يعنى أنه لا يوجد ضرر أو تكلفة يتحملها الأطراف الأخرى خارج العقد أو خارج العمليات والصفقات التجاريه . كذلك تتدخل الدوله لحماية البيئه من الأنشطه الصناعيه التى تسبب تلوثا فى الجو أو فى البيئه والحياه الطبيعيه أو تضع شروطا وقيودا لإنشاء الأنشطه المقلقه أو المزعجه للسكان مثل إنشاء المطارات فى مكان مناسب بعيدا عن المناطق السكنيه ، أو تضع قيودا على بعض الأنشطه العلميه والصناعيه التى يمكن أن تكون مصدرا للتلوث بالإشعاع الذرى الناتج من الأجهزه أو من المفاعلات الذريه .

لقد تعرضنا إلى أبعاد السوق من منافع ومضار وحصرنا نقائص السوق

في أربع عناصر أساسيه : الأول : نمو الإحتكارات فى ظل نظام السوق الحرومن ثم الأضرار بنظام المنافسه وإرتفاع الأسعار . الثانى : العقاب الشديد القاسى غير الإنسانى الذى يعانى منه من خسر مباراة السوق الحر فى ظل المنافسه ومن ثم تباين الدخل والثروه بين أفراد الشعب . ثالثا : المشاكل والإنهيارات الإقتصادية المستورده من بعض الدول المؤثره على الإقتصاد العالمى والتى تؤثر على اقتصاديات ومستوى معيشة السكان . رابعا : المضار الذى يتعرض لها الأطراف الأخرى خارج العقد أو العمليات التجاريه والصفقات التى تتم فى السوق .

إن علاج هذه النقائص التى تشوب النتائج المحققه من إستخدام آليات السوق الحر يتطلب تدخل الدوله بأدواتها المختلفه ، وأن يكون تدخل الدوله بحكمه وإتقان بحيث لا تصبح تدخلات الدوله عبء جديد يتحمله النشاط الإقتصادى ويؤدى إلى الجمود والبيروقراطيه والتعقيدات التنفيذيه . كذلك يجب مراجعه السياسات الحكوميه لحل هذه المشاكل وتصحيحها بإستمرار وعمل موازين التكلفه والعائد من هذه السياسات .

ويتضح مما سبق أن الإقتصاد الحر يحتاج إلى إدخال بعض الإعتبارات الإنسانيه إلى قوى السوق وكذلك زيادة مستوى كفاءه الأجهزه الحكوميه . وتحقيق التوازن بينهما يصبح فى صالح المجتمع .

إن سياسات الإصلاح يجب أن تأخذ كل هذه الأبعاد والإعتبارات فى الحسبان عند السماح لآليات السوق بالعمل فى الاقتصاد القومى .

تحويل الاقتصاد القومى ونموذج "إقتصاديات العرض"

يوجد إتفاق بين مجموعه من الإقتصاديين على أن تغيير السياسه الماليه وخاصة التغير فى معدلات الضرائب يمكن أن يكون لها آثار كبيره ومتشعبه كحافز على زيادة الدخل ، بمعنى أن إنخفاض معدلات الضرائب تؤدى إلى زيادة العرض أوبتعبير آخر الدخل ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى . ولقد إعتقد هؤلاء الإقتصاديون أن زيادة معدلات الضرائب لها آثارا سلبيه على عرض وسائل الإنتاج ومن ثم على العرض الكلى أو الدخل. ولقد أطلق على هذه الأفكار " إقتصاديات العرض Supply - side economics "، كما أطلق عليها أيضا مصطلح آخر هو " منحنى لافر " " Laffer - curve " .

إن مفهوم " منحنى لافر " يتسم بالبساطه ولكن يتميز أيضا بعمق إقتصادى كبير وهو أمر ليس بالمستحدث ولكن سبق أن قدمه فى إيجاز رائع المفكر العربى إبن خلدون فى القرن الرابع عشر .

ويوضح منحنى لافر أنه بعد حد معين فإن زيادة معدلات الضرائب بصفه عامه تصبح ذات أثر عكس على الحصيله الضريبيه ومن ثم يتولد عنها آثار غير إقتصاديه ذات أثر سلبى على النشاط الاقتصادى وتحد وتعوق عمليه الاستثمار وعرض عنصر العمل . وطالما انخفض مستوى النشاط الاقتصادى ومستوى الدخل سوف تحصل الدوله على حصيله منخفضة من الضرائب ولكن إذا إنخفضت معدلات الضرائب فإن النشاط الاقتصادى ومن ثم الدخل يتجه إلى الارتفاع الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الحصيله الضريبيه .

وجدير بالذكر أن خفض معدلات الضرائب يجب أن ينصب على الجزء الحدى من الدخل المحقق أى أنه يجب أن تنخفض معدلات الضرائب على الزيادة

فى عوائد عوامل الإنتاج مثل الفائده ، الأرباح والأجور مما يؤدى إلى تغيير السلوك والحوافز .

ويرى آرثر لافر أنه يجب خفض معدلات الضرائب المرتفعه بغض النظر عن معدلات التضخم ومستوى عجز الميزانيه لأن التيار الإضافى من المدخرات المحققه فى القطاع الخاص والزيادة فى الناتج سوف توازن أو تعوض الآثار التضخميه لزيادة الطلب الذى يحدث بسبب خفض معدلات الضرائب .

إن الرأسماليه خاصه فى مراحل نموها المبكر تعتبر فى واقع الأمر نتاج لنموذج إقتصاديات العرض الذى حقق الإنجازات الضخمة فى اقتصاديات دول العالم الرأسمالى الغربي .

وتأسيسا على ماسبق نجد أن نموذج " اقتصاديات العرض " الذي يدعو الى التخفيف من معدلات الضرائب والقيود المفروضة على الاقتصاد القومى يعتبر أن زيادة الناتج والنمو الإقتصادى يمكن أن يتحقق ليس من خلال زيادة الطلب ولكن من خلال التراكم والاستثمار والعماله ومن ثم زيادة الدخل أى العرض الكلى . ومما لا شك فيه أن إنخفاض معدلات الضرائب يساعد على زيادة عرض العمل والادخار والاستثمار والانتاج ومن ثم زيادة الطلب أيضا ، وكل هذا يؤدى أيضا إلى زيادة حصيلة الضريبة بسبب زيادة الدخل والوعاء الضريبى .

إن التحليل الإقتصادى الكلى فى الفكر الكينزى وفى فكر النقديين قد إقتصر الى حد كبير على آثار السياسة المالية فى جانب الطلب الكلى أما الآثار المترتبة من استخدام السياسة المالية على الأسعار النسبية والعرض الكلى فلم تأخذ الإهتمام الكافى وقد تم إهمالها فى مواقع كثيرة . ونتيجة لهذا القصور لم يستطع الإقتصاديين الانتباه الى العلاقات التالية :

- أثر انخفاض معدلات الضرائب على زيادة الانفاق الحكومي .
- أثر انخفاض معدلات الضرائب على زيادة العرض الكلى وبالتالى زيادة حصيلة الضرائب .
- أثر خفض معدلات الضرائب على خفض معدلات التضخم

ويعتقد بعض الإقتصاديين أن اقتصاديات العرض تعتبر مدخلا جديدا أو مفهوما حديثا يمكن بوساطته تحليل آثار السياسة المالية على متغيرات الإقتصاد الكلى .

ولكن فى واقع الامر نجد أن منهج " اقتصاديات العرض " لا يمكن إعتباره منهجا جديدا ، ذلك أن هذا المنهج له جذوره فى الجزء الذي تناولته المدرسة الكلاسيكية من جانب التحليل الإقتصادى الكلى .

وجدير بالذكر أن منهج جانب العرض فى المشكة الاقتصادية تعتبر رجوع الى المفهوم الأرثوذكسى أو التقليدى الذى بدأ مع هجوم الفيزوقراط أو الطبيعيين ودافيد هيوم وآدم سميت وفريق آخر من الاقتصاديين على آراء التجاريين .

وبالرغم من أن الإقتصاديين الكلاسيك ينظرون إلى الضرائب كأداة للمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل إلا أنهم يخصون الجزء الأكبر من إهتمامهم بموضوع الضرائب والسياسة المالية من حيث أثرها على الأسعار النسبية وتخصيص الموارد وكذلك العرض الكلى والنمو الإقتصادى ذلك أن الضرائب لها أثر كبير على حوافز الأفراد لعرض عنصري العمل ورأس المال فى الأسواق .

و غير هذه العلاقة كثير من القضايا يمكن إعطاء أمثلة لها فى الآتى :

١ - تعنى هذه العلاقة ضمنيا إنه عند كل مستوى من مستويات حصيلة الضرائب التى تقع فى غير نقطة الحد الأقصى للحصيلة يوجد معدلين للضرائب يحققان نفس الحصيلة .

٢ - توضح هذه العلاقة أيضا أن خفض معدلات الضرائب يمكن أن يقودنا الى إما زيادة أو خفض حصيلة الضرائب حيث يعتمد ذلك على وضع ومكان الإقتصاد القومي على منحنى لافر .

إن العلاقة بين معدلات الضرائب وكذلك العلاقة التى يثيرها منحني لافر يعتبران من أهم القضايا التى أثارتها وتناولتها مدرسة إقتصاديات العرض ، وهذه القضايا أوضحنا أن لها أصول وجذور تاريخية .

تطبيق سياسة اقتصاديات العرض

إن سياسات " اقتصاديات العرض " قد تم تنفيذها وتطبيقها بوساطة مجموعة من المسئولين مثل وليم جلادستون رئيس الوزراء البريطانى فى القرن التاسع عشر ، وكذلك طبق هذه السياسة أندروميلون وزير المالية الأمريكي فى العشرينيات من هذا القرن في ابان حكم الرئيس كالفين كوليدج وللأسباب التى إعتمد عليها أيضا آراء الإقتصاديين المحدثيين المؤيدين لهذه السياسة .

تطبيق النموذج فى بريطانيا العظمي وسياسات وليم جلادستون

إن مجموعة الأفكار الاساسية للسياسة المالية لم تطبق أو تستخدم كنموذج متكامل " لإقتصاديات العرض " حتي منتصف القرن التاسع عشر .

ويلاحظ أن مجموعة المبادئ التي يشتمل عليها نموذج "إقتصاديات العرض " كان لها تأثير كبير على السياسات المالية فى بريطانيا خلال الفترة من عام ١٨٤٠ الى عام ١٨٩٠ . ولقد تبنى هذه المبادئ وليم جلادستون رئيس وزراء بريطانيا . حيث إعتبرت إدارته من أول المستخدمين لهذه الأسس الإقتصادية ولقد تأثر جلادستون بكتابات آدم سميت وبارنل .

لقد عاني الإقتصاد البريطاني خلال الفترة التى سبقت جلادستون من الركود ، وعاني الإقتصاد البريطانى من كساد التجارة وإرتفاع معدلات البطالة خلال فترات طويلة وعجز مزمن فى الميزانية واقترن ذلك بارتفاع معدلات الضرائب غير المباشرة حيث إنتهجت الدوله خط أفكار التجاريين .

ذلك أيد السياسيون فى ذلك الوقت (أى قبل جلادستون) زيادة

معدلات الضرائب بهدف خفض العجز المزمن التى تعانى منه الميزانية ولإرضاء مؤيدى سياسة الحماية التجارية .

ولكن هذه الأدوات التى إستخدمتها السياسة الإقتصادية لم تحقق هدف توازن الميزانية بل ترتب عليها إنخفاض فى حجم التجارة الخارجية.

ونتيجة لهذه الظروف إقترح جلادستون خفض معدلات الضرائب غير المباشرة المرتفعة . ،ولقد كانت أفكار جلادستون فيما يختص بالعلاقة بين معدلات الضرائب والناتج والانفاق الحكومى وحصيلة الضرائب متفقة تماما مع عناصر وفروض نموذج إقتصاديات العرض - ودافع جلادستون عن إستخدام حصيلة الضرائب فى الإنفاق الحكومى على مجالات المرافق وخاصة فى مجال النقل والمواصلات وإعتبر أن تدخل الحكومة وتبديد مواردها فى مجالات أخري أمر يؤدي الى خفض وتدهور الكفاءة .

إن أهم عناصر وأسس نموذج إقتصاديات العرض التى صادق عليها وإعتمدها جلادستون ينحصر فى العلاقة بين معدلات الضرائب والحصيلة الضريبية ذلك أن زيادة معدلات الضرائب المنخفضة يمكن أن يؤدى الى زيادة الحصيلة فى حين أن زيادة معدلات الضرائب عن حدود معينة يؤدي الى خفض الحصيلة . ولمعرفة جلادستون لهذه العلاقة الوثيقة بين معدلات وحصيلة الضرائب إعتبر أن " كفاءة الضريبة " هدف أساسى للسياسة الضريبية . وفى رأيه أن معدلات الضرائب يجب أن تحدد لكى تحقق تعظيم الحصيلة من الضرائب وليس لحماية بعض الفئات أو لإعادة توزيع الدخل . ولقد إتبع جلادستون سياسة خفض الضرائب بنجاح عظيم ، وإعتبر المسئول عن أكبر خفض لمعدلات الضرائب فى التاريخ الإقتصادى لبريطانيا .

وفى خلال هذه الفترة شاهدت بريطانيا زيادة مطردة في معدلات النمو الإقتصادي وإنتهاء العجز فى الميزانية وزادت حصيلة الضرائب عن ذى قبل .

ولقد شاهد عهد جلادستون أحد التجارب الأولى الهامة والناجحة فى تطبيق أسس وقواعد اقتصاديات العرض فى السياسة المالية والضريبية كما إفترضها الإقتصاديون الكلاسيك وكانت أحد الأسباب الأساسية لنجاحه كوزير للمالية .

تطبيق النموذج فى الولايات المتحدة وسياسات أندروميلون

يمكن القول فى ايجاز أن الإقتصاديين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد صادقوا وأقروا أفكار نموذج " اقتصاديات العرض "

وخلال هذه الفترة كان لنموذج" اقتصاديات العرض " أثر كبير على متخذى القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد كان أعضاء إدارة كولدج وعلى الأخص وزير ماليته أندروميلون أهم المؤيدين لهذا النموذج . وكان تعيين أندرو ميلون بهدف تنفيذ نموذج طموح لإقتصاديات العرض " وخفض معدلات الضرائب فى العشرينات من هذا القرن .

وبعد دخول أندروميلون الى الخدمة العامة كوزير للمالية كان على قناعة بأن زيادة معدلات الضرائب لتمويل نفقات الحرب العالمية الأولى ذات أثر إقتصادى معاكس . وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها إستمرت معدلات الضرائب المرتفعة فى الإقتصاد الأمريكي :

وعلى نهج تحليل جلادستون فى بريطانيا أعلن ميلون أن المحور الأساسى لسياسته تعتمد على القاعدة الرابعة من قواعد ادم سميت فى فرض الضريبة التى تركز على الكفاءة الإقتصادية فى فرض الضريبة حيث يعتقد أن أكثر النظم الضريبية كفاءة هو النظام الذى يحقق أقل آثارا عكسية على العرض الكلى والنمو الإقتصادى .

ولقد أوضح أنه خلال مائة وخمسون عاما تحقق صحة القواعد التى وضعها آدم سميت فى فرض الضريبة وأن الذين ينتقدون خفض معدلات الضرائب المرتفعة خلال الحرب الى مستويات مناسبة خلال فترة السلم إعتمدوا على القاعدة الأولى لآدم سميت فى فرض الضرائب وهى تحقيق العدالة وأهملوا القاعدة الرابعة وهى تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

ويستطرد ميلون فى دفاعه عن نموذج إقتصاديات العرض بقوله " أنه مع زيادة معدلات الضرائب الى مستويات مرتفعة ينصب الوعاء الضريبى والايراد أو الحصيلة الضريبية وتتسرب الثروة الى قنوات ومجالات غير منتجة لا تحقق عائدا أو أرباحا حقيقية للأفراد . لذا يجب أن نتبع قاعدة رشيدة تحقق هدف تعظيم الحصيلة والإقتصاد فى تحديدها ، أي استخدام القاعدة الرابعة لآدم سميث فى فرض الضريبة .

وعند فرض ميلون لمعدلات ضرائب أقل ومنخفضة عن ذى قبل كرر قوله أن الضرائب يجب أن توجه لتكون أداة لزيادة الناتج والنمو الاقتصادى . ولقد أكد أن تحول هدف الضريبة من زيادة النمو الإقتصادى الى هدف إعادة توزيع الدخل القومى ينتج عنه إنخفاض الدخل بالنسبة لجميع الأفراد أغنياء وفقراء .

ولقد رأى مؤيدوا هذه السياسة أن هيكل النظام الضريبى الأساسي لا

يجب أن يوضع ويحدد لفترة قصيرة من الزمن أو بهدف التأثير على بعض الأنشطة أو فئات معينة من الأفراد فى المجتمع ولكن يجب أو يوضع مع الأخذ في الإعتبار الظروف والشروط خلال فترة طويلة نسبيا وبهدف تحقيق زيادة فى نمو الناتج وتحقيق الرفاهية الإقتصادية فى المجتمع .

إن ميلون كان على علم ودراية بالعلاقة والإرتباط بين معدلات الضرائب وحصيلة الضرائب الأمر الذى مكنه من تطبيق هذه السياسة بإقتدار ونجاح خلال فترة توليه المسئوليه فى وزارة الخزانة الأمريكية . ولقد صمم برنامج لخفض معدلات الضرائب ساهم فى زيادة معدل نمو الناتج القومى الأمريكى فى خلال العشرينات من هذا القرن .

إنحسار أفكار نموذج " اقتصاديات العرض "

لقد اعتبرت حقبة العشرينات آخر الفترات التى سادت فيها أفكار نموذج "إقتصاديات العرض " فى السياسة المالية . حيث بدأ الإهتمام بجانب الطلب وحقق نموذج الطلب إنتصارا كبيرا بعد تعرض الإقتصاد الرأسمالى للكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٢) ، كما أن التوسع فى القطاع العام ودخول دول العالم الرأسمالي مرحلة الإقتصاد المختلط قد أدى الى عدم صلاحية هذا النموذج فى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الجديدة . ومن هنا أصبحت قواعد " اقتصاديات العرض " مرفوضه فى رأى كثير من الإقتصاديين ، وتحول إهتمام الكتاب الإقتصاديين الى التركيز على أثر السياسة المالية على الإنفاق والطلب الكلى فى الأجل القصير .

إن ارتفاع معدلات الضرائب فى الفكر الإقتصادى الحديث لا يمثل [illegible] على الحوافز وبالتالى لا يمثل عائقا أمام زيادة عرض عوامل الإنتاج [illegible] تحقيق النمو الإقتصادى .

وبالإضافة الى ماسبق نجد أن أهداف إعادة توزيع الدخل وتحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادى قد أخذت أهمية فى السياسات المالية للفكر الإقتصادى الحديث .كما أن التدهور وقصور الطلب الفعال الذى صاحب الكساد العظيم فى بداية الثلاثينات تطلب تغيير فى الفكر والسياسة الأقتصادية لمواجهة البطالة والطاقات العاطلة فى المجتمع الرأسمالى ، الأمر الذي جعل كثيرا من الإقتصاديين يرفضون إفتراض التوازن التلقائي وإتجاه الإقتصاد القومى دائما نحو التشغيل الكامل فى الاقتصاد الحر .

وتأسيسا على ماسبق نجد أن المشاكل الإقتصادية التى ظهرت فى أوائل الثلاثينيات من هذا القرن جعلت الإقتصاديين يتشككون فى قدرة نظام السوق الحر بمفردة فى تحقيق التوازن الاقتصادى مما دعى كثير من الإقتصاديين الى المناداة بأهمية التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى بصفة عامة ، وأصبح التفكير يتجه الى انعاش الطلب الكلى من خلال استخدام أدوات السياسة المالية .

ومن ثم تحول تركيز واهتمام السياسة المالية من تشجيع العرض الكلي الي انعاش الطلب الكلي . وبصفة عامة فإن هذا التغيير والتحول كان موجها الى السياسات قصيرة الأجل لجانب الطلب بهدف تحقيق الإستقرار فى الدورة التجارية .

وعلى أساس هذا الفكر الجديد الحديث الذى يطلق عليه البعض " الاقتصاديات الحديثة " New Economics ، فإن الدوله يمكن لها أن تحقق التوازن الإقتصادى واستقرار الدورة التجارية بالتحكم فى الطلب الكلى حيث يمكن زيادة الطلب الكلى أو خفضه وذلك بخفض أو زيادة الضرائب ولم يعد [illegible] وجهة القاعدة الرابعه فى فرض الضريبة لآدم سميث .

وبجانب الإهتمام بالضرائب كأداة للإستقرار الإقتصادى أصبح الاقتصاديون يولون أهمية لإستخدامها كأداة فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى وحيث أعتبر أن زيادة معدلات الضرائب يمكن أن تكون غير ضارة بالنشاط الإقتصادى ولا يكون لها آثار سلبية على الحوافز وعرض عوامل الانتاج وزيادة النمو الإقتصادى ، بل على العكس نجد أن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن زيادة الضرائب يمكن أن تحقق زيادة فى عرض عنصر العمل وتكثيف الجهد المبذول . وطالما أن الأدخار يمكن أن يزداد بمعدل أكبر من الزيادة فى الاستثمار فإن الضرائب تصبح وسيلة لإمتصاص الفوائض المتاحة فى المجتمع وإعادة حقنها من خلال الإنفاق الحكومي ومن ثم تدخل المتبقى من المدخرات غير المستغلة الى تدفقات الإنفاق ، وتتدفق مرة أخري الى الأجور والأرباح ويتحقق التوازن مرة أخرى .

هذا لا يعنى أن " الأقتصاد الكينزي " أو " الأقتصاد الحديث " قد أغفل دور رجال الأعمال ، بل حث على تشجيعهم والانتفاع برغبتهم في الاستثمار وإعتبر أن المصدر الأساسى للإنتاج والابداع فى النظام الإقتصادى هو المستثمر الفرد . فالإقتصاد القومى في رأى كينز لا ينمو فقط بنشاط الدولة ولكن بقوة الأفراد ورجال الأعمال الذين يأخذون المبادرة ويتحملون المخاطرة ويحولون الأفكار الى مخترعات ثم محاولة تطبيقها فى مجالات الصناعة والزراعة وفروع النشاط الإقتصادى . ولكن لم يقتنع كينز بأن الإقتصاد القومي يمكن أن يتوازن تلقائيا .

وجدير بالذكر أن كينز وغيره من الإقتصاديين لم يستوعبوا بالكامل الأسباب التى تؤدى الي تدهور معدلات الإستثمار خلال فترات الكساد.إن هذا التدهور لا يتحقق بسبب العوامل السيكلوجية ولكن بسبب عدد آخر من العوامل . لقد استقر رأي كينز على أن معدلات الإستثمار تتأثر بالدرجة

الأولى بالعلاقة بين الكفاءة الحدية للإستثمارات وسعر الفائدة بالإضافة الى تأثرها بمستوى الطلب الفعال ، كما يتأثر بالعوامل السيكلوجية لرجال الأعمال . ولكن يوجد عدد آخر من العوامل تتفاعل فيما بينها وعلى سبيل المثال ، تدهور نظام التجارة الدولية نتيجة لسياسات الحماية وارتفاع معدلات الضرائب الجمركية وعدم حساسية الجهاز المصرفى فى عرض النقود وبسبب أخطاء السياسة المصرفية وجمود سياسات البنك المركزى وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقى والإرتفاعات المتلاحقة فى معدلات الضرائب .

ويرى كينز أن تحقيق معدل إستثمار مناسب فى مقابل المدخرات كفيل بإنعاش الإقتصاد القومى بحيث تصبح مشاكل الدخل والإستهلاك والأدخار غير مقلقه حيث يتحقق التوازن المطلوب . وذلك بخلاف المدرسة الكلاسيكية التى ترى أنه إذا وجدت مدخرات كافية فإن الإستثمار والإستهلاك ومستوى الدخل سوف يتوازن تلقائيا لتحقيق التشغيل الكامل فى الاقتصاد القومى فكينز يبدأ بالإستثمار فى حين يبدأ الكلاسيك بالادخار . كماأن نموذج الطلب ينظر الى الضرائب وآثارها على الإقتصاد القومى من حيث حجمها أو قيمتها أما نموذج اقتصاديات العرض فينظر الى الضرائب من حيث هيكلها وأثرها على الحوافز .

ومن ثم فإن النموذجين لهما تحليل وتفسير مختلف فيما يتعلق بخفض معدلات الضرائب فنموذج الطلب يهتم بأثر خفض الضرائب على مستوى الطلب فى الأجل القصير فى حين نجد أن نموذج اقتصاديات العرض يهتم بأثر خفض معدلات الضرائب على الأدخار والاستثمار والناتج خلال الزمن .

إعادة إحياء وبزوغ " اقتصاديات العرض "

من الواضح أنه فى الوقت الراهن ونتيجة للظروف الإقتصادية المعاصرة نجد أن الشروط الإقتصادية لا تتفق مع الإطار العام لنموذج الطلب وعلاقات الدخل والإنفاق الحكومى ذلك أن ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج وهى الظاهرة التى يطلق عليها فى الأدب الأقتصادى الركود التضخمى "Stagflation" . أدي الي اتجاه بعض الاقتصاديين للتساؤل عن صلاحية " الفكر الاقتصادي الحديث" للتعامل مع هذه الظاهرة وغيرها من الأمراض الإقتصادية الجديدة.

فالفكر الإقتصادى الحديث وإن كان صالحا لمعالجة المشاكل الاقتصادية فى حالات الكساد الكبير فإنه لا يمكن أن يستخدم مع بعض الظواهر الإقتصادية الأخري ذات الأبعاد والخصائص المختلفة . بالإضافة الى أن الحكومات مهما استعانت بإقتصاديين اكفاء لن تستطيع مطلقا تحقيق التشغيل الكامل حسب النمط الكينزى ، ويعتقدوا بأن هذا الهدف وهو التشغيل الكامل يمكن الوصول اليه وتحقيقه من خلال الحد من تدخل الحكومة لكي يعمل المشروع الخاص بحرية في مجال الإستثمار والانتاج .

وتأسيسا على ماسبق بزغت الأفكار الكلاسيكية مرة أخرى وتبناها كثير من الإقتصاديين وانتهجت بعض الدول أسس ومبادئ نموذج " اقتصاديات العرض " ونبذت التوازنات الهندسية المنمقة لعلاقات نموذج الطلب وفى الثامن عشر من شهر فبراير عام ١٩٨١ قدم الرئيس ريجان الى الكونجرس الأمريكي واحدا من أهم البرامج الإقتصادية التى شاهدتها الولايات المتحدة ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة من العناصر القواعد المترابطة تشتمل على خفض معدل نمو الإنفاق الحكومى ، وخفض

مدروس ومتقن لمعدلات الضرائب والحد من التوسع النقدي وكذلك تخفيض القيود على قطاعات الإقتصاد القومى الأمريكي .

وفى ايجاز يمكن القول أن سياسات الإصلاح أصبحت حجر الزاوية لبرنامج إقتصادى شامل ، ولقد حققت هذه العوامل مجتمعة إنخفاض فى معدلات التضخم وحدت من ارتفاع الأسعار ، كما حققت زيادة فى معدلات الأنتاجية وساهمت فى إنعاش المنافسة الدولية وارتفع معدل النمو الإقتصادى وأعادت الثقة فى مستقبل الإقتصاد الأمريكى .

ولقد انتهجت بريطانيا أيضا فى عهد رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر نموذجا مشابها يهدف الى تحرير الاقتصاد البريطاني وخفض القيود الحكومية وانتهجت أسلوب التخصيصية وخفض أهمية القطاع العام .

كما وجد أمثلة أخرى حديثة لتطبيق نموذج " اقتصاديات العرض" فى كل من المانيا الاتحادية أو الجزء الغربى من ألمانيا . وكذلك اليابان وتوضح الانجازات الاقتصادية قصص نجاح مذهله فى الدولتين .

ولكن الانجازات الاقتصادية والآثار المترتبة على انتهاج نموذج العرض فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تعتبر محدودة حتى الآن وتتعرض لإنتكاسات .

صلاحية تطبيق نموذج اقتصاديات العرض فى الدول النامية :

أن خصائص الدول النامية أمر معروف لكل الإقتصاديين ومن أهم المشاكل التى تواجهها كثير من هذه الدول إختلال الهياكل الإقتصاديه وضعف مستوى التصنيع وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل وغير ذلك من الخصائص التى تتصف بها كثير من الدول النامية الأمر الذي دعى كثير من الحكومات الى تبنى إنشاء كثير من الصناعات الحكومية التى يمتلكها القطاع العام وإنتهجت مبدأ التخطيط وزادت أعباء الديون

الخارجية وإرتفع معدلات التضخم وزادت معدلات البطالة الأمر الذى دعى الى التساؤل عن مدى صلاحية القطاع العام فى قيادة عملية التنمية وأنتهى الأمر الى تبني كثير من هذه الدول سياسات الأصلاح الإقتصادى وخفض تدخل الدوله فى الشئون الإقتصادية وبيع بعض وحدات القطاع العام بإنتهاج سياسة " التخصيصية " .

وهذا يقترب من نموذج " اقتصاديات العرض " أكثر من إعتماده على نموذج "إقتصاديات الطلب " .

وطبيعى نجد أنه يوجد إختلاف فى البعد بين المنهجين حيث ينظر فى منهج العرض الى الإقتصاد القومى من أدني النظام الإقتصادي ، بمعنى أنه ينظر الى الإقتصاد القومى من وجهة نظر رجال الأعمال والمستثمرين الذين يعتبرون فى هذا النموذج المحرك الأساسى للنشاط الإقتصادى ، في حين ينظر الى الإقتصاد القومى فى نموذج الطلب من وجهة نظر الحكومة أو الدوله التى يمكن لها أن تحرك النشاط الإقتصادى بما لديها من معلومات حقيقية شاملة لتحقيق الإيقاع السليم لعناصر الإقتصاد القومى .

ولكن من الخطأ تصور إعتماد الإقتصاد القومى على سياسة إقتصادية تعتمد على أدوات إقتصادية إما لمنهج العرض أو لمنهج الطلب بحيث نعلن إنحيازنا الى منهج دون الآخر . ولكن يجب إستخدام مزيج من أدوات المنهجين وبنسب معينة وإستخدام السياسة الإقتصادية التى تستخدم هذه الأدوات حسب أولويات محددة .

وتأسيسا على ماسبق يمكن القول أنه من العبث أن نفكر للإنحياز المطلق لآحد المنهجين ،ويمكن أن نعطى مثلا بموضوع الضرائب . إن الضرائب المفروضه على الإنتاج بعد حد معين تصبح مؤثرة على الإستهلاك

حيث تصبح السلعة ذات تكلفة وسعر مرتفع ومن ثم ينخفض الطلب عليها مع بقاء الشروط الأخرى دون تغيير وبالمثل يمكن القول أنه بعد مستوى وحد معين تصبح الضرائب المفروضه علي الإستهلاك مؤثرة أيضا على الانتاج ذلك أن خفض مستوى الطلب يحد من حجم الانتاج . كذلك يجب أن تأخذ فى الاعتبار أن مزيج من المنهجين أمر حيوي ذلك أن نموذج العرض يهدف الى تحرير الاقتصاد وانتهاج سياسة السوق الحر ويبتعد عن الآخذ بمعايير العدالة الإجتماعية . ولكن يمكن أن تستخدم أدوات المنهج الآخر لتحقيق العدالة فى التوزيع . لذلك فإن مزيج مناسب من المنهجين يمكن أن يكون مناسبا في الدول الناميةالتى تنتهج سياسة الإصلاح الإقتصادى فى الوقت الراهن . كذلك فإن الإتجاه الى خفض معدل نمو عرض النقود حتى يتناسب مع الزيادة فى الناتج القومى بالاضافة الى الحد من الإنفاق الحكومى وتحقيق التوازن فى الموازنة العامة قد يؤدى الى حدوث إتجاهات إنكماشية فى الاقتصاد القومى ولكن يمكن أن يحقق هذا تصحيح للتشوهات التى أحدثها التضخم . وبعد حدوث الإنكماش وتصحيح التشوهات فى الأسواق وفى أسعار السلع والخدمات يمكن أن يدخل الاقتصاد القومى مرحلة الأنتعاش ويمكن تحقيق نمو غير تضخمي فى النشاط الإقتصادي .

هذه هى الوصفه التى تستخدم الإنكماش كعلاج للتضخم . ولقد نادى فريدريسن فون هايك الى تحقيق الإنكماش فى الاقتصاد الأمريكي كمدخل للنمو غير التضخمي .

ولكن فى كثير من الدول النامية ذات الخصائص المغايرة للإقتصاد الأمريكى يمكن أن تكون تكلفة الدخول الى مرحلة الإنكماش باهظة ويصعب جذب الإقتصاد القومى فى الدول النامية وتحويل مساره الى النمو غير التضخمي ، ومن ثم يدخل فى هوة الركود والكساد .

لذلك نجد أن سياسة إستخدام الإنكماش كمدخل وتمهيد للنمو غير التضخمى أمر قد يصعب تحقيقه خاصة فى بعض الظروف فى الدول النامية ويحتاج الى اقتصاديين أكفاء لهم القدرة على التعامل مع الأحداث الإقتصادية بسرعة ولديهم الإمكانيات المناسبة فى التعامل مع الأدوات الإقتصادية ، كما يتطلب نضوج وتكامل الأسواق حتى يكون لديها الحساسية فى التفاعل مع المؤثرات الإقتصادية .

لذلك يجب أن تكون الإدارة الإقتصادية فى الدول النامية على حذر فى إدارة هذا النموذج وتحديد الآثار المرتجعة لإستخدام الأدوات الإقتصادية والتحكم فيها بسرعة وتوجيهها نحو النمو غير التضخمي . ويمكن إستخدام أدوات التخطيط التأشيرى لتحقيق التوازن في المنظومة الإقتصادية للقطاع الخاص وحسب معايير السوق الحر .

وعلى الجانب الآخر وهو القطاع العام يجب توجيهه حسب النموذج التوجيهي اللامركزى بإستخدام الأدوات والأساليب غير المباشرة واستخدام نظام الحوافز الإقتصادية حتى يتمشى هذا القطاع مع آليات السوق ومع ايقاع سياسة الإصلاح الإقتصادى .

ويرى بعض الإقتصاديين أن استخدام نموذج اقتصاديات العرض يحتاج الى مقدمة وتمهيد . ذلك أنه يجب التحكم فى جانب الطلب أو لا بحيث يساهم فى استقرار قيمة العمله والتحكم فى ارتفاع الأسعار والتضخم النقدي وتحديد السقوف الإئتمانية ومحاول توحيد تحرير سعر الصرف وكذلك تحرير سعر الفائدة ثم بعد ذلك يمكن إستخدام أدوات سياسة أو نموذج اقتصاديات العرض . وهذا يعنى وكما أوضحنا فيما سبق أن عملية الإصلاح بإستخدام أدوات تحرير الإقتصاد القومى يجب أن يسبقها فترة يتحقق فيها التثبيت أو الإستقرار الإقتصادى وهذا بطبيعة الحال سيساهم فى علاج عجز الميزانية ويدعم العملة الوطنية ويؤكد دور اليات [illegible] السوق الحر.

تساؤلات فى نموذج إقتصاديات العرض

هل يوجد تعارض بين خفض معدلات الضرائب بهدف زيادة دخل الأفراد بعد خصم الضرائب ومنحنى العرض المرتد Backward bending Supply curve **والذى يقرر أن الفرد يتجه الى عمل أقل مع زيادة الدخل؟**

إن قاعدة منحنى العرض المرتد صحيحة ولكن ليس بسبب خفض الضرائب . إن دخل الأفراد يزداد فقط فى حالة زيادة الناتج الحقيقى فى المجتمع ، ومن ثم يستطيع الأفراد زيادة مشترياتهم من الدخل الناتج من خفض الضرائب . هذا يعنى أن جميع الأفراد يصبحوا فى مستوى معيشى أفضل فى هذه الحاله بشرط زيادة السلع والخدمات فى المجتمع . ويمكن أن يتحقق هذا الوضع خلال فترات التقدم التكنولوجى وزيادة معدلات الإنتاجيه مما يؤدى الى زيادة الناتج الحقيقى فى المجتمع بإستخدام ساعات عمل أقل الأمر الذى يؤدى الى تحقيق مستوى دخل أعلى للأفراد بمجهود أو بساعات عمل أقل عن ذى قبل . ولهذا يمكن أن يتحقق زيادة فى الاستهلاك والراحه وفى ذات الوقت يزداد ناتج المجتمع من السلع والخدمات كما هو الحال فى دول إقتصاديات الرفاهه الإقتصاديه والإجتماعيه .

ولكن يختلف الأمر فى حالة خفض معدلات الضرائب بهدف زيادة عرض عنصر العمل والإدخار والإستثمار . فى هذه الحاله سوف يشعر الأفراد أن زيادة هذه العناصر سوف تؤدى الى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وأن خفض هذه العناصر سوف تؤدى الى إنخفاض الدخل . وهنا فقط سوف يتجه الأفراد الى زيادة عرض ساعات العمل ويتجه المستثمرون ورجال الأعمال الى

زيادة الاستثمار .

ومن ثم يجب أن يصاغ خفض معدلات الضرائب بأسلوب يؤدى الى حث أفراد المجتمع على زيادة العمل والإدخار والاستثمار من خلال تقديم حافزا مناسبا بخفض معدلات الضرائب ، وهذا محور فكرة زيادة الناتج الحقيقى بإستخدام مفهوم إقتصاديات العرض وبتقديم الحافز من خلال خفض مناسب لمعدلات الضرائب .

هل يوجد أنواع معينه من خفض الضرائب ذات تأثير أكبر فى حث الأفراد وتقديم الحافز لزيادة العمل والإنتاج ؟

يجب أن نكون على حذر فى حالة تصميم هيكل معين لخفض الضرائب يهدف الى زيادة العمل والإنتاج وبحيث يصيب الهدف الذى نرغب فى تحقيقه .

إذا أردنا أن يتجه الأفراد إلى ساعات أكثر للحصول على أجور ودخل أكبر فيجب خفض معدلات الضرائب على الأجور الإضافيه وليس على الأجر الأصلى . كذلك يجب أن يكون خفض معدلات الضرائب على الزيادة فى الدخل المحقق من الفائدة أو توزيعات الأرباح لذلك يجب التركيز على معدلات الضرائب الحديه دون تغيير معدلات الضرائب الأصليه حيث أن زيادة معدلات الضرائب الحديه هى التى يجب أن تتجه إلى الانخفاض فى حالة رغبة الدوله من زيادة العمل والإدخار والإستثمار . هذا الإتجاه سوف يساعد أيضا على تغيير سلوك الأفراد تجاه العمل والإدخار وكذلك الإستثمار .

إن زيادة معدلات الضرائب الحديه تحد من دخل الشركات الذى يمكن أن يستخدم فى التمويل الذاتى للشركات والمشروعات . كذلك فإن زيادة معدلات

الضرائب الحديه على الأفراد يحد من الإدخار ومن ثم لا تجد المشروعات مصدرا للتمويل من مدخرات الأفراد . وفى هذه الحاله يجب على الدوله تقديم الفوائض المتاحه لديها لتشغيل أسواق الإئتمان . وفى حالة عدم إمكان الدوله بالقيام بهذا الدور فإن الاقتصاد القومى سوف يتجه إلى الركود والإنكماش .

ولا شك أن هذا النوع من خفض معدلات الضرائب يساهم فى خلق فرص عماله والمشاركه فى حل مشكلة البطاله .

هل خفض معدلات الضرائب الحديه ذات طابع تضخمى ؟

يمكن أن تتحقق ضغوط تضخميه فى حالة زيادة نصيب الإستهلاك فى الدخل المحقق لذلك يجب أن تكون صياغة خفض معدلات الضرائب الحديه بإسلوب يؤدى إلى زيادة الاستهلاك المطنقه ولكن لا يسمح بزيادة نصيب أو نسبة الاستهلاك الى الناتج المحقق .

ولكن يجب التنويه بأن هذا الأمر يمكن التحكم فيه بعمل علاقه رشيدة بين زيادة عرض النقود ونمو الناتج بحيث لا يسمح بزيادة عرض النقود الى الحد الذى يفوق حدود الزيادة فى الناتج القومى . لذلك إذا إقترن خفض معدلات الأجور الحديه بسياسه مناسبه لزيادة عرض النقود بأسلوب متوازن مع زيادة الدخل ومع الحد المسموح به فى زيادة الاستهلاك فإن خفض معدلات الضرائب لن يؤدى الى ضغوط تضخميه .

وجدير بالذكر أن بعض الإقتصاديين يعتقدون بأنه فى هذه الحاله يجب صياغة السياسه الماليه والضريبيه بحيث تهدف الى تحقيق النمو والتغلب على البطاله فى المجتمع حيث أنها ذات فعاليه كبيرة فى هذا المجال . وفى ذات

الوقت تستخدم السياسه النقديه للعمل على الحد من الضغوط التضخميه . وبهذا الأسلوب يمكن أن نصيب الهدف فى تحقيق معدل مرتفع للنمو وزيادة فرص العماله وفي ذات الوقت الحد من معدلات التضخم . وهذا يتطلب عمل حزمه من السياستين بنسب متوازنه ، وهنا يجب التأكيد على توازن السياستين ذلك أن العمل بنسب غير متوازنه يمكن أن يحقق آثارا عكسيه ، كما يتطلب الأمر أن تستخدم هذه السياسات فى توقيت مناسب .

هل يعتبر إقتصاديات العرض تطور لنموذج إقتصاديات الطلب وتغيير في بعض عناصره ؟

لا يمكن القول أن نموذج إقتصاديات العرض يعتبر تغيير حدى أو تطورا فى نموذج إقتصاديات الطلب . إن إقتصاديات الطلب تنظر إلى الموضوع من حيث حجم خفض الضرائب ولا تأخذ في الإعتبار هيكل خفض الضرائب أو في تغيير سلوك الأفراد نتيجة خفض معدلات الضرائب الحديه . إن نموذج إقتصاديات العرض لا ينظر مطلقا لحجم خفض الضرائب ، ولكن يتسائل نموذج العرض عن ما الذى يحدث بالنسبه للحوافز فى المجتمع .

فإذا كان خفض معدلات الضرائب يؤدى الى تغيير الحوافز فإن الأفراد سوف يغيرون من سلوكهم ، بمعنى أنهم سوف يتجهون إلى زيادة العمل والإدخار ، وبالتالى يزداد الدخل المحقق الأمر الذى يمكن أن يؤدى فى النهايه إلى زيادة حصيلة الضرائب ولكن إذا لم يؤدى خفض معدلات الضرائب إلى زيادة الحوافز فسوف تتجه الدوله ببساطه إلى إمتصاص هذه الدخول بطريقه أو بأخرى وقد لا يتغير مستوى الطلب فى المجتمع ولن يكون لخفض معدلات

الضرائب فى هذه الحاله أى أثر على معدلات النمو .

إن نموذجى إقتصادات العرض وإقتصاديات الطلب على إختلاف تام فيما يختص بالسياسة المالية والضريبيه .

إن نموذج إقتصاديات العرض قد طبق أيضا في بعض الدول الناميه حيث أستخدمت أدوات مناسبه من خفض معدلات الضرائب والحد من التدخل الحكومى وتشجيع الاستثمار الخاص وقد كانت النتائج مشجعه فى بعض الدول. لذلك فإن الاختلافات بين نماذج إقتصاديات العرض وإقتصاديات الطلب تظل ساريه في إقتصاديات الدول الناميه .

هل يتقلص ويضعف دور الحكومه مع إستخدام نماذج اقتصاديات العرض ؟

إن الدوله لا يتقلص دورها ولا يضعف ولكن يتغير دور الحكومه وتتطور وظيفتها ومع زيادة معدلات النمو الإقتصادى يتسع الوعاء الضريبى وتزداد الحصيله الضريبيه وتستطيع الدوله الإضطلاع بكثير من الأعباء والأعمال التى لم تكن تستطيع أن تؤديها مع إنخفاض حصيلة الضرائب .

فدور الدوله والحكومه يتغير ويتم الحد من التدخل الحكومى وتنخفض معدلات الضرائب وتزداد الحوافز فى الاقتصاد القومى مما يساعد على زيادة النمو وزيادة الحصيلة الضريبيه . ومن الوجهه النسبيه سوف ينخفض مشاركة الحكومه فى الحياة الإقتصاديه ولكن الحجم المطلق للنشاط الحكومى سوف يزداد .

لذلك يمكن القول أن إتباع نموذج إقتصاديات العرض يؤدى إلى إنخفاض نسبى فى نشاط الدوله ولكن دورها المطلق سوف يتزايد مع زيادة معدلات النمو الاقتصادى .

تطبيقات نموذج اقتصاديات السوق

الاقتصاد الالمانى ونظام السوق الاجتماعى :

حينما تم تكوين حكومات وطنيه مركزيه فى العصور الوسطى فى كل من إنجلترا وفرنسا ظلت الأراضى الألمانيه مجزأه مشرذمه فى إقطاعيات ودويلات . ولقد إتجهت الشعوب الألمانيه إلى الوحده منذ عام ١٨٧١ على يد رجل الدوله البروسى أوتو فون بسمارك otto von Bismarck الذى استطاع توحيد الأمه الألمانيه فى إمبراطوريه عظمى .

بسمارك .. هذا الرجل البروسى القوى الذى عمل مستشارا لدوله ألمانيا الموحده فى الفتره من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٠ ، كان سياسيا يتصف بالبرجماتية والواقعيه فى تناول وحل المشاكل ولم تكن سياساته معتمده على قوالب نظريه جامده وقد إحتفظ بسمارك بدعم شعبى واسع وذلك من خلال تفهمه وإستجاباته لرغبات وطلبات الجماعات ومراكز القوى التى يتكون منها المجتمع الألمانى .

وفى سبيل تحقيق ذلك أصدر بسمارك عام ١٨٧٩ عددا من القوانين التى تفرض بمقتضاها رسوما جمركيه على الواردات لحمايه المزارعين وكبار رجال الأعمال من منافسه السلع والمنتجات الأجنبيه. وخلف هذه الحمايه الحصينه للسياسات الحكوميه وتشجيع التطور التكنولوجى إستطاعت الصناعه الألمانيه من النمو فى صوره نظم صناعيه إحتكاريه وإتحادات منتجين وكذلك وحدات إنتاج يسيطر عليها العمال والنقابات . وفى ذات الوقت أنشأ بسمارك أول

نظام فى العالم للضمان الإجتماعى الشامل من خلال سلسلة قوانين تم الموافقة عليها خلال الفترة من عام ١٨٨١ إلى ١٨٨٩ . ولقد إشتمل نظام الضمان الإجتماعى على تعويضات وتأمين ضد حوادث العمل والمرض والتقاعد والبطالة.

لقد إعترف بسمارك أن الدافع الأساسى من نظام الضمان الإجتماعى هو إبعاد طبقة العمال عن سحر وفتنة أغانى وأهازيج الإشتراكية .

إستمرت ألمانيا بعد بسمارك فى سياساتها التوسعيه والهيمنه الإستعمارية حتى عتيت بالهزيمة فى الحرب العالمية الأولى . ولقد فقدت ألمانيا فى هذه الحرب ثلاثة ملايين من خيرة شبابها وجردت من مستعمراتها فى أعالى البحار . وكان مصدر تمويل نفقات الحرب من الإصدار النقدى الجديد الذى أدى إلى إحداث أسوأ تضخم نقدى (بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٣) شاهده العالم . ولقد ساعد على إستمرار التدهور الشروط المجحفة التى فرضت على ألمانيا بعد الهزيمة وإقترن ذلك بعدم إستقرار سياسى فى ألمانيا . وحينما إقترنت هذه الأشكال بزيادة البطالة نتيجة الكساد العظيم (١٩٢٩ - ١٩٣٢) ظهر رجل قوى آخر إعتقد الألمان أنه منقذ ألمانيا من الإنهيار هو أدولف هتلر Adolf Hitler وحزبه الوطنى الإشتراكى (النازى) .

لقد إعتمد النظام الإقتصادى الذى شيده النازى فى عام ١٩٣٣ على الديكتاتوريه الإستبداديه التى تخضع الفرد للدولة . ولكن فى إطار الملكيه الخاصه لأدوات الإنتاج والرأسمالية التى لا تترك الحرية للمشروعات الخاصه . وتم التحكم فى القطاع الخاص من خلال نظام حكومى شامل يحتوى على أجهزة منظمة للرقابة برياسة وزارة الإقتصاد بالإضافة إلى الإتحادات التجارية الملحقة بأجهزة الدولة . ولقد أحكم النظام قبضته المباشرة على دولاب الإنتاج من خلال

نظام الحصص وترشيد توزيع المواد الخام وكذلك بإستخدام أدوات غير مباشرة مثل الأسعار والضرائب والتعريفة الجمركية .

وفى ذات الوقت نجد أن الدوله فى ذلك الوقت إتجهت الى تشجيع الإحتكارات وإتحادات المنتجين الموجوده فى الإقتصاد الألمانى بدعوى أن هذه الإحتكارات تستطيع تحسين مركز المانيا فى الإقتصاد العالمى بأسلوب أكثر كفاءه من شراذم المشروعات ذات الأحجام الصغيرة بالإضافة إلى إمكانية رقابتها والتحكم فيها بسهولة .

ولقد سمح القانون لوزارة الإقتصاد الألمانيه وأعطاها الحق فى جمع المشروعات الصغيرة فى إطار إتحادات منتجين إذا إقتضت المصلحة القومية تحقيق هذا المنهج .

وفى مجال سوق العمل إتجهت الحكومه الألمانيه إلى القضاء على نقابات العمال المتعدده بدعوى سيطرة اليهود عليها وتم توحيدها فى إطار منظمة تتحكم فيها الدوله أطلق عليها " جبهة العمال الألمان " . وأصبح يتم تحديد الأجور وشروط العمل بوساطة ٢٠ حكومة إقليمية فى المانيا وتصدر فى هذا الشأن قرارات نهائيه . وكان الهدف من ذلك تحقيق السلام والهدوء فى جبهة العمال وخفض نسبة الأجور فى الدخل بهدف زيادة التراكم والإستثمار وزيادة الإنتاج الصناعى والحربى .

إقتصاديات السوق الإجتماعى Social Market Economy (S M E)

بعد هزيمة الرايخ الثالث وتقسيم المانيا إلى قسمين الغربى (الإتحادى) الرأسمالى والشرقى الإشتراكى إتجهت دولة ألمانيا الغربيه الرأسماليه وبالتعاون مع سلطات الدول المحتله إلى إعداد المنظومة الإقتصاديه للإقتصاد الالمانى الغربى بقيادة الإقتصادى الشهير لودفيج إيرهارد Ludwig Erhard .

ولقد رأى إيرهارد أنه يوجد بعض المتطلبات الأساسيه يجب أن تتحقق حتى يمكن للإقتصاد الألمانى الإنطلاق والإزدهار والتى يمكن إيجازها فى الآتى :

أولا : نظرا للإفراط الذى تم من قبل العهد النازى كان من اللازم تحجيم والحد من قوة السلطة المركزية والإحتكارات وإتحادات المنتجين .

ثانيا : نتيجة لتدمير الإقتصاد الألمانى خلال الحرب أصبح من المطلوب إعادة تعمير ودفع الإقتصاد القومى إلى مرحلة الإنطلاق .

ثالثا : عدم السماح للنمو الإقتصادى وتحرير الأسعار من إشعال التضخم الذى حطم وسحق العمله الألمانيه بعد الحرب العالميه الأولى .

رابعا : يجب ألا يترتب على إجراءات التحكم فى الأسعار ومنع التضخم إرتفاع معدلات البطاله أو إنخفاض الدخل .

ولتحقيق هذه المتطلبات الأساسية إقتبس إيرهارد عددا من أفكار فرايبورج Freiburg وآراء مدرسة التحرر الحديثة neo liberalism بقيادة والتر أوكن Walter Euceken

ولقد هندس إيرهارد نظاما إقتصاديا لجمهورية المانيا الإتحاديه أطلق عليه إقتصاديات السوق الإجتماعى " حيث إشتمل نظام السوق الإجتماعى على توافق بين الحريه الكلاسيكيه "Iaissez Fair" وبعض ملامح من فلسفة التدخل الحكومى. كما إقتبس نظام السوق الإجتماعى نظام السوق الحر من المدرسة الكلاسيكيه بإعتباره أنسب الأدوات لتنسيق النشاط الإقتصادى في حين يصبح دور الحكومه ينحصر فى إعداد وتهيئة البيئه المناسبه لعمل آليات السوق . كما تم إستبعاد أساليب التخطيط الاقتصادى والأدوات الإقتصاديه للفكر الكينزى قصير الأجل فى التوفيق بين عناصر الإقتصاد القومى .

وبدلا من هذه الأساليب والأدوات ، إستخدام نموذج السوق الإجتماعى سياسات نقديه لتحقيق إستقرار الأسعار مقترنة ببعض أدوات سياسات نموذج العرض مثل خفض معدلات الضرائب وتقديم حوافز للإستثمار لدفع النمو الإقتصادى .

وجدير بالذكر أن مصممو السوق الإجتماعيه قد إعتقدوا أن الإعتماد الكامل على آليات السوق الحر البحت قد لا يحافظ على المنافسه الكامله وتحقيق التخصيص السليم لموارد الإنتاج والعدالة الإجتماعيه والنتيجه ظهور الإحتكار بمساوئه ووجهه القبيح .

ولقد إعتقد كل من أوكن وإيرهارد أن نظام إتحاد المنتجين ثابت وحصين فى الإقتصاد الألمانى الأمر الذى يدعو الى إنتهاج سياسة إقتصاديه إيجابيه للتخفيف من هذه الظاهره ، ولكن لا يعنى ذلك تبنى الآراء الكلاسيكيه التى لا تقر إستخدام سياسات إقتصاديه إيجابيه معاونه ومساعدة لآليات السوق الحر .

وتم صياغة قانون ١٩٥٧ الموجه ضد معوقات وموانع المنافسه الحره فى السوق ليؤدى هذا الغرض - أي الحد من الإحتكارات وإتحادات المنتجين - ولكن لم يكن بالقدر أو الدرجه التى تشبع رغبة أنصار ومؤيدى نموذج السوق الإجتماعى. ولقد أعتبر هذا القانون والإجراءات المصاحبة له ضعيفة بالنسبه للقوانين والإجراءات التى صدرت وأتبعت في الإقتصاد الأمريكى والبريطانى لتشجيع المنافسه والحد من الإحتكارات وإتحادات المنتجين .

وإشتمل " نموذج السوق الإجتماعى " على عنصر آخر وهو حصر دور الدوله وتكوين حكومه فيدراليه بموجب قانون أساسى صدر عام ١٩٤٩ . وتم إنشاء إحدى عشر حكومة إقليميه تشرف على بعض الخدمات مثل التعليم والأمن الداخلى والشئون الأخرى التى تختص بها السلطة المركزيه . كما تم التخلص من نظام التخطيط المتبع خلال سنوات الحرب وكذلك إلغاء نظام الحصص وتوزيع الموارد والرقابه على الأسعار .

ولقد تولى إدارة السياسة النقديه فى المجتمع بنك مركزى قوى ومستقل يطلق عليه " بوندسبانك The Bundesbank " للإضطلاع ببرنامج نقدى يعتمد على النمو النقدى الحذر المنخفض والمستقر بدون تدخل من قبل الحكومه.

وجدير بالإشاره إلى أن التوازن فى الإقتصاد والمجتمع الألمانى بين قوة الحكومه ورجال الأعمال قد تحقق بإعادة إحياء إتحادات العمال المستقله وذلك بدلا من إتحاد واحد للعمال إبان الحرب العالميه الثانيه ، وكان ذلك مصحوبا بمشاركة العاملين فى الإدارة أو ما يطلق عليه " Co - determination "

لذلك نجد أنه من أهم الملامح الأساسيه لنموذج السوق الإجتماعيه نظام

مشاركة العمال في الإداره حيث يعطى هذا النظام الحق للعمال فى التصويت فى إدارة شركاتهم . ويمكن للعمال الألمان المشاركة فى الإداره من خلال مجالس العمال وإشتراكهم أيضامن خلال تمثلهم فى المجالس التى تشرف على الشركات.

ويرجع جذور وتاريخ مجالس العمال إلى قانون الأمن المصدر عام ١٨٩١ والذى يقرر بأن يناقش أصحاب الأعمال العاملين فى وضع القواعد المنظمة لعمل المشروعات .وطبقا للقوانين الجاريه تحتاج المشروعات التى يعمل بها خمسة أو أكثر من العاملين إلى مجلس لممثلى العاملين ويصبح لهم صوت فى الإداره فيما يتعلق بالآتى :

- توصيف وتقييم الوظائف .
- تحديد الساعات الإضافيه والأجازات .
- تعبئه القوى العامله وإختيار العاملين وإنهاء التعاقد .
- التدريب والأمن الصناعى والمهنى .

وهذه المعايير تساعد على منع الإضراب بقوة القانون . حيث أن مشاركة العاملين فى الإداره يقابلها منع الإضراب بقوة القانون رفض المنازعات بالتحكيم الملزم للأطراف . ولقد أدى هذا الأسلوب إلى تدعيم التعاون بين طبقة العمال والإداره وأصبحت المانيا أقل دول العالم تعرضا للإضرابات العماليه .

وتأسيسا على ما سبق نجد أن نموذج السوق الإجتماعى يشتمل على مكونات أساسيه أهمها الحريه الإقتصاديه والحد من الإحتكارات وإتحادات المنتجين بهدف تنشيط المنافسه وفى إطار التدخل الحكومى بسياسات إقتصاديه إيجابيه ، ولكن مع الحد من دور الحكومة المركزيه وتشجيع الحكومات

الإقليمية. بالإضافه الى توجيه السياسه النقديه بوساطه بنك مركزى مستقل وقوى يتبع سياسه نقديه حذره . كما إشتمل نظام السوق الإجتماعى على نظام دقيق لمشاركة العمال فى الإداره بهدف تحقيق إستقرار فى سوق العمل ومنع الإضرابات العماليه المعوقه للنمو والإستقرار الإقتصادى .

لقد عمل " نموذج السوق الإجتماعى " بكفاءه فى الخمسينات والستينات من هذا القرن ويرجع له الفضل فى النجاح الكبير فى ألمانيا الإتحاديه بحيث حقق الإستقرار السياسى والنمو الإقتصادى السريع مع كبح التضخم والتغلب على مشكلة البطاله وإستقرار وهدوء طبقة العمال بالإضافه إلى إستيعاب ثلاثة عشر مليون مهاجر من أوربا وألمانيا الشرقيه .

وفى السبعينيات والثمانينيات ومع ظهور تحديات أخرى والتلاشى التدريجى لذكريات الحرب والتى دعت بعد إنتهائها إلى إبتكار " نموذج السوق الإجتماعى " نجد أن النظام الإقتصادى الألمانى قد أخذ فى الإبتعاد التدريجى عن برنامج العمل الذى صممه لودفيج إيرهارد . كما وجه بعض الإنتقادات إلى " نموذج السوق الإجتماعى " بسبب تدخله فى حرية نظام الملكيه الخاصه من خلال إعطاء قوه كبيره ودور فعال للنقابات مما أدى إلى ظهور بعض التوترات فى العلاقه بين العمال ورجال الأعمال ومن ثم أعاق ذلك عملية صناعة القرار فى السبعينيات والثمانينيات .

لقد كان نظام السوق الإجتماعى مناسبا فى الخمسينيات والستينيات حينما كانت معدلات النمو مرتفعه والبطاله محدوده ولكن إنخفضت كفاءة هذا النموذج بعد ذلك . ومن ثم تم تغيير وتعديل بعض ملامح السوق الإجتماعى ولكن ظل النموذج مستمرا فى التطبيق فى الإقتصاد الألمانى حتى الآن من حيث ملامحه وعناصره الأساسيه .

بريطانيا العظمى وسياسات التحرير الاقتصادى .

إن بريطانيا وهى القوه العظمى التى سادت العالم في القرن التاسع عشر عانت منذ فترة طويله تدهورا نسبيا هدد مكانتها الدوليه . ويرجع البعض هذا إلى أن الدول التى دخلت الثوره الصناعيه مؤخرا قد إهتمت بدرجة كبيرة بتطوير التكنولوجى والتقنيات الحديثه كما إستفادت من التسهيلات الماليه من الإقتصاد البريطانى . ولكن يوجد فريق آخر يعتقد بأن تبنى مبدأ وسياسات الحريه الإقتصاديه فى الإقتصاد البريطانى جعل الحكومه البريطانيه تسمح للمنتجات الأجنبيه بغزو السوق والإقتصاد البريطانى ، وأصبحت تكاليف هذه السياسه أكثر من المزايا المحققه منها ، بالإضافه الى نظام تعليم الصفوه والقوه الجامحه لنقلبات العمال قد أدت إلى إعاقة دفع ونمو الإقتصاد البريطانى .

وبرغم أن بريطانيا تشجع مبدأ الحريه الإقتصاديه وتشجيع المنافسه إلا أن الحكومه البريطانيه إتجهت إلى السماح فى التركيز الصناعى ومساعدة إندماج الشركات الصغيره لتصبح شركات ذات أحجام كبيره وفى ذات الوقت إشتمل الإقتصاد البريطانى على سوق مال حر يعتبر من أكبر الأسواق الماليه فى العالم .

إن سوق العمل فى بريطانيا يختلف عن نظيره فى الولايات المتحده الأمريكيه حيث يتميز بدور سياسى هام وتقاليد إشتراكيه لحزب العمال . وكذلك نجد أن تنظيم النقابات العماليه فى هذه الدوله يتم على أساس النقابات المهنيه وليس نقابات لصناعات أو أنشطه معينه .

لقد تزايد دور الحكومه وإتسع خلال فترة حكم حزب العمال بعد الحرب

العالميه الثانيه وقد صاحب ذلك برامج كبيره للتأميم والتأمين الصحى وعمل إصلاحات فى نظم الرفاهة الإجتماعيه .

ولا شك أن التأميم فى الإقتصاد البريطانى قد تولد نتيجة للظروف الإجتماعيه والإقتصاديه والبيئه السياسيه بعد الحرب العالميه الثانيه وإشتمل الجدل فى هذا الموضوع على جوانب أيدولوجيه وأبعاد للأمن القومى والمحافظه على مستوى العماله الكاملة والتحكم فى الإحتكارات وتوفير السلع العامه .

وتأخرت بريطانيا فى الإنضمام إلى الجماعه الأوربيه (عام ١٩٧٣) وإضطرت إلى دفع نصيبها الكبير فى ميزانية الجماعه الأوربيه . ولكن إنضمام بريطانيا للجماعه الأوربيه لم يوقف التدهور فى أداء الإقتصاد البريطانى وزادت معدلات البطاله فى بريطانيا وإن كان قد ظهر بعض بوادر التحسن فى أداء الإقتصاد البريطانى .

التخصصيه فى بريطانيا :

لقد أخذ موضوع كفاءه الصناعات المؤممه فى الإقتصاد البريطانى كثيرا من الجدل بعد الحرب العالميه الثانية . إن إنتقال بعض الشركات الى الحكومه يجعلها بالتالى ضمن إطار الأدوات السياسيه . وتحاول المجموعات ذات الإهتمامات المتنوعه تحديد كيفيه عمل هذه المشروعات والحكم على درجة كفاءتها .

ويوجد مقوله قديمه مأثوره فى بريطانيا وهى " أن القطاع الخاص هو ذلك الجزء من إقتصاد الدوله الذى تراقبه الحكومه فى حين لا يوجد من يراقب القطاع العام " .

" The private sector is the part of the economy that the government controls ,and the public sector is the part that no body controls "

ومما يزيد المشكله أنه لا يوجد إتفاق على كيفيه الحكم على أداء الصناعات المؤممه . ولقد وجه إنتقادات الى الصناعات المؤممه على أساس أن هذه الصناعات لا تحقق أرباحا مما يتطلب دعمها من الحكومه . ولكن هذه الإنتقادات غير منطقيه ومرفوضه لسبب بسيط وهو أن الدوله قد إتجهت طواعيه إلى تأميم بعض الصناعات لتحقيق أهداف ليس من بينها تحقيق أرباح . وحتى الآن يستمر مجلس الفحم الوطنى فى تشغيل بعض المناجم غير المربحه بغرض الحفاظ على معدلات العماله . كما يوجد أمثلة أخرى فى الإقتصاد البريطانى ينطبق عليه هذه الصفات لن ندخل فى تفاصيلها .

ولهذا ليس من الغريب أن تحتاج هذه الصناعات والأنشطه دعما من الحكومه لتحقيق الأهداف المنوطة بها وفى ذات الوقت يوجد من يعتقد بأن الخسائر المحققه فى هذه المشروعات يمكن أن ترجع إلى ضغوط نقابات العمال وإنخفاض الكفاءه الإداريه والبيروقراطيه .

وحينما تولت مارجريت تاتشر رئاسة الحكومه البريطانيه عام ١٩٧٩ بادرت بسرعه وأعدت برنامجا للتخصيصيه لكثير من الصناعات المؤممه وأعادت تاتشر المشروعات المؤممه الى القطاع الخاص وإستخدمت سياسه نقديه غير

توسعيه للحد من التضخم فى مقابل السماح بزيادة معدلات البطاله ، وممارسة لسلطات قانونيه وإقتصاديه على النقابات .

وفى نهايه عام ١٩٨٦ تم بيع أكثر من ٢٥ شركة فى صورة أسهم للقطاع الخاص حيث أضافت لموارد الخزانه العامه ٧ بليون جنيه إسترلينى (١٠ بليون دولار تقريبا) ، كما زادت موارد الخزانه بمقدار ١٢ بليون جنيه إسترلينى (١٨ بليون دولار تقريبا) وذلك من خلال بيع وحدات الاسكان العام - وقد تم إعداد خططا لبيع أصول تقدر بحوالى ١٨ بليون دولار إضافيه . كما أبرمت الحكومه عقودا مع شركات خاصه للقيام ببعض الخدمات التى كانت تضطلع بها الحكومه .

أما الشركات التى لم تدخل فى اطار برنامج التخصيصيه فأصبحت تدار بأساليب تجاريه وإغلاق المشروعات الخاسره مما أدى إلى حدوث بعض التوترات بسبب زيادة البطاله .

وطبيعى نجد أن سياسات تاتشر قد واجهت بإطراء وتقدير من مجموعات معينه فى حين واجهت بالتذمر والغضب من فئات أخرى .

إن مؤيدى برنامج تاتشر فى التخصيصيه يعتقدون أن هذه السياسه قد ساهمت فى زيادة موارد الخزانه العامه فى بريطانيا من بيع هذه الأصول وإلغاء الدعم وأن هذا البرنامج أدى إلى تحقيق أرباحا فى هذه الشركات بعد إنتقالها إلى القطاع الخاص ، بالإضافه إلى تحويل طبقه العمال الى الطبقه الرأسماليه حيث إمتلك ١٢ ألف عامل إتحاد شركات الشحن الأهلى وكذلك إشترى أكثر من ٩٠٪ من عمال شركة الإتصال السلكى البريطانيه أصول هذه الشركه ، كما

إشترى ٧٥٠ ألف أسره المساكن المؤجره من الدوله . وقد أدى هذا فى رأيهم ويفضل التخصيصيه إلى زيادة كفاءة هذه المشروعات وأشيعت عند العامه حب التملك .

ولكن يوجد مجموعة أخرى لها رأى مخالف وتعتقد أن قيام الدوله ببيع المشروعات العامه قد أضاعت الأصول القيمه التى يمتلكها الشعب . وأن أسعار بيع هذه الأصول كانت منخفضه نسبيا وذلك لعلاج مشاكل عجز الميزانيه. وبعد بيع هذه الأصول بأسبوع واحد تم إعاده بيع أصول هذه الشركات بأسعار أعلا من السعر الأساسى بنسب تتراوح بين ٣٥٪ إلى ٩٨٪ . ولقد ركز أيضا المدافعون عن القطاع العام فى الإقتصاد البريطانى على أن الدوله بتخلصها من الشركات والمشروعات المؤممه لن تستطيع تحقيق الأهداف القوميه من خلال هذه الأنشطه .

وبالرغم من هذه الإنتقادات إنتشرت أفكار وسياسات التخصيصيه فى كثير من الدول مثل كندا ، المانيا ، ايطاليا ، أسبانيا وكثير من الدول المتقدمه والناميه .

التخطيط والسياسات الأقتصاديه فى الاقتصاد البريطانى

لا يوجد ملامح تذكر أو تجربه يمكن تناولها فيما يتعلق بخبرة بريطانيا فى مجال التخطيط حيث لم يكن لهذا المنهج أهميه مؤثره فى الإقتصاد البريطانى .

ونتيجة للإنجازات التى تحققت فى مجال التنميه الإقتصاديه فى فرنسا

بإستخدام أدوات التخطيط التأشيرى حاولت حكومه المحافظين فى بريطانيا عام ١٩٦١ إنعاش وتنشيط الأقتصاد القومى بأدوات التخطيط التأشيرى (الذى إستخدمته فرنسا) من خلال المجلس القومى للتنمية الاقتصادية و الذى ضم ممثلين من قطاع الصناعه والعمال والحكومه ولكن لم يكن لدى المجلس القومى الأدوات التى تمكنه من السيطره على أنشطة الإقتصاد القومى لتحقيق أهداف الخطه . كما أن الخزانه العامه البريطانيه لم تهتم بهذه المحاوله بالقدر الكافى ، ولم يكتب النجاح لمحاولات أخرى للتخطيط فى الاقتصاد البريطانى.

وبالرغم من أن بريطانيا هى وطن جون ماينرد كينز إلا أنها لم تستخدم أدوات السياسه الماليه والنقديه بكفاءه حيث أثبتت دراسة لبنت هانسن (السويدى) عن سبع دول صناعيه فى خلال الفتره من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٥ أن بريطانيا تعتبر الدوله الوحيده التى لم تستطع حكومتها من إستخدام أدوات السياسه الماليه بكفاءه لتحقيق الاستقرار الإقتصادى .

ولقد كان مصدر التناقض فى الإقتصاد البريطانى ينحصر وبالدرجة الأولى فى محاولة الموازنه بين رغبة نقابات العمال فى تحقيق التوظف الكامل وخفض معدلات البطاله وفى ذات الوقت التغلب على مشكله العجز فى ميزان المدفوعات . فحينما ترتفع معدلات البطاله تتجه الحكومه إلى إنتهاج سياسه إقتصاديه توسعيه ومن ثم تنخفض معدلات البطاله ولكن يصاحب هذا الإنجاز زيادة فى معدلات التضخم الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات مما يؤدى إلى تحقيق خلل فى ميزان المدفوعات . ولكى تتغلب الحكومه البريطانيه على هذه المشكله فانها ترتد وتتبع سياسه ماليه ونقديه إنكماشيه فتزداد معدات البطاله وتعود والمشكله فى دورات متلاحقه .

ولا شك أن هذه المشكله يمكن أن تحدث فى كثير من الدول ولكن هذه التوازنات التى يتصف بها الإقتصاد البريطانى بين قوى العمال والحكومه والمؤسسات الماليه تزيد من حدة المشكله .

وحينما تولت مارجريت تاتشر رئاسة الوزاراء فى بريطانيا عام ١٩٧٩ كان معدل البطاله ٥ر٧٪ وهو المستوى الأقل خلال ثلاث سنوات ولكن كان معدل التضخم ٤ر١٣٪ سنويا وأعتبر كبح التضخم من أهم أولويات السياسة الإقتصاديه لحكومة تاتشر لأن ذلك يمهد لتشغيل قوى السوق وبالتالى زيادة العماله والنمو الإقتصادى .

ولقد أعدت الحكومه البريطانيه برنامجا لمدة أربع سنوات أطلق عليه " الاستراتيجيه الماليه متوسطة الأجل " وكان الهدف الأول هو خفض عرض النقود (م ٣)من ٣ر١٣٪ عام ١٩٧٩ الى ٧ر٩٪ فى عام ١٩٨٤ وكان الهدف الأساسى بطبيعة الحال هو خفض معدلات التضخم .

كذلك تم خفض الإقتراض لمواجهة عجز الميزانيه من ٨ر٤٪ من الناتج القومى فى عام ٧٩/ ٨٠ إلى ٦ر١٪ فى عام ٨٥/١٩٨٦ ، وقد تحقق ذلك بزيادة الضرائب وخفض بعض مجالات الإنفاق الحكومى (وذلك برغم زيادة الإنفاق الكلى للحكومه) . وقد تم ذلك مقترنا ببيع بعض وحدات الصناعات والقطاعات المؤممه .

وبرغم زيادة حصيلة الضرائب إلا أن السياسه الماليه قد إنتهجت خط إقتصاديات العرض لتحسين المناخ الملازم لزيادة معدلات النمو الإقتصادى ، حيث إتجهت الحكومه البريطانيه إلى خفض معدلات الضرائب على الدخول

الحديه وفى مقابل ذلك تم زيادة الضرائب على القيمه المضافه وعلى المبيعات .

إن إنتهاج هذا الأسلوب يجب أن يحقق على الأقل من الوجهة النظريه إنعاشا للحوافز على زيادة الإنتاج وتحقيق زيادة فى الدخول وخفض الإنفاق على المشتريات من السلع الخاضعه للضرائب .

ولكن واجهت سياسة تاتشر الاستنكار والنقد من الأقتصاديين المؤيدين لنموذج إقتصاديات العرض وذلك بسبب زيادة عبئ الضرائب فى الإقتصاد البريطانى .

لقد تحقق الهدف من سياسة تاتشر حيث إنخفضت معدلات التضخم من ١٣٪ عام ١٩٧٩ إلى ٤٪ عام ١٩٨٦ ولكن إقترن ذلك بزيادة معدلات البطاله من ٦٪ إلى ١٣٪ فى خلال نفس الفتره ، وهو أعلى معدل بطاله شاهده الإقتصاد البريطانى منذ عام ١٩٣٣ الأمر الذى إعترض عليه كثير من الإقتصاديين بدعوى أن هذه الإنجازات كان يمكن تحقيقها بسياسات أقل حده .. ولكن يرى مؤيدوا تاتشر أن زيادة معدلات البطاله فى الاقتصاد البريطانى كان نتيجة للتغيرات الديموجرافيه والهيكليه فى الاقتصاد البريطانى .

السويد وإقتصاديات الرفاهيه الإجتماعيه (الإشتراكيه الإسكندنافيه)

تعتبر السويد دولة محايدة وذات مساحة صغيرة نسبيا ولقد ساعد حياد السويد علي خفض الاعباء العسكرية المفروض علي دول أخري . كما ساعد إنعزالها فى الاطراف الشمالية لاوروبا علي التجانس الثقافى بين أفراد شعبها وشجع علي التعاون وإنتشار مبدأ المساواة egalitarianism.

لقد تولي حكم السويد منذ عام ١٩٣٢ الحزب الديمقراطي الاجتماعي وهوحزب إصلاحى إشتراكى. وبالرغم من ميول الحزب الاشتراكية الا أنة لم يلجأ مطلقاً ولو مرة واحدة إلي تأميم أى صناعة أو منشأة . إن السويد دولة صغيرة نسبيا تتجة الصناعة فيها إلي التركيز مما يساعدها على مواجهة المنافسة الاجنبية بالاضافة إلي إنتشار نظام التعاونيات الاستهلاكية . ويتميز الاقتصاد السويدي ببعض العناصر التى يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أولا: سوق العمل : يتصف سوق العمل بوجود سياسة إيجابية تحقق الهدوء والسلام بين العمال وبطبقة المديرين وأصحاب الاعمال .وبرغم أن أكثر من ٨٠٪ من أفراد القوي العاملة ينتمون إلي نقابات عمالية إلا أنة لا يوجد منازعات وخلافات تذكر في سوق العمل ويرجع هذا السلام من جهة إلي النظام المرتب فى حل كل المنازعات حسب الاتفاقيات المعقودة منذعام ١٩٣٨. كما يرجع ذلك أيضا إلي أسلوب المساومة الجماعية التي أتبعت منذ الخمسينات . ولقد تم الالتجاة إلي التحلل من نظام المساومة الجماعية بسبب الانقسام الذي شاهدتة النقابات بسبب سياسة تكافل الاجور في المجتمع السويدى . إن

السياسة الايجابية فى سوق العمل التى تتبعها الحكومة السويدية تشمل علي ثلاثة عناصر ، **أولا** : برامج لزيادة الطلب علي عنصر العمل خاصة من خلال خفض ساعات العمل وزيادة فترات الراحة ودعم بعض الصناعات . **ثانيا** : برامج لاعادة تكييف عرض قوة العمل الجديدة وذلك بإعادة التدريب وإعادة توزيع القوي العاملة. ثالثا: محاولة مواء مة العرض والطلب وذلك بمد القوي العاملة بالبيانات والمعلومات اللازمة بالمتاح بفرص العمالة حسب المهن والتوزيع الجغرافي . وكما هو الحال في الاقتصاد الالمانى يمكن مشاركة الطبقة العاملة السويدية في الادارة من خلال مجالس العاملين الذى يشارك فى قرارات التعيين وانهاء التعاقد وشروط الامن الصناعى والمهنى وغير ذلك من شروط العمل وبرغم أن موضوع مشاركة العمال فى الادارة كان مثيرا للجدل إلا أن موضوع نقل جزءا كبيرا من ملكية الشركات إلي العمال من خلال " مخصص إستثمار العمال " قد فاق فى الاهمية موضوع المشاركة في الادارة . ومنذ عام ١٩٨٤ إستطاع العاملين من السيطرة علي سياسات الشركات من خلال " مخصص إستثمار العمال "

ثانيا : الرفاهة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل

إن دول الرفاهية فى أوروبا الشمالية (السويد - المانيا - بلجيكا - الدنيمارك - هولندا) تنفق حوالى ٣٠٪ تقريبا من الدخل القومي علي البرامج الاجتماعية .ويتضمن نظام الرفاهية الاجتماعية السويدى على مساعدات نقدية للامومة ، مسموحات للعائلات والاسر (٤٠٠ دولار لكل طفل فى السنة أقل من ١٦ عاما بغض النظر عن مستوى دخل الاسرة والرعاية المجانية للاطفال

بالاضافة إلي التعليم المجاني والتأمين الصحى الشامل وكثير من الخدمات الاجتماعية والثقافية الاخرى لذلك نجد أنة لا يوجد شعب أخر يضاهى السويد في متوسط توقعات الحياة وإنخفاض معدل وفيات الرضع وإرتفاع نسبة التعليم.

ثالثا: السياسة المالية والضريبية

من الطبيعي أن يشمل برنامج الرفاهية الاجتماعية الضخم والشامل علي تكاليف كبيرة. لذلك نجد أن ماتحصل علية الحكومة السويدية يشتمل على ٦٠٪ تقريبا من الدخل القومى المحقق وهو يساوى ضعف نسبة ماتحصل علية الحكومة الامريكية أو الحكومة اليابانية .لذلك قد تصل معدلات الضرائب الحدية إلي ٨٠٪ من دخل المديرين من ذوى الدخل المتوسط . وعلى حد قول بعض الموظفين التنفيذين في السويد ، فأن الحكومة تأخذ المهايا والاجور وتترك ١٥٪ مقابل العمل أو مايمكن أن نطلق علية بالمعنى الدارج " البقشيش " ويعتبر عبىء الضريبة فى الاقتصاد السويدى مثار للجدل حيث يرى البعض أن هذا النظام الضريبي التقدمى قد يحد من حافز العمل مما أدى إلى أن تصبح ساعات العمل الاسبوعية فى الاقتصاد السويدى الاقل بالمقارنة بكل دول العالم، ولكن يمكن أن يرجع ذلك بالاهتمام بالراحة فى المجتمع الغنى الذى يتميز بالوفرة .

وبالرغم من المظاهر والعناصر الايجابية فى الاقتصاد السويدى إلا أن النظام الضريبي فى السويد قد أدى إلى إنتشار مظاهر الاقتصاد الخفى ، ويرجع البعض أن رغبة أفراد القوى العاملة فى الاقتصاد السويدى فى الحصول

بفترات راحة طويلة يرجع إلى رغبتهم فى العمل ببعض الانشطة غير الرسمية التى لا تفرض عليها ضرائب وتدخل ضمن الاقتصاد الخفى الامر الذى دعى جونار ميردال وهو مهندس سياسة الرفاهية الاجتماعية فى السويد إلى المناداة بإعادة رسم السياسة الضريبية بهدف خفض معدلات الضرائب وفي ذات الوقت زياده الضرائب على الإستهلاك والثروه والحفاظ على سياسه الرفاهية الاجتماعيه .

لقد ترك السويد كثير من السويديين النابهين ومعهم ثروات كبيره واتجهوا إلي الولايات المتحده الامريكيه هروبا من أسعار الضرائب الخاميه .

ولكن بالرغم من المعارضة الشديده لنظام الضرائب فى السويد يوجد فى ذات الوقت تأييد ودعم من أفراد الشعب السويدى على إستمرار سياسه الرفاهه الاجتماعيه ذلك أن هذه السياسه قد حققت نجاحا كبيرا فى دول شمال أوروبا .

رابعا : السياسه الماليه النقديه :

تتبع السويد منذ الثلاثينيات سياسه ماليه ونقديه توسعيه بهدف التغلب على مشكله البطاله - ومنذ عام ١٩٥٥ إقترنت السياسه الماليه والنقديه التوسعيه بإستخدام ما يطلق عليه "نظام إحتياطى مخصصات الإستثمار" - ويستخدم هذا المخصص لتحقيق إستقرارافى الاستثمار القومى وذلك بإعفاء الشركات التى تضيف إلى هذا الإحتياطى من الضرائب فى حدود ٤٠٪ من الدخل المحقق فى فترات الرواج.

ويستخدم البنك المركزى فى السويد مجموعة من الأدوات الرقابيه التى تفوق ما يستخدم منها فى الولايات المتحده ودول غرب أوروبا ، كما يستخدم بنجاح أدوات السوق المفتوحه وسعر الخصم والإحتياطى القانونى .

ولكن تظل المشكله الاقتصاديه الأولى على المستوى القومى منحصره فى إرتفاع معدلات التضخم التى تحد من زياده معدلات الإدخار والتكوين الرأسمالى مما يهدد المستوى التنافسى للصناعات السويديه .

يتضح مما سبق أن السويد لديها نظام رفاهة إجتماعى لا يماثله أى نظام فى دول العالم ويتميز إقتصادها بوجود هيكل ضريبى تصاعدى يساعد على إعاده توزيع الدخل بأسلوب حاسم . ومن ثم تحقق السويد الأهداف الاشتراكيه والعداله الاجتماعية دون الإلتجاء إلى التأميم أو إنشاء قطاع عام كبير وفى كل أنحاء الدوله بسبب النظام الحكومى للرفاهه الإجتماعيه .

الفصل السابع

اتجاهات الفكر الاقتصادى الحديث

ان دول العالم الصناعى المتقدم تجد اقتصادياتها منذ عقدين حتى الآن ومن وقت لآخر فى مأزق تتعامل فيه مع قوى وظواهر اقتصادية يمكن أن تكون غير متوقعة ولا تستطيع التحكم فيها . وفى ذات الوقت نجد أن هذه الدول تلجأ إلى السياسات الاقتصادية التى تعتمد على النظريات الاقتصادية التقليدية التى تشتمل على خفض الانفاق العام ، الحد من نمو الائتمان ، أو خليط من الاسلوبين.ولكن اثبتت الاحداث أن استخدام هذه الادوات الاقتصادية لا تستطيع تخفيف هذه الاتجاهات التضخمية إلا من خلال زيادة التكلفة الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة وخفض معدلات نمو الدخل القومى.

ومنذ بداية هذه الفترة فى اوائل السبعينات تم تغيير الفكر الاقتصادى الذى يضع التضخم والركود على طرفى نقيض . فالتضخم يمكن أن يكون دليلا على زيادة كبيرة فى الطلب ، والركود هو دلالة على انخفاض معدل الطلب الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق مستوى دخل العمالة الكامل . ولكن فى الفترة سالفة الذكر ظهر كل من الركود والتضخم فى آن واحد ، أى أقترنت الظاهرتين المتناقضتين فى الحياة الاقتصادية لتكون ظاهرة جديدة أو مرض اقتصادى جديد يطلق عليه فى الأدب الاقتصادى " الركود التضخمى" .

ومع ظهور هذا المرض الاقتصادى الجديد نجد السياسة الاقتصادية العامة او التى يطلق عليها " ادوات الاقتصاد السياسى " فى موقف صعب وحرج فى التعامل المؤثر والفعال مع جيل جديد من الامراض الاقتصادية .

فالفكر الاقتصادى مازال فى تفاعل ونقاش ينتظر أن يحسم الاقتصاديين الموقف بامداد السياسة الاقتصادية بادوات سليمة ومؤثرة للتغلب على هذه الظاهرة .

ان السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الدول المتقدمة ذات اقتصاديات السوق بعكس ما يعتقد به بعض الاقتصاديين قد اعتمدت الى حد كبير على الفكر الكلاسيكى الحديث الذى يعتمد على الادوات الاقتصادية التى استخدمت قبل ظهور الفكر الكينزى. هذا يعنى ان السياسة الاقتصادية ارتكزت على أسس التصحيح الذاتى أو التلقائى لقوى السوق الأمر الذى اعترض عليه كينز وحاول ايضاح متغيرات أخرى تتحكم فى مستوى دخل العمالة الكاملة وهو الطلب الفعال وليس قوى السوق ومرونة الاسعار كما يعتقد الكلاسيك .

وقد يتضح مما سبق ان بعض مفاهيم الفكر الكلاسيكى والكلاسيكى الحديث قد سيطرت على افكار كثير من الاقتصاديين بدون اختبار للفروض الأساسية او لدينامية النظرية فى الواقع العملى ، وذلك بخلاف ما تم عمله فى مجال العلوم الطبيعية قبل وضع نموذج معين .

وهذا يمكن ان يكون مخالفا لما يعتقده كثير من المهتمين بالشئون الاقتصادية بان السياسات الحكومية فى دول اقتصاديات السوق بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت على الفكر الكينزى وليس على مرونة الاسعار وقوى السوق فقط . ولقد ساد هذا الاعتقاد بسبب الخلط الذى حدث بين الفكر الكينزى وقواعد الفكر الكلاسيكى الحديث فى الاوساط الاكاديمية فى المدارس الاقتصادية فى دول اقتصاديات السوق .

ان اتجاه الاقتصاد القومى الى مستوى اقل من دخل العمالة الكاملة يمكن قبوله لبعض الوقت . ولكن اثبتت الاحداث ان الوقت اللازم لوصول الاقتصاد القومى الى مستوى دخل العمالة الكاملة قد يأخذ وقتا قد يطول بسبب التشوهات التى يمكن ان تحدث فى السوق نتيجة ضغوط النقابات المختلفة والآثار الناتجة عن الاحتكارات .

فى هذه الحالة قد يوصى خبراء الاقتصاد ان تتدخل الحكومات لتصحيح الوضع والاسراع بتحقيق دخل العمالة الكاملة وذلك باستخدام ادوات السياسة المالية والنقدية .

ولكن برغم هذه التوصيات واستخدام هذه الادوات الاقتصادية يظل الفكر السائد معتمدا بالدرجة الأولى على افكار ما قبل كينز، فحرية العرض والطلب وتحديد الاسعار فى نموذج السوق الحر وفى ضوء شروط المنافسة يعتبر ويظل المنظم الرئيسى لتشغيل إقتصاديات السوق ذات المستوى التكنولوجى والتنظيمى الحديث فى العالم الغربى الذى يعتمد على مؤسسات السوق .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الفكر الكلاسيكى والكلاسيكى الحديث سيطر على المدارس الاقتصادية فى دول اقتصاديات السوق وانعكس ذلك بطبيعة الحال على السياسة الاقتصادية فى هذه الدول والاستثناء هو السماح من وقت لاخر باستخدام الادوات الاقتصادية التى اقترحها الفكر الكينزى لتصحيح مسار الاقتصاد القومى .

ونحن نؤيد آراء بعض الاقتصاديين الذين يعتقدون بأنه فى حالة تناول المتغيرات الاقتصادية مثل العمالة ، الدخل القومى ، الموارد

الطبيعية، الأسعار والنقود ، التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فإن النظرية الكلاسيكية الحديثة تفشل في ايجاد ايضاحات مقنعة للدينامية والتفاعل الذى يحدث فى الاقتصاد القومى .

وقد يرجع القصور فى امكانيات هذه النظرية بسبب ان الفروض التى بنيت عليها تخالف إلى حد كبير ما هو معروف وموجود فى عالم الواقع وفى ظل المؤسسات الاقتصادية المعاصرة .كذلك فان عجز هذه النظرية عن تفسير الواقع واعطاء ادوات فعالة للسياسة الاقتصادية يمكن ان يكون بسبب انها لم تأخذ فى الاعتبار الظواهر الاقتصادية التاريخية وما يمكن ان ينتج عنها من تغيير فى الفكر واستخدام الادوات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادى عند مستوى دخل العمالة الكاملة .

كما يمكن ان يكون هذا العجز فى بعض الأحوال لان منطق هذه النظرية من الاساس محل تساؤل ..

ولا نسعى من هذه المناقشه الى تفسير سبب سيطرة الفكر الكلاسيكى الحديث على افكار الاكاديميين الاقتصاديين فى دول اقتصاديات السوق ولكن الذى نهدف اليه هو ابعد من هذا وهو دراسة نموذج بديل لما هو متاح فى الفكر الكينزى والكلاسيكي الحديث أو ما يمكن ان يطلق عليه الفكر الاقتصادى بعد كينز Post Keynesian .

وبداية يمكن القول ان النظرية الاقتصادية بعد كينز مازالت فى مرحلة التكوين formative Stage وبرغم ان الخطوط العامة العريضة للنظرية الاقتصادية بعد كينز يمكن تحديدها إلا أن كثيرا من التفاصيل والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية مازال فى مرحلة البحث والدراسة .

ولهذا فإننا اذا حاولنا اضافة بعض التحليل الى هذه الافكار الحديثة التى لم تأخذ صورتها النهائية فى شكل نظرية متكاملة يمكن ان تكون افكارا قابلة للنقاش وليست حلولا او علاجا نهائيا للمشاكل الاقتصادية طويلة الاجل .

ان الهدف الأولى أو المبدئى للفكر الاقتصادى الحديث هو محاولة تحرير أسس علم الاقتصاد من القواعد التقليدية للفكر الكلاسيكى والكلاسيكى الحديث . ان هذه المحاولة لتحرير الفكر الاقتصادى من مبادئ الفكر التقليدى يتيح افاقا واسعة لتطوير علم الاقتصاد واختباره لقيادة السياسة الاقتصادية فى ظل مؤسسات السوق الموجودة فى الواقع العملى . هذا الاتجاه بالتأكيد يقوى ويدعم علم الاقتصاد ويعطى خطوطا عريضة لنماذج مرنة غير مغلقه تساهم فى تشجيع البحوث الاقتصادية . ولكن لا يمكن كما أوضحنا أن نتوقع أن تعطي للسياسيين حلولا نهائية ناجحة للمشاكل الاقتصادية المعقدة، ذلك ان التغلب على هذه المشاكل التى تواجه علم الاقتصاد كقواعد اساسية وكذلك كأدوات السياسة الاقتصادية أكثر تعقيدا مما كان متوقعا فى ذهن الباحثين الاقتصاديين.

ولكن الفكر الاقتصادى الحديث (أوما يطلق عليه النظرية الاقتصادية بعد كينز) تمكن من مواجهة المشاكل الاقتصادية مباشرة وبأسلوب مرن بدلا من محاولة التخفى وراء فروض مجردة كما هو واضح من النظريات الاقتصادية التقليدية . وقبل أن نتناول الاتجاهات الحديثة فى النظرية الاقتصادية يجب القاء الضوء على منهج النظم الذى تولد عن تطور علم النظم وهو أمر لا غنى عنه لتفهم الفكر الاقتصادى الحديث وقواعد السياسة الاقتصادية .

منهج النظم :

ولاشك أن أحد العناصر الأساسية للتغير فى طبيعة التحليل والفكر الاقتصادى بعد كينز هو استخدام منهج النظم .

ان الأقتصاد كأحد العلوم الاجتماعية هو حصيلة النمو فى هذا العلم خلال القرن الثامن عشر . ومنذ هذا التاريخ فان هذا العلم يعتمد على افتراض ان النتائج يمكن تمييزها عن المسببات أو المؤثرات ولكن مع تطور العلوم الاقتصادية وتطور علم النظم السيبرناتيقا Cybernetic امكن جمع عناصر النظم فى :

- الهدف المحقق من النشاط - العمليات المتراكمة للنشاط - تفاعل عناصر ومكونات النظام العام فى منهج متكامل موحد . ومن ثم اصبح منهج النظم من أهم المداخل لدراسة العلوم الاجتماعية .

ولم يعد علم الاقتصاد حسب منهج النظم يهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة لاشباع الحاجات المتعددة . ولكن أصبح وبالدرجة الأولى يهتم بموضوع كيفية انتقال النظام بكل مكوناته ومؤسساته التى تحقق رغبات افراد المجتمع من وضع إلى وضع آخر وكيف ينمو الناتج وتوزيع الفائض الاقتصادى خلال الزمن ، وأيضا نجد ان عملية التوسع ليس لها حدود معينة يمكن ادراكها وان التغيير والتوسع يمكن أن يغير طبيعة النظام بابعاد غير متوقعة. ولهذا لا يمكن استنتاج الوضع النهائي لان التحليل لابد أن يدخل فى الاعتبار التغيرات التاريخية ، وفى ذات الوقت يجب تحليل وتحديد دينامية النظام بأسلوب دقيق .

وحينما ننظر الى النظام الاقتصادى على انه مكون من عدة انظمة اجتماعية واقتصادية تكون العناصر والخلايا الأساسية للنظام وكل له خصائصه وديناميته فان هذا يمهد الى عمل تشابك بين عناصر النظام يساعد على مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتغلب عليها. ويجب أن ينظر الى تفاعل عناصر النظام فى اتجاهين ، وعلى سبيل المثال العلاقة بين قطاع الاعمال والقطاع العائلى أو القطاع المالى والقطاعات الآخرى من حيث المدخلات والمخرجات والاثار المرتجعة اى أن العلاقات يجب ان ينظر اليها كعلاقات دائرية.

يتضح مما سبق ان النظام الاجتماعى والاقتصادى يشتمل على مكونات أو عناصر تعمل خلال علاقات متشابكه ومتداخلة كمدخلات ومخرجات واثار مرتجعة ويعمل النظام بمجمله بديناميه حيث ينتقل من وضع الى آخر ومن مستوى الى آخر مقترنا بظواهر تاريخية تؤثر فى النظام وكذلك تغير فى المؤسسات الموجودة ، لذلك فان ادراك عناصر النظام ونمط تفاعلاته وآثاره المرتجعة يمكن من مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وايجاد حلول سليمة.

كل هذه الابعاد يجب ان تؤخذ فى الاعتبار ويجب ايضا ان تتطور النظرية الاقتصادية للتفاعل مع هذا الاتجاه الجديد وتقديم ايضاحات للظروف والمسببات والآثار التى تتحقق فى النظام . لذلك فان الأمر يحتاج الى عمل نموذج محاكاه لعناصر ومكونات النظام وديناميه النظام من حيث التقلبات قصيرة الأجل والتوسعات والنمو طويل الأجل، التضخم ، العمالة ، ميزان المدفوعات ، العدالة الاجتماعية حتى يمكن اعداد الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف النظام العام الاجتماعى والاقتصادى . وهذه الأدوات تعمل على علاج

هذه المشاكل على أساس الهيكل الموجود أو من خلال احداث تغييرات هيكلية تحقق الأهداف المطلوبة .

أهمية تجربة النظريات :

ان المشكلة الاساسية التى تواجهها النظرية الاقتصادية وتطورها هو عدم امكان تجربة استخدام وتطبيق هذه النظريات فى الواقع العملى ، وهذا ما تتميز به العلوم الطبيعية ويصعب تطبيقه الى حد كبير فى علم الاقتصاد كأحد العلوم الاجتماعية .

ان تجربة النظرية الاقتصادية أمر غاية فى التعقيد ويمكن ان تتعرض لبعض الاخطاء فى التطبيق حيث ان الواقع ملئ بالمتغيرات الاجتماعية والمؤسسية والاحداث التاريخية . ولا يمكن ان تصبح النظرية مقبولة عمليا الا بعد تجربتها فى السياسة العامة وتحقيقها النتائج المرجوه .

وبناء على هذا نجد ان النظرية الكينزية قد أثبتت صلاحيتها لمواجهة الأحداث والظواهر التاريخية الاقتصادية وتمكنت من التغلب على مشكلة البطالة فى حين نجد ان تطبيق النظرية الكلاسيكية الحديثة أظهر عدم صلاحيتها وقصورها فى تحقيق مستوى دخل العمالة الكاملة .

والأن نجد ان النظرية الاقتصادية بعد كينز تتعرض الآن لنفس الأختبار وسوف يتضح عما اذا كانت هذه النظرية الوليدة تستطيع ان تواجه مشاكل البطالة والتضخم وظاهرة الركود التضخمى ، وعجز موازين المدفوعات فى الدول التى تتميز باقتصاديات السوق .

بعد ان وصل الفكر الاقتصادى الى مرحلة تركت فيها الاراء

الكلاسيكية تدريجا الى النموذج الجديد " نموذج ما بعد كينز " الذى يعتمد بالدرجة الأولى على منهج النظم، فإن طبيعة قواعد النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية تواجه تغييرات هامة من خلال ثلاثة اتجاهات .

١ - التغير فى الدخل :

١/١ تأثير الاحلال بين عناصر الانتاج وتأثير الزيادة فى الدخل

أن أهم الاتجاهات التى يمكن أن تكون فى مقدمة التغيرات فى الفكر الاقتصادى هو أن الاهتمام قد تحول من التأثيرات والنتائج التى تتولد عن عنصر الاحلال الى تحليل الاثار المترتبة عن التغير فى الدخل .

ان الفكر الاساسى للنموذج الكلاسيكى الحديث لا يتعدى نموذج يشتمل على الاحلال والاثار المترتبة عليه . وحسب منطق هذا النموذج فان الطلب على سلعة معينة يمكن ان يتحقق على حساب الطلب على سلعة أخرى وذلك بسبب انخفاض الاسعار النسبية للسلعة الأولى . وبالمثل فان استخدام أحد عناصر المدخلات وليكن رأس المال مثلا يمكن ان يزداد على حساب خفض استخدام عنصر آخر من عناصر المدخلات وليكن العمل مثلا وذلك ايضا بسبب انخفاض الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية فى مقابل اسعار عنصر العمل.

هذا المنطق قد تم التحرر منه واستبعد بسبب افتراض تحقق زيادة عامة فى الطلب على كل انواع السلع وعلى كل عناصر مدخلات عوامل الانتاج وان كان بنسب مختلفة وذلك نتيجة للآثار الناتجة من النمو الاقتصادى واثاره على زيادة معدلات نمو الدخل وارتفاع مستوى الطلب وتنوعه .

لذلك فان الاعتماد على القواعد الاقتصادية للفكر الكلاسيكى الحديث لايمكن من ايجاد ايضاحات مقنعه لدينامية النمو الاقتصادى .

وجدير بالذكر أن بعض التحليلات الاقتصادية التى تعتمد على الفكر الكلاسيكى الحديث تسمح بوجود بعض الآثار الناتجة من نمو الدخل ولكن يظل المنطلق الاساسى للنظرية التقليدية معتمدا على أثر التغير فى الأسعار النسبية على عملية الاحلال والتحول من وضع توازنى ثابت الى وضع توازنى آخر . وبالتالى فان عملية الاحلال هو المؤثر الاساسى والقوى المحركة للتغير فى النموذج.

وبناء عليه يمكن القول أن الفكر الاقتصادى فى النظرية الحديثة يطوق الفروض الاساسية للفكر الكلاسيكى الحديث ويستبعدها تدريجيا لإعطاء المجال للمتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والتغير فى الدخل والتغيرات الدورية . ولقد كان كينز أول من اجتذب الانظار الى هذا الموضوع ، حيث توصل الفكر الكينزى بطرق مختلفة إلى نفس النتيجة وهى ان مستوى وهيكل الاستثمارات مقترنا بالتغير فى الدخل المشتق من هذه الاستثمارات المنفذة هو العامل الحاسم وليست التغيرات فى الأسعار النسبية .

ولا ريب ان التركيز على اثار الزيادة فى الدخل يمكن ان يترتب عنه بعض الصعوبات ذلك انه لا يمكن الحصول على حلول نهائية دقيقة ، بالاضافة الى أن النتائج تصبح غير نهائية وقابلة للتغير فى حين الأعتماد على عامل الاحلال والتغير فى الآسعار يمكن ان نصل الى وضع توازنى ثابت ولكن بصفة مؤقتة يمكن التوصل إليها ببعض المعادلات الرياضية التى توضح الوضع التوازنى الجديد أو بتحليل جزئى وذلك بتحليل دوال العرض

والطلب وتحديد سعر التوازن . ولاشك أنه بادخال عنصر الزيادة فى الدخل والتحليل الحديث فان النموذج لن يصل الى وضع توازنى نهائى .

ان تغيير الاستثمار وما يترتب عليه من الزيادة فى الدخل سوف يؤدى الى أن يصبح هذا المتغير المؤثر على المتغيرات المتتالية فى الاقتصاد القومى بدون نهاية توازنية ثابتة، وبالتالى لا يمكن توقع نهاية مستقرة ولكن استمرار التفاعل للاجزاء المختلفة للاقتصاد القومى .

٢/١ سياسة الدخل .

أصبحت اغلب البحوث والدراسات الاقتصادية المتعلق بالنظرية الاقتصادية بعد كينز تتم فى اطار عقيدة جماعية توجه فكر الباحثين والخبراء فى معظم المدارس الاقتصادية فى الدول ذات اقتصاديات السوق مؤداها ان السياسة الأقتصادية المتبعة لا يمكن ان تكبح الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومى وتعالج مشكلة البطالة الا على حساب خفض مستويات الناتج وزيادة معدلات البطالة . لذلك فان ادوات السياسة الاقتصادية لابد ان تقترن بسياسات تغيير الدخل .

ولكن استخدام سياسات تغيير الدخل لا يقلل من الانتقادات التى تزال موجهة لاستخدام الادوات التقليدية للسياسة الاقتصادية حتى وان كانت مطعمه اومقترنه بسياسات تغيير الدخل ، لان السياسة الاقتصادية التقليدية المتبعة فى هذه الدول المقترنة بالتغيير فى مستوى الدخل لم تحقق الأهداف المرجوة حتى الآن .

ان استخدام سياسات تغيير الدخل لا تمثل المدخل الأول للسياسة العامة للتغلب على مشكلة التضخم والبطالة ولكن تستخدم فى مراحل متقدمة للتغلب على هذه الامراض الاقتصادية . ويتطلب لتنفيذها اعداد مسبق بادوات أخرى .

يتضح مماسبق ان النظرية الاقتصادية بعد كينز تتعامل مع الظواهر والامراض الاقتصادية عل طريقة المراحل لكى تستطيع ان تتمكن من حصار المشكلة ثم القضاء عليها ولكن فى ذات الوقت لا تعطى هذه النظرية حلول جذرية سريعة فالأمر يتطلب وقت وحذر فى استخدام الأدوات الاقتصادية وفهم ومعرفة المراحل وتداخلها بصورة مقنعة . مع الاقتناع بان سياسة التغير فى الدخل لازمة ويجب ان تقترن بالادوات الاقتصادية الأخرى للتغلب على التضخم ولكن يجب تحديد مرحلة استخدام هذه السياسة .

ان سياسة التغيير فى الدخل لا تعنى الحد من الأجور أو عوائد عنصر العمل بصفة عامة ولكن معناها أوسع من ذلك وأبعد مدى . فسياسة تغيير الدخل تشتمل على مجموعة من الأدوات الاقتصادية تستخدم لتحديد الزيادة غير التضخمية لكل أنواع الدخول المختلفة التى تصب فى القطاع العائلى مثل الأجور والمهايا ، الايجارات وعوائد التملك وتوزيعات الأرباح من قطاع الأعمال الى القطاع العائلى . كل هذه الانواع من الدخول يجب ان توزع بمعدلات غير تضخمية وذلك آخذين فى الاعتبار الرقم القياسى للأسعار ومن ثم محاولة موازنة الدخول الحقيقية مع العرض أو الناتج الحقيقى .

يحاول بعض الباحثين فى مجال الادوات الاقتصادية لتغيير الدخل إدخال عنصر الارباح فى مجال الادوات الاقتصادية المختلفة المستخدمة فى عملية تغيير الدخل ، ولكن هؤلاء الباحثين يتجاهلون الاختلاف بين الارباح المقتطعة فى صورة احتياطيات لزيادة الاستثمار والطاقة الانتاجية ، والارباح الموزعة فى صورة دخل شخصى لحملة الاسهم . ان النوع الثانى أى الارباح الموزعة فقط هى أحد مصادر الدخل التى تدخل فى نطاق الادوات المستخدمة فى تغيير الدخل .

ومما لاشك فيه أن الدول الديمقراطية تستخدم سياسات تغيير الدخل ولكن استخدامها لايتم بسهولة وحيث يجب ان تكون مقبولة من كل الاطراف المعنية التى تتأثر بهذه السياسة وبحيث لا تؤثر على مستوى الرفاهية والتقدم الاقتصادى وزيادة الانتاجية فى الاقتصاد القومى ، وايجاد سياسة مقبولة لتوزيع الفائض الاقتصادى . وفى المقابل نجد ان السياسة الاقتصادية للنظرية الكلاسيكية الحديثة قد اثبتت ان لها أثر محدود فى هذا المجال أي فى التغلب على الضغوط التضخمية بسبب انها تركز فقط على الأنتاجية الحدية لبعض عناصر المدخلات غير القابلة للقياس مثل رأس المال مما أدى إلى انها أصبحت لا تعبر عن فلسفة توزيع الفائض الاقتصادى . لذلك يجب أن تستخدم سياسة تغيير الدخل من خلال عقد اجتماعى متفق عليه بين السلطة السياسة والمجموعات التى تتأثر بهذه سياسة توضح كيفية توزيع الفائض الاقتصادى وناتج النمو الاقتصادى ... المجتمع .

ويتضح مما سبق ان الاعتماد على قوى السوق فقط لا يؤدى الى تحقيق توزيع عادل للدخل والفائض الاقتصادى كما تفترضه النظريات التقليدية الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة مما يحتم استخدام ادوات تغيير الدخل .

٢ - الاستثمار والنمو .

لاريب أن سياسات تغيير الدخل والأدوات الاقتصادية المستخدمة لتحقيق أهداف هذه السياسة لا يمكن أن يتم بمعزل عن متغيرات الاستثمار والنمو ، ذلك أن الاستثمار والنمو يكونان لب أو العنصر الاساسى فى السياسة الاقتصادية . فبتحديد حجم وهيكل الاستثمار القومى فان دينامية النمو تصبح محددة المعالم

ان التوسع فى الطاقة الانتاجية فى الأجل الطويل وزيادة معدلات الانتاجية تعتمد على الزيادة فى الاستثمار وانشاء البنية الاساسية ، أما التغيرات قصيرة الأجل تتوقف على التنفيذ السليم للانفاق الاستثماري فى مجالات الانتاج والبنية الاساسية وعلى توزيع هذا الانفاق بأسلوب منظم متكامل يؤدى الى زيادة العوائد الحدية من الطاقة الانتاجية المنفذه .

وبخلاف ما هو متعارف عليه فى النظرية التقليدية فإن قوى السوق بمفردها لا تضمن تحقيق هذه الاهداف . وطالما ان حجم الاستثمارات وهيكلها على المستوى القومى لا يمكن التحكم فيها بصورة دقيقة كان من اللازم أن يصبح للمهتمين بهذه القرارات (مثل النقابات والاتحادات ، الشركات ، الفلاحين والمستهلكين) رأى وصوت حتى يمكن أن يوجد

إنفاق يخدم الاقتصاد القومى بصفة عامة ومجموعات السكان المهتمين والمتأثرين بهذه القرارات .

نـ ـ ما على ما سبق يمكن القول أن معدل التضخم والتوزيع النسبى للدخل بين افراد القطاع العائلى كما توضحه سياسة تغيير الدخل أمر هام ، ولكن فى ذات الوقت نجد أن نمو الدخل الحقيقى خلال الزمن الذى يتحدد بمعدل وهيكل الاستثمار يمكن أن يكون أكثر أهمية ، بالاضافة الى أهمية الأخذ فى الاعتبار حجم وهيكل الاستثمار العام .

٣ - سياسة الاسعار

ان سياستى تغير وتوزيع الدخل والاستثمار يكونان فى الواقع عنصران من ثلاث أسس تعتمد عليها السياسة الاقتصادية الحديثة بعد افكار كينز .

لقد اعتمدت النظرية التقليدية على التخصيص والتوزيع الأنسب للاستثمارات من خلال قوى السوق ومن ثم أصبحت السياسة الاقتصادية العامة تائهه وضاله فى استخدام الادوات المناسبة لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية .

ان استخدام سياسة الاسعار والحالة هذه يصبح لهامكان اساسى فى السياسة الاقتصادية العامة لضمان تدفق موارد الاستثمار لرجال الاعمال وتحقيق العدالة فى التوزيع النسبى للدخل .

ان التفاعل والتشابك بين العناصر الثلاث للسياسة الاقتصادية أمر معقد ويجب تناوله بحذر وبدقة فى الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة ويصبح الأمر أكثر تعقيدا فى الدول الأقل تطورا والنامية بسبب تعدد أنواع الأسواق وتشوهاتها وعلى سبيل المثال يوجد نوعين اساسين من الاسواق فى الولايات المتحدة مثلا . وحيث يختلف فيهما معايير وسلوك الاستثمار والاسعار . حيث يوجد أسواق تنافسية فى مجال السلع الأولية ، وهى مجال خصب للسياسة الاقتصادية التقليدية وفى ذات الوقت يوجد نوع آخر من الاسواق يضم احتكارات القلة ويشتمل على الشركات العملاقة الاحتكارية وتوجد فى مجال الصناعات التحويلية ذات المستوى التكنولوجى المتقدم والتى لا يمكن أن تتعامل معها النظرية الاقتصادية الحديثة وكذلك لا يمكن التعامل معها بادوات السياسة الاقتصادية التقليدية .

النوع الأول من الأسواق يشتمل على اسعار تتحكم فيها قوى وعوامل العرض والطلب والاستثمار يتم بأسلوب غير مخطط الى حد كبير.

أما النوع الثانى من الاسواق نجد أن الاسعار تعتمد على تكلفة الانتاج وخطط الشركات فى تحديد الأسعار والتوسع فى رأس المال المستثمر .

لذلك لا يوجد نموذج أو مجموعة من السياسات تعتمد على أدوات معينة يمكن أن تتعامل مع السوق التنافسى للسلع الأولية . وفى ذات الوقت تتعامل مع سوق احتكار القلة .

يجب على الحكومة فى الحالة الاولى أن تأخذ فى الاعتبار عدم التنسيق بين وحدات الانتاج ومحاولة التوفيق بينها أما فى الحالة الثانية

والتى تشتمل على سوق احتكار القلة يجب التأكد من أن خطط القطاع الخاص لا تتعارض مع مصالح الشرائح العامة للسكان .

وبعد أن تعرفنا على العلاقات المتداخلة لعناصر السياسة وهى التغير وتوزيع الدخل ، الاستثمار ، التسعير يمكن تصور مدي صعوبة مهمة تحديد سياسة معينة لمواجهة الاتجاهات التضخمية والبطالة ، كذلك يمكن أن نصل الى نتيجة مؤداها ان باستخدام سياسة تغيير وتوزيع الدخل بمفردها لا يمكن أن نحقق الاهداف المرجوة . كذلك يجب تفهم أن الدولة لا تعمل بمعزل عن الاقتصاد العالمى وتقسيم العمل الدولى وهذا العامل له تأثير كبير على كل المتغيرات وأدوات السياسة المستخدمة ومدى كفاءتها فى تحقيق النتائج المطلوبة .

ولكن بالرغم من الصعوبات التى تواجهها السياسة الاقتصادية التى تعتمد على فكر ما بعد كينز فى النظرية الحديثة وعدم وجود حلول سريعة للمشاكل الاقتصادية الا أن هذه النظرية أوضحت الاتجاه الصحيح والادوات الفعالة التى يمكن أن تستخدم فى مراحل لتحقيق الأهداف الاقتصادية. هذه الصعوبات يمكن أن تختفى الى حد كبير باستخدام بعض أساليب التخطيط الافقى أو ما يطلق عليه التخطيط التأشيرى الذى تناولناه بالدراسة . خاصة إذا كان الموضوع يتعلق بالدول النامية التى تحاول تحقيق الاصلاح الاقتصادى وادخال آليات السوق الحر مع الاسترشاد بسياسة اقتصادية كلية ذات أدوات فعالة متطورة.

عقد اجتماعى جديد .

ان استخدام الاساليب الثلاثة السابقة الذكر فى اطار سياسة رشيدة تأخذ فى الاعتبار اهتمامات كل المجموعات التى تكون المجتمع ومن خلال بعض أساليب التخطيط التأشيرى يمكن من محاصرة مشاكل التضخم والبطالة وتعظيم معدل نمو الدخل القومى والوصول الى مستوى العمالة الكامله ولا شك إنه يوجد بعض المشاكل التنظيمية والفنية لتحقيق التنسيق المطلوب . الأمر الذى يتطلب عقد اجتماعى بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة لتحقيق هذا الهدف .

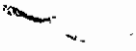

مبادئ علم الاقتصاد

فهرس

رقم الفصل	الموضـــــوع	الصفحة
تقديم الكتاب		٤

الجزء الأول

طبيعة علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

د. صلاح زين الدين

الباب الأول

طبيعة علم الاقتصاد

الفصل الأول	الاقتصاد علم اجتماعى	١١
الفصل الثانى	التبادل ودورة الدخل القومى	٣١
الفصل الثالث	مناهج البحث فى علم الاقتصاد	٤٦

الباب الثانى

المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول	طبيعة المشكلة الاقتصادية	٩٥
الصل الثانى	عناصر المشكلة الاقتصادية	١٢٤

الباب الثالث

النظم الاقتصادية

ودورها فى علاج المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول	دراسة تطور النظم الاقتصادية وأهمية المدرسة التاريخية الألمانية	١٤١
الفصل الثانى	النظم الاقتصادية وتصورها لعلاج المشكلة الاقتصادية	١٥٧
الفصل الثالث	علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل التحرر الاقتصادي	١٩٢

الجزء الثانى

النظرية الاقتصادية

أ. د العشرى حسين درويش

الباب الأول

نظرية الاستهلاك

الفصل الأول	توازن الاستهلاك	٢٢١
الفصل الثانى	الطلب	٢٤١

الباب الثانى

نظرية الانتاج

الفصل الأول	عناصر الانتاج	٢٧١
الفصل الثانى	التأليف بين عناصر الانتاج	٣٠٦
الفصل الثالث	الانتاج الكبير	٣١٩
الفصل الرابع	العرض	٣٣٥

الباب الثالث

نظرية المنشأة

الفصل الأول	السوق	٣٥٨
الفصل الثانى	نفقات المنشأة	٣٨٠
الفصل الثالث	ايرادات المنشأة	٣٩٢
الفصل الرابع	توازن المنشأة	٣٩٨

الباب الرابع

نظرية الاثمان

الفصل الأول	نظريات القيمة فى الفكر الاقتصادى	٤١١
الفصل الثانى	تحديد الأثمان	٤٢٠

الجزء الثالث

مبادئ علم الاقتصاد

التحليل الاقتصادى

أ.د / محمد ناظم حنفى

الفصل الأول	مفهوم الدخل القومى	٤٣٤
الفصل الثانى	النظرية النقدية قبل كنيز	٤٥١
الفصل الثالث	النظرية الكينزية (النظرية الحديثة لتحليل الدخل)	٤٨٢
الفصل الرابع	النقديون	٥٣٨
الفصل الخامس	التضخم	٥٥٧
الفصل السادس	اقتصاديات السوق الحر	٥٦٣
الفصل السابع	اتجاهات الفكر الاقتصادى الحديث	٦٢٠

فهرس الكتاب ٦٤١

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٤/٨٦٦٠

الرقم الدولى I-S-B-N

977/5602/00/9